

سہ ماہ ذی قعدہ
داخل کتب خانہ کردید

۱۷ مارچ ۱۹۵۸ء

فتاویٰ قاضی خان

در فرقہ حنیفہ باعانتِ تصحیح مولوی محمد مراد مغنیہ سوہروردی کورٹ و مولوی حافظ
احمد کبیر امین مدرسہ کبیری ہمارو مولوی محمد سلیمان ہروی مولوی جرنیل
کمیٹی و مولوی غلام عیسیٰ متعلق صدر دیوانی و مولوی تنیر الدین ارزانی ہمارجلد قلب
طبع پذیرفت

مطبع

اشپاٹک لیتھوگرافک ٹاؤن بلاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد ثالث

از کتاب الاجارات ما کتاب القسمہ پانصد و ہشتاد و بیخ صفحہ

۱۳۵۵ھ عیسوی

منتہی
۱۹۵۸ء

٣٢٦
عن شهادة الباطلة المشبهة بالحق
لو قال هذا ليس على قولي بنية
ثم جاء ببينة عن مخرج اتينا
تقبل

بها الاجارة وفي تعليق انعقادها بالشرط وتعليق انقضاءها وتحدد انعقادها ٢

فصل في اجارة الطويلة ١٢

فصل في اجارة الوقت ومالك المقيم ٢٥٨

فصل فيما يجب الاجر على المستاجر

وفيما لا يجب ٣١

باب الاجارة الفاسدة ٢٢٢

مسائل الاجرة المشتركة

فصل في الجاهل والثاني ٧٠

فصل في الجهل وما يرجع اليه ٧٢

فصل في البقار والرعي ٧٣

فصل في القصار ٧٨

فصل في الخياط والنساج ٨٢

فصل في الحفار ٩٠

فصل في اجارة الدواب والضمان

فيما يجب وفيما لا يجب ٩١

فصل فيما يكون تضييعا للابتنوال ٩٩

فصل في انواع الاجارة ١٠٤

.....	فصل في ما ينتقض به الاجارة	١٠٦
.....	وما لا ينتقض به	١٠٧
.....	فصل في الاجارة الظئر	١١٧
.....	فصل في اختلاف الاجير والتاجر	١٢٠
.....	كتاب الدعوى والبيعات	١٢١
.....	فصل في معرفة اهل القضاء	١٢٩
.....	والدخول في القضاء والتحرز عنه	١٣٩
.....	باب الدعوى	١٣٩
.....	فصل في الدعوى بخلاف	١٤٠
.....	التهامة وما يصير به متناقضا	١٤٠
.....	فصل في دعوى المنقول	١٤١
.....	فصل في دعوى الدواب والاراضيه	١٤٥
.....	فصل في دعوى الملك بسبب	٢٠٥
.....	فصل في دعوى النكاح	٢٠٦
.....	فصل في ما يتعلق بالنكاح من المهر	٢٠٥
.....	والولد وغير ذلك	٢٢٥
.....	فصل في الخصومة بين الزوجين في الثقل	٢٣٣
.....	باب دعوى الحائط والطريق	٢٣٥
.....	باب اليمين	٢٣٨
.....	باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء او بعده	٢٣٥

- فصل في يجوز قضاء القاضي له
 ومن لا يجوز وما للقاضي ان يضل ٣٩٨
 فصل في ما يقضي في الجتهادات وما ينفذ
 قضاؤه وما لا ينفذ ٣٩٩
 كتاب في الشهادات ٣٩٩
 باب فيمن لا يجوز شهادتهم ٣٩٩
 فصل فيمن لا تقبل شهادته لفسقه ٣٩٩
 مسائل التزكية ٣٩٩
 فصل فيمن لا تقبل شهادته للتممة ٣٩٩
 فصل فيمن لا تقبل شهادته الباطلة شهادة
 الانسان على فعل نفسه ٣٩٩
 فصل في الشهادة التي تخالف الدعوى ٣٩٩
 فصل في تكذيب الشهود ٣٩٩
 فصل في الشاهد يشهد بعد الاجتزاء والحق
 وما يحل له ان يشهد والشهادة على الكتاب ٣٩٩
 فصل في الشهادة على الشهادة ٣٩٩
 فصل في كتاب القاضي للقاضي ٣٩٩
 كتاب الوكالة ٣٩٩
 فصل في التوكيل بالنصومة من غير رضا الخصم ٣٩٩
 فصل في التوكيل بالبيع والشراء ٣٩٩

٣٣٩	فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق والعتاق
٣٥١	مسائل التوكيل بالطلاق والعتاق
٣٥٤	كتاب الكفالة والحوالة
٣٩٣	فصل في الكفالة بالمال
٣٩٩	مسائل الأمر
٣٧٧	فصل مسائل السفينة
٣٧٩	مسائل الحوالة
٣١٤	كتاب الصلح
٣٩١	باب الصلح عن الدين وفيه بعض مسائل الفضولي
٣٩٥	فصل في الصلح عن الدين
٣٩٩	فصل في الإبراء
	باب صلح الأعمال والصلح عن الأمانات
٥٠٣	والضمونات والجنايات والحدود والمقوق
٥٠٩	باب الصلح عن العقار وما يتعلق به
٥١٣	فصل في الصلح عن دعوى العقار
٥١٨	باب في الحيطان والطريق وبجار الماء
٥٢٩	فصل فيما يجوز لأحد الشريكين أن يفعل في المشترك
٥٣٣	فصل في المهابة
	فصل في ذكر الفاظ تكون اقرايا بالملك
٥٣٣	للخطاب وما لا يكون

كتاب الاقرار ٥٣٥

فصل فيما يكون اقرارا ٥٣٥

فصل فيما يكون اقرارا بين ٥٣٥

اولبشيثين ٥٣٦

فصل الرجوع على الاقرار ٥٣٦

فصل القرض والابراء ٥٣٦

فصل اقرار المريض ٥٣٦

كتاب القسمة ٥٣٦

فصل في قسمة الدار والعقار ٥٣٦

فصل فيما يدخل في القسمة ٥٣٦

فصل في قسمة الوصي والاب ٥٣٦

تمام شد فهرست جلد ثالث فتاوى قاضيخان

فصل في الالفاظ التي ينعقد بها الاجارة وفي تعليق

انعقادها بالشرط وتعليق انفساخها وتجدد انعقادها

بعد انفساخها وفي الاجراء عن الاجرة قبل وجوبها . رجل قال لغيري اشترت منك

خديعة بمالك هذا شهر بكذا كلفت فاسدة . ولو قال وهبت منك منفعة هذه

الدار شهر بكذا او قال ملكتك منفعة داري هذه شهر بكذا كانت الاجارة

بها جائزة لان الاجارة تمليك المنفعة المعدومة بعوض وبيع المعدوم باطل

فلا يجوز تمليكها بلفظة البيع والشراء اما تمليك المعدوم بما سوى البيع والشراء

بجائز كالوصية ونحو ذلك فلو لم يجز تمليكها بما سوى البيع والشراء ينسد

باب الاجارة . وذكر في كتاب المصلح رجل ادعى شقصة من دار فانكر المدة

عليه فصالحه على سكنه بيت معلوم من هذه الدار عشرين سنة فجاز فلو ان

المدة آخر هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز

في قول محمد رحمه الله . ولو ان المتكبر سكن هذه البيت من قبل لا يجوز

لان تمليك السكن بعوض اجارة والاجارة لا تنعقد بلفظ البيع . رجل

قال لغيري بعثت منك منفعة هذه الدار شهر بكذا لا يجوز كما لا يجوز بيع خديعة

العبد شهر بكذا او قد ذكرنا . ولو قال اجرتك منفعة هذه الدار شهر بكذا

فذكر في بعض الروايات انه لا يجوز وانما يجوز الاجارة اذا اضيفت الى الدار

لا الى المنفعة . وذكر شيخ الاسلام المعروف بنحو هذه انه اذا اضاف

الاجارة الى المنفعة جاز ايضا فانه ذكر في الكتاب اذا قال وهبت منك منفعة

هذه الدار شهر بكذا جاز وانما لا يجوز اذا اضاف البيع الى المنفعة

الدار من منفعة الدار لا ينفقد بلفظ البيع . ولو قال اعرت منك داري
 هذه شهر بدرهم كانت اجارة جائرة لان الاعارة بعوض تكون اجارة
 . ولو قال اجرت منك داري هذه شهر بغير عوض كانت اجارة فاسدة
 ولا يكون اعارة لانه الاجارة عقد خاص لتملك المنفعة بعوض بمنزلة البيع
 في الاعيان ولو قال اجرت منك هذه العين بغير عوض كان باطلا او فاسدا ولا
 يكون هبة وكذا الاجارة اما الاعارة ما خوذ من التعاوير والتداول والتعاور كما
 يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاور بعوض يكون اجارة . ولو دفع
 داره الى رجل على ان يسكنها ويرفعها ولا اجرة عليه كانت اعارة فانه ذكره في
 ان اشترط الموه على المدفوع اليه بمنزلة اشترط نفقة المستعار على المستعير
 وبين لك لا يبطل الاعارة . وجعل في الغير اجرتك داري هذه راس الشهر
 كل شهر بمئة اجارة في قولهم . ولو قال اذا جاء راس الشهر فقد اجرتك
 هذه الدار كل شهر بكذا قال الفقيه ابو الليث رح وابوبكر الاسديان
 ربح يجوز ذلك وقال ابو القاسم الصغار رحمه الله لا يجوز لانه تعليق
 التمليك بعوض فلا يصح كما لو علقها بشرط اخر والذي يؤيد قوله ما ذكر
 في الجامع الصغير جعل جلف ان لا يخلف ثم قال لامرأته اذا جاء غد فانت
 طالق كان حائنا في يمينه . والذي يؤيد قول الفقيه ابي الليث ما
 ذكر في المنتقى جعل له خيار الشرط في البيع فقال بطلت خياري غدا او قل
 ابطلت خياري اذا جاء غد كان ذلك جائزا . قال وليس هذا لقوله ان
 لم افعل كذا فقد ابطلت خياري فان ذلك لا يصح لان هذا وقت يجيء لا محالة
 . ولو اجرد دارة كل شهر بكذا ثم قال اذا جاء الشهر فقد ابطلت الاجارة قال الفقيه

أبو بكر الملقب بـ راج كأيام تعليق الأجرة بـ مجيء الشهر مع تعليق فسخها بمجيء الشهر وغيره
 من الاوقات ومسئلة المنتع بتعليق ابطال الخيار تؤيد قوله . وقال شمس الأئمة
 الشيخية قال بعض اصحابنا راج اضافة الفسخ الى الغد وغيره من الاوقات صحيح
 وتعليق الفسخ بمجيء الشهر وغيره لا يصح والفتوى على قوله وذكره رحمه الله
 ان تعليق الخيار بالشرط المتعارف جائز فانه قلل في شرح الجامع الصغير اذا
 قال الخيار ان خطته اليوم فلك درهمان وان خطت غدا فلك درهم فلان
 الخيار قال لصاحب الثوب اذا جاء غد وما خطته حططت عنك درهما فانه
 يجوز ذلك . رجل قال لغير اجرتك دابتي هذه غدا بدهم فاجرها اليوم
 غير الثلاثة ايام فجاء الغد واراد المستاجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية
 فيه روايتان عن اصحابنا راج في رواية الاول ان يفسخ الاجارة الثانية وله
 اخذ نصير رحمه الله في رواية ليس له ان يفسخ الثانية . وبه اخذ الفقيه
 ابو حنيفة رحمه الله والفقيه ابو الليث وشمس الأئمة الحلواني راج وهو قول
 عيسى بن ابيان راج وعليه الفتوى . وذكر شمس الأئمة الشيخية رحمه الله
 الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا يظهر الثانية في حق
 الاول ولو كانت الاول ناجزة لا يظهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت
 الاولى مضافة الى الغد ثم اجر من غير اجارة ناجزة . ولو كانت الاجارة الاولى
 مضافة الى الغد ثم باع من غير ذكر في المنتع فيه روايتان في رواية قال ليس للأجر
 يبيع قبل مجيء الوقت . وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجيء الوقت عتقا
 ملحق والفتوى على انه ينفذ البيع ويبطل الاجارة المضافة وهو اختيار
 شمس الأئمة الحلواني راج فاذا نفذ بيعه فان رد عليه يعيب بقضاء اوجه

في العبة تمهل حتى وقت الاجارة عادت الاجارة الى حالها وان عادت اليه بملك مستقبل
لا يعود الاجارة واذا اجر الرجل اجارة ناجزة ثم اجر من غيره لا ينقصد الاجارة الثانية
في حق الاجر جهة لن الاجر مع المستاجر الاول لو تفاصلا الاجارة لا يجب عليه ان يسلّمه
الى الثاني فصل البيع اذا انقضى البيع بما هو مخرج من كل وجه كان على الاجر ان يسلم الى المستاجر
اصل المسئلة ما ذكر في رد القاضى . عيسى بن زيد رجل تنازع فيه اثنان لعدا
يد عليه الاجارة والاخر يد عليه الشراء فاقرا المدعى عليه للمستاجر فادعى الشراء
ان يحلفه على البيع كان له ذلك لان الاجارة وان ثبت باقراره لا يكون فوق
الثابت عيانا . ولو اجر ثم باع من اخر لم يبرم البيع في حق الآخر واذا انكر بيعه
كان له ان يحلفه . ولو ان المدعى يدعى الاجارة فاقرا المدعى عليه باجلوة
احدهما لم يكن للأجر ان يحلف لاحد اجارة احدهما لما ثبت باقراره صار كانه
اجرته اجرا لا يصح الاجارة الثانية فلا يكون له ان يحلفه ولو اجر دابته من
رجل ثم اجرها من غيره وسلم وجاء الاول واراد ان يقيم البينة على الاجارة
ان كان الآخر حاضرا قبلت بينته عليه وان كان هو مقرا بالاجارة الاول لان
اقراره الاول لا يصح في حق الثاني وان كان الآخر غائبا لا يقبل بينته الاول
على الثاني لان يد التأيد امانة فلا يكون خصما للمدعى ولو اجر ثم باع وسلم
فجاء المستاجر وادعى الاجارة قبلت بينته على المشتري . وان كان الاجر غائبا
لان المشتري يد الملك لنفسه فكان خصما لكل من يد حقا في ذلك العين .
وكذا لو رهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم انزعاه من يده بغير اذنه
وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن واراد ان يسترده من المشتري
واقام البينة على الرهن قبلت بينته وان كان الراهن غائبا فيؤخذ العين

من يد المشتري ويسلم إلى المتهن لما قلنا . ذكر مسألة الرهن في الرهانات
ومسألة الاجارة في المختصر . ولو اجهم من غير اجارة فاجرة ثم بلغ من
غير لا يتخذ بيعة في حق المستاجر فان اراد المستاجر ان يفسح البيع اختلفوا
فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ . رجل قال لغير اجرتك هذه الدار سنة
بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال بعضهم كانت الاجارة بالف ومائتي درهم ويكون القول
القول فسخا للاول كما لو باع بالف ثم باع بالكثر وينفسخ الاول وينعقد الثاني . قال مولانا
رحمه الله وفيه نوع اشكال وهو انه لو جعل هذا فسخا للاول ابتداء لاجارة ينبغي
ان يجوز الاجارة في الشهر الاول فتجد بجي كل شهر ويكون لكل واحد منهما الخيار
عند تجد وكل شهر . كما لو قال اجرتك هذه الدار كل شهر بكذا . قال الفقيه ابو الليث
رحمهما انما يجعل هذا فسخا للاول اذا قصد ان يكون الاجارة كل شهر بمائة فاما اذا
غلط في التفسير يلزمه الا لا لانهما لم يقصدا فسخ الاول . فلوان الاجارة قصد
الرجوع وادعى المستاجر الغلط في التفسير قال مولانا ينبغي ان يكون القول قول الاجر
اما لانه هو المتكلم فيكون القول في البيان قوله اولان هذا ابتداء ظاهرا فيكون
القول قول من يملك الابتداء كما لو تواضعا على بيع التلحة ثم باشر البيع من غير شرط
كان المعتبر هو البيع الظاهر الا ان يتفقا على انهما باشرا على تلك المواضعة . رجل قال
لغير اجرتك داري هذه يوما واحدا او سنة مجانا فساكنها كان عليه اجر الخلف
يوم واحد والباقي يكون مجانا كما قال لا تصح بنى الاجارة فيما سوى اليوم . رجل
غصب من رجل دار فجاء المغصوب منه الى الغاصب وقال الدار داري فاخرج
نها فان لم تخرج فهي عليك كل شهر بمائة درهم قال محمد رح ان كان الغاصب
جاحدا ويقول الدار داري فاقام المغصوب منه البيعة بعد سنة انما له

له بالداه ولا اجر له على الغاصب وان كان الغاصب مقر انها للغصوب منه فقال
 له صاحب الداه اخرج منها فان لم تخرج فليك كل شهر مائة درهم فلم يخرج وبكى
 زمانا يلزمه مائة درهم اكثرى دارا سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له
 رب الداه ان فرغتها اليوم والا فهي عليك كل يوم بالف درهم فلم يفرغ زمانا واستكرى
 منزله بالدار قال محمد رحمه الله يلزمه مائة درهم الاجر قال هشام قلت لمحمد سرج لم لا
 تجعلها في مقدار ما ينقلها عنه منها باجر مثلها قال هذا احسن اجعلها باجر مثلها فان فرغها
 الى ذلك الوقت والاجلها بعد ذلك بما قال كل يوم . رجل استأجر حانوتا كل شهر ثلاثة
 دراهم فلما مضى شهر ان قال له صاحب الحانوت ان رخصت كل شهر بخمسة دراهم ولا فلفظ
 الحانوت ولم يقل المستاجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه
 لما سكن فقد رضي بذلك . ولو قال للمستاجر لا ارضى بخمسة دراهم وسكن لا يلزمه
 الا الاجر الاول . الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر باجر مسمى فقال لصاحب الغنم لا رعى
 غنمك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم
 عنده كان عليه كل يوم درهم . رجل استأجر رجلا ليعمل له في ارضه عمالوا
 كل شهر بكذا انما المستاجر بعد زمان فقال الوصي للاجير عمل على ما كنت تعمل
 فانما لا احبس عنك اجرك فاقى على ذلك ايام فرباع الوصي الارض فقال المشتري
 للاجير عمل عملك فانما اعطيتك الاجر قالوا مقدارا وما عمل الاجير في جوف المستاجر
 يكون في تركته ومن يوم قال له الوصي اعمل عملك يكون على الوصي ومن يوم قال له
 المشتري اعمل عملك يكون على المشتري الا ان ما يجب تركه الميت يكون من المسمى
 وما يجب الوصي والمشتري يكون اجر المثل انما يعلم بالمسمى . رجل اراد ان يستأجر
 غلاما فقال لصاحب الغلام هو بعشرين وقال المستاجر هو بعشرة وافترقا على ذلك فانه

يكون عشرون وقد ذكرنا مثل هذا في البيع فكذلك في الاجارة ولو كان المستاجر على بشرق
 وقبض الغلام قال بعضهم يجب اجر المثل الايزاد على عشرين ولا ينقص عن عشرة والصحيح
 انه يلزم الاجر الذي صرح به المستاجر . رجل دفع الى رجل ثوبا لبيعه على انه ان زاد
 على كذا وكذا فعوله قال ابو يوسف ربح يكون ذلك اجارة ويكون هو في الثوب
 بمنزلة الاجير المشترك . رجل استاجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستاجر قبل ان يقبل
 مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة كما
 تنقضي الاعداء تبقى بالامذار . وكذا الوقات المواجه للمستاجر تبقى الاجارة
 الى ان يدرك الزرع وان انقضت مدة الاجارة والزرع بقلعه القياس هو ان يستاجر
 بقلع الزرع وفي الاستحسان يقر له ان شئت فقلع الزرع في الحال وان شئت
 فامركه في الارض الى ان يدرك وعليك لصاحب الارض اجر مثل الارض ولا يقال
 عندنا المنافع لا تقوم الا بالعقد او بشبهة العقد فكيف تقوم المنافع ههنا
 بغير عقد . لا فاقول القضا يقضي باجارة مستقبله في تلك المدة ينظر الى مقدار اجر المثل
 في تلك المدة فيقضى بذلك على المستاجر ولا يقضى باجر المثل لانه مجهول وابتداء
 العقد بالاجر المجهول باطل وما لم يقض القضا عليه بذلك لا يلزم الاجر كذا قاله
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله . ولو استاجر ارضا وزرع فيها
 رطبة او غرس فيها شجرة فانقضت مدة الاجارة قال بعضهم يضررب الارض
 للمستاجر قيمة الاشجار وقلوعة . وقال بعضهم يطالب رب الارض المستاجر بقلع الاشجار
 وتفرغ الارض ولا تبقى الاجارة ههنا بخلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت المدة لانه ليس
 للاشجار غايه معلومة بخلاف الزرع فيامره بتفريغ الارض عن الاشجار والرطبة
 وليس لرب الارض ان يملك الاشجار وعلى الغارس بالقيمة اذا لم يكن في قلع الاشجار

ضرر فطيش بالارض فكان نفع كان له ان يمتلك الاجارة عليه بيمينه مقلوبة بها
 للضرر من نفسه . رجل استاجر على بيت ووضع عليه دنان خيل فانقضت مدة
 الاجارة فاجل المستاجر رفع الدنان قالوا ينظر ان كان الخيل بلغ مبلغا لا يفسد بالتحويل يوم
 المستاجر بالرفع لانه تمتعت في الامتناع وان كان التحويل يفسد الخيل يقيم للمستاجر غنم
 فامره وان شئت فاستاجر البيت الى وقت بلوغه ظالمراذ بقوله استاجر البيت الى
 بلوغه التزام اجر المثل كما قلنا في نقل المتاع وتفتح الحانوت ولا يكون له ان يلتزم
 مادون اجر المثل ولا لرب البيت ان يطالبه بالزيادة على اجر المثل وموت المكاري
 فالمرتبة لا يبطل الاجارة والمستاجر ان يركبها بذلك الاجرة ياتي ملأنا لانه في المفاضلة
 على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع اليه الامر فهو اجر منه الدابة فان بلغ مأنا
 لا يخاف على نفسه وماله بطلت الاجارة وان لم يكن هناك قاض يرفع الامر اليه لانه
 يقدر على ان يستاجر في الماء من دابة اخرى وان لم يجد دابة اخرى يمكن ان يمكث فذلك
 المكان فتبطل الاجارة لنزوال العذر . ويبطل الاجارة بموت الاجر عند اختلاف الشافعي
 رحمه الله ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الاب والوصي ولا يبلغ المبيى وتبطل بموت الموكل
 ولو اجر رجلان دارا ثم مات احدهما بطلت الاجارة في حصته عند ما فان رضي
 وارث الميت وهو كبير ان يكون حصته على الاجارة ورضي به المستجير وان كان
 هذا الجارة المشاع في نصيبه لكنها من الشريك وكذا لو مات احد المستجرين . وان
 مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعده الاجارة
 لا يبطل كما لا يبطل بموت الموكل . رجل استاجر دابة الى موضع باربعة دراهم على
 ان يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة ايام فالوا عليه درهتان لانه خالف في الرجوع
 فسقط عنه اجر الرجوع ويبقى اجر الذهاب . رجل استاجر دارا شهر فاسكنها

شهرين ذكر في الأصل أنه لا يلزمه أجر الشهر الثاني ولم يفصل بين المعدل للاستغلال
 وغيره فإنه ذكر المسئلة في الحمام وأجاب كما ذكر في الدار والحمام معدل الاستغلال
 وفي بعض الروايات قال يلزمه أجر الشهر الثاني ومن أصحابنا فرقوا بين الرقعة
 فقالوا إذا لم يكن معدل الاستغلال لا يلزمه أجر الشهر الثاني كما قال في الكتاب وكان
 معدل الاستغلال يلزمه أجر الشهر الثاني سواء استأجر حيا أو دارا أو أرضا وعليه
 الفتوى وأن مات المأجر فسكن المستأجر بعد موته منهم من قال عليه أجرها سكن
 بعد الموت لأنه ليس بفاسد في السكنى بل هو ما ضر على الإجارة . ومنهم من سوى
 بين هذا وبين المسئلة الأولى . قال مولانا رح . وينبغي أن لا يظهر الانقضاء معناه
 ما لم يطالبه الوارث بالتفريغ سواء كان معدل الاستغلال ولم يكن لأن موت أحد
 المتعاقدين . يوجب انقضاء الإجارة عند تخلقا للشافعي رحمه الله فإذا كان
 مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالتفريغ أو بالتزام أجر آخر وانقضت
 مدة الإجارة ورهب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه
 الكراء لهذه السنة لأنه لم يسكنها على وجه الإجارة . وكذا لو انقضت المدة
 والمستأجر غائب والدار في يد امرأة لأن المرأة لم تسكنها باجر . رجل أجر داره
 أو حانوته كل شهر بدينار كان لكل واحد منهما أن يفسخ الإجارة عند تمام الشهر
 فإن خرج المستأجر قبل تمام الشهر وخلف امرأته ومثاله فإن لم يكن للأجر تفخيخ
 الإجارة مع المرأة لأنها ليست بمخصم فإن أراد أن يفسخ عند غيبة المستأجر
 قال بعضهم يوافق الدار من أن يسكن الخريف تمام الشهر فإذا تم هذا الشهر
 يفسخ الإجارة الأولى وينفذ الثانية فتخرج المرأة من الدار ويسلم إلى الثانية
 وهو نظير ما قال أبو حنيفة ومحمد رح . رجل باع شيئا على أنه بالخيار ثلثة أيام

ثارا وان يفسخ بحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك فان باعه من غيره
 جاز ويتقصر البيع الاول هذا اذا كان المستاجر غائبا . فان كان حاضرا وقد كان
 اجر داره كل شهر حتى تفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المواعيد للمستاجر في الشهر
 الاول نخت الاجارة التي بيننا في داركنا اذا جاء راس الشهر وعلمت المشتري
 لم يجوز وهذا الطريق لانه فيه تعليق الفسخ بمجيئ الشهر وكما لا يجوز تعليق
 الاجارة بمجيئ الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسخها . وقال بعضهم
 يقول المواعيد في اخر الشهر مرة اخرى فخت الاجارة حين يهل الهلال وفيه
 من المخرج ما لا يخفى . وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر لثلاث اعتبارا
 بايام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك الخيار في البيع عرفا شرعا بخلاف القياس
 فلا يقاس عليه الاجارة . وذكر شمس الملة الخيري رح ان لكل واحد منهما النقص
 عند راس الشهر فان سكنها من الشهر الثاني وما او يومين لزمه . ولو قال فخت الاجارة
 التي بيننا راس الشهر الثاني لان اضافة الاجارة جائزة فكذا للبيضا
 الفسخ . وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يهل الهلال حتى لو مضت تلك الساعة
 لزمته وقال بعضهم يفسخ في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها لان وقت
 الفسخ اول الشهر واول شهر الليلة الاولى ويومها واليه اشار في ظاهر الرواية
 وعليه الفتوي . رجل اجر داره من رجل سنة بالف درهم ثم قال للمستاجر
 وهبت منك جميع الاجرا وقال ابرأتك عن الاجر صح ذلك في قول محمد رحمه الله
 وابي يوسف الاول ولا يصح في قول ابي يوسف الآخر . ولو قال ابرأتك عن خمس
 من هذا الاجرا وقال عن تسعمائة من الالف صح عندهم . ولو قال بعد ما مضت
 اشهر من وقت الاجارة ابرأتك عن الاجر صح عن الكل في قول محمد رحمه الله وفي قول

ابي يوسف ربح بيع ابراهه عما يبيع عما يستقبل . ولو كان تعجيل الاجرة شرطاً في
 الاجارة فزوجهت الاجرة و ابراهه عن الاجرة مخ فسلم . ولو آجره اياه فزوجهت الاجرة
 صحه فسلم . ولو آجره اياه فزوجهت اجرة رمضان قال الفقهاء ابو القاسم
 ان استاجرهما سنة تجازان استاجرهما مشاهرة لا يبيع الا اذا وهب بعد ما دخل
 شهر رمضان قال الفقهاء ابو الليث هذا الجواب يوافق قول محمد ربح وبه تأخذ
 ولو قال اجرتك هذه الدار كل شهر كذا على ان اهلك اجرة شهر رمضان كانت الاجارة
 فاشنة . رجل آجره اياه سنة بعيد ثمان الاجار اتق العبد من ساعته لم يخرجها
 الا ان يكون تعجيل الاجرة شرطاً في الاجارة او لم يكن شرطاً في الاجارة لكنه عمل ولو آجره اياه بنوب
 بعينه او بعيد بعينه فقال المستاجر وهبت لك هذا العبد ان قبل المستاجر مخ لا
 فلا كان فبة الاجر منه اذا كان بعينه يكون فسخاً للاجارة فلا يبيع من فسخه قوله
 الاجارة باع المستاجر وادان للمستاجر ان يفسخ بيبعه اختلفت الروايات فيه
 والصحيح لا يملك الفسخ ولو باع الراهن الرهن بقران الرهن كان للرهن ان يفسخ بيبعه

فصل في الاجارة الطويلة

هذه اجارة استخرجها الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل ربح وقبلها بعض اهلها
 وردها البعض وهي على وجهين . احدهما انه اذا اراد ان يواجر الكرم اجارة طويلة
 او الارض وفيها نزع يبيع الاشجار والزرع باصولها من الكرم يريد الاستيعان من
 معلوم ويسلم فزوجهت الارض مدة معلومة ثلث سنين او اكثر فزوجهت ايلم من
 اخر كل سنة او كل ستة اشهر بما لم معلوم على ان يكون اجرة كل سنة من السنين الاولى
 غير الايام المستثناة منها من تلك الاجرة كذا وبقيته مال الاجارة يكون بمقابلة
 السنة الاخيرة وان يكون لكل واحد منهما ولاية فسخ الاجارة في العام الحار والوجه

الثاني لهذه الاجارة ان يدفع الاشجار والزرع ^{التي} في الارض معاملة الى
 الذي يريد الاجارة على ان يكون الخارج بينهما على مائة اسهم سهم منها للناجز
 والباقى للعامل ثم يوزع العامل في صرف نصيبه من الخارج فيما احب ثم يجر منه ^{الارض}
 مدة معلومة على نحو ما قلنا من غير ان يكون احدا العقد من شرط في الآخر مشايخ بلخ
 وبعض مشايخ بخارا انكروا الوجه الاول وقالوا يبيع الاشجار وبيع الزرع ليس ببيع
 رغبة بل هو في معنى التجارة ولهذا لا يكون للمستأجر ان يقطع الاشجار وعند دفع
 الاجارة ينفسخ البيع من غير نسخ وبيع التجارة لا ينزل المبيع ملك البائع وان اقبل به
 القبض وبقاء الاشجار والزرع على ملك البائع يمنع الاجارة في الارض. وبعضهم
 جوزوا طريق البيع ايضا وقالوا ليس هذا ببيع للتجارة بل هو بيع رغبة لانها لا تصدق
 تصبح الاجارة ولا صحة للاجارة مع بيع للتجارة فقد قصد بيع الرغبة ويجوز ان يكون ^{شجارا}
 مملوكة للعشيرة ولا يملك قطعها التعلق حق الغير بها كما لا يملك قطع اشجار ^{من}
 وان كان يملكها التعلق حق الغير. وقال بعضهم ان باع الاشجار والزرع بمن المثل
 او اكثر يكون رغبة ولا فلا وهذا ليس بصحيح ايضا فان الانسان قد يبيع ماله
 بمن قليل عند مساس الحاجة وذكر الطحاوي انه اذا باع الاشجار واجرا الارض
 جاز بشرط ان يبيع الاشجار بطريقها الى الباب ان كان لها طريق وان لم يكن لها
 طريق ينبغي ان يبين للاشجار طريقا معلوما من الارض حتى لو لم يبين ^{بمعرفة}
 وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله يقول الاجارة بطريق بيع
 الاشجار باطلية كما قال بعض المشايخ ومن جوز الاجارة الطويلة اختلفوا
 انها عقد واحد او عقود متعددة قال بعضهم عقود متعددة لانها لو جعلت
 عقدا واحدا وفيها شرط الخيار لثلاثة ايام في كل سنة او في كل ستة اشهر يزيد

مدة الخيار على ثلاثة ايام مرتين عقد واحد وذلك فاسد في قول ابي حنيفة ربح وقال
 بعضهم هي عقد واحد لانها لو جعلت عقوداً متعددة كانت الاجارة في السنة
 الثانية والثالثة مضافة الى وقت في المستقبل وفي الاجارة المضافة الاجر لا يملك
 الاجر بالتجيل ولا باشتراط التجيل وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا اجر دار اليتيم
 ثلث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية اقل من اجرتها وفي
 الاستيجار لليتيم كانت الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجرتها فيفسد الاجارة
 في السنة الثالثة ثم هل يتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقداً واحداً
 يتعدى وعلى قول من يجعلها عقوداً لا يتعدى فيجعل عقوداً متعددة يبقى قولهم انها
 لو جعلت عقوداً متعددة لا يملك الاجر بالتجيل في السنين المستقبلية لكن يجاب عن
 هذا ان ملك الاجر عند التجيل فيه روايتان، فيؤخذ بالرواية التي ثبتت الملك
 في الاجارة المضافة لكان الحاجة فان قيل لا وجه لجموع هذه العقود بحال ما فاننا
 لو جعلنا عقداً واحداً يلزمنا ثبوت الخيار في العقد الواحد اكثر من ثلاثة ايام
 ولو جعلناها عقوداً متعددة يصير شرطاً في كل عقد ثلاثة ايام من اخره وعلى
 قول ابي حنيفة رحمه الله من اشترى شيئاً على انه بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر
 يكون له الخيار من اول الشهر الى اخره قلنا نحن لان ثبت الخيار في الايام الثلاثة
 من اخر كل سنة بل نجعل ثلاثة ايام لآخر كل سنة مستثناة من العقد ويكتب
 غير ثلاثة ايام من اخر كل سنة حتى لو كتب في الصك على ان لكل واحد منهما
 الخيار في الايام الثلاثة من اخر كل سنة كان فاسداً احد الفاقدين
 في الاجارة الطويلة اذا فسح العقد في ايام الخيار بغير محضر من صاحبه
 ذكر المحاكم السمرقندي انه يجوز ولم يذكر فيه خلافاً وفي البيع بشرط التجيل

إذا فسخ البيع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يبيع في قول أبي حنيفة ومحمد ر
 فكانه قال إلى أن أيام الخيار غير داخل في العقد فكانت الاجارة في السنة
 الثانية والثالثة مضافة إلى الوقت في المستقبل فانما يصح فسخ من له الخيار بغير محضر
 من صاحبه لأنه فسخ للعقد المضاف اولاً لأنه في الاجارة اخذ بقول أبي حنيفة
 رحمه الله . المستأجر اجارة طويلة إذا أجر من الأجر بعد القبض اجارة
 مشاهرة لا يبيع الاجارة الثانية وما يأخذ من الأجر يكون محسوباً من مال
 الاجارة اذا كان من جنسه . المستأجر اذا أجر من الأجر لم يكن الاجارة
 طويلة لم يبيع الاجارة الثانية وهل يسقط الأجر عن المستأجر الاول
 ان كان الأجر الاول قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الأجر
 وان لم يقبض لا يسقط فان كان الأجر الاول قبض الدار من المسأجر حتى يسقط الأجر
 من المستأجر هل تبطل الاجارة الاولى قال الفقيه ابو الليث لا تبطل الاجارة الاولى
 وكان للمستأجر ان يسترد الدار من الأجر . ولو ان المستأجر قبض الدار
 من الأجر واعارها من الأجر ولم يواجرها منه قال الفقيه ابو الليث لا يسقط الأجر
 عن المستأجر . رجل استأجر كرمًا اجارة طويلة ثم ان المستأجر دفع الكرم إلى
 الأجر معاملة ان كانت الاجارة الطويلة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة
 وان كانت الاجارة الطويلة بطريق دفع الاشجار والكرم إلى المستأجر معاملة
 ثم دفعها المستأجر معاملة إلى الأجر لا يجوز . اذا مات الأجر اجارة طويلة عليه
 ديون كان المستأجر يضمن المستأجر الحق من سائر الغرضاء كالمرقن بالرهن
 . المستأجر اجارة طويلة اذا أجر من غيره اجارة طويلة او دفع إلى غيره من ارضه
 على ان يكون البند من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع أجر تقاسم الاجارة

الاول هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح انها تنفسخ سواء
 اتحدت ايام الفسخ في العقدين او اختلفت بان كانت الخيار في الاجارة الاولى وثلاثة
 ايام من اخر سنة ثمانين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك وعلى خلاف
 ذلك . المستأجر اجارة طويلة اذا قال للأجرة ايام الخيار وفي غيرها الاجارة
 بمنع فقال الأجر بدهم او قال الأجر ضمان ده مرا تنفسخ الاجارة دفع المال وله
 يدفع . وكذا المشتري اذا قال للبائع ببعائه باز به فقال البائع بدهم يكون
 فسخا للبيع . المستأجر اجارة فاسدة اذا أجر من غيره اجارة جائزة قال اغضيه
 ابو الليث يجوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يجوز . وعلى قول من يجوز الاجارة الثانية
 يكون للأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية . وهذا بخلاف المشتري شراء
 فاسدا اذا باع من غيره بعد القبض ببيع جائز لا يكون للبائع الاول ان يفسخ البيع
 الثاني لان الاحارة تنفسخ بالاعدار والبيع لا يفسخ لاجرم المشتري شراء فاسدا
 اذا أجر من غيره يفسخ الاجارة . رجل قال لغيره أجرني دارك هذه اجارة
 طويلة بكذا فقال أجرني وارصاحب الدار كاتب بكتابة الدار فكتب
 على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة إلى الأجر قالوا بهذا
 لا يكون بينهما اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة الطويلة ولا يجب
 الأجر على المستأجر بسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستقلال لان المستأجر
 انما سكنها بناء على ما اعطيه من المال لاعلى وجه الاستيجار ومقاطعة . رجل
 استأجر داراً اجارة طويلة مصحة بدنانير واعطيه مكان الدنانير دراهم
 ثم تقاضا الاجارة فان المستأجر يرجع على الأجر بالدنانير لا بالدرهم لان
 في الاجارة الطويلة تهيل الأجر شرط عرفا فيصح المصارفة بالأجر . رجل أجر داراً

اجارة طويلة موصومة او اجرة غير موصومة
 تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح
 لايجوزنا الاجارة و فرق موين النكاح والاجارة . المستأجر اذا قام في الاجرة
 بعد ما مضى بعض المدة لا يصح الزيادة ويصح المحط . وجعل استأجر كرمالم يره
 اجارة طويلة واشترى الانجاء وكان للمستأجر خيار الرؤية فان تصرف في الكرم
 تصرف الملاك يبطل خيار الرؤية فان اكمل الثمار قالوا لا يبطل خيار الرؤية
 لان اكمل الثمار تصرف في البيع وهو الانجاء لانه المستأجر فلا يبطل خيار الرؤية
 . الاجارة اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاءت مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه
 روايتان والمصحح انه ينفذ وهو كما لو اجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجي وقت
 الاضافة . وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندي لا ينفذ بيعه
 لانه تزوير . تليفسر في قوله رواية عدم النفاذ سد الباب للتزوير وفي ظاهر الرواية
 ينفذ بيعه لانه يملك الفسخ في ايام الخيار فينفذ بيعه كما لو باع في ايام الخيار
 بخلاف ما لو اجر اجارة مضافة ثم باع فان ثمة لا ينفذ بيعه في اصح الروايتين
 لانه لا يملك الفسخ صحابدون البيع فلا يملك البيع لان البيع فسخ دلالة .
 ولو اجر رجدا را اجارة طويلة ثم اجرها من غيره فجاءت ايام الخيار من الاجارة
 الاولى لا ينفذ الاجارة الثانية في ايام الخيار في ظاهر الجواب . ولو اجر ثم باع فان لم
 المشتري عالما بالاجارة ثم علم كان له الخيار ان شاء ثم يبرح بمضي ايام الخيار ثم
 يبطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذه رواية اختارها المشافخ ربح رجل
 استأجر ارضا وقبضها واجرها من غيره ثم ان صاحب الارض استأجرها من المستأجر
 الثاني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يصح استئجار صاحب الارض

من الثاني لان المستاجر الثاني لا يملك فسخ الاجارة الاولى ليكون لاجارته من
صاحب الارض فسخا للاجارة الاولى . قال وهكذا روي عن محمد بن حمر في النوادر
. وكذا مستاجر في اجارة طويلة يقضيها ثم اجرها من عبده ما ذون لصاحب الارض
اجارة مشاهرة قال الشيخ الامام الاجل هذا ان كان العبد استاجرها بغير اذن المولى
فما اخذ المستاجر من العبد لا يحتجب المستاجر عن سلب مال الاجارة لان العبد
اذا استاجر بغير اذن المولى لا يكون له ان يفسخ الاجارة الاولى على مولاه . رجل
استاجر حانوتا مشاهرة وقبض واخرج من غيره اجارة طويلة رسمية وامر صاحب
الحانوت المستاجر اجارة طويلة ان يقبض حجرة الحانوت من المستاجر الاول وقبض
ومات صاحب الحانوت قال الشيخ الامام هذا ما قبض المستاجر اجارة طويلة من
المستاجر الاول كانت له اجرة الشهر الذي وقعت فيه الاجارة الطويلة لان
الاجارة الثانية انما تنقصد عند تمام الشهر لان الاجارة الاولى تنفسخ عند
تمام الشهر ثم تجدد بعد ذلك وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله انما
يسلم للمستاجر الثاني ما اخذ من المستاجر الاول اذا اخذها في حيوة صاحب
الحانوت اما ما يأخذ بعد موت صاحب الحانوت لا يسلم له لان الاجارة
الطويلة تنفسخ بموت صاحب الحانوت فلا يسلم الماخوذ للمستاجر الثاني
اذا اجر شيئا مشاعا من ارض او كرم وفيها نخلة لا بد من بيع كل الاشجار
اما بيع النصف لا يكفي وكذا لو كان فيها برج حمام لا بد من بيع الحمامات كلها
عند اجتماعها . الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستاجر اجر
المثل بالغما بلغ او يجب لجر المثل لا يزاد على المسمى قال الشيخ الامام هذا يجزئ المثل
لا يزاد على المسمى وفي الاجارة الطويلة اذا كتب الصك لكل منهما ان يفسخ العقد في مدة

الخيار في حصة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام ابو علي النسفي وغيره من الشافعية
 رحم ان العقد يفسد لان هذا شرط بخالف حكم الشرع . وقال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحم لا يفسد العقد لان ايام الخيار غير داخله في العقد وكان
 لكل واحد منهما حق الفسخ بسبب ذلك لا يحكم بشرط الخيار قال قد وجدت
 رواية عن محمد رحمه الله في مثل هذا انه لا يفسد العقد . رجل استأجر ليا
 طويلة ثم اجر بعد القبض من الاجارة مشاة ثم لا يصح الاجارة الثانية وهل
 ينتقض الاجارة الاولى بالثانية قال الشيخ الامام هذا ينتقض في الشهر الاول
 من الاجارة الثانية واشك في انتقاضها في غير ذلك وقال القاضي الامام ابو علي
 النسفي رحمه الله الاجارة الثانية تنقضي الاولى وان كانت الثانية فاسدة
 قال رايت رواية عن خالد بن سبيع عن ابي يوسف رحم المشتري اذا باع للبيع
 من البائع قبل القبض ينتقض البيع الاول وكان هذا خلاف ظاهر الرواية في البيع
 في الاجارة وجب ان ينتقض . مستأجر الارض اذا دفع الارض الى الاجر
 من اربعة على ان يكون البذل من الدافع ذكر الخصاص رحم في الحيل انه يجوز . وكذا
 المستأجر اذا استأجر صاحب الارض ليعمل في هذه الاراضي بشئ معلوم جاز رجل اجراء
 كل شهر بدوهم وسلم ثراعا من غيره وكان المشتري ياخذ اجرة الدار
 من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه
 اذا رد عليه الثمن يرد دارة ويحتسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار
 فجاء البائع بالدارهم واراد ان يجعل الاجر محسوبا من الثمن قالوا لما طلب
 المشتري الاجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقبله فيكون الماخوذ من
 المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعقده وليس للبائع ان يجعل ذلك من الثمن

وما قال المشتري للبائع ان يحمله محمول من الثمن عند الدار كان وعد
فلا يلزمه الوفاء بذلك كما فان نجر وعده كان حسنا والا فلا شيء عليه وكان
شرطا في البيع ذلك كان مفيدا للبيع . رجل استأجر منازلا اجار طويلا
ثم ان الاجر نقص ببناء ما برضا المستأجر ثم جدد بناء ما كانت الاجارة بآية
بقاء الاصل . رجل استأجر كرم اجار طويلا فان كانت الاجارة بطريق
الزراعيين من المستأجر قالوا واربغ الكرم على المشتري وهو المستأجر لانه
مؤنه الملك فيكون على المالك . وان كان الاجر دفع الزراعيين معاملة الى المستأجر
كما هو احد الطريقتين في الاجارة الطويلة فان قصب الواربغ يكون على الاجر والفضل
على المستأجر لان ذلك من جملة العمل . رجل دفع ارضه من ارضه على ان يكون
البذر من العامل ثم ان صاحب الارض اجرا لارض اجارة طويلا
من غير بيع رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل
كان العامل مستأجرا للارض فيصير كانه اجر ثم اجر من غير فلا يجوز الثانية
وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفس المزارعة وينفذ الاجارة الطويلة
بجملتها اذا اجر ثم اجر من غير رضى به الاول حيث ينفذ الثانية على المستأجر الاول
اذا كان ذلك بعد قبض الاول وهذا لا ينفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة
مع الاجارة يختلف المقص فلا ينفذ الثانية على الاول . قالوا ولا يجوز الاجارة
لطويلة في العقار والضياع يجوز في الرقيق وكل شيء ينتفع به مع بقاء عينه . رجل
استأجر ضياعا بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله يجوز الاجارة في الفارغة بخصتها من الاجر ولا يجوز في المشغولة
وان اختلفا فقال الاجارة بها وكانت مشغولة من غير حق للمستأجر .

فأربعة كان القول في ذلك قول الأجر لأن الأجر بدعي الشغل ينكر الاجارة أصلا فيكون
القول قوله بخلاف المتبايعين إذا اختلفا في فساد العقد بحكم الشرط كان القول
في ذلك قول مالك الصحة لأن مدعي الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان أحدهما منكرا
للعقد كان القول فيه قول المنكر وقال القاضي الإمام علي السغدري رجع في الأجاء
بحكم الحال كانت مشغولة في الحال كان القول قول مالك الشغل كما لو اختلفا
في جريان الماء وانقطاعه في اجاق الطاحونة في الاجارة الطويلة إذا فتح
الاجارة الاجارة في أيام الخمار وفي الأرض زرع للمستاجر يبيع الاجارة باجر
المثل كما لو انتهت مدة الاجارة وفيها زرع لم يملك يتبع الاجارة باجر
المثل رجل استقرض من رجل مالا معلوما وقبض المال ثلثين الشتر
اسكن المقرض في حانوته فقال له ائمة عليك قرضك لا اطالبك بلجر الحانوت
قال الفقيه ابو بكر البجلي رجع ان ترك الاجارة عليه مع استقرضه منه كانت
الاجارة واجبة على المقرض ولو تركها قبل الاستقرض او بعده فالجائز
عارية في يده ولا اجارة على المقرض رجل استقرض دراهم واسكن المقرض
في دار قالوا يجب المثل على المقرض لأن المستقرض انما اسكنه فدار
عوضا عن منفعة القرض لا مجانا فيجب المثل على المقرض وكذا لو اخذ المقرض
من المستقرض حمارا يستعمله الا ان يرد عليه دراهمه فإن المقرض سلم الحمار الى
بقار فغقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار لأن الحمار كان عند المقرض باجارة
فاسدة فكان امانته فاذا دفعه الى السرج ليعتلف صار محالفا ضامنا رجل اقترض
انسانا دراهم فإن المقرض اجير بحجر الميزان من المستقرض كل درهم درهمين قال ابو القاسم
ان لم يكن الحجر الميزان قيمة ولا يستاجر عادة لا يجب على المستاجر شيء رجل استاجر من رجل

قد غراس واراد الاجران يكون القدر مضمونا على المستاجر قال الفقهاء
 ابو بكر البلخي يبيع من المستاجر نصف القدر بمن للثلث واكثر ثم يواجر منه
 النصف الباقى بما شاء فان ذلك جائز عند اصحابنا انما الخلاف بينهم في عبارة الشا
 من غير شريك . رجل اقترضنا ثمانا درهم واراد ان يسكن دارا المستقر من غير اجر
 قال ابو بكر الاسكاف يستاجر المقرض دارا المستقر من ثمة معلومة سنة او اكثر
 باجر مجهول فربيع من المستقر من شيئا يسيرا تلك الاجرة حتى يصير الاقرض صاحبا
 ما باع من المستقر من رجل وكل رجلا بان يستاجله دارا بعينها سنة بمائة درهم
 ففعل الوكيل ذلك وقبض الدار ومنعها من المؤكل لاستيفاء الاجرة ذكره الجامع
 ان الاجارة اذا كانت مطلقة لا يشترط التجمل لم يكن للوكيل ان يجلس الدار من
 المؤكل لاستيفاء الاجرة . وكذا لو كانت الاجارة باجر مؤجل فان قبض الوكيل الدار ^{حبس}
 حتى مضت المدة كان الاجر على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على المؤكل لان الوكيل
 بالاسيجة اربيزة الوكيل بالشراء والوكيل بالشراء اذا قبض المبيع والغن مؤجل
 وحبس المبيع حتى هلك المبيع في يد الوكيل كان الثمن على الوكيل ثم الوكيل يرجع
 بالثمن على المؤكل لان الثمن اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل ان يجلس ^{المبيع} من
 المؤكل فلما قبض الوكيل يكون قبضه للمؤكل ثم يصير غاصبا من للمؤكل فكذلك في
 الاجارة . وكذا لو قبض المؤكل من الوكيل بالاسيجة . فان الوكيل عد على المؤكل
 واخذ منه ومنع من المؤكل حتى مضت السنة كان للأجر ان يطالب الوكيل بالاجرة ثم
 الوكيل يرجع بذلك على للمؤكل . ولو ان الوكيل حبس الدار من المؤكل فجلوا اجنبي غصب
 الدار من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر عن الوكيل
 والمؤكل جميعا قال ابو يوسف رحمه الله اذا لم يكن الاجارة بشرط تجمل الاجر

فقبض الوكيل وسكن بنفسه ولم يدفع للأجير كان الاجر على الوكيل دون المؤكل ولو
الوكيل استأجر الدار باجر بشرط التحيل واستأجر بمائه مطلقه فزعم له الاجر بان
ذلك منه وله ان يجسها من المؤكل لاستيفاء الاجرة فان جسها بالاجر حتى مضت
السنة لا يكون للوكيل ان يرجع على المؤكل بالاجر هذا لان الوكيل كان محققا في الجسر
فلم يقع قبضه اولا للمؤكل بخلاف الاول لان في الوجه الاول اذا لم يكن للوكيل خبر الجسر
كان قبضه اولا للمؤكل . راجع الى ما قبلنا من اجله رابعة الى الكوفة بعشرة دنانير
فاستأجرها الوكيل بخمسة عشر رجاء الى المؤكل فقال له استأجرتها بعشرة فركبها
الامر في كذا الكتاب انه لا اجر على الامر ويكون الاجر لصاحب الدابة على الوكيل
. راجع الى ما قبلنا من اجله ارضا بعينها فاستأجرها الوكيل ثمان دنانير
اشترها من صاحبها بعينها استأجرها الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم بعد ذلك
ان يردوها ويكون في يده بالاجارة . الوكيل بالاجارة اخلا فقبض الاجارة مع المستأجر
قال محمد بن المذاقضة تجازي قولنا ان على الوكيل لان المؤكل لا يملك الاجرة فان كان
الوكيل اجرها شيئا بعينه وعجل ذلك لا يجوز نقض الوكيل على رب الدار وقد
مر هذا في البيوع . الغاصب اذا اجر الدار والعبد ثم قال الغاصب منه
انا امرتك بالاجارة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول الغاصب منه .
وقال الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال الغاصب منه كنت اجرت عقد
منك تقضاء المدة لا يقبل قوله الا ببيعة كرجل فانزوج ابنة بالغدة ومثا
الزوج فقالت الابنة كنت اجرت عقد الاب لا تصدق في الابينة ولو كنت
كان النكاح بامرى والى الميراث كان القول قولها . الغامب اذا اجر الغاصب
ثم اجاز المالك ان اجاز قبل استيفاء المنفعة صححت اجازته ويكون جازم لاجر

للمالك كما لو أجاز بيع الفضول حال قيام العقود عليه وإن أجاز بعد انقضاء
المدة لا يبيع أجازته كما لو أجاز بيع الفضول بعد هلاكه يحقق عليه ويكون جميع
الاجل الفاصل لأنه هو العاقد والمنافع تقومت بعقده فكان الاجل وإن أجاز
بعده لمضى بعض المدة فأجرها مضى يكون للعاصب أجراً ما بقي يكون للمالك وهو
قول محمد رحمه الله لأن الأجازة تتعقد ساعة فساعة على حسب المنفعة
فحوت الأجازة فيما يمتد من المدة ولا تنقطع فيما مضى كالرجل إذا أجزع بعد سنة ثم
اعتقه في وسط السنة فأجاز العبد الأجازة فيما يمتد فأجرها يمتد من السنة يكون
للعبد وأجرها مضى يكون لمولاه الممتد لأن المنافع فيما مضى استوفيت على ملك
المول فكان البذل له وفيما مضى استوفيت على ملك العبد فكان البذل له أما
على قول أبي يوسف رحمه الله إذا أجاز المالك أجازاً للعاصب لم يمتد بعض المدة
كان جميع أجر المالك والفتوى على قول محمد رحمه الله ولو أعطى العاصب أرض الغصب مزراع
فأجاز للمالك أن كان الزرع قد سنبل ولم يسمن كان الخارج بين المزارع
ورب الأرض ولا شيء للعاصب. وأن كان الزرع قد سنبل وسمن لا يبيع أجلاً
رب الأرض ويكون ذلك بين العاصب والمزارع ولا شيء للمالك ولو غصب
داراً فأجرها فداشزها من صاحبها فالأجازة ما ضيد لاستجتماع شرائطه
وإن استقبلها كان أفضل ذكرها في التوازل. والعاصب إذا أجزع من غيره
فكان المستأجر أجراً من العاصب أخذ الأجرة من الغصب كان للعاصب يسترد الأجرة
من المستأجر لأن المستأجر لما أجزع من العاصب يرد عليه الغصب والمغصوب مستحق
عليه محله من الغصب وتسليمه للعاصب وللمغصب لأن ذلك مستحق عليه فيجعل
عن المسحق كالرجل اشترى شيئاً شراء فاسداً أو قبضة شراعه من البائع

يجعل بيعة نقض للعقد الفاسد . ساحة في الشارع في مقابله خانوت رجل الجرها صاحب
 الخانوت من رجل بيع الفاكهة كل شهر يدفعهم قال الفقيه ابو جعفر ما ياخذ صاحب
 الخانوت من الآخر يكون له لانه عاقد والعاقد يستحق الاجر وان كان غاصبا
 وينبغي ان يتصدق به كالمغصب اذا اجر واخذ الاجرة . وقال الفقيه ابو الليث
 انما يكون اجر الساحة لصاحب الخانوت اذا كان بنى في الساحة مكانا او نحو
 ذلك حتى يكون هو اول الناس بما بنى واما اذا لم يكن بنى في الساحة شيئا لا يكون
 الاجر له لان صاحب الخانوت في الساحة كسا نزل من لا اختصاص له بالساحة
 المتول اذا اجر الوقف ان كان الواقف شطرا لا يواجر اكثر من السنة لا يجوز الاجارة
 اكثر من سنة فان لم يكن شرط ذلك يجوز الاجارة الى ثلث سنين . فان اجرها اكثر من
 ذلك اختلفوا فيه . قال مشايخ بلخ لا يجوز اجارة الوقف اكثر من ثلث سنين . قال
 مشايخنا يجوز ذلك اذا كان المستاجر ممن لا يخاف منه دعوى الملك اذا طالت
 المدة وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله الاحتياط في ذلك ان يرفع الامر الى القاضي بطله .

فصل في اجارة الوقف وما لا يتيمم

متولى الوقف او الوصي انا اجر ما لا الصغير والوقف باقل من اجر مثله بما لا يتعاقبان الناس
 فيه قال الشيخ الامام الهليل ابو بكر محمد بن الفضل يجب اجر المثل والغاما يبلغ عند بعض علمائنا
 وعليه الفتوى . قال رحمه الله وعلى اصول اصحابنا رجح ينبغي ان يصير الاجر والمستاجر
 غلصا فانه ذكر في المزارعة الوكيل يرفع الارض من اربعة اذا دفع الارض مزارعة
 وشرط لصاحب الارض شيئا يسيرا لا يتعاقبان الناس فمثله يصير الوكيل غلصا
 وكذا المدفوع اليه الا ان الخصاص رجح قال يصير المدفوع اليه غاصبا وعليه
 اجر المثل قال انا انى يقول الخصاف قال ولا فارجح وينبغي ان يكون الجواب على

التفصيل ان لم ينقصها المزارعة يجب اجرا مثل بالغ ما بلغ وان نقصها المزارعة
ينظر الى نقصان الارض والى اجر المثل بهما كان الترخيب ذلك للوقف والصغير
رجل غصب خسا وقفا وارضا للصغير قال بعضهم يضمن الغاصب اجر المثل للوقف
والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلوان هذا الغاصب اجر الارض المضمومة
من غيره كان على المستاجر للغاصب الاجر المسمى رجل اجر من لا كان والده وقفه
على اولاده ابدا ما تناسلوا فاجر هذا الرجل اجارة طويلة مرسومة وانفق
المستاجر في عمارة هذا الوقف بامر المواجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
ان لم يكن للمواجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المواجر غاصبا وكان
على المستاجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستاجر بما انفق في العمارة على الاجر
ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان المواجر متوليا كان على المستاجر الاجر المسمى تكان
ذلك متقلا واجر المثل او اكثر ويرجع المستاجر في غلة الوقف بما انفق في العمارة
متولى الوقف اذا اجر الارض مضمومة معلومة ثمرات المواجر ثمرات المستاجر
قبل انقضاء مدة الاجارة فرفع ورثة المستاجر غلة الارض قال الشيخ الامام هذا
رجح ان كانت الغلة زرعاً زرعها ورثة المستاجر ببذرهم كانت الغلة لهم
وعليه نقصان الارض اذا كانت الارض انتقصت بزراعتهم ويصرف ذلك النقصان
الى مصلح الوقف لاحق للوقوف عليهم في ذلك الوجه اذا انفق من مال اليتيم على باب
القاضي في ضومة كان على الصغير له قال الشيخ الامام هذا رجح ما اعلى الوجه من مال اليتيم
على وجه الاجارة لا يضمن مقدار اجر المثل وما كان على وجه الرقوة يكون ضامنا
رجل استاجر ارضا فانقطع الماء قال تكانت الارض تسقى بماء الانهار لا بماء
السما لا شيء على المستاجر وكذا ان كانت تسقى بماء السماء فانقطع المطر الوسى

اذا اجر ارض لليتيم او استاجر لليتيم ارضا بمالك لليتيم اجارة طويلة رسمية ثلث
 سنين لا يجوز ذلك . وكذلك اب الصغير ومتولى الوقف لان الرسم في الاجارة
 الطويلة ان يجعل شي يسيرا من مال الاجارة بمقابلة السنين الاولى وعظم المثل
 بمقابلة السنة الاخرة وان كانت الاجارة لارض اليتيم والوقف لاتع الاجارة
 في السنين الاولى لانها تكون باقل من اجر المثل فلا يصح . وان استاجر ارض اليتيم
 او الوقف بمال الوقف او اليتيم ففي السنة الاخرة يكون الاستجار بالكثير من اجر المثل فلا تصح ولذا
 فسدت الاجارة في البعض في الوجهين هل تقع فيما كان خيرا لليتيم والوقف على قول من يجعل
 الاجارة الطويلة عقدا واحدا لاتصح وعلى قول من يجعلها عقودا تقع فيما كان
 خيرا لليتيم والوقف ولا تصح فيما كان شراله والظاهر هو الفساد في الكل . وانما
 الوصي اجر ارض اليتيم واستاجرها وصي اخر لليتيم اخر لا يصح هذه الاجارة لانها
 ان كانت خيرا لاحد اليتيمين تكون شرلا لآخر فلا يخلو هؤلاء الاجارة عن الضرر باحد
 اليتيمين وطريق تصحيح الاجارة الطويلة في ارض اليتيم والوقف بماله ان يجعل اجر ^{السنين}
 كلهما مقدارا اجر المثل ثم ان الوصي ومتولى الوقف يبرأ المستاجر عن اجر السنين
 الاولى ويصح ذلك في قول ابى حنيفة ومحمد بن . رجل استاجر حانوتا وقفا على
 الفقراء فاراد ان يبني عليه غرفة من ماله ويتفع بها قالوا ان كان لا يزيد المستأجر
 في اجر الحانوت على مقدار ما استاجر فانه لا يطلق له البناء الا ان يزيد في الاجرة
 فلا يضافه على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الحانوت معطلا في اكثر الاوقات
 وانما يرغب في المستاجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك وان كان
 لا يزيد هو في الاجرة سمى استاجر حجرة موقوفة من اوقاف المسجد فكسرها الحطب
 بالقدم والتجارت لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان من ذلك

ضربتين بالحجارة مثل ضرب القصار والحداد والمتولى يجلد من استلجها بتلك الحجارة
 كان على المتولى ان يمنعه من ذلك فان لم يمنع اخرجته من الحجارة ويؤجرها من غير
 . وان كان لا يجدها من يستلجها بتلك الحجارة للمتولى ان يترك الحجارة في يدها اذا
 خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف المتولى اذا اجر حمام الوقف
 من رجل فترجاء رجل اخر ومثله اجرة الحمام قالوا ان كان حين اجر الحمام
 من الاول اجره بمقدار اجر مثله او ينقصان يتبين تقابن الناس بمثله
 فليس للمتولى ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى
 بما لا يتقارن فيه الناس تكون فاسدة وله ان يؤجرها اجارة مهيضة
 امام الاول ومن غير ما جر المثل او بالزيادة على قدر ما يرضى به المستأجر
 وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم زاد اجر مثله كان للمتولى ان يفسخ الاجارة
 وما لم يفسخ يكون على المستأجر الاجر المسمى كذا ذكر الطحاوي رحمه الله . الا ان
 اذا كانت وقفاً على قوم فاجرها وصى الميت ثم مات بعض الموقوف عليهم لا يبطل
 الاجارة . المتولى اذا اراد ان يستدين على الوقف للمجارة قال الشيخ الامام المعروف
 بنجواهر زاده في شرح الوقف انه لا يملك الاستدانة على الوقف . المتولى لا يملك
 استبدال الوقف الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله اذا كان الوقف قد جاوز
 الاستبدال . اهل المسجد اذا باعوا حشيش المسجد او نعتصار خلفاء اختلفوا فيه
 والفتوى على انه لا يجوز ذلك الا بامر القاضي وهي تاتي في مسائل الوقف انشاء الله تعالى
 الآب والجد الآب او وصيهما اذا اجر الصغير عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير
 جائز لانه يجعلها ليس بما لا للصغير ولا ولاية للجد مع قيام ولاية الآب وصلى الآب
 مقدم على الجد فان لم يكن للصغير ولا لجد اب والآب وصيهما فاجرة ذرهم محرم

من الصغير فإمكان الصغير في جرحه جاز لأنه يملك تأديبه فيملك إجارته وإمكان الصغير في جرحه
رحم محرم فإجره ذو رحم محرم آخر هو قريب من الذي كان في جرحه نحو أن يكون في جرح العمة
فأجرته أمه جاز في قول أبي يوسف ربح ولا يجوز في قول محمد ربح. وإن أجره ذو رحم محرم
هو في جرح ليس له أن ينفق الأجر على الصغير إذا لم يكن له ولاية الترخيص فماله كما لو
للصغير مال كان لصاحب الحجر أن يقبض العدة للصغير وليس له أن ينفقها على الصغير
. وإذا بلغ الصبي بعد ما أجره من له ولاية الإجارة أن شاء أمضى الإجارة وإن شاء
فسخ سواء أجره الأب والجدا أو وصيهما أو غيرهم. وليس لمن كان الصغير في جرحه أن
إلى حائلك لتعلم تلك الحرفة أن لم يكن أب الصغير حائلا لأن الصغير يتضرر بذلك
من له حق الإجارة إذا استأجر استأدا يعلمه العمل في تلك السنة فلما مضى
نصف السنة ولو قبضه شيئا كان للمستأجر أن يفسخ الإجارة ولو استأجر استأدا
سنة يحدد الصغير لا يجوز الإجارة وللأب والجدا وصيهما إجارة رقيق الصغير
ودوابه وعقار لأنهم يملكون البيع فيملكون الإجارة وليس لغير هؤلاء من كان
الصغير في جرحه ولاية إجارة عبيد الصغير وعقار. وعن محمد رحمه الله أنه جاز
استحسانا قال لأنه يملك إجارة نفسه فيملك إجارة ماله. وعند أبيه من كان
الصغير في جرحه كان له أن ينفق على الصغير من ماله. ولأحد الوصيين أن يواجر
الصغير ولا يواجر عبدا في قول أبي حنيفة ربح وقال محمد يواجر عبدا أيضا. الوصي
إذا استأجر نفسه أو عبدا للصغير لا يجوز أما عند محمد رحمه الله فلا لأنه
لو اشترى لليتيم من مال نفسه أو ماله من اليتيم لا يجوز إلا إجارة أولى ولما
عند أبي حنيفة وأبي يوسف ربح فلا أنه إنما يملك البيع من نفسه بشرط
أن يكون ذلك خيرا لليتيم لا خيرا لليتيم من ماله لأنه يجعلها ليس بماله نفسه إلا إذا استأجر

الوصو نفس اليتيم لنفسه او عبد اليتيم لنفسه جاز في قياس قول ابي حنيفة ولا يوقف
 رج اذا كانت باجرة ليس فيها غبن اما الاب اذا اجر نفسه للصغير واخر ما له
 للصغير واستاجر ما للصغير لنفسه جاز لانه يملك شراء مال الصغير لنفسه وان لم
 ذلك انفع للصغير . ولو كان وصيا لليتمين واستاجر لاحدهما مال الاخر لا يجوز لكل
 باع مال احدهما من الاخر الاب اذا استاجر ابنه البالغ فعمل الابن لاجله وان
 استاجر الابن اباه للخدمة لا يجوز فان عمله الاب كان له الاجر . وفي المسئلتين
 لا فرق بين ان يكون احدهما مسلما او ذميا . وان استاجر الحر ابنه المكاتب جاز
 وكذا لو استاجر الحر ابنه العبد من مولا جاز . والحر اذا استاجر اباه العبد يبطل
 ذلك . والصبي المحجور اذا اجر نفسه لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في القياس
 لا يجز الاجر . وفي الاستقصاء يجب . الاب او الجد او وصيهما اذا اجر دارا او عبدا
 للصغير سنين معلومة فربيع الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة . والصبي
 اذا اجر نفسه فربيع لا يكون له ان يفسخ الاجارة . والعبد المحجور اذا اجر نفسه
 للخدمة سنة فاءت في نصف السنة لا يكون للعبد ان يفسخ الاجارة
 ويكون اجرا ماضيا للمالك واجرا باقيا للعبد . وان كان اجره المولى ثرا عتق ونصف
 السنة كان للعبد ان يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء امضى فان اجاز الاجارة
 والمولى كان اجره باجرا مجليا واستقبل الاجرة بعد الاجارة كان جميع الاجر للمولى
 المكاتب اذا اجر عبدا فخرج لا تبطل الاجارة عند ابي يوسف رج وتبطل عند
 محمد رحمه الله . ولو استاجر المكاتب عبدا فخرج بطلت الاجارة في قولهم
 . وقيل هو على هذا الخلاف ايضا . ولو ادى المكاتب وعتق بقيت الاجارة
 عند الكل . رجل اقعد صبيا عند رجل ليخدمه فأتخذ الرجل للصبي كسوة

شريد للصبي ان لا يعمل قالوا ان كان الرجل اعطى كرويا سا وتكلف الصبي خياطته
لا يكون للرجل على الثوب سبيل لان حقه انقطع بالخياطة

فصل فيما يجب الاجر على المستاجر فيما لا يجب

رجل اكترى حمارا في الطريق قاصدا المكثري رجلا ان ينفق على الحمار ففعل
المأمور قالوا ان علم المأموران الحمار لغير الأمر لا يرجع بما انفق على احد لانه
متطوع وان لم يعلم المأموران الحمار لغير الأمر قالوا له ان يرجع على الأمر
وان لم يقل الأمر على اني ضامن . ولو ان رجلا قال لغير انفق في بناء داري
ولم يقل على ان ترجع بذلك على اختلافوا فيه قال الشيخ الامام شمس الائمة الشريف
رحمه الله العفيف انه يرجع قال مولا نارض في مسألة الحمار اذا لم يعلم المأموران الحمار
لغير الأمر ولم يقل الأمر على ان ترجع بذلك على ان ينبغي ان يكون على الاختلاف ايضا
وفي القطة اذا رفع الملقط الأمر الى القاضي فقال له القاضي انفق عليها ولم يقل على ان ترجع
بذلك على صاحبها اختلافوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زواف رح
الصحيح انه لا يرجع . رجل استاجر دارا كل شهر بكذا فترادى على المستاجر ان صاحبها
باعها منه بعد الاجارة وانكر صاحبها البيع ومضى على ذلك زمان قالوا على
للمستاجر اجرا مضي لان البيع لم يثبت فبقيت الاجارة . ولو استاجر دابة
الى مكان بعينه فلما سار بعض الطريق ادعاه المستاجر لنفسه وانكر الاجارة
صاحب الدابة يدعي الاجارة ذكر القندوري رح ان على قول ابي يوسف رح
يلزمه اجر ما قبل الانكار ولا يلزمه اجر ما بعد الانكار . وقال محمد رحمه الله
لا يسقط شيء من الاجر ولو استاجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة
جحد الاجارة وادعاه لنفسه وقبضه العبد يوم الجحد فان نفقت السنة فبقيت

الف درهم فومات العبد في يد المستاجر وقيمتها الف روي هشام عن محمد
 رح ان عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة ولم يذكر هشام فيه
 خلافا وذكر القدر روي ان على قول ابي يوسف رحمه الله اجرا مضى قبل
 الجحود وليس عليه اجرا بعد الجحود قال هشام قلت لمحمد رح كيف يجتمع
 الاجر والضمان قال لم يجتمعا قال هشام اراد بذلك انه استعمله للمسنة
 بحكم الاجارة فلما مضت السنة والمستاجر ينكر ان يكون بذا بدعيم وصاحب العبد
 لا يتكيد للمستاجر لنفسه وكان على المستاجر ان يردده فاذا المرير يضمن . رجل
 اجرداه بثلاثين درهما شهرا على انه بالخيار ودفع الدار الى المستاجر فسكنها قبل
 ان يسقط صاحب الدار خياره لم يكن على المستاجر اجرا ما سكن وانما يلزمه الاجر ^{سكن}
 بعد الاجارة من يوم الاجارة . رجل اجردا بته على ان يكون بالخيار له ساعة
 من النهار فركبها فسكرت فانه يضمن قيمتها ولا يضمن الاجر . وان كان الخيار
 للمستاجر كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة . رجل دفع الى خياط
 ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال عيسى بن ابان لا اجراه
 لان للقم هو الخياطة دون القطع وكان الاجر مقابلا للخياطة وقال
 ابو سليمان الجوزجاني رح له اجر القطع وهو الصحيح . رجل دفع الى خياط
 ثوبا ليخيطه بد رهم فحاطه ثم جاء رجل وفتقه قبل التسليم الى صاحبه
 لاشي الخياط لانه لم يسلم العمل قال المصنف هذا اذا لم يخيطه في دار صاحب الثوب
 . وان حاطه في داره كان له الاجر لان العمل صار مسلما الى صاحب الثوب
 وليس على الخياط ان يخيطه مرة اخرى في الوجهين لان العقد الذي جرى
 بينهما لم يبق . وان كان الخياط هو الذي فتق كان عليه ان يخيطه مرة .

٣٣
 اخرى لانه نتفر عنه فصار كان لم يكن وكذا الاسكان . رجل الكثرى من رجل
 سفينة ليحمل فيها الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك الموضع
 الرج الى المكان الذي اكترها فيه فان لم يكن الذي اكترى السفينة مع الملاح
 ليس على المتكري كراء وان كان معه فعليه الكراء لان العمل صار مسلما الى
 المكتري كالحياط اذا خاط الثوب في دار صاحب الثوب . رجل استأجر
 للركوب الى موضع كذا فخرج به في بعض الطريق وورده الى الموضع الذي استأجر
 فعليه الاجر وهو نظير مسئلة السفينة اذا ردها الملاح والمكتري مع الملاح
 في السفينة . رجل استأجر ارضا سنة فزرعها فاشتراها المستاجر مع رجل
 اجر قال محمد رحمه الله انتقضت الاجارة وبترك الزرع في الارض يستخذ
 ويكون للشريك عليها حصة الزرع مثل نصف اجر الارض . رجل استأجر ارضا
 لينزعها فزرعها ونقل ماؤه قال محمد رحمه الله ان ينقض الاجارة وله ان ينزعها
 الاجر حتى يتكبرها الحاكم فدية باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى
 نزعها بعد ذلك كان رضا وليس له ان ينقض الاجارة وكذا الرج اذا انقطع
 ماؤه حتى مضت السنة يسقط جميع الاجر . وان قل الماء ويد والرجي
 وتطحن على نصف ما كان تطحن قبل ذلك كان للمستأجر ان يزرعها فان
 يرد حاجته تطحن كان ذلك رضا وليس له ان يرد الرج بعد ذلك . ولو استأجر
 ارضا من اخضر الجبل يد اهرم فزرعها ولم يطر عامه ولم يثبت حتى مضت
 السنة ثم طمرت السماء ونبت قال محمد رحمه الله الزرع كله للمستأجر وليس
 عليه كراء الارض ولا نقصانها . رجل استأجر ارضا لينزعها فاضا
 الزرع افة فهلك او غرق ولم يثبت كان عليه الاجل لانه قد نزع

^{٣٢}
 ولو غرقت الارض قبل ان ينزعها فلا اجر عليه وكذا لو غصبها رجل ونزعها
 لا اجر على المستاجر . ولو كانت في يد المستاجر فلم ينزعها حتى تمت السنة
 كان عليه الاجر . وكذا لو نزع البعض ولم ينزع البعض . رجل مستاجر
 سفينة ليدنوب بها الى موضع كذا ويحمل عليها كذا ويحیی بها فذهب بالسفينة
 ولم يجد ذلك الشيء قال محمد ربح يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة
 اقل كراء . ولو قال اكرتيها منك على ان يحمل الطعام من موضع كذا الى ههنا
 فلم يجد الطعام فليس عليه شيء من الكراء لان في المسئلة الاولى اكرت السفينة
 للذهاب والحمل والرجوع فيلزمه جصة الذهاب في المسئلة الثانية
 وقع الاستئجار على حمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فاذا لم يحمل لم يلزمه شيء
 . ولو استكري دابة يحمل من هناك حمولاته فجاء المكاري وقال ذهبت ولم اجد
 الحمل قالوا ان صدق المستكري في ذلك كان عليه اجر الدابة خالياء عن الحمل
 . جعل استاجر في المصر دابة يحمل الدقيق من طاحونة كذا والخطة من قرية كذا
 فذهب فلم يكن الخطة طلعت او لم يجد في القرية حنطة فرجع الى المصر قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يتقرر لفظة الاستئجار ان كان المستأجر
 قال استأجرت منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى احمل الدقيق من طاحونة
 كذا يجب نصف الكراء لان الاجارة وقعت حصصه من البلدة الى الطاحونة من غير
 حمل شيء فيجب نصف الاجر بالذهاب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة
 انما كان لحمل الدقيق ولم يوجد فلا يجب للرجوع شيء تاما اذا قال المستأجر
 استأجرت منك هذه الدابة بكذا حتى احمّل الدقيق من الطاحونة
 فلم يجد الدقيق ههنا لا يجب شيء لان ههنا الاجارة وقعت على حمل الدقيق

من الطائفة فلا يجب الاجر اذا لم يحمل الدقيق . ولو استاجر رجلا ليذهب
الى البصرة فيجيئ بعياله فوجد بعضهم قد مات فجاء بمن بقى ذكره الكتاب
ان له الاجر بحساب ذلك . قالوا هذا اذا كان عياله معلومين لانه
اوفي بعض المعهود عليه فيجب الاجر بقدر ذلك وان استاجر رجلا ليذهب
بطعام الى فلان بالبصرة فذهب بالطعام ووجد فلانا قد مات فرد ^{الطعام}
لاجره لانه نقص عمله فلا يجب الاجر . كالتخياط اذا خاط ففتق . وان اشترا
ليذهب بكتاب الى فلان ويجيئ بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلانا قد مات فرد
الكتاب لا اجر له وقال محمد رحمه الله يلزمه اجر الذهاب . ولو ترك
الكتاب في مرقه ولم يرد كان له اجر الذهاب قولهم لانه لم ينقص عمله
وقيل فامرقه ولم يرد ينبغي ان لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب في مرقه
بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مرقه .
ولو استاجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعو فلانا اليه باجر ^{مسمى}
الى ذلك الموضع فلا يجب لانا قالوا له الاجر . ولو استاجر رجلا ليذهب الى موضع
كذا ويؤدي رسالته لافلان فذهب فلم يجد فلانا كان له الاجر لان الاجر
مقابل بالذهاب لا بتبليغ الرسالة . رجل استاجر امرأته لخدمة البيت
شهر لا يجوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدمته البيت مستحق عليها
ديانة فلا يجب الاجر لها كما لو استاجرها لخدمته او لطبخه ولان منفعة خدمة
البيت تعود اليها والانسان لا يستحق الاجر بما يعود ومنفعته اليه كما في
الطبخ والخبز . ولو استاجرها لغسل ثيابه قال المصنف ينبغي ان يكون لها
الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانة كخياطة الثوب ونحو ذلك ومنفعة

٣٦
 الغسل تعود الى الزوج خاصة فيكون لها الاجر كما لو استأجرها الرعي غنمه
 . وان استأجرت المرأة زوجها ليخدمها اجرم من جاز وللزوج ان يمتنع
 عن خدمتها بعد الاجارة لانه يتضرر بذلك فان خدمها ذكر شمس الشمس
 رحمه الله ان عليها الاجر لزوجها . كما لو استأجرت زوجها الرعي الغنم . ولو
 قالت المرأة لزوجها غمز بطني على انك على الف درهم فغمز الزوج زوجها
 لان قالت المرأة لا يريد الزيادة قالوا هذه الاجارة باطله ولا شيء عليها
 لان خدمة المرأة حرام على الزوج لانه قوام عليها امرأة اجرت دارها من
 زوجها فسكنها جميعا قالوا الاجر لها . وهي بمنزلة قالوا استأجرها لخدمة
 او لخدمة انما الراد واهذا الالتحاق ان منفعة سكنى الدار تعود اليها
 ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى ان يكون عا
 نهام في السوق ويكون الدار في يد المرأة . والمستأذا اجر من الاجارة
 اتفقت الروايات على انه لا يجب الاجر على المستأجر في زمان الاجارة والاعا
 فذلك ههنا لم يكن لها اجر الدار على زوجها . رجل اشترى الثمار على ر
 الاشجار ثم استأجر الاشجار لبيتك الثمار الى ان يدرك وقتا معلوما يكن
 عليه اجر الاشجار لان الشجر ليس محل الاجارة فيجعل الاجارة اعارة فخلا
 ما لو اشترى القصيل ثم استأجر الارض وقتا معلوما الى ان يدرك الزرع
 كما في ذلك جائز او كان له اجر الارض لان الارض محل للاجارة فتعقد
 الاجارة . رجل استأجر طاحونتين دوارتين بالماء في موضع يكون كرى
 النهر على صاحب الطاحونة عادة فاحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل
 الا احد نرحيين فان كان بحال لوصف الماء اليهما جميعا فملا ان عملا فاما

فله الخيار واختلال المقصود الى يفسخ الاجاق كان عليه اجرها جميعا وان كان بحال
 لصرف الماء اليهما لم يتغلا اصلا فعليه اجر احداهما اذا لم يفسخ الاجاق لانه
 لم يتمكن من الانتفاع الا باحد منهما فان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا
 كان الماء يكفي للاكثر لا فتمتكن من الانتفاع باكثرهما. وان كان ذلك في موضع
 يكون كرى النهر على المستاجر عادة فعليه الاجر باملا لانه هو المعطل وهو كما لو
 استاجر خيمة فانكسرت اوتارها لا يسقط الاجر عن المستاجر لان الاولاد
 لا تكون على صاحب الخيمة ولو انقطعت اطناها سقط الاجر عن المستاجر لان
 الاطنا تكون على صاحب الخيمة. رجل استاجر طاحونة فانقطع ماؤها
 كان له ان يردّها فان لم يردّها حتى مضت السنة سقط جميع الاجران
 قداماؤها وكانت الطاحونة تمور وتطحن على نصف ما تطحن كان
 للمستاجر ان يردّها فان لم يردّها حتى تطحن كان ذلك رضامنه وليس له
 ان يردّها بعد ذلك. وكواشتاجر بيتا فيه رحي وقال استاجرته هذا
 البيت بخلق هوله ولم يسم الرمي كان للاجر ان يقلع الرمي وايسر الرمي والماء من حقوق البيت
 وان كان استاجر البيت بمحجره فله حقوق الرمي والماء من حقوقها فان
 انقطع الماء فلم يردّها حتى مضت السنة وكان البيت مما ينتفع به بدون
 الرمي يقسم الاجر عليهما فيسقط عنه حصة الحجرين ويلزمها الاجر بحسب
 البيت وان لم يكن البيت منتفعا به بدون الرمي لا يجبر على المستاجر
 شيء وان لم يرد البيت. رجل استاجر ارضا لينزعها فزرع وقل ماؤها وقال
 محمد رحمه الله ان ينقض الاجاق وله ان يخاصم حتى يتركها الحاكم فينزع
 باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى زرعها كان رضا وليس له ان ينقض

الاجارة وكذا الرمي اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة سقط جميع الاجر وان
 قل الماء وقد روي الرمي وتطحن على نصف ما كان فلم يستاجر ان يرو وان لم يرد
 حتى لم يجر كان ذلك رضا ليس له ان يرد الرمي . رجل اجر داره ثم اجرها لمن غيره
 بعد ما سلمها الا الاول فاجاز للمستاجر الاول فقدت الاجارة الثانية على
 المستاجر الاول . ولو دفع انضه مزارعة على ان يكون البدن من المزارع ثم
 اجر من غيره اجارة طويلة بغير رضا المزارع فان رضي به المزارع ينفسخ
 المزارعة وينفذ الاجارة الطويلة . رجل امر رجلا بلان يستاجر له
 دارا بعينها من رجل سنة فاستاجرهما المامور وابتى ان يد فيها الى
 الامر وسكنها بنفسه حتى مضت السنة قال ابو يوسف ربح لا اجر على
 الامر ولا على المامور . وقال محمد رحمه الله يجزى على الامر . رجل استأجر
 دارا وقبضها ثم اعادها من الاجر قال ابو بكر البجلي رحمه الله لا ينقطع الا
 عن الاستاجر . ونكرة المتع ان المستاجر الاول اذا احاز من الاجر كان ذلك
 نقضا للاجارة وكذا اذا استاجر دارا وبنى فيها ثم اجرها من الاجر كان
 ذلك نقضا للاجارة الاولى والصحيح ان الاجارة والاعارة لا تكون فسخا
 ولكن لا يجزى الاجر على المستاجر مادام في يد الاجر . رجل استاجر دارا وقبضها
 فسقط منها حائط او انهدم بيت من الدار كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة
 بحضرة الاجر ولا يصح فضه عند غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب
 . وان انهدم كل الدار كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة عند حضرة غيبته
 ويسقط الاجر عند الكل ولا يفسخ الاجارة ما لم يفسخ . رجل استاجر
 ارضا ليزرعها فزرعها فاصاب الزرع افة ففلك او غرق ولم يبت كان عليه

الاجر ولو عرفت الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه . وكذا لو غصبها
 رجل فزرعها الغاصب لا اجر على المستاجر وذكر الشيخ الامام المعروف
 بخواجه زاد اذا استاجر ارضا للزراعة فزرع فاصطلمه افة كان
 عليه اجر مامض وسقط عنه اجرها بقية من المدة بعد الاصطلام . رجل
 استاجر ارضا فزرعها فلم يجد ماء يسقيها فبسر الزرع قالوا ان استاجر
 بغير شرب فلم ينقطع ماء النهر الذي يري منه السقي فعليه الاجر وان
 انقطع كان له الخيار . وان كان استاجرها بشربها فانقطع عنها الشرب
 فباء الوقت الذي يفسد فيه الزرع عند انقطاع الماء وفسد الزرع
 سقط عنه الاجر كما لو استاجر رحي ماء واستاجر بيت الرحي فانقطع
 الماء . ولو استاجر ارضا بشربها لينزع فحرب النهر الاعظم فلم يستطع سقيها
 فهو بالخيار ان شاء ردها وان شاء امسكها فان لم يرد حتمت المدة كان
 عليه الاجر اذا كان بحال يمكنه ان يحتمل بحيلة ويرزع فيها بحيلة
 . وان كان لا يمكنه ان يزرع فيها شيئا بغير ماء يوجه من الوجوه
 ولا حيلة له في ذلك فلا اجر عليه كما في مسألة الرحي . وكذا لو لم ينقطع
 الماء ولكن سال فيها الماء حتى لم يتهيا له الزراعة لا اجر عليه . رجل استاجر
 ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء الارض فماء المطر وانقطع
 ماء المطر لم يجر الاجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها . رجل استاجر ارضا
 لينزعها شيئا سماه فزرع ولم ينبت او اصابته افة فافسده . فذلك كان
 في وقت لا يستطيع ان يزرع فيها مرة اخرى . فاراد ان يزرع فيها غير ملسمه
 ان كان الثابت اقل ضررا بالارض من المسموم او مثله . ففعل ذلك لان رب الارض

يرضى به ظاهره وانما الثاني اضربا الارض من الذي سماه لم يكن له
ان يرضع لان رب الارض لم يرض الاجامسى او بما هو مثله او بدونه
ويرد الارض على صاحبها بقدر ما كانت في يده من الاجر ويبطل عنه الزا
المواجر اذا انقضى الدار المستاجرة برضا المستاجر او بغير رضاه لا ينتقض الاجار
لبقاء الاصل وهو كما لو غصب الدار المستاجرة انسان لا ينتقض الاجارة لكن يسقط
الاجر مادامت في يد الغاصب وكما لو انهدمت الدار في يد المستاجر عن
محمد رحمه الله اذا انهدم الدار المستاجرة فبناها المواجه فاراد
المستاجران يسكن الدار بقبه مدة الاجارة لم يكن للأجر ان يمنع
من ذلك اراد به اذا بناها قبل انقضاء المدة وقبل ان يفسخ المستا
الاجارة فان بناها بعد الفسخ ليس للمستاجران يسكنها بعد الفسخ
صريح انتقد وراهم رجل باجر فاذا فيها زيوف او نهم حجة او ستوة لا
الصير في شيئا لانه لم ينفذ حقا على صاحب الدارهم وانما وفي بعض العمل هو
تميز البعض فيرد من الاجر بحسب ذلك حتى لو كان الكل زيوفا يرد كل الاجر وانما
الزيوف نصفان نصف الاجر ويرد الزيوف على الدافع فان انكر الدافع وقال
هذا ما اخذت متى كان القول قول الاخذ مع عبته لانه ينكر اخذ غيرها
وهذا اذا لم يكن الاخذ اقربا يستفاد حقه او باستيفاء الجاهل فان اقر
ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزيادة وانكر الدافع ان يكون ذلك دونه
لا يقبل قوله نرجل استاجر قيسا ليلسه ويذهب الى مكان كذا فلبسه في
منزله ولم يذهب الى ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر البجلي
رح لا اجر عليه لانه مخالف ضامن وقال الفقيه ابو الليث رح عند علمه

الاجرة ولا يكون مخالفا لان الاجر مقابل باللسان بالذهاب الى ذلك
 الموضع وانما ذكر الذهاب الى ذلك الموضع ليكون ما ذونا في الذهاب
 به لا ذلك المكان . قال رحمه الله وهذا بخلاف ما لو استاجر دابة
 ليركبها الى موضع كذا فركبها في المصرفة حوائجه ولم يذبح الى ذلك
 المكان فانه يكون مخالفا ضامنا ولا اجرة عليه لان في اجارة الدابة بيان
 مكان الركوب شرط لصحة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع وبعض
 الطرق قد يكون اضربا للدابة فكان ذكر المكان للتفديد اما في اجارة الثور
 لا يشترط بيان مكان اللبس انما يشترط بيان الوقت لان اللبس في
 بعض الاوقات قد يكون اضربا من البعض في كل استاجر دابة ليركبها
 يوما لا الليل فامسكها في بيته ولم يركب في كنف الكتاب انه اذا استاجر
 ليركبها خارج المصرفة لمكان معلوم فامسكها في بيته لا اجرة عليه لانه لا يجب
 الاجر بهذا الامساك فلم يكن ما ذونا فيه فكان ضامنا . وان كان استاجرها
 ليركبها في المصرفة فامسكها ولم يركب لا يكون ضامنا لانه الاجر يجب بهذا
 الامساك فيكون ما ذونا فيه فلا يكون ضامنا فالولة الوجه الاول انما
 يضمن اذا امسك زمانا لا يمسك مثله للخروج لا ذلك المكان عادة
 فيرجع فيه لا العادة ان من استاجر دابة لا الخروج لا ذلك المكان
 اني قد مر مسكها لينعيا له الخروج الى ذلك المكان . رجل اجر دابة على ان يكون
 له الخيار ساعة من النهار فنركبها المستاجر في دار فسيرت يضمن فيها
 ولا اجر على المستاجر . وان كان الخيار للمستاجر فعليه الاجر ولا ضمان عليه
 رجل اجر دابة ودفع المقتلح الى المستاجر وقال خذ فاحذره فمضاه للناس

بعدها انتقضت مدة الاجارة وقال البراءة على فتح الباب ولم اسكن وقال رب الدار
لا بل قد همت وسكنت قالوا ان كان دفع اليه مفتاح ذلك الغلق كان القول قول
صاحب الدار وان لم يكن كان القول قول المستاجر والاجر عليه . وان كان المفتاح
مفتاح ذلك الغلق فضل المفتاح ايا ما يتم وجده كان عليه اجر ما مضى لانه
مع تسليم الدار اليه وانما لم يسكن الدار لتقصير كان من قبله رجلان
بينهما طعام استاجر احدهما صاحبه ليحمله الى مكان كذا او ليطحن لاجور
فان فعل لا يجب الاجر . وان استاجر احدهما من صاحبه بيتا ليحفظ فيه هذا
الطعام او دابة ليحمل عليها هذا الطعام المشترك ذكر شمس الامنة الشريفة
انه يجوز ويجب الاجر المسمى رجل دفع الى خياط او قصاص برثوب او قال استاجر
لتخيط هذا الثوب او تقصر بدريهم فادفع الخياط الى بليدة او عجة ليخطه
او يقصر ففعل يجب الاجر وان قال استاجرتك لتخيطه او تقصر بنفسك فادفع الى
غلامه او تلميذه لا يجب الاجر . فان استاجر ظن الترضع وله بنفسها
فانرضعته بشد يجر اجاريتها تختلفوا فيه والاصح انها تستحق الاجر محل
استاجر دابة بعينها ليضع عليها حملا معلوما مسمى الى موضع كذا فادفع والمكاز
ان يضع عليها مع ذلك الحمل شيئا من عند نفسه كان للمستاجر ان يمنه
فان وضع المكاري ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كان على المستاجر
جميع الاجر المسمى ولو استاجر دارا وقبضها ثم ان رب الدار شغل بنفسها بما
نفسه سقط عن المستاجر حصة ذلك من الاجر . ولو اكزى دارا شغل
فاقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر سقط عن المستاجر حصة ما كان
في يد الاجر . رجل استاجر كتابا ليقرأ ما فيه من شعر او فقه لا يجب عليه

٢٣
 الاجر وكذا المحفف وكذا اذا استاجر طيبا ليثمه لا يجب الاجر وكذا
 استاجر بيتا من مسلم ليصل فيه . ولو ان متاعين اجر احدهما من الاخر
 عمله ثم اشتركا قالوا كانت الاجارة بينهما على كل شهر بحسب الاجرة الشهر الاول
 لا غير لان هذه الاجارة تنعقد شهرا فشهرا في الشهر الاول سبقت الاجارة
 الصحيحة الشركة فلا يبطل الاجارة في الشهر الاول بالشركة الطارئة
 اما في الشهر الثاني فالشركة قارنت انعقاد الاجارة فلم تنعقد الاجارة
 في الشهر الثاني وان كان صاحب المتاجر الاثني عشر شهرا كان على المتأجر
 اجمع المدة لما قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى ولو اجر جانوته من
 رجل ثم اشتركا في عمل يعملان في ذلك الحانوت قال محمد بن سلمة رحمه الله
 الشركة توهم الاجارة ارادة اذ الميمض زمان قبل الشركة فلا يجب الاجر
 لانها اشتركا في الانتفاع بالحانوت وكل واحد منهما عامل لشركة من وجه
 فلا يسلم المنفعة للمستاجر . استاجر دابة الى مكة ليركبها ولم يركبها شي
 من اجلها قالوا ان مشى راجلا ولم يركب من غير عذر بالدابة كان عليه الاجر
 . وان كان بعذر بان لم يركبها لعلته بالدابة او لمرض بها بحيث لا يقدر
 الركوب لاجر عليه وان استاجر ثوبا ليلبسه كل يوم بدائق ووضعته في
 ولم يلبسه فمضى سنون كان عليه لكل يوم دائق في الوقت الذي يعلم انه
 لم يلبسه لا يتحقق فاذا مضى وقت يعلم انه لم يلبسه يخرق سقط عنه الاجر لان
 بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب منتفعا نقديا فيسقط عنه الاجر
 . كالمرأة اذا اخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس وليست توفيق نفسها فان مضى
 لو البسها لبسها متاد يتحقق كان لها ولاية المطالبة بكسوة اخرها والا فلا

٢٢
بَابُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ

رجل أجر بناء داراً وحانوت بدون الأرض قال القاضى الامام ابو الحسن
عليه السلام روى عن محمد بن مائيل عن ابي جابر عن هذه الاجارة قال رجل استأجر
ارضا فاجرها من صاحبها كانت الاجارة الثانية باطلة وان بنى فيها
المستاجر ثم أجرها من صاحبها كان له حصه الجلاء من الاجر قال ولو لم
تصح اجارة البناء وحده لا يستوجب عليه حصه البناء من الاجر وذكر في
الاصول ان اجارة الفسطاط جائزة وبعض مشايخنا لم يجوزوا اجارة البناء
فاوردت عليه مسئلة الفسطاط فلم يتهبأ له الفرق وفي الزيادات
مائيل عليه انه لا يجوز اجارة البناء لانها بمنزلة اجارة المشاع بخلاف اجارة
الفسطاط اذا استأجر القاضى رجلاً لاستيفاء القصاص والحدود فقل
الشيخ الامام شمس الامنة الحسين بن محمد ان لم يبين لذلك وقتاً لا يصح وان
استأجر القاضى رجلاً لاستيفاء الحدود او القصاص او قطع اليد وليقول
عليه في مجلس القضاء شهراً باجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه
عند بيان المدة منافع في تلك المدة فاذا استحق منفعته في تلك المدة كان
ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك اما اذا
استأجر لذلك ولم يبين المدة كان المعقود عليه مجهولاً لا يدرك انه متى
وبماذا يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئاً من ذلك كان له اجتهاله لانه
استوفى المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استأجر رجلاً
لاستيفاء القصاص فقتل فلا أجر له بخلاف القاضى لان القاضى يملك
الاستيجار بالقيام في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضى ان يفعل

أما غير القياض إذا استأجر رجلاً ليعمل له في بيته لا يملك أن يأمره باستيفاء
 القصاص لأن ذلك لا يكون من أعمال البيت فلا يدخل تحت الإجارة فلا يجب له
 الأجر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رج إذا استأجر رجلاً لاستيفاء
 قصاص له في الطرف مع ذلك وإذا فعل الأجير يستحق المسمى . وقال محمد رحمه الله
 إذا استأجر لاستيفاء القصاص في النفس مع ويستحق المسمى كما لو استأجر
 لاستيفاء الطرف . أمير العسكر إذا قال لمسلم أرذني أن قلت ذلك القاص
 فلك مائة درهم فقتله لا شيء له لأن هذا من باب الجهاد والطاعة
 فلا يستحق الأجر كما لو استأجر ليؤم الناس أو يؤذن . وقال محمد رحمه الله
 إن قال ذلك لذي محي يجب الأجر . ولو كان واقعاً فقال الأمير من قطع رؤس
 فله عشرة دراهم جاز لأن هذا الفعل ليس بجهاد بخلاف الأول ولو استأجر
 الأمير ذمياً أو مسلماً ليقتل أسيراً حربياً كان في يده فقتله لا شيء له . وقال
 محمد رحمه الله يجب الأجر للمسمى كما يجب بذبح الشاة وضرب العبد جـ
 استأجر كلباً معلماً ليصيد به لا يجب الأجر وكذا البازي وفي بعض الروايات
 إذا استأجر الكلب أو البازي وبين ذلك وقام معلوماً يجوز وإنما لا يجوز
 إذا لم يبين له وقام معلوماً ولا استأجر سنوراً ليأخذ الفأرة فيجده ذكر في المتن
 أنه لا يجوز قال لأن هذا فعل السنور وليس هذا كالكلب والبازي قال السنور
 يرسل الكلب والبازي فيذهب بأمره يصيد ولا كذا لك السنور ولو
 استأجر كلباً ليحرس داره قالوا لا يجوز ذلك . ولو استأجر قرداً ليكنس
 قال المصنف ينبغي أن يجوز إذا بين المدة لأن القرد يضرب ويعمل بالضرب
 بخلاف السنور ولو استأجر شاة تبعة لتذهب بشاته فتبعته

١- لا اجراه . ولو استاجر قلمًا ليكتب به ان بين لذلك وقتا صحت الاجارة
 والا فلا . ولو استاجر رجلا ليكتب له مصحفا او غناء او شعرا وبين الخط
 جاز وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده لا يكره ذلك . ولو استاجر رجلا
 ليعلم غلامه او ولده شعرا او ادبا او خطا او حسابا او هجاء او حرفة من الحياطة
 ونحوها ان بين لذلك وقتا معلوما سنة اشهر او ما اشبه ذلك جاز ويجب
 المسموع تعلم في تلك المدة او لم يتعلم . وان لم يبين لذلك وقتا كانت الاجارة
 فاسدة حتى لو تعلم يستحق اجر المثل وان لم يتعلم لا يجب شيء . ولو شرط على الاستاذ
 ان يحذقه في ذلك العمل ذكر انه لا يصح الاجارة لان الحذقة ليس لها غاية
 معلومة . راجل دفع غلامه الى حائك على ان يقوم عليه الاستاذ اشهر معلومة
 في تعليم النسيج على ان يعطى الاستاذ للمولى كل شهر رها فهو جائز ويكون ذلك
 اجارة للغلام ولو دفع غلامه او ولده الى استاذ ليعلمه عملا ولو بشرط ان
 الاجر على الاستاذ او على المولى فلما علمه العمل اختلفا فطلب الاجر استاذ اجره
 من المولى وطلب المولى اجر الولد والعبد من الاستاذ قالوا يرجع في ذلك
 الى العرف العادة ان الامر على من يكون فيحكم العرف . قال الشيخ الامام
 الاثني عشرية رحمه الله كان شيخنا الامام يقول عرف دياره في الاعمال
 التي يفسد المتعلم فيها بعض ما كان متقوما حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر وما
 اشبه ذلك فاما كان من جنس هذا فيكون الاجر على المولى ان كان مسمى فاليسمى
 وان لم يكن فاجر المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا فيجب الاجر على
 الاستاذ . راجل دفع للاخياط ثوبا وقال له خط ثوبي حتى اعطيك اجر
 فقال الاخياط لا اسريد منك الاجر ثم خاطه قالوا الاجاره كان بينهما خلة

٤٤
 اوله يمكنه . رجل استاجر فخلا ليزيد لا يجوز ذلك ولا اجر فيه وكذا الدائنة والغنية
 ولو استاجر رجل لتقاضي ديونه ان بين ذلك وقتا جازا والا فلا وكذا
 الخصومة . رجل استاجر دابة ليركبها اليوم بدهم فركبها غدا لا يجزي
 . وقيل على قول ابي يوسف ومحمد ج يلزمه درهم . رجل استاجر ^{اجير}
 ليجتنبه الى الليل بدهم جاز وكذا المصطلو له الى الليل وليس له
 جاز ويكون الحطب والصيد والماء للمستاجر . ولو قال لمصطلو هذا
 الصيد او ليجتنب هذا الحطب فهذه اجارة فاسدة والحطب والصيد ^ج للمستاجر
 وعليه للاجير اجر المثل ولو استعان من انسان في الاحتطاب والاصطيا
 فان الصيد والحطب يكون للعامل . ولو استاجر رجلا ليصلح له كذا منا
 من القطن او ليقص له كذا ثوبا وليس عند المستاجر ثوب ولا قطن
 لا يجوز ذلك لان اقامة العمل في المعدوم لا يتصور فان كانت الاثواب
 والقطن عنده ولم يرهما الاجير فلا يجزى خيار الرؤية في الثياب ^{ليس له}
 خيار الرؤية في القطن . وكذا لو استاجر قاده زنديج يبيع الدان لم يكن
 ذلك عند المستاجر لايصح الاجارة . وان كان ذلك عند المستاجر
 وعين واشار في البعض وامتنع عن الباقي يجزى على العمل لان الاجارة
 كانت صحيحة فيلزمه العمل . رجل دفع الى نداف ثوبا وامره ان يندف
 الثوب بقطر من عند نفسه ولم يبين له الاجر . ثم القطن ^{فيهما}
 اخذ واعطاء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الاجارة
 جائزة لتعامل الناس . وقال لقاضي الامام علي السعدي هذا اذا دفع
 اليه ثوبا وعينه ليندفع عليه اما اذا لم يكن الثوب معينا فلا عرف فيه

سجل استاجر رجلين ليحملان له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فحملها ههنا
قال محمد بن له نصف درهم وهو متطوع في النصف اذا لم يكونا شريكين
فبذلك في العمل والحمل وكذا لو استاجرها لبناء حائط او حفر بئر ولو كانا
شريكين في العمل قبل ذلك فعمل احدهما كان على المستاجر كل الاجر حرة
اجرت نفسها من رجل ذي عيال جاز ويكره الخلوة بهما لان الخلوة مع
الاجنبية الحرة حرام . مسلم اجر نفسه من نهراني ان استاجره ليعمل في
الخديجة . وان اجر نفسه للخدمة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل لا يجوز وذكر القدرى رحمه الله انه يجوز ويكره له خدمة
العاهر . ذمى استاجر مسلما ليحمل له خراجا في قول ابي حنيفة رحمه الله
كما يجوز استيجار الكناس وقال صاحب الجهاد لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا استا
الذي دابة من مسلم او سفينة لينقل عليها الخرج وان استاجر ذمى
لذلك جاز وكذا الاستيجار لرعى الخنازير . وان استاجر المسلم ذميا
ليبيع له خرا او ميتة او ما لا يجوز . وان استاجر الذمى مسلما الحمل
ميتة عن الطريق او جلد ميتة او موضع الدابة جاز في قولهم وكذا
لو استاجره لعصر العنب ولو استاجر مسلم مسلما لينجس له حمارا ميتا من ذاك
جاز في قولهم كما لو استاجر كناسا . ولو استاجر المشركون مسلما الحمل ميت
منهم الى موضع يدفن فيه ان استاجروه لينقل الى مقبرة البلد جاز عند
الكل وان استاجروه لينقل من بلد الى بلد قال ابو يوسف رحمه الله لا اجر
وقال محمد بن حماد انه ان لم يعلم الحال انه جيفة فله الاجر وان علم فلا
اجله وعليه الفتوى ولو استاجر الذمى من مسلم يتايب فيه

٢٩
 النخريان عند المحنيفة رحمه الله ولا بأس للمسلمين بأجره وان من ذمى ليسكتها
 وان شرب فيه الخمر وعبد فيه الصليب او ادخل في طائفتهم فقد ذل لا يلقى
 المسلم . كمن باع غلاما ممن يقصد به الفاحشه او باع جارحة ممن
 ياتيها في غير المأثى ولا يستبرجها . ولو استاجر المسلم من الذمى ببيعة ليصل
 فيها لم يجز . وكذا أهل الذمة اذا استاجر واذميا يصلح بهم اولي ضرب
 لهم ناقوسا لا يجوز . ولو أجاز المسلم نفسه من المجوس ليوقد لهم النار لا بأس
 عندهم لان التصرف في النار والانتفاع به مباح بخلاف الانتفاع بالخمر
 وحمل الخمر عندهما . ولو استاجر رجلا ليخت له اصناما او ليترخف له بيتا
 بالتماثيل فلا أجر له كما لو استاجر نائحة او مغنية . وان استاجر ليخت له
 طنبورا او بربطا ففعل طاب له الاجر الا انه يأثم به . وكذا لو استاجر رجلا
 ليكتب له غناء بالفارسية او بالعربية طاب له الاجر . وكذا لو بنى بالاجرة
 او كنيسة لليهود والنصارى طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى
 حبيبها باجر . ولو استاجر مشاطة لتزين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر
 الا ان يكون على وجهه الهدية بغير شرط ولا نقاض . قال مولانا رح وينبغي
 ان الاجارة اذا كانت موقته وكان العمل معلوما ولم ينقش التمثال و
 الصورة جازت الاجارة ويطيب لها الاجر لان تزين العروس مباح
 . أهل بلدة ثقلت عليهم المونات فاستاجروا رجلا باجر معلوم ليذهب
 الى السلطان ويرفع القصة ليخفف عنهم السلطان نوع تخفيف واخذ
 الاجر من عامة أهل البلدة من الاغنياء والفقراء . قالوا ان كان جازما
 لو ذهب الى بلدة السلطان يتبعها له اصلاح الامر في يوم او يومين جازما

الاجارة وان كان بحال يحصل المقصود في يوم او يومين وانما يحصل في مدة فاد
 وقت الاجارة وقت اجازت الاجارة وله كل المسمى وان لم يوقتوا فسدت الاجارة
 وكان له اجر المثل على اهل البلدة على قدر مؤنتهم ومنافعهم . وقال بعضهم
 لا يصح هذه الاجارة على كل حال . رجل استاجر رجلا ليعلم عبدا او ولدا له
 فيه روايتان فان بين لذلك وقتا معلوما سنة او شهرا اجازت الاجارة
 ويستحق المسمى تعلم العبد او لم يتعلم . وان لم يبين لذلك وقتا لا يصح
 الاجارة وله اجر المثل ان تعلم الولد والعبد وان لم يتعلم فلا اجر له وان
 استاجر رجلا لتعليم القران لا تقع الاجارة عند المتقدمين ولا اجر له
 بين لذلك وقتا او لم يبين ومشاخ بلح رج جوز وا هذه الاجارة حتى
 حكى عن محمد بن سلام رحمه الله انه قال اتفق بتسمير باب الوالد باجر
 المسلم . وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 انما كره المتقدمون الاستيجار لتعليم القران وكرهوا اخذ الاجر
 على ذلك لانه كان للعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان
 لهم زيادة رغبة في امر الدين واقامه الحسبة . وفي زماننا انقطعت
 عطياتهم وانقصت رغائب الناس في امر الآخرة فلو اشتغلوا بالتعليم
 مع الحاجة الى مصالح المعاش فمختل معاشهم قلنا يصح الاجارة ووجوب
 الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجر جسد فيه وان لم يكن
 بينهما شرط يوم الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه وهذا بخلاف المؤذن
 والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن امر المعاش . وقال
 الشيخ الامام شمس الامنة السرخسي رحمه الله ان مشاخي بلح رج جوزوا

الاجارة على تعليم القرآن واخذوا في ذلك بقول اهل المدينة وانا افنى يجوز
 الاستيجار ووجوب المسح واجمعوا على ان الاستيجار على تعليم الفقه باطل
 . رجل استاجر مؤد باكل شهر بسبعة دراهم ليعلم له صيبن احدهما العربية والا
 القرآن فقال المؤدب لا يمكنني تعليم القرآن فاستاجر معلما للعلم العربي بما
 يعلون الناس واعطاه اجرة من اجري وسلم الصبي اليه فلما جاء راس الشهر حبس
 الوالد عن المؤدب ثلاثة دراهم فقال المؤدب انا لا ارضي بما جئت لانه
 المعلم كل شهر يكون نصف درهم قالوا يعطى عن اجرة المؤدب قد وما يكون اجر مثل المعلم
 هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستيجار المعلم . رجل استاجر معلما سنة
 ليعلم ولدك القرآن فمضت بستانه اشهر لم يعلم له ان يفسخ الاجارة ولو ان
 رجل فضل الميت لا يجوز . وان استقر لحفر القبران بين الطول والعرض والعين
 يجوز فيلما واستحسانا وان لم يبين الطول والعرض في الحق لا يجوز في القياس
 وفي الاستحسان يجوز ويغى على الوسط مما يعمل به الناس . ولو استقر
 لحمل الجنان ان لم يكن هناك من يحملها لا يجوز وان كان هناك من يحملها جاز رجل
 ستاجر ارضا ليلين فيها لا يبيع الا حاق واللبن كله للبيان وعلى اللبان قيمة التراب
 لصاحب الارض ان كان للتراب قيمة في ذلك الموضع وان لم يكن للتراب
 قيمة فعلى اللبان اجر الارض ان لم يكن ذلك ينفع الارض فان كان ينفع
 الارض فلا شيء على اللبان . معاوضة الثيران في الاكداش فاسد
 لانها استيجار المنفعة بمنسها فان اعطى البقر لياخذ الحمار
 لا باس به . رجل استاجر رجلا ليهدم جداره اولين حائطه كل
 دراهم بكذا وقاله رابن درهمهايك يا خير . بزن او استاجر

رجلا ليكره له قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع النص
هذه المسائل انه اذا استاجر انسانا للعمل فان كان عملا لو اراد الاجرة
ياخذ في العمل للمال يقدر عليه صحت الاجارة ذكر لذلك وقتا اوله
نحو ان يقول استاجرتك لتخبرني عشرة من منا من الخبز
جانا كان المستاجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدينق و
لن لم يبين مقدار العمل لكنه ذكر لذلك وقتا فقال استاجرتك لتخب
الى الليل بدمهم جائز ايضا لانه وان لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الو
وبذكر الوقت نصير المنفعة معلومة . ولو قال بدين يكدرهم اينه
بازن كان جائزا ايضا لانه سمي له عملا لو اراد ان ياخذ فيه للمال يقدر
فيصح الاجارة بين لذلك وقتا اوله يبين . ولو قال بدين د . د
من بادكن ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز لانه استاجر لعمل لو اراد
ياخذ فيه للمال لا يقدر لان التذرية لا يقوم به انما يقوم بالبر
يد من تهب الرياح وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان
الوقت اول اثر الاجرة بان قال استاجرتك اليوم بدمهم على ان ت
هذا الكدر جائز لانه استاجر لعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد
العمل فلا يتغير . وان ذكر الاجرة اول اثر العمل بان قال استاجرتك ب
على ان تذري هذا الكدر لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة اول
بحسب الحاجة الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل محدوما او
صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحالة اي على شرط ان يعمل
ولا يؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا ي

هذه مسألة المسار . رجل امر سيارا يشتري له الكلب يسر ولا لا يبيع
هذه الاثواب بدينهم لا يجوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم بالدلال وان لم
يبدع بالمشتري ولا يدهري من بيع المشتري فان ذكر لذلك وقا ان ذكر الوقت
او لا ثم الاجرة بان قال استاجرتك اليوم بدينهم على ان تبني لي كذا جاز . وان
ذكر الاجرة او لا ثم الوقت بان قال استاجرتك بدينهم اليوم على ان تبني لي
كذا يشتري لا يجوز وهذه مسألة تنزه الكلب سواء . وانا فسدت الاجارة
والعمل وان عمل كان له اجر مثله على ما هو العرف في اهل تلك العمل وذكر
محمد راجح الحيلة في استيجار المسار وقال بأمرو ان يشتري له شيئا معلوما
ان يبيع لا يذكر له اجرا ثم يؤسسه بشيئا ما هبة او جزاء لعمله فيجوز ذلك
لماس الحاجة كما جاز فخلول الحمام باجر غير مقدرا ثم يعطى الاجر عند
الخروج فكذا الرجل هرب الماء من السقاء ثم يعطى له فلسا او شيئا وكذا
الحنان والحمام . واذا اخذ السهمسار اجرا مثله هل يطيب ذلك اختلافوا فيه
قال الشيخ الامام المعروف بخواصر زاف يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه
اشار محمد في الكتاب وهو نظير ما لو اشترى ثوبا ثم اشترا ثوبا ففصلك للبيع
عنده واخذ البائع قيمته طابت القيمة للبائع وقا بعضهم لا يطيب للدلال والمسار
اجرا مثله لانه مال استغناه بعقد فاسد هذا اذا امر السهمسار بالبيع والدلال
بالشراء ولم يذكر له . وقا اما اذا ذكر له وقا بان قال استاجرتك اليوم بمسار
على ان تبني لي هذه الاثواب او تشتري لي كذا حتى جلزت الاجارة كان له المسمى
يطيب له عند الكل . رجل دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشره فان زاد فهو مني
برينك قال ابو يوسف رحمه الله ان باعه بعشره او لم يبعه فلا اجر له

وان تعفي في ذلك وتعب لان الامر نفى الاجرا اذا باعه بعشقه وانما جعل له
الاجرا اذا باعه بالكثير من عشرة وان باعه باثني عشر او بما اكثر من عشرة فله اجر مثله
لا يتجاوز به دمه واما قال محمد رحمه الله ارى لهما اجر مثله بالتمام لمع وان
لم يبع اذا تعب ذلك ونفى لانه عمل حكم عقد فاسد فيستحق اجر المثل والفقوى
على قول ابي يوسف رج لانه لم يجعل له الاجرا اذا باعه بعشقه . جعل قال الدلال
اعرض ضيعتي فحضر ولم يقدر الدلال على اتمام العمل وباعها دلال اخر خلة
قال ابو القاسم البجلي ان كان الدلال الاول عرض وتعب وذهب في ذلك وفكره
كان له اجر مثله بقدر عنائه وعمله . وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله القيا
ما قال ابو القاسم وفي الاستحسان ان يترك الدلال الاول حتى يباع غيره فلا اجر له
لان الدلال في العادة لا يأخذ الاجر بدون البيع وهذا القول يوافق قول ابي يوسف
رحمه الله . رجل اراد ان يبيع بالميزانية ودفع الثوب الى رجل وامر له ان
ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع قالوا ان بين ذلك وقتا جازت الاجابة له الا
المسح وكذا لو لم يذكر الوقت ولكن امر ان ينادي كذا صوتا جاز ايضا . فان نادى
كذا صوتا ولم يتفق البيع كان له المسح وفي الوجه الاول قال الفقيه ابو نصر رحمه
له اجر مثله لانه عمله باجار فاسد . وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا شيء
له لان العادة فيما بين الناس انهم لا يعطون الاجر اذا لم يتفق البيع وهو المختار
. رجل دفع حمولة الى محال ليجعلها له بكذا او يسلمها الى السمسار فجعلها
فقال السمسار للمحال ان وزن الحمولة في البار نامه كذا وقد نقصت في الن
فانا لا اعطيك من الاجر بحساب ما نقصت ثم اختلفا بعد ذلك قال السمسار
وان يبعك الاجر وقال المحال ما استوفيت كان القول في انكار الاستيفاء

الحال ولا خصومة بينه وبين السائر وإنما الخصومة بين الحال وبين
صاحب المحولة اختلف المشايخ في الدلالة في النكاح هل يكون لها الاجر
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح لاجر لها لانه لا منفعة للزوج
من كلامها بغير عقد وإنما منفعة الزوج في العقد والعقد ما قام بها . وقال
غير من المشايخ لها اجر مثلها لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان
النكاح لا يكون الا بمقدمات تكون من الدلالة فكان لها اجر المثل بمنزلة
الدلالة في البيع فانه يستحق الاجر وان كان البيع يكون من صاحب المتاع الدال
في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع ثم انقضى بينهما بسبب من الاشياء جلت
له الدلالة لان الاجر عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الاجر
وهو الدلالة كالحياط اذا خا ط الثوب برفقه صاحب الثوب فانه لا اجر
على الحياط بالاجر . وكذا صاحب الدار اذا هدم الدار لا يرجع على البناء بشئ
الدلالة في ثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري
فاخذ الرجل وذهب بالثوب ولم يظفر به الدال قالوا لا يضمن الدال لانه
ما ذون في هذا الدفع عادة قال مولانا هندي انما لا يضمن اذا دفع اليه
الثوب ولم يفارقه . اما اذا دفع اليه الثوب وفارقه ضمن كما اودعه
الدال عند اجنبى او تركه عند من يريد الشراء . دلال في يد ثوب فقال له
رجل هذا ثوب سرق مني فدفع الدال الثوب الى الذي اعطاه برئ عن
الضمان لانه وان كان مودع الغاصب فهو مع الغاصب اذا رد للغصب على
الغاصب برئ عن الضمان . الاجارة اذا كانت فاسدة ويجب اجر المثل
بالغلام يطلع ينظر ان كان فساد الاجارة لجهالة المبيع من الاجر او لعدم التسمية

يجب اجر المثل بالغاما بلع وكذا لو استاجر دارا او حانوتا سنة بمائة درهم
على ان يرمها المستاجر كان على المستاجر اجر المثل بالغاما بلع لانه لما شرط
المرة على المستاجر صارت المرومة من الاجر فيصير الاجر مجهولا فاما
اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسدا فنحو ذلك كان له اجر المثل ولا يرا
على المسح . رجل امر رجلا ببيع عين من اعيان ماله فباع المأمور ثم اختلفا
فقال المأمور بعت به باجر وقال الآخر لا بل بغير اجر قالوا ان كان المأمور ولا لا
يعرف به كان له الاجر والا فلا وكذلك الخياط والمصباغ . رجل اخذ من رجل
مسحاة وقال لصاحبها كم اجرها فقال لا اريد بها الاجر لكن احمل لي خشبا
لمقبض المسحاة فخرج صاحب المسحاة فقال اريد بها الاجر قالوا ان كان
الخشب الذي سأل له خشبا له قيمة عند الناس كان له اجر المثل لانه لما
خشب له قيمة لم يكن راضيا باستعمالها بغير اجر وذكر في المتن في رجل اجاره بمسحة
او دم يجب اجر المثل قالوا لان لفظة الاجارة تنبئ عن العوض الا ان ما قال من
يشكل فباذا باع شيئا بمسحة او دم فانه يكون باطلا ولفظة البيع في اقتضاء العو
اقوى من لفظة الاجارة فلا يصح التعليل الاعلى الرواية التي تجعل المقبض
بالمسحة او بالدم مقبوضا بالقيمة فيكون المنفعة ههنا مضمونة بقيمتها وقيمة
المنفعة اجر المثل . فريض اجاره باقل من اجر المثل جازت الاجارة من جميع ماله
ولا يعتبر من الثلث لانه لو اعار عماره من انسان جازت الاعارة فالاجارة باقل
من اجر المثل اول . رجل استاجر ارضا فيها اشجار اكانت الاشجار في وسط
الارض لا يجوز الاجارة . وكذا لو دفع ارضه من ارضه فيها اشجار
وله دفع الاشجار اليه معاملة لا يجوز المتارعة وان كانت الاشجار

في نواحي الارض على المساة جازت الاجارة والمزارعة وان كانت في وسط الارض
 شجرة او شجرتان صغيرتان مثل الناله التي مخر عليها حول او حلان جازت الاجارة
 والمزارعة وان كانت الشجرة عظيمة لا تجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة خد
 الارض وظلها يضر الارض. وكذا لو كان في وسط الارض ابنية فهي بمنزلة الشجرة
 العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الارض جازت الاجارة. وان كانت في ناحية
 الارض فرقت الابنية يدخل ما تحتها في العقد وكذا الشجرة. ولو استاجر ضلعا
 بعضها فارغه وبعضها مشغوله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل تجوز
 الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر
 ارضا في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا تجوز الاجارة ولم يقل بجواز الاجارة فيما لم
 مشغولا بالشجرة لانه قد ربما يكون مشغولا بعروق الشجرة غير معلومة
 رجل استأجر بيتا هو مشغول بامتنعة الاجر قال القاضي الامام ابو علي النسيف
 رحمه الله كنانرى ان الاجارة جائزة ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولا
 وجدت رواية عن محمد رحمه الله ان الاجارة لا تجوز وجعله كالارض التي
 فيها زرع. ولو اجار ارضا فيها زرع لا يجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام
 المعروف بخواهر زاده ان كان الزرع لم يدرك فكذلك وان كانت قد دخلت اجازت
 الاجارة ويومى بالمحصاد والتسليم. فعلى هذا في البيت المشغول بجوز الاجارة ايضا
 ويومى بالتسليم والتفريغ الا ان يكون في التقريغ ضررا فاحشا فكأن له
 ان ينقض الاجارة وهكذا ذكر الكرخي في مختصره رواية عن محمد رحمه الله
 يجوز ويومى بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى وقيل للقاضي الامام رح
 هذا في البيت المشغول لو فرغ البيت وسلم هل يصح تلك الاجارة فقال

لا لانها وقعت فاسدة فلا يجوز الا بالاستيفاء ولو اختلف الاجر المستطهر
 فقال المستاجر استاجرت البيت والارض وهي فارغة وقال الاجر لابل كان البيت
 مشغولا والارض كانت مزرعة ومن لا يجوز هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم ^{قال}
 بعضهم القول قول الاجر بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في الصحة والفساد
 بحكم شرط فان ثمة القول فيه قوله مدعي الصحة لان ههنا الاجر نيكا الاجرة لانه
 ينكر اضافة العقد الى محل فارغ منتفع به فيقول العقل قوله وقال القاضي الامام
 ابو علي النسبة مع ينظر في الاجارة الى الحال التي كانت فارغة كان القول قول المستا^{جر}
 وان كانت مشغولة كان القول قول الاجر كما لو اختلفا في جريان الماء وانقطاعه
 في الطلحونة رجل اعطى رجلا درهمين ليعمله يومين ولم يذكر العمل لم يصح
 الاجارة وان عمل يوما وامتنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لنسأ
 الاجارة وان كان سمي له عملا لمواجاة الاجارة وبعد بلوغه يومان لا يطلب منه العمل
 لانتهاء الاجارة وان دفع الى رجل درهمين ليعمله عملا كذا يومين من الايام
 كانت الاجارة فاسدة لجمالة الوقت بخلاف ما اذا استاجر يوما فان ثمة
 انصرف الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد رجل اجره سنة بعبد بعينه
 فسكن للمستاجر شهرا ولم يدفع العبد حتى اعتقه صح اعتاقه وكان قول المستاجر
 للشهر لما فيه اجر المثل بالغاما بالغ وبتقص الاجارة فيما يقع لان الاجارة
 باعتراق العبد سنة فيما يقع وكذا لو استاجر اربعين فسكن الدار ولم
 يسلم العين حتى هلك كان عليه اجر المثل بالغاما بالغ رجل استاجر رابية
 جارة فاسدة حتى وجب اجر المثل فان كان اجر المثل مختلفا بين الناس
 من يستقم ومنهم من يساهل في الوسط فيفسر ذلك ان ينظر الى الوسط من اللواحي

بان كان احدهم يواجر مثل هذه الدابة باثني عشر واخر بعشرة درهم فان
 باحد عشر ^{بالحل} عشر رجل استاجر شيئا اجارة فاسدة وقبض واجر من غير
 اجارة جائزة قال بعضهم ليس له ان يواجر واستدل هذا القائل بما ذكره الاول
 رجل دفع داره الى رجل ليسكنها ويرمها ولا اجاره فيها فاجرها هذا الرجل
 من غير وانضم الدار من سكنى الثاني ضمن الثاني نقصان ما انضم
 ويكون الثاني بمنزلة الغاصب . ولو كانت الاجارة الثانية جائزة بما كان
 بمنزلة الغاصب . وقال بعضهم المستاجر اجارة فاسدة لا يملك الاجارة
 الصحيحة ولكن لو اجرها يستحق الاجر المسمى كالغاصب اذا اجر . وقال بعضهم
 المستاجر اجارة فاسدة يملك ان يواجرها من غير اجارة جائزة ^{القبض} بعده
 بمنزلة المشتري شراء فاسدا يملك ان يبيع من غير بيعا جائزا الا ان
 الاول يملك نقض الاجارة الثانية والبائع بيعا فاسدا لا يملك نقض
 بيع المشتري لان الاجارة تنسخ بالعقد ولا كذلك البيع . وانما لا يملك الاجارة
 في مسألة المروعة لان مذكور المروعة على وجه المشورة لا على وجه
 الشرط فكانت اعارة والمستقر لا يملك الاجارة من رجل استاجر ^{الرجل} بالاجارة
 فاسدة وعجل الاجر ولم يقبض الدار حتى مات الاجر وانقضت مدة الاجارة
 فلما رد المستاجر ان يحدد على الدار ويمتنع الاستيفاء الاجر المجل لا يكون
 له ذلك لانه لا يملك ذلك في الاجارة المجازة ففي الفاسدة اولى . رجل
 غصب دارا واجرها فاشترها من صاحبها بقيت الاجارة لان الاجارة
 يتجدد انقضاء ساعة فساعة وان استقبل الاجارة كان افضل
 الغاصب اذا اجر المصوب ثم ان المستاجر اجر من الغاصب بعد القبض

واخذ الاجر من الغاصب كان للغاصب ان يسترد من المستاجر ما اخذ منه
 لان اجار الغاصب كانت منعقدة فاذا اجرها المستاجر من الغاصب
 يصير اجر من الذي اجره ولا يجوز الاجارة الثانية . رجل استاجر من اخ
 نسطاطا وقبر كان له ان يؤجره من غيره كحمار الدار للمستاجر
 ان يسرح فيه وليس له ان يتخذ مبلغا بان اتخذ مبلغا كان ضمانا
 لما انتقص الا اذا كان القسطا معدا لذلك بان كان من المسح وغيره وحمل
 اسناجر بئر اشهر ليسع منها ارضه او غنمه لا يجوز . وكذلك النهر والعين
 لان المقص من هذه الاجارة الماء وانه حين مباح والاجارة ما وضعت ^{ليملك}
 العين المباح وكذلك استيجار المرعى لرعى الغنم فاسد لما قلنا
 . رجل استاجر رجلا يحسده فصبأه اجته على ان يعطيه له خمس جزئات من هذا
 القصب لا يجوز . كما لو استاجر لحانا ليطحن له الحنطة بقفيز من
 دقيقها . ولو عين خمس جزئات من القصب وقال اسناجر منك بهذه الجزئات
 الخمس لتحصد هذه الاجرة تجاز ولو قال اسناجر منك على ان تحصد هذه
 الاجرة بخمس جزئات من القصب لا يجوز الاجارة لجهالة الجزئات فلو استأجر
 لحانا ليطحن له هذه الحنطة بقفيز من الدقيق ولم يقل بقفيز من ذلك الدقيق
 جاز لانه لم يجعل الاجر من دقيق هذه الحنطة والقفيز معلوم بخلاف الجزئات
 وكذا لو استاجر رجلا ليحلب هذه القطن بعشرة امناء من هذا القطن
 لا يجوز . ولو قال بعشرة امناء من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز
 ولو دفع غزلا الى حائك ليسج له بالثلث او بالربع ذكر في الكتاب انه
 لا يجوز ومشائخ بلخ رحمهم الله جوزوا ذلك لمكان التعامل وبه لغد

الفقهاء أبو الليث وشمس الأئمة المحمدي والقاضي الإمام أبو علي النسفي رحمهم
 الله جبل أخذ من رجل بقره على أن ما يحصل من لبنها من المصل والسمن والرائحة
 يكون بينهما لا يجوز وما اتخذ المدفوع إليه من لبنها من المصل والسمن
 يكون له لاقطاع حق المالك عن ذلك وعلى المدفوع إليه مثل ما أخذ من
 البان البقرة لأن اللبن مثله وعلى مالك البقرة حصة علفها ان كان علفها
 بعلف مملوك له لا ما أكلت هي في الرعي وعليه اجر قيام المستاجر عليها
 والحيلة في تجويز هذا التصرف ان يبيع نصف هذه البقرة من المدفوع
 إليه بشئ معلوم ويسلم البقرة إليه ثم يامر بان يتخذ من لبنها المصل والسمن
 وغير ذلك فيكون ذلك بينهما ولو كانت البقرة بين رجلين وتواضعا
 على ان تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يجب لبنها قال أبو بكر
 الاسكاف هذه مفايأة باطلة فما أخذ احدهما من فضل اللبن لأجل
 وطريق ذلك ان يهب ما استعملك من فضل اللبن ويجعله في حيز
 من ذلك فيبرأ عما عليه رجلان لكل واحد منهما مجدة او مثلية
 فقال احدهما صاحبه ارفع من مثلي مائة وقرحة ارفع من مثلي مائة
 مثل ذلك فحل احدهما او باع ثم تغير سعر الثلج الى نقصان فقام صاحب الثلج للثمن
 رفع مائة وقرحة من مثلي مائة لا ارفع ما لي عليك العام قال أبو بكر الاسكاف رج لا علم
 لهذا حيلة سوى ان يرفع الذي عليه الثلج مائة وقرحة من مثلي نفسه ويطلع في
 مثلية صاحبه حتى يبرأ عما عليه قال مولانا ج وعنده المعاملة التي جرت
 بينهما فاسدة لأنه ذكر الوقوف والاوقار متفاوتة تفاوتاً فاحشاً فلا يجوز ماله
 بين وزن الوقوف ولأن الجهد يختلف باختلاف الماء والمواضع

نفسه يكون احدهما اننى واصغى من الآخر فلا يبرأ الا ان يكون الحمد الثانى
 مثله . وما قال من طريق الخروج فيه نظرقائه لو اتى مثلك فى مجدة صام
 كان مستهلكا ما فى مجدة صاحبه فان المودع اذا خلط الوديعه بتجنسها كما
 مستهلكا ضامنا فالضمان هنا اولى وتغيير السعر لا يثبت الخيار لصاحب الدين
 فان من غصب من آخر موزونا فتغير سعره فى بلد الغصب لم يكن للمغصوبين
 ان لا يقبل مثله . قال مولانا رحمه الله وطريق الخروج عندي ان يرفع من
 عليه الدين الامر الى القاضي حتى يجبر على قبول مثل ما كان عليه . كما لو
 استقرض من آخر حنطة فاعطاه مثلها بعدما تغير سعرها فانه يجبر المقرض
 على القبول . وكذلك لو غصب من آخر شيئا من ذوات القيم فاعطاه الغاصب
 قيمه يوم القبض بعدما تغير سعره فى ذلك البلد فانه يجبر على القبول
 فان اختلفا فى مقدار وزن الجمد يحلف الثانى لان صاحبه يدعى
 عليه الزيادة وهو ينكر . رجل استاجر ارضا بشرها وحاجه المستاجر
 الى الشرب ليسوق الماء الى ارض اخرى جاز . وكذلك لو استاجر ارضا
 بكفا واجر مثلها اقل مما سمى من الاجر وابع له صاحب الارض الثمر او
 الشرب لا بأس به وان كان قصده من الاجارة البئر والماء اذا لم يكن
 ذلك شرطا فى الاجارة . رجل دفع الى آخر ثلثة اوقار دهن ليتخذ^{منه}
 صابونا على ان يكون العمل من المدفوع اليه والصابون للدافع فغفل
 المدفوع اليه فان الصابون يكون لصاحب الدهن وعليه للعا
 اجر عمله وغرامة ما جعل فيه رجل استاجر من رجل اشهر بالبلح ما
 العيز على ان يكون رد الرجل على المستاجر لا يجوز هذه الاجارة لانه

رد الاستلج يكون على الأجر فاذا شرط ذلك على المستاجر كان فاسداً وان
 لم يشترط الرد على المستاجر ففرغ المستاجر في نصف الشهر أو في آخره كان
 عليه أجر الشهر وان استاجر كل يوم بكذا ففرغ فلا أجر عليه لما مضى من الزمان
 بعد ذلك ولم يرد اذا لم يستعمله وان فرغ في نصف اليوم كان عليه أجر اليوم
 ولو استاجر حيايا او كيزاناً وقال له الأجر ما تردها على صحيحة فيك عليك كذا فلما
 شرط الحمل في الجباب وكل ما كان له حمل ومؤنة على المستاجر يفسد
 العقد فيلزمه في الجباب أجر المثل وفي الكيزان عليه أجر المسمى مادامت
 صحيحة اللات ترد . آجارة الشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول
 الشيخ رحمه الله وعليه الفتوى وان أجر من شريكه جاز في الظاهر
 الروايتين عنه وقال صاحب ريج يجوز على كل حال . وكذا كانت الدارين
 الرجلين أحدهما نصيبه من ثالث اختلفوا فيه على قول الشيخ رحمه
 الله قال بعضهم يجوز ويقوم الثالث مقام الأجر وذكر الكرخي
 عن الشيخ رحمه الله فيه روايتان والظاهر انه لا يجوز . ولو استاجر
 رجلان داراً من واحد أو أجر رجلان داراً من واحد أو من اثنين جازاً
 . وان مات أحد الأجرين أو أحد المستاجرين انقضت الآجارة في النصف
 وتبقى في النصف . ولو أجر رجل الدار من واحد جاز ثم تقاسم الآجارة في النصف
 تنفس في النصف وتبقى في النصف وهي الجملة في آجارة الشاع . رجل استلج
 نهراً يابساً يسوق الماء فيه الأرض لا يجوز . وكذا لو استاجر ميزاباً يجري
 فيه المطر على سطح المواجه أو استاجر بالوعة ليصب فيها وضوء ليحرق
 وعن محمد رحمه الله اذا استاجر موضعاً معلوماً من الأرض

ليس فيه الماء للأرضه جان بخلاف السطح لان في السطح موضع تسييل الماء
مجهول ونسييل الماء بقدر ما يريد ليس في وسعه تخوان ياخذ المطر مكانا
ابسط منه بخلاف الأرض . ولو استأجر ميزابا ليركبها في داره كل شهر باجر
معلوم جان ولو كان الميزاب مركبا في حائط المواجه لا يجوز . ولو استأجر بكرة
اوردلوا اورسنا ليسع غنمه لا يجوز فان ذكر لذك رقتا معلوما يوما أو
جان . ولو استأجر حائطا ليضع عليه جذوعا او ستره او كوة او ميزابا
او موضعا من الحائط ليؤتد فيه وتلا لا يجوز وكذا الواستأجر شجرة ليست^{عليه}
التياب ليحف لا يجوز ولو اشترى نخلا ليقلعه ثم استأجر أرضه لتبقية
النخل فيها وقتا معلوما جان . ولو اشترى التمر على رأس النخل ثم استأجر
التخيل لابقاء التمر واستأجر الأرض لا يجوز . أما استيجار التخيل نظا^ر لانها
ليست بحل الاجارة واستيجار الأرض لا يجوز وان كانت الأرض محللا لاجارة
لان الأرض مشغولة بما ليس بمملوك للمستأجر وهو التخيل فان كان ما بين
التمر والأرض مملوكا للمستأجر جازت اجارة الأرض ويجوز اعارة الأرض
في الوجه كلها . ولو استأجر طريقا في دار ليمر فيها لا يجوز في قول ابي حنيفة
رحمه الله لانها اجارة المشاع . ولو استأجر سفلا وقتا معلوما ليبنى عليه
علوا جان . ولو استأجر علوا ليبنى عليه لا يجوز في قياس قول ابي حنيفة
رحمه الله وفي قياس قول صاحبيه رجح يجوز ولو استأجر ظهرا بيت
ليسكن فيه او ليضع عليه متاعه وقتا معلوما جان وذكر في الاصل اذا
استأجر سطح بيت لبيت عليه لا يجوز قالوا الصحيح ليمر عليه . ولو استأجر
مكيلا او موزونا ليعين به ذكر في الاصل انه يجوز وذكر الكرخ رحمه الله انه

لا يجوز . ولو اشترى عقارا فأجره قبل القبض لا يجوز وقيل هو على الخلاف .
 بيع المعافر قبل القبض . ولو استأجر ثاة ليرضع صبيا أو جديا لا يجوز
 ولو استأجر ثيا باليسطها في بيته لا يجلس عليها ولا ينأى لا يجوز . لأن
 الاستئجار لا يجوز إلا لمنفعة مقصودة بالعين وكذا لو استأجر دابة
 لئسبها بين يديه أو ليربطها على أربة ليظن الناس أنها له لا يجوز . ولو
 دفع أرضا إلى رجل على أن يغرس فيها فيكون الاستئجار والأرض بينهما لا
 فان غرس فيها فالغراس يكون لصاحب الأرض وقيمة الغراس للمعامل
 وأجر مثله . رجل استأجر عبدا كل شهر بكذا على أن يكون طعامه على المتأجر
 أو دابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكره الكلب أنه لا يجوز . وقال
 الفقيه أبو الليث رحمه الله في الدابة ناخذ بقول المتقدمين أصل في زنا
 العبد يأكل من مال المستأجر عادة . ولو دفع سمسما إلى دهان ليحصه
 على أن يكون بعض الدهن له أو ثاة ليدبجها على أن يكون بعض
 اللحم له لا يجوز . رجل دفع الأخطا ثوبا ليقطعه ويخيطه فيصا على أن يفرغ
 منه في يومه هذا أو أكثرى من رجل أبلا إلى مكة على أن يدخله إلى عشرين
 ليلة كل بعير بعشرة دنانير ولم يزد على ذلك روى محمد بن أبي حنيفة ج
 أنه يجوز هذه الأجرة فان وفي بالشرط كان له المسع وإن لم يف كان له
 أجر المثل لا يزداد على المسع وهو قول أبي يوسف ومحمد بن وعنه أبي يوسف
 رحمه الله إذا استأجر دابة من رجل أياما مسماة ولم يذكر شيئا لا يجوز ذلك
 في قول أبي حنيفة ج ويجوز عندهما . ولو قال للخياط استأجر منك اليوم تخيط
 هذا القميص بدبرهم أو قال استأجر منك اليوم لتختر هذا القميص بدبرهم

لا يجوز في قول يحنيفة ربح ويجوز عندهما. وقال الكرخي رحمه الله ليس في المسئلة
 اختلاف الروايتين عن يحنيفة ربح وإنما اختلف الجواب لأن في رواية محمد بن
 يحنيفة ربح إذا ذكر العمل والمسيرة ولا ثم ذكر الوقت فكان ذكر الوقت للاستحباب
 أن عمل فقد وفي بالشرط فيستحق المسمى وإن لم يعمل ولم يف بالشرط كان له اجر
 لا الفساد الاجارة بل لغوات الشرط المرغوب. وفي رواية ابي يوسف عن
 ربح لما ذكر المدة او لا فقد جعل الوقت مقصودا ثم ذكر العمل بعد ذلك
 والعمل يكون مقصودا على كل حال فلا يمكن الجمع بين الوقت والعمل في
 كونهما مقصودا لاختلاف حكمهما فيصير المقصود مجهولا وجهالة المعقود عليه
 تمنع صحة العقد اما اذا قدم العمل فذكر الوقت بعده يكون للاستحباب
 فلم يضر الوقت معقودا عليه فلا يفسد العقد ويعمل قول ابي يوسف ومحمد
 يجوز الاجارة في الوجهين. وذكر في الجامع الصغير رجل استاجر رجلا
 ليخبره هذه العشرة الخاتيم كلها اليوم بدرهم فانه لا يجوز في قول
 يحنيفة رحمه الله فابو حنيفة في مسئلة الجامع لم يجوز الاجارة مع
 ذكر الوقت بعد العمل فتبين بهذا ان فيما قال الكرخي من التوفيق بين
 الروايتين نظر ابل الصحيح انه في المسئلة عن يحنيفة رحمه الله رواية
 والصحيح من مذهبه ان الاجارة فاسدة قدم العمل واخرا اذا ذكر العمل
 بعد الوقت والعمل لما اذا ذكر الوقت او لا ثم الاجر ثم العمل بعده
 او ذكر العمل ولا ثم الاجر في الوقت لا يفسد العقد لانه اذا وسط الاجر فذكر
 الاول عملا كان لو وقتا والاجر بعده يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك انك
 وقتا يكون للتجيل وان كان عملا فذكر ليبيان العمل في ذلك الوقت

فلا يفسد العقد . وذكر المحاكم في المختصر ما هو اشارة الى ذلك وقال
لارتقاءه لو استاجر ليعمله هذا العمل بدراهم بشرط عليه ان يفرغ منه
اليوم كان جائزا . رجل استاجر رجلا ليقطع له اشجارا في قرية بعيدة عن
المصر على ان اجر الذهاب والرجوع يكون على المستاجر قالوا ليس على المستاجر
اجر الذهاب ولا اجر الرجوع . اما اجر الذهاب فلانه لا يعمل في الذهاب
عملا وبدا ون العمل لا يستوجب الاجر وبعد العمل لا يبقى الاجارة فلا يجب
اجر الرجوع ايضا فاذا شرط ذلك على المستاجر فسد العقد . قال مولانا رح
ويبين ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاشجار معلومة للمستاجر فكذلك
الجواب وان لم تكن معلومة للمستاجر ما لم يذكر الوقت لان فتح الاجارة لانه
اذ لم يذكر الوقت كان المعقود عليه هو العمل والعمل مجهول فيفسد العقد
وان بين الوقت كان اجرا واحدا في ذلك الزمان وكان عليه اجر ذلك
الزمان فيجب عليه المسعى لا غير . وان ذكر شرطين في الاجارة بان اكثر من ^{جمل}
دابة وقال امن ركبها الى موضع كذا فبكذا وان ركبها الى موضع كذا فبكذا او
ثلاث مواضع جاز العقد اسخسا نا وفي الزيادة على الثلث لا يجوز . وذكر محمد
لهذا اصلا فقال الاجارة متى وقعت على شيئين او احد الاشياء الثلاثة وهي
كل واحد اجرا معلوما بان قال اجرتك هذه الدابة بخمسة دراهم او هذه الاخر بخمسة دراهم
او هذه الثلاثة بخمسة عشر او قال ذلك في البيوت الثلاثة او المحلات الثلاث
او العبيد الثلاثة او قال ذلك في المسافات المختلفة بان قال اجرتك
هذه الدابة الى وسط بكذا او الى الكوفة بكذا او الى بغداد بكذا او قال ذلك في انواع
الخيالة او انواع المصنع الى الثلث يجوز وفي الزيادة لا يجوز ومن بين الاجارة

والبيع اذ باع احدهما من العبدين وسعى لكل واحد منهما ثمنه الا يجوز الا ان
يشترط الخيار في ذلك للبائع او للمشتري وكذلك في الثوبين وغير ذلك
وفي الاجارة يجوز من غير خيار لان الاجارة يجري فيها من المساومة
ما لا يجري في البيع وكذلك لو قال لراثة الابن ان رددته من موضع كذا فلك
كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز . وكذا لو قال للخياط ان خطت
هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم
او قال ان خطت هذا الثوب روميا فلك درهم وان خطته فارسيا فلك
نصف درهم . او قال للعباغ ان صبغته بالعصفر فلك كذا وان صبغته
بالزعفران فلك كذا جاز جميع ذلك . اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك
درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال ابو حنيفة رح يصح الشرط
الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال اصحابه يصح الشرطان جميعا والمسئلة معروفة
فان خاطبه في اليوم الاول يجب المبيع في ذلك اليوم وان خاطبه في اليوم الثاني
يجب اجر المثل الا ان في رواية الاصل يجب اجر المثل لايزاد على درهم
ولا ينقص عن نصف درهم . وفي النوادر يجب اجر المثل لايزاد على نصف
. وذكر القفال في الصحيح رواية النوادر . وان خاطبه في اليوم
الثالث روي عن ابي حنيفة رحمه الله ان له اجر المثل لايزاد على درهم
ولا ينقص عن نصف درهم . وروى عنه انه لايزاد على نصف درهم
ولا ينقص عن نصف درهم وهو الصحيح . ولو قال ان خطت اليوم فلك
درهم وان خطته غدا فلا شيء لك فخاطبه غدا كان له اجر المثل لايزاد على درهم
لان الاجارة تمليك بعوض فيلزمه اجر المثل كما لو قال اسبا جرتك بغير شيء

ولو قال الجريك هذه الدار شهر اعطاك ان اقدت فيها حدا فاجرها عشر
وان اقدت فيها بزا فاجرها خمسة جلزت الاجارة في قولنا بيمينه روح الا
كما في النخالة الرومية والفارسية وفي قول صاحبه روح الاجارة فاسدتها
يقولان في اجارة الدور والعقار يجب الاجر بحجج القلية وعند ذلك الاجر مجهول
بخلاف العمل لان في العمل لا يجب الاجر الا عند العمل وعند العمل يصير الاجر
معلومًا واذا جازت الاجارة في قولنا بيمينه فان قبض المستاجر الدار ولم
يلزمه اقل المسلمين ولو استاجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة ^{سكن} والى الكوفة
بعشرة قال محمد ان كان القصر نصف طريق الكوفة جازر ^{سكن} ان كان اقل من
ذلك او اكثر لا يجوز وعلى قولنا بيمينه تخرج يجوز على كل حال . رجل قزل خاننا
قال عامته مشايخ بلخ منهم الفقيه ابو الليث والفقيه ابو بكر رحمهما الله يكون
ساكنًا باجر ولا يصدق الله سكن بعير اجره وقال نعيم اجر عليه الا ان يتقاضاه صاحب
بالاجر في يجب الاجر اسخسانا . والصحيح قول الفقيه ابي الليث روح لان الظاهر
ان الغزول في الخان يكون بالاجر وهو بمنزلة من دخل الحمام كان عليه الا
ولا يصدق انه دخلها غصبا فكذلك ههنا الان يكون الساكن معروفًا بالقلم
والغصب بان كان صاحب جيش لا يستاجر عادة . وفي المنتقى رجل غصب ارجل
فقال له المالك اخرج منها فان سكنتها فني عليك كل شهر بكذا فان كان الغاصب
جاءها انها له ثم اقام المالك بعد ذلك بينة انها له لاجر عليه فيما مضى وان كان
الساكن مدعي انها للمدعي فقال اخرج منها فان لم تخرج فعليك كل شهر بكذا
فلم يخرج كان عليه الاجر المسعى بما سكن . رجل استاجر دابة من سمرقند
الى بخارى ولم يسم رستاقا من رستاقها ولا بقعة ولا بقعة بعينها قال الشيخ

الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الاجارة فاسدة لان بخار اسم للقصه
مع سوادها فهي كالري وذكر في الكتاب اذا استأجرت اية الفارس او
الري ولم يسم موضع معلوما لا يصح الاجارة في ظاهر الرواية وروى
عن محمد رح انها تصح وجب الري انما للمدينة خاصة . ولو استأجر
الى سمرقند صححت الاجارة لان سمرقند اسم للقبيلة دون السواد فسواد
سمى سغد ولو تكاري رايه الى او زجند صححت الاجارة كما لو تكاري الى سمرقند
وان تكاري الى فرغانة لا تصح كما لو تكاري الى سغد . وجب تكاري به
على انه كلما ركب الامير ركب معه كانت فاسدة وعليه كلما ركب اجرة
رجل يقبل من رجل طعاما على ان يحمله من موضع الى موضع كذا الى اثني عشر
بكذا فلم يحمله الا اثني عشر يوما احد في اكثر من ذلك قالوا لا يلزمه الاجر كما لو استأجر
على ان يخطب ثوبه في يومه بدرهم فحاطة في يوم الثاني لا يحل الاجر على صاحب الثوب
ايخفيته وفي قول صاحبيه يجب الاجران عندهما في مثل هذا الموضع يقع
على العمل دون الوقت . مسائل في الاجرة المشتركة

فصل في الحمامي والثياب

امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب
خرجت لم نجد ثيابها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل كانت هذا
مرة دخلت الحمام لا يضمن الثيابي في قولهم اذا لم تعلم انها تحفظ الثياب
لانها اذا دخلت اول مرة ولم تعلم بذلك ما شرطت لها الاجر على الحفظ
ايلاها والمودع لا يضمن عند كل الا بالتفصيل . وان كانت المرأة هذا رجا
قبل هذا ودفعت اليها الثياب واعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسد

على الاختلاف على قول يحنيفة لا تقتن لان عند الاجير المشترك لا يضمن لما هلك
 في يده بغير ضعه . والمختار في الاجير المشترك قول يحنيفة رج وقيل وهو قول
 محمد رج ايض وعلى قول يبيوسف ومحمد رج الاجير المشترك يكون ضامنا
 لما هلك في يده بغير ضعه فيجب الضمان عندهما على الثيابي قال المصريح ينبغي
 ان يكون للجواب في هذه المسئلة عندهما على التفسير ان كان الثيابي اجير الحامي
 باخذ منه في كل يوم اجرا معلوما لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة
 تليد القصار والمودع . رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب
 فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال ابو القاسم رج ان اقر صاحب الحمام ان
 رجلا غلب هذا الرجل رفع الثياب وظن انه يرفع ثياب نفسه كان ضامنا لانه
 صار مسيطرا اذا لم يمنع الغاصب وان سرق الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام
 لا يضمن الا اذا ضيعه بان ذهب عن ذلك الموضع وترك الثياب . رجل
 دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام يراه وينظر اليه فلما خرج من
 الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سلمة رج ان ضيع الحامي او راعه ان غير
 رفع ثيابه كان ضامنا . وقال ابو القاسم لا يضمن والصحيح قول محمد بن سلمة
 لان ذلك استحقاق منه عادة . وكذا لو جاء رجل ووضع ثيابه عند
 جالس في ذلك الموضع ولم يقتل الجالس احفظ ولم يقتل الجالس لا تقع عني
 ولم يقتل ولم يرد يكون مودعا في لوضيعه كان ضامنا . رجل دخل الحمام ووضع ثيابه
 عند الحامي وقال احفظ الثياب وقبل الاجر وشرط عليه ضمان الثوب انا
 فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الحامي عند الكل
 اما على قولهما فظاهر واما عند يحنيفة رحمه الله فلا ان عند الاجير المشترك لما

لا يصح اذا ربي شرط عليه الضمان انما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه ابو جعفر شرط
الضمان في الامانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء وذكر في المنتقى
ما يوافق قوله. امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلح ^{مسة} والتماس
تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة. فتخرج الماء فتفصل بجى ابنتها
وابنتها مع صبيها كانت في رجلين الحمام في امها فصاحت ثياب المرأة قالوا ان
التياب عن عين الحمامية وعن عين ابنتها ضمنت الحمامية والاقلال لان لها
ان تحفظ الثياب بيد ابنتها فاذا لم تقب عن بصرها او بصر ابنتها لا تضمن

فصل في الحال وما يرجع اليه

رجل استاجر حمارا ليدنق ليجمل له زق حمرا الى موضع كذا فقال الحال المستاجر
احمل على الزق فرفعه المستاجر مع الحال فوقع الزق وذهب ما فيه لا يضمن الحال
لان الزق مادام في يده لم يسلمه الى الحال. وان حملته ثم ان الحال وضع الحمل
في بعض الطريق ثم استعان برب الزق في رفعه فوضعه على ظهره فوقع وتحرق
ضمن الحال لانه دخل في ضمانه وباعانة رب الزق ما صار الزق مسلما اليه
فلا يبرأ عن الضمان. ولو زلق الحال في الطريق وانشق الزق وذهب ما فيه
ضمن. وكذا لو انقطع الحمل لانه لما شك بجمل رآه كان مضيقا. الملاح
لذا اخذ الاجر ووضع فيها الطعام فغرقت السفينة من ريح او موج او شيء
وقع عليها او صدر رجل وهلك الطعام لا يضمن الملاح في قول ابي حنيفة
رحمه الله. وان غرقت السفينة من مد او معالجته او خذله ضمن الملاح
لان ذلك من جناية يده فيضمن وانما لا يضمن الاجير فيما تلفت بغير
فعله وان كان صاحب الطعام او وكيله في السفينة لا يضمن الملاح ^{بشيء}

من ذلك لأن صاحب الطعام إذا كان معه في السفينة كان الطعام
في يد صاحبه فلا يضمن الملاح إلا أن يضع فيها شيئاً أو يفعل فعلاً قد
الفساد. وأن انكسرت السفينة قد دخل فيها الماء فكان ذلك بفعل الملاح
يضمن والا فلا والله أعلم

فصل في البقار والرعي

رجل سلم بقرة لابن بقر ليرعاها فجاء البقار لبلال وزعم أنه رده البقرة وأد^{خلها}
القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد أيام في نفر في الجبانة قد عطب
قالوا إن كان العرف فيما بينهم أن يدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا منه أن ي^{دخل}
كل بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع يمينه أنه دخل البقرة في^{القرية}
فلا ضمان عليه وكذا لو أرسل كل بقرة في سكة صاحبها فصاعت قبل أن ي^{يسل}
إلا صاحبها لا يضمن لأنه ليس عليه إدخالها في منزل صاحبها عرفاً والمعرف
عرفاً كما لم يشروط شرطاً بقاء ترك الباقورة في الجبانة وعاب عنها فوقعت الب^{قرة}
في نزع رجل فاشدات الزرع لا يضمن البقار إلا أن يكون البقار يرعى
الباقورة في الزرع أو أخرج الباقورة من القرية ويذهب معها حتى وقعت
الباقورة في الزرع أو اتلفت مال إنسان في سوقها فيضمن البقار. وإذا
ساق البقار الباقورة فعطبت واحدة من موقه بان استعمل عليها في السوق
فعثرت أو انكسرت رجله أو انفتحت عنقها أو ساقها في الماء لتشرب فوقعت
في الماء يضمن البقار إن كان مشتركاً. وإن كان خاصاً لا يضمن لأن الجير
الواحد لا يضمن ما تلف في يده بفعله إذا لم يتعمد الفساد وإن ساق البقر
فتناطح فقتل بعضها بعضاً أو وطئ بعضها بعضاً في سياته فكذا إن كان

البقار اجير. حد لرجل لا يضمن والكأ وشتر كالقوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان
 البقر لقوم شتى وهو اجير احدثهم يكون ضامنا لما تلف من سياقه لانه سائق
 الدابة التي وطئت والسائق يضمن لما تلف. ولو نذ بقرة من الباقورة
 وخاف البقار انه لو تبع ما نذ يبيع الباقي كان في سعة ان لا يتبعه ولا يكون
 ضامنا في قول المجنفه رج لما نذت لانها ضاعت بغير فعله ويضمن في قول المجنف
 ومحمد رج. وكذا لو تفرقت فرقا لم يقدر على اتباع الحوافير بعض وترك البعض
 لا يضمن لما ترك. ولو كان البقار مشتركا فرعاها في موضع فعطبت فقال صاحبها
 اننا شرطت عليك ان ترعاها في موضع آخر وقال الراعي لا بل شرطت على الراعي
 في هذا الموضع كان القول فيه قول صاحب البقر وليس للبقر ولا للراعي
 ان ينزى على شئ منها بغير امر صاحبها فان فعل كان ضامنا لما عطبت
 منها. ولو ان الراعي لم يفصل ذلك ولكن الفحل الذي كان فيها نزل على بعضها
 فعطبت لا يضمن الراعي في قول المجنفه رجحه انه الراعي والبقر اذا خاف
 الحلاك على شاة فذبحها ذكر في الاملا انه يضمن قيمتها يوم الذبح وكذا
 في النوادر انه لا يضمن استحسانا. وكذا لو رأى رجل شاة انسان
 سقطت وخيف عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن استحسانا والمختار
 للفتوى انه يضمن في الثانية ولا يضمن في الاولى فان اختلف الراعي وضاع
 الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعي لا بل
 وهي ميتة كان القول قول الراعي. ولو ان صاحب الغنم او البقر شرط على البقر
 او الراعي ان ما هلك تاتيه بسمته لم يبرح هذا الشرط ويكون القول في الحلاك
 قول الراعي وان لم يأت بالسمة اهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوة

فصاعث بقرة في نوبة رجل تكلو فيه قال الفقهاء ابو الليث لا يضمن هذا
الواحد عند الكل لان هذه ليست باجارة بل هي اعانة واعارة. ^{قوله} اهل
اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ الباقرة فلما كانت نوبة احدهم استاجر
هذا الواحد اجيرا ليحفظها فخرجها الاجير الى المغارة فخرج الى القرية ليخرج ما
تخلف منها فضاع بعضها قالوا ان ضاع عند غيبة الاجير ضمن الاجير
قيمها بترك الحفظ الملتزم وان ضاع بعدما عاد الاجير الى الباقرة فلا يضمن
للاجير ولا صاحب النوبة اما الاجير فظاهر واما صاحب النوبة فلان له ان يحفظ
الباقرة بأجرائه. بقار يحفظ باجره فترك البقر عند رجل ليحفظها ويرجع الى
القرية ليخرج منها ما تخلفت او لحاجة نفسه فضاع بعضها كان خارجا قالوا
ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا الراعي اذا اخلط الغنم بعضها ببعض فلما
يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين الدواب انها الفلان قوله
وان كان مخلطا لا يقدر على التمييز يكون ضامنا قيمتها والقول في مقدار الغنمة
قول الراعي. وان دفع غنم رجل الى غيره صاحبها فاستهلكها المدفوع اليه
واقرا الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضار على المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعي على
المدفوع اليه ان كان الراعي اقروا دفع انها للمدفوع اليه. وان شرط على
ان لا يرضى مع غنمه غنم غيره صح الشرط لانه جعله اجير وحده. البقار والراعي
اذا نام مع ضاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا فأن
غاب البقر عن عينه كان ضامنا والا فلا وما اكل الراعي من الابل ان كان
ضامنا. اذا استاجر راعيا او بقارا وقال استاجرتك لترعى غنمي هذه سنة
كل شهر بكذا يكون الراعي اجير مشترك الا اذا صرح بما هو حكم اجير الواحد

بان قال بطلان لانه معهما غنم غيري في يكون اجير واحد وان اورد العقد على الله
 اولاً بان قال استاجرتك شهراً بكذا لغيري غنمي كان اجير واحد الان يذكر بعد
 ما هو حكم اجير المشترك بان قال بطلان لك ان ترعى مع غنمي غنم غيري في
 يصير مشتركاً وتغير اول الكلام باخيه هكذا قال الشيخ الامام الاجل
 المعروف بمخاير زاده قال وكن لك الحكم فحق كل من كان في معنى الراعي
 الراعي او البقار اذا ضرب شاة فقفا عينها او كسر رجلها ذكر في الاصل انه
 يكون ضامناً قال مشايخنا في هذا على قياس قولنا لا يجنيه ربح اما على قياس
 قولنا ان ضربها في الموضع المعتاد ضرباً معتاداً ينبغي ان لا يكون ضامناً كما لو استأجر
 دابة ليركبها فركبها بلجامها ماتت كانت ضامناً في قولنا لا يجنيه ربح وعندنا
 ان يركبها كمن مثله لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان يضمن بالضرب في الغنم في قولهم
 جميعاً لان الغنم في العادة تساق بالصيغ وبالصنع بالهدى فان ضربها بالخشبة
 كان ضامناً عند الكل كمن يركبها بما لا يركب مثلاً وان استأجر دابة ليركبها فركبها
 فخرجها وماتت فهو على وجهين . اما ان ضربها بامر صاحبها او بغير امر صاحبها
 فان ضربها بامر صاحبها فهو على وجهين . اما ان ضربها في الموضع المعتاد ضرباً
 معتاداً او ضربها ضرباً غير معتاد . فان ضربها ضرباً معتاداً لا يضمن في قولهم . وان
 ضربها في غير الموضع المعتاد يضمن في قولهم . وان ضربها بغير امر صاحبها فان
 ضربها ضرباً غير معتاد يضمن في قولهم . وان ضربها في الموضع المعتاد يضمن
 في قولنا لا يجنيه ربح . وعلى قول صاحبنا لا يضمن ومستاجر العبد لا يملك
 الضرب الا باذن المولى عند الكل وصغير الدابة يضمن عند الكل الا اذا ضرب
 باذن صاحبها . والزوج اذا ضرب امرأته بنشوز معتاد او غير معتاد

كان ضامنا عند الكل ولا يرثها في قولهم. والآمام اذا ضرب رجلا تنزيها
 اطلع فمات لا يضمن والمعلم اذا ضرب مبييا والامناذ المحترف اذا ضرب
 التلميذ فمات قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان ضربه باثرا^{فيه}
 او وصيه ضربه معتادا في الموضع المعتاد لا يضمن وان ضربه ضربا غير معتادا
 ضمن وان ضربه بغير اثاره او وصيه فمات يضمن تمام الدية في قولهم
 سواء ضرب ضربا معتادا او غير معتاد. والآب اذا ضرب ابنه فمات يضمن
 كل الدية في قولهم ^{ابن} يحنيفة رحمه الله سواء ضربه معتادا او غير معتاد ^{وقد}
 صاحبه لا يضمن في المعتاد واما الوصي اذا ضرب اليتم يضمن في قول
 ربح وهو كالآب وعند صاحبه لا يضمن كما لا يضمن الآب اذا ضربه
 للتأديب او للتعليم ولا يرثه وقال ابو يوسف ومحمد ربح لا يضمن ويرثه
 ويسر على البزاع والمفصا ر والحجام ضمان السراية اذا لم يقطعوا انزادا
 على ما اذن له فان قطع الختان الجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت من ذلك
 كان عليه في بعض الحشفة حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فان لم يمت
 كان عليه كمال الدية وان ملت من ذلك كان عليه نصف الدية وان نقر
 على هؤلاء العمل الصحيح دون الساري لا يصح شرطه ولو شرط على الفصا
 العمل على وجه لا يتخوف مع شرطه لان ذلك مقدور له وان استاجر حيا
 ليقتل له سنا فقتل فقال صاحبه السن ما امرتك بقتل هذا السن كان القول
 قوله ويضمن القاتل ان يثر السن رجلا استوجر على حفظ خان فسفر مؤثما
 شئ قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر البلخي رحمهما الله لا يضمن
 الحارس لان الحارس يحرس الابواب اما الاموال محفوظة بالبيت وهي

في يد ملاكها وغرها من المشايخ رح قالوا في حارس السوق اذا كان بمجر
الحواشيت فنقب حانوت وسرق منه شي ضمن الحارس لانه بمنزلة الاجير
المشترك . والعصم ما قاله الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان الاجير المشترك
لا يضمن . وان استاجر الحارس واخذ من اهل السوق شيئا لاجله حل
للمارس ما اخذ منهم اذا استاجروا يسهم وينفذ عقد الرئيس عليهم وان
الناقد باجر اذا غمز الدرهم فكسرة قالوا يكون ضامنا اذا غمز بخلافه
صاحب الدرهم فان قال له صاحب الدرهم اغمزها فغمزها لا يضمن وهذا
في الدرهم التي يضرها الكسر وان كان لا يضر لا يضمن

فصل في القصار

تصار وضع الثوب على الحب في الحانوت واقعد ابن اخيه ليحفظ الحانوت
وغاب القصار فدخل ابن اخيه الحانوت الاسفل فطر الطرار الثوب قالوا
ان كان الحانوت الاسفل بحال لو دخله انسان لا يغيب عن عينه
الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وان كان الحانوت الاسفل
بحال لو دخله انسان يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب ينظر
ان كان الجيب الذي اقعد الغص ارضه الى القصار ابو او امه او وصيه
اولم يكن احدهم هؤلاء ولكن القصار ضمه لانفسه يضمن الجيب قال المصنف
وهذا الجواب انما يستقيم اذا كان الجيب ما ؛ وبنا لان الجيب الماذون
مؤخذ بثمان تضييع الوديعة اما اذا كان محجورا فانه لا يؤخذ
باستهلاك الوديعة وتضييعها حتى لو دل سارقا على الوديعة او راي
انسانا ياخذ الوديعة وهو يقدر على منعه فلم يمنع لا يضمن اذا كان

فحجروا الخافكان الصبيانه فملكوا الضمان على الصبي ولا يجبر على القصار لانه
 ان يحفظ الثياب بالصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وان لم
 يجبر في عيال القصار ولا تليد له ولا اجبر الا ان القصار اخذ بيده
 واقعه ليحفظ الخافوت كان الضمان على القصار ههنا لانه لما احتفظ
 من ليس في عياله يصير مستهلكا فصار سلم ثياب الناس الى اجير
 ليشتمها في المقصورة فيحفظها فنام الاجير وضاع من الثياب
 بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى ضاع . قال الفقيه ابو جعفر
 رحمه الله اذا لم يعلم انه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على
 القصار لا على الاجير وان علم انه ضاع في حال نغم الاجير كان لصاحب
 الثوب الخيار ان شاء ضمن الاجير وان شاء ضمن القصار وقال الفقيه
 ابوالليث انما قاله ان يضمن القصار لانه كان يميل في الاجير المشترك
 الى قول ابي يوسف ومحمد ربح اذا هلك في يد الاجير المشترك لا بفعله
 اما على قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا يضمن القصار ما هلك لا بصنع قوله
 فاحذف الفتوى على قول ابي حنيفة ربح . فصارا من صاحب الثوب ان
 الثوب بعد العمل ينقل الاجر فذلك الثوب عند القصار من غير
 لا يضمن القصار في قول ابي حنيفة ربح لانه ملك امانة عنده والسمسار باع
 ما امر به من الثياب وامسك بما مر صاحب الثياب ثمن الثياب حتى ينقله
 الاجر فترحمه الثمن لا يضمن في قولهم . وكذلك صاحب الحوالة اذا قال
 للحمال امسك الحوالة اعطيك الاجر فترقت الحوالة لا يضمن الحمال
 في قولهم لانه ليس بفعل السمسار والحمال اثر في العين ومن لا اثر له

في المعين لا يملك الجبس بالاجر فيكون امانته في يده ولا يكون رهنا للقصار
 اذا انكر ان يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم اقر وقد قصره قالوا ان قصره قبل
 الجحود كان له الاجر وان قصر بعد الجحود لا اجر له لانه لما جحد صار غاصبا
 فيبطل الاجارة فاذا قصر بعد ذلك فقد قصر بغير عقد فلا يستحق الاجر فصاحبه
 رهن ثوب قصاره بدنه عند ~~جمله~~ افتك الرهن وقد اصاب الثوب نجاسة
 عند المرتهن فلما نظر صاحب الثوب اليه كلف القصار تطهير الثوب وازالة
 النجاسة وامتنع القصار عن ذلك فتشاجرا وترك الثوب عند القصار
 فهلك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لا تنقص قيمة الثوب لا يفي
 على القصار لانه وان صار مباحا للرهن الا انه افتكه ففقد ارتفاع الخلاف
 وعاد الى ما قبل الخلاف فاذا دخل القصار بينه وبين المالك خرج الثوب عن ضمانه
 والنجاسة اذا لم تنقص قيمة الثوب لا تعتبر وهو بمنزلة ما لو صب على عبد
 الغير نجاسة وامر صاحبه العبد بان يغسل النجاسة فهلك العبد لا يضمن
 وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان
 ويهلك الثوب امانته لانه خرج عن ضمان الثوب بالتخليه فهو نظير من ^{خرق}
 ثوب انسان خر قايسير افعاله صاحب الثوب اصلحه فابي وترك الثوب عنده
 وهلك لا يضمن الانقصان لخرق تليد القصار واجبره القاصر اذا دخل نارا
 للسراج بامر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار ولم يصاب به من
 السراج لا يضمن الاجبر ويكون الضمان على الاستاذ لانه ادخل السراج بلذبه
 فصار فعل الاجبر كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ ذلك بنفسه كان ضامنا
 اجبر القصار اذا وطئ ثوبا من ثياب القصار وهو ثوب لا يوطأ مثله فانه من الثوب

او يخرج من الاجير لانه لم يؤذن له ذلك . وكذلك لو كان الثوب مما يؤطأ
 مثله الا انه كان ودعه عند القصار ليس من ثياب القصار . ولو كان ذلك من
 القصار وذلك ثوب يؤطأ مثله لا يضمن الاجير ويضمن القصار لانه
 ما ذون في ذلك عادة اذا كان ذلك من ثياب القصار . وكذا لو انقلب الثوب
 من يد اجير القصار او تليده فوقع على ثوب من ثياب القصار ضمن الاستاذ
 . ولو وقعت على ثوب ليس من ثياب القصار كان الضمان على التلميذ . ولو وقعت
 المدقة على موضعها ثم وقعت بعد ذلك على شيء اخر فالضمان على الاستاذ
 لا على التلميذ . وان اصاب المدقة انسانا كان الضمان على التلميذ ولو
 انكسر شيء يعمل التلميذ من اداة القصار مما يدق به او يدق عليه لا يضمن
 التلميذ . وان كان مما لا يدق به او لا يدق عليه ضمن التلميذ وهو نظير
 ما لو دعا رجل قوما الى منزله ضيفا فمشوا على بشاط او جلسوا على الوسادة
 فتحرق لا يضمن الضيف . وكذا لو كان الضيف متغلا سيفا فلما جلس شق
 السيف بساطة او وسادة لا يضمن ولو طوى انية او ثوبا لا يبسط ولا يوطأ
 مثله ضمن ولو قلبوا اثناء بايديهم فانكسر لا يضمن لان الضيف في هذا النوع
 من الاستعمال بهذه الصفة ما ذون عادة . ولو جعل اجير القصار ثوبا
 من ثياب القصار فغدر وسقط عليه لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ
 ولو سقط على ودعه كان عند صاحب البيت فاسدها ضمن . وكذا
 لو غيّر وسقط عليها . وان كان بساطا او وسادة استعاره للبسط لا يضمن
 رب البيت ولا الاجير اعم لان المالك اذن له في بسطه . ولو علق
 القصار ثوبا على جرف الطريق لتجفيف الثوب فمرت حمولة فخرقت

كان الضمان على سائر الخلاء من القصار . قصار استعان برب الثوب في دفع
 الثوب فامانه وتحرق الثوب ولا يدري انه متحرق من دن القصار ^{وق}
 صاحب الثوب روى ابن اسماعيل عن محمد بن ابي القصار يضمن جميع النقصان
 ووجد ذلك ان الاجير المشترك ضامن في قول محمد بن ابي القصار يضمن جميع النقصان
 فاذا كان الثوب في ضمانه كان الضمان على القصار ما لم يعلم انه متحرق بدق ^{صا}
 المتحرق ^{في} ويؤى بشر من ابي يوسف روى ان القصار يضمن نصف النقصان ^{في} و
 الاحوال كالرجل اذا جلس على فضل ثوب انسان ولم يعلم به صاحب الثوب حتى قلم ^{صا}
 الثوب فتحرق الثوب كان على الجالس نصف النقصان لان التحرق حصل عقب
 فعلها وليس لحد ها باضافة ذلك اليه اول من الاخر فيضاف اليها
 واما على قولنا يضمنه ربح ينبغي ان لا يجب الضمان في فصل القصار لان
 عند الثوب امانه عند القصار وليس بمضمون عليه فلا يجب الضمان
 بالشك او يجب عليه نصف الضمان كما قال ابو يوسف وهو حسن اخا
 الفقيه ابو الليث وهو نظير ما لو تمسك رجل بثوب انسان فجذب صاحب
 الثوب بثوبه فتحرق كان على المتمسك نصف الخرق وكذلك صاحب الثوب
 اذا اراد ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار فحذبه صاحب الثوب
 كما نزع القصار نصف الخرق . وذكر في المنتقى حالك نسج ثوبا فتعلق
 صاحب الثوب بثوبه ليأخذ وابي الحائك ان يدفع حتى يأخذ الاجر فتحرق الثوب
 في يد صاحب الثوب لا يضمن الحائك وان تحرق في يدهما كان على الحائك نصف
 الخرق . رجل ارسل رسولا الى قصاب ليستر منه ثيابه الاربعه فلما جاء
 الرسول بالثياب الى الرسول كانت الثياب ثلثة فقال الرسول دفع القصاب

إلى الثياب ولم يعد علي وقال القصار عدته الأربعة قال الفقيه أبو بكر البطنجي
يسأل صاحب الثوب أيهما يصدقه فايهما صدقه برئ ذلك عن خصومته
وأيهما يكذبه يحلف فان حلف برئ وان نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب
فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار ارجاء الثوب الرابع
وان كذب القصار وحلف فللقصار ان يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه
مراجرة الثوب الرابع فان حلف برئ . رجلا دفع ثوبا إلى قصار ثم امر رجلا أن
يقض ثوبه من القصار فدفع القصار إليه غيره لك الثوب فهلك ذلك الثوب
في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب ان يتبع القصار بثوبه
قال رضا اما عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل اذا كان الثوب الذي
دفع اليه القصار ثوب رجل اخر لانه اخذ ثوب انسان بغير اذنه . وذكر في
المنتقى رجل عنده ثياب وديعة لرجل فجعل المودع في ثياب الوديعة ثوبا لنفسه
ثم جاء صاحب الوديعة وطلب الوديعة فزعم المودع الثياب لصاحبها ونسب
ان ثوبه في ثياب الوديعة فضااع ثوب المودع عند صاحب الوديعة كان
صاحب الوديعة ضامنا لذلك الثوب . ووجه ذلك انه اخذ ثوبا بغير اذنه
والجمل في ذلك لا يكون عنده وذكر ان القصار لو دفع إلى صاحب الثوب ثوبا
فاخذ صاحب الثوب على ظن انه له كان ضامنا وان كان صاحب الثوب بعث
إلى القصار رجلا ليأخذ ثوبه من القصار فدفع القصار إليه ثوبا غير ثوب
المرسل فضااع عند الرسول ذكر ان الثوب المدفوع لو كان للقصار لا يضمن
الرسول وان كان لغير القصار كان لصاحب ذلك الثوب الخياط من شاء ضمن
لقصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول

قصاص ثوب السرقة القصاص فاخترق كان ضامنا وكذا لك اذا عسر الثوب تحقق وان فعله لك اجير المقصار ولم يتعمد الفساد لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ. وعن محمد اذا دخل المقصار سراجا فحانفته فاخترق به ثوب يغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن الحق الغالب الذي لا يمكن الاحتراز عنه. ولا يتمكن من اطفائه وهذا قوله اما على قول لا يضمن رحمه الله لا يضمن ما هلك بغير منعه. ^{فصل} رجل دفع الى ثوبا ليقتصر فجاء صاحب الثوب وطلب ثوبه فقال له المقصار دفعت ثوبك لا رجل ظننت انه ثوبه كان المقصار به ضامنا

فصل في الخياط والنساج

اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب بنقبي الى منزلك حتى اذا رجعتا من الجمعة سرت الى منزلي واوفى عليك اجر كفا. نلتس الثوب من يد الحائك ^{حائز} قال للفقهاء ابو بكر البجلي ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه او مكنه من الاخذ ثم دفعه الى الحائك ليوفى له الاجر يكون الثوب رهنا فاذا اهلك يهلك بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون اجره على صاحب الثوب على حاله ولو منعه الحائك بالاجر قبل المدفع اختلف فيه العلماء فان اصطلحا على شئ كان حسنا. ^{فصل} دفع الى نساج كروبا سا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فمقر ذلك عند النساج ذكر في النوازل انه على قول من يضمن الاجير المشترك ما عدا ما يضمنه بغير منعه يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج حكم الانتقال كشي واحد نسج الباقي ينبت فيتمه ما كان منسوجا فكان النساج في الكل اجيرا

مشتركاً فيضمن الكل . وهذه جملة مسائل افتوا فيها على قول أبي يوسف ومحمد
 . ومنها رجل دفع الخياط كرباساً فحاطه قميصاً وبقي قطعة من الكرباس
 فسرق قالوا ضمن الخياط . ومنها رجل دفع صرماً إلى الخفاف يجر ثلثه خفاً فقتل
 من الصوم فسرق قالوا بضمن . ولو دفع إلى ورق مصفاً يجعله المصحف ودفع
 الغلاف معه . أو دفع سيفاً إلى صبيح ليصقله باجرود دفع الجفن معه فسرق
 لا يجب عليه ضمان الغلاف والجفن لأن الجفن والغلاف منفصل عن
 المصحف وهو كان أجيراً مشتركاً في السيف والمصحف لأن الغلاف والجفن
 وعن محمد رحمه الله أنه يضمن الكل . وعنه رحمه الله لو دفع مصحفاً
 إلى رجل يجعل له غلافاً أو دفع السكين إلى رجل يجعل له نصاباً فضاع المصحف
 والسكين لا يضمن لأنه استاجر ليحمله غلافاً لا ليحمله السكين والمصحف
 والسكين والمصحف لا يكون عبداً للنصاب في الغلاف فكان السيف والمصحف
 أمانة في يده فإذا هلك في يده لا بتقصيره لا يضمن وهذا كله قول أبي يوسف
 ومحمد رحمه الله أما على قول أبي حنيفة رحمه الله ما هلك في يده لا يضمنه
 لا يكون ضامناً لأن عند الأجير المشتري لا يضمن ما هلك في يده لا يصنعه
 نساج كان يسكن مع صهره ثم أكرى داراً وانتقل إليها ونقل متاعه وترك
 الغزل في الدار التي انتقل عنها قالوا إن لم ينتقل الغزل من المكان الذي كان فيه
 إلى بيت أخيه من دار صهره ولا أودعه صهره لا يضمن في قول أبي حنيفة
 لأن الغزل ما بقي في ذلك المكان الذي كان فيه كان هو ساكناً يبقاه
 الغزل في ذلك المكان لما عرف من أصله أن سكناه في الدار لا يبطل
 ما بقي له فيها شيء وعند أبي يوسف . رجل دفع إلى نساج غزلاً لينسجه

ليس يدفعه الفساج الى اجير فسرق من هذا الاجير قالوا ان كان هذا الاجير اجير النساء
 الاول لا يضمن واحد منهما وان لم يكن الثاني اجيرا الاول ضمن الاربع عند
 الكل ويضمن الاجير ضد ابي يوسف ومحمد ربح لا يضمن في قول الجعفة ^{بح}
 وهو المودع اذا اودع اجنيا عندهما صاحب الوديعة ان يضمن ايها ^{شاء}
 وعند الجعفة له ان يضمن المودع الاول وليس له ان يضمن الثاني. فساج ترك
 كراسا في بيت الطراز فسرق لبلال قالوا ان كان الموضع الذي ترك فيه الكراس
 مما يحفظ فيه الثياب لا يضمن وان كان مما لا يحصن فيه الثياب لا يحفظ ^{به}
 صاحب الثوب لا يضمن ايضا والاضمن . رجل دفع ذهبا الى صائغ ليحمله سوارا
 منسوجا والنسيج لم يكن من عمل هذا الصائغ الذهب بطوله ودفعه الى من ينسجه
 فسرق من الثاني قالوا ان كان الصائغ الاول دفع الى الثاني بغير مال فلك
 ولم يكن الثاني اجيرا الاول ولا تلميذا له كان للمالك ان يضمن ايها شاء في قول ابي يوسف
 ومحمد ربح وفي قول الجعفة ربحه الله يضمن الصائغ الاول اما الثاني
 ان سرق منه بعد العمل لا يضمن لانه اذا فرغ من العمل صار يده ووديعة
 اما ما دام في العمل كان يده يضمن لانه يتصرف في مال الغير غير اذنه وعند الجعفة
 وجه الله مبيع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكاها . رجل قال لخياط
 انظر لي هذا الثوب فان كلفه قيصا فاقطعه بدرهم وخطه فقال الخياط نعم
 وقطعه ثم قال بعد ما قطعه انه لا يكفيك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما اذن ^{له}
 بالقطع بشرط الكفاية . ولو قال للخياط انظر لي قيصا فقال الخياط نعم
 فقال صاحب الثوب لقطع فقطعه فاذا هو لا يكفيك لا يضمن الخياط شيئا لانه
 اذن له بالقطع مطلقا . وان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه او قل

٨٧
أقطعها إذا فطعها كان ضامنا إذا كان لا يكفيه لأنه علق الاذن بالشطر وجعل
استأجر خبلا لينضج له طعاما في وليه فافسد الطعام فاحرقه أو لم ينضج
كان ضامنا لأنه أجبر مشترك فيضمن ما افسد بحمايه يده ولو لم يفسد للثب
شيئا ولكن رب الدار اشترى راحة من ماء وأمر صاحب البعير فادخلها الدار فسا
البعير فخرط القد وروكسرها وفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا لأنه سا
بأمر صاحب الدار ولا ضمان على الخبز فيما فسد لأنه فسد لا بفعله وكذا
لو سخط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير
الخماس إذا هلك العبد في يده لا يضمن لأنه أجبر مشترك فلا يضمن ما هلكه
لا يصنعه . وكذا الدلال إذا دفع الثوب إلى رجل ليأخذه فيشتره فذهب
الرجل بالثوب من بين يديه ولم يظفر به الدلال لا يضمن لأنه ما ذون بعد الدفع
عادة . رجل دفع إلى خايط ثوبا ليخيطه قميصا فخطه قباء ذاطق وأحد الذي
يقال له بالفارسية يكتب في خير المالك أن شاء تركه الثوب عليه وضمنت قيمة
ثوبه وإن شاء أخذ القباء وأعطاه أجر مثله لا يزداد على المسح وإن اختلفا
فقال رب الثوب امرتك أن تقطعه قميصا وقال الخياط لا بل امرتني أن أقطعه
قباء كان القول قول صاحب الثوب . وإن أمره أن يقطعه قميصا فخطه
سراويل أو ثوبا أو سواها وقيل هنا لا يجب إلا إذا أخذ الثوب . رجل أمر رجلا
أن ينقش اسمه في نص خانته فخط ونقش اسم غيره يضمن الخاتم . ولو أمر
رجلا أن يصبغ ثوبه برغفران أو بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان للرجل
أن يضمنه قيمة ثوبه أبيض ويترك الثوب عليه وإن شاء أخذ للثوب
وأعطاه أجر مثله لا يزداد على المسح وإن صبغه بجنس ما أمره إلا أنه خالف

في الوصف بان امرؤ ان يصبغه بريح قعيز عصفه بقفيز عصفه واقرب ذلك
رب الثوب خير رب الثوب ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ابيض
وان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد من العصفه فيه مع الاجر المسمي وذكر في
المنتقى عن ابي يوسف هذا اذا صبغه بريح القعيز ولا ثم صبغه بثلاثة ارباع
القفيز فيكون له الخيار على الوجه الذي ذكرنا اما اذا صبغه ابتداء بقفيز
عصفه بضرية واختار اخذ الثوب اعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له هنا
وهكذا ذكر القندوري وهو قول ابي يوسف رحمه الله اما على قول محمد اذا اراد
ان يصبغه بمن من عصفه بريحهم وصبغه بمنين بضرية واحدة ان شأضنه قيمة
ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه درهمها وما زاد من العصفه ثوبه
وروي ابن سماعة عن محمد ربح ما يوجب التسوية في الجواب بين ان يصبغه
بضرية او بضريتين رجل استاجر رجلاً ليحفره فمضى اعطاه ما زاد
الحفر فيه رجل دفع غزلاً الى حائك لينسجه سبعة ارباع فعمله اكبر من ذلك
او اصغر كان لصاحب الغزل الخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء اخذ الثوب
واعطاه اجر المسمي ولا يزيد على الاجرة في الزيادة وفي نقصان اعطاه من الاجر
بحساب ما نقص ولا يجاوز ماسمي وكذا ان امرؤ صفيقا فجاء برقيق
او على العكس لانه في الزيادة متبرع وفي النقصان نقض العمل وان امرؤ
ان ينسج ثمانية ثمان فتسج ستا في ثمان ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه
غزله وان شاء اخذ الثوب واعطاه بحساب ثلثة ارباع الاجر الذي سماه
كما لو امر لبنا ان يضر به له لبنا فضره البعض وفات وقت الباقي يجزى الاجر
بحسابه اعلم ومن المشايخ من فرق بين الثوب وبين اللين فقال

في اللبني يجب له حصه ما عمل من الاجر الذي سماه وفي الثوب له اجر مثله لا يزداد
 على الثلثة ارباع ماسي واختار شمس الائمة السرخسي مع الفرق بين الثوب وبين اللبني ^{على}
 هذا الوجه الذي ذكرنا لان في الثوب قيمة ما عمل يزداد بحكم الزيادة
 ولا يكون للمعول تلك القيمة اذا انفردت عن الباقي وفي اللبني لا يزداد ^{قيمة}
 البعض بالبعض . ولو ان الفساج وفي بالذرع والصفة وفاد يعني زاد ^{ما}
 واحدا على ما شرط روى عن محمد ان صاحب القزل بالخيار ان شاء ضمنه مثل غزله
 وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى لا يزداد على الاجر
 المسمى لزيادة الذرع . اما الخيار لتغير الصفة عليه فانه قد يحتاج الى التو
 التمييز لانه لو لم يزد في الذرع وما يفضل شي من غزله فخير واذا اختار اخذ الثوب
 لا يلزمه زيادة الاجر لزيادة الذرع لانه متبرع في الزيادة . ولو دفع غزلا الى
 حائك وامره ان يزيد في القزل من عند نفسه رطلا فقال زدت وانكر رب الثوب
 فان حلف رب الثوب على عمله برئ وان نكل ثمره مثل الزيادة وان
 اتفقا ان غزل الاهر كان منا والثوب منوان فقال الامر الزيادة من الدقيق لا يقبل
 قوله لان وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن القزل . وان كان الثوب مستهلكا
 وانكر الامر الزيادة كان القول قول رب الثوب . ولو دفع الى صائغ عشرة
 دراهم وقال له زد فيه درهمين يكون ذلك قرضا على واجعل من ذلك قلبا ولك
 اجر درهم فقال الصائغ زدت وانكر الامر قال محمد رحمه الله تخالفا واذا خالفا
 بخير الصائغ ان شاء دفع اليه القلب واخذ اجر خمسة دراهم وان شاء
 رد على الامر عشرة دراهم واخذ القلب ولو دفع الى نذاف جبة وقطنا
 وامره ان يزيد من عند شيعة في القطن فجاء بعشرين استأثر قطن في الثوب

وقال الأمر ونفخت إلى عشرة أساتير وذمت عشرة وقال هب الثوب دفعت إليك
خمس عشرة وصدت خمسة كان القول قولاً لنذاف. ولو قال صلح الثوب دفعت
إليك خمسة عشرة استارا وأمرتك أن تزيد خمسة أساتير وقال لنذاف دفعت
إلى عشرة وأمرت أن أزيد عشرة بخير صلح الثوب أن شاء صدقه ودفعت إليه عشرة
أساتير وأعطاه خذ منه قيمة تزيد ومثل خمسة أساتير قطن ويترك الثوب على النذاف
وجرد دفع الأخطاط ثوباً ليخيط له قيصا بد رهم على أن يفرغ منه اليوم جاز في قولهم

فصل في الحفار

رجل استاجر حفاراً وبين له مكان الحفرة وعمها ودورها باجر معلوم جازون ^{حفر}
بعضها شرط عليه فاستقبله جبل إن كان يمكنه الحفر مع ذلك إلا أنه يشتد عليه
العمل بجبر على العمل وكذا لو ظهر الماء في البئر قبل أن يبلغ منتهى ما أمر به فأنكأ
يستطيع الحفر مع ذلك لأنه وإن كان لا يستطيع يكون غداً. وأن استأجره
ليحفر قبراً وبين موضعه فحفره موضع آخر إلا أجره وإن لم يبين له موضع الحفر ^{العقد}
استحساناً فينصرف إلى الحفرة مقبرة تلك المحلة. وكذا لو لم يبين له عمقه
ولا أمره جازاً استحساناً وينصرف إلى المتعارف. وكذا إذا لم يبين له الحد ^{شقا}
ينصرف إلى المتعارف في تلك البلدة وهو كما لو استاجر لباثاً لضرب له اللبن
ولم يبين اللبن فأنكأ هناك طين متعارف ينصرف إليه استحساناً ^{يفسد} وإلا
العقد. وأن استقبل الحفار في حفر البئر أو القبر ^{ينقص} فحفره لا يزداد له في أجره كمالاً
من أجره بسبب اللبن وحشو التراب من القبر يكون على الحفار استحساناً
وإن اختلف المستاجر وحافر البئر بعد ما حفر خمسة أذرع فقال المستاجر
شرطت عليك عشرة أذرع وقال الحفار لا بل شرطت خمسة أذرع ^{القول} كان

إلى الستاجر مع بيته وأعطاه من الأجر بحساب ذلك فحلف الحفار على دعوى الستاجر
 أن يكون الأجر في ما يبيع . وإن اختلفا على هذا الوجه قبل الخروج في العمل فما وافقاه
 رجل استاجر حفار الحفلة حرمنا عشرة في عشرة عشرة دراهم وبين عمده فحرم خمسة
 في خمسة كان عليه ربح الأجر لأن العشرة العشر يكون مائة وخمسة وخمسة يكون
 عشرين فيكون ربح الحفلة فلماذا يلزم ربح الأجر

فصل في الجارة الدواب والغلمان فيما يجب فيها الأجر

جاءت كاري أبلان سمع بغير عينها من كوفة إلى مكة بأجر معلوم ذكره في الكتاب أنه يجوز
 فالوالم يريد بهذا أن يوافق بلا بغير عينها فان ذلك لا يجوز وإنما أراد به أن ينقل
 المكاري المحموله فقال له المستكبري أحليني إلى مكة على أبل فيكون المعقول عليه
 في الدقة وبعضهم أجروا الجواب على إطلاق الكتاب وجوزوا ذلك لما كان العادة
 رجل استاجر دابة ليطحن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الخنطة أو ^{الشعر}
 ونحو ذلك ذكره الكتاب أنه يجوز وإن لم يبين مقدارا ما يطحن وهكذا قال
 بعض المشائخ وقال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده لأبدا من بيان مقدار
 ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى . رجل أكرى أبلان من بخارا إلى بغداد والرجل قد
 اختلفا في وقت الخروج من بخارا فالقول في ذلك قول من يريد الخروج في وقت
 المعروف للخروج لأهل بخارا . رجل أكرى أبلان من كوفة إلى مكة بالرجل ذاهبا
 وجائيا كان له أن يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام
 التشريق . رجل استاجر أجيرا يوما ليعمل له كذا قالوا إن كان العرف بينهم
 يعملون من طلوع الشمس إلى العصر فهو على ذلك وإن كان العرف أنهم
 يعملون من طلوع الشمس إلى غروب الشمس فهو على ذلك وإن كان العرف

معركته فهو على طالع الشمس لا غروبها اعتبارا لذكر اليوم . رجل استاجر بعيرا للحمل
 فحمل البعيرة العرف هو الوسق وهو بالامتلاء مائتان واربعون منا . رجل
 استاجر حابطة السموقد او غيرها من الامصار فاذا دخلها كان له ان يأتى بها
 المنزل استخسانا . رجل استاجر دابة او عبلا فان مؤنة الرد بعد الفراغ على
 صاحب الدابة والعبد وكذا مؤنة رد الرهن يكون على الراهن . ومؤنة رد الو^{بعة}
 على صاحبها . ومؤنة رد المستعار على المستعير . ومؤنة رد الغصب يكون على الغاصب
 وكذا مؤنة رد المبيع بيعا فاسدا بعد الفسخ يكون على القايض . رجل استاجر دابة
 ليحمل عليها حملا مقدرا وحمل ثارا دسا حب الدابة ان يضع عليها شيئا لمزمنه
 مع حمل المستاجر كان للمستاجر ان يمنعه بان وضع مع ذلك وبلغت الدابة الى
 الموضع الذي سماه كان على المستاجر جميع الاجر المسمى . وليس هذا كقضا^ج
 الدار اذا شغل بعض الدار . تاجر حصة ذلك الموضع الذي شغلته حصة^ج
 الدار من الاجر . رجل استاجر دابة وقبضها كان له ان يواجرها ويعيرها
 ويودعها هكذا قال في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس
 اما اذا استاجرها للركوب نفسه فليس له ان يركب غيره . رجل استاجرها
 دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب رجل مع نفسه حملا فغطت الدابة
 يضمن من قيمتها مقدار الزيادة . طريق معرقة مقدار الزيادة الرجوع الى
 ملك بصران هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في الثقل هذا اذا ركب ووضع الحمل
 في غير الموضع الذي يركب وان ركب على موضع الحمل يضمن جميع القيمة حمل
 استاجر دابة لينهب بها الى موضع كذا فركبها في المصرفة حواجه يكون
 مخالفا حق لو غطت الدابة من ركوبه يضمن قيمتها . رجل استكسرى دابة

لتسيرة فريخ فسار عليها سبع فريخ كان عليه الاجر المسمى للفريخ وفيما زاد
 على الفريخ يكون غاصبا ولا اجر عليه وان ارضى المستاجر صاحب الدابة
 بشي كان افضل فجعل استاجر حمارا يحمل عليه وقرحطة المدينة
 فحمل عليها الخطة الى المدينة فلما انصرف من المدينة حملته انصرفه
 على الحمار فغيرا من ملح فرض الحمار في الطريق وهلك بضمن قيمة الحمار
 اذا حمل عليه الملح بغير اذنه . ولو استاجر اية يحمل عليها حطة من روض
 معلوم الى منزله يوما الى الليل فكان يحمل الحطة الى منزله في ذلك اليوم
 الحطة ثانيا يركب الدابة فعطبت الدابة قال بعضهم بضمن قيمة الدابة
 لانه استاجره للحمل دون الركوب فيصير غاصبا بالركوب . وقال البعض
 ابو الليث ربح لا يضمن لان العادة فيما بين الناس الركوب في هذا الموضع
 حتى لو لم يكن ذلك عاية لهم كان ضامنا . رجل استاجر حمارا يحمل عليه اثني
 عشر قران من التراب الى ارضه بديرهم وصاحب الدابة يعرف ارضه فكلمها
 عاد المستاجر من ارضه يحمل عليه وقران اللبن ان سلمت الدابة حق فريخ
 من العمل وجب الاجر ولا يجب الضمان وان هلك الحمار قالوا ان هلك
 في الرجوع مع اللبن يضمن قيمة الحمار ولا يجب الاجر لانما لا يجتمعان قال
 المص رحمه الله وعندني يجب نصف دائن للوفر الاول مع قيمته لانه
 لم يكن غاصبا في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعد فيجب الاجر للوفر الاول
 كحل في مسئلة الفريخ وبعد ما صار غاصبا لا يجب الاجر اذا هلك الحمار
 وان سلم يجب كل الاجر لانه وان صار مخالفا لكن اذا سلمت الدابة يجب الاجر
 كما هو استاذ دابة الى موضع معين فجاوزه ذلك الموضع وهلكت بغير شيء

وان سلت الدابة بحمام الاجر . وكذا لو استأجر دابة ليركبها بنفسه فركبه
وارفق غيره فطابت الدابة يضمن نصف القيمة وعليه نصف الاجر ان كانت
الدابة تطيق ذلك وان سلت كان عليه كل الاجر . رجل استأجر دابة للركوب
الى الكوفة فجاوزها عن الكوفة مقدرا ما لا يسامح فيه الناس وركب في
تلك الزيادة او لم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة
فيكون الدابة مضمونة عليه ما لم يروها الى صاحبها حتى لو هلك في طريق
الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر . وهذا قول ابو حنيفة الاجر
وهو قول صاحبيه . وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول ولا اذا ردها
الى الكوفة برئ من الضمان ثم قال لا يرأى عن الضمان بازالة التعدي . وكذا
للمستعير بخلاف المودع . وقال بعضهم برئ في الكل عن الضمان بازالة التعدي
وقال بعضهم اذا استأجرها ذاهبا وجائيا برئ وكذا المستعير . وان استأجرها
ذاهبا لا جائيا لا يرأى عن الضمان في كل حال الا المودع . وذكر كوفي الاصل اذا استأجر
المرأة دوها تلبس ثلثة ايام ان كان ثوب بذلة لها ان تلبس في الايام
والليالي . وان كان ثوب صيانة تلبسه في النهار وفي اول الليل وفي آخره
وليس لها ان تلبسه كل الليل فان لبست كل الليل ونامت فيه حتى تجاء النهار
برئت عن الضمان اذا لم يتخرق الثوب والفرق بين مسألة الثوب وبين
مسألة اجارة الدابة على القول المختار ما عرف في الاصل وان استأجر دابة
ليركبها الى مكان معلوم فلما سار ببعض الطريق جحد الاجارة وادعى ان
الدابة له بصبر ضامنا حتى لو عطبت بعد المحود قبل ان يركبها بعد المحود
محصر بعضه وان جحد ثم ركبها بعد ذلك برئ عن الضمان وكان

عليه جميع الاجر. وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجب الاجر للركوب بعد الجحور لانه
ما غاصبا بالجحور. رجل استاجر دابة يوما للركوب كان له ان يركبها من طلوع الفجر
الى الثاني الا غروب الشمس لان اليوم حقيقة اسم لما بعد طلوع الفجر الثاني الى غروب
الشمس وليس هما عرف بخلاف الحقيقة فيما اذا استاجر ارجل يوما ترك الحقيقة
بحكم العرف. رجل تكاري دابة ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها
عند طلوع الفجر الثاني. وان تكاري دابة نهارا لم يذكروا هذا في الكتاب قال بعضهم
يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض. وقال بعضهم هذا
اذا كانا من اهل اللغة يفرقان بين اليوم والنهار اما العوام لا يفرقون ذلك فيكون
الجواب فيه كل الجواب في اليوم. وان استاجرها الى العشي تنقضي الاجارة بدخول
وقت الظهر. رجل استاجر دابة ليركبها انسان فاركبا امرأ ثقيلة ^{حل} سرج أو
نطبت لا يجب عليه الضمان ^{تطبيق} لامل المرأة الا ان يعلم ان مثل تلك الدابة لا
حملها فيضمن فيمتما اذا عطبت. رجل استاجر دابة الى موضع معلوم ليركبها ^{نفسه}
فلم يركب واركب غيره وسلمت الدابة لا يجب الاجر. وان عطبت يضمن فيمتما
وان ركب بنفسه واردف غيره كان عليه كل الاجر ولا ضمان عليه اذا سلم
وان عطبت الدابة من ركوبها بعد ما بلغت المكان المذكور يضمن نصف
القيمة وعليه جميع الاجر سواء كان الرديف اخف منه او اثقل. ان كانت
لا تطيق يضمن جميع القيمة اما اذا كانت تطيق مثلها ذكرانه يضمن نصف
القيمة اذا عطبت. وقال بعض الناس قلها الزيادة وذكر شمس الامة
الحلواني رح هذا اذا كان الرديف كبيرا او صغيرا يضمنك على الدابة وانها
لا يضمنك فهو بمنزلة الحمل يضمن قلها الزيادة كما يركب حل شيطا وبعضهم ي

بين الصغير الذي يستملك والصغير الذي لا يستملك فقال يضمن نصف القيمة فكان
 المراد صاحب الدابة ان يضمن الرديف نصف القيمة كان له ذلك لأنه في حق المالك
 غاصت معها ولا يرجع الرديف بذلك على المستاجر لأنه في حق المستاجر بمنزلة
 المستعير وان ضمن للمستاجر لا يرجع المستاجر بما ضمن على الرديف لأنه بمنزلة المستعير
 ولو استأجر دابة ليركبها إلى موضع معلوم فحمل عليها صبيًا صغيرًا فعطبت الدابة
 بان ضامنا قيمتها كما لو حمل عليها مكان الصبي حملًا آخر . رجل استأجر دابة للحمل
 ولم يبين ما يحمل عليها سميت الاجارة فان لم ينقض الاجارة . فحمل عليها شيئًا
 بارت الاجارة ويصير كأنه استأجرها لذلك ابتداء . وكذا لو لم يحمل عليها شيئًا
 ولكن ركبها وركب غيره جازت الاجارة ايضاً لان الحمل يتناول الركوب . قال الله تعالى
 ولا تظلموا الذين اقاموا التوكل لتحملهم فلوانه حمل عليها او اركب حتى جازت الاجارة يصير
 كأن العقد ورد عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئاً يخالف الاول بان يركب
 انساناً اولاً او ركب بنفسه ثم اركب غيره الاول او كان الاول حملًا فركب او اركب
 يقير غاصباً ضامناً . ولو استأجر دابة ليحمل عليها شيئاً سماه فحمل عليها غيره
 فهو على وجه ان حمل من جنس المسعى الا انه خالف المشروط بان استأجر دابة ليحمل
 عليها عشرة مخايم من هذه الحنطة فحمل عليها عشرة مخايم من غير تلك الحنطة
 او حمل عليها حنطة رجل آخر لا يكون مخالفاً . وكذا لو استأجر ليحمل عليها ثوباً
 صوفياً فحمل عليها ثوباً مروباً مثلاً ذلك وزناً . والثاني ان يخالف في الجنس
 بان استأجر ليحمل عليها عشرة اقفة حنطة فحمل عليها عشرة اقفة شعير أو ثياباً
 يكون ضامناً مخالفاً وفي الاستحسان لا يكون لان المعتبر هو الضرر ولا ضرره هو
 لان مثله ان من اشعر يكون الخفيف على الدابة فان سلمت الدابة يجب الاجر للمسعى

ولا يكون مخالفاً. وأن عطبت الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الاجر. وإن شحها
يجعل عليها عشرة اقفة شعر فحمل عليها عشرة اقفة حنطة مثقل كمثل الشعر قال الفقيه
ابو الليث الحافظ ربح يضمن قيمة الدابة لأن الحنطة أشد من الشعر وثقل يضمن
كما لو حمل عليها مكان الحنطة حديد. ولو سمي من الحنطة وزناً معلوماً فحمل
عليها من الشعر مثلاً ذلك الوزن وعطبت الدابة يضمن قيمتها. وإن استاجر مائة
يجعل عليها شعيراً فحمل عليها في أحد الجوالقين شعيراً وفي الآخر حنطة فعطبت الدابة
يضمن نصف قيمتها وعليه نصف اجرها لأنه في النصف موافق وفي النصف
مخالف. والثالث أن يخالف إلى ما موضح به بالدابة بأن استاجر حمل الحنطة فحمل
عليها حديد الجبال أو قطناً أو حطباً أو نيناً مثلاً ووزن الحنطة فعطبت يضمن قيمتها
وإن سلمت لا يجب الاجر. وأن استاجر حملها عليها عشرة محائيم حنطة فحمل
عليها خمسة عشر محنقاً من الحنطة وجاء بالحمار سليماً فهلك قبل أن يرد له
صاحبه انكاض علم الحمار يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكما لا الاجر المسمى
. وإن كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر. وإن تكاثر بعير يحمل
عليه محمل فحمل زاملة قالوا يكون ضامناً لأن الزاملة تكون اضرباً بالدابة وهو
مخالو استاجر ليركب فحمل عليها يكون ضامناً. وإن استاجر مائة ليسرج
ثلاثاً وكفها فعطبت كان ضامناً قد ما زاد الثقل كما لو زاد في الحمل وعن أبي يوسف
ربح أنه يضمن جميع القيمة. ولو استاجر حماراً ليسرج ليركبه فأجره حماراً
آخر فإن أسرجه بسرج بمثله الحمار لا يضمن. وأن أسرجه بسرج لا يضمن
بمثله الحمار كان ضامناً قول أبي حنيفة ربح. وأن أوكفه بأخاف يوكفه بمثله الحمار
كان ضامناً قيمته في قول أبي حنيفة ربح. وقال أبو يوسف ومحمد ربح يضمن حماراً

ملك في هذه الشرح ينبغي أن يكون كذلك عندا يجديغه ^{٩٨} تج يضمن جميع القيمة
 عندما يضمن بقدر ما زاد من الثقل هذا اذا كان الحمار موكفا حين استاجر فان كان
 عربا ناهين استلجعه فاسجده وركب فذكر في الكتاب انه يضمن ومشاغنا ^{هذه} قالوا
 على وجوه. ان استاجر من بلد الى بلد لا يضمن لان الحمار لا يركب من بلد الى بلد
 عليه الا يسرج او اكان. وان استاجر لم يركب في المصر فان كان من ذوى الميتات
 فكذلك لان مثله لا يركب في المصر عربا. وان كان من العوام الذين يركبون في المصر
 عربا ناهيا فاذا اسجده يكون صامنا. وان استاجر دابة بغير لجام فالجها او كانت
 لجهة متفرج وابدك بلجام مثله وركب لا يضمن. وان كانت تركب بغير لجام فالجها
 او كانت لجهة فالجها بلجام لا يلجئ مثلها كان ضامنا. رجل استاجر بغير العمل
 عليه بالنصف او بالثلث فهو فاسد ثم ينظر ان كان العامل يواجر الدابة من التنا
 وبأخذ الاجر كان الاجر لصاحب البعير وللعامل اجر مثل عمله. وان كان العامل
 ينقل عليها الطعام في جميع كان الكسب للعامل ولصاحب البعير اجر مثل البعير بكل
 استاجر دابة ليركبها فامسكها ولم يركب ان استاجرها ليركبها خارج المصر
 الى مكان معلوم فامسكها في المصر لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استاجرها
 ليركبها في المصر يوما الى الليل فامسك ولم يركب كان عليه الاجر ولا يكون ضامنا
 رجل استاجر دابة الى بغداد وعلى ان يعطيه الاجر فان رجع من بغداد ولم يكن لصاحب
 الدابة ان يطالبه بالكلاء ما لم يرجع من بغداد فان مات المستاجر في بغداد كان
 له ارباب الدابة اجر الذهاب من تركته هكذا ذكر في المنتقى وفي الاصل رجل استاجر
 دابة في موضع معلوم فلما سار به من الطريق نتجت الدابة وضعفت عن السير
 فلما كان في المسير تلاح استاجر دابة بعينها كان للمستاجر الخيار ان شاء نقض

الاجارة وانشاء تريض الى ان يقوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى وانما
المستاجر تكاوي منه جملة بغير عيبا لجملة لذلك المكان فاذا ضعفت الاول
كان له ان يطالبه بدابة اخرى لان المعقود عليه جملة لذلك المكان

فصل فيما يكون تضييعا للدابة والمال

رجل استاجر حمارا مشاهرة وامره ان يوكف الحمار فاوكفه وترك الحمار على
باب المنزل ليرفع خشب الحمار فلما خرج ولم يجد الحمار ان كان الحمار غاب عن بصر
حين دخل الدار كان ضامنا والا فلا الا ان يكون في موضع لا يبعد هذا القدر من
الذهاب تضييعا بان كان في سكة غير نافذة او يكون ذلك في بعض القرى
رجل استاجر حمارا فربطه على اريه في المدينة في سكة نافذة فخرافواهم بنلم
ليسوا من غيال المستاجر ولا من اجرائه فسرق الحمار فالا ان كان المستاجر لم
يستحفظهم يكون ضامنا بترك الحفظ وان كان استحفظهم واستحفظ بعضهم قبلوا
منه الحفظ ولم يكن فعقد الاجارة شرط ركوب المستاجر بنفسه وكان ذلك في
موضع لا يبعد النوم ممن يحفظ الدواب تضييعا لا يضمن وان كان ذلك في موضع
بعد النوم من الحافظ تضييعا ولم يستحفظهم ضمن وان استحفظهم وقبلوا منه
الحفظ كان الضمان على الذي قبل الحفظ اذا لم يحفظ وان كان المستاجر شرط في
الاجارة ان يركبها بنفسه يضمن المستاجر على كل حال الا اذا شرط ذلك لم يكن له ان
يؤاجرها غيره ولا ان يعيره ولا ان يودع رجل استاجر حمارا لرجل عليه الا المدينة
فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول او غائط او اشتغل بالثياب
مع غير مذهب الحمار وضاع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن
وان استاجر حمارا افضل في الطريق ونزكه ولم يطلب ان لم يعلم بذهابه جازي وذهب

كان حافظا لا يضمن اذا كان آتيا من مفرجه لطلبه فحاله فلما لم يوضح
 الله ذهب فيه الحمار ولو استاجرهما را فاقوته وصل البحر فذهب الحمار
 او تشعبه انسان فان رآه ينتهب او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن لانه
 الحفظ على الغدة عليه لان خوف نهاب المال يبيح قطع الصلوة واكثر دها
 رجل استاجر مكاريا ليجعل على دابة عصيرا الى موضع معلوم فلما اراد المكاري
 ان يضع العصير على الدابة اخذ العدلين من جانب ودى بالعدلين جميعا من الجانب
 الاخر فانشق الرق من رصيه وذهب العصير ضمن المكاري نقصان الرق والعصير
 جعل مع حملا لا المكاري ليجعله الى موضع معلوم وحط عنه ان يسير لئلا سعت
 الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضيق من المكاري لا يضمن في قولنا ^{حنية}
 حده الله ويضمن في قولنا عليه رج مكاري حمل الكرايس رجل فاستقبله الامور
 فطرح الكرايس جميعا وذهب حماره قالوا ان كان يعلم انه لو لم يطرح الكرايس لخذوا
 الحمار ولا الكرايس جميعا ولا يمكنه دفعهم لا يضمن الكرايس رجل استاجر مكاريا
 او حملا لا يجله طعما في طريقه كان فاخذ في طريق اخر يسلكه الناس فعلى المتاع
 ذكر في الكتاب انه لا يضمن قالوا هذا اذا كان الطريقان متقاربين اما اذا كان
 بينهما تفاوت فاحش في الطول والقصر او السهولة والصعوبة يضمن كما لو شرط
 ان لا يجمله في البحر فجله في البحر كان ضامنا رجل دفع المهرسا ليدفع به
 الى قريته ويدفعه الى الداء فذهب به المأمور ونسيه في رباط في الطريق ومضى
 بوجهه ثم مر رجل من اهل قريته وعرف الغرس واستاجر من يدفع به بالغرس
 الى منزله فعطب الغرس في الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الذي
 مسمى الغرس في الرباط يكون مختلعا للغرس وهذا المستاجر ان لم يكن اخذ الغرس

لا يضمن فكان اخذه فم دفعه الى الاجير ان اشهد حين اخذ لثمة انما ياخذ له ليو
على صاحبه وكان الاجير في عياله لا يضمن . وان كان الاجير اجنيا لثمن . وان ترك
الاشهاضين اخذه يضمن على كل حال كان الاجير في عياله او لم يكن ويكون الاجير ضامنا
ايض على كل حال لاثبات اليد على مال الغير فقبل له لو ان صاحب الغرس ضمن الاجير
يرجع الاجير على الذي استأجره قال لا يرجع قبل له الموردع اذ الحقه ضمان يرجع قال لا
لان الموردع بمسك لصاحبه فاما الاجير بما يمسك لنفسه لانه بالامساك
يستحق الاجرة كان بمنزلة المستعير والمستعير اذا ضمن لا يرجع على المعتبر . ولو كان
رجلا كان على دابة بالعارية او بالاجارة نزل عنها في السكة ودخل المسجد ليط
وغل منها فضاقت كان ضامنا قالوا هذا اذا لم يربطها بشئ اما اذا ربطها لا يضمن
لان المستعير المستأجر لا يجدر ان يدا من ذلك لو قال النخ الامام شمس الائمة
الخرجي رج الصحيح عندي انه اذا غيبها عن بصر ضمن فانه لو كان في المعص
فنز اللقطة وامسكها فانفلتت منه لا يضمن فتعين بهذا ان المعتبر
لا يضمنها عن بصر لانه اذا غيبها الا يكون حافظا وان ربطها بشئ . ثم رج
الى اخ بعيل وامره ان يكرهه ويشترى له به شيئا ففعل البعير باعه واخذ الثمن
فهلك الثمن في يده قال الفقيه ابو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك حاكم
حتى يرفع الامر اليه لا يضمن . وان كان في موضع يملكه على ان يرفع الامر
الى الحاكم فلم يرفع كان ضامنا . وكذا لو كان يمكنه ان يمسكه ويرده مع
الى صاحبه ضمن ايض برجل دفع الى ورقا كغذا واستأجره ليكتفله مضمنا
وينقطه ويجمه ويعشره بكذا فاخطأ في بعض النقط والعواشر قال الفقيه
ابو جعفر ان فعل ذلك فحلك ورقة كان المستأجر بالخيار ان يشاء اخذها

اجر مثله لا يجاوز به ما لم يوان شأه ربه عليه وآله ترو منه فاعطاء . وكان
 واقعه في البطون ون البعد اعطاء من المصححة توافق من المصحح فاعطاء
 اجر المثل . رجل استاجر رجلا و دفع اليه حمارا وخسين درهما فذهب به
 الى بلد كذا ويشترى له شيئا فذهب للمامور فاعطى سلطان حمار القافلة فذهب
 بعض اصحاب الحمير في طلب حرم واستردوا من السلطان حرم ولم يذهب هذا الاخير قالوا
 الذين ذهبوا في طلب حرم منهم من وجد حماره ومنهم من لم يجد من وجد لم ياخذ حماره
 الا بمؤنة ومشقة لا يضمن الاجير بتركه طلب الحمار جماعة اجركم ولعلهم حماره
 من رجل وسلموا اليه الحمار ثم قالوا اصحاب الحمير لو احد منهم اذهب انت معه نتعاهد
 لانقرضه فذهب الرجل مع المستاجر فقال له المستاجر خذ فهاجته اذهبنا بالحمار
 واحمل الجوالق واجيئ اليك فذهب المستاجر بالحمار ولم يبقه عليه قالوا لا
 المتعاهد لان اصحابه امره بتعاهد ما كان في يد غريم فلم يكن ذلك ايدا عاجلا
 اكتمى حمارا من كثر له بخمارا فيعي الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بجوارق امر
 المكترى رجلا ان ينفق على الحمار في علفه كل يوم مقدارا معلوما يسمى له الاجر ^{بيل} ان
 اليه صاحب الحمار فامسك الاجير الحمار اياما فانفق عليه وهلك في يده قالوا الكا
 المكترى اكثره لركوب نفسه ضمن . وان كان اكثره ولم يسم الركاب لا يضمن
 لانه اذا اكثره لركوب نفسه لا يكون له ان يواجره ولا ان يعير بها قال مالك الاعا
 والاجارة لا يملك الايداع فيضمن رجل استاجر حمارا لينقل عليه التراب من خربة فلخذ
 في نقل التراب فانهدمت الخربة وهرب المستاجر وترك الحمار فهلك قالوا ان انهدمت
 الخربة بمعالجة المستاجر ضمن المستاجر قيمة الحمار لانه هلك بصنعه وان انهدمت
 لا بمعالجة المستاجر لا يضمن ان لم يكن اوقف الحمار على وجه لا قرا ومعه

^{١٠٣}
 حمله استأجره ليعمل عليه الشوك فذهب في سكة تيمنا فجار قباله من مضافته
 ضرب الجمار فوقع الجمار في النهر مع الحمل واشتغل المستاجر بقطع الحمل فملك
 الجمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا يسير فيه الجمار مع الحمل كان ضامنا لان
 سوف الجمار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان موضعنا في
 الجمار ويحتاجون فانه عنف عليه المستاجر وضربه حتى وثب الجمار من ضربه كان
 ضامنا وان كان وقع الجمار لا من ضربه ولا بعنفه لم يضمن محمل استأجره
 لينقل عليه الخطيب من كرمه فاوقعه بما يوفيه مثله وقرامعتا واقاصا للجمار
 حائط او شجر او وقع في النهر فمات ان كان المستاجر ساقه سوقا معتلا في الطريق
 الذي يسلكه الناس ولم يعنف لا يضمن محمل استأجره جارا وقبضه فاسله
 في كرمه فسرقته بزدعه فاصابه البرد فرض فريه على صاحبه فمات من ذلك
 المرض قالوا ان كان الكرم حمينا وليكن البرد بجار يضرب الجمار لو كانت عليه البرد
 لا يضمن لانه لم يقصر لا في حفظ الجمار ولا في حفظ البردعة امله في حفظ الجمار لانه
 محفوظ بالبردعة والبردعة محفوظة بالكرم المحصين وان لم يكن الكرم حمينا
 وكان البرد محال يضرب بالجمار مع البردعة يضمن قيمتها لانه جميع البردعة
 يتركها في غير المحصين ويضيع الجمار بالترك في البرد المملك واذا دخل الجمار في حماته
 لا يبرأ الا بالرد على المالك سليما وان كان الكرم حمينا الا ان البرد بجار يضرب الجمار
 مع البردعة يضمن قيمة الجمار دون البردعة لانه ا تلف الجمار ولم ي تلف البردعة
 وان لم يكن الكرم حمينا ولكن لم يكن البرد بجار يحاط منه تلف الجمار مع البرد
 يضمن قيمته البردعة وعليها نقصان الجمار لانه لما ارسل الجمار في غير المحصين
 دخل الجمار في حماته فيبرأ بقدر ما رد على المالك ويتقرر عليه ضمان النقصان

^{١٣}
 لأنه لم يعبد البرد بقدر ما انقص سرجا استاجرته والوليصة والبيع
 عصفيرها فخرج حمل القدر على الحمار ويرده على صاحبه فخلق الحمار واكسر
 القدر قالوا ان جعله على حمار يطبق مثله حمل ذلك القدر لا يضمن المستاجر
 لان قدره وان لم يكن على المستاجر شرعا الا ان المستاجر لو تحمل ذلك
 يكون الاجر راضيا به ولان المستاجر هو الذي يردده عامة فكان
 ما دون ثابته فلا يضمن الا ان ذلك الحمار اذا لم يكن يطبق حمل ذلك القدر
 ذلك استهلاكا فيكون ضامنا. زرع بين ثلثة حصد وما غم استاجر واد
 من الثلثة حمارا لينقل عليه الحصاد فقبض المستاجر الحمار ودفعه
 الى شريكه لينقل عليه الحصاد فغطب الحمار عند المستعمل وكان المعتا
 فيما بينهم ان يستاجر احدهم الحمار او البقر ويستعمله هو وشريكه لا يضمن
 المستاجر لان هذا المستاجر يكون بمنزلة المجير من شريكه وللمستاجر ان
 فيما لا ينفوت فيه الفاس وحمل الحصاد فما لا ينفوت فيه الناس رجل مستقر
 من رجل مداهم ودفع الى المقر حماره ليستعمله المقر ويكون عنده الى ان يوفى المقر
 دينه فبعت المقر الى السرح وسلمه الى بقار ليعتلف فعقره الذئب ضمن المقر قيمة
 الحمار لان المقر ضيف هذا الحمار بمنزلة المستاجر لاجارة فاسدة فلا يكون له ان يبعث الى
 السرح ليعتلف. رجل استاجر قبا فالى زن به شيئا فوزن وكان في عمود القبان
 عيب ولم يعلم به المستاجر فانكسر القبان قالوا ان كان مثل ذلك الحمل يوزن بمثل
 القبان مع هذا العيب يضمن رجل استاجر فاسا واستاجر اجيرا ليعمل به ودفع
 الفاس فذهبا لاجير الفاس اختلفوا فيه قال بعضهم يضمن المستاجر لانه صار مجبرا
 بالدفع الى الاجير وقال بعضهم ان كان مستأجر الفاس مستأجر الاجير ولا ثم استاجر الفاس

ويصحح إلى لا يضمن من استاجر الفأس ولا فاسدا لا يضمن واللامع انه اذا استاجر
الفأس لا يحمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير هو
الحيانقر وان استاجر الفأس لما يختلف فيه الناس فان استاجر ليعمل نفسه
ضمن بالدفع الى غيره وان استاجر الفأس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل ان
هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو ولا ثم دفع الى الاجير ضمن رجل استاجرا
من رجل وجعله في الطين ثم صوف وجهه عن الطين ولم يبرح مكانه ودعا اجير
ثم نظر الى المرفلم يجد قالوا ان كان متحول وجهه عن المرفل لا يعد ذلك تضييعا ^{بني}
لا يضمن وان كان طويلا يعد تضييعا عند الناس ضمن حمالا استاجره من رجل جوالق
ليحمل فيها شيئا فاخذ الجوالق فاخذ السلطان ليحمله حملا فذهب ^{واشتغل} الجمال و
بما امر السلطان فسرق الجوالق ان لم يجد الجمال بدم ان يشتغل بما امره وخاف
على نفسه العقوبة بترك ذلك لا يضمن لانه مضطر فلا يجب عليه حفظ الجوالق
في هذه الحالة وان كان يجد بدم ان لا يشتغل بذلك الجمال كان ضامنا بترك الحفظ رجل
شوق رواية رجل كان عليه ضمان ماسق وما سأل منه وما عطف بما سأل عنه اذا رلق
رجل بذلك ولم يره فمات يضمن الشاق دية ولو ان صاحب البعير يجد ماسقا هذا
راويته علم بذلك وساق البعير فاعط من سيلائه لا يكون على الشاق لان صاحب البعير
لما ساق البعير بعد العلم انقطع جاية الشاق وعلق ذلك الكتاب بقطاع الجناية عن
الشاق بان يسوق وهو يري ذلك او يحمل الرواية وهو يري ذلك وقال القاض
الامام ابو زيد فاساق البعير ينقطع جاية الشاق علم سلطات
البعير بذلك او لم يعلم بما اعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا اثر فعل
الاول والجنثار هو الفرق بين النكاح والجماع فان حفر في الطريق

اشان ولم يعلم به. ووقع في البقياع من الخاف وان علم الناس في البقياع
 بالبريد و بعد لان الجماعة صعدت من الاول وانما صنف لك البقياع
 الفلذ متعديا في ذلك ويدون العلم لا يكون متعديا فلا ينقطع عن الاول
 وآفاقا شق راو يد رجل فلم يزل يسيل ما فيها حتى مال الجانب الآخر ووقع فامرق
 ضمن الشاق قيمتهما جميعا الا ان يكون صاحب البعير علم بذلك وساق البعير
 مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعد السوق. وكوشقها شعرا
 صغيرا وقال صاحبها بشعرا صنعت ثم ساق البعير فزلق رجل بما سال منه لا ضمن
 طاحونة تطحن والبريت سفلى من طاحونة في الماء قالوا لا ضمن صاحب الطاحونة
 لان المحطة في يد صاحبها وكان عليه حفظها. قالوا لكم وينبغي ان يكون الجواب
 على التفصيل ان استاجر الطاحونة ليطن هو بها لا ضمن صاحب الطاحونة
 وان استاجر الطحان ليطن له فطحن الطحان ضمن الطحان

فصل في نواحي الاجارة

رجل استاجر خياط ليخيط له ثوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم
 اما في عرفنا السلك على صاحب الثوب. ولو كان الثوب حورا فالابريس على الخياط
 الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار اللبان الملبس يكون على اللبان والزراب
 على المستاجر وفي تنسيق الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب واخراج الخبز من الثوب
 يكون على الخبز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استوجر لطبخ عرس
 او وليمة. وان استوجر لطبخ قد رخاص لا يكون ذلك على الطباخ وانما
 المحل في المنزل يكون على المحال ولا يكون عليه ان يصعد به على السطح او
 الغرفة الا ان يشترط عليه ذلك وكذلك حسب الطعام في الخنق لا يكون

فيما يتعلق بالبيع والشراء، فإن المالك يجب أن يحرص على أن يكون المثل لا يكون عليه إلا أن يكون
في موضع يكون ذلك عليه في غيرهم. وفيما يتعلق بالبيع والشراء، فإن المالك يجب أن يحرص على أن يكون المثل لا يكون عليه إلا أن يكون
على المكارى والمجمل والجوالق يكون على المكارى إذا استاجر. يعمل المكارى المجمل
على مائة نفسه. وأن استاجر الحال يعمل بمخطه على ظمروا وعلى يدواب الست
فالمجمل فالجوالق يكون على المستاجر. وقال الفقيه أبو الليث ربح في عرفنا الجوالق
يكون على صاحب المجل في الأحوال كلها إلا أن يشترط ذلك على المكارى والمجمل يكون
المجال لأن المجمل يكون لصيانة المجل عن الوقوع. ولو استاجر وراقا فان شرط
عليه المهر والبياض فشرط المجرى وشرط البياض فاسد. ولو استاجر قصا
ليقتصر له الف ثوب قالوا حمل الثياب يكون على القصار إلا أن يشترط ذلك
على صاحب الثوب. ولو كان رجلا استاجر حمالا يعمل له الأحمال الموضع كذا ظاهرا
بلغ الحمال ذلك الموضع نزل في دار ووضع الأحمال في موضع من الدار ثم ربا
على صاحبها وسلمها إليه فلم يرفعها صاحبها إياها فاختصموا في أجر ذلك الموضع
ورب الدار يطالب الحمال بالكراء قالوا إن كان أحدهما استاجر ذلك الموضع
لوضع الأحمال فيه كان الكراء على من استجر وإن وضع الأحمال من غير
أن يستاجر أحد فما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على
صاحب الأحمال وقيل ذلك يكون على الحمال وإن طلب صاحب الأحمال من الحمال أن يزن
فإنما لا يجب عليه. وفي جارة الدار عمار الدار وتطينها وإصلاح الميزاب وما كان
البناء يكون على رب الدار وكذا أهل سترتها يجمل بالسكنى يكون على رب الدار فإن
أبى صاحب الدار أن يفعل كان للمستاجر أن يخرج منها إلا أن يكون استلها وحده

ربه العتبات العرس بطلت الاجارة . واذا تحقق العذر ومست القضاة
 في التفتيش بل يفرح صاحب العذر بالنقص او يحتاج الى القضاء او الى الرضا ^{خلفت}
 الرضايات فيه والمصعب ان العذر اذا كان ظاهرا ينفرد وان كان مشتبها
 لا ينفرد اما العذر الذي يكون من قبل الاجراذ الحقه دين لا وفاء له الا بشئ
 المستاجر فان الاجر لا ينفرد بالنقص ويفوض ذلك الى رأي القاضى لتعلمه
 الضررين فيبيع القائل لهما على الآخر لان هذا العذر مشتبه بحملان يكون
 قادرا على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء كما في
 خيار المبلوع وغير ذلك ويكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستاجر
 اجرة الدار الى ان يفسخ القائل العقد بينهما واذا اراد القاضى فسخ الاجارة لاجل الدين
 اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ ببعده فتفسخ الاجارة وقال بعضهم
 يفسخ الاجارة اولا ثم يبيع . هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار
 اقر بالدين على نفسه وكذبه المستاجر قال ابو حنيفة يبيع اقراره ويفسخ القاضى
 الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يبيع اقراره وهذه ثلث مسائل اختلفوا فيها
 هذه والثانية المرأة اذا اقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبه الزوج صح اقرارها
 ويكون للغير ان يحبسها بالدين . والثالثة المحبوس بالدين اذا اقر ببعض
 ما له لم يثبت به او لبعض وثبت عند ابو حنيفة يبيع اقراره حتى يقضى القائل
 بعسره ويخرجه من الحبس حال اجراءه ثم صار مسلولا لا يجنفه نفسه ولا عياله
 كان له ان يفسخ الاجارة كما لو لم يقر دين قارح . ولو تقدم المنزل الذي ^{يسكنه}
 الاجر ولم يقره مسكن اخر سوى الذي اجره لم يكن له ان يفسخ الاجارة . وكذا
 لو اراد ان يبيع المنزل الذي اجره لم يجره في بيع المنزل لم يكن له ان يفسخ الاجارة

وكذا لو اراد الاجارة ^{١١} يتصل من صاحبها لو كان ذلك عنده ولو اجرة دابة للبلد
سعين ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك عنده وان اجرة دابة بها
فرضت الدابة كان عنده وان اجرة دابة بتبرعها فرضت دابة لم يكن عنده وان
اجرة الاب او الوصي او القاضى ارض اليتيم فبلغ اليتيم في مدة الاجارة لم يكن له ان
الاجارة وان اجرة الاب نفس الصغير فبلغ الصغير في مدة الاجارة كان له ان يفسخ
وكذا لو اجر المولى عبده ثم اعتقه في مدة الاجارة كان للعبد ان يفسخ الاجارة
عندنا ولو اظهر المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشرك كشراب الخمر واكل الربوا
او الزنا والواطاة فانه يومر بالمعروف وليس للأجر ولا للجير ان يخرجوه من
الدار وكذا لو اتخذ دابة ماوى للصوفى وان ارتد والحياء بالله لا تنفع الاجارة
ولكن يجبر على الاسلام فان ابى قتل وان اراد المستاجر ان يجعل الدار بيعة
او كنيسة فانه يمنع عن ذلك واما اهل الذمة اذا ارادوا احداث البيعة و
الكنيسة في امصار المسلمين وفي ارضية المصر منعوا عن ذلك وان ارادوا احداث
ذلك في السواد والقرى فان كان اكثر سكانها اهل الذمة لا يمنعون وفي القرى التي
يسكنها المسلمون واهل الذمة اختلف المشائخ فيه لاختلاف الروايات ذكر في
الاجازة انهم لا يمنعون وذكر في السير انهم يمنعون من احداث البيع والكنائس
في الموضع كلما مكن ذلك والحسن بن زياد عن ابي حنيفة ربح وبه اخذ عامة
المشائخ منهم محمد بن سلمة رحمه الله ولا يمنعون عن صارة
البيعة والكنيسة القديمة في الامصار والقرى ولا عن امتياز الدار
في الموضع كلها ولا عن شراء الدار في القرى وشراء الدار في امصار
روايات والعذر الذي ينفع به الامانة

من جانب المستأجر ان لا يملكه المضر البصر. ^{وقد يكون له مبان عما}
 استأجره. وقد يكون له في المعقود عليه منها اذا انهدم البيت للمستأجر او تهدم
 ما ينقص السكنى كالمحائط ونحو ذلك فله ان يخرج عن الدار وينسخ الاجار
 بحضره الاجر لانه بمنزلة الصيب الحادث في المبيع قبل القبض ومنه لك
 اذا كان المستأجر يبيع ويشترى في هذا البيت او في المحانوت فافلس
 واراد التحول الى متجارة اخرى او اراد ترك التجارة اصلا كان له انفسخ
 الاجارة. ^{وآن وجد بيتا آخر او حانوتا آخر خضر من الاول فان ذلك}
 لا يكون عذرا. وقال بعضهم ان يقال له ان يعمل التجارة الثانية او الحرفة
 الثانية في ذلك المحانوت ليس له بتقص الاجارة وان لم يتهاكأ له
 ان ينقص. ^{وآن اشترى منزلا فاراد التحول اليه لم يكن عذرا وفي}
 النوازل اذا تكارم الابل من الكوفة الى بغداد ثم بداله ان يتكاد بها
 لا يكون عذرا. ^{وآن اشترى بغير او دابة كان عذرا لانه استغنى}
 عن الاجارة. ولو استأجر حانوتا او بيتا ثم بداله السفر كان عذرا ولو استأجر دابة
 الى بغداد ثم بداله ان يقعد عن السفر واكثرى ابله لم يفسخ له ان لا يجمع عامه
 ذلك او مهن وعجز عن السفر كان عذرا ولو اكثرى ابله لم يفسخ له ان لا يجمع عامه
 كان للمستأجر ان يترك مكة ولو استأجر ارضا ليزرعها ثم بداله ان يترك الزراعة
 اصلا كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه اراد ان يزرع ارضا اخرى لم يكن عذرا
 وان تمت الاثر فحققت كان عذرا. ^{وآن مرض المستأجر وعجز عن الزراعة ففلس}
 عن يزرع بنفسه فهو عذرا. ^{وان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا وان استأجر}
 الخمسة فمرض البدان للمستأجر ان يفسخ الاجارة وان مرض المستأجر بذلك ليس ^{بالعذر}

ان يفسخ الاجارة ^{والتبعية} المستأجر الجيد في هذا وقت ^{الخدمة} لا يكون عده
 وان استلج عبد الخدمة قبل ان يسافر كان عذرا لان من استأجر عبد
 للخدمة لا يكون له ان يمنحه الا السفر. ولو وجد العبد سارقا كان عده
 ولو استأجر اجيرا ^{او غيره} كان على الاجير ان يعمل كل يوم ولا يشتغل بشئ سوى
 الصلوات المكتوبة. رجل استأجر ارضا للزراعة فحزب النهر الاظم وعجز
 عن السقي كان له ان يفسخ الاجارة فان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه
 اجرها اذا كان بحال يمكنه ان يحال بحيله فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على
 ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه. وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سالت فيه المياه
 حتى عجز عن الزراعة فلا اجر عليه. رجل استأجر ارضا فانقطع الماء البكانت
 الارض تسقى بماء النهر وماء المطر لكن انقطع المطر ايضا لا اجر عليه. رجل
 استأجر ارضا فغرقت قبل ان يزرعها مضت المدة فلا اجر عليه كما لو غصبها
 فاجاب. وان زرعها فاصاب بالبرد اذ هلك الزرع او غرقت بعد الزرع
 ولم يثبت فعن محمد رح في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية
 اذا استأجر ارضا فزرعها فقلماؤها وانقطع فله ان يخاصم الاجر الى التقاضي
 حتى يترك الارض في يده باجر المثل الى ان يدرأ فان سقى زرعها بعد ذلك
 لم يكن له ان ينقض الاجارة. والمختار للفتوى انه اذا هلك
 الزرع لم يكن عليه لما بقى من المدة بعد هلاك الزرع اجر الا اذا كان
 من مكان ان يزرع مثله في ذلك ضررا بالارض او اقل ضررا من الاول
 وان اختلف الزرع وانتقصت غلته كان عليه الاجر كاملا وان لم يفسد اذ لم
 ينفذ الى الحكم ولو استأجر ارضا من رايح الجبل فزرعها فله يسطر

عامة فمما يثبت حصة مضمرة المدة ثم مطرت اليهما وورثت الزرع قال
 محمد بن محمد بن الله الزرع كله للمستاجر وليس عليه من كراء الارض ولا
 من نقصانها شيء. رجل استاجر رجلا ليذهب بحولته الى موضع كذا
 فلما سار بعض الطريق به الله ان لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجير
 نصف الاجرة قالوا ان كان النصف الباقي من الطريق مثل الاولى في السهولة
 والصعوبة كان له ذلك والا يستد بقدره. رجل استاجر من رجل طاحو^{نشتين}
 ماء في موضع يكون المحفر على المواجه في عرفهم واحتاج النهر الى الكرى
 وصار بحال لا يعمل الا احدهما الرجيين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما
 جميعا عملا لافصا كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة لاختلاف المطلوب
 فان لم يفسخ الاجارة فعليه اجرهما جميعا لانه يمكن من الانتفاع بهما
 بصفة النقصان: وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل كان
 عليه اجر احدهما اذا لم يفسخ الاجارة لانه لم يتمكن من الانتفاع الا باحد^{نهما}
 فان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان الماء يكفي لكثرهما اجرا وان كان ذلك
 في موضع يكون كرى النهر على المستاجر في عرفهم كان عليه كل الاجران العجز والتخل كان
 لعنه من قبله وهو بمنزلة مالوا مستاجر خيمة فانكسرت او نادها لا يسقط الاجران
 الا وقد تكون على المستاجر وان انقطعت المطالبها لا يجب الاجر على المستاجر لان
 المطالب تكون على الموجر رجل المستاجر في فانقطع ماؤه كان له ان يرد فان لم يرد
 حصة المضمرة لا اجر على المستاجر وان قل الماء ويدور الرجى ويحصى نصف كل^{كان}
 للمستاجر يرد. فان لم يرد حتى طعن كان ذلك رضا وليس له ان يورده بعد ذلك لانه
 بالغيب رجل استاجر بيتا فيه حوض ذكر بكل حق هو لو لم يسلم الرجى لا يدخل فيه الرجى

والموجران يرفع النوقان استأجرهما بالرجل والمجربين فله حقوق النوقان لتفعل
 الماء ولم يرد حتى معنت السنة فاما كان البيت مما ينتفع به يدون النوقان
 الاجر عليها يسقط حصه المجربين ويلزم حصه البيت وان لم يكن البيت
 منتفعا الا بمنفعة الرجل لا شيء على المستأجر وان لم يرد البيت رجلا قرية
 استأجر ارضا في قرية اخرى ثم بدله ان يترك هذه الارض التي استأجرها
 ويترك ارضا في قرية اخرى قالوا ان كان بينهما ميسرة ثلاثة ايام كان له ذلك وان كان
 اقل من ذلك لم يكن له ذلك لان في المسافة البعيدة يلحقه كثير ضرر وفي القصيرة
 لا يلحقه كثير ضرر والفاصل بينهما مسافة السفر الموجرا اذا نقصت بلاد المستأجر
 برضا المستأجر او بغير رضا كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولا ينتقض الاجارة
 بغير نيبغ ويسقط الاجر عن المستأجر وهو كما لو غصبه غاصب كان له ان
 يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا ينتقض الاجارة اليه اشارة الاصل
 وعن محمد رحمه الله انه اذا انتهت الدار المستأجرة وبناها الاجر فارد
 المستأجر ان يسكن بقية المدة لم يكره للاجران يمنعه اراد بذلك اذا بناها الاجر قبل
 ان يفسخ المستأجر الاجارة وفيما اذا انهدم الدار المستأجر كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة
 ويخرج منها كان الاجر حاضرا او غائبا وفيما اذا سقط حائط من الدار
 فان كان ذلك لا يضر بالسكنى لا يكون للمستأجر ان يفسخ العقد كما
 لو استأجر عبدا للخدمة فاعور العبد لا يكون للمبتا جران يفسخ
 العقد اذا كان ذلك لا ينقص الخدمة وان كان يسقط الحائط يضر
 بالسكنى كان للمستأجر ان يفسخ اذا كان الاجر حاضرا ولا يفسخ اذا كان
 غائبا كما لو وجد المشتري بالبيع عيبا قبل القبض لا يكون له ان يفسخ البيع الا بغيره الا بغيره

المستاجر للدار المستأجرة التراب الذي كان فيها بغير أمر صاحب الدار
 خرج به. أنتصاف مدة الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من ترابكم
 فللدار كان المستاجر يدفع البناء ويضم قيمة التراب لصاحب الدار وان كان
 البنا من طين لا ينقص البناء لانه لو نقص يعمود ترابا ولو بنى المستاجر
 فحانوت الوقت لينتفع به من غير ان يزيد في الاجر قالوا ليس له ذلك الا اذا
 فاضل الاجر ويبني مقارا لما لا يخاف على البناء وان كان الحانوت بهذه الزيادة
 يصير مرغوبا فيه بطلوا له ذلك بغير زيادة الاجر طمان ركن الطاحونة حجرا
 من ماله او حديد او نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بامر صاحب الطاحونة لزم
 عليه كان له ان يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير امره فان لم يكن
 رفعه من غير ضرر يرفعه وان كان مكرها لا يمكن رفعه الا بضرر كان لصاحب
 ان يدفع اليه قيمته و يمنع من الرفع وان احدث المستاجر في المستاجر بلاء
 ونحوه انقضت مدة الاجارة كافي للاجر ان يامر بالرفع قلت قيمته او
 ان شاء منعه من الرفع واعطاء القيمة اذا لم يمكن رفعه الا بضرر وان كان فعل
 لك باذن المالك فكنه لك اذا لم يكن امره ان يفعل ذلك ليرجع به عليه واذا
 ريس المستاجر في الارض شيئا وكان لصاحب الارض ان يأخذ الامتياز بقيمتها
 قطوعه اذا كان قطرها يضرب الارض ولذا استاجر ارضا فغلب عليها الرمل
 وصارت سبخة بطلت الاجارة وللمستاجر ان يبني بيتا او اربابا
 الدار المستأجرة اذا كان لا يضرب الدار واذا كانت الاجر والمستاجر تنفع
 اجارة ولو كان الاجراثنين والمستاجر واحدا فمات احد الاجر بطلت
 اجارة في حصته ونفع في حصته الاخر. وكذلك لو كان المستاجر

اثنين والأجر واحد فيات أحد المستأجرين بطلت الاجارة فخصته وتبقى
 في حصة الآخر وبطل الاجارة بموت الوكيل ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الكو
 والاب والقاضي في اجارة مال ليتيم ولا يموت قيم الوقت في اجارة الوقت ^ج وانما
 الاجارة بين وكيل الأجر وبين وكيل المستأجر فمات الوكيلان لا تبطل الاجارة
 واذا ارتد الأجر والمستأجر ولم يبق له الحرب وقضى القاضي بطلت الاجارة وان
 عامسلا الإدارة الاسلام فمدة الاجارة عادت الاجارة وانما ملك المستأجر العين
 المستأجر بمرات اوهبة او نحوه او نحو ذلك بطلت الاجارة ولو كانت الاجرة
 عينا فوهبه من المستأجر قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد ربح ولو كانت
 الاجرة ديناً فوهبها من المستأجر قبل القبض او ابراء جازت العدة والابراء ولا
 تبطل الاجارة وقال ابو يوسف ربح الابراء باطل في الوجه كلها والاجارة باقية
 العبد الماذون اذا أجر شيئا من اكسابه ثم جره عليه المولى بطلت الاجارة وكذا
 المكاتب اذا أجر شيئا من اكسابه ثم عجز بطلت الاجارة ولو أجر المكاتب نفسه ثم عجز لا ^{تبطل}
 الاجارة في قول محمد ربح وكذا العبد الماذون اذا أجر نفسه ثم جره عليه المولى لا تبطل
 الاجارة في قول محمد ربح واذا استأجر دارا ثم أجرها من الأجر او اعادها منه
 ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان ذلك يكون نقضا للاجارة وهكذا
 ذكر في المنتقى وجمع التفاريق وقال لفتية ابو الليث اذا اجرت من الأجر لا ينصح
 الاجارة الثانية والاجارة الاولى على جملها ولو استأجر أرضا ثم دفنها ^ج الى
 من لا ينفقة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز ويكون ذلك نقضا للاجارة
 في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جازت المزارعة ولا تبطل ^ج الا
 لان البذر اذا كان من قبل المستأجر يكون هو مستأجر صاحب الارض

هذا إذا كان بين البائنة وبين قبيلها غيب الأرض كان صاحب الأرض يستأجر للأرض
فلا يخرج ويكون ذلك نقضا للإجارة . رجل استأجر أرضاً ثم اشتراها المستأجر
مع رجل آخر ذكر في المنتقى أن الإجارة تبطل ويترك الزرع في الأرض حتى يخصص
ويكون للشريك في الشراء على صاحب الأرض مثل أجر نصف الأرض وذكر فيه
أيضاً رجل استأجر داراً أو أرضاً وبني فيها ثم أجراها من رب الدار فإن الإجارة
الثانية تكون نقضا للأولى ويكون على رب الدار حصة بناء المستأجر
من الأجر . رجل أجر نفسه في خان أو حمامة أو صناعة من الأعمال
قالنا أرغب عن هذا العمل واستقم من الناس وأريد التحول منه إلى غير من الأعمال
قال محمد لا قبل لك منه وأقوله أوفى العمل ثم تحول إلى ما شئت وأما أجرت
المرأة نفسها بما تقاب به كان لأهلها أن يخرجوها من تلك الإجارة والله أعلم
بفضل الإجارة الظئر

رجل استأجر ظئراً لتضع ولدها مئة فارضعته شهراً ثم مات الأب فقالت عمة
الصغير ارضيه حتى نعطيك الأجر فارضعت شهراً بعد ذلك قالوا إن لم يكن
للمصغير ما حين استأجر الأب الظئر كانت الإجارة عليه من ماله وإظاماً
بطلت تلك الإجارة فإذا قالت العمة بعد الموت ارضيه حتى نعطيك الأجر ولم
العمة وصية كان ذلك استيجاراً من العمة فيكون الأجر عليها وإن كانت العمة
وصية من قبل الأب ترجع بذلك الأجر على الصغير إذا استفاد الصغير مالا
ولو كان للمصغير ما حين استأجرها الأب لا تبطل الإجارة بموت الأب ويكون
الأب عاقداً لولده فلا تبطل الإجارة بموته رجل استأجر ظئراً فظلم في الشهادة للظئر
أن ترضعه والصبي لا يأخذ نذري غيرها قال محمد ح تجبر الظئر على أن ترضعه

بأجر مثلها قبل هذا إذا لم يكن لها زوج أو كان لها زوج وأذن لها بالرجوع
 لها زوج ولم يأذن كان للزوج أن يمتنعها وأن خيف الحلال على الصغير
 مال ولا لا يبدل وامتنعت إلا من عن رضاعه وهو لا يقبل ثدي غيرها قال شمس
 المحلواني ربح لا تجبر الأم على الارضاع في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي
 في النوادر أنها تجبر وقال شمس الأئمة السرخسي ربح تجبر وعليه الفتوى لا إذا
 كانت الأم مريضة يضرها الارضاع . رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة
 درهم على أنه ان مات الصغير قبل سنة قال درهم كلها تكون للظئر فسدنا الأبا
 لان موجب الشرع ان يرد اجر ما بقي من المدة بعد موت الصبي فاذا شرط
 بخلاف ذلك كان شرطا فاسدا والاجارة تبطل بالشروط الفاسدة . رجل
 استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول
 وما بعد الى تمام السنة نرضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصف اوقات الصبي
 قالوا يقسم اجر مثلها سنة على الشهور فما اصاب شهرين ونصفا من ذلك كما
 لها ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة اجارة فاسدة وكان لها اجر المثل لكن لا
 على السهم . رجل استأجر امرأته لترضع ولده منها فارضعت ذكر القدرى وشمس
 الأئمة السرخسي ربح انه لا اجر لها لان ذلك مستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوا
 يرضعن اولادهن الا ان كانت ابنت لا تجبر على ذلك ولا تستوجب الاجر كما لو استأ
 جرها على كنس البيت والطبخ والفضل وغير ذلك والعدة عن طلاق رجعي في هذا كالمكسوة
 وان كانت العدة عن طلاق بائن او ثلث في ظاهر الرواية تصح الاجارة وتصح
 الاجر كما لو استأجرها بعد قضاء العدة وعن أبي حنيفة رحمه الله غرامة
 لا اجر لها كما لو استأجرها قبل الطلاق لوجوب نفقة العدة

فلا ينفذ استاجرا من ثمنه لترضع ولله منها على ان يكون الاجر على الابن من ثمنه فان كان
 غير ذلك فاستاجرها لا ينفذ على رضاء ولله منها روى ابن رستم محمد بن محمد بن
 الاجارة ويكون لها الاجرة لان الارضاء بمنزلة النفقة وان كان للصغير مال لا
 نفقة على والديه وكان لها الاجرة في مال الصغير وبعض المشايخ اخذوا بهذه
 الرواية وان استاجر الرجل امرأته لا رضاء ولله من غيرها جازت الاجارة وكان لها
 الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانة وان استاجر الرجل خادمة امرأته لترضع
 ولله منها الايجال اجروا ان استاجر مكا بنتها جاز ولا بأس للمسلمة بان ترضع ولله
 باجر لان من الصحابة رض من عمل الكافر باجر واذا استاجر الرجل امه او اخته او
 لترضع ولله جاز ويجوز الاجر لانه ليس عليهم ارضاع ولله الاشرع ولا عرفا ومن سؤ
 الاب والجد والوص والقاضي اذا استلج ظن اليتيم كان اجنيا كسائر الاجانب ولذا لم يكن
 لليتيم ام ترضعه ولا مال له فاجرا رضاء على كونه على اقراره بقدمه يرضع عنه لان اجرا رضاء
 منزلة النفقة ولا يجزى من لا يجزى عليه النفقة وليس على الظن ان تغل لا بوى اليتيم شيئا
 وعليها غسل الصبي والقيام بعالمه من اصلاح دهنه وطعامه ولا يجزى لها من
 شيء من ذلك وقال بعضهم علم ان تكلف الدهن والرياحين وانما قال ذلك عزهم
 والمعتبر في هذا العرف واذا ظهرت الظن كافر او زانده او مجنونه او حمقاء كان
 لهم ان يفسخوا الاجارة وكذا اذا ارادوا سفر او ابت الظن ان يخرجهم
 لا يجبر على السفر وكان لهم ان يفسخوا الاجارة ولو كان لها زوج
 ولم يأذن لها بالاجارة كان للزوج ان يفسخ الاجارة وهذا اذا كان
 الكا ح ظم ان كان واقفا المرأة بالنكاح لو لم يكن للمرة ان يفسخ الاجارة ولو كان
 من ذوات القوة وكان من ذوات القوة ان كان لها ان يفسخ الاجارة وكذا كان قوم الصغير

فان لها ان تشطخ الاجارة . وان اجرت نفسها باذن زوجها لم يكن لهم ان ينسوا
 الزوج من غشيانها ولهم ان يمنعوا من غشيانها في منعهم ان يمنعوا
 اقرباءها عن المكث معها في بيتهم اما الزيارة فينظر ان كان يؤذي ذلك
 الا الاخلال بتعهد الصبي كان لهم حق المنع وليس عليها ان تمكث في بيتهم
 اذا لم يشترطوا ذلك في الاجارة وللأمة المأذونة ان تولج بنفسها ظهرا
 وكذا المكاتبه

فصل في اختلاف الأجر والمستاجر

يجل استاجر دار او دابة او عبدا ولم يتصرف المستاجر بعد حتى اختلفا
 فادعى المستاجر ان الاجر خمسة دراهم وقال الاجر عشرة دراهم فانها اختلفا
 فلهما انكل لزمه دعوى الآخر ويبدأ بيمين المستاجر فاذا خلف فسبح القاضي للعقد
 بينهما والى ما اقام البينة قبلت بيئته وان اقاما يقض بینه الاجل انه يثبت
 نفينه وكذا لو اختلفا في المدة او في المسافة فقال المستاجر اجرتني شهرين
 بعشرة دراهم وقال الاجر لابل شهر واحد بعشرة دراهم وقال المستاجر اجرتني
 الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لابل الى القصر بخمسة دراهم
 فهذا وما لو اختلفا في الاجر سواء الا انهما اذا اختلفا في المسافة او في المدة ^{بين} يبدأ
 الاجر لهما اقام البينة قبلت بيئته وان اقاما جميعا في المسافة ^{يقض} والمدة
 بيمينه المستاجر كما لو اختلفا في البيع فقال البائع بعثك هذا العبد بالف درهم
 وقال المشتري بعث هذا وهذا العبد لأخري بالف واقاما البينة فانه يقض
 بيمينه للمشتري وان اختلفا في الاجرة والمدة جميعا او في الاجرة والمسافة جميعا فقال
 الاجر اجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستاجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم

فانهما يتخالفان وإذا حلل يضيغ العقد بينهما وإيهما أقام البينة قبلت
بقتضائهما أقاما يقضي بالبنتين جميعا فيقضي بزيادة الأجر بينة الأجر
وبزيادة المدة والمسافة بينة المستاجر وإيهما بدأ بالدعوى يحلف صاحبه ألا
هذا إذا اتفقا أن الأجر كله دراهم أو دنانير فإن اختلفا في الجهر فقال الأجر
الجرته الدابة إلى القصر دينار وقال للمستاجر بل إلى الكوفة بعشرة دراهم فانهما
يخالفان وإيهما نكل إن دعوى الأخر وإيهما أقام البينة قبلت وأن قلما
البينة فانه يقضي إلى الكوفة بدينار وخمسة دراهم إذا كان القصر على نصف
من بغداد إلى الكوفة ويقضي إلى القصر بدينار وبينة الأجر ومن القصر إلى الكوفة
بخمسة دراهم وبينة المستاجر ولو استأجره وأسنده فادعى المستاجر أنه
استأجرها أحد عشر شهرا بدينار وخمسة دراهم وأدعى الأجر لجرها
سبعة عشر دراهم فاقام كل واحد منهما بينة يعلم ما أدى ذكره المنتق
عن أبي يوسف رج انه يقضي بينهما ربع الدار . ووجه ذلك ان ربع الدار
أدعى زيادة أجر لأحد عشر شهرا فيقضي بينهما بقدر شهر واحد فالمستاجر قوله
بزيادة أجر لهذا الشهر فإن شاء صدقه واخذ وإن شاء كذبه . وإن اختلفا في
هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة عند المستاجر أو بعد ما وصل
للكان الذي يرضى إليه الاجارة كان القول قول المستاجر مع يمينه ولا يتخالفان
عندهما ما على قول يحنيفة وأبي يوسف رج فلان هذا بمنزلة ما لو اختلفا في
البيع بعد هلاك السلعة وتبعه عندهما لا يتخالفان ولما عند محمد رج فلان في
فصل الاجارة لو حلفا لا يثبت أحد العقد فيبقي المنفعة مستوفاة بفرض
والمنفعة لا تتقوم بدون العقد فلا يوجب ثبوت فلا يفيد الخلف ما في البيع

اذا حلف فلم يثبت العقد ببق العين مقبوضا بدون العن وقد عجز عن رده فيخرج
 قيمته فان اختلفا في الاجر بعد ماضى بعض المدة او بعد ما سار بعض الطريق
 فانهما يتخالفان واذا اختلفا بفسخ الاجارة فيما بقي يكون القول قول المستاجر ^{حصة}
 ماضى . ولو استاجر دارا شهرا ثم اذاعى المستاجران الاجر باعها منه بعد الاجارة
 وانكر الاجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانها
 تصادق على الاجارة والبيع لم يثبت بخلاف ما لو وجد الاجارة فيما مضى فان
 ذلك يكون فسخا للاجارة لانه لما جحد الاجارة فقد انكر الاجارة اصلا
 اما ههنا تصادق على الاجارة ومدعى البيع يدعى الابطال ولم يثبت فيه الاجارة
 . وفكره المنتفع رجل امر رجلا ان يستاجر دارا فلان ثم ان الامر اشترها من صاحبها
 بعد ما استاجرها وكيله ولم يعلم هو بعقد الوكيل ثم علم فأنه لا يكون له ان يرد
 ويكون في يده بحكم الاجارة . وذكر فيه ايضا اذا استاجر عبدا سنة فخذ الاجارة
 بعد ماضى نصف السنة وقيمته يوم الحو والقادرهم فلم يرد العبد ^{مس}
 السنة وقيمته الف درهم ثم مات العبد قبل ان يرد ذكر هشام عن محمد بن
 ان الاجارة لازمة ويضمن قيمة العبد بعد السنة قال هشام رج قلت لمحمد بن
 كيف يجتمع الاجر والضمان قال لم يجتمع قال هشام اراد بذلك انه انما لزمه
 الاجر لان المدة تمت والعبد في يده بحكم الاجارة فيلزم الاجر وبعد انتهاء
 المدة يعتبر بحوذه وكان عليه رده فاذا لم يرد يلزمه قيمته . رجل تكاثر
 دابة من رجلين فاختلف المكاريان فقال احدهما اكريناكها بعشرة دراهم
 وقال الاخر لا بل اكريناكها بخمسة عشر المستكري يقول اكريتماني بعشرة قال في
 انكارا ان كان قدامه يكون كان القول قول المكاري الذي عصى عنه فنيبه

وكان بيد الربوب قال القول قول المستكبري . ويجوز ركب دابة رجل إلى بعد ما قال
 اعزيتها قال لب الدابة ابرجها بدريهم ونصف فان القول يكون قول الراكب لان
 صاحب الدابة يدعى تقوير المنفعة وهو ينكر فان اقام صاحب الدابة شاهدين
 فشهد له شاهد بدريهم وشاهد بدريهم ونصف فانه يقض له بدريهم واحد
 ولو كان الاجر يدعى الاجارة بدريهمين فشهد شاهد بدريهم وشاهد بدريهمين
 لا يقبل في قول البيهقي في رجح والسئلة معروفة . ولو ركب دابة رجل إلى
 الحيرة فاعلم انه اعارها إلى الحيرة وقال صاحبها بل اكرتها إلى الجبانة
 إلى اطراف البيوت بدريهم فان سلمت الدابة كان القول قول الراكب ولا
 يلزمه شيء وان هلك كان القول قول صاحب الدابة ويضمن الراكب
 قيمتها لان الراكب اقرب بالمجاورة عن الجبانة وادعى الاذن وصاحبها انكر الاذن
 فان اقام صاحب الدابة البيعة بعد ذلك انه اكرها إلى الحيرة بدريهم
 لا يقبل بهينه لانه زعم اولاه انه جاوز الجبانة بغير كراء فكان متناقضا
 في دعواه بعد ذلك . ولو استكبر دابة فقال له المكاري استكر عظاما
 يتبعك فنجح الدابة واعطاه نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان
 اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسوفت منه ان امر صاحب
 الدابة بذلك برئ المستكبري . وان اختلفا في الامر باستكراء الغلام او في الامر
 بنجح النفقة إلى الغلام كان القول قول صاحب الدابة فان اقر صاحب الدابة انه
 امر بدفع النفقة إلى الغلام وانكر الدفع فاقرا الغلام انه اعطاه قبل ثلث الغلام
 رجل دفع إلى جانيك غنما لا ينسجه فجد الحائك دفع الغنم إليه وحلف
 ثم اقر رجاء بالثوب منسوجا قالوا ان كان نسجه قبل الجحود كان له الاجر

. وان كان نسجه بعد الجحود فالثوب للمالك وعليه مثل ذلك الغزل الصاجل ^و
 . ولودفع الى صباغ ثوبا ليصبغه ثم جحد الصباغ وحلف ثم جاء بالثوب
 مصبوغا ان كان صبغه قبل الجحود فالثوب لصاحبه وله الاجر وان صبغه بعد
 الجحود يخير صاحب الثوب ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ ^{فيه}
 وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمه ثوب ابيض كما في الغصب ^و
 الى قصار ثوبا ليقصه فجحد القصار ثم اقر وجاء بالثوب مقصورا فلنكأ
 قصه قبل الجحود كان له الاجر وان كان قصه بعد الجحود فلا اجر له والثوب
 لصاحبه على كل حال . ولو اختلف الخياط مع صاحب الثوب فقال الخياط ^{خطته}
 وقال رب الثوب انا خطته فان كان الثوب في يد رب الثوب او في بيته
 فالقول قوله مع يمينه ولا اجر للخياط . وان كان الثوب في يد الخياط او في
 يدهما كان القول قول الخياط مع يمينه وله الاجر . ولو اختلف الخياط مع
 رب الثوب فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه قباء وقد خطته قيصا
 وقال الخياط لا بل امرتني ان قطعه فيصا كان القول قول رب الثوب مع
 يمينه وهو بالخيار ان شاء اخذ القيص واعطاه اجر مثله وان شاء ^{ضمنه}
 قيمه ثوبه غير مقطوع . ولودفع شيئا الى صفا ليرضبه له طستا وصف
 له فضربه كوزا كان له الخيار ان شاء اخذ الكوز واعطاه اجر مثله
 لا يجاوز ما سعى وان شاء ضمنه مثل ذلك الشبه . ولودفع الى صباغ
 ثوبا ليصبغه احمر بالعصف ففعل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ عملته
 بدرهم وقال صاحب الثوب بدافقين فايهما اقام البينة قبلت
 وان اقاما يوخذ بهينة الصباغ . وان لم يكن لهما بينة ينظر الى

ما زاد الصبيغ في ثوب فان كان درهم او اكثر يؤخذ بقول الصباغ ويصل
لهم بعد يمينه بالله ما صبغه بلا نقير وان كان ما زاد الصبيغ فيه اقل من
دراهم نقير كان القول قول رب الثوب مع يمينه على ما ادعى الصباغ وان كان
يزيد في ثوب الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد يمينه لمبغيه
بلا نقير. وان كان الصبيغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب وان
رفع الى خياط ثوبا ليقطعه قباء محشوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك
ثم اختلفا فقال رب الثوب ليس هذا بطانتى كان القول قول الخياط مع يمينه
ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك
وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول الخياط رج
وكذا لو كان القصار يدعى رد الثوب لكان في قول الخياط رج القصار امين
وكذلك كل اجير مشترك والفتوى على قوله. ولو ان القصار اعطاه ثوبا وقال هذا
ثوبك وهو ينكر فاخذ الثوب وفوى ان يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رج لا يسه
ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول
القصار نعم. ولو دفع متاعا الى جمال ليحمله الى موضع كذا فجاء فقال رب المتاع ليس
هذا متاعى وقال الجمال هو متاعك قال ابو يوسف رج القول قول الجمال يبيع
ولا اجر له الا ان يصدقه الاجرو به ناخذ قال والنوع الواحد والنوعان فيه
سواء الا انه في النوع الواحد فحشر واقبح ان لا يلزمه الاجر. ولو حمل الجمال
او زينا فقال الجمال هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامى اجوز من هذا
قال فان هذا الفحشر ان ياخذ الطعام ولا يعطى الاجر. فاما في النوعين المختلفين
فلا اجر للجمال الا ان يصدقه بما اخذه. رجلا دفع الى خياط ثوبا لينمطه له و

لم يذكر له اجراء فاطمه فاعطاه اكثر من اجر مثله زيادة على ما لا يتغابن فيه الناس
 قالوا يطيل في قول لا يجزئ ربح . رجل قال للرجل اني اركبتك بغلام ترمي الي
 بلع بعشرة دراهم وقال المدعي عليه لابل استاجرته لابلغه الي فلان بثلث
 درهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وان اقاما البينة كانت
 البينة بينة صاحب البعول لان حفظ البعول واجب على المستاجر فلا يجوز
 الاجارة على ذلك . رجل اجار رضا ثم اختلفا فقال للمستاجر استاجرته على فارة
 وقال رب الارض كانت مشغولة فزرعته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله القول قول صاحب الارض بخلاف الفقهاء حين اذا اختلفا في الصحة والفساد
 بحكم الشرط فان لم كان القول قول مدعي الصحة لان هذا الوجه صاحب الارض
 منكر الاجارة اصلا وقال القاضي الامام علي السغدقي في الاجارة بحكم الحاكم
 ان كانت فارغة كان القول قول مدعي الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة
 كان القول قول صاحب الارض كما في مسألة الطاحونة اذا اختلفا في جريان
 الماء وانقطاعه قال المصنف ينبغي ان يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة
 لجارة المتشغول وايتين والصحيح انها جائزة ويومر بالتفريع والتسليم
 اجرا وسنة فلما تمت السنة اخذ صاحب الدار الدار وكسها وسكنها فقال المستاجر
 كان لي فيها دراهم وانك كنستها والقيتها في الطريق ولي عليك ضمانا فان
 انكر صاحب الدار ذلك كان القول قوله . رجل دفع الي صائغ عشرة دراهم فضة
 وقال زد عليها درهمين فيكون قرضا على وصفه قلبا واجرك درهم نصا
 وجاء به محشوا وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد
 عليها شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان اختلفا يخبر الصائغ ان شاء الله

اليه واحدة منه خمسة دنانير وهم اجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دنانير
فرضه فآخذ القلب لان الصائغ يدعى على صاحب الفضة قرض دهرين ويكره
وصاحب القلب يدعى على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل
واحد منهما . ولو دفع الى حائك غزلا واحدا ان يزيد في الغزل وطلا من عنده
على ان يعطيه ثمن الغزل واجال الثوب دنانير معلومة جاز ذلك . وان اختلفا
بعد النسيج فقال الحائك زدت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن
غزل صاحب الغزل معلوما بان اتفقا على ان غزله كان منافا فكان الثوب قائما
يوزن فان وزن فوجد منون فقال رب الثوب هذا من الدقيق وقال الحائك
هذا من الدقيق وزيادة رطل غزل زدته قالوا القول قول الحائك لان الدقيق
لا يزيد هذا القدر ظاهرا . وان رجح القاضي الى علماء الحوكة في ذلك كان
احسن فان رجح اليهم وقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر كان القول قول
الحائك مع يمينه فاذا حلف يجبر رب الثوب على ان يعطيه ما سمي له وبأخذ
الثوب . وان قال اهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر كان القول قول رب
الثوب مع يمينه فان حلف بخير صاحب الثوب ان شاء ضمته من غزله
وترك الثوب عليه من شاء اخذ الثوب واعطاه من الاجر بحساب ما اقام
من العمل وان كان الثوب مستهلكا عند صاحب الثوب قبل ان يعلم وزنه كان
القول قول رب الثوب مع يمينه على علمه انه ما يعلم ان الحائك زاد في الغزل
فان حلف كان عليه اجر الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمى على ثمن نو مثله
وعلى قيمة رطل من الغزل فيطرح عنه ما اصاب قيمة الغزل . وقال الحاكم الشهيد
الصواب ان يطرح عنه ايضاً حصة ما ترك من زيادة العمل في النسيج لانه التزم

الاجر المسمى بمقابلة العمل في ثلثه اوطال غزل هو انما عمل في رطلين هذا اذا
اختلغا ووزن غزل الدافع كان معلوما فان لم يكن معلوما كان القول قول الدافع
وهو رب الثوب مع يمينه سواء كان الثوب قائما او هالكا ولا يرجع في هذا الى
قولا المحوكة لانه لا يمكن معرفة الصادق من الكاذب وفي مسألة الصانع
القلب يجب ان يرجع في معرفة الزيارة الى اهل العلم ان كانوا يعرفون ذلك
وقد ذكرنا مثل ذلك في التلدف اذا دفع اليه ثوبا وامران يزيد في قطنه . رجل
حمل رجلا كرها فذهب به الى بعض البلاد قالوا عليه الكراء حتى يرده الى المكان
الذي حمل منه وكنا كل شئ له حمل ومؤنة . صاحب حانوت امر اجير الله ليرش
الماء في طريق المسلمين ففعل وعطب به انسان قال ابو يوسف رح بضمن الامر
. ولو اضره بالوضوء فتوضا كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضوء تكون
للمتوضي ومنفعة الرش تكون للامر . رجل ركب سفينة رجل من قريته الى
امل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك الى امل بخمسة دراهم
وقال الراكب استاجرته للاحفظ السكان الى امل بعشرة دراهم يحلف كل واحد
منهما وليست البداية بيمين احدهما باولى من الآخر وكان للقاضي ان يبدأ
بأيهما شاء وان افرع للبداية كان حسنا فان حلفا لاجل احدهما على
صاحبه . وان اقاما اليينة كانت اليينة بينة الراكب وهو الملاح
يقضي له بالاجر على صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانها
لها اقاما اليينة بمجعل كان الامر من كانا فطل اجارة صاحب السفينة من الراكب
لانه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة والله اعلم بالصواب

وانه مشتمل على ابواب كل باب مشتمل على فصول الباب الاول منه في ادب القاضى

الفصل الاول منه في معرفة اهل القضاء

والدخول في القضاء والتحرز عنه

فاحكمه من يكون اهلا للشهادة ومن لا يكون اهلا للشهادة كالجدة والصبي والاعمى والمرأة والكافر لا يكون اهلا للقضاء حتى لو قلد خضعة لا ينفذ قضاؤه وكذا المحدث في القدر. وبعض العلماء منهم الخصاص والطحاوي رجح الحقوا بهؤلاء الفاسق ^{تشى} وعندهما اذا قلد الفاسق لا يكون قاضيا واذا فسق ينعزل وكذا المرتضى واختلف فيه الروايات عن اصحابنا المتقدمين رجح وكثرت فيها اقوال المتأخرين. والصحيح ما قاله عامة المشايخ رجح انه اذا قلد وهو عدل ففسق يستحق العزل ولا ينزل عنه ^{قضى} بعد الفسوق جاز قضاؤه سواء كان القاضى مرتقا من بيت المال او لم يكن واجعا انه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى. القاضى اذا ارتد والى اذ باه ثم اسلم كان على قضائه. وكذا اذا عجز ابرأ ولا ينفذ ما قضى في حال رده. ^{الاولى} الى اذ فسق فهو بمنزلة القاضى يستحق العزل ولا ينزل. ومع اهلية الشهادة لا بد ان يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا او عالما غير عدل لا ينبغي له ان يتقلد ولا يقلد لقوله عليه السلام القضاء ثلثة واحد في الجنة واثنان في النار واراد بالاثنتين الجاهل وغير العدل. والجاهل النقص الى بالقضاء من العالم الفاسق. وعلى قول الشافعى رجح اذا قلد الجاهل لا يصير قاضيا. وعند مستجماع الشرائط يكره الدخول في القضاء عن اختيار. وان قلد من غير طلبه فان كثر امتنا في البلد اختلفوا فيه قال بعضهم يكره له الدخول. وعند الاكثر لا بأس بالدخول وان تعين هو من البلدة قالوا يفترض عليه الدخول ولو امتنع يأثم لان القضاء ^{مكلف}

بمنزلة صلوة الجماعة اذا تقين الواحد لاقامتها يفترض عليه فان قلده غيره افضل منه
 كان الافضل اولى وكذا الوالى فاما الخليفة فليس لهم ان يولوا الاصلهم الامام اذا
 لم يكن علاجا واحكامه وحكمه بل للصحابه رضى الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية
 والحرف نوبته كان مع علي رضي وآذارتشى ولد القاضى او كاتبه او بعض اعوانه
 يعين الراشى عند القاضى ففعل ان لم يعلم القاضى بذلك نفذ قضاؤه وكان
 على المرتشى رد ما قبض وان علم القاضى بذلك كان قضاؤه مردودا . واذا تقلده
 القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ويكون الرشوة حراما على القاضى والاخذ ثم الرشوة
 على وجه اربعة منها ما هو حرام من الجانبين احدها هذه والثانية اذا دفع
 الرشوة الى القاضى ليقضه وهذه الرشوة حرام من الجانبين سواء كان القضاء
 بحق او بغير حق . ومنها اذا دفع الرشوة لمخوف على نفسه او ماله وهذه الرشوة
 حرام على الاخذ غير حرام على الدافع . وكذا اذا طلع في ماله رشاء بعض المال . ومنها
 اذا دفع الرشوة ليسوي امره عند السلطان حله الدفع ولا يحل للاخذ ان
 ياخذ . وان اراد ان يحل للاخذ يستاجر الاخذ يوما الى الليل بما يريد ان يدفع
 اليه فانه يجوز هذه الاجارة ثم المستاجر انشاء استعمله في هذا العمل وانشاء
 استعمل في غيره هذا اذا اعطى الرشوة اولا ليسوي امره عند السلطان ^{طريقه} وان
 ان يسوي امره ولم يذكر له الرشوة ثم اعطاه بعد ليسوي اخلفوا فيه قال بعض
 لا يحل له ان ياخذ وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه بروجازاة الاحسان فيحل
 كما لو جمعوا للامام والمؤذن شيئا واعطوه من غير شرط كان حسنا . وكما لا يحل
 المقاضى اخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبى ^{الهدية} الله . لم يكن يهدى اليه
 قبل القضاء وكذا الاستقراض والاستقارة . وان اهدى اليه من كان به ^{اليه}

قبل القضاة فان كان له خصومة لا يحل له ان يقبل . وان لم يكن له خصومة فان كان
 هذه الهدية مثل ما يهدى اليه قبل القضاء او دونها لا بأس بان يقبل وان كان
 اكثر من ذلك رد الزيادة . ولا بأس بان يقبل الهدية من القريب الذي لم يكن له
 خصومة . وكما لا يقبل الهدية ممن كان لا يهدي اليه قبل القضاء لا يجيب
 الدعوة الخاصة ومجيب الدعوة العامة . وانما يعرف الخاص من العام بان
 ان كان بحال ولم يجب القاضى دعوته لا يتخذ الدعوة نهى خاصة . وان كان يتخذ
 الدعوة وان لم يجبه القاضى نهى عامة . وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة وان كان
 بينهما قرابة يجيب وان كان خاصة . ولا بأس للقاضى ان يرتقى من بيت المال
 وان اشتغف فهو افضل للعلماء والقضاة والمعلمين حظ في بيت المال
 ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك
 من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضى ويحرم تعليق تقليد القضاة
 والامارة بالشرط كتعليق الوكالة . وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل
 بان قال له الخليفة اذا قدمت بلدة كذا فانت قاض وانت اميرها ابو قال اذا قد
 فلان فانت قاض . واما تعليق العزل بالشرط صحيح ذكر الحضاف ان الخليفة
 اذا كتب الى القاضى اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير
 معزولا وتعليق التحكيم لان بين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل على قول
 محمد يصح وعلى قول ابي يوسف رح لا يصح وعليه الفتوى . ولو كان في البلدة قاضيا
 كل واحد منهما على محلة على محلة جاز فان وقعت الخصومتين رجلين احدهما محلة
 والاخر من محلة اخرى المنة يريد ان يخاصمه الى قاض محله والاخر ياتي بخلافها ابو يوسف ومحمد
 رجما الله والصحيح ان العبرة لمكان المدعى عليه . وكذا لو كان احدهما من اهل

والأخر من أهل البلدة فأراد العسكري أن يخاضه القاضى العسكري فوعى هذا
 الخلفاء فأذامات الخليفة لا ينزل قضاءه وعمله وكذا لو كان القاضى مانعاً
 بالاستخلاف فاستخلف غيره فمات القاضى لا ينزل خليفته وإذا قلنا الإمام جلا
 للقضاء يوماً ومجلساً جاز ويتوقت بالمكان والزمان . وإذا قلنا السلطان جلا
 قضاء بلدة كذا لا يدخل فيه الشواد والقرى ما لم يكن في منشورة البلدة والسلطان
 وكفى من السلطان قضاء بلدة إلى اثنين لا ينفر أحدهما بالقضاء . كما لو وكل
 رجلين بالبيع . القاضى إذا لم يكن ما ذوقا بالاستخلاف فاستخلف فحكم الخليفة
 في مجلس القاضى بين يديه جاز كالوكيل بالبيع إذا لم يكن ما ذوقا بالتوكيل فوكل
 غيره فباع الثاني بحضرة الأول جاز . ولو أن الخليفة لم يحكم بين يدي القاضى
 فحكم في غيبته ورفع قضاءه إلى القاضى فجاز قضاءه . ينفذ عندنا استحساناً ولا ينفذ
 ناساً وهو قول زفر رحمه الله كالوكيل إذا لم يكن ما ذوقا بالتوكيل فوكل غيره
 وباع الشا عند غيبته فجاز الأول ببيع جاز عندنا . وكذلك القاضى إذا جاز حكم
 الحكم في المجتهدات وهذا إذا كان الخليفة ممن يجوز حكمه فان كان ذمياً أو مجنوناً
 أو صبياً أو عبداً فجاز القاضى حكمه لا يجوز . ويجوز قضاء المرأة فيما خلا الحدود
 والقصاص لأنها تصلح شاهدة فيما خلا الحدود والقصاص ولا تصلح شاهدة
 في الحدود والقصاص . القاضى إذا قضى زماناً غم ظهراته عبداً أو محدودة
 لو أعمى أو فاسق أو مرتشئ فإنه يرد قضاؤه ولا ينفذ منه شيء كذا ذكر الخصاص
 . أما غير الفاسق والمرتشئ ممن ذكرنا فظاهر أنهم ليسوا من أهل الشهادة
 . وأما الفاسق والمرتشئ فهو قول الخصاص وهو اختصار الطحاوي . وعند
 الفاسق من أهل الشهادة فينفذ قضاؤه وقضاء المرتشئ في غير ما ارتشئ

بمنزلة قضاء الفاسق، وفيما ارتشئ إذا وقع بحق ذكر الشيخ الإمام علي بن محمد البرزنجي
رج أنه ينفذ المخارج وأهل البني إذا قلد وأرجلا من أهل البني قضاء بلدة غلبوا
عليها لا ينفذ قضاءه لأن شهادتهم على أهل العدل غير مقبول لأنهم يستحلون أموالنا
ودماءنا فلا ينفذ قضاؤه وإن قلد وأرجلا من أهل العدل صح تقليدهم ونفذ قضاؤه
القاضي إذا كان مازونا بالاستخلاف فاستخلف رجلا صح استخلافه فان غزله لا يصح
عزله إلا إذا قال له الخليفة استخلف من شئت واستبدك من شئت في يملك العمل
والتقليد فرق بين القضاء والإمامة. الأمير إذا استخلف رجلا في الجمعة جاز
وإن لم يأمره الخليفة بذلك لأن ثم لم يصح الاستخلاف بفوت الجمعة وكذلك
وصي الأب يملك الإيصاء وإن لم يأمره الميت بالإيصاء. وكوان الإمام قلد رجلا
القضاء وأذن له بالإستخلاف فأمر القاضي رجلا ليسمع الدعوى والشهادة
في حادثة عيسى آل عن الشهود ويسمع الأقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب بذلك
إلى القاضي وينهي حجة يقضه القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وإنما يفعل
ما أمره القاضي. وإذا رفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي لا يقض بتلك الشهادة
ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه وبأمر بأعادة البيعة فإذا
شهد وأبدلك بحضرة الخصمين في يقضه القاضي بتلك الشهادة. قالوا هذه
المسئلة تغلط فيها القضاة فإن القاضي يستخلف رجلا ليسمع الشهادة
في حادثة ويكتب إليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب إلى القاضي أنهم شهدوا
عند بكذا ويكتب الفاظ الشهادة أو يكتب أن المدعى عليه أقر عندي بكذا
فيقضه القاضي بذلك من غير إعادة البيعة عنده فلا يصح هذا القضاء لأن القاضي
لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقض بتلك الشهادة

وبذلك الاقرار باقرار الخليفة الا ان يشهد الخليفة مع الخليفة القاضى على اقرانه
ويكون قائدة هذا الاستقلال ان ينظر الخليفة هل للمدعى شهودا ويكتب ^{تسليط}
شهود الا انهم غير عدولا وقد لا يتفق القاضى مع القاضى القاضى ذلك الى الخليفة

فصل فيما يستحق على القاضى مما ينبغى له ان يفعل وما لا يفعل

لا ينبغى للقاضى ان يبيع ويشترى بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره وعن محمد بن احمد
بأس بان يفعل ذلك في غير مجلس القضاء والصحيح انه لا يفعل الا في مجلس القضاء
ولا في غيره لان الناس ساهلون لاجل القضاء ولا ينبغى لمن يدخل مجلس القضاء
لاجل الخصومة ان يسلم على القاضى ولو سلم لا يجزى القاضى سلامه فان اراد القاضى جوابه ينبغى
ان لا يزيد على قوله وعليكم ويسلم الشاهد على القاضى ويرد عليه
ولا بأس للقاضى ان يفتى من له يخاصم اليه ولا يفتى احدا الخصمين فيما خصم
اليه واذا خصم رجل السلطان الى القاضى فجلس السلطان مع القاضى في مجلسه
ويقيم على الارض ينبغى للقاضى ان يقوم من مقامه ويجلس مكان فيه خصم
السلطان حتى لا يكون مفضلا احدا الخصمين على الاخر في الجالس وهذه ^{المسئلة}
تدل على ان القاضى يصلح قاضيا على السلطان المذكور والدليل عليه قصة علي بن
عند شريح رضي. ويقض القاضى وهو مستوف حظه من الطعام والشراب ولا يقض
وهو جائع ولا شبعان ولا غضبان ولا كظيم من الطعام ولا ما خذلا ^{خسرين}
ولا به بغاسر او نوم ولا يشار احدا الخصمين ولا يضم احدهما الى نفسه
ولا يضطك وصاحب مجلسه يقيم الخصوم بين يديه من البعيد
والشهود بقرب من القاضى ويخرج للقضاة احسن ثيابه واعل احواله
ويأخذ كاتبه الماورعا فان كان القاضى فقيرا محتاجا الاولى له ان يأخذ

رتبة بيت المال بل يفترض عليه . وأما أن غنيا كل موافقه والاولة له ان لا يأخذ
 من بيت المال في مجلس القضاء في مسجد حيه . والمسجد الجامع افضل اذا كان المسجد
 الجامع في وسط البلدة . فان كان في طرف من البلدة يختار مسجد الأخر في وسط البلدة
 . وله أن يقضه في داره اذا كان داره في وسط البلدة . فان كان في طرف البلدة يختار
 مسجدا في وسط البلدة ويختار الجلس في مسجد السوق ليكون اشهر وعند الشافعي
 ليس للقاضي ان يقضه في المسجد . فاذا جلس القاضي في المسجد وفي داره يأخذ بيده
 لمنع الخصوم من الازدحام . ويباح للبواب ان يأخذ شيئا لياذن بالدخول متى
 دخل القاضي المسجد يصلي ركعتين او اربعا ثم يجلس مستديرا للقبلة كما يجلس
 المدرس والمحلي . ولا تدخل فيه الحائض والنفساء ولكن القاضي يخرج اليمن
 او يجلس القاضي في المسجد وهي خاوية بحيث يسمع كلامها والمشرى دخل
 المسجد هذا عرفنا اما في عرفهم كان القاضي يجلس مستقبل القبلة واقفا
 الخصوم بين يديه هل يستنطقهم قال ابو يوسف رح يستنطقهم فيقول ليكما
 المدعي فاذا عرف المدعي يقول له ماذا تدعي . وقال محمد رح لا يغفلنك ذلك وقول
 ابي يوسف رح اوفن . واذا ادعى المدعي شيئا على المدعي عليه يكتب القاضي عليه صورة
 ثم يقول للمدعي عليه ماذا تقول فان اقر بما ادعاه المدعي اثبت امره في كتابه ويأمر المدعي
 عليه بايفاء الحق . وان انكر يكتب انكاره في ذلك ثم يأمر المدعي باقامة البينة وهذا
 كان في عرفهم لما في عرفنا المدعي يحضر الكاتب القاضي فيخبره بكيفية دعواه ويصور
 صورة الدعوى يكتب الكاتب ذلك ثم يبعث الى القاضي مع خصمه ويدعي عليه فان
 خصمه اثبت القاضي اقراره في الكتاب ويأمر بقضاء الحق . وان انكر امر المدعي باقامة
 البينة فان جاء المدعي بشهود وشهود واعند على الترتيب يكتب القاضي

شهادة كل شاهد ويكتب اسمه واسم أبيه وجده ويترك بين كل خاتم خاتم
 لشهادة كل واحد منهم وأتاه رجل اللقاضي وذكر أن له على فلان بن فلان
 دعوى فأتاه المدعي عليه غائبا يدفع القاضي إليه طيبة عليه ختم القاضي مكتوب
 فيها اجبضك إلى مجلس الحكم وأتاه المدعي عليه حاضرا في المصراع حضره القاض
 بمجرر دعوى المدعي وكذا إذا كان قريبا من المصراع كان بعيدا لا يعدى القاض
 خصمه بمجرر قول المدعي حتى يقيم البينة أن له على فلان حقا فان أقام البينة
 أعداه القاضي استخسانا وفي القياس لا يعدى كما لو كان بعيدا والفاصل بين
 القريب والبعيد ما قاله الخصاف أنه إن كان في موضع يحكيه أن يحضر مجلس القاض
 ويجيب خصمه ويعود إلى منزله في ذلك اليوم ولا يفسد عشاءه فهو قريب
 والآخر هو بعيد وعلى هذه الشهادة أن كان شاهد الأصل في مكان قريب على هذا
 التفسير لا يجوز الشهادة على الشهادة. وأتاه بعيدا بهذا التفسير بمجرر الشها
 على الشهادة وعن محمد رح أنه يجب على الإمام أن ينصب قضاة في الكور فيما
 مدة السفر احترازا عن مشقة الأعداء وسيقط الأعداء بعد المرض وكذا إذا كانت المدة
 وذكر الشيخ الإمام علي بن محمد البرزدي رح المخدرة هي التي لا تكون برزة بكرا كانت
 أو ثيبا لا يراها غير المحارم من الرجال أما المرأة التي جلست على المنصة فإخراجها
 اجانب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة. والمرأة التي تخرج الحوائجها
 يعلوها القاضي وفي المخدرة يبعث القاضي إليها امينا إذا لم يثبت الوكالة
 عنها ليستخلفها. وكذا في المريض فان نكحت ثلثا شهد على ذلك شهودا
 وياخذ وكيلها إذا شهد وأبده عند القاضي قضي القاضي بذلك على الوكيل
 ولا يقضي الامين إلا أن يكون القاضي ما ذونا في الاستخلاف فبعث الامين

واستقله وفي هذا وجه آخران بحكم بينهما حكما ليحكم بينهما ثم يرفع حكمه
 إلا القاض فيجيزه القاض إن رآه جائزا وكان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المصر
 على التفسير الذي ذكرنا لا يشخصه القاض ما لم يقيم المدعى البينة على ما ادعى
 فإذا أقام قبل بيئته للأشخاص لا للقضاء والمستورة هذا يكفي. وأن سأل الله
 من القاض ختما لا خصار خصمه أعطاه القاض فإذا ذهب به إلى الخصم ^{ذلك} أراه
 وأخبرته ختم القاض ليدعوه في وقت كذا فإن امتنع ورد ذلك أشهد عليه الشا^{هون}
 فإذا شهد بذلك عند القاض يستحضره القاض بأعوانه إن قدر ^{سأل} وإلا
 الوالي إن يستحضره. ومونة الشخص على المتمرد هو الصحيح. وقبل يكون
 في بيت المال فإذا حضر بحسبه القاض عقوبة وكذا إذا سكت المدعى عليه
 بعد ما رأى الختم ولم يجب ولم يرد لأنه ظهر تخته. وكذا إذا وعد ثم خالف إلا
 أن هذا دون الأول في العقوبة. ولو ادعى على من مجور حقان لم يكن له بينة
 على ما ادعى لم يحضره القاض. وإن أخبر القاض أن فلانا طلق امرأته ثلثا أو مطلق
 الحر إن أخبر بذلك عدلان كان على القاض أن يطلبه أشد الطلب. وإن كان
 المخير عدلا واحدا أو لم يكن عدلا وغلب على ظن القاض أنه صادق فالأولى
 أن يطلبه. وإن لم يغلب على ظنه أنه صادق لم يكن عليه أن يطلبه. وإن جلا
 قال للقاض إن لي على فلان حقا وهو في منزله يتوارى عني ولا يحضر معي فإن القا^ض
 يستحضره. فإن لم يقدر يكتب إلى الوالي في أخضار ^{ثان} فإن قال الوالي لا أظفره وسأ^ل
 المدعى من القاض تسمير الباب والختم عليه فإن القاض لا يجيبه إلى ذلك إلا
 أن يأتي بشاهدين أنه في منزله فإن شهد بذلك سألها القاض من أين علمتا
 فإن قالوا لا فأرأيتاه في منزله اليوم أو أمس أو ما أشبه ذلك فإن القاض ينجم ^{سأل} على

ويجعل به حسابا عليه ويسد علاه واسفله حتى يضيق الامر فيخرج وان قالوا لا
 منذ شهر لا بلغت الكلام لانه قد غيب اذا طالت المدة وقد مر ذلك بثلاثة ايام
 وان ختم القاض على بابه ولم يخرج قال ابو يوسف رح يبعث القاض رسولا ومعه
 شاهدان فينادي الرسول على بابه يا فلان بن فلان ان القاض فلان بن فلان ^{يك} يقط
 احضر مع فلان بجلوس الحكم والا انصب لك وكيل او قبل بينة المدعي عليك هكذا
 يفعل القاض ثلثة ايام فان لم يحضر يفعل ما قال ويقض على وكيله بما يدعي عليه
 الخصم قال شمس الائمة الحلواني رح كان الامام الاستاذ يقول رايت في النوا ^{در}
 مثل هذا عن ابي حنيفة ومحمد رح فكان ذلك منهم اتفاقا قال ابو يوسف رح وكذا
 لو كتب القاض الى القاض كتابا في حادثة فلم يقدر القاض المكتوب اليه على الخصم
 فان القاض يوكل عنه على نحو ما قلنا قال شمس الائمة الحلواني رح واصحابنا
 لم يحوزوا والعجوم وصورته ان يبعث القاض نساء يطلبنه في البيت واعوانا ^{خلف}
 السفلى والعلو كيلا يهرب وقال الشيخ الامام على بن محمد البرزوي رح والمشهور
 من قول ابي حنيفة رح ان القاض لا ينصب وكيل بعد ختم الباب ولكنه يجمع عليه
 صورته ما قلنا انه يبعث نساء وربما تلغل للنساء منزل المدعي عليه ويحضر
 النساء الخدم من جانب ثم تفتش امرأة ثقة حريمه وخدمه كيلا يكون بين
 رجل يشبهه بالمرأة فان وجد المدعي عليه يوخذ وان لم يوجد يطلب نياما في
 البيت قال وهذا استحسان فعله عمر رضه والصالحون بعده وتركوا فيه اتفاقا
 فان كان المديون يسكن دارا باحارة وامتنع من الحضور الى باب القاض هل
 يسد القاض بابه اختلفوا فيه والصحيح انه يشمر ولو كان ساكن في دار
 مشترك لا يسد بابه والرجل الذي توجه عليه الحكم بالينة اذ لم يلقه لا يقض القا

عليه في قول ابي حنيفة ربح وقال محمد بن يعقوب ثلاثة ايام فينادي على بايه ثلاثيا
على نحو ما قلنا فان خرج والابتقض عليه . وان لم يجتف ولكنه غاب لا يقض عليه ذكر
الخصاف اذا غاب المدعى عليه بعدما سمع القاضي عليه البيعة او غاب الوكيل
بالخصومة بعد قبول البيعة قبل لتعديل اومات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة
لا يقض بتلك البيعة وقال ابو يوسف يقرض وقال شمس الملة الحلواني ربح وهذا
ارفق بالناس ولو اقر المدعى عليه ثم غاب فانه يقض عليه باقراره في قومه
وان غاب الوكيل اومات بعدما اقيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل يقض
عليه بتلك البيعة . كذا ذكر في الزيادات . وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل
فانه يقض عليه بتلك البيعة . وكذا لو مات المدعى عليه بعدما اقيمت
البيعة يقض بتلك البيعة على الوارث وكذا لو اقيمت البيعة على احد الورثة
ثم غلب فانه يقض بتلك البيعة على الوارث الآخر . وكذا لو اقيمت البيعة
على الصغير ثم بلغ الصغير يقض عليه بتلك البيعة ولا يكلف باعادة البيعة
باب الدعوى

رجل ادعى عند القاضي على رجل حقا فهو على وجوه . اما ان يدعى دينا او عينا
والعين لا يخلو اما ان يكون منقول او غير منقول . والمنقول لا يخلو اما ان يكون
قائما او مائلا والقائم لا يخلو اما ان يكون غائبا او حاضرا فيجعل لكل قسم فضلا
على حدة اما اذا كان المدعى به دينا لا يبيع الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس والصفة .
فلما كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب عواه في صحيفة ويدغمها في صمغ دعوى
ولو كان لسانه غير لسان القياخذ مترجما وكذا الشاهد والعدو في المترجم ليس بشرط
في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح وكذا الاختلاف في رسول القاضي واسارة الا

فيما لا يثبت بالشبهات وفيما يستفظ كعبارة غير صحيحة يستعمل القاضيه باشارته
 واشارته في ذلك يكون كعبارته الا في الحدود والخاصة لله تعالى وان ذكر
 المدعي جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعي عليه سله من اى وجه
 يدعى بسأله القاضيه عن ذلك فان لم يبين ذكره عامة الروايات ان القاضيه
 لا يجبر على بيان السبب وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رح ان القاضيه
 اذا سأله عن السبب لا يجب عليه ان يجيب لان المدعي قد يفتني عن بيان السبب
 او يشق عليه بيان ذلك . فان بين المدعي عليه وقال هذا المال الذي يدعى
 علي من ثمن خمر وميتة قال ابو حنيفة رح بسير ومقرا بالمال اذا كذبه المدعي في السبب
 وقال ابو يوسف ومحمد رح ان بين مفصولا فكما قال ابو حنيفة رح . وان بين
 موصولا لا يصح بيانه . وأصل المسئلة اذا قال لغيره لك . على ألف درهم من ثمن
 جارية بعينتيها الا اني لم اقبض قال ابو حنيفة رح يؤخذ بالمال . وقال الا كذلك
 ان فصل وان وصل لا يلزمه شيء ولو ابتدأ بالسبب وقال انه باعته
 الخمر والميتة بكذا الا يصبر مقرا بالمال . وان قال المدعي عليه له على ألف
 درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعي هي معجلة كان القول قول المدعي الا في
 الكفالة والمسئلة معروفة . واذا صحت الدعوى وطلب المدعي قبل ان يعتم
 البينة ان ياخذ القاضيه من المدعي عليه كفيلا بنفسه فان القاضيه يقول
 للمدعي لك بينة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم لكنها غائبة فكذا ان
 لا يكفله وان قال لي بينة حاضرة في المصركفله القاضيه بطلب الخصم وعن محمد رح
 ان طلب المدعي ليس بشرط . وقيل ان كان المدعي عليه رجلا مجهولا يتوارى مثله
 غالبا كفله القاضيه من غير طلب وان كان رجلا شريفا لا يكفله وقال بعضهم ان كان المدعي

عليه عهد ما الى الخصومات لا يكفله من غير طلب المدي. وان كان بمعية لا بأس
بان يرشد القاضى الى طلب الكفيل فيكفل خصمه واذا اعطا. كفيلا لثلاثة ايام
بنفسه فمضت الايام الثلاثة تخرج الكفيل من الكفالة. ولو قال كفلت الى ^{ثلاثة}
ايام في ظاهر الرواية يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة كما لو قال لامرأته انتطلق
الى ثلاثة ايام فانه يقع الطلاق بعد الايام الثلاثة. وعن ابي يوسف رح اذا
قال كفلت الى ثلاثة ايام يطالب الكفيل في الايام الثلاثة ولا يطالب بعد ها. وقال
شمس الائمة الحلواني رح هذا عرف الناس. وعن ابي يوسف رح في رواية
اخرى اذا قال انا كفيل لثلاثة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت الايام الثلاثة
لا يبقى الكفالة. ولو قال انا كفيل الى ثلاثة ايام يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة
وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه كان ياخذ بهذه الرواية
ويقول هذا شبه يعرف الناس وحكى عنه انه لو قال بالفارسية
يذير فتمتن فلان زاده روز يكون كفيلا في الحال. واذا مضت عشرة ايام
لا يبقى الكفالة. ولو قال يذير فتمتن فلان زاده روز يصير كفيلا بعد عشرة
ايام. ولو قال انا كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام واذا مضت عشرة ايام
فانا بريء من الكفالة ذكر الخصاص رح في الحيل انه لا يطالب بهذه الكفالة
اصلا في العشرة ولا بعدها وذكر في جمع التفاريق لو قال انا كفيل الى شهر
يصير كفيلا بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر بريء عن الكفالة لانه
سلم بعد سبب. ولو قال كفلت بنفس فلان شهرا يصير كفيلا ابد قبل الشهر
وبعد واعقاد اهل زماننا على انه لو قال بالعربية كفلت بنفس فلان شهرا يكون
كفيلا في الحال وان مضى الشهر لا يبقى الكفالة لو قال الى شهر يخرج القاضى عن الكفالة بعد الشهر

ولو قال كفلت بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت العشرة لا يتيق الكفالة ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يسلم اليه النفس فهو كفيلا بالمال لا لله عليه فطالب الكفيل بتسليم النفس والكفول بنفسه بالسواد هل يلزم الكفالة بالمال او يمهله القاض حتى تذهب بالسوا ويحيى به قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رح يلزمه الكفالة بالمال ولا هذا مستثنى عن الكفالة واذا ثبت ان القاض يأخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه يطلب المدعى ينبغي ان لا يجبر على اعطائه الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلا ينبغي ان يكون الكفيل معروف الدار معروف التجارة وبعضهم شرطوا ان لا يكون مجوجا معروفا بالخصوص وان يكون من اهل المطر ولا يكون غريبا. وان كفله كفله مدة موقته. واختلفت الروايات في تلك المدة والصحيح انه يكفله القاض الى المجلس الثاني فان كان القاض يجلس كل ثلثة ايام او اكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الائمة الحلواني رح ذلك مفوض الى رأي القاض هذا اذا كان المدعى عليه رجلا من اهل المصر فانكروا مسافرا لا يكفله ولكن يؤجل المدعى الى اخر المجلس فان اقام بينه والاخلى القاض سبيله وان ادعى الخصم انه مسافر وانكر المدعى ذلك كان القول قول المدعى لان الاتفاق في الامصار اصل دل عليه مسئله ذكرها في النوادر رجل دخل مسجدا من المساجد في مصر فقام قوما في صلاة الظهر والعصر فلما صلى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف انه كان مسافرا او مقيما فسدت صلاة القوم عليهم الاطاعة لان القامة في المصر اصل فيبني الحكم على ذلك فكذاك ههنا. وقيل القول قول المدعى مع يمينه على علمه وقال بعضهم القول قول المدعى عليه

انه مسافر لانه ينكر اعطاء الكفيل . وقال بعضهم يتعرف القاض عن رفقائه .
 فان كان محقيا وامتنع عن اعطاء الكفيل امر المدعي بالملازمة وله ان يلائم
 بنفسه واعوانه واجرائه يطوف معه اينما طاف ولا يمنع من التصرف
 وقيل يجلسه المدعي في بيته فيكفيه مؤنة من الطعام والشراب فان لم يكفه
 مؤنته تركه ليقض حاجته . وان كان الخصم امرأة اجنبية لا يخلو بها ولا يأت
 بان يطوف معها في السكك فاذا دخلت دارا ارسل امرأة ثقة معها كيلا
 تغيب . وان ادعى رجل انه وصي فلان الميت وادعى دينا للميت على رجل وحمد
 الخصم الوصاية والدين فان القاض لا يأخذ من المدعي عليه كفيلا حتى يثبت
 الوصاية . وكذا الوادعي انه وكيل فلان للغائب او وارث فلان الميت وحمد
 الخصم الورثة والوكالة والموت فانام المدعي بيته على ذلك ثم ان المدعي اجضر رجلا
 اخر قبل تركية الشهود وادعى على الثاني حقا للميت فان القاض لا يكفل الثاني
 حتى يظهر عدالة بيته الوكالة والوصاية فان شهد واعلى الاخرين جميعا
 على الوصاية والدين او الوكالة والدين القياس ان لا يقبل البيعة على امرين
 حتى يقض بالوصاية والوكالة ليثبت خصومه اولا ثم يسمع البيعة على
 الحق بعد ذلك وهو قول ابي حنيفة رح وفي الاستحسان يقبل فاذا ظهرت
 عدالة الشهود يقض بهما لكن يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والورثة
 على القضاء بالدين وان عدلت بيعة الوصاية والوكالة خاصة يقض بها
 . وان عدلت بيعة الدين خاصة لا يقض به . وكذا ادعى رجل على رجل انه
 وصي فلان الميت وان لي على الميت هذا كذا سمع دعواه . وكذا الوادعي الوكالة
 من غائب اذا عرف الميت او الغائب باسمه واسم بيته وخدا ولقبه ان كان لا

المعرفة الا باللقب واذا سمع دعواه وطلب تكفيله فان القاضى لا يكفله لانه
 لم يثبت خصومته معه . فان اقر المدعى عليه بالوصاية وانكر ان يكون في يده
 شيء من المال لم يكن عليه شيء . وان طلب المدعى من القاضى تكفيله حتى
 البينة على المدعى به يأخذ منه كفيلا . وان كانت هذه الخصومة مع الوارث
 والوارث ينكر النسب والارث والموت جميعا فاراد ان يأخذ منه كفيلا
 لحضر البينة لاثبات النسب والموت والارث فان القاضى يكفله ولو
 ان رجلين لهما على رجل الف درهم هما شريكان فيه والمديون بمحمد الدين
 فحضر احدهما فاقام البينة على دينهما والشريك الآخر غائب ذكر في المنتقى
 ان على قول ! بحقيقة رج يقض للمحضر بخسمائة واذا حضر الغائب كلف اعانة
 البينة ولا يجعل المحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجه الا ان يكون الالف
 ميراثا بينهما من شخص واحد فان حضر الغائب ولم يقدر على اعانة البينة
 دخل محضه في الخمسمائة التي قبض الشريك . وقال ابو يوسف رج اي الشريكين
 حضر فهو خصم من الاخر في الميراث وغيره . وقال محمد رج القياس ما قال ابو
 رج والاستئذان ما قال ابو يوسف رج اذا ادعى رجل على رجل دين او
 لم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جاز شهادتهم . وان ادعى دينا
 بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل لا يقبل شهادتهم كما لو ادعى ملكا
 بسبب فشهد الشهود بالملك المطلق . والصحيح انها تقبل ذكر في كفاية
 الاصل رجل ادعى على رجل الف وقال خمسمائة منها ثمن متاع قد قبضه وخمسمائة
 منها ثمن عبد قد قبضه وجاء بشاهدين فشهد احدهما على خمسمائة ثمن
 عبد قد قبضه واخر على خمسمائة ثمن متاع قد قبضه جازت شهادتهما ينقض

للمدعى باللف وان لم يكن على كل خمسمائة الشهادة شاهد واحد وبشهادته لا
 لا يثبت السبب وكذا لو شهدا أحدهما بالالف بذلك السبب وشهد الآخر
 بالالف مطلقا. وكذا لو شهدا على اقراره بالالف مطلقا وشهدا أحدهما على اقرار
 بالالف بذلك السبب وشهد الآخر على اقراره بالالف مطلقا جازت شهادتهما
 ولو ادعى القاضى أحدا الشاهدين بالالف قرضي وآخر بالالف من ثمن متاع
 لا تقبل لانه لا يمكنه تصديق الشاهدين اذا صدق أحدهما فقد كذب الآخر
 ولو ادعى على رجل مائة وخمسين درهما وشهدا على اقراره بمائة وخمسة
 واربعين درهما جازت شهادتهما. ولو ادعى القاضى أحد الشاهدين
 بالالف وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بالالف جازت شهادتهما ولو ادعى
 القاضى المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فاقام المدعى بينة على المال
 ثم اقام المدعى عليه بينة على القضاء او الابرأ قبلت وكذا لو ادعى القاضى
 المدعى عليه ليس لك على شيء فاقام المدعى بينة على المال ثم اقام المدعى
 بينة على القضاء او الابرأ قبلت. وان ادعى القاضى المدعى عليه ما
 كان لك على شيء قط ولا اعرفك فاقام المدعى بينة على المال ثم اقام المدعى
 عليه بينة على القضاء او الابرأ ذكر في جامع الصغير انها تقبل وذكر في الفتاوى
 عن اصحابنا انها لا تقبل رجل ادعى على رجل ما الا فانكر المدعى عليه فاخرج
 خطا باقرار المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعى عليه فانكر المدعى
 عليه ان يكون خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة
 اختلفوا فيه قال بعضهم يقضى القاضى على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم
 لا يقضى وهو الصحيح. ولو قال المدعى عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال انكأ

المخط على وجه الرسالة مقصدنا معنونا لا يصدق ويقضى عليه بالمال في خط الصل
 والسبب سارحة وان لركن المخط على وجه الرسالة ولكن على وجه يكتب الصل
 والاقتراف ان اشهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا يلزمه . وان كتب المخط
 بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا عليه سواء
 قال اشهدوا علي او لم يقل . وان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن
 قال لهم اشهدوا علي بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا
 عليه بما فيه وان لم يعلموا الا يحل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه . رجل ادعى
 دينا على ميت بحضرة احد الورثة فاقروا هذا الوارث صحيح اقراره ويلزم جميع
 ذلك في حصته من الميراث . وقال شمس الامعة الحلواني رح هذا اذا قضى
 القاضى على هذا الوارث باقراره اما يحل اقراره لايلزمه الدين في نصيبه بل
 انه لو اقر بالدين ثم شهد هو مع اخيه بذلك الدين على الميت جازت شهادته
 ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل القضاء لكان لا تقبل شهادته لانه يكون
 محولا للدين عن حصته خاصة جميع التركة فلا تقبل كالمشهد بذلك بعد
 ما قضى القاضى باقراره . رجل ادعى على ميت دينا فخصمه في ذلك وارث الميت
 او وصي الميت لا يسمع دعواه على غريم الميت الذي عليه دين ولا على الذمكة على
 دين ولا على الموصى له . وذكر في المنتقى ان الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث
 والموصى يكون خصما لمن يدعى دينا على الميت . ولو ادعى رجل ان الميت
 اوصى اليه واحضر غريما للميت عليه دين يسمع دعواه كما يسمع دعوى الوكيل
 في حياة الموكل على غريم الموكل . ولو ادعى رجل انه وصي فلان الميت لا يسمع
 دعواه الا على خصم جلهد وخصمه وارث الميت او رجل عليه للميت دين

او جعل اوصى له الميت بوصية لان للموصى له حقا في الميراث فكان بمنزلة الواث
 وان احضر حلالا له على الميت دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل
 خصما لمن يدعى انه وصي الميت لان الوصي لا يدعى قبله حقا ومنهم من قال يكون
 خصما وهو الصحيح . رجل قال لرجلي عليك الف درهم فقال المدعى عليه
 ان حلفت انهما لك على اديتهما اليك فحلف فادعيا اليه هل له ان يسترد ما
 بعد ذلك ذكره المنتهى انه ان دفعها اليه على الشرط الذي شرط كان له ان يسترد
 منه ولصاحب الدين ان يلزم المديون بعد وجوب الدين وان لم يامر
 القاضى بالملازمة اذ الميراث القاضى فلسه فان قال العزيم احبسني وصاحب الدين
 يريد الملازمة كان له ان يلزمه . وان طلب صاحب الدين من القاضى ان امر
 واحدا من اعوانه حتى يلزمه لاستخراج المال ففعل القاضى ذلك اختلفوا
 من يلزمه قال بعضهم يكون على صاحب المال وقال القاضى الامام ^ص لا
 يكون على المديون لانه انما احتاج الى الملازمة لمطله فيكون عليه كالمسا^ق
 اذا قطعت يدك كان ثمن الدهن الذي يحسم به العروق واجرا الجبلاد على السابق
 رجل ادعى دينا على ميت بمحضرة وارثه او وصيه ذكر في الجامع في الوصايا
 انه لا يسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصما لمن يدعى دينا على الميت
 اذ الميراث الميت شيئا . رجل ادعى دينا على الميت بمحضرة وارثه وقال الميت
 قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يد هذا الوارث ما به وقاء
 بالدين واقام البينة على ذلك لا شك ان هذا القدر يكفي لامر الوارث
 باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بمحضرة المال ان هذا المال بالميت
 ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث بالمال كان جائزا وله وجه لان ^{القضاء}

بملك الدراهم والدنانير يمكن حال غيبتهما فان محمداً ذكر في الابطاح ان القاض
اذا باع الأبق وقبض الثمن ثم ان مولى الأبق رفع الامر الى القاضي ببلدة ليكتب
كتاباً حكماً الى القاضي الذي باع الأبق وقبض الثمن واقام البينة على ذلك
فان القاضي يحيله ويقبل بينته وان كان في هذا استحقاق الدراهم التي
امانة عند القاضي المكتوب اليه حال غيبتهما وهذا المسئلة نص على
مسئلة اخرى ان الكتاب الحكمي في المنقول جائز رفيقاً كان او لم يكن . رجل ادعى
على غائب ديناً بمحضرة رجل يدعي انه وكيل الغائب في الخصومة فاقر المدعي
عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو اقام المدعي بينته بالدين على الغائب
لم يقبل بينته . وكذا الوادعي ديناً على ميت بمحضرة رجل يدعي انه وصي الميت
فاقر المدعي عليه بالوصاية . رجل يدعي ديناً على رجل فوكل المدعي عليه
رجلين بالخصومة فاقام المدعي شاهداً على احد الوكيلين وشاهداً على
الوكيل الآخر جائز . وكذا لو اقام شاهداً على المؤكل وشاهداً على الوكيل او اقام
على المدعي عليه شاهداً وعلى وصيه او وارثه بعد موته شاهداً ولو كان
للميت وصيان فاقام المدعي على احدهما شاهداً وعلى الآخر شاهداً جائز
ذكره في المنتقى . ولو قامت البينة على رجل بحق ثم مات المدعي عليه قبل ان
عليه او غاب او قامت البينة على الوكيل بالخصومة فمات الوكيل قبل القضاء
او غاب ثم عدلت تلك البينة لا يقض بتلك البينة في قول ابي حنيفة ومحمد
ويقض في قول ابي يوسف رج واختار الخصاص رج قول ابي يوسف رج وكل
مات في بلدة وله ورثة في بلدة اخرى فجاء رجل وادعى على الميت ديناً فاراد
ان يثبت دينه على الميت وطلب من القاضي ان ينصب وصياً للميت حتى يقيم

^{١٢٩}
 وقال البيهقي ان كان الوارث نائبا غيبة منقطعة نصب القاضى صيا فقام
 اقام المدعى عليه بينة تقضى القاضى له بدينه وان لم يكن الغيبة منقطعة
 لا ينصب القاضى وصيا ولو كانت الورثة كبارا غيبا وله وارث صغير ^{البصر}
 فان القاضى يجعل للصغير وكيل لا يقيم المدعى البينة على الوكيل ويقضى له ^{بدينه}
 ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة كما لو كان هذا الصغير كبيرا فقضى القا
 عليه كان قضاء على جميع الورثة ولو كان الوارثا محاضرا كبيرا فاقر الوارث
 بالدين على مورثه فاراد الطالب ان يقيم البينة عليه مع اقراه ليكون
 حقه في جميع التركة فان القاضى يقبل بينته على المقر ويقضى ويكون
 ذلك قضاء على الكل . وكذا لو ادعى على وصي الميت فاقر الوصي بالدين
 ما راد المدعى ان يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وقبلت بينته وكذا لو اقام البينة
 على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار . رجل ادعى على رجل مائتي درهم
 فقال للمدعى عليه قد قضيتك مائة بعد مائة مثلها فلاحقك على لم يكن
 ذلك اقرا وكذا لو ادعى الف درهم فقال قد قضيتك خمسين درهم ^{كذلك}
 ذلك اقرا وكذا لو قال المدعى لى عليك الف درهم وقال المدعى ^{عليك}
 الف درهم لم يكن اقرا . ولو قال المدعى عليه لى عليك الف درهم
 او قال لى عليك مثلها او قال لى عليك ايضا الف درهم فيه رواية ^{فيها}
 يكون اقرا وفي اخرى لا يكون . رجل ادعى دينا على رجل فقام البينة ^{عليه}
 بعد الجحود فقال للقاضى ثبت عندي ان لهذا الرجل على هذا الرجل كذا
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكما من القاضي . وقال شمس
 الائمة الحلواني والقاضى ابو علقم رح يكون حكما وعليه الفتوى وذكر

في كتاب الرجوع ولو قال القاضى بعد ما شهد الشهود بمحق او دار لرجل وعنده ^{الشيء}
 ان الحق للشهود له لم يكن ذلك قضاء حتى يقول انقضت عليك القضاء ^{فكذلك}.
 وكذا الان قوله اري بمنزلة قوله اظن ولو قال اظن لم يكن ذلك قضاء. اذا
 قال القاضى لرجل جملك وكيل لاف تركة فلان الميت كان وكيله للحفظ خاصة
 الا ان يقول له تشتري وتبيع. ولو قال جملك وصيا كان وصيا. واذا تقدم
 الغرض والورثة لا القاضى ونحو ان فلان مات ولم يوص الى احد والقاضى
 لا يعلم به فقال ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا قالوا ايرجى ان يكون القاضى
 في سعة من ذلك فان كانا صادقين كان وصيا. وجعل جاء الى القاضى فقال قدما
 ابري في بعض الاطراف وعليه ديون وترك مروضاً ورقعاً ودنيا ولم يوص الى احد
 الا استطيع ان اثبت ذلك بالبينة لان اهل تلك الناحية لا يعرفونني
 قالوا لا بأس للقاضى ان يقول له ان كنت صادقاً نبدأ تقول فبع الحيوان
 اتقن الديون فان كان صادقاً صح امر القاضى والا فلا واذا اوصى الرجل الى رجل
 مال فوجهه لا قبل بطل الايصاء حتى لو قبل بعد ذلك في حياته او بعد وفاته
 لا يصح ولو قبل في وجهه ثم رد لم يصح رده ما لم يعلم الموصى بهى والوكالة سواء
 بخلاف ما لو اوصى للانسان بوصية فرد في وجهه في حياته ثم قبل بعد وفاته او قبل
 في حياته ثم رد بعد وفاته يصح رده وقوله والمسئلة معروفة. واذا توجه الحبس
 الى المديون فان القاضى لا يسأل المديون الك مال ولا يسأل المدعى الى مال في
 ظاهر الرواية فان سأل المديون من القاضى ان يسأل صاحب الدين الى مال
 سأل القاضى بالاجماع فان قال الطالب هو محبس لا يجبسه لانه لو اقر بعينه
 بعد الحبس اخرجه وقبل الحبس لا يجبسه فان قال الطالب هو موسر ^{القضاء} قادر على

وقال المديون انما مسر تكلموا فيه قال بعضهم القول قول المديون انه مسر
 وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وثن المبيع القول
 قول مدعي اليسار مروي ذلك عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى لان ثمة
 كانت ثابتة بالمبدل ولا يقبل قوله في زوال تلك القدرة . وان لم يكن الدين
 بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المديون والذمي يؤيد هذا القول مسطاب
 أحدهما احد الشريكين اذا اعتق العبد المشترك وادعى انه مسر كان القول
 فيه قوله لان الضمان فيه وجب بدلا عما هو ليس بمال والاصل في الادعي
 هو العسة والثانية ان المرأة اذا طلقت نفقة المورسين والفرج يدعي
 العسة فكان القول قول الزوج . وقال بعضهم كل مال وجب بعقده لا يقبل
 قول المديون انه مسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال المديون اذا
 اقام بينته على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح الصحيح انها تقبل وقال المصنف رح وينبغي ان يكون
 ذلك مفوضا الى القاضي ان علم القاضي انه وثق لا يقبل بينته قبل الحبس
 وان علم القاضي انه ليرى قبل بينته ولو اقام المديون بينته على العسا
 وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار ولي فان شهد والمفوض
 قادر على قضاء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال . وان اقام
 المديون البينة على العسا بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا يقبل
 البينة الا بعد مضي مدة واختلف في الروايات فتملك المدة وروى محمد عن
 ابي حنيفة رح انه مقدّر بشهرين وثلاثة وروى الحسن عن ابي حنيفة رح
 انها من اربعة اشهر الى ستة اشهر وعن ابي جعفر الطحاوي رح انها مقدّر

بشهر. وقال شمس الائمة الحلواني^{رح} وهذا رفق الاقاويل. وقال بعضهم
 ان كان المحبوس رجلا لنا صاحب عيال يشكو عياله لا القاض لاجل النفقة
 يأخذ بقول الطحاوي^{رح} ان كان وقفا وعرف القاض تهرده يجلسه ستة
 اشهر والحاصل انه يفوض الى القاض ان وقع عند القاض بعد مضي ستة
 اشهر انه متمرديد يديم الحبس وان وقع عند قبل تمام شهر واحد انه عا
 اطلاقه وهذا اذا كان امره مشكلا. اما اذا كان فقره ظاهرا يسأل القاض
 عنه عاجلا ويقتل البينة على الافلاس ويحلى سبيله بحضرة خصمه
 وانما يسأل عن عسرته عن جيرانه واصدقائه واهل سوقه من الثقات
 دون الضفاق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كف ذلك ولا يشترط في هذه لفظة
 الشهادة وبعد ما حلى سبيله هل لصاحب الدين ان يلانزه اخلفوا^{فيه}
 والصحيح ان له ان يلانزه للمحدث المشهور لصاحب الحق من لسان
 قالوا المراد من اليد الملازمة. قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني^{رح}
 احسن الاقاويل في الملازمة ما روى عن محمد^{رح} قال يلانزه في قلته
 ولا يمنع من الدخول الى اهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء
 والخلاء فان اراد الطالب ان يمنع عن ذلك فانه يكفيه مؤنة الغداء
 والعشاء وما يحتاج اليه مما لا يد منه وله ان يلانزه بنفسه واجرائه
 مولده ممن احب فان قال المديون لا اجلس مع غلامك واجلس معك
 قال بعضهم كان له ذلك وقيل هذا قول ابي حنيفة^{رح} اما على قوله ما ليس
 للمديون ذلك وجعلوا هذه المسئلة فرعاً للمسئلة التوكيل بالخصومة
 فمن غير رضا الخصم على قول ابي حنيفة^{رح} لا يصح توكيله فكذا في الملازمة

والصحيح في الملازمة التي فيها لا ما حل الدين لالا الدين ان شاء لازمه بنفسه وان شاء
 غيره لان المقصد حصول الدين وملازمة الغير عسى يكون اقرب الى ذلك
 . اذا كان للصبي مال فان القاض لا يبيع ماله في الدين عند ائحيفة
 رج ومنه صاحبيه رج يبيع . وقال الشيخ الامام شمس الاثمة المحلوا
 رج اكان ماله من جنس الدين كالدرهم والدينه فانير والمكيل والموزون ^{جنس}
 الدين اخذ القاض ماله وقضى دينه وان كان الدين دراهم والمال دنانير
 او على العكس القياس ان لا يبيع في قول ائحيفة رج كما في سائر الاموال في
 الاستحسان يبيع ويقضى دينه لانها جنس واحد حكما كما لصاح بيع المكسرة
 . ولا يبيع العروض عند ائحيفة رج وفي العقار عنهما روايتان . الحر
 العبد والبالغ والصبي والمأذون في الحبس سواء وكذا الاقارب والاباء
 الا ابوالدين والاجداد والجدات فانهم لا يحبسون في ديون فروعهم الا في
 النفقة وغيرهم صحتسون بعضهم بدين بعض والمكاتب يحبس مولا الا
 فيما كان من جنس المكاتبه . والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيرها .
 وفي رواية ابن سماعه رج يحبس في غير مال المكاتبه والصحيح هو الاول
 . رجل وكل رجلا بالخصومة وبقبض كل حق له على الناس وكذا وكذا كتب
 في ذكر الوكالة وكذا وكذا محاصها فادعى قوم قبل الموكلا لاطال غيبته
 فاقرا الوكيل عند القاض انه وكيله فاقام اصحاب الديون البينة بدينهم
 على الموكل وطلبوا حبس الوكيل فانه لا يحبس لان الحبس جزاء الظلم ^{كيل} والظلم
 بالخصومة اذا لم يكن بالمال ولا مامورا بقضاء الدين عن مال غيره لا يجب عليه
 المال فلا يكون ظالما . اذا اراد المحبوس ان يحترف اختلفوا فيه قال ^{الاثمة} شمس

الشيخ رح الصحيح انه يمنع وقال غيره لا يمنع لان نفقته ونفقة عياله عليه ^{سكن}
 في ذلك ويمنع من الحمام ويتنور في السجن ولا يمنع من دخول الزوار عليه ولا
 من اللبس والطيب والطعام والبيع والشراء. ولو احتاج الى الجماع لا بأس
 بان تدخل عليه زوجته او جاريته فيطأها في موضع لا يطلع عليه غيره وعن
 ابي يوسف عن ابي حنيفة رح انه يمنع من وطئ المحارم والاماء لانه المنع عن ذلك
 لا يفضي الى الهلاك وعسى يكون ذلك سببا لزيادة خبز يحمله على قضاء
 الدين ولا يخرج لجمعة ولا عيد ولا لجنانة قريب. وقيل انه يخرج بكفيل لجنان
 الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى
 وعن محمد رح اذا مات ولد او والده لا يخرج الا ان لا يوجد من يفسد فيه
 . واذا خرج المحبوس عن نفقة المرأة ليس لها ان تطالبه بالنفقة ولكنها
 تستدين على الزوج بامر القاض. ولو كان للمحبوس ديون على الناس فان
 يخرج من السجن حتى يخاصم في حبسه. فاذا مرض في السجن واضناه المرض
 فان لم يكن هناك من يمرضه اخذه القاض من السجن بكفيل. واذا علم القاض
 ان المحبوس محتال للخروج والهرب بنفسه او بالرجوع الى الظلمة ليخرجوه
 اذ به القاض بالسياط وان خاف القاض عليه ان يفر من حبسه حوله القاض
 الى سجن اللصوص اذا كان لا يضاف عليه من اللصوص فان كان بينه وبين
 اللصوص عداوة لا يحوله. واذا سأل القاض عن المحبوس بعد مدة فاخبره
 مفلس وصاحب الدين غائب فان القاض يأخذ منه كفيلا بنفسه
 ويخرجه عن الحبس. ولو قال المحبوس فقدت المال وصاحب المال غائب يريد
 تطويل الحبس عليه فان كان القاض يعلم انه حبس بدين فلان لا غيره يعلم مقدار

الدين القاسم بن به بالكان القاضى حين حبسه كتب انه حبس بدين فلان بكذا
 فان القاضى بالخيار فانشاء اخذ الماخذة وخلع سبيله فلو شاء اخذ منه كفيلة
 بالمال والنفس وخلع سبيله . ولو مات الطالب والقاضى الذى حبسه وارثه قال
 بعضهم خلعه سبيله كيلا يترحم الناس وقال بعضهم يتركه فالحبس حتى يقضى الدين
 . رجل ادعى على رجل الف وشهد شاهدان انه كان لهذا المدعى على هذا المدعى عليه
 الف درهم ولكنه ابرأ منهما وقال المدعى ما ابرأته منهما فقال للشهود عليه ما كان له
 على شئ ولا ابرأنى عن شئ ذكر في المتن ان المدعى عليه اذا ابرأ من شهادتهما
 على البرائة يقضى عليه بالف درهم رجل ادعى على رجل خمسة دنانير فقال المدعى عليه
 قد اوفيتكها وجاء بشهود فتشهد شهوده ان هذا المدعى عليه دفع الى هذا المدعى
 خمسة دنانير الا ان الاخذة انه من لي مال فيها اليه من هذا الدين او من
 دين اخر جائت شهادتهما وبرئ المدعى عليه . رجل باع من رجلين متاعا
 بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ولقى البائع احدهما وافهم البينة
 ان له على هذا وعلى فلان بن فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفيل
 عن صاحبه باع منه فانه يقضى له على الحاضر بالف درهم واذا حضر الغائب لم
 للمدعى ان يأخذ الاجسمائة وهي الاصلية لان القضاء على الكفيل بالف
 قضاء على الاصيل اما القضاء على الاصيل لا يكون قضاء على الكفيل فمستلنا
 القضاء على الاول في النصف الذى كان كفيل كان قضاء على الغائب اما
 القضاء عليه فيما كان اصيلا لا يكون قضاء على الغائب . ولو ادعى على رجل
 انه كفاله وفلان بن فلان الغائب عن فلان بن فلان بالف درهم وكل
 واحد منهما كفيل عن صاحبه فمضى له على الحاضر بالف درهم ثم حضر الغائب

كان له ان ياخذ بجميع الالف لانه حين نفع على الحاضر بالف درهم ففرض بها عليه
 بجهة الكفالة عن كل واحد منهما على الكفيل والمطلوب فكان كل الالف عليه
 بجهة الكفالة. رجل ادعى على رجل الف درهم فجد المدعى عليه واقام المدعى
 شاهدين شهد احدهما ان المدعى عليه اقرا ان لهذا المدعى عليه الف درهم
 من قرض وشهد الاخر ان المدعى عليه اقرا ان هذا المدعى اودعه الف درهم
 ذكر في المنتقى انه يجوز ويقتضيه عليه بالف درهم لانهما اجمعا على اقراره انه وصل
 اليه الف درهم من قبل المدعى وقد وجد الوديعة فكان ضامنا. رجل ادعى على
 رجل انه اخذ منه الفاقا ووصف الالف فاقام المدعى عليه البينة ان المدعى
 اقرا ان هذا المال المفسر المسح اخذ منه فلان اخر وانكر المدعى الاول اقراره
 قال محمد ربح لا يبطل بهذا دعوى المدعى الاول ولا تبطل بيئته لان الوقت
 غير مذكور في الشهادتين فيجعل كان فلانا اخذ اولاً ثم ردها على المدعى ثم
 اخذها منه المدعى عليه. وكوادعى المدعى ولا ان هذا اخذ منه الفاقا فاقام
 البينة ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان هذا المدعى اقرا ان فلان بن فلان
 وكيل المدعى عليه اخذ منه هذا المال كان ذلك ابطالا لدعوى المدعى ^{الاول}
 وتكذيبا لبيئته لانه لما اقر قبض الوكيل ثم ادعى الاخذ على الموكل كان هذا
 الاخذ الدعي يدعى عين الاخذ الدعي ادعاه على وكيله لان اخذ الوكيل يضاف الى
 الموكل فيجعل كذلك كيلا يلزمنا اثبات اخذ اخر مع امكان حمل الثاني على الاول
 فيكون دعواه الاخذ على الوكيل ابراء المدعى عليه عن دعوى الاخذ بطريق
 الاصل اما في المسئلة الاولى اذ لم يكن احدهما وكيل عن الاخر في الاخذ
 كان الثابت بكل شهادة اخذ اخر عند القضاء بالاخذين كان له ان يطالب

المدعى عليه رجل ادعى دينا لابيهِ الميت على رجل فشهد الشهود انه كان لاب
المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البينة في قول الجعفي ومحمد بن وهب
على اقرار المدعى عليه انه كان لاب المدعى على المدعى عليه كذا لجازت الشهادة
كما لو شهد واخبر دار على اقرار المدعى عليه انها كانت لاب المدعى . رجل ادعى
على رجل عند القاضي واخرج صكا وقال ان الدين الذي في هذا الصك على المدعى
باسم فلان الغائب المذكور في هذا الصك له وان اسم الغائب فيه عارية وان
الغائب المذكور في هذا الصك قد وكلني بقبض هذا الدين من المدعى عليه
هذا فان القاضي يسمع دعواه لان الانسان قد يكون وكيل عن الغير في بيع ماله
فيكون الثمن للموكل والعاقبة يكتب الضك باسم نفسه الا انه ينبغي ان يقول
وان فلانا الغائب وكلني بالقبض لان الظاهر ان الدين انما يكتب باسم رجل اذا كان
حق القبض له فاما سماع دعواه يقبل بينته ويقضه بالمال وان اقر المدعى عليه بالمال
والوكالة احرم بتسليم المال الى المدعى ولا يتعد اقراره على الغائب وان اقر المدعى
عليه بالمال وانكر الوكالة يقال له اثبت الوكالة بالبينة ولو اقام البينة على اقرار
الغائب ان المال للمدعى هذا ولم يقيم البينة على الوكالة لا تقبل بينته

فصل في الدعوى بخلاف الشهادة

وما يصير به متناقضا وما لا يصير

رجل ادعى على رجل الف وخمسمائة فشهد الشهود بالف جازت الشهادة
من غير تحقيق . وكذا لو ادعى الف وخمسمائة . ولو ادعى الف وخمسمائة
بالف والاخر خمسمائة لا يقض بشيء في قول الجعفي ومحمد بن وهب . وكذا لو ادعى خمسة عشر
فشهد احدهما بخمسة عشر والاخر بشرة . ولو ادعى الف وخمسمائة فشهد احدهما

بالف والآخر بالف وخمسائة تجاوزت بنها دتما على الالف وان ادعى القاضى
 بالف وخمسائة او بالف درهم لا تقبل من غير توفيق لانهم كذب الشهود بالزنا
 على الف فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا باقتل عمادعاء المدعى فان وفق المدعى
 فقال كان له عليه الف وخمسائة كما شهدت به الشهود الا ان ابرأته
 واستوفيت خمسمائة ولم يعلم به الشهود فاذا وفق على هذا الوجه قبلت
 لان ما اتى به من التوفيق يحتمل الدعوى والشهادة فيقبل ولا يحتاج الاقامة
 للينة على التوفيق وقال بعضهم يشترط الشهادة على التوفيق والصحيح الاول
 وانما يحتاج لاثبات التوفيق بالينة اذا كان التوفيق لا يتم ولا ينفرد باثباته
 كما لو اراد من الملك بالشراء فشهد الشهود بالملك بالمبة اما الابراء فيتم به
 وكذا الاستيفاء فانه اذا ظفر بجسوة كان له ان يأخذ فلا يحتاج الى اثبات
 التوفيق بالينة والقياس انه اذا اجتمعت التوفيق يوفى وان لم يدع التوفيق
 ويجهل الشهادة على الصحة وذكر محمد رح في كثير من المواضع وابنت التوفيق
 وان لم يدع جملا للشهادة على الصحة معها اذا ادعى ديناً فانكر المدعى عليه
 وقال ما كان لك على شئ فلما اقام المدعى البينة على الدين اقام المدعى عليه ^{البينة}
 على الايفاء والابراء قال تقبل وذكر الشيخ الامام المعروف بنحوه فانه
 في الشهادات ان محمد رح شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط
 في البعض فذلك محمول على ما اذا ادعى التوفيق فانه لا بد من دعوى التوفيق
 . وكان الواجب القاضى الشاهدان بالالف الا ان احدهما شهد انه تقضى
 الطالب بنها خمسمائة وانكر الطالب القضاء قبلت شهادتهما على الالف
 وعن ابي يوسف رح انه لا تقبل شهادة من شهد بقضاء خمسمائة ولم يأخذ

العطاء ويخرج. ولو ادعى الفاقشهد الشهود بالالف والقضاء فقال المدعى
 ما فضل فثبنا او قال صدقنا في الشهادة على الدين واورها في القضاء ان على جانب
 شهادتهما على الالف. وان قال المدعى شهدا بالدين بحق وبالقضاء بباطل
 او بنور لا يجوز شهادتهما وكذا لو شهد المدعى بالفه وشهد ان المدعى عليه
 على المدعى ما نذر يناد والمدعى ينكر الدنانير ان قال المدعى شهدا بالالف بحق
 واوهما في الدنانير جازت شهادتهما. ولو ادعى الفاقشهد الشهود انه كان
 لهذا المدعى على المدعى عليه الف ولكنه ابرأه منها وقال المدعى ما ابرأته منها
 فقال الشهود عليه ما كان له على شيء ولا ابرأني عن شيء قالوا اذ لم يدع البرأ
 يقتضيه عليه بالالف. ولو ادعى الفاقشهد احدهما ان له عليه الف درهم
 وشهد الآخر على اقرانه بالالف ذكر في غصب الاصل وفي الجامع انها لا تقبل
 لان احدهما شهد بالقول والآخر بالفعل فلم يتفقا على شيء وقال ابو يوسف
 تقبل. ولو اتفق الشاهدان على انه اقربا للف واخلفا في المكان او في الزمان
 جازت شهادتهما لان القول مما يعاد ويكرر. ولو ادعى دارا في يد رجل
 انها له منذ سنة فشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة ذكر الناطق
 انها لا تقبل ولو ادعى انها له منذ عشرين سنة وشهد الشهود انها له منذ
 جازت شهادتهما لانه كذب الشهود في الصورة الاولى دون الثانية
 . ولو ادعى ثوبا في يد رجل لانه له واقام شاهدين فشهد احدهما على اقرار ذي البدن
 المدعى او دعه اياه وشهد الآخر على اقرانه انه اغتصبه من المدعى فقال المدعى
 قد اقر بما قالوا ولكنه اغتصبه مني جازت شهادتهما ويجعل الكذب في يد الثوب
 مقرا بملك المدعى حتى تلوا دعاء بعد ذلك لا تقبل. ولو شهد احد شاهدين المدعى

على اقرار ذي اليد انه اغتصبه . من المدعى وشهد الآخر على اقراره انه اخذ
من المدعى فانه يقض به للمدعى ويكون المدعى عليه على جهته لان الاقرار بالاختن
لا يكون اقرا بالملك لما خزنه فان الانسان قد يأخذ ماله من الغير لا يقبض
ماله من غيره ولو شهد احد شاهد المدعى على اقرار المدعى عليه المدعى او دعه اياه
وشهد الآخر على اقراره انه اخضعه للمدعى فلا قرينة الا لاكنى او دعه اياه لا يقبل
هذه الشهادة لانهم لم يجعلا على اقراره بملكه ولا على اقراره بالاختن لان الذي
شهد على اقراره بالوديعة لم يشهد على اقراره بالاختن من المدعى . رجل
ادعى عينا في يد انسان واقام البينة انما له ثم ان المدعى عليه اقام البينة
ان الشهود قد ادعوا هذا العين حازت شهادتهم وبطلت بينة المدعى
رجلان شهدا ان فلانا قدامات وهذه كانت امرأته وشهد آخر ان
طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح شهود الزوجية
اولى وقال القاضى الامام علي السعدي رح شهود الطلاق اولى لان الطلاق
يكون بعد النكاح ثم قال القاضى الامام وما قاله الشيخ الامام فله وجه يجعل
كانه طلق ثم تزوج . اذا ادعى اربعة دارا في يد رجل ان هذه الدار كانت لابيهما
فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سوامم واقاموا البينة على هذا
الوجه فمظهران واحد منهم ما كان ابنا للميت وانما كان ابنا لبنته تصادقوا على
ذلك ذكر في المتن انه يبطل بينهم ويدعواهم فلوان البنين الثلاثة بعد ذلك
اقاموا شهودا آخرين غير الاولين وادعوا ان الدار كانت لابيهما مات وتركها
ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سوامم مع دعواهم وقبلت بينهم المدعى
اذا ادعى البراءة عن المدعى ان قال البينة حاضرة في المصرفة فمطلبة القاضى الى

المجلس القاطن ولو قال المدعى عليه بعد الإقرار أن المدعى أبرأني عن هذه الدين
واراد استخلاف المدعى على البراءة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر ج
يخلف المدعى عليه اولا على الدين فان نكل حينئذ يخلف المدعى على البراءة

فصل في دعوى المنقول

وجل خاصم رجلان عين فهو على وجهين اما ان كان العين هالكا او قائما فالقائم
لا يغفلوا ما ان كان حاضرا في المجلس او غائبا فان ادعى انه هالك فهذا دعوى
الدين سواء لانه بعد العلاك يدعى الضمان وهو المثل في ذوات الامثال
والقيمة في ذوات القيم فلا يصح هذه الدعوى الا بعد بيان القدر ^{الجنس}
لان دعوى المجهول فاسد فان المدعى لو قال ان هذا استهلك مالي او قال
كان هذا شريكي خان في الربح ولا ادرى قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال
بلغني ان فلان الميت اوصى لي ولا ادرى قايما او قال المديون قضيت بعض
ديني ونهيت قدره او قال لا ادرى قدره لا يلتفت اليه وذكر الخصاص
ان القاض اذا اتهم وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يصح عليه شيئا معلوما فان علم
قول اكثر المشايخ ر ج يستخلفه القاض نظر للصغير والوقف فان كان العين
الذي يدعيه المدعى قائما حاضرا في المجلس لا بد ان يشير اليه باليد فيقول
هذا العين لي ولا بد للشهود ايضا ان يشهدوا بالملك وانفادوا بايديهم
الى المدعى والعين المدعى به والاشارة بالراس لا تكفي الا اذا علم باشارتهم
الاشارة الى العين المدعى به ولو قال لا تشهدان هذا العين المدعى به وقالوا
بالفان نسبة اين ان مدعى است لا يكتفي بذلك ما لم يصحوا بالملك لان الشيء
كما ينسب الى الانسان بمجهدة الملك ينسب بالاجابة فلا بد من التصريح على
الملك

لقطع الاحتمال. وان كان العين غاشيا وادعى انه في يد المدعى عليه فانكر ان بين
المدعى قيمته وصفته يسمع دعواه ويقبل بينته وان لم يبين القيمة فقال
غصب. من عين كذا فلا ادري انه مال لك ام قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في
الروايات انه يسمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى رجل على رجل انه من
عنده ثوبا بكذا قال يسمع دعواه وذكر في الغصب اذا ادعى على اخر انه غصب منه
عبد او ادعى انه غصب جارية وغيرها واقام البينة على ذلك يقبل بينته ويجوز حتى ينها
يودها على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان قال القاضى ان مال الجارية او بقوله لا اقدر
عليها قال تبلوم القاضى في ذلك زمانا ومقدار ذلك الزمان مفوض الى القاضى
فان لم يقدر عليها قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول القاضى
وذكر في المودعة رجل قال لغيره او دعك عبد او امه وقال المستودع ما اورعتني
الا الامه وقد ملكت فاقام رب المودعة البينة على ما ادعى ضمن المستودع
قيمة العبد وقال ابو بكر البلخي لا يسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال مما ذكر
محمد بن في الكتاب محمول على ما اذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك وعامة المشايخ
قالوا نصح الدعوى من غير دعوى الاقرار لان محمد بن لم يذكر الاقرار في شيء
من المواضع لكن ينبغي للقاضى ان يكلف المدعى بيان القيمة جدا فان لم يبين
يسمع دعواه ويقبل بينته ويا مدعى عليه باخضار العين فله ان يجره
شهرين فان احضر عينا من ذلك الجنس يقال للمدعى هذا الذي ادعيت فان
اخذه وان كذبه كلف المدعى عليه باخضار عين اخر لئلا يوافق المدعى
في ذلك فان عجز المدعى عليه وظهر عجزه بقضه عليه بالقيمة والقول في مقدار
قوة المدعى عليه. ولو ادعى عينا حاضرة في يد رجل انه له وانكر المدعى عليه

١٦٣
فأقام المدعى بينة متعلّقة بأدعى فسئل المدعى من القاضى ان يأخذ منه كفيلا بنفسه
الى ان يظلم عدالة الشهود في القياس لا يكلفه القاضى وفي الاستحسان يجوز
على اعطاء الكفيل واذا اعطا. كفيلا بنفسه ينبغي ان يأخذ منه كفيلا بالخصومة ايضا
حتى لو غاب المدعى عليه يمكنه القضاء على الوكيل ويأخذ منه كفيلا بعين
المدعى به لان القاضى لا يتمكن من القضاء الا بحضور المدعى عليه وحضر
العين ويجوز ان يكون الكفيل والوكيل واحدا وانما يفعل القاضى ذلك عند
طلب الخصم فان ابرأ يعطى كفيلا بنفسه امر المدعى ان يلائمه اثناء الليل
واطراف النهار اما بنفسه او بغير هذا اذا قام المدعى البينة. فاما اذا ادعى
ولم يقيم البينة وطلب من القاضى تكفيله فهو على وجهين ان قال بينتي غائبة
لا يكفله وان قال حضوره المصروف في القياس لا يكفله وفي الاستحسان يكفله
الى المجلس الثاني. وكذا لو اقام المدعى شاهدا واحدا فانه يأخذ منه كفيلا
بنفسه وبالعين المدعى به. وكفيلا بالخصومة وكفيلا بنفس الوكيل فان اعطا
الوكيل دون الكفيل او الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضى ذلك منه
الا ان يرضى به الخصم ولو كان المدعى به ثقليا فقال المدعى لا ارضى ^{تكفيل} بها
بالنفس وبالكفيل بالعين وطلب من القاضى ان يضعه على يدي عدل ان كان
المدعى عليه عدلا لا يخشع عليه تعقيب العين لا يجيبه القاضى الى ذلك ^{ان كان}
فاسفنا يخشع عليه بحجبه القاضى الى ذلك وان كان المدعى به عقارا وطلب
من القاضى ان يضعه عليه ^{عليه} على لا يجيبه القاضى الى ذلك الا ان يكون اشجارا عليها
ثم اروا كان المدعى به دابة او جارية يحتاج الى النفقة والى المصلحة ^{اعطى} كفيلا
والمدعى لا يقدر على الملازمة فطلب من القاضى ان يضعه على يد عدل فان القاضى ^{فقط}

ان شئت وضعت على يدي عدل ويكون النفقة عليك عدلة، يستلزم
 لرفعك قضيتهما لك او لم اقص فان رضى المدعى بذلك وضعها على يدي عدل
 وان لم يرض لا يضيع ويلتزم ان شاء. وتوطلب المدعى من القاضى المجلولة
 بين المدعى والمدعى عليه ان كان ذلك قبل اقامة البينة لا يجيبه القاضى
 الى ذلك. وكذا لو اقام شاهدا فاسقا او شاهدين فاسقين لان قول القاسقين
 لا يعتبر الا يرى انه لو اخبر بحجاسة الماء وطهارته لا يعتبر قوله في ذلك ^{المحجور} فظاهر
 وان اقام المدعى شاهدا عدلا او احرثين مستورين فان كان ذلك من باب الفرج
 بان شهدا علامة انها لهذا الرجل جيل بينها وبين المدعى عليه وتوضع عند عدل
 وكذا لو ادعت حرية او عتقا او شهدا بطلاق بائن او ثلث يحال بينهما
 وبين الزوج وذلك بان يجعل القاضى بينهما امر عدلة ولا يخرج عن منزل الزوج
 فان جيل بين الامة وبين المدعى عليه فلم يعدل البينة وقال المدعى لبينة
 اخرى حاضرة قالوا لا ترفع المجلولة ولا تؤخذ من العدل الى اخر المجلس وقيل يؤجل
 اياما كما لو ادعى القاتل بينة على العفو فانه يؤجل اياما وراء المجلس مستحسنا
 ولو ادعى رجل نكاح امرأة وهي في يد غيره فاقام المدعى البينة فان سأل المدعى
 المجلولة او التعديل فمدة المسئلة عن الشهود فعل القاضى ذلك والا فلا وكذا
 المرأة اذا ادعت فساد النكاح واقامت البينة وسألت المجلولة وكذلك
 رجل ادعى امة في يد رجل وقال بجهتها من الذي في يده بيضا فاسدا وقال المدعى
 اشتريتها منه شراء جائزا فهو بمنزلة ما لو ادعت المرأة فساد النكاح. وان كان
 الدعوى في غير الفرج واقام المدعى بينة فانه يأخذ كفيلا من المدعى عليه
 بنفسه وبا المدعى به ووكيلا بالخصومة ولا يحتاج الى التعديل والمجلولة

لا ان يكون المدعى عايشا يخاف تقييده واغلاقه . ولو كانت الجارية في يد
 رجلين يدعى كل واحد منهما انها له فان القاضى يدعها في ايديهما ويقول
 ثل واحد منهما اقم البينة فان اراد كل واحد منهما ان يكون الجارية عند
 ونار غاف ذلك امرهما القاضى ان يتفقا على رجل تكون عنده الى ان يقوم لهما
 بينة قطعا للمنازعة فان اقام احدهما البينة على دعواه ولم يقم الآخر
 نقاضه عند رجل عدل الى ان يسأل عن الشهود ولو ادعى رجل نكاح امرأة
 كبيرة ليست في يد رجل وهي تمهد دعواه فاقام البينة وطلب من القاضى
 ان يضمها على يدي عدل الى ان يسأل عن الشهود فان القاضى لا يضمها
 ولكن يأخذ منها كفيلا . وكذا لو ادعى نكاح بكرى في بيت ابيها لا يعزلها ^{انكاح}
 المدعى به منقولا عظيما لا يمكن نقله الا بمؤنة وضرب نحو الخشب العظيم
 والحجر الرطب والصنم الكبير والمكيل والموزون اختلفوا فيه قال بعضهم
 ينتقل الى مجلس القاضى ومؤنة النقل تكون على المدعى عليه . والصحيح ان
 القاضى يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضرة المدعى به وشهودا معه
 فيشهدون عند القاضى ان شهودا المدعى شهد والمدعى حية ^{بعضه}
 القاضى للمدعى والذي بعثه القاضى لسماع الشهادة لا يكون قابضا
 فلا بد من القضاء بتلك الشهادة . واذا وقعت الدعوى في دابة لا بابا ^{شئ}
 بادخالها في المسجد المحصورة اذا كان القاضى يجلس في المسجد لان
 لشهادة بالمنقول لا تقبل الا بالاشارة اليه . واذا ادعى رجل جارية او ^{عبدا}
 او دابة او عرضا في يد رجل فتشهد احد شاهدي المدعى انها جارية
 وشهد الآخر انها كانت جارية ^{بها} يشهد الشيخ الامام المعروف بمجاهر ^{ذاهج}

في شرح النصب انها تقبل ويقضى للمدعى. وكذا لو شهد احدهما انها ملكه
 وشهد الآخر انها كانت ملكه ولو شهد احدهما انها كانت في يده وشهد الآخر انها
 في يده لا تقبل. ولو ادعى المدعى انها كانت له وشهد الشهود انها له ذكر الشيخ
 الامام المعروف بخواجه زاده رح انها لا تقبل ولو شهد الشهود انها كانت في يد
 المدعى
 امس او قالوا منذ شهر او سنة لا يقضى بهذه الشهادة وعن ابي يوسف
 انها تقبل ويؤمر بالتسليم الى المدعى. ولو شهد واعلى اقرار المدعى عليه انها
 في يد المدعى امس يؤمر بالاعادة الى المدعى في قولهم. وكذا لو شهدوا انها
 كانت في يد المدعى وان المدعى عليه هذا اخذها منه او غضبها منه او انتز
 عنها
 من يده او ابق العبد من يد المدعى فاحذ المدعى عليه او ارسله المدعى فح
 فاحذ المدعى عليه او اودعه عند المدعى عليه او اعاره اياه تقبل وان لم يشهد
 على ملك المدعى. ولو شهد الشهود فقالوا شهد ان هذا العين لهذا المدعى
 ولم يشهد والله ملك المدعى او قالوا شهد ان المدعى ملك لهذا او شهد
 على اقرار صاحب اليدان هذا العين لهذا المدعى يجوز. ويقضى به للمدعى
 . وكذا لو شهد والله له ملكه منذ عشرين سنة او ذكروا وقتا اقل من
 لك
 او اكثر يجوز ويقضى به للمدعى وما ذكرنا قبل هذا انه لا بد من التصريح على
 الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البرزنجي
 واما على قول العامة اذا شهد والله له تقبل. المدعى اذا قال للقاضي ان
 المدعى عليه اقران هذا الشيء لي فمر بالتسليم اليه قال عامة المشايخ
 يسمع دعواه واذا اقام البينة على هذا يأمر بالتسليم اليه اذا شهد بشيء
 ينقل ان هذا الشيء ملك المدعى يجوز شهادتهم وان لم يشهد والله في يد
 المدعى

عليه بغير حق لا لهم لما شهد والده بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره
 الا بعارضه فالبينة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الأصل
 قال بعضهم ما لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير حق لا يقطع به المدعى
 عليه والاول اصح وفيما سوا العقار لا يشترط ان يشهدوا انه في يد المدعى
 عليه لان القاضى يراه في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف العقار رجلا
 تنازعا في عين كل واحد منهما يدعى انه له فان كان العين في يد غيره
 ينكر دعواهما فاقام المدعيان البينة على الملك المطلق ان لم يؤرخا وارضيا
 وقتا بينهما سواء يقضيهما نصفان فان ارضا واحدا سبق فظاهر لربا
 عن ابي حنيفة وابي يوسف الآخر ومحمد الاول يقضيهما سابقا وان ارضا
 واطلق الآخر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رج يقضيهما هو الصحيح
 ولا يعتبر التاريخ عند الانفراد واختلفت الروايات عن صاحبيه في ذلك
 قال الشيخ الامام المعروف بخواتمه زاد رج الصحيح ان على قول ابي يوسف
 الاول ومحمد الاخر يقضيهما نصفان كما قال ابو حنيفة رج وان كان
 العين في يد احدهما فان لم يؤرخا وارضيا وقتا بينهما سواء فالخارج اول
 وان ارضا واحدا سبق يقضيهما سابقا سواء كان خارجا او صاحب
 يد وهو قول ابي يوسف الآخر وقول محمد الاخر الخارج اول فان ارضا
 احدهما ولم يؤرخ الآخر كان الخارج اول في قول ابي حنيفة ومحمد الا
 وابي يوسف الاول ولو تنازع رجلا في شيء فاقام احدهما البينة
 انه كان في يده منذ شهر واقام آخر البينة انه في يده الساعة اق
 القاضى في يد مدعى الساعة وكذا لو اقام احدهما البينة انه كان في يده

منذ ثم واقام اخر البيعة انه كان في يده منذ جمعة جملة القاضيه في يد مدعي
البيعة. عبد في يد رجل اقام البيعة انه كان عبده منذ عشرين سنة واقام اخر
انه عبده وكان في يده منذ سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو الحق في يد رجل
قال الغيرة هذا العبد لك فقال المفضل ليس هو لي ثم قال هو لا يقبل قوله ولو اقام البيعة
انه له لا يقبل بيئته. وقال الناطق في روح اذا قال ليست هذه الدار لي ثم اقام البيعة
انها له تقبل بيئته لانه لم يقربها المعروف حتى لو كانت الدار في يد رجل يدعيها
لنفسه فقال رجل اخر ليست الدار لي ثم ادعاها لنفسه لا يسمع دعواه. ولو
اقام البيعة لا تقبل بيئته لانه لما قال ليست لي صار مقرا بالملك الذي اليه
فاذا ادعاه لنفسه بعد ذلك لا يسمع. رجل في يده عبد يقرب بالرق فادعى العبد
ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه. هذا بالف ونفقة الثمن لا يقبل قوله. وان ادعى
ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه وكله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب اليد
قبلت بيئته لان العبد يصلح خصما بقبض نفسه ويصلح وكيله في شراء نفسه
ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالف درهم وكلني بقبض الثمن
فاقام البيعة على ذلك قبلت بيئته الا ان لمولاه ان يمنع عن الخصومة
وان لم يمنع فالوكالة جائزة وله ان يقبض الثمن ويرأسه المولى ولو قال
انا عبد فلان قد وكلني بخصومتك في نفسي واقام البيعة قبل بيئته رجل جاء الى امرأة رجل
او ابنته وهي صغيرة فخذعها واخرجها من منزل ابيها او زوجها كان للآ
والزوج ان يخاصمه في ذلك ويجبر حتى يأتي بها او يعلم انها قد ماتت رجل
ادعى عبده في يد رجل فطوب بالبيعة فلما قاما من عند القاضيه باعه صاحب اليد
من رجل بالف وتقابضا ثم اودعه المشتري عند البائع وغاب ثم جاء المالك

بالينة فان كان القاضى يعلم بما صنع ذواليد او اقره المدعى لا يسمع بينة
 المدعى بحل ذى اليد. وان لم يعلم به القاضى ولا اقره المدعى تقبل بينة المدعى
 ولا تقبل بينة صاحب اليد انه باعه من فلان ثم ان رده فلان عنه وان
 اقام الينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته وتندفع عنه الخصومة
 والعبء والصدقة اذا انضل بهما القبض بمنزلة البيع في ذلك. رجل
 ادعى عبدا في يد رجل فقبل ان يقيم الينة باعه المدعى عليه من رجل محضر
 من الشهود ثم اقام المدعى الينة على المدعى عليه ان العبد له فان القاضى يقضيه
 للمدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه انه باعه فان جاء المشتري بعد ذلك
 واقام الينة على المقض له ان العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضيه
 للمشتري. فلو باعه المشتري او وهبه من المقض عليه الاول جاز ويغوى
 العبد الى ملكه. وهذه حيلة يمتثل بها المدفع الاستحقاق. ولو ادعى عبدا
 في يد رجل فقبل ان يقيم المدعى الينة باعه بيعا صحيحا بمحضر
 الشهود ثم اقام المدعى الينة على ان العبد له فانه يقضيه به للمدعى فان
 حضر المشتري بعد ذلك واقام الينة على المقض له ان العبد عبده
 كان اشتراه من المقض عليه لا يسمع دعوى المشتري ولا يقبل بينته لان
 على المقض عليه يكون قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه جبة في يد ثلاثة
 نفر لحد هم يدعى بطايتها والثاني قطرها والثالث كلها واقام كل واحد
 منهم الينة على ما ادعى فانه يقضيه جميعا المدعى الكل ويضمن هو والمدعى البطانة
 نصف قيمة البطانة والمدعى القطن نصف القطن اما يقضيه للمدعى الكل
 بالظهار لانه يدعيها ولا يدعيها غيره فيقضيه ثم مدعى الكل مع مدعى البطانة

يدعيان البطانة ولا يدعيها غيرها والبطانة في أيديهما فيقتضيه لكل واحد
 منهما بنصفها الذي في يده صاحبه ترجيحاً لبينة الخارج على بينة ذي اليد
 وإذا قضي لمدعى البطانة بالبنصف صار كان مدعى الكل غصب منه
 نصف البطانة وجعلها بطانة تجبته فيضمن نصف قيمتها وهكذا في
 القطن إلا أن في القطن يضمن المثل وفي البطانة يضمن القيمة. رجلان
 في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي في يد
 صاحبه شاة ولدت من شاة التي في يده فأنكأنا مشككتين ذكر في الأصل أنه
 لكل واحد منهما بالشاة التي في يده الآخر لأنها استويا في دعوى النتائج
 فعارضت البينتان في ذلك فلا يعتبر دعوى النتائج فيجعل كأنهما ادعيا ملكا
 مطلقا فيقتضيه بكل شاة ببينة الخارج وعن أبي يوسف رج أنه يقتضيه لكل
 واحد منهما بالشاة التي في يده قضاء ترك لأقضاء استحقات لأننا لو حده للقضاء
 لكل واحد منهما بالنتائج لكان الاستقامة والقضاء بخلاف النتائج قضا غير عو فيطل البينتان
 ضرورة. جارية في يد رجل ادعاهما رجلان أقام كل واحد منهما البينة أنها جارية
 بعتهما من الذي في يديه بالف درهم على أني بالخيار ثلاثة أيام فإنه يقتضيه ^{لبينتين} بال
 فإن امضيا البيع كان لكل واحد من المدعين على الذي في يديه الف درهم لأن حق
 كل واحد منهما عند الامضاء قبل المشتري في الثمن ولا تضيق في الثمن فإن امضى
 لهما البيع دون الآخر فللذي امضى البيع على المشتري نصف الثمن لأنه
 لم يسلم للمشتري منه إلا نصف الجارية والذي لم يمض البيع أن يأخذ كل الجارية
 لأنه أقام البينة على أن كل الجارية له وإنما يتنصف بحكم المصلحة وقد نالت
 مزاية صاحبه وإن لم يمض كل واحد منهما البيع كانت الجارية بين المدعين

^{١٠١}
نصفين لاستوائهما في الحجة ولا شيء على المدعى من الثمن لاستحقاق البيع. ^{رجل}
اقام البينة على رجل انه غصبه هذه الجارية اليوم واقام اخر البينة على ان هذا
المدعى عليه اغتصب منه الجارية منذ شهر قال محمد بن قيس قول البينة ^{رج}
في ذلك اقام البينة على الوقت الآخر ويضمن المدعى عليه قيمتها لصاحب الوقت الاول
وفي قياس قول بيوسف رج هي الذي اقام البينة على الوقت الاول ولا يضمن
للآخر شيئا. رجل ادعى ان فلانا الميت غصبه شيئا وبين واحضر بعض ورثة
الميت واقام عليه البينة بذلك وبعض ذلك الشيء في يد هذا الوارث ^{بعضه}
في يد وكيل الوارث الاخر وهذا الوارث الحاضر يدفع ما في يده الى المدعى ولا يؤخذ
ابيهم فانه يقض على هذا الوارث الحاضر يدفع ما في يده الى المدعى ولا يؤخذ
يد وكيل الغائب. ولو كان كله في يد الوارث الحاضر فانه يقض بكل ذلك عليه
ويدفع الى المدعى قاذ اقدم الغائب وقال كان هذا في يداخ لنا من غير الوالد
لا يقبل قوله. رجلان لهما على رجل الف درهم مشترك بينهما فمجد الله
عليه فحضر احد الرجلين واقام البينة على دينهما وشريكه غائب قال ابو حنيفة
رج القاض يقض للمحاضر بخسمائة ولا يجعل المحاضر خصما عن الغائب
في وجه من الوجوه الا ان يكون الالف ميلا بينهما عن مورث واحد
فاذا حضر الشريك الغائب يكلف اعادة البينة فان لم يقدر على ذلك
يدخل مع شريكه في الخمسمائة التي تقض. وقال ابو يوسف رج اي الشريك حضر
فهو خصم عن الآخر في الباقي في الميراث وغيره وقال محمد بن قيس القياس ما قال ابو حنيفة
رجه الله والاستحسان ما قال ابو يوسف رج اربعة نفر لهم على رجل
الف درهم وهو موبر او معسر فشهد اثنان منهم على اثنين منهم انهما

ابراء الغريم عن خصتهما من الالف ^{دعوى} جازت شهادتهما وان كان ذلك ثم صبح
 باعوه منه . وان مات الغريم وترك الف درهم فشهد بالبراءة بعد ذلك بخبر
 شهادتهما لان الالف المتروك بعد الموت يصير مشتركاً بين الغنماء ^{كل واحد}
 منهم كان مدعيها تمليك ذلك لنفسه . عبيد في يد رجل اقام البيعة على رجلين
 انه باعه منهما بالالف درهم واقام احد الرجلين البيعة انه اشتراه منه
 بالالف درهم ذكر في المستق انه يقضي بينه ^{المدعى} العبد في يده ^{المدعى} على رجل الف الفاجد
 المدعى عليه واعطاه اياه على الجودا وصالحه من دعواه ثم ان المدعى عليه اقام البيعة
 ان المدعى قال قبل ان يهضم من المال وقال قبل الصلح ليس له قبل فلان شيء
 فالصلح وقضاء المال ماضيان وان اقام البيعة انه اقرب ذلك بعد الصلح
 وقضاء المال يبطل الصلح والقضاء وان كان القاضي قضى عليه بالمال
 بالبيعة ثم اقام المدعى عليه البيعة ان المدعى اقر قبل القضاء ^{بالبيعة} انه
 على المدعى عليه شيء يبطل عنه المال عبيد في يد رجل ادعاه ^{المدعى} رجل وقا
 كاني العبد لي وهبته لذي اليد وهو ثائب ولم امره بقبضه فقبضه
 بخارجي وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته منك فان القول
 يكون قول الموهوب له لانه ^{المدعى} يقبض في يده . ولو قال الموهوب ^{له}
 حين وهبته له كان العبد في منزلك ولم يكن بمحضرتنا فامتنع
 بقبضه فقبضته لا يقبل قوله . ولو قال المدعى كان العبد لابي
 وهبته لك فلم تقبضه في حيوة وامنا قبضته بعد موته كان
 القول قول الوارث . اذا اختلف رهب المال مع المضارب
 فقال المضارب رددت عليك راس المال بعد ما اقتسمنا

ما نكره في المال كان القول قول رب المال لان المضارب يدعى ان ما في يده نصيبه
 من البيع ورب المال يدعي انه مال المضاربة لانه لم يرد عليه رأس
 المال فيخلف كل واحد منهما فان اقاما البينة اقام رب المال التالف
 اقرانه لم يرد عليه رأس المال و اقام المضارب البينة على اقراره بالمال
 انه رد عليه رأس المال فهذا على وجه ان اربحا وتاريخ احد هما سبق بقبض
 الآخر للتاريخين ايها كان اما اذا كان تاريخ رب المال سابقا بصير كان المضارب
 لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رد بعده واما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان
 رب المال وان اقر ببراءته الا ان المضارب لما اقر بالضمن بعد ذلك
 فقد رد اقراره وبطلت البراءة وعندنا يصلح اصلا في جنس هذه المسائل
 وان اربحا وتاريخها سواء او اطلقا يقضي ببينة المضارب ويجعل كانه
 لم يرد ثم يرد بعد ذلك . جارية في يد رجل ادعت انها حرة الاصل وانكرت انها
 اقربت بالرق وادعى ذواليد انها اقربت بالرق كان القول قول الجارية ويقضي
 بحريتها . رجل ادعى عينا في يد رجل فقال هو لي اشتريت من فلان بكذا او في يدك
 بغير حق فواجب عليك تسليمه اليه قالوا لا يسمع هذه الدعوى لانه لم يذكر
 نقد الثمن . ومن اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل ان يتقدم الثمن لا يكون له
 ان يأخذه من صاحب اليد الا ان يدعي الوكالة بالقبض من البائع . رجل
 ادعى على رجل انه غصب منه حمارا وذكر سميلته واقام البينة على وقوع دعواه
 فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعي هذا الذي ادعيت له وذكره شهوده
 ان هذا الحمار هو الحمار الذي شهدنا بملكه للمدعي فنظر وافيه
 فاذا فيه بعض شياطينه على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود عند الشهادة

انه مشقوق الاذن وهذا الحمار الذي يباء به المدعى عليه غير مشقوق الاذن قالوا هذا
 لا يمنع القضاء للمدعى ولا يوجب خلافاً في شهادتهم لانهم ذكروا ما اليك محتاجاً اليه
 في الدعوى والشهادة والخلاف في مثل هذا لا يوجب التحلل والله اعلم قال رحمه
 وسند كرفه مسائل النتائج ما يخالف هذا رجل ادعى دابة او داراً وفي بطاقة
 الغير لا يقبل بينه المدعى الا بحضرة الأجر والمستاجر جميعاً وكذلك الرهن ولو كانت
 حراً عتق في يد رجل فان كان البذر من قبل المزاع فهو بمنزلة الاجارة وان كان
 البذر من صاحب الارض اختلفوا فيه والصحيح انه لا يشترط حضرة العامل
 ولو باع شيئاً ولم يسلم الى المشتري حتى ادعاه رجل فانه يشترط حضرة البائع
 والمشتري. وكذا لو اراد الشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة وهي في يد البائع
 يشترط حضرة البائع والمشتري. ولو ادعى على صغير شيئاً بحضرة وصيه ذكر
 الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط
 حضرة الصغير لم يفصل بين ما اذا كان المدعى به ديناً او عينا وحيثما تقرر
 الا بمباشرة الوصي ذكر الناطق انه لو ادعى ديناً وجب بمباشرة الوصي لا يشترط حضرة
 الصغير وان كان ديناً وجب بمباشرة الوصي كضمان الاستهلاك ونحو ذلك
 يشترط حضرة الصغير للاشارة اليه. وذكر الخصاص رجح انه لو ادعى على صغير
 مجبوراً بالاب الاستهلاك او غصباً كان المدعى يقول له بينه حضرة ^{دعواه} يستمع
 ويشترط حضرة الصغير ويحضر معه ابوه او وصيه حتى اذا قضى القاضى
 بالمال يوم الاب او الوصي بالاداء وان لم يكن للصغير اب ولا وصي وطلب المدعى
 من القاضى ان ينصب وصياً للصغير لاجابة القاضى الى ذلك لكن يشترط
 حضرة الصغير عند نصب الوصي وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة الصغير

عند الدعوى سواء كان الصغير مدعى أو مدعى عليه قال مولانا فاضل بن
 ان لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف
 بجلالته رحمه الله ولو ادعى على ميت دينا وورثته صفارفا كان للميت وصيه لا يشترط
 حضرة الورثة وان لم يكن للميت وصيه وللصفاروصيه يشترط حضرة الورثة الصفار
 وحضرة الواحد يكفي ولو ادعى على عبد ماذون أو معقوه فاقول في التجارة يعقل ^{بنيب} لا
 واستهلاك وديعة أو مجبور وديعة أو بيع أو شراء أو اجارة أو استيجار أو ما شبه ذلك
 وأقام البينة على ما ادعى أو أقام البينة على إقراره بذلك والعبد يجحد ذلك إقراره وان كان
 مولاه وولي المعنوه غائبا الآن العبد الماذون والمعقوه الماذون لو اقر بذلك صح إقراره
 لأنه من التجارة والبينة قامت على خصم منكر لو اقر يصح إقراره فيكفي بحضرة وان كان
 العبد مجبوراً والمعقوه مجبوراً يعتبر حضور المولى والعبد جميعاً سواء شهدوا على نعيانة
 السبب أو إقراره بذلك ولا يقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهل يقبل في حق ^{العبد}
 حتى يؤخذ بذلك بعد الاعتاق قال الرضا وسنخى أن يسمع البينة ويقضي عليه ان كانا
 حاضرين يقبل البينة عليهما في حقهما ولا يسمع دعوى استهلاك الوديعة
 والبضاعة على العبد المجبور في قول يحنيفة ومحمد رحمهما الله سواء كان المولى حاضراً أو غائبا
 وسواء شهد وأعليه بمعاينة الاستهلاك أو شهد وأعليه بإقراره ولو شهدوا
 على عبد ماذون في التجارة بقتل عبد وقذف أو زنا أو شرب خمر فإنكر العبد ان كان
 حاضر لجاز بالإجماع وان كان غائبا لا تقبل عند يحنيفة ومحمد رحمهما الله ^{بنيب} وتقبل عند
 رحم لان عند بيوسف رحم لو قامت البينة على العبد الماذون بقصاص أو قتل
 وكذلك المجبور وأن شهد وأعليه بالإقرار بهذه الأسانيف في الزنا وشرب الخمر
 والمحدث والخالصة ^{بنيب} لا تقبل وفي القصاص والقذف ان كان مولاه حاضراً ^{تقبل}

وان كان مولا غائبا لا تقبل في قول البيضاوية ومحمد بن مريح. ولو شهد واعلى العبد المأذون
 او المعتوه المأذون بقتل العمد وبالزنا او شرب الخمر والقذف ففي الزنا وشرب الخمر
 والقذف لا تقبل خضر المولى وغائب في القتل لان حضر المولى جائز لان موجبه ^{الله} عقوبة
 على العاقلة وان كان المولى غائبا لا تقبل بلا خلاف وان شهد واعلى الاقرار بهذه
 الاسباب لا تقبل خضر المولى او غاب وان شهد واعلى العبد المأذون بالسرقه
 ان كان موجبه القطع تقبل اذا كان المولى حاضرا معه ويقطع بلا خلاف وان كان
 المولى غائبا لا تقبل في حق القطع في قول البيضاوية ومحمد بن مريح وتقبل في حق الضمان وعند
 ابي يوسف رج تقبل في حق القطع وان كانت السرقة موجبه للمال تقبل بلا خلاف
 حضر المولى او غاب وان شهد واعلى العبد المأذون او المعتوه المأذون في الجاه ^{تقبل} السرقة
 حضر المولى او غاب لان موجبهها الضمان لا غير ولو اختلف العمد المأذون المدينون
 مع المولى في ثوب وادعاء كل واحد منهما ان كان الثوب في منزل العبد وهو من تجارة
 يمين من نوع ما يتجر فيه فالثوب له وان كان العبد لا بسا ثوبا او ركبا دابة وهو
 في منزل المولى فالثوب واللاية للعبد وان لم يكن من تجارته ولو ان رجلين
 اختلفا في دابة احدهما راكبها والاخر مسك بلجامها فالراكب اولى ولا يسأل ^{الثوب}
 مع المتعلق به كذلك لو كان احدهما جالسا على بساط والاخر متعلق به كان بينهما
 ولو كانا على دابة احدهما راكب في السرج والاخر رديف ادعى الدابة فهي لراكب
 السرج وان كانا في السرج فهي بينهما ولو ان قطارا يقودها رجل ورجل راكب
 بعير منها فادعى الراكب ان البعير كلها له والقائد كذلك ينظر ان كان الابل عليها حوالة
 الراكب فالابل كلها للراكب وليس للقائد منها شيء وانما هو اجير وعن
 محمد بن مريح في قطار من الابل على اول بعير منها رجل راكب وعلى بعير في وسطها رجل

ركب وغلب آخر بعير منها رجل ركب ادعى كل واحد منهم ان الابل كلها له قال
 البعير الذي عليه الاول له خاصة والبعير الذي عليه الاوسط للوسط خاصة والآخر
 عليه الآخر له خاصة وما بين الاول والاوسط للاول وما بين الاوسط والآخر
 فهو بين الاول والاوسط ايضا وليس للآخر الا البعير الذي هو عليه اذ ازوج
 الرجل بنيها الخمسة وهم في دار ربهم كلهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا
 والاب يدعى لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال
 البنون او قالت امرأة الميت بعد موته لمتاع بيته ان هذا استفدناه بعد موت
 الاب او الزوج كان القول قولهم وان اقر وان المتاع كان في البيت يوم مات الاب او قال
 البيعة على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم رجل اعتق امته ولها ولد فقالت
 اعتقني قبل الولاية والولد حر وقال المولى لابل اعتقتك بعد الولاية والولد عبد
 ذكر في البيوع ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها قال ابو يوسف رح ان كان
 الولد في يديهما فذلك يكون القول قولها وان اقام البيعة في يدها اولها
 ثبت العتق في زمان سابق فذلك في الكتابة فاما في التدبير القول قول المولى
 وفي المتن عن محمد رح ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعبر بالقول
 لمن هو في يده وان اقام البيعة في يدها اوله وكذلك في الكتابة ولو اعتق
 جاريته ثم اختلفا بعد حين في ولدها فقالت ولدت بعد عتقي فاخذته مني وقال
 المولى ولدت قبل العتق فاخذته منك والمولى لا يعبر فعل المولى ان يره الى الامم
 في الكتابة وفي المدبرة وام الولد القول للمولى رجل وامرأة في يديهما دارا فلفت
 المرأة البيعة لمن الدار لها وان الرجل عبدا واما الرجل البيعة ان الدار له
 المرأة تزوجه تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقر البيعة انه غفلة يقضي بالآ

١٤٨
للأمة وبالرجل عبد لها وأقام الرجل البيعة أنه حر الأصل والمستثناة مما لها فان المرأة
أمرته ويقضه بانه حر ويقضه بالدار للمرأة من قبل الدار والمرأة في يد الزوج حين
بانها امرأة فكان القضاء بالدار بينة الأمة أو كزوجين في أيديهما إذا قام كل واحد
منهما البيعة أنهما داره فان في قياس قول يمينه رج يقضه بالدار للمرأة ولو لم يكن
لها بينة كان الدار للزوج لانه صاحب يد وذكر ابن شجاع رج في الوارد لو أقام الرجل
البيعة ان الدار داه والمرأة أمته وأقامت الأمة البيعة ان الدار لها وان الرجل عبدا

طابت الدار في يدها فالذي بينهما نصان فان كانت في يدها يتراء في يد لتعارض البيعتين
في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا يقبل بيعة أحدهما على صاحبه بالرق
لكان التعارض قال رحمه وينبغي ان الدار إذا كانت في يدها يقض بيعة لها
لان بيعة صاحب اليد في المالك المطلق لا يتعارض بيعة الخارج رجل ادعى على
رجل أنه من عنده ثوبا وبين في يده المدعى عليه فشهد الشهود انه وهو عنده
ثوبا ولم يسموه ذكر في الأصل انه يجوز هذه الشهادة ويكون القول قول المرفق
إذا لم يشرب مع يمينه وكذلك في النصب وقد ذكرنا عبدا في يد رجل أقام البيعة
انه عبد للذي في يده وانه اعتقه وتنازل الذي في يده هو لفلان أو دعي أو طال
غصبته منه وليس لصاحب اليد بيعة على ما يدعى فقض القاض بالعتق ثم
فلان بعد ذلك وأقام البيعة انه عبده اغتصبه منه صاحب اليد أو كان أو دعي
عنده فانه يقض به للذي حضر ويبطل عتقه وذكر في الجامع انه إذا أقام عبدا
على الذي في يده ان فلانا اعتقه هو ملكه وأقام الذي في يده البيعة انه لفلان
الغائب أو دعي عنه فانه يقض بالعتق فان قدم فلان الغائب وأقام البيعة
انه عبده لا يقبل بيعة والعتق أولى ولو أقامت جارية البيعة على رجل أنها له

اعتقها واقام آخر البينة انها له اغتصبها الذي في يديه كان العتق اولا رجل ادعى
عبد في يد رجل انه له وطول بالبينة فلما قاما من عند القاضى باع الذي في يديه العبد
من ثالث وتعاوضا ثم اودعه المشتري عند البايع فغاب ثم جاء المدعى بالبينة فان
علم القاضى بما صنع ذواليدا واقربه المدعى لا يسمع بينة المدعى على صاحب اليد وان
لم يعلم به القاضى ولا اقربه المدعى سمعت بينة المدعى ولا يسمع بينة ذى اليد على
ما صنع الا اذا قام البينة على اقرار المدعى بذلك فيقبل بينته وينفذ ^{بخصته} خصوصته
المدعى . واللهبه اذا اتصل بها القبض والصلقة في هذه بمنزلة البيع . رجال ادعى
على اخر انه استهلك عليه كذا دابة وسمى عدلا معلوما وجاء بالشهود قالوا بينه ^{لشهود}
ان يمينوا الذكور والاناث فان لم يمينوا ذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي رح اخاف
ان لا يقبل شهادتهم ولا يقضه بشي وان يمينوا الذكور والاناث جازت شهادتهم
ولا يحتاج الى ذكر اللون لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف فاحش بها
يختلف المنافع ولا كذلك اختلاف اللون . عبد في يد رجل قام الذي في يديه
البينة انه اعتقه وهو يملكه واقام آخر البينة انه اعتقه وهو يملكه فان صدق
العبد احدهما فبينته اولا وان كذبها جميعا يقضه بولائه بينهما نصفين امة
في يد رجل قام البينة انه دبرها وهو يملكها واقام آخر البينة انها ولدت
منه وهو يملكها واقام آخر على مثل ذلك فزعم للذي في يديه . عبد في يد رجل قام
رجلان كل واحد منهما البينة انه باعه من الذي في يديه ببيع فاسدا فانهما
ياخذان العبد وقيمته بينهما يعزى اذ اشهدوا على اقراره فان مات العبد
في يد المشتري فعليه قيمتان وامكانت البينتان شهدا على معينة ^{والقبض} البيع
فان كان العبد قائما اخذاه نصفين ولا شيء لهما غير ذلك . وان كان العبد

مستهلكا اخذ قيمته نصفين ولا شيء لهما غير ذلك . قال مولانا رحم وبيته ان يكون
 في الغصب كذلك . عبد في يد رجل اقام هو البيعة على جلين انه باعتهما بالثمن
 درهم واقام احد الرجلين البيعة انه اشتراه من الذي في يده بالف درهم فالبيعة
 بيعة الذي العبد في يده لانه لما اقام البيعة عليهما فقد ثبت اقرار كل واحد
 منها انه اشتراه مع صاحبه بالف درهم وذلك يبطل دعواه انه اشتراه منه بالف درهم
 . يجعل غصب من بين شيئا فاقام المصوب بيعة البيعة على الغصب وعدلت فإني
 الغاصبان المصوب بيعة اقرانه للغاصب هل يقبل بيعة الغاصب والغصب
 في يده او يامر القاضى بتسليم الغصب الى المدعى ثم يسأله البيعة بعد ذلك على
 ما ادعى من الاقرار قال محمد بن ابي بيعة حاضرة يقبل بيعة واقرار الغصب
 يد يقيه لانه ان كان القاضى يجلس كل خمسة عشر يوما اما يمهله القاضى الى ذلك
 قال يمهله ويأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء . رجل ادعى متاعا او دارا في يده
 انه له واقام البيعة فقطعه له القاضى بذلك ولا يأخذ من المقتضى عليه حتى اقام المقتضى
 عليه البيعة على ان المدعى اقرانه لاحقه فيه . قال محمد بن ابي بيعة حاضرة وان شهد وان شهد
 قبل قضاء القاضى بطلت بيعة المدعى والقضاء وان شهد وان شهد القضا
 لا يبطل به قضاء القاضى . عبد في يد رجل اقام البيعة انه عبد اعنقه وهو ملكه واقام
 رجل اخر البيعة انه عبد ولده ملكه قالوا الولادة اولى وعن محمد بن عبد في يد رجل
 اقام رجل البيعة انه عبد ولده ملكه ثم اقام اخر البيعة انه عبد ولده ملكه فقطع
 القاضى به لهما ثم اقام ثالث البيعة انه عبد ولده ملكه فان القاضى يقضى به لثالث
 انه لم يعد للمقتضى لهما البيعة انه عبد ولده ملكه فان اعاد ذلك احدهما
 قضى بالنصف للذي اعاد البيعة لانه صاحب يد في النصف فلا يقبل فيه بيعة الثا^{لث}

لان في دعوى النتاج يقض ببينة صاحب اليد ويقض بالنصف للثالث وليس كذلك
 اعادة البينة ان يدخل مع الثالث في هذا النصف لان القاض حين قضي للاولين بالجد
 بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصفه ولا يقبل البينة من احدهما
 فيما صار مقضيا عليه . واذا قضى على الرجل بنتاج او ملك مطلق فاقام موالبينة
 على النتاج او على الثلث من المدعى قبلت بينته . رجل اقام البينة على ان قاض
 بل قد اقض له بهذه الجارية او هذه الشاة واقام ذواليد البينة على النتاج يقض
 ببينة المدعى ولا يقض ببينة ذى اليد على النتاج خلافا للمحدث لا خصال
 ان القاض يقض للخارج بالنتاج وكذا لو فسر المدعى القضاء بملك مطلق
 لان القاض الثاني لا يدعى ان القاض الاول وصى باقتداد فلا يبطل قضاء الاول
 . ولو ان رجلين ادعيا دابة في يد رجل اقام احدهما البينة على النتاج والاخر على
 الملك فصاحب النتاج اولى خارجا كان او صاحب يد ولو ادعيا نتاج دابة يقض
 بينهما فان وقتت كل واحدة من البنتين وصاوس الدار يوافق احدى البنتين
 وهما خارجان واحدهما يقض للادعي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا فان كانا خارجين
 لهما وان كان احدهما صاحب يد يقض له وان حالف سن الدابة الوقتين في رواية يقض
 وفي رواية يبطل البينتان وان كان احدهما صاحب يد ووقتا يقض للذي وافق له سن
 الدابة وان كان سن الدابة مشكلا او كان يوافق صاحب اليد يقض لصاحب اليد ودعوى
 النتاج دعوى ما لا يتكرر . خارج اقام البينة انه ثوبه نسجه واقام ذواليد
 البينة انه ثوبه نسجه فان كان يعلم ان مثل هذا الثوب مما لا ينسج الا مرة فهو للذي
 في يديه وان كان يعلم انه ينسج مرة بعد اخرى فهو للخارج وعن محمد بن لو تنانر عا وثوب
 هو في يدهما اقام احدهما البينة انه نسج يقض واقام الذي في يديه البينة انه نسج يقض

قال محمد ربح ان كان يعرف الخصمان فكل واحد منهما النصف الذي ينبغي وان
لم يعرف فكله للخارج. ولو ادعى أحيا أنه له صاغه لم يكن هذا دعوى ^{الميل} الناج لان
يصاغ مرة بعد أخرى وكذا الشجر يغير من مرة بعد أخرى وكذا الوادي خطه انما له زرعها
لانها تزرع ثم تغزل فتزرع ولو تنازع في صوف اقام ذواليد البينة انه ملكه جزء من
شاة يملكها واقام آخر البينة انه ملكه جزء من شاة يملكها يقض به لذي اليد لان جوالف
لا يتكرر فما جلا يحج ثانيا. ولو اقام خارج البينة على شاة في يد غيره انما شاقه وجره
الصوف منها واقام ذواليد ان الشاة التي يدعيها له وجر الصوف منها فانه يقض ^{لشاة} با
لمدعى لانها ادعى في الشاة ملكا مطلقا يقض بالشاة للخارج ثم يتبعه الصوف لان
الحج ليس من اسباب الملك وكذا لو اقتصما في ارض فقال الخارج هذه ارضي زرع
فيها هذا القطن او بنيت فيها هذا البناء فانه يقض بهما للمدعى ولو اقتصما في جبل
فقال الخارج هو لي صنعت من لبن كان لي وصاحب اليد ادعى مثل ذلك فانه يقض به
لذي اليد ولو قال المدعى هذا الجبل لي صنعت من لبن شاق هذا واقام الخارج البينة على
مثل ذلك فانه يقضى بالشاة للخارج. ولو ان عبدا في يد رجل اقام هو البينة انه
ولد في ملكه من امته وعبد واقام خارج البينة على مثل ذلك يقض بالعبد لذي اليد
لانها ادعى الناج في العبد فيترجح بينه ذى اليد. ولو اقام ذواليد البينة على امته
في يد امته ولدت هذا العبد في ملكه واقام خارج البينة على ان هذه امته ولدت
بهذا العبد في ملكه فانه يقض بالامته للمدعى لانها ادعى في الامته ملكا مطلقا يقض بها
للمدعى ثم يستحق العبد تبعا. ولو تنازعت امرأتان في غزل وكل واحدة منهما تدعى انها
غزلته فانه يقض به للتي الغزل فيدها لان القطن لا يغزل الا مرة بخلاف الشعر والمرعى
فانه يغزل مرتين. واذا اقتصم رجلان في ارض فيها زرع اقام كل واحد منهما البينة ^{من} للاد

والزئج له هو الذي ندعها فانه يقضيهما للمدعي لان دعواهما دعوى ملك المطلق
ولو ان عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبد ولد في ملكه ولم يذكر التهم
امه واقام ذو اليد البينة انه عبد ولد من امته فانه يقضيهما بالعبد ^{للمدعي} لان
لانها استويا في دعوى النتائج في العبد وفي بينة صاحب اليد زيادة اثبات وهو
عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبد ولد في ملكه من امته هذا ومن عبد هذا واقام
رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضيهما بالعبد بين الخارجين نصفين لانها استويا في
دعوى النتائج وهما خارجان ويكون الابن من الامتين والعبد من جميعا. ولو اختم ذو اليد
وخارج في كحة مشوي او في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعي انه شواء في ملكه فانه
به للمدعي لان المشوي مشوي مرة بعد اخرى وكذلك في المصحف اذا اقام كل واحد منهما البينة
انه مصحف كتبه فانه يقضيهما للمدعي لان الكتاب مما يتكرر يكتب ثم يحمى ثم يكتب. ولو
اختصم دابة ادعى خارج انها رتبة سر هلمة وتخصها منه صاحب اليد وصاحب اليد يدعي انها
ولدت في ملكه يقضيهما لصاحب الولادة. ولو ادعى ثوبا في يد رجل انه له نسجه واقام
والشهود شهدوا ان نسجه ولم يشهدوا انه له فانه لا يقضيهما للمدعي لان من النسيج قد يشهد
ثوب غيره. وكذلك لو شهدوا في دابة انها نتجت عنده او في امه انها ولدت عنده ولم
انها لا يقضيهما للمدعي. وكذلك لو شهدوا انها ابنة امته. وكذلك لو شهدوا على ثوب
انه غزل من قطن فلان لا يقضيهما لفلان وكذلك لو شهدوا انه هذه الحنطة حصدت من
في ارض فلان لا يكون لصاحب الارض ان يخذ الحنطة هو الصحيح. وكذلك لو شهدوا
ان هذه الحنطة من زرع كان في ارض فلان او هذا التمر من نخل كان في ارض فلان او
الزبيب من كرم كان في ارض فلان لا يقضيهما لفلان ولو اقر الذي في يده بذلك يؤخذ
ما اداه. ولو شهدوا ان هذا العبد ولد لمراسة فلان كان العبد لصاحب الامه

ولو شهد وان هذه المخطئة من نزع هذا الرجل يقضيه بها صاحب الزرع. وكذلك
لو شهد وان هذا الزبيب من كرم فلان يقضيه بالزبيب لفلان. ولو ادعى صاحبنا في يد
انه له خرج في ملكه واقام ذوالبد البينة على مثل ذلك فانه يقضيه به لذي اليد ولو ادعى
المدعى البينة ان البيضة التي خرج منها الدجاج كانت له لا يقضيه بالدجاج للمدعى
ويكون الدجاج لصاحب اليد وعليه بيضة المدعى كان صاحب اليد غصب بيضه
وجعلها تحت الدجاج. عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده اشتراه من فلان
وانه ولد في ملك بائعه واقام ذواليد البينة انه عبده اشتراه من فلان اخر وان ولد
في ملك بائعه فلان فانه يقضيه بالعبد لذي اليد لان كل واحد منهما ادعى نتاج بائعه
ورعوى نتاج بائعه. كدعوى نتاج نفسه يقضيه ببينة ذي اليد. أمه في يد رجل
وابنتها في يد رجل اخر ادعى رجل انها امته واقام البينة فقضيه له بالجارية لا يكون
لهذا المدعى ان يأخذ ابنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا. ولو كانت الابنة في يد
عليه كان له ان يأخذ الابنة مع الجارية. ولو اقام رجل البينة على نخلة في يد رجل وتم
هذا النخل في يد غيره فقضيه بالفضل فانه يأخذ الثمر ايضا ولا يشبه الثمر الولد رجل اشترى
جارية فاستخفت من يده بتكوله لم يكن له ان يرجع بالثمن على بائعه وان اقام البينة بعد تكوله
على بائعه ان الجارية كانت للمستحق لا يقبل بينته الا ان يقيمها على اقرار البائع بذلك فهل
له ان يحلف البائع فيه روايتان والظاهر انه لا يحلف. وكذا لو كان القضاء للمستحق على المشتري
باقراء. ولو كانت الجارية ادعت انها حرة فاستخلف المشتري فكل او اقره اقام البينة
على بائعه انها كانت حرة قبلت بيخته على بائعه وان لم يكن له بينة كافتل ان يحلف البائع
وكذا لو استخفها رجل انها له اعتقها او برها او ولدت منه فصدقه المشتري فقام هو
البينة على البائع بذلك قبلت بينته

فصل في دعوى الدور والا باضحي

أذا أتى دارا أو عقارا لا يسمع دعواه إلا بتعريفها وتعرفها لا يكون إلا بذكر الحمد ود
 فذكر الجيران بأسمائهم وأبائهم وأجدادهم واللقب الذي يعرف به وإن كان يعرف
 باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج إلى اللقب وإن كان التعريف لا يحصل إلا بذكر اللقب
 بأن كان يشاركه في المصغرة في ذلك الاسم والنسب كما لو قال محمد بن محمد بن جعفر
 فهذا لا يقع التعريف لأن في المصغرة يشاركه في الاسم والنسب ومحمد راج ذكره كثير
 من المواضع فلان بن الفلاني وإن حصل التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه لا يحتاج إلى
 ذكر الحمد وإن كان لا يحصل بذكر الأب والجد لا يكفي بذلك ولو ذكر الحمد ود الثلاثة
 وسكت عن الرابع لا يضر وإن لم يسكت ولكنه خطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعي
 عليه ليس هذا الحمد ود في يدي أو قال ليعن علي تسليم هذا الحمد ود فإنه لا يتوجه
 عليه هذه الخصومة وإن قال المدعي عليه هذا الحمد ود في يدي غير أنك أخطأت في الحمد
 لا يلتفت إليه إلا إذا توافقا على الخطأ في سنان الخصومة ولو ادعى على رجل محمدا
 في يده فأنكر المدعي عليه أن يكون ذلك في يده فطلب المدعي من القاضي أن يملكه
 على ذلك كان له ذلك حتى يقر فاذا أقر باليد حلف على ملك المدعي فاذا أقر بذلك
 يأمر القاضي بترك التعرض فإن أراء المدعي أن يقيم البينة بعد إقراره باليد أنما له
 قلنا الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح لا يقبل بينة المدعي على الملك ما لم يقم
 البينة
 أنها في يد المدعي عليه فإن لم يقم بينة أنها في يد المدعي عليه وأقام البينة على الملك
 بعد إقرار المدعي عليه باليد فقطع القاضي بذلك ذكر في الجامع أنه لا ينفذ تمام ما له
 يعرف القاضي أنها في يده أو يقيم البينة أنها في يده وكذا ذكر الخصاص رح المدعي عليه
 القضاء
 إذا ادعى بعد القضاء أن المدعي أخطأ في الحمد الرابع لا يسمع دعواه وكذا لو ادعى قبل

بعد الجواب المدعي أنها مكوفة في يدي ثم ادعى أنه اخطأ في الحد الرابع لا يسمع دعواه وإن شهدوا
 على حدين لم تقبل شهادتهم ولا يقضي بها وعن أبي يوسف ربح أنها تقبل ويقضي باختلاف الشا^{ئع}
 ربح في قوله قال بعضهم أنها تقبل إذا شهدوا وعلى حدين متقابلين أما إذا شهدوا على حدين
 حاليين والمغرب أو حد ليسار والشرق لا تقبل وقال بعضهم أنها تقبل في قوله إذا شهدوا
 على حدين أحدهما طولاً والآخر عرضاً. إذا ادعى محدوداً ونكر الحدود الأربعة وقال الشهود
 نحن نعلم حدودها إذا ذهبنا إليها ونقف ثمة ولكن لا نعرف جيرانها ولا نعرف اسمي
 الجيران قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هنا مسائل ثلاثة أحدها
 أن يقول الشهود لهذا المدعي دان في محلة كذا في سكة كذا الصق دار فلان في رقيقة
 كذا اغتصبها منه هذا المدعي عليه وأنها في يد بغيق ولم يذكر واحد ودعا وقالوا لا نعلم
 حد ودعا وجاء المدعي بشهود آخر فشهدوا نجد ودعا فادع القاضيه لا يقضي للمدعي لأن
 الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود والدار لم يشهدوا بال
 ملك الدار والمسئلة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حد ودعا أحد حد ودعا كذا
 والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا نؤدي أيوافق الحد وذلك سمي ادعوي المدعي ^{هذه} قول
 الحد وحدود تلك الدار فانا نتحمل الشهادة بهذه الحدود وسمى لنا حد ودعا هذه
 الحدود وأما البايع بهذه الحدود ولكن ما رأيناها ولا عرفنا بتلك المحلة فلا نسكنها ^{نحمل} والكثير
 الشهادة على الدار والأرض على هذا الوجه يسمى البايع حدودها والشهود يتحملون ^{هذه} الشهاد^ة
 تبين البايع في هذه المسئلة القاضيه يثبت أميتين إلا الداران هذه الحدود هل هي
 حد وذلك الدار فان وافق قضيهما للمدعي إذا جبا اليه وشهدا عند ابن حد ودعا
 هذا الحد ودوان خالف لا يقضي. أما المسئلة الثالثة إذا قال الشهود دان لهذا المدعي
 دار في محلة كذا نعرف حد ودعا إذا قنعنا عند خطائهما بشيران أحد حد ودعا إلى ههنا

والثاني الى ههنا والثالث لاههنا والرابع الى ههنا ولكنا لانهم جيرانها فان ههنا اذا ارادوا ان يقضيه للمدعي يا امر الشهود بان يذهبوا الى الدار ويبعث معهم شاهدين او امينين من امناة وينتوا الحدود للامينين ثم يتعرف الامينات جيرانها ويسألوا اسمهم فاذا رجعوا الى القاضي وشهد الامينات ان الشهود بينوا حد ودار الدار واثاروا اليها وانافرتنا عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان وفلان في سكة كذا فان القاضي يقضي بشهادة الشهود الذين شهدوا بملك الدار للمدعي موافقاً ^{شهود} قال الشهود الدار الى تلاصق فلان بن فلان لهذا المدعي او والوا الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان لهذا المدعي لا يلتفت الى شهادة ائتم لانهم ذكر واحد من وذا ان لا يكتفى فلكا الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حد ودها لا يقبل شهادة ائتم في قول ابي حنيفة بحد كذا القرية والارض والحانوت ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد واجمعوا على ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب وكذا في محدودة ^{جل} في ذلك وذكر الشهود الحدود الثلاثة وقالوا لا نفرف الحد الرابع جائزت شهادتهم وان ذكروا الرابع وقالوا الحد الرابع متصل بملك المدعي ولم يذكر الفاصل جائزت شهادتهم وان ذكروا الحد الرابع في ملك المدعي عليه ولم يذكر الفاصل لا يقبل شهادتهم في الاراضي ويقبل في البيوت والدور والكروم . ولو كان الحد الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما ارض بمنح المدعي ^{في} في بيان الحدود والحد الرابع لزيق ارض فلان ذكروا احدا الجا بين ولم يذكر والاخر جاز ايضا وكذا لو كان الحد الرابع ارض رجل ومسجد فقالوا الحد الرابع لزيق ارض فلان ولم يذكر والمسجد جاز . رجلان تنازعا في دار رجل واحد منهما يدعي اتمامه وفي يديه ذكر محمد في الاصل ان على كل واحد منهما البينة والا فاليمين لان كل واحد منهما مقر بشيخه المخصوصة عليه لما ادعى اليه لنفسه فان اقام احدهما

البينة اختلف يد به يتخذه باليد ويصحب هو مدعي عليه والاخر يدعي ان قام بالبينة
 لكل واحد منهما فان القاضيه يجعل الدار في يدها لانهما تساويان اثبات اليد فكل واحد
 تساوي اثبات الملك . وقال بعض اصحابنا راجح اذا قال المدعي ملك في يدي لا يسمع
 لانه لا يدعي حقا على غيره . وذكر الخصاص عن اصحابنا ان رجلا اقام البينة على رجاء في يده
 الدار التي حدها كذا وبين حد ودعا فان القاضيه لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته على الملك
 ما لم يتم البينة ان الدار في يد المدعي عليه ثم يتم البينة اهلالة لتوهم . اتوا في
 محد ورجع يد ثالث على ان يدعيه احدهما فيفزع الاخران في يده وبقي المدعي اليه ^{عليه} ^{عليه} ^{عليه}
 والدار في يدها وهذا باطل لان هذا قضاء على المسخر واختلفوا في القضاء عوي ^{عليه}
 قال بعضهم ينفذ قضاءه واليهما وفي الكتاب . وقال بعضهم انما بعد اذ لم يعلم القاضيه
 انه مسخر اما اذا علم انه مسخر لا ينفذ قضاء العاضيه وعليه الاعتماد فعلى ما قاله الخصم
 ينبغي ان لا يسمع البينة في مثلئان صاحب كل واحد منهما لا يكون حصالة اذ لم يكن
 الدار في يده . ومما اختلفوا من قال بسئلة الاخر محموله على ما اذا اقام البينة على اليد ثم اقام
 احدهما البينة على الملك اما اذا لم يتم البينة على اليد حتى اقام احدهما البينة على الملك
 فان القاضيه لا يقضيه له حتى لو وجد الدار في يد ثالث لا يسمع من يده وذكر شمس الدين ^{بج} الشيخ
 مال تاويل مسئلة الخصاص ان المدعي عليه لم يدع اليد وفي مسئلة الاصل كل
 واحد منهما يدعي اليد لنفسه فلهذا تقبل دعوى المدعي على الملك حتى لو قال المدعي
 ملك في يدي وازهد الرجل يمنعي ويتعرض بغير حق والمدعي عليه يقول ملك في يدي
 لا يدعي اليد لنفسه لا يسمع ببنه المدعي وذكر محمد بن في السيميل وان ما اخرج
 زواج الحرب ومعه مستامن وفي يدهما بغل عليه مال لكل واحد منهما يقول هو مالي
 في يدي فقامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضيه يقضه بالمال لمن اقام البينة لانه

دعواه بالبيع قال يوسف لا يسمع هذه المسئلة ثم بين خطأ بعض شائخنا فيما اذا قال فلان
من المدعى ملك فبيدي ان القاضى لا يسمع هذه الخوض ويقول اذا كان ملكا فبيدي
فانا اطلب من فضلك من هنا على قول البينة من احدهما هو الصحيح ووجهه ان كل واحد
محتاج الى البينة لدفع سائعة الاخر فالبينة لهذا المقض مقبولة ويقول للقاضى
اطلب منك ان تتعذر عن مزاحمتي وتقر في يدي قائما. فالحاصل ان دعوى الملك في العفا
لا يسمع الا على صاحب اليد ودعوى اليد يقبل على غير صاحب اليد اذا كان ذلك
الغير متازعا في اليد فيجعل مدعى اليد مقصودا ومدعى الملك تبعا للملك اليد
رجل ادعى دارا في يده رجل وقال للدار داري اشتراها فلان منك لي فلان غائب
والذي في يده الدار يجهل بالبيع قال ابو يوسف رج قبل بينة المدعى عليه. وكذا
لو كان المشتري حاضرا في البيع وهذا بمنزلة رجل ادعى دارا في يده رجل وقال هو اشتراها
من فلان كان فلان اشتراها منك. وقال ابو حنيفة رج اذا ادعى انه له اشتراها من فلان
وفلان اشتراها من الذي في يده يقبل البينة. وان ادعى انه له اشتراها له فلان من
الذي في يده الدار لا قبل هذه البينة. ولو قال هذا الى اشتريته من فلان الذي كنت
بالبيع سمع دعواه. ولو قال هذا الى اشتراها منك فلان وفلان كان وكذا في البيع
لا يسمع دعواه في قول ابو حنيفة رج ويسمع في قول ابي يوسف رج. رجل ادعى دارا
في يده فقال المدعى عليه ليست في يدي فجاء المدعى بشهود فشهدوا ان الدار
في يد المدعى عليه وفي ملكه فان القاضى يسأل المدعى ان قال المدعى هو كما شهد
انها في ملكه وفي يده فقد اقر المدعى بالدار للمدعى عليه وان قال صدقوا انها في يده
ولا اصدقهم في انها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما للمدعى. المدعى
اذا قال ملكه حقي في يد هذا بغير حق ولم يقبل. واجب عليه تسليمها الى الشهود ليقولوا

ذلك ايضا صحيح . ولعلك ملك وحقه ولم يزل وفي يدك بغير حق فقد ذكرنا اختلاف المشتال في ذلك
فيه . نكل ادعى دارا في يده من فقال الذي في يده اودعها فلان فقال المدعي ما كان
فلان اودعها ولكنه وجبها لك او باعها فان القاضيه يحلف الذي في يده ما سمعها
له ولا باعها منه بعد ما كان اودعها ايا . فان نكل عن اليمين جعله خصما للمدعي
رجل في يده دارا دعاها رجل فاقام الذي في يده الدار البينة ان فلانا الغائب
كان ادعى هذا الدار واستقرها من يده وسلمها اليه القاضيه تم ان ذلك الغائب اجرا
الذي هو فيها قالوا لا يقبل بينته ولا يدفع عن الخصوة وان يدعى رجل ادعى رجل اخا
واقام البينة واقام الذي في يده البينة ان هذه الدار لفلان الغائب اشتراها
من المدعي وكلني بها يقبل بينته ويدفع عن الخصوة ولا يلزم الغائب الشراء من هذا
المدعي . دار في يد رجل اقام رجل البينة ان صاحب اليد غصبها منه واقام رجل
اخر البينة ان هذه الدار له فانه يفضي بالدار الذي اقام البينة انها له . رجل ادعى دارا
في يده غير انها له ثم ادعى بعد ذلك انها لفلان وقفها عليه قالوا يسمع دعواه كما لو ادعى
المخسرة ولا ثم ادعى لغيره وادعى انه وكل فلان ادعى ولا انه وقف ثم ادعى انه له لا يسمع دعواه
كما لو ادعى لغيره ولا ثم ادعى لمخسره . رجل ادعى دارا في يد رجل فأنكر الذي في يده
فاستخلف ونكل ففضي القاضيه عليه بنكوله ثم ان المخسرة عليه اقام البينة انه كان
اشتراها من المدعي ان اقام البينة على الشراء قبل القضاء لا يقبل وان اقلها على
الشراء بعد القضاء يقبل . رجل ادعى دارا في يد رجل انها له وملكه وحقه وفي يده الذي
في يده غصب واقام الذي في يده البينة انها وديعة في يد عن فلان الغائب ليخلف
المشتال فيه قال بعضهم يدفع عن الخصوة لانه لم يدع الفعل على صاحب اليد فيدفع عنه
الخصوة وقال بعضهم لا يدفع هو له عيب ثم اقام الذي في يده البينة

بأنها بدية لا يندفع عنه الخصومة هكذا هو. ولو ادعى بدي في يد رجل انه له سرق
 منه واقام الذي في يده البيعة انه وديعة لفلان الغائب قال محمد وزفر بن يندفع
 عند الخصومة وقال ابو حنيفة وابو يوسف ربح في السرقة اذ لم يسم السارق لا يندفع
 الخصومة عن صاحب اليد. ولو قال هذا لي غصه من فلان عن ذي اليد او كان ثقا قال
 هذا لي سرق مني فلان غير ذي اليد فقام المدعي عليه البيعة على ان فلانا الغائب
 اودعيه يندفع الخصومة عن ذي اليد. قال الشيخ الامام المعروف بجواهر راجع
 في السرقة لا يندفع الخصومة عن ذي اليد استخصانا. ولو قال هذا لي اشتريته من ذي
 اليد بكذا واقام المدعي عليه البيعة انه وديعة في يده ينظر في ذلك ان ادعى علي
 ذي اليد فعلا له بيعة احكامه بان ادعى الغراء منه بالف ولم يذكر انه نقد الثمن
 ولا قبض منه فاقام الذي في يده البيعة انه لفلان الغائب اودعيه او غصبته
 منه لا يندفع الخصومة في قولهم فان ادعى عليه عقدا انتهى احكامه بان ادعى انما اشترى
 هذه الدار وهذا العبد بكذا ونقد الثمن وقبض منه المبيع ثم اقام المدعي عليه
 انه لفلان الغائب اودعيه اختلفوا فيه قال بعضهم يندفع عنه الخصومة لانه
 ادعى عقدا انتهى احكامه لم يبق دعوى العقد ودعى الملك فيندفع عنه
 الخصومة قال بعضهم لا يندفع لانه وان انتهى احكامه لا يصير مدعيه مطلقا حتى لا يقص له
 بالزائد والصحيح انها تندفع. ولو ادعى المدعي الشراء مع نقد الثمن ولم يذكر
 قبض المبيع لا يندفع الخصومة عن ذي اليد في قولهم. ولو ادعى ثوبا او دارا او دابة
 في يد رجل انه له فاقام الذي في يده البيعة انه لفلان الغائب اودعيه
 او غصبته منه او في يده باجارة او رهن ان كان المقتولة غائبا لا يندفع الخصومة
 عن ذي اليد ما لم يتم البيعة على ذلك وان كان للمقتولة حاضر او قد تم فيما قال يندفع

الخصم عن ذي اليد ويحول الخصم إلى المقولة وأما المقله غائباً وأقام المدعى
 في بيته البينة وشهد وأنه أودعه رجل لا يعرفه لا يقتل منها دأهم وأن قالوا عرف
 بوجهه ولا تعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول ايحيفة وايستيف
 وأن شهد الشهود على اقرار المدعى أن جلا دفعه الاذى اليد جازت شهادتهم
 ويندفع عنه الخصم ولو شهد شهود المدعى عليه أن المدعى اقر هذا فلا
 الغائب وقال اودعه فلان الغائب تندفع الخصم ولو شهد الشهود على اقرار
 المدعى بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب اودعه قالوا تندفع عنه
 الخصم وكأقام المدعى عليه البينة أن فلانا الغائب دفعه اليه فشهد
 شهوده وقالوا شهد ان فلانا الغائب دفعه اليه ولا ندرى انه ملك فلان العا
 حازب منها دأهم وتندفع الخصومة عن ذي اليد كما لو اقر المدعى عند الغائ
 ان فلانا الغائب دفعه اليه فانه تندفع الخصم عن ذي اليد ولو قال الذي
 في بد به اودعه رجل لا يعرفه فشهد الشهود انه اودعه رجل لا يعرفه
 كما است الذي في يده خصما للمدعى وكذا لو قال الشهود اودعه اياه
 فلان والمدعى عليه يقول اودعني رجل لا يعرفه كان هو خصما للمدعى
 رجل ادعى على رجل ببلدة دار والدار في غير تلك البلدة فأقام المدعى البينة
 فعلت بينته وقضيه بها للمدعى جاز قضاؤه وان لم يكن الدار في ولايته هذا
 القاضي رجل ادعى دار في يد رجل انها له فانكر المدعى عليه
 قال المدعى من اين سراي وابرين مدعى عليه سراي واشتم بطل دعواه
 لا هذا اللفظ يذكر للتملك والبذل عرفاً فان ادعاها المدعى بعد ذلك
 لا يساهم دعواه الا ان يدعى التلق من المدعى عليه بملك جازت رجل ادعى

محمد بن إدريس ذكره أحد مدعيها وقال في حق بينهما الشجار وكان المحدود بذلك
 المجد ووجه تكليفه خالية عن الاشجار لا ينقل دعوى المدعي . وكذا لو ذكر مكان
 الاشجار خطأ لو كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها اشجار ولا حافظ
 فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور حد . وثمها بعد الدعوى الا ان حد ودها
 توافق الحد ودالته ذكرت بطل دعواه ولو ادعى ارضاً وذكر حد ودها ومال هي
 دبرات ارض وعشر جريب فكانت اكثر من ذلك لا يبطل دعواه . وكذا لو قال دعي ارض
 بين ريفها عشر مكاتيل فاذا هي اكثر من ذلك او اقل الا ان المحدود وافقت دعوى
 المدعي لا يبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف محتمل التوفيق وهو غير محتاج اليه دار
 في يد رجل فقال رجل اخرعت منه هذه الدار وانكر الذي في يده به الشراء وقال هي
 ثم ان المقر ادعى انها له واقام البينة على ذلك قبلت بينته . ولو قال المقر ولا هذه الدار لكن
 في يده وسكت ثم قال انا بعتها منه فانكر الذي في يده الشراء ثم اقام المقر البينة انها له
 ذكر الناظر انه لا يقبل بينته ولا يسمع دعواه . وجعل اقر عند القاضي ان هذا العدد
 او الدار لفلان غير ذي اليد ثم اقام البينة انه له اشتراه من الذي في يده قبل ان
 لا يقبل بينته . وجعل اشترى داراً او عبداً فاستحق من يده بالبينة فادان به
 بالثمن على بائعه ثم قال ابن البائع قد كنت اشتريت منك هذا بكذا ولو ان ارجع عليك
 قالوا يسمع منه دعواه الثاني وله ان يرجع عليها بالثمن لاحتمال انه اشتراه من البائع
 او لا ثم جلاوا منه وادعاه فاشتراه من ابنه فاذا استحق عليه كان له ان يرجع عليها ما
 فانه يد رجل ادعى رجل انها له اشتراها من فلان عبر ذي اليد واقام البينة
 ذكره في الاصل فجعلت المسئلة على وجوه خمسة ان شهد شهوده انها كانت لفلان
 باعها من هذا المدعي بكذا او شهدوا ان فلاناً باعها منه وهو يضمن بملكوها

١٠٩
جاءت شهادتهم والثانية لو شهدوا أنها لو لم تكن قد اشترىها من فلان بكذا كانت
شهادتهم والثالثة اذا شهدوا ان فلانا باعها من هذا المدعي وسلمها اليه جازية
شهادتهم وعن ابي يوسف مع انها لا يقبل شهادتهم وبه اخذ القاضي ابو جازم و
مناخنا اخذوا جواب الكتاب واجازوا هذه الشهادة الرابعة لو شهدوا ان
هذا المدعي اشترىها من فلان بكذا وقبضها منه جاءت شهادتهم. والخامسة لو شهدوا
انه اشترىها من فلان بكذا وفقد الثمن او شهدوا ان فلانا باعها منه بكذا ولم يرد
على ذلك لا يقبل شهادتهم. ولو شهدوا ان فلانا باعها منه بكذا وكانت الدار
في يده وقت البيع. ذكرنا ان طرفة روح انه لا يقبل هذه الشهادة اذا كانت الدار في يده
وقت الخصم. ولو شهدوا انه اشترىها من نبي اليد بكذا او هو يدعي ذلك ولم يرد
عليه جاءت شهادتهم. رجل قال للقاضي ان هذا المدعي عليه اقران هذا الشيء الذي
في يده ليقره بالتسليم الى هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يدعي ان هذه الدار وهذا
العبد له وان الذي في يده اقر له بهذا فان القاضي يسمع دعواه هذه عند الكل وان
هذا لان الذي في يده اقر به لي قال الصحيح انه لا يسمع دعواه. وان قال المدعي ان هذا
الرجل اقران هذه الدار التي في يده لي قره بالتسليم الى قال عامة المشايخ يصح دعواه
ويؤمر بالتسليم اليه اذا ثبت اقراره بذلك عند القاضي. رجل ادعى على الخمارية في
انها له وجاء بشاهدين فشهد احدهما انها له وشهد الاخر انها كانت له او شهدوا
انها كانت له قال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده روح يقبل شهادتهم. وكذا
لو شهد احدهما انه ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه تقبل شهادتهم. ولو شهد
احدهما انها كانت في يده وشهد الاخر انه في يده او شهدوا جميعا انها كانت في يده
لا تقبل شهادتهم في قولنا بجحيفة ومحمد روح وتقولون لا يسمع دعواه ومضى بين
هذا

بين ما لو شهدوا أنهم كانت له ولو أدى أنها لم تستلوه وشهدوا أنها لم تستلوه
 الشيخ الإمام العرف بجواهره في شرح النصب الصحيح أنها لا تقبل لو شهد
 الشهود أن المدي عليه غصبها من المدي يقبل. وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه
 رجل أدى دار في يد رجل أنها دار فلان الغائب ولي على الغائب ألف درهم وإن الغائب
 كان رهن عنده الدار بالالف التي له عليه سند شهر ودفعها إليه وإن المدي قبضها
 منه ثم إن الغائب بعد ذلك استعارها منه فاعلها أياه وأقام البينة والذي في يد
 الدار يزعم أن الدار داره اشتراها من ذلك الغائب أسس أو قال اشتراها منه منذ
 عشر أيام وأقام البينة على ذلك فإن القاض يفضيه بينه - الرهن فإن قال ذو اليد أنا
 انقض البيع فإن القاض لا يفضيه بينه على الغائب حتى يحضر الغائب. وكذا لو كان
 المدي يدعي الاستيجار مكان الرهن. ولو كان مكان المثلث والمستاجر رجل يدعي
 ملك الدار ويؤجره من أنه اشتراها من الغائب منذ شهر وذو اليد يدعي الثمن منذ
 عشر أيام فإن القاض يفضيه للمدي ويفض البيع الثاني الذي يدعي صاحب اليد أن كان
 شهود المدي لم يشهدوا على الغائب بقبض الثمن من المدي فإن القاض يأخذ
 منه الثمن ويسلم الدار إلى المدي ويكون الثمن عنده حتى يحضر الغائب كذا ذكر في
 المنتقى. وذكر في الجامع رجل اشترى جارية وبفضها بغير إذن البائع قبل نقد الثمن
 وباعها من رجل آخر وسلم إلى الثاني وغاب المشتري الأول ثم حضر البائع الأول وأدعى
 أن المشتري الأول قبضها منه بغير إذن قبل نقد الثمن وأراد أن يستردها من
 الذي في يده إن أقر صاحب اليد بما أدعى البائع الأول يأخذها من يده وإن أنكره
 فلا خصومة بين البائع الأول وبين المشتري الثاني. وذكر في الأحكام رجل اشترا
 من رجل ثلثة دواب ثم إن رب الدواب أحداً منهن من غيره وأعار أخرى وذهب

رى او ادع فوجد المستكرى المذنب في الامام فان كان باع به من المذنب فانتبه
 لاجارة في وايز الاجارات وان باع بغير علمه فليس له رد والمستكرى الحق
 بالدواب لتقدم عقدة وما وجد في يد المستقر فلا خصومة بينهما حتى يحضر
 الدابة لان يد المستقر ليست يد خصومة وما وجد في يد الموهوب له فهو خصمه
 فيها للمستاجر لان الموهوب له يدعي ملك الرقبة فيما في يده فيكون خصما لكل
 من يدعي حقا في ذلك وان كان المدي يدعي الاجارة قال في الكتاب المستاجر الحق
 بها حتى يستوفي الاجارة مكن اذكر في الكتاب ولم يبين اي المستاجر من اهل الاول
 الثاني واخلفوا الساخرين فيه قال شمس الائمة السرخي رحمه الله
 من المستاجر الثاني لا يكون خصما للمستاجر الاول حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة
 المستقر لان لا يدعي ملك العين فلا يكون خصما للاول والحاصل ان المستاجر
 لا يكون خصما لمن يدعي الاجارة ولا لمن يدعي الرهن ولا لمن يدعي الشراء ^{المشتري}
 يكون خصما لكل وكذلك الموهوب له رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعي
 عليه هي لولدي الكبير المغائب لا يندفع الخصومة عنه ما لم يتم البيعة على الايداع
 كما لو ادعى الوديعة لاجني فان كان المقوله حاضرا صح اقتضاه ويحول الخصومة الى المقر
 ولو قال هي لولدي الصغير لا يندفع عنه الخصومة لانه لو كان صادقا في اقراء
 كان هو خصما في ذلك ولو ادعى ارضا في يد رجل ائنه غصبه منه الذي في
 يده فقال المدعي عليه هو وقف على سبيل خير معلوم لا يندفع الخصومة عنه فان
 اقام المدعي بيعة على ما ادعى يقضيه له وان لم يكن له بيعة قال الشيخ الامام ^{الحليل}
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يحلف المدعي عليه على دعوى المدعي فان حلف برئ
 وان نكح ضمن قيمته للمدعي على قول محمد بن احمد صار وقفنا باقراره فاذا نكح ^{عده}

عليه عليه السلام لا يملك في حكم اقرار بالوقت فيضمن قيمته للمدعي ولو اقام المدعي عليه البيعة
على الوقت فشهد به انه وقت ولم يذكره الواقف لا تنفع عنه خصومة المدعي ولا
عن الخصم لانه صار وقتا باقراره فكان وجود هذه البيعة وعدمها بمنزلة ولا فرق
بالوقت بمنزلة الاقرار ولولد الصغير ولولد صغير لغيره فكما يلزمه الاقرار للولد
يلزم بالوقت بكل ادعى دارا في يد رجل انما له فقال صاحب اليد ملك توحيث من
توحيث ادعى ملك وحق منست فاقام المدعي بينه على ما ادعى ثم ادعى صاحب
اليد دفعا لخصومة المدعي وقال له انك اقررت قبل دعواء هذه وقلت انك
ملك من نيت وحق من نيت واقام البيعة على هذا كان هذا دفعا لخصومة
المدعي ذكر في الجامع اذا اقام المشهود عليه البيعة ان المدعي ساومه بالملك
به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعي لان الاستيلاء اقراره بالملك
او اقراره بالمساوم ان لا ملك له فيما ساومه فلو ان المدعي بعد بينة المدعي
عليه على هذا الوجه اقام البيعة ادعى صاحب اليد استام من المدعي به قبلت هذه البيعة
ويبطل الدفع الاول لان رواية الجامع الاستيلاء اقراره بالملك للمستام منه فكان
المدعي بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد انهما ملك المدعي والتناقض يبطل
الخصم فيصير في التقدير كان صاحب اليد ادعى ان المدعي اقراره بالملك صاحب
اليد ثم ان المدعي ادعى ان صاحب اليد اقر بعد ذلك ان الدار ملك المدعي ولو كان
هكذا يبطل دفع صاحب اليد هذا اذا اقر كل واحد منهما لاقراره تاريخا فان لم يقر
هكذا لا يبطل دفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه فبقيت بينة المدعي على الملك
الطلق بلا اقرار. تجالو ادعى عينا في يد انسان انما له واقام البيعة على اقراره في
اليد للمدعي واظم ذواليد البيعة على اقرار صاحبه يبطل البيعتان ويبقى اليه

بالحسن وهذا على الرعاية التي قبل الاستيلاء اقرارا بالملك للسامية وعلى الرعاية
التي قبل الاستيلاء اقرارا بان لا ملك له فكل ذلك صحيح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان
ملكه وغم احد يدعي الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعي فانه ذكر في الرعايات
رجلا استلم من رجل عينا ولم يتفق بينهما بيع ثم ان السامية بعد ذلك ادعى لنفسه
اولفين بالوكالة لا يسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرارا بالملك للبائع يسمع دعواه
تقير بالوكالة . رجل ادعى رجلا نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم ثم باع منه
النصف الاخر وصد له اليه فجاهد رجل وادعى نصف ذلك واقام البينة واقام صاحب اليد
البينة على الشراء والوديعه لم يكن بينهما خصومة يحضر البائع لان المدعي لو استحق
النصف يظهر بالاستحقاق ان البائع كان شريكا للمدعي فانصرف بيعة الى النصف
الذي كان له والمشتري ليس بمخضم فالنصف الاخر لانه وديعه في يده ولو اشترى
نصف عبدا او نصف دار غير مقسوم شراء فاسد او قبضه ثم اشترى النصف
الباقى فمراء جائزا ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصما للمدعي
لان ملك الكل ظاهر فيكون خصما للمدعي فاذا قضى للمدعي بالنصف فحضر البائع
كان له ان يسترد منه النصف الاخر بحكم فساد العقد لان الاستحقاق انصرف الى النصف
الباقى ولو باع نصف العبد بيعا جائزا ثم باع منه النصف الباقى بمينة او بدم وسلم
الكل الى المشتري ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري لا يكون خصما للمدعي ولو
اشترى نصف عبدا من رجل وادعه رجلا اخر النصف الباقى ثم جاء رجل وادعى النصف
فان المشتري يكون خصما للمدعي ويقضي للمدعي بالربح . رجل ادعى دارا في يده
فقال المنة عليه ضمنها اليه وضمنها العلاف بن فلان وبيعة جندي ولم يتم البينة
على الوديعه حتى اقام المدعي البينة على ادعى ثم ان صاحب اليد اقام الوديعه على

المدعي من العديمة بطلت بينة المدعي في النصف وإذا بطلت بينة المدعي في النصف
 من يطل في النصف الباقي فالوايطل بينته. قال حنابلة فانه وفيه ظهران في المسئلة اليه
 بها كان المدعي عليه خصما في النصف دون النصف ومع هذا قلت بينته في النصف
 رجل ادعي دعوي واتفقت فتاوي الاثمة على فسادها ومع ذلك ادعي المدعي عليه
 الدفع دفعا صحيحا واقام البينة قالوا لا يسمع ببيعة الدفع لان الدفع بناء على الدعوى
 لم يسمع فان كان دعوي المدعي يختمل الصحة بوجه ما فاذا ادعي المدعي عليه الدفع ^{لب}
 المدعي عليه باثبات الدفع رجل ادعي على شخص انه مملوكه وانه قد تمرد وخرج من يده
 فقال المدعي عليه انا مملوك فلان الغائب قالوا ان جاء العبد ببينة على ما ذكرنا دفع
 عنه خصم المدعي وان لم يقيم البينة على ما ادعي قلت عليه بينة المدعي ويقضيه له فان حضر
 الغائب بعد ذلك لم يكن له على العبد سبيل حتى يقيم البينة على ما ادعي. رجل ادعي ان
 في يد رجل انما له اشتراها من فلان غير ذي اليد فشهد الشهود له بالملك المطلق
 لم تقبل شهادتهم. ولو ادعي ملكا مطلقا فشهد الشهود بالملك بسبب بازت
 شهادتهم. ولو ادعي ملكا بسبب ثم ادعي ذلك في وقت اخر عند غير ذلك القاضي
 ملكا مطلقا فاقام المدعي عليه البينة انه كان ادعاه قبل هذا بسبب عند فلان
 القاضي قبلت بينة المدعي عليه ويبطل بينة المدعي. وان ادعي او لا ملكا مطلقا
 ثم ادعاه عند ذلك القاضي او عند غيره ملكا بسبب سمع دعواه لان المطلق ^{التعبد} محتمل
 وان الثاني دون الاول. اذا ادعي دارا وعرضا فانكر المدعي عليه فاقام المدعي ^{حديث} شأنا
 تشهد احدهما ان المدعي عليه اقرا به ابتاعها من المدعي وشهد الاخر ان المدعي ردها
 اياه ذكر في المنتقى انها تقبل ويقضى للمدعي. ولو شهد احدهما انها للمدعي وشهد ^{الاخر}
 على اقر المدعي عليه ان المدعي دفعها اليه لم تقبل هذه الشهادة. رجل ادعي شيئا

كان ملكا للمقضي عليه بطل قضاء القاضي وكذا لو ادعى ارضا فيها اشجارا طام
 البينة وقضى القاضي به ثم اقر المدي ان الاشجار كان ملكا للمقضي عليه لا يطل^{تصلو}
 القاضي بالارض ولو شهد الشهود للمدعي بالارض والاشجار جميعا والبينة بحالها
 بطل قضاء القاضي لان في الوجه الاول شاهد وابالبناء وتعا فلا يكون اقرار المدعي اكد ابا
 بالشهود اما في الوجه الثاني شهد وابالبناء والاشجار رضا فكان اقرار المدعي اكد ابا
 بالشهود ولو ادعى دارا في يد رجل واقام البينة فشهدوا انها للمدعي فقضى بها القاضي
 ثم قال الشهود لا ندرى لمن البناء فانهم لا يضمنون شيئا كما انهم قالوا بعد القضاء^{شكنا}
 في الشهادة وان قالوا البناء للمدعي عليه ضمنوا قيمة البناء للمقضي عليه ولو ادعى
 جارية انها له وشهد الشهود بذلك وقضى بها القاضي وكان لها ولد في يد المدعي عليه
 لم يعلم بها القاضي فاقام المدعي بينة انه ولدها فان القاضي يقضي بالولد للمدعي فان رشح^{شهود}
 الام بعد ذلك ذكر الناهي فخرج انهم يضمنون قيمة الام والولد جميعا لان القاضي انما
 قضى بالولد للمدعي بشهادة شهود والام فانهم لو رجعوا بعد القضاء بالام قبل
 القضاء بالولد وارقد واعز الاسلام اوصقوا ثم اقام المدعي البينة على الولد انه
 ولد الجارية فان القاضي لا يقضيه بالولد الا ان يشهد الشهود بالولد انه ملك للمدعي
 ولدت الجارية في ملكه ولو ادعى جارية في يد رجل انها له وشهد الشهود انها له
 فغابوا او ماتوا ولها ولد في يد المدعي عليه ادعاه الذي في يديه واقام البينة
 على ذلك ذكر في المنتقى انه لا يلتفت اليه ويقضى بالجارية وولدها للمدعي فان قضى
 القاضي بذلك ثم خصر الشهود فقالوا لم يكن الولد للمدعي انما هو للمدعي عليه
 فان القاضي يقضي بقيمة الولد على الشهود كما انهم رجعوا عن شهادتهم بالولد فان
 قال الشهود لا ندرى لمن الولد لا يضمنون قيمة الولد هذا اذا شهدوا بالجارية

فانوا او غابوا. فانكوا اخذوا سألهم القاضي عن الولد فان قالوا قبل القضاء هو الذي
 عليه او قالوا لا ندري لمن هو فان القاضي يقضي بالام ولا يقضي بالولد. ^{رجل ادعى دافعا} ^{رجل ادعى دافعا}
 انهما ادعى انهما اشتراعا من الذي في يديه بكذا ونقد الثمن وقبضها منه وقال المدعي
 عليه هرج واجلم المدعي شاهدين فتشهد احدهما كما ادعى بشرطها وشهد الثاني
 وقال اشهد على شهادة الاول او قال على مثل شهادة الاول لا تقبل شهادته في قولهم
 وان قال اشهد مثل ما شهد الاول ذكر الخصاص رج انهما لا تقبل حتى يفسر الشهادة
 على وجهها. وذكر شمس الأئمة الحلواني رج المختار عندي ان يكون الجواب على
 التفصيل ان كان الشاهد الثاني ضيضا يمكنه اداء الشهادة على وجهها لا يقبل منه
 الاجمال. وان كان اعجميا لولا حثمة مجلس القاضي يمكنه اداء الشهادة بلسانه يقبل
 الاجمال. وان كان عاجزا عن الشهادة اصلا لا تقبل شهادته. وذكر شمس الأئمة
 السرخسي رج المختار عندي ان القاضي ان احتسبهم تهمة الكذب لا يقبل منه ^{الاجمال}
 ولا يقبل. وهو كما لو فرق القاضي بين الشهود واحتسبهم تهمة الكذب جازلة ^{لك}
 والا فلا. ولو كتب الشهادة عليهما من فتشهد احدهما من الكتاب واثار للمواضعها
 ويقول الآخر اشهد ان لهذا المدعي جميع ما بين ووصف على المدعي عليه هذا او يقول
 اشهد بما ادعى هذا المدعي على هذا المدعي عليه ويشير اليها جازلة. وذكر الشيخ
 الامام علي بن محمد البرزوي رج اذا قال الشاهد اشهد بما اعطاه القاضي لا يقبل ولو ادعى المدعي
 من الكتاب مسمع دعواه لانه عليه لا يقدر على الدعوى فصيح دعواه من الكتاب لكن
 لا بد من الاشارة في موضع الاشارة. ولو امر القاضي رجلين ليعلماء الدعوى والخصم
 ذكره للشيخ انه لا بأس به خصوصا على قول ابي يوسف رج. رجل ادعى شيئا في يد افسان
 واقام البينة فادعى المدعي عليه بالمدعى به لغيره لم يعم اقراره حتى لا تندفع عنه الخصم

مع عليه بكل الشئ المذكور في هذه المسألة فان كان الذي اشترى من يده ان يشتري
الثلث من هذا اذا لم يكن لاسمها تاريخ فان اشترى من يده سوا ذلك فلهما بينهما وان اشترى
تاريخا احدهما سبق فهو اول وان اشترى احدهما واطلق الآخر فالتاريخ وان لم يكن تاريخا والآخر
ففيها احدهما فصاحب البدل اوله وان اشترى احدهما والآخر يد فصاحب البدل الان يشهد
شهود الاخران بعهه كان قبل بيع ذي اليد فيقضي للتاريخ وان اشترى كل واحد منهما
من رجل اخر فاشترى من فلان وهو يملكها واقام اخر البيعة لانه اشترى من فلان اخر
وهو يملكها فان القاضيه يقضي بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الاول اوله في ظاهر الرواية
وعن محمد بن ابي يعقوب التاريخ وان اشترى احدهما دون الاخر يقضي بينهما اتفاقا فان كان
لاحدهما قبض فالآخر اوله كان البائع ادعيا ولاحدهما يد فانه يقضي للخارج منهما
صل في يد من دار وعبد اقام رجلان كل واحد منهما البيعة انه اشترى من الدار
بالعبد الذي في يده وصاحب اليد ينكر دعواهما فان القاضيه يقضي بالدار بينهما
ويقضي بالعبد بينهما ولهما الخيار لان الشركة في الدار عيب فان اخذ الدار اخذ
بينهما والعبد بينهما وان احتار الفسخ اخذ العبد بينهما وقيمة العبد بينهما
وانما لو احدهما ان يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضيه لهما اليسول ذلك لان القاضيه
حين قضى لهما بالدار والعبد فقد فسخ عقد كل واحد منهما في نصف الدار وكانت
الدار بيد احدهما قضى القاضيه بالدار وبالعبد الاخر وكذا لو كان الدار بيد واحد
شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضيه له بالدار وليس لبائع الدار ان يشهد
اخذ الدار وان استحق منه ثمن الدار وهو العبد لا العبد ثمن من يده بيعة لم يظهر في حق من
وان اشترى احدهما سبق فالدار والعبد الاخر على كل حال سواء كانت الدار بيد احدهما
او في يد البائع او في يد الاخر او شهد الشهود للاخر بقبض الدار ولو اشترى الاخر

فان كانت الدار بين يدي القاضيه المدينه والبيع والاخر. وان ابيع احدهما والاخر يقضي
 بالدار الذي في اليد. وكذلك ان ابيع المدينه تقضي شهود به فاولاه. وان كان لاحدهما قبض
 سائين والاخر قبض شهود به فالقبض المعايين اولاه. وان كانت الدار في ايديهما فابح
 احدهما واطلق الاخر يقضي بالدار بينهما وبالعيد بينهما ويخرج كل واحد منهما. رجل
 اشترى من رجل شيئا فاستحق مزيده ورجع على بائعه بالقرن ثم وصل اليه البيع بوجه
 من العجوة لا يكون للبائع ان يأخذ منه لانه وان اقر للبائع بالملك حين اخذته منه
 فقد ابطال القاضيه ذلك الشارع فيبطل ما كان في ضمنه وان اشترى شيئا وقرصها
 امه للبائع ثم استحق مزيده ورجع على بائعه بالقرن ثم وصل اليه البيع بوجه من العجوة كان
 للبائع ان يأخذ منه بمحكم اقراره. رجل اشترى دارا بعد فاستحق منه نصف الدار
 ان يرجع على البائع بنصف العبد وان شاء نقض البيع ويسترد كل العبد. رجل في يده
 دار ادعى جيرانها له اشتراها من زوي اليد منذ سنة وقال صاحب اليد لفلان القاض
 بعثا منه منذ شهر وسلمتها اليه ثم اودعنيها ان صدقه المدي فيما ادعى من البيع و
 الايلاج او علم القاضيه بذلك فلاخصم بينهما وان كذب به في البيع والايلاج ولم يعلم القاضيه
 بذلك فهو خصم للمدي وان اقام البينة على ما ادعى من البيع والايلاج لا يقبل بينته فان
 القاضيه للمدي ثم حضر الغائب واقام البينة على ما ادعى صاحب اليد لا يقبل بينته لان القاضيه
 حين خصمه للمدي بالشرع منذ سنة بطل كل بيع كان بعد فلا يقبل بينته الا ان يقيم البينة
 على الشرع اكثر من سنة. وان حضر الغائب بعد ما اقام المدي البينة ولم يقض القاضيه
 للمدي فاقام الذي حضر البينة على ما قال صاحب اليد يقبل بينته لان هذه البينة
 قامت لا بطلان بينة المدي فان اعاد المدي بينته فان القاضيه يقضي له بالدار
 لسبق شرعه. رجل ادعى شراء دار من رجل منذ شهر فتشهد شهود بالشرع منذ شهر

او اقل جائز ان شهدوا باكثره قبل . ^{في} خارج يده ^{في} يد علي ادى رجل ان له نصف هذا الدار ^{بالدار} وشاها
 وليقم البينة حتى اقتضاها واغاب احدها فخاصم المدعي المحاضر ^{في} يد نصف
 مضموم فشهد شهوده ان له هذا النصف الذي في يد المحاضر والمدعي يدعي
 النصف مشاعا لم يقبل شهادتهم . رجل اشترى من رجل ثوبا في سند يرفق بالثا
 ابيحك الثوب الذي في هذا المنديل فلما اشترى واخرج الثوب من المنديل قال
 المشتري هذا ثوبي سمع دعواه ويقبل بيغته وكذا التجارية المنتقبة ^{في} يد المشتري
 دارا وعبد ولم يقضه فجاء رجل وادى ذلك والمشتري غاب لا سمع دعواه
 حتى يحضر الغائب . رجل باع دارا ولم يسلم الما المشتري بعث غصبا ^{في} يد في الذئبة
 ان المشتري ان كان نقد الثمن او كان الثمن الى اجل فالخصم هو المشتري والا
 فالخصم هو البائع . رجل في يد يه دارا قام رجل البينة انقاله واقام اخر البينة
 انقاله ولفلان بن فلان اشترى دارا من ذي الدين اوسن رجل اخر بمن معلوم
 ونقد الثمن وقبضا الدار والشريك غائب قال في قياس قول البيهقي ^{في} يد يرضى
 ارباعا لان الذي يدعي الشراء لنفسه وللشريك الغائب لا يكون خصما ^{في} يد
 فكان هو مدعي النصف والمدعي الاخر يدعي الكل . ولو كان مدعي الشركة
 اقام البينة ان الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ولاخيه الغائب فان القاضي يقضي
 للذي يدعي الكل لنفسه بنصف الدار ويقضه بالنصف للميت يدفع الربع الى الابن
 المحاضر ويدفع الربع في يد المدعي عليه حتى يحضر الغائب فاذا حضر الغائب اخذ الربع
 بغير بينة ^{في} يد رجل قام اخو البينة انها كانت ولرابيه مات وتركها ميراثا له
 ولاخيه ذي اليد وارث له فزعموا واقام رجل اجنبي البينة انها دار والدني في يد المدعي
 محمد دعوهما ويقول الدار لي ارضا من ابي فان القاضي يقضي ثلثه ارباع الدار ^{في} يد

وبالرجع للابن المدعي لا شيء له من اليد. وأما يد رجل اقام رجل البيعة ان صاحب
اليدين باع منه شعرا شافها متجا بالف درهم واقام رجل البيعة انه باع منه
شعرا معلوما من الدار بالف درهم فان القاضي يقضي بينه البائع ببيع النصف للعلوم
بالف درهم ويقضي ايضا ببيع النصف من النصف الباطي بخمسة مائة درهم وان اقام البائع
البيعة انه باع منه عشر غير مقسوم بالف درهم واقام المشتري البيعة انه اشترى
نصف مقسوم بمائة درهم فان القاضي يقضيه له بعشر النصف الذي لم يدع شرا بخمسة
درهم بيعة البائع عليه واما النصف المقسوم يقضي للمشتري بتسعة اعشار ^{النصف} ^{فان}
بتسعين درهما والعشرة الباقية من هذا النصف بخمسة مائة درهم بيعة البائع لان بيعة
البائع فيه قامت على فضل الثمن. عبيد في يد رجل اقام رجل البيعة انه باعه من الذي
في يده بالف درهم ورجل اخر هو يملكه واقام رجل البيعة انه باعه من الذي في يده بالف
درهم ونحوه هو يملكه والذي في يده ينكر دعواهما قال ابو يوسف رج يرد العبد على المدعين ^{نصفين}
ويضم الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته. وكذا لو اقام كل واحد منهما البيعة ^{عنه}
من الذي في يده ببيع فاسدا وهذا اذا اقام البيعة على اقرار الذي في يده بذلك فان
اقام كل واحد منهما البيعة على ما بينه البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما اخذ العبد
بينهما نصفين لا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستهلا كافا ^{عنه} لهما يأخذان قيمة واحد
بينهما لا شيء لهما غير ذلك. وأما في يد رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد منهما البيعة لهما
وان اجراها من الذي في يده شهر بعشرة دراهم ولنه سكرها شهر او الذي في يده ينكر
دعواهما ويقول الدار لهما يأخذان الدار بينهما لو يأخذان منه عشرة دراهم تكون ^{بينهما}
اخصا ناولا في القياس يأخذ كل واحد منهما عشرة دراهم عبيد في يد رجل ادعاه رجلان
اقام كل واحد منهما البيعة انه باعه من الذي في يده بمائة على ان المشتري بالخيار فيه

وتسلما والذمي في يد يكرهها ما هو في نفسه في يد الذمي في يد العبد
 يكون بالخيار يدفعه الايهما شاء وعليه ثمنه للأخر ولو كان ذلك واحد من العبد
 يدعها لخيار نفسه فان نقضا البيع فان الذمي في يد به العبد يدفع العبد اليهما
 نصفين ولا يفرم لهما شيئا. ولو كانا اقاما البينة على قرار بذلك ثم اختار انقض البيع
 رد العبد اليهما وبضرب لهما قيمة العبد نصفين ولو اضربا لهما قيمتهما البينة على
 الاقرار وانما اقاما البينة على البيع واختار امضاء البيع قبل قضاء القاضيه لهما كان
 عليه الثمن لكل واحد منهما اذا قضى القاضيه بالبيع والمشتري الخيار لتفرقا الصفقة فان
 قضى القاضيه بينهما بالعبد بينهما نصفين في وقت خيارهما ثم اختار انقض البيع فالحجوب
 فيه كالحجوب فيما اذا اختار انقض البيع قبل قضاء القاضيه لهما. ولو آجأ واحد
 البيع قبل ان يقضى القاضيه لهما بالعبد نصفين واختار الاخر نقض البيع كان الذمي في يد
 بالخيار ان شاء قبل كل نصف بنصف الثمن وان شاء ترك. ويجوز ان ادعى دار في يد
 اقام احدهما البينة ان هذه الدار كانت دار فلان مات منذ سنتين وتركها ميراثا له
 واقام اخر البينة ان فلانا مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثا له والذي في يده
 يكرهها ويدعي نفسه قال محمد بن يحيى بينهما نصفان ولا يعتبر التاريخ في الموت
 ولو اقام احدهما البينة ان هذه الدار كانت لفلان الميت منذ ثلث سنين ثم مات
 وتركها ميراثا له واقام اخر البينة ان هذه الدار كانت لفلان الميت غير الاول
 منذ سنتين مات وتركها ميراثا له فمضى في هذا الوجه الذي اقام البينة على ثلث
 سنين وقوا الملك. رجل ادعى عينا في يد رجل انه له ورثه من ابيه والشهود شهد والله
 كان في يد مدينه لا يقبل شهادتهم ولا قرأ الدعي عليه بذلك يجوز على المسلمين الى المدعي
 رجل ادعى دار في يد رجل انه اشتراها من ذي اليد بكذا ونفذ الثمن وقبضها واقام البينة

أما فلان فإنه قد شهد المدعى عليه وتقدم فيه عنه خصومه للدين
 هذا المدعى عليه ~~في المحكمة~~ فبقى دعواه مدعى الملك فاذا اقام المدعى
 عليه البينة على الدعوى تدفع عنه الخصومة. لو ادعى عينا في يد رجل أنه له

من قبلي اليد بالف درهم ونقد الثمن فاقام البينة على ذلك وصاحب اليد
 يقول هو عندي وديعة فلان ولم يظهر عليه شهود المدعى حتى حضر المقر له فانه
 يدفع الى المقر له فاذا ظهر عليه شهود المدعى يقضي له تلك البينة ولا يكون
 ذلك قضاء على المقر له حتى لو اقام المقر له البينة بعد ذلك انه ملكه كان اودعه
 للمدعى في يده يقبل بينته. وهذه المسئلة على وجوه ثلاثة. أحدها هذه والثانية
 لو اقام المدعى شاهداً واحداً فحضر المقر له ثم اقام شاهداً آخر وهذا والمسئلة
 الاولى سواء في جميع ما ذكرنا والثالثة لو لم يقم المدعى شاهداً حتى حضر المقر له ^{في}
 الذي في يده فانه يؤمر بالتسليم الى المقر له فان اقام المدعى شهوداً يقضي له ويكون
 ذلك قضاء على المقر له حتى لو اقام المقر له البينة انه كان اودعه الذي في يده
 لا يقبل بينته. رجل في يده مال لرجل غائب مات الغائب فجاء رجل وادعى انه
 ابنه وصدقه ذواليد فان القاضيه يتلوم ولا يدفع المال الى المدعى سواء قال لبي
 وارث أخاؤه يقل فان ظهر له وارث آخر لا دفع المال اليه وتقديره بينة العلوم
 مفوض الى القاضيه وقد رآه الطحاوي رج مدعي العلوم بالحق. قيل ما ذكر الطحاوي رج
 قول البيهقي ومحمد رج فاما ابو حنيفة رج لا يرى التقدير. عين في يد رجل جلاء
 رجل وادعى أنه له اشتراه من فلان الغائب وصدقه في ذلك صاحب اليد فان
 القاضيه لا يأمره بالتسليم الى المدعى. ولو ادعى رجل ديناً على رجل وادعى المدعى
 البراءة وقال في يده حاضرة على ذلك في المصر قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي

يؤجلها القاضي ثلاثة ايام ولا يأمره بأداء المبالغ المحالة عليه الا للباس الثاني جلتين
وقيل فيه خلاف بين ابي حنيفة وابن ابي ليلى وجعلوا يحضنه رج يأمره بأداء المال و
لا يؤجله . جعل امر رجلا بان يقضيه دينه الذي لفلان عليه فجاء المأمور وقال ^{قضت}
واراد ان يرجع به على الامر فقال الامر ما كان لفلان على دين ولا امرتك بالقضاء
ولا انت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فاقام المأمور بينة ^{بينة} في يمين والامر
بالقضاء وقضاء الدين قبلت بينته ويقضيه القاضي بجميع ذلك ويكون ذلك قضاء
على الغائب . ولو ان رجلا حضر رجلا وادعى ان له على فلان الغائب الف درهم وان الذي
احضره كذبه هذا المال عن الغائب وانكر المدعي عليه الدين والكفالة فاقام ^{البينة} المدعي
على ما ادعى قبلت بينته ويقضيه له على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لان يدعي
المدعي الكفالة بامر وشهوده شهدوا بذلك ايضاً فيقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء
على الغائب . ولو ان المدعي ادعى على الحاضره كفل عن فلان الغائب بكل ما له على فلان
طه على الغائب الف درهم وشهد الشهود بذلك ففي هذا الوجه يقضى على الحاضر ويكون
ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بامر او بغير امر رجل اراد ان يثبت دينه على غائب
فالحيلة له ان يجعل رجل المدعي بكل ما للمدعي على فلان الغائب فيجيب المدعي كعاقبته في
الجلس ثم يدعي المدعي للمال المقدر الذي يريد اثباته على الغائب فيقر الكفيل بالكفالة ونكر
على الغائب فيقيم المدعي بينة بذلك الدين على الغائب فيقبل بينته ويقضيه له بذلك
المال على الغائب ثم يبرئ المدعي الكفيل عن المال فيبقي المال على الغائب وانه يبرئ رجل ادعى رجل
انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له والذي في يديه يقول هي وشهود الشهود المدعي
انها كانت لاب المدعي مات وتركها ميراثا له وانهم لا يعلمون له وارثا غير فان القاضي
يقبل شهادتهم ويقضيه بما للمدعي ويدفع الثمن اليه . كما لو ادعى انها كانت لابيه اشتراها

انتم مات وهو قاعد على هذا البساط على هذا الفراش او نائم عليه لا يقبل ولا يقضى
 بشئ. ولو ادعى وارثه يد رجل ميمانا عن ابيه فشهدوا انها كانت لابيه يوم مات وتركها
 ميراثا له قضيه للوارث. وكذا اذا شهدوا انها كانت لابيه يوم مات وهو ابنه ووارثه
 وان شهدوا انه ابنه ولم يذكر والده وارثه ذكره الزيارات انه ابنه ووارثه
 قالوا اما ذكر ذلك لازالة وهم الرضاع والاصح ان قوله ووارثه وقع اتفاقا فانه ذكره الاب
 والام هو ابوه وامه وجوز الشهادة وان لم يذكر ووارثه. وهذا يفتن فيجب
 فان كان يحجب غير كالمجد والاخ والعم لا يبدان يذكر واهو وارثه ويشترط ايضا انهم لا يعلمون
 وارثا غير رجل طلب الميراث وادعى انهم الميث يشترط لصحته ان يفسر في قوله
 لابيه وامه اولاديه اولامه ويشترط ايضا ان يقول ووارثه لا وارث له غير. واذا
 اقام البينة لا بد للشهود ان ينسبوا الميث والوارث حتى يلتصقا بالاب واحد ويقول
 هو ووارثه لا وارث له غير. وكذلك في الاخ والجدة اذا شهدوا انه بعد الميث ابوا به لا بد
 ان يقول هو ووارثه لا وارث له غير فان شهدوا بذلك او شهدوا انه اخ الميث لابيه
 وامه اولاديه ووارثه لا يعلمون له وارثا غير جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء بل
 مات فاقام رجل البينة انه وارث الميث وان قاضي يملك ان فلان بن فلان قضى
 بانه وارثه لا وارث له غير واشهدنا على قضاة ولا ندرى باي سبب قضى بوراثته فان
 القاضى يسئل المدعى عن السبب الذي قضى به فان بين سببا عمل به في حقه ولا يكون
 ذلك قضاة بذلك السبب لانه لا يدري ان القاضى قضى بذلك السبب ام لا لكن لما
 ذلك انقض قضاة الاول. وجعلت فخر واحد من الورثة وادعى الرافعي يد رجل ان
 الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ولورثته وذكر عدد الورثة فان القاضى
 يقبل بيئته ويقضى بالدار لابيه ويدفع الى المدعى حصته ويترك حصته بغيره الوارث

يد المدعى عليه عند حيفته مع محمد بن عيسى مع بعضهما على يدى علا فام
 دعى بالرجعة ^{في} يد رجلها كانت لابيها مات وتركها ميراثا له واقام على ذلك بينة
 وشهد الشهود انه مات وتركها ميراثا له او قالوا مات وهو وارثه ولم ير
 عند الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا الا نظم له وارثا اخر ولا قالوا لعله مات اخر
 وقالوا مات وتركها ميراثا لورثته ولم يذكر الوارثة فان القاضي لا يقبل هذا منهم
 ولا يدفع اليه شيئا وان قالوا هو ابنه ولم يقولوا الا نظم له وارثا اخر فان القاضي
 زمانا فان تلقى ولم يظهر له وارث اخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كفيلا في
 قول البيهقي مع وعندهما يأخذ هذا اذا كان هذا الوارث من لا يجب بغيره كالاب
 والام والابن فان كان من يجب بغيره كالاخ والعم والجد فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان
 الحاضر لا يجب بغيره لكن يقل نصيبه مرة ويكثر اخى كالزوج والزوجة يثبت نصيبه
 مال الميت شهد الشهود انه لا وارث له غير اوله يشهد والان احد الورثة تنصب
 خصما على الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم ينظر اذا شهد الشهود انه لا وارث له
 غير وكان زوجا يعطيه النصف على قول محمد مع وان كانت امرأة يعطيه الربع وعن
 البيهقي مع رواية في رواية كما قال محمد مع يعطيه او فالنصيبين وفي رواية
 يعطيه اقل النسبين الثمن للمرأة والربع للزوج ولا يبيوسف مع فيه اربعة اقاويل
 في قول كما قال محمد مع وفي قول يعطيه اقل النسبين وفي قول يعطيه للمرأة ربع الثمن وفي رواية
 يعطيه لها ربع التسع ويجعل كانه مات عن ابوين وابنتين واربع نسوة وفي الفرج
 لمحمد مع قوله واحد يعطيه النصف ولا يبيوسف مع فيه ثلثه انا وويل في قول كما قال
 محمد مع وفي قوله الربع وفي قوله خمس المال ويجعل كأنهما ماتت عن ابنتين وابوين
 ومنع واصل المسئلة من اثني عشر وقول اجل الزوج الى خمسة عشر وثلاثة من ذلك

وَأَنَّ مَاتَ الصَّاحِبَ مِنْ أَمْرِ مَلِكٍ أَوْ مَلِكٍ مِنْ أَمْرِ صَاحِبٍ فَازَالَهُ الْقَاضِي بِمَقَالَتِهِ أَنْ يَحْكُمَ
 حَكْمَ الْمَجْلُومِ فَإِنْ أَبَى التَّأخيرَ وَطَلَبُوا تَحْمِيلَ الْقِسْمَةِ يَوْفَقُ الْقَاضِي نَصِيبَ الْجَمْعَيْنِ عَدْلُ
 عِنْدَ بَعْضِهِمْ رَجَحٌ يَوْفَقُ نَصِيبَ رَجَحٍ بَيْنَ وَعِنْدَ مُجَرَّدٍ يَوْفَقُ نَصِيبَ غَلَامِيْنِ لِاحْتِمَالِ
 أَنَّهُمَا تِلْكَ غَلَامِيْنِ وَعِنْدَ بَعْضٍ رَجَحٌ يَوْفَقُ نَصِيبَ غَلَامٍ وَاحِدٍ لَهَا فِي الْعَادَةِ تِلْكَ وَلِلْأُخْرَى
 وَعَلَيْهِ الْقَوِيُّ وَعِنْدَهُ فِي رِوَايَةٍ يَوْفَقُ نَصِيبَ غَلَامِيْنِ نَحْوَ مَا قَالَ مُحَمَّدٌ رَجَحٌ وَجَلَّتْ وَلَهُ
 ابْنَانِ أَحَدُهُمَا حَاضِرٌ وَالْأُخْرَى غَلَبٌ فَاحْضَرِ الْحَاضِرَ جَلَا أجنبيًا وادَّعَى أَنَّهُ عَلَى أَبِيهِ الْفَرْعُ
 دَيْنٌ وَأَبِيهِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ الْفَرْعُ دَرَاهِمٌ لَا مَالَ لِأَبِيهِ غَيْرَ هَذَا الْآلِفَ قَالُوا تَقْبِلُ بَيْنَهُ
 ابْنِ الْحَاضِرِ فِي اثْبَاتِ دَيْنِ الْمَيِّتِ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ لَا تَقْبِلُ فِي اثْبَاتِ دَيْنِ ابْنِ عَلَى الْأَبِ لَنَافِعِهِ
 خَصْمٌ وَلَا يَقْبِضُ لَهُ بَشِيرٌ مِنَ الْآلِفِ الَّتِي يَقْبِضُهَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ لَنَافِعِهِ لَا مِيرَاثَ لَهُ فَيَوْفَقُ ذَلِكَ
 حَرَجُ الْحَاضِرِ الْأَخْرَجُ رَجُلٌ ادَّعَى دَارَ فِي يَدِ رَجُلٍ نَهَالَهُ وَأَقَامَ الَّذِي فِي يَدِهِ لِلدَّارِ الْبَيْتَةَ أَنَّ فُلَانًا
 كَانَ ادَّعَى هَذِهِ الدَّارَ وَاسْتَحَقَّهَا مِنْ يَدِهِ وَدَفَعَهَا الْقَاضِي لِلْمُسْتَحَقِّ ثُمَّ أَنَّهُ أَجْرَهَا الَّذِي
 هُوَ فِيهَا لَا يَقْبِلُ بَيْنَهُ ذِي الْيَدِ لِهَذَا أَنَّهُ أَقْرَبُ يَدٍ كَانَتْ يَدُ خَصْمٍ قَبْلَ الْأَسْتِغْنَاءِ
 لَيْسَ بِخَصْمٍ فِي اثْبَاتِ الْأَسْتِغْنَاءِ رَجُلٌ ادَّعَى دَارَ فِي يَدِ رَجُلٍ وَبَيْنَ حُلْدٍ وَدَهَاةٍ فَتَنَكَرَ
 عَلَيْهِ فَمَّا مِنْ عِنْدِ الْقَاضِي غَمٌّ جَاءَ لِلدَّعِي بَيِّنَةٌ فَشَهِدَ وَأَعْلَى الدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّهُمَا
 أَقَامَا مِنْ عِنْدِ الْقَاضِي أَقْرَبُ الدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّ الدَّارَ الَّتِي خَاصَمَهُ هَذَا الدَّعِي فِيهَا هَذَا
 الدَّعِي وَلَمْ يَذْكُرْ حُلْدَ الدَّارِ فِي أَقْرَابِ وَأَنَا لَا نَعْرِفُ الدَّارَ ذَكَرَ فِي النَّسَبِ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْبِضُ
 لِلدَّعِي وَكَذَا لَعَارِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ أَنَّهُ قَالَ الدَّارَ الَّتِي خَاصَمَهُ الدَّعِي فِيهَا وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا
 نَشْهَدُ أَنَّ الدَّعِي عَلَيْهِ قَالَا الدَّارَ الَّتِي فِي سَكَّةٍ كُنَّا حُلْدَ مَا كُنَّا التَّقِي فِي يَدِي دَارَ
 الدَّعِي فَانَّهُ يَقْبِضُ بِهَا الدَّعِي بِعَدْلِ مَلِكٍ فَقَاسَمَتْ أَمْرًا بِهَذَا الْأَمْرَ الْمَهْرَ وَهُمْ كَبَاؤُهُمْ
 وَأَمْرًا أَنَّهُمَا نَعَجَتْ ثُمَّ وَجَدَ الشُّهُودَ أَنَّ زَوْجَهَا كَانَ طَلَقَهَا لَهَا فَأَمَّا أَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ طَلَقَهَا

٢٨٨
بالخذل عن أبيه. وكذلك قال أبو حنيفة وأبو يوسف مع امرأة اختلعت زوجها
ماتت أمهات البينة أنه كان طلقها ثلثا قبل المخلع. وكذلك الرجل إذا قاسم أخا أمه
ميراثا أو الأخ أنه ميراثهما طرقت هذا زوج وهذا أخ ثم قام الأخ البينة أن الزوج كان
طلقها ثلثا فذلك جائز ويصح الأخ فيما أخذ الزوج من الميراث. وإذا انقسم القوم مارا
والمرأة مفرقة بذلك وأصلها الثمن فزالت لها طائفة من الأرض ثم ادعت أن الزوج أصدا
لها في صحته أو ادعت أنها اشتريتها منه بصدقتها لا تقبل بينتها وكذلك إذا قسموا
أرضا فاصاب كل إنسان طائفة بجميع ميراثه عن أبيه ثم ادعى أحدهم في قسم الأخ بناء
ونعم أنه هو الذي بناء وغرسه وأقام البينة على ذلك لا تقبل لأن القسمة السابغة
أقرار منه أن جميع ذلك ميراث لهم عن أبيه وأنه انقسم صار ميراثا لأخيه ولأن
جلائل أن فلا فامات وترك هذه الأرض وهذه الدار ميراثا ثم ادعى بعد ذلك أن الميت
أوصى له بالثلث يقبل بينته وأقرار السابق لا يخرج من دعوى الوصية. وكذلك الوالد
دينا قبل الميت لا يرث الدين والوصية التركة والتركة بعد الموت بوصف باها ميراث
وإن كان فيها دين أو وصية. وكذلك ورثة أقراب جميعا إن هذه الموضع ميراث
بيننا عن أبينا ثم ادعى أحدهم أن قلن هذه الموضع وصية من أبي لابني الصغير فلان
وأقام البينة تقبل بينته. جلائل ادعى أنه تزوج هذه المرأة فانكوت فمات الرجل
فجاءت تدعى ميراثه كان لها الميراث. وكذلك لو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل
ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها ونعم أنه تزوجها كان له الميراث هكذا روي عن أبي يوسف
مع في النواذر. ولأن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلثا فانكر الرجل فذلك ثم
ملت وطلبت ميراثها عنه لا يكون لها الميراث. وكذلك لو كانت نفسها قبل موته
ودعت أنه لم يطلقها. وأما في يد قوم من ميراث ادعى رجل أنه اشترى من بعضهم

نصيبه الذي يورث عن أبيه من هذه الدار وهو غائب وأقرأ حاضر من فيها بمنزلة
 نصيبه من ميراثه عن أبيه وقالوا لا ندرى يا شريعتكم ولا ندفع اليك حصة الغائب
 منها فاحضروا المدعي شهودا فشهدوا له بالشرا من الغائب لا قبل بينته. ولحقوا بالدار
 لاحق للغائب فيها قبلت بينة المدعي. ثلثة أخوة ورثوا دارا عن أبيهم فادعى رجل أن
 أباهم غصبها أياه فخلعوا فكل واحد منهم عن اليمين وحلفوا الآخر بقتله فقاموا لآبائهم
 غير ذلك يضمن الناكل قيمة حصصهم للمدعى بوجه حصة نفسه من الدار على المدعي بأن
 واحد أو قرانه كان ودية في يد أبيهم بوجه حصته على المدعى ولا ضمان شيئا لأن الودية
 لا تكون مضمونة ولادعى شيئا لأبيه وأقام البينة أن هذا الشيء لأبيه مات وتركه
 ميراثا له وإن أباه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وأقامت امرأة البينة أن أباه
 تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وإنه مات بعد ذلك بيوم بعد اليوم الذي
 ابن أراد بذلك المرأة أقامت البينة على النكاح بعد ما أثبتت الابن موته بيوم
 القاضي يقضي لكل واحد منهما يقضي للمرأة بالنكاح والصدقات والميراث وللابن بالميراث وكذا
 لأقمت امرأة أخرى بينة أنه كان تزوجها بعد نكاح الأول بيوم يقضي بنكاحها أيضا
 مع نكاح الأول ويقضي لهما بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادعى الابن أن فلانا
 قتل أباه وأقام البينة رواية القتل أنه قتل في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم أقام
 امرأة البينة أنه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فإنه لا يقضي بينة المرأة هنا لأن
 القتل يدخل في القضاء لأن المقتول يستحق حقه على القاتل ما بالقصاص وما بالدية
 فإذا قضى بقتله وجوب الدية أو القصاص في ذلك الوقت لا يقبل البينة على النكاح
 بعد بخلاف الموت فإن الميت لا يستحق شيئا بموته على أحد فإذا لم يدخل وقت
 الموت في القضاء لعدم تحقق الحكم به يبطل التاريخ. ألا يرى أنه امرأة لأقمت البينة

^{٢١٦}
 نعيمها يوم الفخر بالكوفة فقامت امرأة أخرى أنه تزوجها يوم الفخر من تلك السنة
 بأن فأنه لا يقبل بينة الأخرى لما قلنا. ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمدا
 يف مده عشرين سنة وأنه وارثه لا وارث له غيره وجعلت امرأة معها ولد
 مت البينة أن والد هذا تزوجها منذ خمسة عشر سنة وأنه ولد منها
 ينزع أبوه هذا قال أبو حنيفة ربح أسخس في هذا أن اجيز بينة المرأة وثبت
 الجولد ولا يبطل بينة الآن على القتل. ولو أقامت المرأة البينة على النكاح
 تأت بولد فالبينة بينة الابن. وله الإرث دون المرأة ويقتل القاتل وإنما ذكر النسب
 منه وهذا قول أبي يوسف ومحمد ربح. ولو ادعى دار في يد رجل أن أباه اشتراها
 ذي اليد بالف درهم ومات أبوه. فجد البائع صح دعواه وإن لم يذكر المدعي
 دعواه أن أباه مات وتركها ميراثا له ثم القاضيه يسأله البينة أن يشهد وأنهم لا ^{يعلمونه}
 رثا غيره فإذا أقام البينة على ذلك يفضي بينها دهم ويأمر المدعي أن يتقدم لثمن
 يقض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل غير البائع لا بد أن يقيم البينة أن أباه
 ات وتركها ميراثا له. ولو ادعى رجل دار في يد رجلين فأقام البينة أن أحدهما
 أعه الدار وسلمها الآخر ولا يعرف الشهود الذي باع من الذي سلم فشهدا دهم
 اطلة. رجل ادعى دار في يد رجل وأقام البينة أنه اشتراها من ذي اليد بالف درهم
 فقال ذو اليد لم أبيع ثم أقام ذو اليد بينة أن المدعي قد رد عليه الدار ذكره الشهادت
 وقال قبل بينة ذي اليد وأبطل المبيع وانكاره المبيع لا يبطل بينته على الرد سواء
 كان المدعي عليه قال في انكاره لا يبيع بينا أو قال لم يبيع بينا يبيع لأن من حقه أن يقول
 لم يكن بيننا مبيع لأن المدعي ادعى هذه الدار ثم بدله فيها فدها على حال البيع لا علم
 العرف بخواتم زاده ربح إنما تقبل بينة المدعي عليه على الرد إذا ادعى التوفيق

وان لم يذكر محمد رج ذلك . وجعل باع من رجل جارية ثم غاب المشتري قبل القبض
ولا يدري اين هو فاقام البائع بينة على ذلك فان القاضي سيعلم بينته ويبيع ^{للمارئة}
على المشتري بطريق المحفظ والنظر له وينقد البائع الثمن ويستوفيه منه بكفيل ^{لاحتقال}
ان البائع استوفى الثمن او ابرأ المشتري عن الثمن فان كان فيه فضل اسك ^{الفضل}
للغائب وان كان فيه نقصان فذلك على المشتري هذا اذا كان لا يدري مكان ^{الغائب}
فان كان يعرف اين المشتري لا يبيع القاضي الجارية . رجل ادعى شراء شئ من رجل
ماكر المدعى عليه البيع ثم ان بائع ذلك ادعى البيع واقام البينة لا تقبل بينته لان البائع لما
انكر البيع اولاً ثم ادعاه بعد ذلك وانكر المشتري انفسخ البيع بحجودهما فلا تقبل بينته ^{البائع}
بعد ذلك

فصل في دعوى النكاح

امرأة ادعت على رجل انه زوجها فانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام ^{البينة}
بلى سبه بخلاف النكاح لان النكاح لا يبطل بحجودهما . رجل ادعى على امرأة انه تزوجها
بالف فانكرت فاقام البينة على انه زوجها بالف درهم تقبل ريفضه بالنكاح بالعين
وكذا لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد قبلت بينته ولو كان هذا في البيع لا ^{تقبل}
امرأة مع رجل في منزله يطأها ولها منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف ^{رج}
اذا اؤيت ان هذا الولد ولد لها منه هي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها
وان كانت معه على هذا الحالة مدركة زوجها ابوها فمات الزوج فجاءت تدعى الميراث
ان قالت كنت امرأت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لا لكن امرت
ابي بالنكاح ولكن بلغني النكاح فاجرت كان عليها البينة وكذلك هذا في البيع ولا بد ^{من}
شهود المرأة على وارث يجهل انها كانت امرأة فلان ولد يشهدوا انه مات وهي امرأته

والثابت بمحمد فلهما نكاح واحدتهما كذا ذكره الشيخ امرأة معها ولد قتلت
رجل هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل لم تزج بك وهذا الولد مني فأنكحت
بك لا يثبت نسب الولد منه ولا حد عليه ويقضى عليه بالمهر رجل قال لامرأة زوجك
أهلك وانت صغيرة وقالت بل زوجتك وأنا كبيرة للرض كان القول قولها والبينة
بينه الزوج رجل أقام البينة على امرأة أنه تزوجها وأقامت اختها عليه بينة
أنه تزوجها قال أبو حنيفة ربح تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة لأنها أقامت
على كراهة بفسد ولو وقت بيته المرأة ولم توف بيته الرجل جازت دعوى الرجل وثبت
نكاح المرأة التي يدعي الرجل ويطلب نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر ويصح هذا
أن يشهدا بالنكاح إذا رأياهما يسكنان في منزل واحد ويبسط كل واحد منهما على صاحبه
كما يكون بين الزوجين وهو بمنزلة ما لو شهدا بالنكاح بالتسامع وكما جازت الشهادة
على النكاح بالتسامع قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحنفية ربح يجوز الشهادة
على الدخول بحكم النكاح بالتسامع ^{سجلان} ادعيا نكاح امرأة وأقام كل واحد منهما
البينة أنها امرأة فأنكحت في بيت أحدهما فهو أولاهما في يد من خرج بحكم اليد
كما لو ادعيا شراء عين من رجل وأقام كل واحد منهما البينة أنه اشتراها من فلان بكل
مكان البيع في يد أحدهما كان هو أوله وكذلك لو شهدا لشهود أحدهما في النكاح أنه دخل
كان هو أوله وقد ذكرنا أنه يحل للشهود أن يشهدوا على الدخول بحكم النكاح بالتسا
فأنكحت المرأة في بيت أحدهما أو شهدا لشهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة
أنه تزوجها قبله كان هو أوله كخاف دعوى الشراء يتخرج بيته ذو اليد لا إذا أقام الآخر
على سبق شرائه وإن ادعيا النكاح وأقام كل واحد منهما البينة طرعا وقارعا ^{سواء} ^{حيد}
فأنكحت في بيت أحدهما يتخرج بيته ذي اليد ^ن أرخ أحدهما وللآخر يدضا

اريد كما في معنى الشراء اذا ابيع احدهما ولم يؤرخ الاخر يقضي لصاحب الترخيخ فان ابرخا وتلج
 احدهما سبق فالسابق اولى على كل حال وان لم يؤرخا وعدلت بيعة احدهما فهو اولى
 وان عدلت البيعتان جميعا لا يقضي لواحد منهما كما لو لم يقيما البيعة . وان اقام البيعة
 ولم يؤرخا وليست هي قيد احدهما فسالها القاضي فاقرت لاحدهما انه تزوجها قبل الاخر
 انه تزوجها فوز الاخر في المقرلة لانهما لما اقاما البيعة ولم يكن لاحدهما تاريخ ولا يد
 بطلت بيعة المكان التها ترفاذا قرت لاحدهما ثبت نكاح المقرلة بتصادقها وكذا
 لو اقاما البيعة قات احدهما فاقرت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضي لها
 بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البيعة على النكاح والدخول فاقرت المرأة لاحدهما
 انه دخل بها ولا فهو اولى وان لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الاقل
 من المسمى ومن مهر المثل . وكذا انهما ادعيانا نكاح امرأة فاقرت لاحدهما ثم اقاما البيعة
 على النكاح ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رح في الفتاوى الصغرى انه لا يقضي
 لاحدهما كما لو لم يقر ولا يصير المنزل بنفسه الاقرار صاحب يد واحال الجواب الى الخصاف
 . واذا ادعت المرأة على رجل نكاحا فجد فاقامت المرأة البيعة يقضي لها ولا يفسد النكاح
 بمحوده ولو ان اختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحدة تزوجها وهو بمحمد فاقا
 احدهما البيعة على اقراره انه تزوجها بالف درهم وانه دخل بها واقامت الاخرى البيعة
 على اقراره انه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البيعتان فان القاضي يقر ويقضي
 لكل واحد منهما بالمال الذي شهد الشهود على اقراره استبحرنا . وان اقامت
 احدهما البيعة على اقراره بالدخول بها بالنكاح ولم يقيم الاخرى البيعة على اقراره بالدخول
 بها ولا كتبها قامت على النكاح وهو نكاح الكفران القاضي يقضي للمدخول بها بصفة نكاحها
 وبالمهر الذي شهد الشهود لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم يقيم كل واحدة منها

ولا تزوج بلا دخل لها ولا بالدخل أصلاً فرق بينه وبينهما ويقضي بنصف المالمين لهما
 بينهما المدعية الدارم ربح للزوج وللمدعية الدانير ربيع الدانير. وفي المنتقى ادعى زيد
 نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد عمر وفوق امرأة زيد وإن سالها القاضي بعد ما
 ادعى النكاح من زوجك منهما فقالت تزوجت زيد بعد عمر فني لعمر وأمرأة ادعت
 على رجل نكاحاً فانكر الرجل قال أبو يوسف ربح يحلف الرجل بالله ما هي امرأة منك وإن كان امرأتك
 فوق طالق بائن وقال بعضهم يحلف على النكاح فني حلف وليس للمرأة بينة يقولون الثاني
 فرق بينكما وفي الاستحلاف على النكاح اخذ المشايخ ربح يقول أبو يوسف ومحمد ربح
 وعليه الفتوى. وعن نصير ربح في رجلين ادعى نكاح امرأة فاقربت لأحدهما قال للرجل
 إن يحلفها للأخر بالم يحلف الذي اقربت له المرأة على دعوى الآخر فإن حلف المنزله
 برئ وإن نكل عن اليمين فرق بينهما ثم يحلف للمرأة للأخر فإن حلف برئت وإن نكلت عن اليمين
 نصير ربيعة له. امرأة طلقها زوجها ثلاثاً فجاءت لا إلا بعد مدة فتزوجها الأول ثم ادعت
 أن نكاحها الثاني لم يكن خلاً بها قال أبو القاسم ربح إن كانت المرأة عالمة بشروط حلها للأول
 فقالت عند النكاح طلقت لك فتزوجها الأول لا يقبل قولها بعد ذلك وإن كانت جاهلة
 لا تسلّم بشروط الحل قبل قولها إلا إذا كانت اقربت من الثاني قد دخل بها ولو أنها لم تقبل شيئاً
 عند نكاح الزوج الأول حتى تزوجها الأول ثم قالت ما تزوجت بمنزج أخواتك تزوجت
 ولم يدخل بي كان القول قولها. امرأة طلقها زوجها ثلاثاً فجاءت بعد مدة فاجتبت أنها
 تزوجت فلا بد لجامعها وإنكر الزوج الثاني الجماع ذكر البا طو ربح إن القول قولها ويجوز للأول
 نكاحها. ولو قرأ الزوج الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا يحمل للأول ولو قال
 الزوج الأول بعد ما تزوجها ما وطئتك الزوج الثاني وقالت قد وطئني فوق بينهما وعليه
 نصف الصداق. ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضاء عدتك من الزوج الأول فالقول

ذكرت اسقطت بعد طلاق الاول سقطا استبان خلقه فرق بينهما ولا مهر لها وان كان
 اولها اسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عندك احك كان القول قولها ويقر بينهما
 المهر. رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عهدة
 فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يقر بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق
 وهي للاول ولان الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا
 عليها فتعذر من الاول من هذا الوقت ويقر بينهما وبين الآخر ان صدقته المرأة في جميع
 ما قال كانت امرأة الآخر وانكرت ما اقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الاول
 اذا قالت امرأة تزوجت بغير شهود او في العدة او حال ما كنت مجوسية او امة فانكر الزوج
 ذلك كان القول قول الزوج اجماعا. وان اقر الزوج بشيء من ذلك وكذبته المرأة يكون
 طلاقا حكما. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا كان للمرأة زوج معروف
 طلقها فتزوجت بأخر وقالت تزوجت وانا في العدة امكان بين طلاق الاول ونكاح ^{الثاني}
 اقل من شهرين كان القول قول المرأة وامكان مقدار شهرين لا يقبل قولها عند الجحيفة ^{رح}
 وهذا بخلاف المطلقة اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهرين ثم قالت لم تزوج
 غيره كان القول قولها وليس هذا كالعدة. وذكر في المتن رجل شهد على رجل انه ^{طلق}
 هذه المرأة ولم يشهد انها امرأته فاجاز القاضي شهادته عليها ثم ادعى الشاهد
 انها امرأته وقال لم اعرفها ولم اكن دخلت بها قال يقبل منه ذلك. وكذا لو شهد على
 اقرار المرأة انها امرأة هذا الرجل فاجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم ادعى
 الشاهد انه تزوجها منذ سنة واخي لم اعرفها واقام البينة قال لم يقبل منه في
 القاضي قضاء. ويدها على الشاهد ولو كان بدا مشهدا انها امرأته ثم ادعى الزوج
 يقبل ذلك منه. رجل تزوج امرأة ثم ادعى انهما اشتركا من يملكها لا يقبل بينه ^س

حتى يشهد والده اشتراكا من فلان وهو يملكها بعد التزوج . وكذا إذا سأم بلائجه يزوج
 ثم أحى أخاه اشتراكا من فلان وهو يملكها لا يقبل منه ذلك حتى يشهد والده اشتراكا
 من فلان بعد المسامحة وهي له واقرا الذي في يديه الدار من وكيل البائع . رجل اشترى
 خاصة من رجل فلما رقت نقايها قال المشتري هذا خادمي ولم يعرفها لا يقبل
 قوله ولا يقبل بيئته . امرأة طار عنها زوجها فبني لها فقالت ما يفعل أهل العصبة
 واعتدت وقدمت بزواج ثم جاء رجل . قال رأيت زوجك حيا في بلاد كذا قالوا ^{صحت}
 الذي أخبرها بالموت أولا لم يكن لها . لا . مع الزوج الثاني لأن خبر الواحد العدل
 مقبول في باب الموت فيجوز الشهادة بالموت بالتسامع بسماعه من واحد وفي
 غير الموت لا يحمل له أن يشهد بسماعه من الواحد لأن غير الموت كالنكاح والوقف
 يكون بمشهد من الجماعة غالبا فلا يكفي بخبر الواحد . أما الموت لا يكون بمشهد من
 الجماعة غالبا إذا دعت أختان على رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه ^{جما} تزوج
 أولا كان ذلك إلى الزوج اذ صدق واحدة منهما لها الأولى كانت امرأته وتبطل بينة
 الأخرى ولا شيء لها من المهر إن لم يكن دخل بها وإن قال الزوج لم اتزوج واحدة منهما
 أو قال تزوجها جميعا ولا أدري الأولى منهما قال في الكتاب فرق بينهما وبينهما
 وعليه نصف المهر بينهما إن لم يكن دخل بأحدتهما إذا قال تزوجتهما ولا أدري
 الأولى منهما ولما إذا قال لم اتزوج منهما ينبغي أن لا يجزي ولا يصح أن هذا الجواز في
 الفضلين سواء وهو كما لو أقامت البينة بعد موت الزوج فأن يقضى لكل واحدة منهما بالمهر ^{والنكاح}

فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك وبعض

منه السائل اعيدت لنفاذة فائدة

رجل طلاق امرأته ثم عفتك وأما صبي فقلت لأبلي فتزوجته وأنت بالغ كان القول قوا

الا انه القاضيه لا يفرق بينهما بل يسأله هل الجان وليك ام لا ان قال لا يقول له القاضيه هل
اجزت بعد البلوغ ان قال لا يقول له القاضيه هل متخر الان ان قال لا يفرق بينهما ^{المرأة}
وهبت مهرها من الزوج فقالت انما مدركه ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركه وكذبت
فيما قلت قالوا ان كان قد هافت المدرسات في ذلك الوقت او كان بها علامة المدرك
لا يصح قضاها لم تكن مدركه وان لم يكن كذلك كان القول قولها وصح زوج ابنته البالغة
بجاءت بعد موت الزوج بطلب الميراث ان قالت زوجتي والذي بامرئ كان لها
الميراث ^{مت} ان قالت لم يكن امرأته بالزوج لكن حين بلغتني انه زوجي منه اجزت ان ^{تأ}
البينة عليها قالت كان لها الميراث وان لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها
لانها اذرت ان نكاح الاب انعه موقوفا فلا يقبل قولها في التقييد الابيئة. ^{بج}
زوج ابنته البالغة قبلها المخبر ثم اختصما الى القاضيه فادعى الزوج انها سكنت حين
علمت فقال لابل رددت ان قالت رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت
علمت بالنكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لابل سكنت كان القول قول الزوج وهو
مطير ^{ما} ذكره الشفعة اذا اختلف الشفع مع المشتري على هذا الوجه ان قال الشفع طلبت
الشفعة حين علمت كان القول قوله وان قال علمت بالشراء يوم كذا فطلب لا يقبل ^{قوله}
صغير زوجها غير الاب والجد واختصمت زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخذت
الفرقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الابيئة. وان اختلفا في الحال فقالت
بلغت الان واخذت الفرقة فقال الزوج لابل بلغت قبل هذا وسكنت كان القول
قولها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بالضاير ^{بها} او كالة ^{مخ} الثقلين
وغير ذلك. ادعت امرأة مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان الوارث
مقرا بالنكاح يقول له القاضيه ان مهرها كذا يذكر مهر اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث

لا يقول له القاضيه كان كذا ايذكر مهرادون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال
لا يقول له القاضيه كان كذا لان ياتي القاضيه على مقدار مهر المثل فبعد ذلك
اذا قال الموارث لا الزمه القاضيه مقدار مهر المثل ويجلفه على الزيادة ونظيره
اذا اقر رجل لرجل بمال غير مقدّر من الدرهم فان القاضيه يفعل هكذا الى ان يأتي
القاضيه على درهم فبعد ذلك يلزمه درهم ويجلفه على الزيادة بدعوى المدعي ^{هنا}
اذا كان القاضيه يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر منائه بالسؤال ^{يعلم} عن
ابوكلفها اقامة البينة على ما تدعي رجل زوج ابنته الصغيرة فادركت بعدها
مخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعت المهر الى ابيك وانت صغيرة
فبعد قهلاب في ذلك قالوا لا يجوز اقرار الاب عليها ولها ان تأخذ مهرها من الزوج ولا يزوج ^{الزوج}
على الاب ابن ادعى مهر ابيه في تركه والد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
ان كلفه القاضيه اقام البينة على ما ادعى جاز وان عجز عنه اقامة البينة يقضي له مهر ^{المثل}
قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد رج واما على قول البيهقي فرج لا يقضي مهر المثل بعد
موت الزوجين . مطلقه طلبت نفقة ولدها من الزوج المطلق فقال المطلق
تزوجت بزواج آخر ولم يبق لك حق الحضانه وانا اخذ منك الولد فقالت لم تزوج
او قالت تزوجت رجلا وطلقتني كان القول قولها اما اذا انكرت الزوج فظاهر وكذلك
اذا قالت تزوجت رجلا لانها اقرت بالنكاح للجهل فلم يصح اقرارها وان قالت
تزوجت فلانا وطلقتني لا يقبل قولها ويكون للاب ان يأخذ منها الولد الا ان يصد ^{قها}
المقر له في الطلاق صغير جاء به ام امه نطقه ^{نطقه} لا يفقال لا بلنا احق به لان امه
في مكاحلها هربت غيره قالت المجدة لابل ما انت امه قالوا يترك الولد مع المجدة بقا
للاب طلب امرأتك لان الام اذا لم يعرف مكانها ^{امرأة} بس بمنزلة المفقودة فان احضر الاب

وقال هذه ابنتك وولدتها هذا منها وصدقته المرأة في ذلك وقال المجدة سلمة
ابنتي وابنتي فلما نت كان القول قول الاب والمراة وحماها ولد بالولد وكذا قول الاب
اولا حين خاصته المجدة هذا ابني لامن ابنتك فالقول قوله لان المجدة اقرب له ^{لنفس}
والاب منكروه المجدة . وجعل اعتق امته ثم خاصت مولاهما ولما ولد فقالت للمولى
اعتقتني قبل الملاءة والولد جبر قال المولى لابل ولدته قبل الاعناق والولد ^{الناظر} وقيق ذكر
يرجع ان كان الولد في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف رج ان كان الولد في ايديهما ^{فذلك}
يكون القول قولها لانها تدعى الولادة في اقرب الاوقات وفيه حمية الولد ولو اقاما البينة
فبينتها اولى لان بينة المولى قامت على نفى العتق وبينتها قامت على اثبات الحرية
مكذلك هذا في الكتابة ولما في المدعى القول يكون للمولى لانها تضاد على وقالوا
وذكر في المنتقى عن محمد بن حاتم قال ان كان الولد يعبر بنفسه يرجع اليه ويكون القول قول ^{له}
وان كان لا يعبر كان القول لمن هو في يده منهما وان اقاما البينة فعينهتهما اولى وكذا لو كان
مكان الاعناق كتابة ثم اختلفا في الولد . ولو اعتق الجارية ثم اختلفا بعد حين في ^{الولد}
فقال ولدته بعدما عتقت فاخذته مني فقال المولى ولدته قبل العتق فاخذته منك
وانت امة لي فان كان الولد لا يعبر عن نفسه رده المولى لالا امه لانه اقراخذ منها وكذلك
في المكتوبة اما في المدبرة وام الولد القول للمولى . جارية بين رجلين او ثلثة او اكثر
ولدت ولدا فادعوه جميعا ثبت النسب من الكل في قول ابى حنيفة وزفر والحسن بن ذريح
وعن ابى حنيفة رج في رواية ثبت من الخمسة لامن لثلاثة لان المقصود من الشاكلة
لا عينه واحكامه الميراث والمخاضة والتر بية ونحو ذلك مما يقبل الشركة فيقبل ^{بينه}
الكل كما لو ادعوا ثاج دابة فاقام كل واحد منهما البينة انها دابته ولد تعاد ابني هذه
لدابة معروفة فانه يقتضى بالبينات فان كثرت امة ولدت اولاد في بطون مختلفة

فتشهد ثلثة نفر على اقرار المولى محمد احدى اخواته ولدت الاكبر اقرار المولى انه ابنه و
 تشهد الثاني اخواته ولدت الثاني اقرار المولى انه ابنه وشهد الثالث انه اقربا لثالث
 والمولى بمحمد جميع ذلك قال محمد رج الولد الاكبر عبدا يباع لانه لم يشهد على اقرار المولى
 بنسبه الا واحد فلا يثبت نسبه والثاني حكمه حكم ولد ام الولد لان الاول مع الثاني
 شهدا على اقراره انها ام ولد له وان لم يجتمعا على نسبه الثاني فقد اجتمعا على حق الحرية للا
 نيئت ذلك الحق بشهادتهما للولد الثاني وان لم يثبت نسبه واذا صارت الحارة
 ام ولد له بالولد الثاني كان الولد الثالث ولدا م ولده فيثبت نسبه منه الا ان ينفيه
 وذكره المتفق رجل مات وترك امة لها ثلثة اولاد في بطون مختلفة فقامت امة
 شاهدين ان الميت اقران هذا الولد الاكبر ولدا منها قال هو ابنه والاولى والاصغر
 بمنزلة امهم فان بين الشهود فقالوا يشهد انه اقر هذا الولد الاكبر انه ولده قبل
 ان تلد هذين فان الاول والاصغر ابناؤه ايضا وقال محمد رج
 اذ لجأت بولد بعد اقرار المولى بالولد الاكبر لستة اشهر فصاعدا لزمه الولد وان
 به لا قبل من ستة اشهر لا يلزمه لانها انما صارت فراشاله منذ يوم اقر بالولد الاول
 فلا يلزم ما كان من الحمل قبل ذلك وعن ابي يوسف رج في الامالة رجل له امة لها ثلثة
 اولاد في بطون مختلفة فقال احد هؤلاء ولد ي ومات قال ابو يوسف رج يفتق كل الولد
 الاصغر وفتق الام فاما الولد الاول والاولى يفتق من كل واحد منهما ثلثة كانه قال
 احدكم حريفا لاصغر حرة الاحوال كلها فيعتق كله . واما الاخران كل واحد منهما يفتق في
 دون حالين فيعتق ثلثة وعن ابي يوسف رج في رواية اخي يفتق من الاول والاولى
 من كل واحد منهما نصفه . رجل عالج جارية فيمادون الفرج فانزل فاخته لحيات
 ماوه في شجر فاستدخلته فوجها فطلعت عن يمينه رج في الولد الولد وتغير الجارية ام ولد

٢٣٤
 وذكر في الأصل امرأة ولدت في ملك رجل ثلثة اولاد في بطون مختلفة فالتحق
 المولود احدثهم قال ان ادعى الاصغر بنسب ثبت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الآخرين عند
 الكل وان ادعى الاكبر بنسب ثبت نسب الاكبر منه والاولى والاصغر بمنزلة الام ليس له ان
 يثبت نسبهما منه فعندنا دعوى الاكبر يكون نفعيا للآخرين ودلالة لان الاقرار
 بنسب الولد حق عليه شرعا فكان تخصيص الاكبر بالدعوى والسكوت عن الآخرين
 بمنزلة النقي وولد ام الولد ينفي من غير لعان وقال زفر رحمه الله دعوى الاكبر يكون
 دعوى لكل رجل باع ام ولده والمشتري يعلم بذلك فجاءت بولد فادعاه المشتري
 فان الولد لا يكون للمشتري ويكون للبائع ان لم ينفعه فان نفاه البائع يثبت نسبه
 من المشتري استحصانا ولا يكون حوالا ان المشتري اذا كان يعلم انها ام ولدا لا يكون
 مفزورا ولو لم يعلم المشتري انها ام ولد كان الجواب كذلك الا ان ههنا اذا نفاه
 البائع وادعى المشتري كان حوالا ان المشتري اذا لم يعلم يكون مفزورا وولد المفزور
 رجل اشترى حابزة فظهر بها جمل بعد ايام فحاصم البائع في ذلك فقال له البائع
 اسكها فان ثبت الحمل فهو مني واحر البائع غلامه او كيله ليرد الثمن على المشتري
 ويقبض الجارية عند ذلك وغاب المشتري فاسقطت سقطا استبان خلقه
 لاقل من مائه وعشرين يوما من وقت قول البائع ذلك فان اسقط يكون من البائع
 دونه ونصير الجارية ام ولد لا يرد الثمن على المشتري لانها اذا جاءت بسقط استبان
 خلقه ظهر انها كانت حاملا وقت كلام البائع لان خلق الولد لا يتم لاقل من مائة
 وعشرين يوما فيثبت نسبه من البائع رجل قال ان كان في بطن جارية غلام فميت
 وان كانت جارية فلبست فيه فولدت ولدا لاقل من ستة اشهر ذكر عصام ورجل اشترى
 نسبه منه غلاما كان او جارية لان الانسان لا يعلم في بطن الحامل امرأة الحرة اذا جاء

بولد فتفاء لا عن القاضيه بينهما ثم ينقل بعد ذلك ان تفاء في مدة قهره بعد الولادة
 ينقطع نسب الولد وان تفاء في مدة بيعة لا ينقطع . وأبو يوسف ومحمد رجع قدام ^{البينة} المدة
 بأربعين وقال بعد الأربعين لا ينقطع نسب الولد وقبله ينقطع وأبو حنيفة رجع فوض
 ذلك للرأي القاضيه ولم يقدر ذلك . رجل عني بولد المنكوسة فسكت ثم تفاء بعد ذلك
 لا يصح نفيه . وكذلك في ولدا المولد فالكوت عند التهنئة فيهما يكون قبولا للولد في
 ولد تجارية لا يكون قبولا . رجل في يديه مال زعم انه ورثه من امرأة كانت له وسمى تلك المرأة
 ثم اقر هو لرجل انه اخ تلك المرأة فقال للمقر له اخاها وليست انت بنوع لها قال أبو يوسف
 يكون المال بينهما النصف للزوج والنصف للإخ المقر له الا ان يقيم الإخ البينة انه اخ
 تلك المرأة وقال ذفرج المال كله للإخ الا ان يقيم الزوج البينة على انه زوجها . وهذه ثلاث
 مسائل احدها هذه . والثانية مجهول النسب في يد مال فقال ورثته من أبي وهو فلان
 ثم اقر بعد ذلك باخ لا ينام فقال المقر له انا ابن فلان الميت وانت لست بابن له قال أبو يوسف
 المال بينهما نصفان وقال ذفرج المال كله للمقر له . والثالثة امرأة اقرت انها ورثت
 هذا المال من زوجها فلان ثم اقرت باخ لزوجها فقال الإخ انا اخ وليست انت باخ له
 قال أبو يوسف رجع للمرأة الربع والباقي للإخ فقال ذفرج المال كله للإخ الا اذا قامت ^{المدة}
 البينة على النكاح . رجل ادعى على ميت دينا بحضرة وارثه وهو يقر انه ليس في يد الوارث ^{مال}
 فانه يسمع دعواه . ولو اقام البينة على ذلك قبلت بيئته وان لم يكن له بينة كان له ان ^{يخلف}
 الوارث على العلم بالدين كذا ذكر المحصن مع . وكذا لو كان المديون مات ولم يترك مالا
 في يده واثله فان الوارث يكون خصما للمدعى الدين ويقبل بيئته ويقضي بدينه حتى
 يظهر للميت مال اخذ صاحب الدين . ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت جان
 رجل مات وترك اخوين فافر احدهما باخ ثالث وانكر الآخر قال علماء نارج يأخذ القرض ^{له}

من القرض نصف ما فيه يد. وقال ابن أبي ليلى ربح يأخذ ثلث ما فيه يد رجل مات وترك القرض
فادعى رجل على الميت الف درهم واقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء
رجل آخر وادعى على الميت الف درهم وانكر ودفعة الميت وصدة القرض له بالالف فان الثاني
يأخذ من القرض له نصف ما فيه يد. ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه فصدقه البعض
واكمل البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعى ^{ذلك}
الدين. ولو ادعى رجل اجنبياً على الميت الف درهم فصدقه بعض الورثة وكذب به ^{البعض}
ذكر في الكتاب انه يأخذ كل الدين من نصيب من صدقه لان الذي صدقه مقران الدين
مقدم على الميراث وقال الفقيه ابو الليث ربح عندي يأخذ من المصدق ما يحصه
من الدين وهو قول الشعبي والبصري ومالك وابن ابي ليلى ربح وقال هذا عدل واحسن
رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما ان لا بينهما على هذا الرجل الف درهم من ثمن مبيع
وادعى الآخر انه كان من قرض واقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فانه يقضي لكل
واحد منهما بمخسماة وليس لاحدهما ان يشارك صاحبه فيما قبض. رجلاه تسعة
اولاد اقر في صحته مجاز اقراره ان خمسة من اولاده فلان وفلان وفلان وذكرهما
عليه الف درهم ثم مات وانكر سائر الورثة ذلك فشهد الشهود على اقراره بذلك
وقالوا لا نعرف الاولاد الذين اقر بهم لانهم ما كانوا حاضرين وقت الاقرار قالوا ان
اقر سائر الورثة باسماي هؤلاء ثبت المال بشهادتهم وان انكر واقام المدعون
البينة على انهم يسمون بالاسماي اليه ذكرها الشهود يقضيه لهم بذلك اذا لم يكن
في سائر الورثة مثلهم في الاسماي رجل مات وترك ما لا فادعى بعض الورثة عينا
من اعيان التركة ان المورث وهب منه في صحته وقبضه وبقية الورثة قالوا ^{كان}
ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان قالوا البينة فالبينة ^{بينة}

٢٢٣
من يدي الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير. وذكر النسيغ في الفتاوى امرأة
ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج بينهما وحبست
منه في عتقها وادعى الورثة ان الهبة كانت في مرض موتها فالقول يكون قول الزوج
لا يثبت كونه استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون
القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الرواية
لانهم تضاد قواعدا على ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قوله
من ينكر السقوط ولان الهبة حادثة والاصل في الحوادث ان يحال الى اخر الإدوات
فصل في الخصومة بين الزوجين في الغزل

اذ اغزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجهه اما ان اذن لها بالغزل فغزلت او نهاها
عن الغزل فغزلت. او لم ياذن لها ولم ينهاه فغزلت. ولم يقتل الزوج شيئا لها. او لم يعلم
بغزلها. فان غزلت باذنه فهو على وجهه. اما ان قال لها اغزليه لي. او قال لها اغز
لنفسك. او قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك. او قال اغزليه ولم يذكر شيئا فقولها
الاول يكون الغزل للزوج لانها غزلت قطنه باذنه لاجله فيكون له ولا شيء لها
على الزوج لانها تبرعت بالغزل. وان قال لها اغزليه بكذا وسمى لها اجرا معلوما
جاز ويكون لها الاجر المسمى. وان سمى اجرا مجهولا كان الغزل للزوج ولها اجر مثلها
كما في مسائل الاجارات الفاسدة. وان اختلفا فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج
بغير اجر كان القول قول الزوج مع اليمين لانها تدعى عليه الاجر وهو ينكر فيكون
للزوج. هذا اذا قال لها اغزليه لي. وان قال اغزليه لنفسك فغزلت كان الغزل
ويكون ذلك هبة للقطن منها. وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه
وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع اليمين لان الاذن يستقل

منهجه والظاهر شاهد له فان العادة ان المرأة تغزل قطن الزوج لاجل الزوج حتى
قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه اجر المثل الا غزلت
للزوج ببعض الغزل فيكون في معية قفيز الطحان ويكون الغزل للزوج لانه صاحب اصل
وهو القطن وهو كما لو دفع غزلا لطحانك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون نصيبا
الغزل. وان قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا فادعى الزوج انها غزلت له كان القول قوله
لا يطلب منها التبرع وانكر الاجارة وهبه القطن. هذا اذا غزلت باذن الزوج
فانها ما غزل الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليها للزوج مثل قطنة كن
نصب خطه فطنها عندا بجنيته مع يكون الدقيق للغاصب وهو ضامن
للخطه. وان لم ياذن لها ولم ينهاه عن الغزل فغزلت ان كان الزوج بائع القطن
كان الغزل لها وعليها مثل القطن لان الظاهر انه اشترى القطن للتجارة لا للغزل
فتعير غاصبه كما لو غزلت بعد النهي. وان كان الزوج جاء بالقطن الى بيت لاجل البيت
كان الغزل للزوج لانها غزلت باذنه ولا اجر لها الا غرام مطوعة كما لو خبزت مزوقين الزوج
او طبخت القد لا اذن الزوج. وعن ابي يوسف مع في المنتقى رجل اشترى قطنا وامر
امرأته ان تغزل فغزلت كان الغزل لها ولا ينفق عليها وهو بمنزلة طعام وضعه في بيته
فاكلت وروى هشام مع في النوادر اذا غزل قطن الغريم اختلعا وقال صاحب القطن
غزلت باذني والغزل لي وقال الاخر غزلت بغير اذنيك والغزل لي كان القول قول نسأ
القطن لان الاصل وان كان عدم الاذن الا انه ظاهر فهو يريد بهذا الظاهر ان
قطن غيره فلا يقبل قوله. وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل مع رجل
اشترى قطنا وجوز قال تغزلي امرأته واحدتها الى المرأة اخبرها قطنا فغزلت المرأة
ونسجه ببعضها كبا سائمت المرأة لمن يكون الغزل والكر باس قال انكا

هي التي دقيقت القزل لا الحائك بغير امر الزوج فان الكرباس لو شقة المرأة وللزوج
 في مالها غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنه وان كان الزوج هو الذي وضع
 القزل الى الحائك بغير امر المرأة فان الكرباس يكون للزوج وكان عليه غزل مثل
 غزله الذي غزلته من قطنها وان دفعا جميعا الى الحائك او دفع لمدحها بامر صاحبه
 كان الكرباس بينهما بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما للصاحبه . رجل في يده
 ارض لغيره اجرها فقال رب الارض اجرها باجرى والاجرى وقال الاجر غصبتهامك ولغير
 قال الاجر ان القول لرب الارض لا انهما اختلفا في بدل منفعه الارض والاصل ان بدل ملك الانسا
 يكون له . ولو كان الاجرى في الارض اجرها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها
 ثم باجر وقال الذي اليد غصبتهامك وبنيت ثم اجرت فانه يقسم الاجر على الارض وهي مبنية
 وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصاب البناء يكون للأجر وما اصاب الارض يكون لصاحب
 الارض لان الاصل ان البناء يكون للباني فلا يقبل قول صاحب الارض وان قال رب الارض
 غصبتهامني مبنية كان القول قوله وان اقاما البينة كان بينه الغاصب والذكر في المشتق ولو قال
 الآخر غصبت منك الفا ورجعت فيها عشرة الاف وقال المقر له لا بل امرتك به كان القول قول المقر
 ولو قال المقر له لا بل غصبتني الالف وعشرة الاف كان القول قول المقر ولو قال غصبت منك ثوبا
 وخطته بغير امر لك قيصا وقال المقر له غصبتني القميص قال بل امرتك بخياطته كان القول للمقر له

باب دعوى الحائط والطريق

حائطين دأب كل دار لرجل ادعى الحائط صاحب كل دار هذه السطحة على وجه . ان كان
 لاحد المدعين جذوع على الحائط المتنازع فيه وليس للأخر عليه شيء فهو لصاحب الحائط
 غنما وكذا لو كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر عليه هرادي او بواقي فهو لصاحب
 الجذوع . وان كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر ستره او عائط فالحائط المتنازع فيه

ومما لا سفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة بمنزلة سفل أولي عليه
 علو لأخر ولا يؤمر صاحب السترة برفع السترة إلا أن يثبت بعدى الحائط استحقاق
 الحائط بالبينه في يؤمر صاحب السترة برفعها وأن كان لأحدهما على الحائط المتنازع
 فيه جذوع وللآخر اتصال بهذا الحائط من جانب واحد عندنا صاحب الجذوع
 أوله والماله بهذا الاتصال مدخله بغير انصاف للبن هذا في بعض ذلك من ليد جانيي الحائط
 المتنازع فيه لأن الجانبين . وذكرنا الطحاوي أن صاحب هذا الاتصال أوله بالحائط
 المتنازع فيه وبه أخذ بعض المشايخ رج . وأن كان لأحد المدعين على الحائط المتنازع
 فيه جذوع وللآخر اتصال تربيع بهذا الحائط فصاحب اتصال التربع أوله بالحائط
 المتنازع فيه ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع كما قلنا في السترة . واختلفوا في
 تفسير اتصال التربع قال الكرخي رج تفسير مدخله انصاف للبن من جانيي الحائط المتنازع
 فيه بجائطين لأحدهما والحائطان متصلان بجائطه بمقابلة الحائط المتنازع فيه حتى
 يصير مربعا شبه القبة فيكون الكل في حكم بناء واحد وبه أخذ بعض المشايخ رج
 وعمر بن يوسف رج تفسير اتصال التربع الذي به ترجح صاحب الاتصال على صاحب
 الجذوع اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بمدخله انصاف للبن بجائطين
 لأحدهما فاما اتصال الحائطين بجائط أخرى في مقابلة الحائط المتنازع فيه غير معتبر وعليه أكثر
 المشايخ رج منهم شمس الأئمة السرخسي رج فهو أول من صاحب الجذوع ولا يؤمر
 صاحب الجذوع برفع الجذوع لأن صاحب الاتصال استحق الحائط المتنازع فيه
 بنوع ظاهر فلا يستغنى به برفع الجذوع على صاحب الجذوع وبخلاف ما لو تنازعا
 في دابة ولا أحدهما عليها حمل وللآخر عليها مخلاة فإن تملكه مؤمر صاحب المخلاة برفعها لا
 وضع المخلاة على دابة الفرج حدث لا يتصور أن يكون مستحقا في الأصل أما وضع الجذوع

على الحائط الغير قد يكون مستحقاً في الأصل بان كان مشروطاً في أصل الضمّة وان كان
لا حيزها على الحائط المتنازع فيه سنة او اتصالاً على وجه التوزيع وللآخر عليه هرادي
او بواردي ولا شيء فهو لصاحب السترة والاتصال من غير مدخلة اضافة اللين جاز
فلا يعتبر. وان كان لهما المذيعين على الحائط المتنازع فيه ان ج من لبن او اجر فهو
بمذلة السترة. وان كان لاحدهما عليه هرادي او بواردي ولا شيء للآخر فهو بينهما ولا
الهرادي والبواردي. وان كان وجه الحائط المتنازع فيه لا احدهما عيين او كان لاحدهما
عليه طاقات كان الحائط المتنازع فيه بين المذيعين في قولنا بجذفة مع ولا يرجع بذلك
احدهما. وفي قول صاحبه مع يقضي بالحائط لمن كان وجه الحائط والطاقات اليه
وان كان لاحدهما عليه جذع واحد وللآخر عليه هرادي او بواردي ولا شيء للآخر فهو
لصاحب الجذع. وان كان لكل واحد منهما عليه جذع الا ان جذوع احدهما
اكثر من جذوع الآخر تكن لا ينقص عدد جذوع صاحب القليل عن الثلاث لاختلاف
الروايات فيه. ذكر في المنتقى عن ابي يوسف رج اذا كان لاحدهما على الحائط المتنازع
فيه اجذاع وللآخر عليه اكثر من ذلك جعلته بينهما نصفين فان كان لاحدهما
عليه ثلاثة وللآخر عليه عشرون فالحائط لصاحب العشرين ولصاحب الثلاثة موضع
جذوعه وانما اجعله بينهما نصفين اذا تقاربت او كان لصاحب الاقل اكثر من
نصف جذوع الآخر فهو بينهما. وذكر الحكم الشهيد مع في المختصر اذا كان لاحدهما
عليه عشر خشبات وللآخر عليه سبع خشبات فهو بينهما نصفين وهذا هو
ما ذكر في المنتقى عن ابي يوسف مع لان عدد صاحب القليل اكثر من نصف عدد صاحب
الكثير. وذكر في أصل لو كان لاحدهما عليه عشر اجذاع وللآخر عليه خمسة اجذاع
لكل واحد منهما ما في هذا قالوا الراد بذلك ان الحائط المتنازع فيه يكون بينهما عد

خشبات وللآخر ثلث فصاعدا يقضي بينهما نصفان اعتبارا لا دل على الجمع باقصاء
 واليه اشارة صلح الاصل. ولو كان لاحدهما جذع او جذعان دون الثلث و
 للآخر عليه ثلثة جذع او اكثر ذكر في الموازل ان الحائط يكون لصاحب الثلث
 ولصاحب ما دون الثلث موضع جذعه قال وهذا استحصان وهو قول الجعفي
 وابي يوسف رح الخ قال ابو يوسف رح القياس ان يكون الحائط بينهما
 نصفين وبما كان ابو حنيفة رح يقول او لا ثم يرجع الى الاستحصان وذكر ^{خمس} شمس الأئمة السرخسي
 رح في دعوى الاصل اذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة
 فلكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسن
 هذه الخشبة والخشبين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الاقرار
 ان الحائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها الاثر هو
 برفع الخشبة لان استحقاق صاحب الخشبات باعتبار الظاهر فلا يستحق به برفع
 الخشبة على صاحبها. ووجه رواية الدعوى والصلح ان الاستحقاق باعتبار وضع
 الخشبة فيقضي لكل واحد منهما بملك ما تحت خشبته لوجود القرف منه في ذلك
 الموضع. وقال شمس الأئمة السرخسي رح لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات
 انه لا يما يقضي به. من اصحابنا رح من قال يقضي به بالملك بينهما على احد عشر
 عتقة اسهم لصاحب الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات
 حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو اتفد الحائط بقسمان ارضه على هذا قال

ربع واكثرهم على انه يقضي به لصاحب العشر الخشببات الاموضع الخشبية الواحدة
 فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبية الواحدة عند اكثرهم . وقال
 بعضهم الحائط كله يكون ملكا لصاحب الخشببات ولصاحب الخشبية والخشبيين
 حتى وضع الخشبية في ذلك الموضع . قال ربع والصحيح ان ذلك الموضع يكون
 ملكا لصاحب الخشبية كما ذكر في الدعوى . ولو كان الحائط بين داري رجلين
 كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضي بينهما نصفين فهو
 المختار . فان كان جذوع احدهما اكثر فلاخوان يزيد في جذوعه حتى يكون مثل
 جذوع صاحبه . قال ولان ارض وهذا اذا كان الحائط بمقتل الزيادة فان كان لا
 الزيادة ليس له ان يزيد . دار في يد قوم في يد كل واحد منهما ناحية بعينها وفي
 الدار درج معقوب بانج سفل الدراج في يد احدهم وعلى ظهر الدراج طريق للاخر
 الى منزله فانه يقضي بالدرج لصاحب السفل ولصاحب العلو طريقه على الدراج على
 حاله ولو كان على راس المدرج روشن هو على منزل صاحب السفل وهو طريق لصاحب
 العلو اختصموا في روشن فالروشن كله لصاحب السفل لان روشن بمنزلة
 سقف السفل لكن لصاحب العلو عليه الممر على حاله كما في المسائل المتقدمة . سفل
 بيت في يد رجل عليه علو في يد اخر انهدم السفل وسقط كان جذوعه وبجاريه
 وهراديه لصاحب السفل لان ذلك من سقف السفل والظاهر ان كل من يبني
 بيتا يجعله مسقفا ويكون لصاحب العلو ان يسكن على ظهره . دار في يد رجل وعلوها
 في يد اخر وطريق العلو في ساحة الدار ادعى كل واحد منهما ساحة الدار فان الدار
 مع الساحة يكون لصاحب السفل والعلو طريقه لصاحب العلو لان الساحة والسفل
 في يد صاحب السفل فانه هو الذي يستعمل الساحة بوضع الامتعة وكسح الحطب والوضو

وادخال العداية فاما العلو وطل يقر في يد صاحب العلو فيكون ذلك له وان اقام
 البينة يقضي لكل واحد منهما بما في يد الاخر ترجيحاً للخارج على ذي اليد فما في يد ذي اليد
 خص بين دارين قطعه للاحدى الدارين كل واحد من صاحبي الدارين يدعي الخصب
 قال ابو حنيفة ربح يقضي بالخصب بينهما نصفين وقال صاحباه ربح يقضي به لمن البيرة القوط
 . هو كما قلنا في الحائط بين دارين كل واحد منهما يدعيه . ووجه الحائط او الطاقان
 الى احدهما . حائط سفله لرجل وعلوه للاخر فاراد صاحب السفلى ان يهدم السفلى لم يكن
 ذلك عندهم . وان اراد صاحب السفلى ان يفتح فيه بابا او كوة او يدخل فيه جدارا
 لم يكن له قبل ذلك ليس لصاحب السفلى ذلك في قول ابو حنيفة ربح الا ان يرضى به
 صاحب العلو . وقال ابو يوسف ومحمد ربح له ان يفعل ذلك اذا كان لا يضر لصاحب
 العلو . فاما كان شيء من ذلك يضر لم يكن له ان يفعل وكذلك البيرة ان يحفر في سفله بئرا
 وكذا لو اراد صاحب العلوان يحدث على علوه بناء او يضع عليه جدارا او يشرع فيه
 كنيفا لم يكن له ذلك في قول ابو حنيفة ربح اضر بالسفل ولم يضر . وعندهما ان اضر بالسفل
 يمنع منه وان لم يضر لا يمنع زققة لا مستغذ لها فيها دور وخمسة مئودهم في الزققة
 فرفع احداهم سقفها وادعى ان السقف له وادعى كل واحد منهم انه له فاما كان طريق
 السقف الى ملك احداهم او مشغول بمتاعه كان له في الحكم ويكون القول قوله
 مع يمينه . وان لم يكن طريق السقف الى ملك احداهم ولا كان مشغولا بمتاعه فهو
 جميعا لكل واحد منهما ان يجعل الاخر على نصيبه عند عدم البينة ^{البينة} وياهم اقام
 فهو له وان اقاموا جميعا يقضي لهم لكل واحد منهم بما في يد غيره . وعن محمد ربح دار
 لا جنب لمن يول فيني صاحب الارض ارضه واما ان يلزق حائطه بحائط
 الدار ومنعه صاحب الدار عن ذلك قال ينظر ان الزققة بالدار بحيث لو سقط

٢٢١
 حائط الدار لا يسقط حائط الثاني كان لصاحب الأرض ان يلزقه حائطه به وان كان
 لو سقط حائط الدار يسقط حائط الثاني لم يكن لصاحب الأرض ان يلزقه بحائط
 الدار. وان كان اصل حائط الدار ذراعين واعلاه شبرا لم يكن لصاحب الأرض ^{بيني}
 ويلزقه بالدار وسياتي احكام الحائط المشتهر في كتاب الصلح ان شاء الله تعالى

باب اليمين

يقول
 رجل ادعى على رجل مالا فانكر المدعى عليه وطلب المدعى من القاضي ان يجعله قالوا
 القاضي للمدعى الك بينه فان قال نعم لم بينه حاضرة في المصلح في مجلس القضاء وطلب
 من القاضي ان يجعله فانه لا يجعله في قول ابي حنيفة رج وقال ابو يوسف رج يجعله
 واضطربت الروايات عن محمد رج والمختار فيه ان القاضي ان كان مجتهدا ورأى
 الميل الى قول ابي حنيفة رج لا يجعله وان مال الى قول ابي يوسف رج يجعله هو
 كالتركيل بغير رضا الخصم بلا عذر من عرض او سفار ونحوه ان القاضي يجتهد ^{فيه}
 فيقضي بما اقضيه اليه اجتهدا. وان قال المدعى لا بينه لم او قال شهودي غيب
 وطلب من القاضي تخليفه يجعله ولا يكره اليمين ولا يغلط وتفسير الخلف ان يقول
 بالله الرحمن الرحيم يذكر من الصفات ما شاء وقال بعضهم ينظر الى حال المدعى عليه
 ان عرفه بالصراح لا يغلط بل يكتب في مذكر اسم الله تعالى ولا يذكر الصفة وان عرفه على
 غير ذلك يغلط فيذكر الاسم والصفة ويبالغ فيه وقال بعضهم ينظر الى المدعى به
 ان كان مالا خطيرا غلظ وان كان حقيرا لا يغلط وان اراد المدعى تخليفه بالطلاق او العتاق
 في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التخليف بالطلاق او العتاق ونحو ذلك
 حرام وبعضهم جوزوا ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الراية فاذا اراد القاضي تخليفه
 نحو عوى للمال خلفه بالله ما هذا المدعى عليك المال الذي يدعى ولا شيء منه لانه جعله

على الكل ويمكن عليه بعض ذلك المال كله فيحلف ولا يبالى. وأما المدعى باستيفاء
 بعض المال والمدعى عليه ينكر المال أصلاً يطالب المدعى برد ما أقر يقبضه وكان ^{حظ} لا
 هو الجمع بين الكل والبعض ولا يحلفه بالله ما استقرضت منه هذا المال ولا
 لا ودعك إذا كان المدعى يدعى المال بذلك السبب لاحتمال الناس تعرض منه أو اغتصب منه
 أو قبل منه الوديعة ثم رد عليه فلو حلف على السبب كان كاذباً في نفسه ولو أقر بالاستقراض
 أو الغصب وادعى الرد أو الغضاء عسى ينكر المدعى الرد أو الغضاء فيأخذ منه المالك
 فكان نظراً لهما بين فيما قلنا فيحلفه على ذلك الوجه سواء عرض المدعى عليه أو لم ^{يعرض}
 إلا أن فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ماله عليك ولا بقلك المال الذي يدعى
 ولا يثنى منه الوديعة يحلفه بالله ليس في يدك هذه الوديعة التي تدعى ولا يثنى ^{منها}
 ولا له بقلك من غيرها لأن المدعى عليه لو كان استقرضك الوديعة أو دل ميارقاً ^{عليها}
 لا يكون في يده ويكون ضامناً لها فيحلف عن يمينه ما قلنا. وعن أبي يوسف ربح أن المدعى
 إذا ادعى ما لا مطلقاً يحلف على المال وإن ادعى ما لا بسبب يحلف على المال بذلك ^{السبب}
 بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالله ما اغتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك إلا أن ^{من}
 المدعى عليه للقاضي فيقول لا تخلفني على هذا الوجه فإن الرجل قد يستقرض ما لا يتم ^{يكون}
 ذلك المال عليه عند الدعوى بأن رده أو أجأه فإذا عرضه على هذا الوجه فخ يحلفه
 على الحاصل كما ذكرنا وبأخذ بعض المشايخ ربح وقال شمس الأئمة الحلواني ربح ينظر
 الأجواب المدعى عليه دعوى المدعى أن انكر المدعى عليه الاستقرض أو الغصب يقال
 ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً يحلف على السبب بالله ما استقرضت ^{من}
 وإن قال المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى يحلف على الحاصل ^{بالله}
 ماله عليك ولا بقلك هذا المال الذي يدعى ولا يثنى منه قال ربح هذا هو أحسن الأقاويل

ندي وعليه أكثر القضاة ولو أن رجلا ادعى على رجل أن يستهلك ماله وطلب التحليف من القاضي
 فإن القاضي لا يحلفه وكذا لو كان هذا شوكي وقد خان في البيع ولا ادري قد نزل لا يحلف عليه
 لو قال بلغني أن فلان بن فلان أو صري ولا ادري قد نزل وأراد أن يحلف الوارث لا يحلفه الله
 لذلك وكذلك المديون إذا قال قضيت بغيري ولا ادري كم قضيت أو قال نسيت فلان
 وأراد أن يحلف المطالب لا يحلف اليه قال شمس الأئمة الحلواني رح البهالة كما تمنع قبول البينة تمنع
 الاستحلاف أيضا إلا إذا اتهم القاضي وصح اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا معلوما فإنه
 نظم للوقف واليتيم رجل أعصب رضا أو دارا فارد المصوب منه استوفى ^{العصب}
 وأقام البينة على ذلك بعد دعوى صحيحة فقال المدعى عليه إنها وقف في يدي على
 خير معلوم وعجز المصوب منه عن إقامة البينة كان له أن يستحلف المدعى عليه فيقول
 محمد بن محمد أنه لأن عند العقار يضمن بالنصب وعند ما لا يضمن فلا يستحلف ثم
 عند محمد رح انما يستحلف إذا أراد المدعى أن يأخذ القيمة عند النكول أما لو أراد أن يأخذ
 الضيعة والعقار عند النكول فلا يستحلف أيضا لأن المدعى عليه لما اقر بالوقف بصير
 وقفًا باقرا فلا يمكن القضاء بها للمدعى عند النكول قال الشيخ الإمام الزاهد
 أبو بكر محمد بن الفضل رح ينبغي أن يفتى بقول محمد رح ويقض بالقيمة عند النكول
 كيلا يمتثل بهذا الدفع لاسقاط البمين عن نفسه وكذلك رجل في يديه ضيعة يقول
 وقفها أبي علي وعلي ولادي خاصة وادعى أخوه أن أبانا وقفها علينا وعلي ولادنا
 أبدا وأراد أن يحلف صاحب اليد قالوا لا يحلف على أصل الوقف ولكن يحلف على
 من الغلة ولما دعى ضيعة في يد رجل أنها له فقال ذواليد لابن الصغير فلان لا يستحلف
 المدعى عليه وكذا لو ادعى شفعة في دار فقال المشتري أنها لابن الصغير فلان لا
 للمدعى أن يحلف لأن أقراره تولده الصغير قد صح ولزم ولو استحلف فكل لا يصح

نكوله فان قال المدعي ان هذا قد استهلك داري باقراره لولده الصغير فيصير خلعاً
 منه النكول فهو على الخلاف. عند محمدا لا يستخلف كما في المسئلة الاولى وعلى قول
 محمد ربح يستخلف فلان بكل يقضي عليه بالقيمة لان عند محمد ربح العقار يضمن
 بالغصب وكذلك بالجحود في رواية الحسن عز بن يحيى ربح وهو اختيار شمس
 الحلواني ربح وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح باقراره لولده الصغير لا
 عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النسي في ربح اذا اقر للصغير يسقط عنه اليمين سواء
 كان الصغير ابنا له او لغيره. وكو قال المدعي عليه هذه الدار لا يفي الكبير الغائب
 فلان فهذا وما لواقر بذلك لا جنيبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فتكل يدفع
 الدار الى المدعي فان حضر الغائب بعد ذلك وصد فتركان له ان يأخذ الدار السابق
 اقراره وكذلك في الاقرار للولد الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين يحلف فان بكل
 يدفع الدار الى المدعي فاذا بلغ الصغير فادعاه يدفع اليه فاما من فرق بين الولد
 وبين الولد الكبير قال اقراره لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير فاذا صح
 اقراره
 لزم وصار الملك لولده الصغير حكماً فلا يفيد تخليفه لانه لو تكل لا يصح نكوله على
 الصغير. اما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيفيد تخليفه بعد
 ما اقر لولده الكبير لا ترى انه لو اقر لولده الصغير صحت ثم اقر به لغيره لا يصح اقراره. وكذا اقراره
 الكبير للغائب اجنبي ثم اقر به لغيره لا يفي في حضور الغائب مع اقراره للثالث لما قلنا رجلاً
 فجاء رجل واحضر ابنه وادعى انه كان له على ابيه الف درهم وقد توفي وله عليه الف درهم
 قالوا لا يفي للغائب ان يسأل المدعي عليه هل مات ابيه ان قال نعم فحينئذ يسأله عن
 المال فان اقر الوارث بالدين على موته صح اقراره وان كذبته سائر الورثة. وذكرنا
 انه يوجب كل الدين من نصيب هذا الوارث وان انكر هذا الوارث الدين على ابيه

فاقام الباقى بينه وبين الدين ويستوفى من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث لان القضاء
 على اليد الوثقة بالبيئة يكون قضاء على الكل . وان اقر هذا الوارث بالدين وكذب به
 سائر الورثة فلا يقضى القاضيه عليه باقراره حتى تشهد هذا الوارث المفرج حمل
 اجنبى بالدين على مورد شجارت شهادة ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء
 على جميع الورثة وان شهد هذا الوارث بالدين على ابيه بعد ما قضى القاضيه عليه
 باقراره لا يقبل شهادته ولو لم يقم المدعى البينة بالدين واقر به الوارث في ظاهر الوارث
 يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه ابو الليث رح عندي لا يستوفى
 كل الدين من نصيب هذا الوارث وانما يستوفى منه قدر حصته ولو ان هذا الوارث
 لم يقر بالدين على موردته وعجز المدعى عن اقامة البينة واراد تخليف الوارث فانه يحلف
 على العلم فان حلف ابدعت عنه المحصومة وان نكل يستوفى الدين من نصيبه
 في ظاهر الرواية فان اقر هذا الوارث بالدين وانكرو وصول التركة اليه فان صدقه ^{المدعى}
 لاختصاصه بينهما وان كذبه المدعى يحلف الوارث على البتات بالله ما وصل اليك
 المال من جهة والدك فان حلف لا شئ عليه وان نكل يؤمر بقضاء الدين . هذا اذا ^{حلفه}
 المدعى على الدين او لا ثم حلفه على وصول التركة اليه . فان حلفه او لا على وصول التركة ^{اليه}
 فحلف فمما اراد ان يحلف على الدين فقال الوارث ليس لك علي يمين لا فلي لم اخذ شيئا
 من تركه الميت لا يلتفت القاضيه اليه ويحلفه على العلم بالله ما تعلم بالدين ^{ايك} على
 لهذا المدعى لان وصول المال الى الوارث وتخليف التركة ليس بشرط لدعوى
 الدين على الوارث فان دعوى الدين يصح على الوارث وان لم يدع الميت مالا ^{بلا}
 لاحتمال انه لو قضى بالدين ربما يظهر للميت مال بعد ذلك من بضاعه او دين
 او دينة فلا يحتاج للمدعى لاثبات الدين . قال الفقيه ابو الليث رح كان الفقيه

بوجعفر ^{رح} يقول يتقبل البينة بالدين على الواثق وان لم يكن في يده مال الميت ولا يستخلف
 قبل ظهور المال اما يقول البينة فلا نهما لو لم تقبل ربما تغيب الشهود ولو تمتعت في ذلك
 المال فتقبل البينة قبل ظهور المال لكان الفائدة ولا يستخلف قبل ظهور المال لا به
 اذا لم يكن في يده مال لو لم يستخلف في الحال فيستخلف عند ظهور المال فلا يحتمل ^{المال} خلافه
 هذا اذا حلفه على الوصول ولا غيرا ^{ان} يحلفه على الدين او على العكس فان اراد تخليفه
 فقال المدعى عليه لم يصل الي من مال الميت شيئا ولا يمين لك على ذكر الخصاص ^{الفاخيه} ^{رح} ان
 لا يلتفت اليه الا ان يقول المدعى ان صدق في عدم الوصول اليه حلفه في الدين على ^{العلم}
 وان كذب به في عدم الوصول كان له ان يحلفه في عدم الوصول والدين جميعا الا انه
 في عدم الوصول يحلفه على البينات وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم ان هذا ^{ايك} على
 كذا وبه اخذ عامة المشايخ ^{رح} . ثم اختلفوا انه يحلفه مرة واحدة او يحلفه مرتين . قال
 بعضهم يحلفه مرة واحدة ويجمع بين اليمين على العلم وبين اليمين على البينات كما
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود خيبر في حديث القسامة وقال بعضهم
 يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من مال الاب شيئا ثم يحلفه بالله ما تعلم ان هذا
 على ابيك كذا لان الحكم هنا لا يتعلق باحد الاخرين فانه وان اقر بالدين لا يؤخذ منه ^{شيئا}
 ما لم يثبت وصول مال الميت اليه بخلاف حديث القسامة . وعلى قول الفقيه
 ابي جعفر ^{رح} وهذا اختيار الفقيه ليه الليث ^{رح} ما لم يثبت وصول شيئا من مال الميت ^{اليه}
 لما لا تكول او بالبينه لا يحلف على الدين هذا اذا اقر المدعى عليه بموت الاب فان ^{انكر}
 يحلف على الموت ووصول المال اليه جميعا واحدة الا ان في الموت يحلف على العلم
 وفي وصول المال اليه يحلف على البينات . وقال عامة المشايخ ^{رح} يحلف مرتين ^{مرة}
 على الموت ومرة على العلم فان نكل عن يمين الموت ^{حلف} يحلف على الدين على علمه فان

لم يكن عليه شيء. فأقامت الرجل وتلك امرأة وأولادها ما لم يدع مالا من أجله
 فادعى علي الميت ديناً فاحضل المرأة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل راجعاً للرجل
 في هذا كذا ثم أوجب البينة عليها لإثبات الدين على الميت وإن لم يكن في يدها
 وكذا لو كانت الزكاة مستغفلة بالدين. ذكر الخصاص راجعاً أن الوارث يكون خصماً
 للمدعى ديناً على الميت. وذكر الخصاص راجعاً رجل قديم رجلاً إلى القاضي وقال إن والدي
 فلان بن فلان بن فلان الفلاني مات ولم يدع وارثاً غيري وله على هذا الرجل كذا في
 عند هذا الرجل كذا من المال فإن القاضي يسأل المدعى عليه عما ادعى وأن أقر بجميع
 أمر القاضي بفتح جميع ذلك إليه ولا يكون ذلك نصاً حتى لو جاء الأب حياً أحد الماز
 من الغريم ثم الغريم يرجع على الكامن بما أخذ منه ويؤنكر مدعى عليه في الاستدعاء
 الابن وأراد الابن أن يحلفه بالله ما تعلم أن فلان بن فلان بن فلان الفلاني مات
 ولا تعلم له أبنة. قال الخصاص راجعاً روي عن أصحابنا راجعاً أنه لا يستحلف المدعى عليه
 بل يقر للمدعى أن الميت عليه موت فلان بن فلان وذلك وارثه فإن مات فحلف على ما ادعى من
 المال قال راجعاً وفيها قول آخر أن المدعى عليه يستحلف بالله ما تعلم أن فلان بن فلان بن فلان
 مات ولا تعلم له أبنة فإن نكل فحلفه على مدعى من المال الميت ولم يذكر الخصاص راجعاً
 واختلف المتأخرون فيه. قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي راجعاً أن الأول
 قولاً يحنف فيه راجعاً والثاني قول صاحبه راجعاً وقال بعضهم فيهم شمس الأئمة الحلبي
 راجعاً أنه الصحيح هو القول الثاني أن المدعى عليه يحلف فإنه حلف على ذلك
 يحلف الابن بأقامة البينة على وفاة أبيه وأنه وارثه وإن نكل المدعى عليه عنه
 صار مقراً بالموت والنسب جميعاً ولا يجعل القاضي الابن خصماً في إقامة البينة على
 الدين وإنما يجعله خصماً في حكم التخليف على الماز بالله ما فلان بن فلان الميت

عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يحلف على العلم ثم يكون اليمينين أو يكفي
 بيمين واحدة فهو على اختلاف الذي ذكرنا . جعل له على رجل الف درهم فأقر بها ثم
 أنكر أقراه بها هل يحلف على أقراه بالله ما أقرت له . هذا المال لخلف المشايخ ^{فيه}
 قال أبو نصر الدبوسي رح له ان يحلف بالله ما أقرت له بها . وقال أبو القاسم الصفار ^{رح}
 ليس له ان يحلفه على الأقرار إنما يحلفه على نفس الحق . وذكر شمس الأئمة الشريفة رح
 في شرح المحيل قال اختلف المشايخ رح في هذه المسئلة وإنما اختلفوا لاختلافهم
 ان الأقرار هل هو سبب للملك . قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح الأقرار
 ليس سبب واستدل بمسئلتين . أحدهما ان المريض الذي ليس عليه دين إذا ^{أقر}
 بجميع ماله لأجنبي صح أقراه ولا يتوقف أقراه على اجابة الودعة ولو كان تمليكاً لا ينفذ
 الا بقدر الثلث عند عدم الاجابة . والثانية العبد الماذون اذا أقر لرجل بيمين
 في بلاء صح أقراه ولو كان الأقرار سبباً كان تبرعاً من العبد فلا يصح قال مولانا
 مذكور في الجامع ما يؤيد هذا قال اذا أقر المسلم لرجل بيمين صح أقراه حتى يؤمر بالتسليم
 ولو كان الأقرار تمليكاً لا يصح وكذا لو أقر لرجل بيمين لا يملكه يصح أقراه حتى لو ملكه
 المفري يوماً من الدهر يومه بالتسليم إلى المقر له ولو كان الأقرار تمليكاً لا يصح لا تمليك
 تملك ما ليس بمملوك له . رجل ادعى على امرأة أنها أقرته فانكرت المرأة نكاحه
 وقالت انا امرأة هذا الرجل المحاضر فصدقها المقر له في ذلك قال أبو نصر الدبوسي
 رح يحلف المقر له على العلم بالله ما تعلم أنها امرأة هذا الرجل الذي يدعي نكاحها فان
 نكل صار مقر فيحلف المرأة على البتات بعد ذلك فانه تكلمت فهي للمدعي وان حلف
 انقطعت الخصومة وان حلف الزوج المقر له فهي امرأة لتصادقها على النكاح
 ولا يحلف المرأة بعد ذلك لأنها الواقعة لا يسمع أقرارها للمدعي فلا يفتن تخليها

وكان في البداية يبين المقام اسقاط اليقين عن المرأة . وجعل ادعى على رجل ما لا نقاش
 للادعى عليه ان الادعى ابرأه عن هذه الدعوى فتوهم المحاكم ان هذا اقرار من المدعى^{عليه}
 بالمال فخلف المدعى على المرأة فخلف أيخلف المدعى عليه بعد ذلك على المال ام لا قال
 الخصاف رح يخلف وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان المدعى^{عليه}
 يخلف وقوله ابرأه المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي
 ان يسأل المدعى الك بينة على المال فان اقام البينة على المال يخلف المدعى^{ذلك} بعد
 على البراءة وان لم يكن للمدعى بينة على المال يخلف المدعى عليه اولا على دعواه المال
 ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه نكره وان نكل حلف^{المدعى}
 على البراءة وتوهم القاضي ان هذا اقرار فليس بشئ . قال هذه مسألة اخلف فيها
 المشايخ رح . قال المتقدمون من اصحابنا رح دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون
 اقرارا . وخالفهم فيها المتأخرون رح وقول المتقدمين اصح . وقال الشيخ الامام
 الاجل الاستاذ طهري الدين المرعيني رح ينبغي ان يخلف المدعى اولا على البراءة لان
 المدعى عليه يدعى عليه بطلان الدعوى ودعما ينكل فتقطع الخصومة بينهما . قال
 في المسئلة اختلاف المشايخ رح اتفقت الروايات على ان المدعى لو قالا^{للمدعى} لا دعوى
 قبل فلان اولا خصومة قبل فلان يصح حتى لا يسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة
 ولو قالا برئت من دعواي في هذه الدار يصح ولا يبق له حق في الدار . ذكر الناطق^{رح}
 لو قال لعبد في يدي رجل برئت من هذا العبد كان بريئا من العبد وكذا لو قال غرت^{حيث}
 من هذا العبد ليس له ان يدعى . ولو قال ابرأتك عن هذا العبد يبق العبد
 وديعة في يدي ويكون ذلك ابراء عن ضمان القيمة . رجل وهب ارضا من ميراث
 ابيه وسلم فجاءت امرأة الميت وادعت على المقوله ان الارض ارضاها وان الوث

فصل في الميراث وان الارض مضمومة شئ وان الواهب وهب الارض بعد ذلك في
ادعى الوهب بطله ان القسمة كانت قبل الهبة ووقع الارض في قسم الواهب ^{وغير الواهب}
من ائمة البيعة عليهما ادعى وطلب يمين المرأة فحلفت له ان يحلف سائر الورثة
بعد ذلك. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر.ج ليس له ان يحلف ماثر
لان المرأة لما حلفت ظهر ان الهبة كانت في متاع يحتمل القسمة فلم يصح فلا يحلف
سائر الورثة رجل ادعى عبدا في يد رجل فانكر المدعى عليه فاستخلف فنكل
فقضى القاضي عليه بالنكول ثم انه المدعى عليه اقام البيعة فشهد وان كان
اشترى العبد من المدعى قبل ذلك ذكر في المتن انه لا يقبل هذه البيعة الا ان يشهد
بالشراء بعد القضاء ولوان رجلا اشترى عبدا ثم ادعى به عيبا فاستخلف البائع
فنكل وقضى القاضي عليه بالنكول ثم ان البائع اقام البيعة في تبرأت اليه من هذا العيب
تقبل بيعة. اذا ادعى البراءة بعد انكار الدين او ادعى القفوع من القصاص بعد انكار القصاص
يسمع ولا يسمع دعوى البراءة عن العيب بعد انكار البيع في قول ابي حنيفة ر.ج ويسمع في قول
ابن يوسف ر.ج رجل ادعى على رجل انه يفتقر ما يطاله وشهد الشهود بذلك فان بيتوا طول
الحائط وعرضه جازت شهادتهم وان لم يذكر اقيمت ولا يشترط ذكر القيمة رجل
ادعى على رجل ان عبده الصغير تلف عليه شيئا واراد ان يستخلف المولى كيف يخلقه
يستخلفه بالله ما تعلم ان عبدا هذا استهلك كذا وبالله ليس له عليك شيء
من الوجه الذي يدعى. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر.ج مسائل اصحابنا
في النوادر مضطربة في هذا الفضل في بعضها يحلف على مقدس الدعوى وفي بعضها يحلف
بالله ماله عليك حق من الوجه الذي يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في اول
هذا الباب. رجل ادعى على رجل انك ضمنت لي عن فلان كذا ادعى فقال المدعى عليه

ليس الله على ثبوت المال ولم يقل من كذب ~~بالحلف~~ ^{بالحلف} بالله ماله عليك
 هذا المال من العبرة الذي يدعى قال ابو يوسف ربح ان عرض للقاضي يحلفه على
 الجاصل ولا يحلفه بالله ما ضمته رجل مات وله على رجل الف درهم فقدم ^{الميت} ابن
 الزبير الى القاضي وادعى عليه الدين قالوا اجل للمغرم قبل ان يثبت الابن موت الاب
 ان يحلف ماله هذا عليه شيء ويجل للعامة ان يحلف ان له على هذا الرجل الف درهم الوكيل
 بالخصم انا ادعى ديناً للموكله على رجل واراد ان يحلف المدعى عليه فقال المدعى
 عليه للوكيل احضر موكلك حتى يجمع كل ما يدعى علي لا حلف ليس له ذلك وكذا الرجل
 اذا خاضع رجلا في شيء فقال المطلوب للقاضي ان هذا المدعى يريد ان تعابه مرة يجمع دعواه
 حتى انظر فيها فاقربا يجابجه واحلف فيما بنوجه على اليمين ما لو ان نحر القاضي عن الابن
 اخره بذلك ولا يجبره . وقال الفقيه ابو جعفر ربح ان عرض القاضي المدعى بالتعت
 امره حتى يجمع دعواه وان لم يكن كذلك لا يأمره وقال ابو نصر ربح اذا كان لرجل على رجل
 دعوى متفرقة لا يحلفه القاضي على كل شيء بل يأمره حتى يجمع للدعوى يحلفه بمينا
 واحدة . اذا حلف المحاكم الحكم رجلا لا يحلفه القاضي في ذلك ثانياً وان كان المحاكم ^{عندها} ثانياً
 اذا طلب المدعى يمين المدعى عليه في شيء فقال المدعى عليه اخرج كرامة حسابك لا تظهر
 فيه فقال المدعى لا اخرج وطلب القاضي ان يحلفه قالوا ان امر القاضي بان يخرج
 فهو حسن ولا يجبره كما لو طلب المدعى عليه من القاضي ان يسأل المدعى من اي وجه
 يدعى على هذا المال ان سأل القاضي عن ذلك فهو حسن وان لم يبين لا يجبر القاضي على ذلك
 فذلك هذا . رجل ادعى مالا على رجل واخرج صكاً فيه اقوال المدعى عليه بذلك المال
 للمدعى فقال المدعى عليه ان المدعى قد رداقاري واراد ان يحلف المدعى على ذلك
 كان له ذلك كما لو قال للرجل بعت مني عبداً هذا بكذا فقال المدعى عليه بعت ولكن

قلنا فثبني البيع ببيع دعواه فلهذا يحلفه على ذلك . عين في يد رجل ادعى ان
 كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضيه لاحد مما فكل وقضيه ثم اراد الآخر ان يحلف
 ان كان الثاني يدعي ملكا مطلقا ويدعي الشراء من المدعي عليه لا يحلفه الثاني
 لان غايته الضيف النكول ولو نكل للثاني بعد ما نكل للاول لا يصح نكوله للثاني على الاول
 فلا يبطل ذلك القضاء وان كان الثاني يدعي عليه غصبا حلفه لانه لو نكل للثاني
 يضمن له القيمة فيحلفه . رجل ادعى دارا في يد رجل ولا بينه - للمدعي فاراد
 ان يحلف المدعي عليه على البتات فقال ذواليدان ورثتهما من ابي وعلى
 الوارث اليمين على العلم فانا احلف على العلم قالوا الذي باليدان يحلف المدعي ما هو
 ما تعلم انها وصلت اليه من قبل ابيه فان حلف المدعي فبعد ذلك يحلف المدعي
 عليه على البتات وان نكل المدعي يحلف المدعي عليه بعد ذلك على العلم بالله
 ما تعلم انها للمدعي . سكة غير نافذة فيها دور ورقم ادعى رجل فيها طريقا فذكر
 اصحاب السكة كان له ان يحلفهم ان لم يكن فيهم ايتام صغار او وقف فاما
 واحد منهم سقط اليمين عن الباقيين وان نكل هذا الواحد حلفنا الباقيين وان كان فيهم
 صغار او وقف فلا يمين عليهم . رجل مات وادعى بعض ورثته لايهم على رجل ديننا .
 واستحلفه فحلف ثم حضر وارث اخليس للثاني ان يحلفه لان الوارث قائم مقام
 المورث والمورث لا يحلفه الا عن . رجل ادعى على عبده محجورا عليه مالا بالاستيلاء
 قال الفقيه ابو جعفر روح ليس له ان يذهب بالعبد لابل القاضيه بغير اذن القاضي
 لما فيه من شغل العبد عن خذ من المولى في تلك الساعة ولكن لو وجد في مجلس القضاة
 كان له ان يحلفه . رجل ادعى على ميت ديننا فاحضر وارثا واحدا فانكر فاستحلف
 على العلم فحلف ثم اراد المدعي ان يستحلف وارثا اخر كان له ذلك لان الناس يتفاوتون

باليمين ولا تباذارت يستخلف على العلم وربما لا يعلم الا قوله بد من الميت ويؤجل
 الثاني . رجل ادعى على رجل الف درهم والمدعى عليه يعلم انها سيئة فحلف انه
 لاف بالالف وادعى الاجل رجما ينكر الاجل ويطلبه بالالف حالة فالحيلة له في ذلك
 ان يقول للقاضي سله انها مؤجلة او معلقة فان سألها فقال هي حالة وطلب
 ملكه عليه كان المدعى عليه ان يحلف بالله ماله على الف التي يدعى ولو حلف بالله
 ماله على اذا هذه الالف التي يدعى كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الف حالة وهو
 معسر لا يسعه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق
 ليس على هذه الالف وهو معسر يقع الطلاق ولو كان عليه الف مؤجلا فحلف
 بالله ماله اليوم قبله حتى قالوا ان لم يكن من قصده اتواء مال المدعى وانما يريد بهذا
 دفع المطالبة يرجي ان لا يكون به بأس ولا ينبغي للقاضي ان يكتفي بهذا اليمين بل يحلفه
 ماله قبله شيء قال الفقيه ابو الليث رح هذه المسئلة دليل على ان قول المدعى عليه
 ماله قبله اليوم حتى لا يكون منه اقرارا بالمال اذ لو كان اقرارا امر القاضي باداء المال
 وقال بعض الناس يكون اقرارا بالمال ولو كان عليه دين فانكر وحلف بالله ليس له على شيء
 وحرر لسانه بالاستثناء بحيث لا يسمع لم يكن ذلك استثناء ولو حلف واشار بيمينه
 لا رجل غير المدعى بالله ماله على شيء لم يكن حاشا ديانة ويكون حاشا قضاء حتى لو كان
 يمينه بالطلاق يقع الطلاق قضاء . ولو كان على رجل دين وبه رهن فخاف المدين
 ان لا اقر بالدين رجما ينكر المدين الرهن فيأخذ منه الدين يقول المدين للقاضي سله
 انه يريد على الغائبها رهن او ليس بها رهن يسأله فان قال بها رهن وقع الامن عن رهن
 الرهن وان قال ليس بها رهن كان له ان يحلف بالله ليس له على الف ليس بها رهن
 اذا ادعى رجل على رجل الف فانكر وحلف بالطلاق انه ليس له على شيء او حلفه القاضي

بالطلاق على قول بعض السامع^{ين} رخ يطلب المدعى ثمان المدين^ة ثمانية عشر شهرا
 المشهود بان المدعى اقرضه الفاضل اليمن وقضى القاض^ي بالمال لا يقع الطلاق^{عليه}
 لان له ثمة وثقته القاض^ي بالمال ذكر في الجامع انه يقع الطلاق وهو قول محمد بن
 ادعي عليه ميت دينا وقد م الوصي^{الوصي} القاض^ي فمحمد الوصي طلب المدعي من القاض^ي يمين
 لا يحلفه القاض^ي لان فائدة التحليف هو النكول ولو اقر الوصي بالمال لا يصح اقراره على
 فلا يحلفه الا ان يكون الوصي وارث الميت فيحلف له ان يحلفه لانه لو نكل حتى
 يصير مقرا يلزمه المالة في نصيبه المدعي عليه اذا استك ان المدعي صادف فخرج
 ام كاذبا لا ينبغي له ان يحلفه فان طلب المدعي يمينه ولا يرغب في الفداء فان كان اكبر
 رأى المدعي عليه ان المدعي صادق في دعواه فانه يدفع المال ولا يحلف وان كان اكبر
 عليه انه يبطل في دعواه وسعه ان يحلف رجل ادعى على وارث رجل مالا واخرج صكا
 باقرار المدعي عليه بالمال فادعى الوارث ان الاقرار قدس ما قرره وطلب من المدعي
 على ذلك كان له ان يحلف لانه ادعى عليه مالا واقربه يبطل دعواه ولو قال الوارث
 فلا فراك الميت تلجوه قال بعضهم له ان يحلفه لانه لو نكل تبطل دعواه ولو ادعى
 ان المقر كان كاذبا في اقراره لا يقبل ذلك منه رجل ادعى على امرأة مخدرة او على مريض
 وطلب يمين المدعي عليه ذكر الخصاف رجا ان القاض^ي يبعث امينا او اثنين معه
 شاهدين يستحلف المدعي عليه وذكر في المتن فيه خلافا على قول ابى يوسف يبعث
 امينا يحلفه وقال ابو حنيفة رجا لا يبعث فيفوض ذلك الى رأي القاض^ي فلو ان القاض^ي
 بعث امينا يحلفه فجاء الامين وقال حلفته لا يقبل قوله لا يشاهد رجل توجه
 عليه اليمن فقال ان المدعي حلف في هذه الدعوى عند قاض^ي بله كذا وطالب^ي اللان
 على ذلك حلفه القاض^ي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعي عليه فان حلف

كان له ان يحلف المدعى عليه على المال فان قال للمدعى عليه ان المدعى قتلني على حق
 فذلك عند القاضي بطلان ثم خرج من دعواه وبراءة فطلب من القاضي تحليفه فلا بد منهم
 لا يحلفه القاضي هنا لان دعواه الابراء لم يصح فلا يستوجب اليمين بخلاف المسئلة
 الامثلة . وقال الشيخ الامام شمس الامنة الحلواني رح هذا والاول سواء والا
 ان له ان يحلفه . رجل اشترى من رجل عبدا ثم ادعى به عيبا ان قال المشتري ^{شهو}
 حضور لا يجبر القاضي على نقد الثمن وان قال المشتري شهودي غيب يستهلف
 البائع فان حلف البائع يجبر القاضي المشتري على نقد الثمن وان نكل يقضي بالعيب
 اذ شهد الشهود على رجل بحق وقضى القاضي بشهادتهم ثم ان الشهود عليه ادعى
 ان الشهود قد رجعوا عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لا يسمع ^{دعوا}
 ولا يحلف الشهود ولو اقام البينة على ذلك لم يقبل بينته وان ادعى رجوعهم عند
 اخوان لم يدع قضا القاضي رجوعهم لم يسمع دعواه ايضا وان ادعى انهم رجعوا عند فلان
 القاضي وان ذلك القاضي قضى رجوعهم سمع دعواه ولما اقام البينة على ذلك قبلت
 بينته وان لم يكن له بينة كان له ان يستهلف الشهود لان رجوع الشهود
 عند قاض اخر يسمع كمال رجوعا عند القاضي الذي قضى بشهادتهم . المدعى عليه
 اذا كان اخرس وطلب المدعى يمينه انه يحلفه وصورة التحليف ان يقول له
 القاضي عليك عهدك الله وميثاقه ان كان كذا فاذا اوى براسه بنعم يصير حالفا
 ولا يقول له القاضي بالله ان كان كذا لانه لو اشار براسه بنعم في هذا الوجه يصير ^{منه}
 بالله ولا يكون حالفا رجل ادعى على صبي ماذون مالا فانكر اخلفوا فيه قال بصبرهم
 لا يحلف لانه لا حث عليه فاما يلزمه المال اما بالبينة او بالاقرار وذكر الفقهاء
 انما ^{اليمين} الحلف في قول علماء شافعي قال فيه فاختار ان الماذون يمتنع عن

المكاذبة كيلا يرتفع اعتماد الناس عليه في الجاهلية ولهذا يبيع القالة ويحلف بها
 يحلف الصبي قالوا يجوز ان يكون المسئلة على الاختلاف على قوله اي حنيفة ^{مخلف} رج لا
 لان فائدة التحليف النكول وعند النكول بذل والصبي لا يملك البذل وعند
 صاحبه رج يحلف لان عندهما النكول اقرار وهو من اهل الاقرار وذكر شمس ^{الاشعة}
 السرخسي رج في شرح كتاب الاقرار انه يحلفه عند الكل اذا اشترى من رجل بانه
 فلم يدعي على البائع انه اقاله البيع وهو كاذب في دعواه فحلف البائع فنكل وقصر عليه
 بالاقالة بنكوله فقد قضاؤه باطنا في قول اي حنيفة وابي يوسف رج الاول
 يحلف للبائع وطاها عندهما وعلى قول محمد وابي يوسف رج الاخر لا يحلف له وطاها ^{عليه}
 الخلاف المعروف في قضاوا القاضيه بشهادة الزور في العقود والفسوخ رجل
 ادعى عينا في يد رجل اثر لي وانك قد اقررت لي بهذا فاقام المدعي عليه البينة ان
 قد استغوب من كان ذلله وفعاله عوى المدعي لان الاستغوب اقراره بالملك
 للواهب فصاركه الاقام ذي اليد البينة على اقرار المدعي ان ملك ذي اليد ^{اقام}
 كل واحد منها البينة على اقرار صاحبه له بالملك تهاوت البيئات ويبقى ^{اليد} لذمت
 واذا اقر رجل انه وهب هذا العين لفلان وقبضه منه ثم ادعى انه لم يقبضه منه ولم
 اقرت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف ^{بانه}
 رج في المزارعة انه لا يحلف الموهوب له في قول اي حنيفة ومحمد رج ومخلف في قول
 ابي يوسف رج وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا ايضا اقر كمالا وقبض الثمن
 من المشتري وغيره ثم ادعى انه كان كاذبا في اقراره او اقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى
 انه كان كاذبا فيما اقر به او اراد استخلاص المشتري بانه لقد تقدم الثمن ^{طلب}
 يمين الموهوب له بانه لقد قبضت الهبة باذن الواهب على قول اي حنيفة ^{ومحمد}

ليس له ان يعطيه وعلى قوله ابي يوسف والشافعي ربح له ذلك فاما الخلف
 في كتاب الاقرار. فاذا كان في المسئلة خلاف ابي يوسف والشافعي ربح يفوض
 فلك على راي القاضيه والمفتي. رجل اشترى من رجل جرابا هرويا فقبضه فوجد
 احد عشر قوباً ثم اختلفا فقال البائع بنت منه هذا الجراب على ان فيه عشر ثواب
 بمائة درهم وقال المشتري بل اشتريته منك على ان فيه احد عشر قوباً بمائة
 درهم فطلب كل واحد منهما يمين صاحبه فان القاضيه يحلف البائع اولا
 بالله ما باعه هذا الجراب على ان فيه احد عشر قوباً بمائة درهم لان المشتري ^{عليه}
 يبيع الثوب الزائد وهو ينكر فيحلف كما لو انكر بيع الكل فان نكل يصير مقرا بما ادعى
 المشتري وان حلف رد المشتري المبيع على البائع ولا يحلف المشتري لان البائع لما حلف ^{انتفى}
 يبيع الثوب الزائد فيفسد العقد بينهما فكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري
 الاستحلاف على ثلاثة اوجه في وجه يستحلف عند الكل وهو القصاص والاموال ^{وجه}
 لا يستحلف عند الكل وهو المحد وهو في وجه اختلفوا فيه عند ابي حنيفة ج
 لا يستحلف وهي سبع مسائل ستة منها معروفة النكاح والرق الفسخ في اليلاء
 والملاء والرجعة والنسب والسابعة ذكرها في الجامع الصغير اخذت الامتة ^{ها} على مولا
 انها ولدت منه هذا الطلد او ادعت انها ولدت منه ولدا ومات الولد او ادعت
 انها اسقطت منه سقطا استبان خلقه وانكر المولى لا يحلف في قول ابي حنيفة
 مع وكذا الطلد ادعت امرأة الرجل انها ولدت هذا الولد منه وانكر الزوج وكذا الجاء
 للمولى والزوج بصبي وادعى انها ولدت منه واراد استخلاها لا يمين عليها في قول
 ابي حنيفة ربح قالوا لا يحلف في احد وثلاثين خصلة بعضها تختلف فيها وبعضها
 متفق عليه فمنها اذا ادعى رجل انا امرأة علي رجل انه قد فقه لا يحلف المتكفر قولهم

ومنها اذا ادعى الزنا لا يحلف وصيغة ذلك رجل جليل يستحق عيده ان لا يترفع اليه فقل
العبد الى القاضي وقال ان هذا حلف يستحق ان لا يترفع اليه وقد باه في الذي حلف عليه
بعد يمينه وعقبت فانكر المولى الزنا فطلب العبد يمينه ذكر الخصاص روح لا يستحقه
بالله ما زنت بعد ما حلفت بحق عبدك هذا ان لا تترفع فان نكل عن اليمين
عن عليه عبد وان حلف لا يثني عليه وذكر الخصاص روح ان لا يستحلف بالله ما
كما ادعى العبد وذكر النفيخ الامام تميم لا تهمس الا بجملة السرخسي روح الرواية محفوظة
في الكتب ان القاذف اذا ادعى على المقدوف ان المقدوف فصدفه في القذف وان قد رضى واقام
اليمين على ذلك قلت بينه وبينه ويسقط عنه الحد وان لم يكن له شبهة واراد استخلاف المقدوف
بالله ما صدق في ذلك القذف ليسقط الحد عن نفسه لا يستحلف المقدوف
على ذلك ولا فرق بين المستلذين فان مقصود القاذف من هذا الدعوى استقاط الحد
نفسه لا احباب الحد على المقدوف ولهذا لا يستترط عدد الاربعة في الشهود كما ان
مقصود العبد اثبات العنق لا ايجاب الحد على المولى فصارت في المسئلة روايتان
قال تميم لا تهمس الا بجملة السرخسي روح الصحيح انه يستحلف المولى في مسئلة العبد وهو يقصر
قازفا مولا بهمة الكلام ذكر الخصاص روح في ادب القاضي ما هو استشارة لا انه
لا يصير قازفا فانه قال وقد اثنى الذي حلف عليه ولم يقل انه رضى فخرنا عن ذلك
وذكر في الحد ودرجل قد ف غير فقال رجل اخر للقاذف وهو كما قلت يصير الثاني
قازفا ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على النسب بالله ما زنت بعد ما
يستحق عيده هذا وما لا يستحلف فيه الحد والا ان في السرقة يستحلف المسارق
وعند النكول يقضي عليه بالمال لانه ادعى عليه اخذ المال بجهة السرقة فيستحلف
لاخذ المال وما لا يستحلف فيه النكاح لا يمين فيه في قول ابي حنيفة روح سولو كان
الدعوى

بين الرجل والمرأة وعند صاحبه يستخلف المنكر والفتوى على قولها ما فيه ليعتم
 البينة وكيفيه الاستخلاف عندهما انها اذا ادعت النكاح والصداق في ظاهر
 الرعية عنها يحلف على الحاصل بالله ما هذا امرأتك بهذا النكاح الذي تدعي ولا
 عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعي هو
 يستخلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعيه وقيل على قول أبي يوسف رج يحلف على
 السبب بالله ما تزوجتها على كذا وكذا من الصداق كما هو اصله الا اذا عرضت المرأة
 قالوا ويحتمل ان يكون المذكور في ظاهر الرواية قول أبي يوسف رج ايضاً ومن فروع
 هذه المسئلة رجل ادعى على رجل ان المدعى عليه زوج ابنته فلانته منه وهي
 فانكر الاب وطلب المدعى يمينه اكانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يستخلف
 الاب في قول أبي حنيفة رج لوجهين احدهما انه لا يرى اليمين في النكاح والثاني ان
 اليمين للنكاح وعندنا اذا قرأ الاب على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح اقاربه وعند
 صاحبه يستخلف الاب لانه لو اقر عليها بالنكاح يصح اقاربه وان كانت كبيرة
 وقت الخصومة لا يستخلف الاب عند الكل اما عند أبي حنيفة فليقلنا واما عندنا
 فانها اذا كانت كبيرة كان الاب بمنزلة الوكيل والوكيل بالنكاح لا يزوج عليه
 فلا يحلف يستخلف المرأة على دعواه عندهما رجلاً ادعى على رجل انه زوج ابنته
 فلانته على مائة درهم وانكر المولى عندهما يحلف المولى لانه لو اقر عليها بالنكاح يصح
 اقاربه فيسبخلف امرأة ادعت على زوجها انه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة
 العدة فانكر الزوج النفقة يحلف بالله ما عليك تسليم النفقة اليها الا اذا أدت
 المرأة فقالت انه من اصحاب الحديث بمنع انه لا نفقة المبتوتة فلو حلف على الحاصل
 يحلف بناء على زعمه فيحله القاضي على السبب بالله ما طلقتها بعد الدخول امرأة

ادعت الدخول على زوجها فقالت تزوجني وطلقني بعد الدخول ولا عليه المهر ^{مكت}
او قالت طلقني قبل الدخول ولا عليه نصف المهر ^{مكت} ^{بجلف} وهو كذا عند ايجيفة ^{بجلف} زوج لا
على النكاح وانما يحلف على المال فان نكل يلزمه المال ولا يقضي بالنكاح. امرأة ادعت
على زوجها انه للمنفقة وانقضت اربعة اشهر منه من وقت الايلاء وانها بانته منه
نكاح الزوج فثبت اليها قبل مضى اربعة اشهر وانكرت المرأة التي عند ايجيفة ^{يستلف} زوج لا
المرأة وعندهما تستحلف وكذا لو ادعت انه طلقها طلاقا رجيا وانقضت العدة فقال
الزوج كنت راجعتها في العدة وانكرت المرأة كان القول قول المرأة ولا يمين عليها في قول
وعندهما رج عليها اليمين. رجلا ادعى على رجل انه ابوه او ابنه فانكر المدعى عليه قال
ابو حنيفة زوج لا يمين المنكر الا ان يدعى عليه بالاستنباط كالميراث او النفقة اذا كان من
يسحق النفقة فيستحلف على المال وعند صاحبه رج ان ادعى نسباً يثبت باقراره
يستحلف المنكر ادعى عليه مالا او لم يدع وان ادعى نسباً لا يثبت باقراره كالعومة
والاخوة ونحوهما ان ادعى به مالا يسمع دعواه ويستحلف المنكر وان تجر دعوى المالك
لا يستحلف المنكر. وما يصح به اقرار الرجل اربعة الاب والولد والمرأة ومولا العتاق
واقرار المرأة يسمع بثلاثة بالاب والزوج ومولا العتاقة ولا يصح اقرارها بالولد لان اقرارها
بالولد اقرار على صاحب الفراش واقرار الانسان لا يصح على غيره. وان ادعى مالا ينسب اليه
ان اياه مات وترك مالا في يد المدعى عليه او ادعى انه زمن والمدعى عليه تموسر
والمدعى عليه ينكر الاخوة يستحلف المدعى عليه على المال عند الكل لا على النسب
ويستحلف بالله ما تعلمه في هذه الدار نصيبا كما يدعى فان حلف بئى وان نكل
يقضي عليه بالماله ولا يقضي بالنسب وجنس هذه المسائل اربعة اقسام الميراث
والثانية النفقة والثالثة اذا ادعى حق الحفظ والحضانة بان قال لمن التقط صغيرا

ان الخصم الذي التفتة اعي وانكر الملتقط . والرابعة اذا ادعى بطلان حق الزوج
 بان وهب الانسان هبة ثم اراد ان يرجع فيها فقال العهوب له انا اخوك وانكر الوهاب
 يستخلف الوهاب . والحاصل انه اذا ادعى بسبب النسب مالا او حقلا زمانا كان القسم
 اثبات ذلك الحق دون النسب فيستخلف عند الكل . رجل مات ولم يترك عصبه
 وادعى رجل انه كان اعتقه وان له الميراث بحق الولاة . وانكر سائر الورثة لا يمين
 عليهم في قوله ابيحنيفة رح . رجل مات فقال رجل لرجل انه مات وقد اوصى اليك
 ولي عليه دين فانكر المديعي عليه الايضاء واقرب بالايضاء وانكر الدين لا يمين عليه فدم
 وكذا لو ادعى رجل على رجل ان فلانا وكلك بطلب حقوقه وكالته عامة فله على ^{كل} مو
 كذا هو والوصي سواء . رجل في يديه دارا وعرض او حيوان فقدمه رجلان الا القاضيه وادعى
 كل واحد منهما انه اشتراه من ذى اليد بكذا فاق المديعي عليه لاحدهما بعينه انه باعه منه
 وانكر الآخر فقال الآخر للقاضيه حلفت المديعي عليه لا انه لم يبعه مني فانه لا يحلفه وكذا لو انكر
 للمديعي عليه دعواها فحلفت القاضيه لاحدهما فنكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر حلفه
 فانه لا يحلفه وكذا لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ماها الا القاضيه فاقرب لاحدهما
 وانكرت الاخر فقال الآخر حلفها لا لا يحلفها في قولهم وكذا لو انكرت المرأة دعواها
 فحلفها لاحدهما بعينه على قول ابي يوسف ومحمد فنكلت وقضى بحاله لا يحلف
 للاخر في قولهم . رجل في يديه دارا وعرض قد مده رجلان الا القاضيه وادعى كل واحد ^{منهما}
 ان صاحب اليد وهب له وسلمه اليه فاق لاحدهما بعينه وطلب الاخر بعينه لا يحلف
 وكذا لو حلفه لاحدهما فنكل لا يحلف للاخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه
 عنده بالف درهم وانه قبضه واقرب به لاحدهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف للاخر
 وكذا لو ادعى احدهما الرهن والتسليم والاخر الشراء واقرب بالرهن وانكر البيع لا يحلف

المشتري. ولو ادعى أحد هذين الرجلين الاجابة والاخر الشراء فاقرب بالاجابة
 وانكر البيع لا يحلف المدعي الشراء ويقبل المدعي الشراء ان شئت نظر حتى تنقضي مدة الاجابة ^{الرجوع} وتلك
 وان شئت تقضي البيع. ولو ادعى أحد الرجلين الصدقة والعقب والآخر الشراء فاقرب باحد الامر
 لا يستغلف للثاني. ولو ادعى كل واحد منهما الاجابة فاقرب لا حدهما حلف فكل ^{يحلف} لا
 للآخر. ولو ادعى كل واحد منهما اني العبد الذي في يدي اليد عبد غصبه منه ^{اليد} فاني
 فانيكرد عواهما واقرب لا حدهما او حلف لا حدهما فكل ^{يحلف} للثاني ولو ادعى كل واحد منهما
 انهما معه الذي في يدي فاقرب لا حدهما حلفه القاضيه للثاني ويجلفه بالله ماله عليك
 هذا العبد لا قيمته هي كذا وكذا وكذلك الاعارة. رجل ادعى دارا في يدي رجل
 فقال ان هذا الرجل اشترى دارا في موضع كذا ويخرج دودها بكذا من الثمن وانا
 شفيع هذه الدار بيد لي تلازمها فقال المدعي عليه ان الدار التي تدعى فيها
 الشفعة لا ينفي الصغير فلان فقال مدعي الشفعة انه يريد بهذا الاقرار دفع اليمين
 عن نفسه فحلفه في ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والفقير ابو جعفر
 انه يحلف ولا يسقط عنه اليمين بهذا الاقرار كحالوا قرا لا جنبي او لولد كبير وقد مر هذا
 فيما تقدم. رجل مات فادعى رجلان الميت فلان او صير لي والي هذا الذي
 قدمته اليك فانكر الذي قدمه فسأل المدعي من القاضيه بينه فان القاضيه ^{يحلفه}
 وكذلك الوكالة رجل امر رجلا بان يشتري له جارية فاشترى الوكيل له جارية فاشترى
 صحيحا ثم وجد الوكيل بالجارية عيبا فاراد ان يرد ها على البائع وموكله غائب فقال البائع
 ان موكلك قد دفعه بهذا العيب واراد يمين الوكيل على وانه لم يكلم لي بيمينه امرأة
 بالغة زوجها وليها هو بكر فادعى الزوج انه زوجها بامرها وصاها فانكر المرأة لايمين
 عليها في قول اليمينه زوج امرأه زوجها وليها من رجل وقبل النكاح عن الرجل اخبرني

^{٢٢٣}
 وأدعى علي بن حبيب الزوج ثم أنكر الزوج وقال ما كنت وكلت فلانا في المتكاح صاوية
 بما جرىته والمراد من المرأة يمينه لا يحلف الرجل في قوله لا يجنيه زوج رجل استضع
 جلاله شيء ثم اختلفا في المضموع فقال المستضع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع
 فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى الصانع على رجل أنك استضعفت
 لي في كذا وأنكر المدعي عليه لا يحلف رجل ادعى على رجل أن عليه الف درهم باسم
 رجل يقال له فلان بن ملاق الفلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن الفلان الفلاني الذي
 المال باسمه أقر أن المال لي وأن اسمه عارية في الصك وأن الذي باسمه المال وكلين
 يقبض هذا المال والخصومة فيه أن صدقة المدعي عليه فيما ادعى يؤجر من دفع
 المال إليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر ذلك أخذ
 من المدعي عليه ثم المدعي عليه يرجع على الأجنبي وأن أنكر المدعي عليه جميع ذلك
 فاقام المدعي عليه على أنه وكيل الغائب بقبض المال منه قبلت بينته ويكون ذلك
 قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب فإنكر لا يسمع إنكاره ولو أقر المدعي عليه بالمال
 وأنكر الوكالة فاقام المدعي عليه الوكالة قال شمس الأئمة الحلواني رح قبلت
 هذه البينة وكان له أن يستخلفه على المال في قولهم وصورة الخليف أن يقول
 بالله سمعتكم أن هذا وكيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة وفي قبض هذا المال
 وقال بعضهم له أن يستخلفه على الوكالة في قول أبي يوسف ومحمد رح ولا يستخلفه
 في قول المجنفه رح فإن نكل عن تعيين الوكالة يؤجر بدفع المال إليه ولا يكون ذلك قضاء
 على الغائب لأن أقراره لا يكون حجة على الغائب وإن أقر المدعي عليه بالوكالة وأنكر
 كان المدعي أن يقيم البينة على المال وإن لم يكن له بينة كان له أن يستخلفه باسم
 ما فلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليان هذا المال الذي سماه المدعي وهو الف

ولا اهل منها وذكر محمد بن في الاصل في اول المسئلة ان المال الذي باسم فلان بن
 فلان الفلانة ماله وقد وكلني فلان بالخصومة فيه وبقبضه وعن ابي يوسف رح
 انه لا يشترط ذكر التوكيل . واذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابنا له عمدا او عبدا او وليا
 باله فوجب القصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع يد عمدا او قطع
 ابن صغير له عمدا او ادعى شجرة او جرحه يجب فيها القصاص فانك الممدعي عليه كان
 ان يستخلفه ثم في كيفية التعليف في القتل روايتان في رواية تستخلف على
 الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولا دم عبدا فلان ولا دم وليه فلان ^{قبلك}
 حتى يسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتل فلان
 بن فلان ولا هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجرة ونحو ذلك يحلف
 على الحاصل بالله ماله عليك قطع هذا اليد ولا له قبلك حتى يسببها وكذلك
 في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل
 يقضي عليه بالدية عند ابي يوسف في محمد بن رح وعنده ابي حنيفة رح يجب حتى يحلف ^{يقر}
 وان ادعى انه قتل ابنه خطا او وليا له خطا او قطع يد او شجرة خطا او ادعى شيئا
 فيه دية او ارش يستخلف بالله ما للفلان عليك هذا حتى الذي يدعى من الوجه ^{الذي}
 يدعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين لانه ادعى ما لا يفخلف على الحاصل
 كما في سائر الاموال وقال ابو يوسف رح كل حتى يجب على غير المدعي عليه كالدية في ^{قتل}
 الخطا وما اشبه ذلك يحلف على السبب بالله ما قتل ابن هذا فلانا وفي الشجرة ^{ما شجرت}
 بهذا هذه الشجرة التي يدعى وكل جناية يجب بها الارش والدية على المدعي عليه ^{يستخلف}
 كما يستخلف في القصاص امرأة ادعت على زوجها انه حلف بطلاقها فلان لا يدخل
 هذه الدار فانه قد دخلها بعد اليمين فالمسئلة على وجه اربعة ان ابن اليمين ^{الفلان}

بغير حلف قبل الطلاق وإن أنكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل
 بالله ما حدث المرأة بأئن منك بثلاث تطليقات كما ادعت وإن أقر باليمين وأنكر الدخول
 بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذا الدار بعد ما حلفت بطلاقها وإن أقر بالدخول
 في ذلك الزمان وأنكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلثا إن لا يدخل هذا
 الدار قبل أن يدخلها. وكذلك هذا في العتق إذا ادعى المملوك أنه حلف بعتقه أن
 لا يدخل هذه الدار فإن عرض المولى والزوج للقاضي إلا أن يحلف القاضي على السبب
 بالله ما حلفت بطلاقها ثلثا قبل أن تدخلها. رجل قدم رجلا للقاضي وقال إن
 أبي فلان بن فلان الغلام مات ولم يترك وأدنا غيري وله على هذا الرجل الذي
 قدمته كذا وكذا من المال وقال للقاضي سله عما ادعيت أجابه القاضي لا ذلك
 فإن سأله وصدقه المدعى عليه في جميع ذلك أمره القاضي بأن يدفع جميع المال
 إليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب وأن كذبه المدعى عليه في جميع ذلك فقال
 المدعى للقاضي حلفه بالله ما تعلم أنه ابن فلان بن فلان بن فلان ولا تعلم
 أن فلانا مات قال الخصاص روي عن أصحابنا رحمهم الله أنه لا يستحلفه لكن
 يقال للمدعى اقم البينة على وفاة فلان وأنت ابنه فاذا اقامت البينة على
 ذلك فبعد ذلك احلفه على ما تدعى لأبيك من المال ثم قال الخصاص روح فيها قول
 أخوانه استحلف على العلم كما طلب المدعى واختلف المشايخ روح فيه قال بعضهم
 منهم شمس الأئمة السرخسي روح ما ذكر أنه يحلف هو قول أبي يوسف ومحمد روح
 وما ذكر أنه لا يحلف حتى يقيم المدعى البينة قول يحيى في روح وقال شمس الأئمة الحلواني
 روح الصحيح أنه يحلف قبل أن يقيم المدعى البينة فإن حلف المدعى عليه يكلف
 الابن إقامة البينة على وفاة أبيه وأنه وارثه وإن نكل المدعى عليه يعسر

بالموت والنسب. ولو أقر المدعى عليه بالموت والنسب متهما وانكر المال لا يكون
 المدعى خصمه فيحكم البينة على المال ويكون خصمه في التخفيف على المال فكذا
 إذا نكل نيافته بعد النكول بالله ما للفلان بن فلان الفلا في عليك هذا المال وفي
 دعوى الموت والنسب إذا حلف المدعى عليه بحلفه على العلم. ولو أن رجلا
 أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبل هذا الرجل بقبض
 العين الذي يحل في يده فإن صدقه المدعى عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين إليه
 ولا يؤمر بدفع العين لأن الأقرار بحق قبض العين للوكيل إقرار بحق القبض في مال
 الغير حال قيام صاحب العين فلا يصح إقراره بمجالاته ما لو أقر لوارثه وإن أنكر المدعى عليه
 الوكالة قال شمس الأئمة الحلواني رح مجلف بالله ما أعظم أنه وكيل فلان بن فلان
 بقبض الدين الذي له عليك كما مجلف لأجل الوارث وبسوى بينه وبين
 الوارث. وقال شمس الأئمة السرخسي رح إذا أنكر الوكالة لا يجلف على الوكالة
 فيقول إجنيفه تج. ولو كان المدعى ادعى بن فلان بن فلان العلاء في مات وأوصى إليه
 بقبض الدين الذي له على هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فإن صدقه
 المدعى عليه في جميع ما قال يؤمر المدعى عليه بدفع الدين والعين إليه كحلف الوارث
 بخلاف الوكالة فإن نكله لا يأمره القاضي بدفع العين إلى المدعى لأن القاضي يملك
 نصيب الوصي ولا نصيب الوكيل على الغائب وإن كذبه المدعى عليه مجلف على العلم
 بالله ما أعظم أنه أوصى إليه. ولو ادعى رجل عينا في يده رجل ابنه وملكه اشتق من
 فلان الغائب وصدقه المدعى عليه فإن القاضي لا يأمره بدفع المال إليه
 لأنه لأمره بذلك يكون ذلك قضاء على الغائب بالملك والبيع بأقرار من اليد
 وذلك لا يجوز ولا وجه إلا أن يقضيه بالملك بغير سبب لأنه قضى بخلاف

ما يدعى. أما القضاء للوارث والوصي لا يكون قضاء بزوال ملك البيت وملك الحائض
 ولو ادعى انه اشتراه من فلان وان فلانا وكله بقبض هذا المال منه كان له ان ^{يخلف}
 المدعي عليه على الوكالة. وجعل ادعى في دار رجل طريقا واقام البينة فشهد الشهود ان له
 طريقا هذه الدار جانت شهادتهم وان لم يجد والطريق. قال شمس الاثمة الحلواني
 شوش محمد ربح هذه المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات بقول الشهادة
 وان لم يجد والطريق في ذكر في بعضها انها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم
 الدار وفي مؤخرها وبذلك طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في الروايات
 انها تقبل وان لم يجد والطريق محمول على ما ادانته واعلى اقرار المدعي عليه ^{بالطريق}
 لان الجهالة لا تمنع صحة الاقرار فاذا ثبت اقراره يومر بالبيان. وذكر شمس الاثمة ^{في}
 ربح الاصح انها تقبل وان لم يذكر ولموضع الطريق ومقداره لان الجهالة انما تمنع
 قول الشهادة اذا تعدر القضاء بهما وهما لا يتعذر ما عرض الساب العظمي جعل مكان
 لمعرفة الطريق قال وان محمد ارج ذكر في بعض النسخ وان لم يجد والطريق فذلك
 يجوز للشهادة يعني انقد ومع ذلك ان الطريق عند بعض العلماء ربح مقدار ^{بسيطة}
 اذ ربح ما ذابن الشهود مقدار الطريق وما يذكر الشهود مقدار الطريق اقل من ^{بسيطة}
 اذ ربح او اكثر والقاضي يميل الى مذهب بعض العلماء ربح فيرجه شهادتهم فكان
 تراء البيان اجوز. وذكر في بعض النسخ ان بينوا كان اجوز. وذكر في الكتاب ^{شهادة}
 ان ابا ما و تراء هذا الطريق ميراثا لجانت شهادتهم وان شهدوا ان المدعي كان
 يربح هذا الطريق لا يقبل شهادتهم وان ادعى مسيل ماء في دار رجل وشهدوا
 بالمسيل نك في الكتاب انها تقبل. قال شمس الاثمة الحلواني ربح هذا الطريق سواء
 انما يقبل انما ^{في} موضع المسيل انه في مقدم الدار وفي مؤخرها وانه للماء ^{الوضوء}

والماء الطر فذكروا مقلا لا يسيل اما بدون ذلك لا تقبل الشهادة ولا يصح الدخول لا يستعمله
 الخصم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك ولو ان سيرا بالرجل في دار رجل فغصب صاحب الدار
 قسيلا الماء فيكون له ان يمنعه الا ان يشهد الشهود ان له حق تسهيل الماء في هذا الدار
 من هذا الميزاب وقال بعض المتأخرين ان عرف ان الميزاب قديم وبصوب السطح
 يتحرك وان شهدوا انه كان يسيل فيه الماء لا تقبل وان ذكروا مسيلا مطلقا
 فاختلف في انه للوضوء او للمطر كان القول فيه قول صاحب البيت مع البمين
 رجل ادعى على رجل انه وضع على حائط له خشبا او اجري على سطحه او في دار
 ميزابا او ادعى انه فتح في حائط له بابا او بنى على حائط له بناء او ادعى انه رعى التراب
 او الرمل في ارضه او حابه ميتة في ارضه او غرس شجرا او ما يكون فيه فساد
 الارض وصاحب الارض يحتاج الى رفعه ونقله وصح دعواه بان بين
 طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذلك الحدود وموضعها
 فاذا صح دعواه وانكر المدعى عليه يستخلف على السبب لانه ادعى عليه فضا
 لا يحتمل السقوط الا بالرضاع ولا بالاجراء وانه لو رضى بذلك كان اعارة ولو صالح
 عنه لا يجوز وفي مثل هذا يحلف على السبب ولو كان صاحب الخشب هو المدعى
 وقد م صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب
 فوقع او قلعه لاعيد وان صاحب الحائط يمنع من ذلك لا يسمع دعواه ملزم
 بصح الدعوى بان بين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة ما خشبتين
 او ما شبه ذلك وبين غلط الخشب وخفتها فاذا صح دعواه وانكر المدعى
 عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما لهذا في هذا الحائط وضع الخشب التي
 له يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط فمقدم البيت او غيره حق واجب له

فان قيل الزم القاضيه حقه. فلو ادعى رجل على غيره انه خرق ارضه خفية اضر
 ذلك بآرضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها ومقتل
 الحفيرة والنقصان يحلفه القاضيه على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي
 يدعى ولا يحلفه على السب لان هذا الحق مما يحتمل السقوط بالصله والابراء
 او الصلح فيحلف على الحاصل قال شمس الائمة المحلوه روح عند بعض العلماء^{رح}
 في هذه المسئلة يجب عليه كبس الحفيرة ولا يجب النقصان فلو حلف على النقصان
 وبما يميل المحالف الى ذلك القول فيحلف فكان ينبغي ان يجتزى عن قول هذا القا^ل
 الا ان الخصاف روح لم يعتد ذلك القول ولم يلتفت اليه ثم ذكر في الكتاب
 في ارضه خفية اضر بالارض وهذا سائر الهامة اذ لم يصر بالارض ولا يدخل نقصا^ن
 في ارضه بذلك لا يجب عليه شيء. ولو ان رجلا رفع من ارض انسان ثرابا قالوا^{ينظر}
 امكان لذلك القدر من الثراب قيمته في ذلك الموضع يضمن قيمه الترابي^{نظر} خل
 بذلك نقصان في ارضه ولم يدخل لانه رفع مالا مملوكا متقوما له وذكر في الصيد
 اذا دخل الماء في ارض انسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الارض
 لا يكون لاحد ان يرفع ذلك من ارضه وهذا بخلاف السمك او الاجتمع في ارض
 انسان بغير صنعه واحتماله فانه لا يكون لصاحب الارض الا ان يأخذ جعله
 الكتاب الثراب من ذوات القيم ولم يجعل مثلها. ولو ان رجلا ادعى على رجل انه هدم
 حائطه افسد وبين قدر الحائط ومضنه وبين النقصا وطلب النقصان
 حلفه القاضيه على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها
 وقال شيخنا العلماء روح ان كان الحائط حديثا كان على الهادم اعلاء الحائط
 بالدرهم ان كان قديما كان على الخشب ان كان من هذا كان لا يضمن النقصان

وان كان المحاط عينا قد خلق كان عليه النقصان فينبغي للقاضي ان يحترس
 هذا القول ويجلفه على وجه يتبع الاحتراز عنه وان حمله على النقصان والقيمة
 ولهجة عن ذلك القول لا بأس به وكذا لو ادعى رجل على رجل انه دبح شاة او فرغ
 او ادعى انه فعاً عين عياله وقد مات العبد. وادعى انه فعاً عين دابة له ^{فسد}
 مناعاله وذلك الشيء ليس محاصر ما ان القاصي يسأل عن قبه ذلك ويجلفه على
 الحاصل وان كان الحيوان مضموماً عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة الا ان
 صاحب الكتاب لا يلتفت الى ذلك لقول رجل ادعى على رجل انه حرف ثوبه ^{الثوب} واخصر
 ما ان القاصي سطر به امكان الحرف بسرا كان الواجب منه بعضا من الثوب ^{الثوب} بعموم
 وليس به ذلك الحرف وعموم وبه الحرف فاذا اظهر العاصي والمدعى عليه يكر الحق
 يجلفه القاصي ماله عليك هذا القدر الذي ^{يكر الحق} من الدراهم ولا اقل منه
 ولا يجلفه على السبيل هذا مما يحتمل السموط بالانزاء والرضاء والصلح ^{يجلفه} فلا
 على السبب وان لم يكن الثوب حاصراً فان القاصي لا يسمع دعواه حتى يذكر
 صفة الثوب فيمنه وقد بعضا من الحق ثم يجلفه على الحاصل وان قلنا رجل
 انه شق في ارضه نهراً وساق الماء منه للارض له فان القاصي لا يسمع دعواه حتى
 بين الارض ويبين موضع النهر في الارض انه على اليمين او على اليسار ويبين
 مقدار النهر طولاً وعرضاً وعمقاً فاذا بين ذلك ان اقر المدعى عليه بذلك ^{انه}
 وانما كرجلته باسه ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا
 لو ادعى انه بنى عارضه بناء لا يلتفت اليه القاض حتى يبين الارض ويصف ^{البناء}
 طولاً وعرضه وانه من الخشب او من الحديد وكذا لو ادعى غرس الشجر في ارضه
 فلذا بين المدعى ذلك ان اقر المدعى عليه امر برفع البناء والشجر ^{بأن} انكره ^{بأن}

تأثنت هذا البناء وما غرست هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان تكلم في
البناء والشجر. وان ادعى على رجل انه كسر يرقاله من الفضة واحضر الابق
او ادعى انه صب الماء في طعامه وافسد ان اقر المدعى عليه بذلك عندنا
ينخر صاحب الابق والطعام ان شاء امسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع^{اليه}
الابق والطعام وضمنه قيمة الابق من خلاب الجنس وضمنه مثل ذلك
الطعام وليس له تضمين النقصان فان انكر المدعى عليه حلفه القاضيه على
قيمة الابق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعى عليه من يقول
لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضيه حلفه على السبب بالله
نافلت ما ادعاه المدعي رجل ادعى على رجل انه قال له يا فاسق اويا كافر اويا
فاجر اويا منافق اويا حبيث اويا خنزير اويا جمار اويا لص اويا لوطي اويا اكل
الربوا اويا شارب الخمر اويا ديوت يا مخنت يا خائن يا ابن الفجيرة او ماسوق
ذلك مما يجب فيه التزمير او ادعى عبد انه قال له يا زاني او امه ادعت انه
قال لها يا زانية او ادعى امرأه يجب به الارب بان ادعى انه ضربني او ستمني^{الطعن}
ما انكر المدعى عليه حلفه القاضيه لان هذا من حقوق العباد ويجري في العفو
والابراء ولا يسقط بالتقادم وبقبله سرهارة النساء والتهادة على التهارة وكنا القاضيه
ولا يختص الامام بالاقامة فان الزوج يؤدب المرأة والمولى يؤدب العبد ولو
انسان يفعل ذلك كان له ان ينهاه ويمنعه ويؤدبه ويجزها فكان لا يزجر
بل تنع باللسان فيجري فيه اليمين. رجل عليه دين لرجل وبه رهن بغير الدين
فانكره الدين الرهن وحلف كان المدعى عليه وهو الراهن ان يحلف بالله^{المدعى}
مطله على هذا الدين الذي يدعي المدعي اذا استحلف المدعى عليه فحلف بمقام

البينة على من يدعي بيمينه عند ما وكذا لو كان المدعي يطلب بيمينه وتلك البينة
 حلفا قاما البينة بعد ذلك يقبل بيته في قول الجنيحة ربح. وكذا لو كان المدعي يطلب
 منهم وهم شهود زور وقال ما لي عند فلان بن فلان شهادة في هذا المال الذي ادعى
 ثم ادعى بالرجلين سهواً بذلك جازت شهادتهما في قول الجنيحة ربح ^{طوبى} للمدعي قال المتكلم عليه
 طلب اليمين اذا حلفت مات حي من المال الذي لا عليك محلف ثم اقام المدعي البينة ^{اليمين}
 فقبل بيمينه ويقتصر له ما المال حصل تقدم رجلا الى القاضي وادعى عليه مالا او ضيعة
 في يده او حق من الحقوق وانكرها فاستعلمه القاضي فادعى ان يحلف فانه يمينه للقاضي ان يقول
 اني اعرض عليك اليمين ثلث مرات باف حلفت ولا الرمك المدعى به ثم يقوله القاضي
 احلف بالله ما الهذا عليك هذا المال الذي يدعي وهو كذا وكذا ولا شيء منه ^{فان}
 ان يحلف في المرة الاولى يقول في المرة الثانية كذلك فان ادى ان يحلف في المرة
 يقول له بقيت الثالثة ثم اصبر عليك ان لم تحلف ثم يقول له ثالثا احلف بالله ما الهذا
 عليك هذا المال ولا شيء منه فان ادى ان يحلف يفتقر عليه بدعوى المدعي. وان قصه ^{القاضي}
 عليه بالنكول في المرة الاولى بعد قضاؤه. ولو ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة
 الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال احلف فاراد ان يحلفه فقال
 له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثالثا فقال لا احلف فان القاضي يفتقر
 عليه ويحسب كل ذلك عليه. ولو ان المدعي عليه بعد ما عرض القاضي عليه اليمين
 مرتين استعمله ثلثة ايام ثم جاء بعد ثلثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يفتقر ^{عليه}
 حتى يتكلم ثلثا ويستقبل عليه اليمين ثلث مرات ولا يعتبر نكوله قبلا ولا تهال ولا ^{ولو}
 رجلا لا القاضي وادعى عليه حقا فحده فاستعلمه فسكت ولم يجبه فان القاضي
 يقول له اعرض عليك اليمين ثلثا فان حلفت والا فخير عليك بما يدعي ثم يرض

عليه التبعة فاشيا فان اياه ان يحلف برض عليه ثالثا فان اياه فان القاضيه يقضي عليه
 مسكوة في المرة الاولى يكون بمنزلة النكول الا انه انما يجعل بمنزلة النكول فالم يكن
 اذ تمعه من الكلام او السماع فان كان به اذ تمعه فلا يكون نكولا. ولان القاضيه
 سكت فلم يجب بشئ فان القاضيه يأمر المدعي حتى يأخذ منه كفيلا ثم يسأل عن حاله
 هل به اذ تمعه من الكلام او السماع فان سال وظهر انه ليس به اذ تمعه اعاده الى
 وعرض عليه اليمين ثلثا ثم يقضي. ولو ان القاضيه عرض اليمين على المدعي عليه ثلث
 مرات فاجبه ان يحلف ثم قال قبل القضاء انا احلف يحلفه ولا يقضيه عليه بشئ ولان
 القاضيه عرض اليمين على المدعي عليه ثلثا لم يرد ان يحلف فعصر عليه بالنكول ثم
 قال انا احلف لا يلتفت اليه ولا يبطل قضاء القاضيه. دائرة يدرج الادعاء خارج
 فانكر فطلب المدعي يمينه فامكانت الدائرة يدرج بمرات حلف على العلم وامكانت
 جهة او شرا او نحو ذلك حلف على البات فان اختلفا فقال المدعي عليه الداء
 في يدي بمرات عن ابي واراد ان يحلف على العلم وقال المدعي انها وصلت اليه لا يصل
 ولي عليه يمين على البات كان القول قول المدعي مع يمينه على علمه بالله ما تعلم
 انها وصلت اليه بمرات عن ابيه فان حلف المدعي على ذلك يحلف المدعي عليه
 على البات وان ابي المدعي ان يحلف يحلف المدعي عليه على العلم

باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء او بعده

رجل ادعى على رجل حقا او مالا واقام البينة فقال المدعي عليه ليخرج عن دعواه
 امهله القاضيه الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون اقرا راسه
 للمدعي قال رجح وينبغي للقاضيه ان يسأله عن الدفع ان كان صحيحا يمهله القاضيه
 وان كان فاسدا لا يمهله ولا يلتفت اليه. رجل ادعى دارا في يدي رجل انها له فقال

المدعى عليه اشترى بيتا من المدعى عليه بيته على ذلك قال محمد بن علي في الدعوى
 الدار من المدعى عليه ويدفع الى المدعى ويقال له انت على جنتك في الاستحسان
 يتك في يد المدعى عليه فيؤخذ منه كفيلا ويؤجل ثلثة ايام فان اقام البيعة
 على ما ادعى والا فتنزع عليه . رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه ان المدعى
 قد كان اقر قبل هذا ان لا حق له في هذه الدار لا يقبل بيعة فلا يكون ذلك دحما
 لدعوى المدعى لان قول الانسان لا حق لي في هذه الدار او ليست هذه الدار لي
 ولم يكن هناك احد يدعي لا ينفعه من الدعوى بعد ذلك . وذكر في الجوامع العشر
 عيش في يد رجل يقول هو ليس لي فجاء رجل وادعاه فقال ذواليدعاه
 قوله لما قلنا وان قال ليس لي وهناك احد يدعيه يكون : فتمت
 للمدعى حجة او ادعاه لنفسه لا يسمع دعواه الا ان يتلقى الملك من يدعي
 الشيخ الامام المعروف بنحو امر داه . رجل ادعى دارا في يد رجل قال
 عليه السنة ان المدعى قال حل الدعوى هذه الدار ليست لي او قال ما كانت
 هذه الدار لي مطلق بيعة المدعى ويكون ذلك دحما لدعواه وكذا لو كان للمدعى
 يدعي له ورث الدار من ابيه واقام البيعة فاقام ذواليد البيعة ان ابا الميت
 كان اقران الظاهر ليعت لي اوفال ما كانت هذه الدار لو كان ذلك مطلقا لبيعة
 المدعى ودعواه . رجل ادعى دارا في يد رجل فتضرع القاضي له بيعة اقامها ثم اقر
 المقضيه انها للفلان رجل اخر لي فيها قصد قه نقره وهي المقر له ولا يبطخ قضاء
 القاضي للمقر . ولو قال المقضيه هي الفلان لم يكن له قط قصد قه المقر له فان الدار
 برده على المقضيه عليه وبطل قضاء القاضي . رجل ادعى دارا في يد رجل فقال ذواليد
 او دعاه رجل واقام البيعة فضرع منه ان رجلا دفعها اليه لا ينفعه

عن ~~الشيخ~~ تافه قال الشاهد عرف الدافع باسمه ونسبه ووجهه تدفع ~~الحق~~
 بين يمين اليد في قول ابي حنيفة ومحمد ربح. ولو اقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعى
 ان رجلا دفعه للذي اليد فتدفع عنه خصم المدعى ولو قال شهودنا اليه
 دفعنا اليه رجل عرف، بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه يندفع الخصومة عن ذي اليد
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح. شاهدان شهد على رجل بعبد في يده انه للمدعى فاقام
 للشهود عليه البينة انما الشاهد كان ادعاه قبل هذا طلت شهادته. رجل تخامم
 صلاحية دارا وفي حق تم ان هذا الرجل شهد عليه في حق اخرج جارت شهادته اذا كان هذا
 رجل ادعى على رجل كماله سمس رجل واقام البينة فتشهد السمس وانكسر
 بنس رجل لا نعرفه جازت شهادتهم. وذكر في رهن الاصل اذا شهد والله حين
 عنده نقبا ولم يسموا التوب ولم يعرفوا عين التوب جازت شهادتهم ويكون القول قول
 المرتحن في اي توب كان وكذلك في العصب. رجل ادعى دارا في يده رجل انما له وادام
 المدعى عليه البينة ان المدعى باع هذه الدار من فلان العائيب بكذا قبلت
 بينته وبطلت بينة المدعى ولا يثبت التراء في حق العائيب الا ان يشهد الشهود
 ان المدعى باعها من فلان العائيب وقبضها العائيب منه كذا ذكر الناطق في ربح دار
 يد رجل جاء اخوه وادعى ان الدار كانت لبيهما فلان وتركها ميراثا لهما وطلب
 الشكر فقال ذواليد لم يكن لابي فلما اقام المدعى البينة على ما قال واقام ذواليد البينة
 انه كان اشتراها من ابيه في صحته او ادعى ان اباها اقر بها في صحته قبل بئسه وبطلت
 البينة وكان ~~الشيخ~~ عليه حين ادعى الاخ اجاب وقال لم يكن لابي فيها حق فخط فلما اقام المدعى
 البينة اقام هوامه اشتراها منه في صحته لا تقبل بينته ولا تجل بينة المدعى دار
 يد رجل ادعى رجل انه اشتراها منه بالف درهم فقال ذواليد لم ابيع فلما اقام المدعى

البينة على ما ادعى اقام ذواليد البينة على ان المدعى رد عليه الدار ~~ببينة~~
 وينقض البيع بينهما وكذلك لو كان المدعى عليه اولا قال لا بيع بيننا بهذا ~~الدار~~
 من الاول فكذا لو كان قال لم يجر بيننا بيع فلما اقام المدعى البينة على النسخة
 هو البينة ان المدعى رد عليه الدار يقبل بينته وهذا كما لو ادعى على رجل العا
 فقال المدعى عليه ليس له على شيء او قال لم يكن له على شيء فلما اقام المدعى البينة
 على المال اقام هو البينة على القضاء والادعاء على ما يقول لم يكن لك على شيء فلما لا ايجز
 دفعت المال لمخصوك. ولو قال المدعى عليه اولا لم يكن له على شيء تطاولا عنه فلما
 اقام المدعى البينة على المال اقام هو البينة على القضاء ولا تغفل في ظاهر الرواية
 مذكر القدر في عدا اصحابنا راجح انها تغفل ولو قال المدعى عليه لم يكن بيني وبينك
 معاملة في شيء لا يقبل منه المخرج في الدين وقال ابو يوسف رج يقبل منه اذا
 بان قال لم يكن بيني وبينه معاملة الا ان شهودي سمعوا منه انه الجاني ولو
 انك رجل على رجل انه باع مني هذه الجارية فالف درهم فقال ذواليد لم ابيعها
 قط فلما اقام المدعى البينة على التراء وفضله بالجارية وجديها اصحابنا لا يمانع
 ان يردحا على المقصر عليه فقال المقصر عليه انه يري لمن كل عب بها لا تقبل بينته
 وعن ابي يوسف رج انها تقبل ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح
 بيني وبينك فلما قامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اخلعت
 يقبل بينته. وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط او قال ماتت وجتها
 فلما قامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اخلعت منه قات
 المص رج ينبغي ان يكون هذا المسئلة مسألة لبيع سواء اذا ادعى النكاح
 المدعى عليه لم يكن بيننا بيع فلما اقام المدعى البينة على ما ادعى ونقض القات

بالبيع ثم وجدها أصحاً من ثلاثة وثم في طاهر الرواية لا يقبل البينة على البراءة
 من العيب لأن البراءة عن العيب تكون إقراراً بالبيع فكذلك المصلحة لأن المصلحة
 عندنا طلاق والطلاقية فيه مسابقة النكاح فكان هو في دعواه الطلاق
 متناقضاً فلا يسمع. رجل ادعى على رجل ما لا ينجده فأعطاه مع الجحور ^{للمصلحة}
 عن دعواه ثم إن المدعى عليه أقام البينة أن المدعى قال قل الله المصلحة قال
 قائل يقضي من المال ليس لي قبل ولا شيء ورسلي وانقضوا ما صيان ولو أقام
 المدعى البينة أن المدعى أخيراً بعد الصلح أو مساء المال ثم بين لي قبل ولا
 شيء ^{الصلح} وانقضوا ما صيان وان كان القاضيه لم يسمع ببينة المدعى حتى أقام
 المدعى عليه البينة على إقرار المدعى أنه ليس له قبل ولا شيء يتبين بطلان دعواه
 ولا يقضي عليه شيء. امرأة ادعت ميراثاً ورثته زوجها وأنها امرأة
 الميت فصالحوها على كل من حصنها من الميراث وانتهت بهما من درهم التركة
 أكثر من بدل الصلح فالصلح جائز ولا يخل ذلك للورثة ^{الصلح} لأنها من درهم التركة
 المرأة البينة بعد ذلك أنها امرأة الميت بطل الصلح ولو أن رجلاً ادعى مالا
 على رجل فانكر وصالحه على شيء ثم إن المدعى عليه أقام البينة على القضاء ^{والأبواب}
 لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح مراءى عزيرين كانت عليه فان كان المدعى
 قبل الصلح ادعى القضاء أو الإبراء وأنكر المدعى ذلك فصالحه على شيء ثم أقام المدعى
 عليه البينة على القضاء أو الإبراء بطل الصلح لأن المدعى عليه إذا ادعى القضاء
 أو الإبراء لا يستخلف المدعى عليه وأما يستخلف المدعى فلم يكن الصلح فداء عن ^{البينة}
 رجل ادعى على رجل أن أخذ منه مالا وبين المال ووصف فاقام المدعى عليه ^{البينة}
 على إقرار المدعى أنه أخذ منه فلان أخذه هذا المال المسمى فانكر المدعى ذلك لا يقبل

وان كان الحامط عتيقا قد خلق كان عليه النقصان فينبغي للقاضي ان يحجز عن
 هذا القول ويحلفه على وجه يقع الاحتراز عنه. وان حلفه على النقصان والقيمة
 ولم يحجز عن ذلك القول لا بأس به وكذا لو ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة او قتل
 او ادعى انه فقأ عين عبيد له وقد مات العبد. وادعى انه فقأ عين دابة له او ^{فسد}
 متاعه وذلك الشيء ليس بجاضر فان القاضي يسأله عن قيمة ذلك ويحلفه على
 المحاصل وان كان الحيوان مضمونا عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة الا ان
 صاحب الكتاب لم يلتفت الى ذلك القول. ^{جعل} ادعى على رجل انه خرق ثوبه ^{الثوب} والحضر
 فان القاضي ينظر فيه ان كان الخرق يسيرا كان الواجب فيه نقصان الثوب ^{الثوب} يقوم
 وليس به ذلك الخرق ويقوم وبه الخرق فاذا ظهر النقصان والمدعى عليه ينكر الخرق
 يحلفه القاضي بالله ماله عليك هذا القدر الذي يدعي من الدراهم ولا اقل منه
 ولا يحلفه على السبيل ان هذا مما يمتثل السقوط بالابراء والرضاء والصلح فلا ^{يحلفه}
 على السبب وان لم يكن الثوب حاضرا فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يذكر
 صفة الثوب قيمته وقد نقصان الخرق ثم يحلفه على المحاصل وان تكفى رجل
 انه شق في ارضه نهر او ساق الماء فيه لا ارض له فان القاضي لا يسمع دعواه حتى
 يبين الارض ويبين موضع النهر في الارض انه على اليمين او على اليسار ويبين
 مقدار النهر طولا وعرضا وعمقا فاذا بين ذلك ان اقر المدعى عليه بذلك لزمه
 وان انكر حلفه بالله ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي وكذا
 لو ادعى انه بنى في ارضه بناء لا يلتفت اليه القاضي حتى يبين الارض ويصف ^{البناء}
 طوله وعرضه وانه من الخشب او من المدم وكذا لو ادعى غرس الشجر في ارضه
 فاذا بين المدعى ذلك ان اقر المدعى عليه امر برفع البناء والشجر وان انكر حلفه ^{الله}

ابنت هذا البناء وما غرست هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان كل يرفع
 لبناء والشجر. وان ادعى على رجل انه كسر بريقاله من الفضة واحضر البريق
 وادعى انه صب الماء في طعامه وافسد ان انكر المدعى عليه بذلك عندها
 في صاحب البريق والطعام ان شاء امسكه كذلك ولا شيء له وان شاء رفع^{اليه}
 البريق والطعام وضمنه قيمة البريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك
 طعام وليس له تضمين النقصان فان انكر المدعى عليه حلفه القاضيه على
 نعمة البريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعى عليه من يقول
 لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضيه حلفه على السبب بالله
 ما فعلت ما ادعاه المدعى ^{رجل} ادعى على رجل انه قال له يا فاسق اويا كافرا ويا
 ناجرا ويا منافقا اويا خبيثا ويا خنزيرا ويا حمارا ويا الصا ويا الوطي اويا اكل
 لوبوا ويا لثا ريب الحمرا ويا ديوت يا مخنت يا خائن يا ابن الفجبة او ماسي
 ذلك مما يجب فيه التزمير. او ادعى عبد انه قال له يا زاني او امه ادعت انه
 قال لها يا زانية او ادعى امرأه يجب به الارب بان ادعى انه ضربني او شتمني^{الطمع}
 وانكر المدعى عليه حلفه القاضيه لان هذا من حقوق العباد يجرى فيه العفو
 والبراء ولا يسقط بالتقادم ويقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة وكنا القاضيه
 ولا يختص الامام بالاقامة فان الزوج يؤدب المرأة والمولى يؤدب العبد ولولا
 انسان يفعل ذلك كان له ان ينهاه ويمنعه ويعذبه ويضربه بان كان لا يترجم
 بالتمنع باللسان فيجرى فيه اليمين. رجل عليه دين لرجل و به رهن بغني بالدين
 فانكروا الدين الرهن وحلف كان المدعى عليه وهو الراهن ان يحلف بالله
 ماله على هذا الدين الذي يدعي المدعي اذا استحلف المدعى عليه فحلف ثم اقام^{المدعى}

البينة على حقه يقبل بيئته عندنا وكذا لو كان المدعي يطلب يمينه وقال لا بيئته لي فملا
حلف اقام البينة بعد ذلك يقبل بيئته في قول ابى حنيفة ربح. وكذا لو كان المدعي قال كل
التيهم فمهم شهود زوايا وقال مالي عند فلان بن فلان شهادة في هذا المال الذي ادعى
ثم اذ بالرجلين شهدا بذلك جازت شهادتهما في قول ابى حنيفة ربح ^{عند} ^{المدعي} قال المدعي عليه
طلب اليمين اذا حلفت فانت بوي من المال الذي لي عليك فحلف ثم اقام المدعي البينة على ^{الحق}
يقبل بيئته ويقضيه له بالمال. رجل قدم رجلا الى القاضي وادعى عليه مالا او ضيعة
في يده او حق من الحقوق فانكر فاستخلفه القاضي فابى ان يحلف فانه ينيخ للقاضي ان يقول ^{له}
اني اعرض عليك اليمين ثلث مرات فان حلفت والا انك المدعي به ثم يقول له القاضي
احلف بالله مالهذا عليك هذا المال الذي يدعي وهو كذا وكذا ولا شيء منه فان ابي
ان يحلف في المرة الاولى يقول في المرة الثانية كذلك فان ابي ان يحلف في المرة الثالثة
يقول له بقيت الثالثة ثم اقضيه عليك ان لم تحلف ثم يقول له ثالثا احلف بالله ملائمتين
عليك هذا المال ولا شيء منه فان ابي ان يحلف يقضيه عليه بدعوى المدعي. وان ^{القاضي} قصم
عليه بالنكول في المرة الاولى فقد قضاؤه. ولو ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة
الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال احلف فاراد ان يحلفه فقال ^{له}
له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثالثا فقال لا احلف فان القاضي يقضيه
عليه ويحسب كل ذلك عليه. ولو ان المدعي عليه بعد ما عرض القاضي عليه اليمين
مرتين استمهله ثلثة ايام ثم جاء بعد ثلثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضيه ^{عليه}
حتى تنكحل ثلثا وليستقبل عليه اليمين ثلث مرات ولا يعتبر نكوله قبل ان يات بهال ولو قدم
رجلا الى القاضي وادعى عليه حقا فوجد فاستخلفه فسكت ولم يجبه فان القاضي
يقول له اعرض عليك اليمين ثلثا فان حلفت والا اقضيه عليك بما يدعي ثم عرض

عليه اليمين تانيا فان اجه ان يحلف يعرض عليه ثالثا فان اجه فان القاضي يقضي عليه
وسكوته في المرة الاولى يكون بمنزلة النكول الا انه انما يجعل بمنزلة النكول اذ لم يكن
اثر تمنعه من الكلام او السماع فان كان به اثرة فسكوته لا يكون نكولا. ولان القاضي
سكت ولم يجب بشئ فان القاضي يأمر المدعي حتى يأخذ منه كفيلا ثم يسأل عن حاله
هل به اثرة تمنعه من الكلام او السماع فان سال وظهر انه ليس به اثرة اعادته الى
وعرض عليه اليمين ثلثا ثم يقضي. ولان القاضي عرض اليمين على المدعي عليه ثلث
مرات فاجبه ان يحلف ثم قال قبل القضاء انا احلف بحلفه ولا يقضي عليه بشئ ولان
القاضي عرض اليمين على المدعي عليه ثلثا فله ان يحلف فقصده عليه بالنكول ثم
قصد انا احلف لا يلتفت اليه ولا يبطل قضاء القاضي. دائرة يد رجل ادعاها رجل
فطلب المدعي يمينه فان كانت الدائرة في يده بيمينات حلف على العلم وان كانت
بقية او بشرا او نحو ذلك حلف على البتات فان اختلفا فقال المدعي عليه الدائرة
في يدي بيمينات عن ابي واراد ان يحلف على العلم وقال المدعي انها وصلت اليه لا حيل
ولي عليه يمين على البتات كان القول قول المدعي مع يمينه على علمه بالله ما قلتم
انها وصلت اليه بيمينات عن ابيه فان حلف المدعي على ذلك يحلف المدعي عليه
على البتات وان ابي المدعي ان يحلف يحلف المدعي عليه على العلم

باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء او بعد.

رجل ادعى على رجل حقا او مالا واقام البينة فقال المدعي عليه لا يخرج عن دعواه
امهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون اقرارا منه
للمدعي قال روح وينيغ للقاضي ان يسأله عن الدفع ان كان صحيحا يمهله القاضي
وان كان فاسدا لا يمهله ولا يلتفت اليه. رجل ادعى دارا في يدي رجل انها له فقال

المدعى عليه اشترى بيتها من المدعى ولي بيته على ذلك قال محمد بن ج في القياس يوثق
 الدار من المدعى عليه ويدفع الى المدعى ويقال له انت على جنتك في الاستقصان
 يتراءى في يد المدعى عليه فيؤخذ منه كفيلا ويؤجل ثلثة ايام فان اقام البيعة
 على ما ادعى والاقتصر عليه . رجل ادعى دارا في يده رجل فقال المدعى عليه ان المدعى
 قد كان اقر قبل هذا ان لا حق له في هذه الدار لا يقبل بيعة فلا يكون ذلك دفعا
 لادعى المدعى لان قول الانسان لاحق في هذه الدار اوليست هذه الدار لي
 ولم يكن هناك احد يدعى لا يمنع من الدعوى بعد ذلك . وذكر في الجوامع الصغيرة
 عينة يد رجل يقول هو ليس لي فجاء رجل وادعاه فقال ذواليد هو لي كاذبا
 قوله لما قلنا وان قال ليس لي وهناك احد يدعيه يكون ذلك اقرارا له
 للمدعى حتى او ادعاه لنفسه لا يسمع دعواه الا ان يتلق الملك ممن يدعى
 الشيخ الامام المعروف بنجواهر زاده رح . رجل ادعى دارا في يد رجل فاقام بيعة
 عليه البيعة ان المدعى قال قبل الدعوى هذه الدار ليست لي او قال ما كانت
 هذه الدار لي يبطل بيعة المدعى ويكون ذلك دفعا لدعواه وكذا لو كان المدعى
 يدعي انه ورث الدار من ابيه واقام البيعة فاقام ذواليد البيعة ان ابا الميت
 كان اقران القدر ليست له او قال ما كانت هذه الدار لي كان ذلك مبطلا لبيعة
 المدعى ودعواه . رجل ادعى دارا في يد رجل فقضى القاضي له بيعة اقامها ثم اقر
 المقضى له انها للفلان رجل اخلا حتى لي فيها قصد قرة المقر في المقر له ولا يبطل قضاء
 القاضي للمقر . ولو قال المقضى له هي الفلان لم يكن له قط قصد قرة المقر فان الدار
 يرد على المقضى عليه ويبطل قضاء القاضي . رجل ادعى دارا في يد رجل فقال ذواليد
 او دعيها رجل واقام البيعة فشهد شهوة ان رجلا دفعها اليه لا يندفع

عن يحيى اليد فان قال الشاهد عرف الدافع باسمه ونسبه ووجهه تدفع الخصم
عن ذي اليد في قول ابى جعفر ومحمد بن. ولو اقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعى
ان رجلا دفعه الى ذي اليد فتدفع عنه خصومة المدعى ولو قال شهود ذي اليد
دفعها اليه رجل عرف، بوجهه ولا تعرفه باسمه ونسبه يندفع الخصومة عن ذي اليد
في قول ابى جعفر وابى يوسف رح. شاهدان شهد على رجل بعبد في يده انه للمدعى فاقام
الشهود عليه البينة ان الشاهد كان ادعاء قبل هذا بطلت شهادته. رجل خاصم
رجلا في دار وفي حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق اخر جازت شهادته اذا كان على
رجل ادعى على رجل كد بلاقة بمنس رجل واقام البينة فشهد الشهود ان الرجل
بنس رجل لا تعرفه وذكر شهادتهم. وذكر في رهن الاصل اذا شهد والله من
عنه ثوبا ولم يسمو القلاب ولم يعرفوا عين الثوب جازت شهادتهم ويكون القول قول
المرتهن في اي ثوب كان وكذلك في الغصب. رجل ادعى دارا في يد رجل انما له ما دام
المدعى عليه البينة ان المدعى باع هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت
بينته وبطلت بينة المدعى ولا يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يشهد الشهود
ان المدعى باعها من فلان الغائب وقبضها الغائب منه كذا ذكر الناطق في راجع دار
يدرجل جاء اخوه وادعى ان الدار كانت لابيهم فلان وتركها ميراثا لهما وطلب
الشركة فقال ذواليد لم يكن لابي فلما اقام المدعى البينة على ما قال واقام ذواليد البينة
انه كان اشتراها من ابيه في صحته او ادعى ان اباها اقربها في صحته قبلت بينته وبطلت
المدعى. وكان المدعى عليه حين ادعى الاخ اجاب وقال لم يكن لابي فيها حق قط فلما اقام المدعى
البينة اقام هو ان اشتراها منه في صحته لا تقبل بينته ولا تقبل بينة المدعى دار
يدرجل ادعى رجل انه اشتراها منه بالف درهم فقال ذواليد لم ابيع فلما اقام المدعى

البينة على ما ادعى اقام ذواليد البينة على ان المدعى رد عليه الدار تقبل بينته
وينقض البيع بينهما وكذلك لو كان المدعى عليه اولا قال لا بيع بيننا وهذا اظهر
من الاول وكذا لو كان قال لم يجر بيننا بيع فلما اقام المدعى البينة على الشراء اقام
هو البينة ان المدعى رد عليه الدار يقبل بينته وهذا كما لو ادعى على رجل الفاء
فقال المدعى عليه ليس له عايشي او قال لم يكن له على شيء قط فلما اقام المدعى البينة
على المال اقام هو البينة على القضاء والبراءة تقبل ان يقول لم يكن لك على شيء قط الا اني
دفعت المال لمختصك. ولو قال المدعى عليم اولا لم يكن له على شيء قط ولا اعرفه فلما
اقام المدعى البينة على المال اقام هو البينة على القضاء ولا تقبل في ظاهر الرواية
مذكر القدر في هذا صاحبنا راجح انها تقبل ولو قال المدعى عليه لم يكن بيني وبينك
معاملة في شيء لا يقبل منه المخرج في الدين وقال ابو يوسف رج يقبل منه اذا وقع
بان قال لم يكن بيني وبينه معاملة الا ان شهودي سمعوا منه انه الجاني ولو
انك رجل على رجل انه باع مني هذه الجارية بالف درهم فقال ذواليد لم ابعها
قط فلما اقام المدعى البينة على الشراء وقضيه بالجارية وجديها اصبعان ثلثة واراد
ان يردھا على المقض عليه فقال المقض عليه انه برئ لم من كل عيب بها لا تقبل بينته
وعن ابي يوسف رج انها تقبل. ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح
بيننا وبينك فلما قامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه
يقبل بينته. وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط او قال ماتت جنتها قط
فلما قامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه قال
المص رج ينبغي ان يكون هذا المسئلة ومسئلة لبيع سوا. اذا ادعى المرأة قال
المدعى عليه لم يكن بيننا بيع فلما اقام المدعى البينة على ما ادعى ونقض القاضي

بالبائع ثم وجد بها أصبعا زائدا وثم في ظاهر الرواية لا يقبل البينة على البراءة
 عن العيب لأن البراءة عن العيب تكون اقرارا بالبائع فكذلك الخلع لأن الخلع
 عندنا طلاق والطلاقية فيه مسابقة النكاح فكان هو في دعواه الطلاق
 متناقضا فلا يسمع. رجل ادعى على رجل ما لا ينجده فاعطاه مع الجحور ^{لحم}
 عن دعواه ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعى قال قبل ان ^{يخبر} ^{المدعى} قال
 فيلن يقبض من المال ليس لي قبل فلان شيء ^{والصلح} وانقضاء ما ضيان ولو اقام
 المدعى عليه البينة ان المدعى اقر بعد الصلح او قضاء المال لم يكن ^{للقبيل} لا
 ثبتي ^{الصلح} والقضاء وان كان القاضي لم يقض ببينة المدعى خفاه
 المدعى عليه البينة على اقرار المدعى انه ليس له قبل فلان شيء بطل عنه المال
 ولا يقضى عليه شيء. امرأة ادعت ميراثا على ورثة ذرية وابجد وانها امرأة
 الميت فصالحوها على قبل من حصتها من الميراث وانهم ورثة يديها من دراهم التركة
 اكثر من بدل الصلح فالصلح جائز ولا يحل ذلك للورثة ان ^{يأخذوا} ^{بذلك} ^{ادوات}
 المرأة البينة بعد ذلك انها امرأة الميت بطل الصلح. ولو ان رجلا ادعى مالا
 على رجل فانكر وصالحه على شيء ثم ان المدعى عليه اقام البينة على القضاء ^{والابراء}
 لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح فداء عزمين كانت عليه فان كان المدعى ^{عليه}
 قبل الصلح ادعى القضاء او الابراء وانكر المدعى ذلك فصالحه على شيء ثم اقام ^{المدعى}
 عليه البينة على القضاء او الابراء بطل الصلح لأن المدعى عليه اذا ادعى القضاء
 او الابراء لا يستخلف المدعى عليه وانما يستخلف المدعى فلم يكن الصلح فداء ^{البين}
 رجل ادعى على رجل ان اخذ منه مالا وبين المال ووصف فاقام المدعى ^{البينة} عليه
 على اقرار المدعى انه اخذ منه فلان اخذ هذا المال ^{المسمى} فانكر المدعى ذلك لا يقبل

هذه البينة ولا يكون ذلك ابطالا لدعوى الاول لان من جهة الاول ان يقول
 اخذ مني فلان اخر ثم رده على فاخذ مني هذا المدعى عليه بعد ذلك وان شهد
 شهود المدعى عليه ان المدعى قران فلانا اخر وكبل المدعى عليه اخذ مني هذا
 المال كان ذلك اكذبا بالبينة وبطل دعواه . رجل ادعى عبدا في يده رجل انه له
 فحج المدعى عليه فاستخلف فنكل وقضيه عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه اقام ^{البينة}
 انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه . قبل هذه البينة الا ان ^{شهدا}
 انه اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع اخر ان المدعى عليه لو قال كنت ^{شهادة}
 قبل الخصومة واقام البينة قبلت بينته ويقضى له . رجل اشترى من رجل ^{عبدا}
 فوجد به عيبا فخاصهم البائع وانكر البائع ان يكون العيب عنده فاستخلف
 فنكل فقضى القاضيه عليه والرمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت
 تبرأت اليك من هذا العيب واقام البينة قبلت بينته . رجل ادعى ثوبا في يده رجل
 انه له فانكر المدعى عليه فطلب المدعى يمينه فقال انا اقدم يميني فضالجه
 من دعواه على عشرة دراهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعى اقر قبل
 الصلح انه لاحق له في هذا الثوب لا يقبل بينته ويكون الصلح ماضيا لانه اقدم
 يمينه بالصلح . الا ترى ان المدعى عليه لو نكل عن اليمين فقضى القاضيه بالثوب
 للمدعى ثم اقام المدعى عليه البينة على ان المدعى اقر قبل القضاء انه لاحق له في
 الثوب لا يلتفت اليه ولو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى اقر بعد الصلح
 لم يكن الثوب له بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا يزعم ان ما اخذه من يد
 الصلح اخذه بغير حق . اما ان كان اقراره قبل الصلح فقد يجوز ان يكون ملكه
 بعد اقراره قبل الصلح فان كان القاضيه علم ان المدعى اقر قبل الصلح انه لاحق له

في التوب يبطال الصلح وعلم القاضي بأقرار قبل الصلح بمنزلة الاقرار بعد الصلح
 رجل ادعى على رجل الف درهم فقالت المدعى عليه ما كان لك على الف درهم قط
 قد كنت ادعيت على هذا الف امس قد فعتها اليك فقال المدعى لي عليك الف درهم
 وما قبضت منك شيئا صاحبه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه
 اقام البينة بعد ذلك فشهدوا بالمدعى عليه بدفع الالف للمدعى الف درهم لا يلتفت
 للاشهادتهم لان صلحه كان افتداء عن اليمين ولو كانت المدعى عليه قالة للمدعي
 حين ادعى صدقت كان لك على الف درهم الا انه قضيتكها امس فقال المدعى ما
 ودفع اليه الف الفاصلي من الف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهد
 شهوده انه دفع اليه امس الف درهم جائزت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع
 على المدعى بما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان
 اليمين على المدعى فلم يكن الصلح من المدعى عليه افتداء عن اليمين رجل في يديه
 ودبعة لرجل فجاء رجل وادعى انه وكيل المودع في قبض الدبعة وكله في ذلك منذ
 واقام البينة فاقام الذي في يديه الدبعة ان المؤكل اخرج من هذه الوكالة قبلت
 بينته وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عبيد قبل ذلك منه رجل ادعى دارا
 في يد رجل انها له واقام البينة واقام المدعى عليه البينة انها للفلان العائش اشتل
 من المدعى وكلني يقبل بينته ويجعل وكلا ويندفع عنه الخصومة ولا يقضي
 بالشراء على العائش رجل في يديه دارا عاها رجل بوكالة رجل فانكر المدعى عليه
 دعواه الملك والوكالة فاقام الوكيل بينته على الوكالة فاقام المدعى عليه البينة
 على اقرار المؤكل ان شهود الوكيل شهود زور واستأجرهم بطلت شهادة شهود
 المدعى فان شهدوا بذلك على اقرار الشاهد من لا يبطل شهادتهم الا اذا شهدوا

على ان يشاهد من انهما محمد ودان في قذف او انهما شريكان فيها شهد على
المدعى عليه في تبطل شهادتهما رجل ادعى دارا في يد رجل فجد فصالحه على
الف درهم على ان يسلم الدار الذي في يده ثم ان المدعى عليه اقام البيعة انهما له
واراد ان يرجع في الالف ليس له ذلك وكذا لو اقام البيعة انهما كانت لفلان اشتراها
منه او اقام البيعة انهما كانت لابيه مات وتركها ميراثا له لا يقبل بيئته لانه حين
محمد دعوى المدعى كان القول قوله مع اليمين في انكار حقه فكان الصلح ^{اليمن} اقتداء عن
فلا يستطيع ان يرجع في الالف ولو اقام البيعة انه اشتراها من المدعى قبل الصلح
تقبل بيئته ويطل الصلح ولو لم يعم البيعة على الشراء ولكن اقام البيعة على صلح
صالحه عن الدار بالف قبل دعواه امضيت الصلح الاول الذي اثبت به بالبيعة واطل
الصلح الثاني كذا ذكر في المتن قال كل صلح فالثاني باطل والثاني شرع بعد شري
من رجل واحد فالشري الثاني حق والشري الاول باطل. وان كان الصلح اولاً ثم الشراء
بعد ذلك انحوت الشراء الآخر باطلت الصلح الاول. رجل ادعى على رجل انه قتل
اخاه عمدا و اقام البيعة فادعى القاتل ان المقتول ابنا وانه قد عفا عنه فان القاضي
يأمر باحضار باخضار واخصار شهوده فجاء القاتل برجل وشاهد من قشهره ان هذا
الرجل ابن المقتول وانه قد عفا عنه قال تقبل شهادتهما ويثبت النسب. وان كان الرجل
جا حدا ويطل القصاص رجل زمن ادعى على رجل انه ابوه وطلب ان يفرض له القاضي
النفقة عليه فانكر ذلك الرجل فاقام الزمن البيعة على ما ادعى و اقام المدعى عليه
البيعة على رجل اخر انه اب الزمن والزمن وذلك الرجل ينكر ان ذلك قال البيعة بينه
الزمن ويثبت نسبه من الذي اقام عليه البيعة انه ابوه ويفرض له عليه النفقة
ويطل بيئته الآخر وكذا امرأة خاوصت عمها الا القاضي فسالته ان يفرض لها عليه ^{النفقة}

وهي فحالة فقتال العم ان لها اخا وهو اولد بالفقه ميم وانكرت المرأة ذلك
فاقام العم شاهداً بن فتهدا على رجل انه اخوها والمرأة وذلك الرجل
ينكر ان فان القاضي يبرئ العم عن الفقه ويقول لها ان شئت
لك على الاخ وهذه من جنس المسائل التي تقبل الشهادة فيها الدفع الخصومة
عن نفسه وان كان مثبتا حقا لغيره. ومنها اذا وجد القتل في محلة فادعى
اهل المحلة انه قتله رجل اخر من محلة اخرى واقا قول البيعة من غير
المحلة التي وجد فيها القتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل
ان البيعة مقبولة فان ادعى لوليا القتل على ذلك الرجل اخذ وبأدعية
وان اباؤه لم يكن للاولياء عليه ولا على اهل المحلة شئ جوز هذه البيعة
وان ثبتوا الدية لغيرهم. رجل مات فقامت امرأته وولد الميراث
وهم كبار كلهم واقرا وانها زوجه الميراث ثم وجد الولد شهودا
زوجها كان طلقها ثلثا في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت
من الميراث. رجل ادعى على اخر قذفا واقام البيعة فادعى القاذف
ان المقدوف عبد فلان يندفع عنه دعوى المحدث فان اقام المقدوف
بيعة بعد ذلك ان فلانا اعتقه قبل القذف قبلت بيعة
ويقضيه على القاذف بالحد. أرض في يد رجل ادعى رجلانها
وقف وبين شرايط الوقف وقضيه القاضي بالوقف ثم جاء اخر وادعى انه
ملكه فالوا يقبل بيعة المدعى لان القضاء بالوقف بمنزلة استحفاظ
الملك وليس بتحريم. والآخرى انه لو جمع بين وقف وملك وباعها
صفقة واحدة جاز بيع الملك. ولو جمع بين حرو عبد وباعها صفقة

وأحدة لا يجوز بيع العبد دل أن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك
 وفي الملك القضاء يقتصر على المقضى عليه وعلى من نفع الملك منه و
 يتعدى إلى الغير فكذا في الوقف وجعل اشترى عبد أو قبضه فاستم
 احسان بالملك المطلق بالينة كان له ان يرجع بالثمن على بائعه فإن
 قبل ان يقضى القاضى بالثمن على بائعه اقام البائع البينة انه لا يسمع
 دعوى البائع لان البائع صار مقضياً عليه بالقضاء على المشتري
 وان اقام البائع بينة على انه كان اشتراه من المستحق ثم باعه
 من المشتري او اقام البائع البينة على النتائج بنظر ان اقام البينة
 على المستحق قبل بينته وينبطل قضاء القاضى للمستحق وان اقام
 البائع بذلك بينة على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضى عليه
 بالثمن للمشتري لا يقبل هذه البينة لان البيع الذي جرى بينهما
 قد انقضى بقضاء القاضى بالثمن للمشتري فخرج المشتري من ان يكون
 خصماً وان اقامها بعد ما رجى المشتري على البائع ولم يقض القاضى له
 بالثمن قبلت بينة البائع لان البيع الذي جرى بينهما قائم لم يفسخ
 لان الاستحقاق لا يبطل البيعات الماضية في ظاهر الرواية فكان
 للبائع ان يلزم المبيع للمشتري وكان المشتري خصماً فيقبل بينة البائع
 عليه ويكون ذلك قضاء على المستحق . وجعل ادعى على رجل ما لا اقام
 البينة قامت المدعى عليه قبل القضاء ثم عدلت بينة المدعي
 فان القاضى يقضى بذلك البينة على وارث الميت وان لم يكن له وارث
 نصب القاضى عنه خصماً فيقضى عليه ولا يقضى من غير خصم . وجعل

ادعى عينا في يد رجل انه له استثناء من فلان الغائب وصدقه الذي في يديه
فانه لا يقوم بالتسليم الى المدعي كيلا يكون ذلك قضاء على الغائب من غير خصم
باقرار المدعي عليه . رجل اشترى دارا وقبض واراد الشفع ان يأخذها فقا
المشتري اشترى بها فلان الغائب واقام البينة على اقراره قبل الشراء
انه اشترى بها فلان وان فلانا وكله ببراءة هذه الدار منذ سنة ذكره
المنتقى انه لا يقبل بينة المشتري قال لا في لو قبلتها لالتزم البيع على الغائب
رجل ادعى انه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال للمدعي عليه
ما اشترىتها منك فلما اقام المدعي البينة على ما ادعى اقام المدعي عليه
البينة انه اشترىها وكيل من فلان سمع دعواه . وذكر في المنتقى
اذا ادعى دارا في يد رجل انها له اشترى بها من ذي اليد وكيل فلان
الغائب لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته في قول . بحينه رحمه الله جل
ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه بعه ذلك ملكا مطلقا وشهد شهوده بذلك
ذكر في عامة الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته . قال المصنف
قال جك شمس الائمة روح لا يقبل بينته ولا يبطل دعواه حتى لو قال ادعى
بعده الملك المطلق الملك بذلك السبب يسمع دعواه ويقبل بينته
رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وان صاحب اليد اخر له فاقام البينة على ذلك
فاقام المدعي عليه البينة ان المدعي استقوه به في بطلت بينة المدعي ويندفع
الخصومة عن ذي اليد لان كل واحد منهما اقام البينة على اقرار صاحبه انه له فبطلت
البينة لكان التعارض في يد ذي اليد كما ذكر في الاصل رجل ادعى دارا
في يد رجل انها له وقضى القاضي فيها ثم اذ المقضى له انها فلان اخر لم يكن في فط وحقق

المقر له يبطل قضاء القاضيه ويرد الدار على المقضيه عليه وأن قال المقر له كانت القاضيه للمقر
وهيها ميم ونبضتها فهي المقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقضيه عليه عند اصحابنا
عبد في يد رجل ادعاه رجل واقام البيئه فامر المدعي عليه انه لغير المدعي لا يصح اقراره
عبد في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما اقام البيئه انه له او دعه الذي
في يده المدعي عليه محمد دعواهما ويقول هو لي فلم يقض القاضيه بشهود المدعيين
حتى صدق ذواليد احدهما فانه يدفع العبد الى المقر له فان عدلت البيئتان قضيه
للمدعيين ولو ادعى عبد في يد رجل انه له فمحمد المدعي عليه فامر المدعي بالقلعة
البيئه قلما قام من عند القاضيه باعه المدعي عليه من رجل وسلمه اليه ثم
اودعه المشتري ثم جاء المدعي بشهود واحضر المدعي عليه فقال المدعي عليه بعته
من فلان وسلمته ثم اودعنيان صدقة المدعي فيها صنع او لم يصنع له ولكم القاضيه
علم بذلك فان القاضيه لا يسمع بينه المدعي على ذى اليد وان لم يصنع له
المدعي ولم يعلم القاضيه بذلك فامر المدعي عليه ان يثبت ذلك بالبيئه ليندفع
عنه خصم المدعي فان القاضيه لا يسمع بينته ويقضيه عليه بينته المدعي و قد مر
رجل ادعى دارا في يد رجل انها لفلان وقال وكل في فلان بالخصم فيها ثم ادعاه
لنفسه لا يسمع دعواه وكذا لو ادعاه الموكل اخر وان ادعاه لنفسه او لا ثم ادعى
انها لفلان وكل في بالخصم فيها يسمع دعواه ولو ادعى دارا في يد رجل انها لفلان
من ابيه او قال اشتري بها من ذى اليد فمحمد المدعي عليه ثم ادعى انها له لا يسمع
دعواه و قد مر امرأة ادعت على ولد ميت انها كانت امرأته مات وهي في كفا
وطلبت الميراث فمحمد الابن فاقامت البيئه على مكاحها ثم ان الابن اقام البيئه ان اباه
كان طلقتها ثلثا وانقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انها تقبل بيئه الابن

فان كان الابن حين ائمت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها ولم تكن بزوجه له فقامت البينة
على الطلاق لا يقبل ببخته . رجل ادعى على رجل بالافاضة بالخطة وادعى انه خط المدعى عليه
فانكر المدعى عليه ان يكون الخط خطه فاستكتبوا كتيبه يبان بين الخططين مناهضة ظاهرة
تدل على انها خط كاتب واحد اختلف المشايخ رح فيه والصحيح انه لا يقضي بذلك
فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله لان يكون الكاتب صرافا
او سمسارا ونحو ذلك ممن يؤخذ بخطه فنهنا اول ان لا يؤخذ بالخط . رجل ادعى
عينه في يد رجل انه كان لابيه مات وتركها ميراثا له وقال ذواليد اودعني ابوك ولا ادري
مات ابوك او لم يميت ذكر في المنتع انه لا يندفع عنه الخصومة . رجل ادعى دار في يد رجل
انه اشتراها من فلان بكذا واقام البينة واقام ذواليد البينة انه اشتراها من
الرجل بكذا وقاريج الخارج اسبق واقام ذواليد البينة انه حين اشتراها الخارج كانت
الدار لذلك الرجل لانها كانت رهنه عند فلان آخر ولم يرض المرتهن ببيعه حين علم
وابطل بيعه ثم اشترتها منه بعد مفاك الرهن قالوا هذا لا يكون دفعا لدعوى الخارج
لانه ليس مخضم في اثبات الرهن . ولو كان المدعي ادعى ان هذا العين كان لفلان رهنه
عندي بكذا وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشترتها منه
ونقدت الشئ كان ذلك دفعا لدعوى الرهن لان بينه البيع مع بينة الرهن
اذا اجتمعا كانت بينة البيع اول . دار في يد رجل ادعاها اخوان وهما بالغان احدهما
اكبر من الاخر ادعيا انها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا لهما واقاما البينة فقال المدعي
عليه في دفع دعواه انه اشترى هذه الدار من الاكبر ومن فلان وصير هذا الاصغر حين
كان صغيرا بكذا فانكر وانكر الوصي ايضا الوصاية فاقام المدعى عليه البينة على ان كان
باع بمحكم الوصاية قالوا لا تقبل هذه البينة الا ان يشهد الشهود ان كان الوصي

او من جهة امه او من جهة القاضيه باع الحاجة الصغير بمثل الثمن لا وانما
 اقراه انه وصي لم يثبت الوصاية باقراه امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا واقام
 البينة والزوج بمحمد ثم ادعى الزوج انه قد تزوجها بعد ما اعترفت انها تزوجت ^{لمحمد} با
 ويحمله نكاحها لا يسمع منه هذا الدفع لانه بهذا الدعوى يدعي عليها التناقض في
 دعوى الحرمة وفيما لا يشترط دعوى المرأة لقبول البينة لا يسمع عليها دعوى التناقض
 وجعل ادعى على رجل دعوى انفق على الزمان على فساد فقام المدعى عليه في دفع هذه
 الدعوى اختلفت المسامحة ربح فيه قال بعضهم لا يطالب المدعى عليه باثبات الدفع
 وقال بعضهم يطالب ومن دفعه انه يثبت فساد الدعوى قال المصريح وينبغي
 للقاضي ان ينظر في دعوى الدفع ويسأله ان كانت فاسدة ظاهرا وهو يعلم بفساد
 دعوى لا يسمع دعوى المدعي ولا يأمر المدعي عليه باثبات الدفع وجعل ادعى دارا
 في يد رجل انها له فقال المدعى عليه نضنها له ونضنها وديعة عندي لفلان ولم
 البينة على الوديعة فاقام للمدعي البينة على وعواه ثم اقام المدعى عليه البينة انضنها
 وديعة عنده لفلان يبطل دعوى المدعي في النصف وهل يبطل في الكل قال بعضهم
 يبطل قال المصريح وفيه نظر اشارة الجاه الى انه لا يبطل في الكل وجعل ادعى دارا
 في يد رجل انها له فاقام المدعى عليه البينة انها وديعة عنده لفلان اندفعت عنه
 دعوى المدعي فان حضر فلان وسلم المدعى عليه الدار اليه فاعاد المدعي الاول دعواه
 على المقر فاجاب انها وديعة عنده لفلان اخري قبل بيئته ويندفع عنه خصومة
 المدعي وجعل ادعى على رجل ما لا اقام البينة ثم قال بعد اقامه البينة اني قد ^{ثبت} اشتو
 من هذا المال كذا هل يبطل بيئته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا يبطل بيئته
 لانه يمكنه ان يقول استوفيت بعد اقامه البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال

كذا اوقال بالفارسية چندین یافته بودم جلالت بیته . رجل ادعی علی رجل اربع مائة
 درهم فجحد المدعی علیه فاقام المدعی البينة علی ما ادعی فقضی القاضی له ثم ان المدعی
 اقر لهذا المنکر علیه بمائة درهم قال ابو القاسم الصفار یرج سقط عن المنکر الثلثمائة
 الباقية . وقال غیره من المشائخ یرج لا یسقط . رجل ادعی علی رجل الا فقال المدعی علیه
 انی قد احدثت بهذا المال علی فلان وقبل فلان الحوالة فی المجلس واقام البينة علی ذلك
 وقال صاحب الدین ان المحتال علیه مات مغلبا قبل اداء الدین كان القول قوله مع
 ولا یقبل قول المحیل انه مات مليا وكان له ان یرجع علی المديون بدينه كذا ذكره الاصل
 . رجل ادعی اعیانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة
 كل عين وجنس ونوع علی حدة اختلف المشائخ یرج فيه بعضهم بشرط القصیل
 وبعضهم کتفی بالاجمال وهو الصحيح لان المدعی ان ادعی علیه غصب هذه الاعیان
 لا یشرط لصحة الدعوی بیان القيمة ثم یبطل ان ادعی ان الاعیان قائمة فی یدیه یؤمر
 باحضارها فیقبل البينة بحضرتها وان قالوا انها قد هلكت فی یدیه او استهلكها
 وبین قيمة الكل جملة یسمع دعواه ویقبل بیته . وذكره الجامع ان ادعی انه غصب منه
 جاریه ولم یذكر قیمتها یسمع دعواه ویؤمر برده جاریه فان عجز عن ردها كان القول فی مقتلا
 القيمة قول القاصب فلما صح دعوی الغصب من غیر بیان القيمة لان بصر اذ بین قيمة
 الكل جملة ولم یبین قيمة كل عين علی حدة كان اولی وان لم یدع الغصب ادعی ان لی فی
 یدیهذا الرجل كذا وكذا من الاعیان ولم یبین القيمة تسمع دعواه فی حکم الاحضار وبعد
 احضر مجلس القضاء كانت الدعوی بالاشارة الی الاعیان فلا یحتاج الی ذکر القيمة
 قال المصنف انما یشرط ذکر القيمة اذا كان الدعوی دعوی السرقة لیعلم ان السرقة
 كانت نصا یا ولم تكن فلما فیما سوى ذلك فلا حاجة الی بیان القيمة . رجل احضر من بیت

وادعى ان له على الميت خمسين درهما وكان الميت اقر بخمسين درهما في حيوته دينارا
 فاقام وصي الميت بيعة ان المدعي هذا اقر ان له على الميت هذه الخمسين لان كان باع منه
 ما ثم درهم له على ثالث قالوا يقبل بيعة الوصي ويكون ذلك من البيعة المدعى رجل ادعى عينا في يد رجل
 ابن له وانكر المدعى عليه فقبل ان يقيم المدعى البيعة على دعواه باع المدعى عليه العين من
 رجل واشهد عليه فلما اقام المدعي البيعة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعير
 اقام ذلك المشتري البيعة على المقض له ان العين له وفي يده بغير حق فقضيه ثم ان المقض
 الثاني وهو المشتري باعه من بائعه او وهبه له جاز ويعود العين اليه وهذه حيلة
 يفعلها الناس لدفع الظلم الا انه انما يصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقض
 عليه الاول وانما يدعي ملكا مطلقا فما اذا ادعى الشراء منه لا يسمع دعوى المشتري لان
 صار مقضيا عليه بالقضاء على بائعه وانما وضع المسئلة فيما اذا ادعى المدعى عليه قبل ان يقيم
 المدعي البيعة لانه لو باع بعد ما اقام المدعي شاهدين وعدل الشهود ابطال القاضي
 بيع للمدعي عليه رجل في يده دار يقول ورثتها من ابي فباع رجل وادعى انها له اشتراها
 من اب ذي اليد بالفت درهم واقام البيعة فشهد شهوده ان ولد ذي اليد باع
 هذا الدار من المدعي ولم يذكره انه باع وهو يملكها قالوا جاز شهادتهم ويقضى الدار
 للمدعي لان صاحب اليد قرانها كانت لا يبيد ولا يتم لو شهدوا على اقر الميت انها للمدعي
 يجوز شهادتهم فكذا هذا الا اذا كان ذو اليد يقول ملكه وفي يدي ولم يقل ورثتها من ابي
 حينئذ يحتاج المدعي الى ان يشهد شهوده ان الميت باعها وهو يملكها وقت البيع وكذا
 لكان ذي اليد يدعي انها له بسبب اخي لا ميراثا عن ابيه ولو ان المدعي ادعى انها له اشتراها
 من اب ذي اليد فقال ذو اليد ما كان لابي فيها حق فلما اقام المدعي البيعة على ان اشتراها
 من الميت وهو يملكها اقام ذي اليد البيعة انه كان اشتراها من ابيه قبلت بيعة ولو قال

٢١٩
 فواليد والد المالك كانت لابي قطا ولم يكن لابييه فيها حق قط فلما اقام المدعي البيته
 على ما ادعى اقام نواليد البيته انه اشتراها من ابيه في صحته لا يقبل بيته وان
 اقام البيته ان اياه اقر في صحته انها اليه قبلت بيته . وادعى يد رجل ادعى رجل انها كانت
 لابييه مات وتركها ميراثا له واقام البيته وقضى القاضيه له بذلك ثم جاء اخو ادعى انها
 اشتراها من اب المقضيه له وصدقه المقضيه له فانه يري الدار على المقضيه عليه ويقال
 للمدعي الشراء اقم البيته على الذي ردت عليه الدار لان المقضيه له لما صدق مدعي .

الشراء فقد اقرانه كان مبطلا في دعواه الارث وان شهوة كانت شهوة زور وفي مثل هذا
 لا ينفذ قضاء القاضيه عند لكل مخالف ما اذا قضى في العقود والفسوخ بشهادة الزور
 امرأة باعت كرها فادعى ابنها وهو غير بالغ ان الكرم له ورثته من ابيه وصدقته امة البائنة
 ونعت انها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغير
 لا يفضل قولها بعد ذلك انها لم تكن وصية وكان عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها
 على نفسها انها استهلكته بالبيع والعليم ولا تسمع بيته الغلام الاباذن من له
 ولاية عليه . وفيما اذا باع الرجل شيئا بمحض امرأته وهي ساكتة ثم ادعت بعد ذلك
 انه لها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يسمع دعواها والصحيح انها تسمع قال
 المصريح سئل الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح عن رجل ادعى على رجل انه
 غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلما احضر الغلام كان بعض
 صفاته على خلاف ما ذكر المدعي فادعى انه له واقام البيته قال رح ان قال المدعي
 هذا الغلام هو الذي ادعيت لا يسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغير
 والتبدل . وان قال المدعي بعد ما احضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذلك سمع
 دعواه ويقبل بيته لان دعواه الاول لا تمنع الدعوى الثانية فلا يكون متناقضا .

من خلع امرأته وقال في مجلسه مرا اندرين خانه ^{٢٩٠} هیچ چين نيست ثم ادعى شيئاً
 من متاع البيت او اقشته قال ان كان المدعي يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار
 لا يسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار يسمع دعواه. وان ادعى
 انه لم يقل شيئاً يسمع دعواه اذ لم يكن دعواه في ذلك المجلس قال مولانا رحمه الله
 وذكر في الجامع الكبير رجل قال لا حق لي قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البيعة على عبد
 في يد المقر له انه غصب منه وادعى عليه ديناً لا تقبل بيئته حتى يثبت هذا الشهود انه غصبه
 بعد الاقرار وعلى دين حادث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة الرجل انه لا حق لي
 قبلك في عين ولا دين ولا شراء ثم اقام البيعة على شراء عبد من الذي ابواه او على قرض
 الف درهم لا يقبل الا بتاريخ بعد الاقرار. قال المصنف رحمه الله في هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الرجل
 بعد الاقرار الا ان يدعي ان هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقاً
 انه لم يسمع دعواه وذكر في الجامع الكبير رجل قال ما في يدي من قليل وكثير او عبيداً ومناج
 لفلان صح اقراره لانه علم وليس بمجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبداً من يده المقر اخلفاً
 فقال المقر له كان في يدي وقت الاقرار فهو لي فقال المقر له ملكك هذا بعد الاقرار كان
 القول قوله الا ان يعطي المقر له البيعة انه كان في يده المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول هذا
 العبد في الاقرار فيكون القول قوله وذكر في الاقرار ما يوافق رواية الجامع رجل قال ما في
 حانوتي لفلان ثم بعد ايام ادعى شيئاً مما في الحانوت انه وضعه في الحانوت بعد الاقرار
 ذكر في بعض روايات الاقرار انه لا يصدق قال المصنف رحمه الله في هذه الرواية تخالف رواية الجامع
 قالوا تاويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت
 في تلك المدة يصدق. وفي مسألة الجامع اذا ادعى المقر له واث الملك في زمان لا يتصور
 حد وثلاً يقبل قوله انه ملكه بعد الاقرار وعن ابي يوسف رحمه الله اذا قال مالي بالكوفة دار

او قال مالى على احد مال ثم ادعى بالكوفة دارا او ادعى مالا على رجل سمع دعواه لانه لم يبرئ
 انسانا بينه فيسمع دعواه. وعن محمد بن روح لو قال مالى في رستاق كذا في يد فلان دار
 ولا ارض ولا حق ولا دعوي ثم اقام البينة ان له في يد فلان في ذلك الرستاق دار لا يقبل
 بينته الا ان يقيم البينة انه اخذ هامة فلان بعد الاقرار. ولو قال مالى في يد فلان
 فلان لا حق ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى بان له قبله حقا بالرى في رستاق
 او قرية لا يقبل بينته ولو قال مالى بالرى حرق دار ولا ارض ثم ادعى ذلك ^{البينة} واثم
 يقبل بينته ما لم يقصد قرية بعينها او ارضا بعينها في لا يقبل بينته. اما اذا قال
 لا حق بالرى او بخراسان او بالعراق او بطبرستان فاقراره باطل. وذكر في النوادر عن ^{النوازل}
 محمد رحمه الله اذا قال لا امرأته هذا البيت بما اعلق عليه بابه في
 لها وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع. ولو امرأته بيه في صحته بجميع ماله
 منزله من الفرش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من متاع
 الاموال كلها وله بالرستاق دواب وعلمان وهو ساكن في البلد فاقراره انما يقع
 على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقية بالنهار
 ويخرج الى وطنه وكذلك عبيد الذين يخرجون في حوائجه ويأثرون الى منزله فكل ذلك
 داخل في اقراره. ولو قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لا امرأتي غيرها عليه من الثياب
 ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم الصفار ربح ههنا حكم وفتوى
 بالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي
 الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج كان صادقا في اقراره وان جميع ذلك كان لها بما
 اوجبه او ما اشبه ذلك فهي في سعة من ان يمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا
 لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل وسيأتي مثل هذا في كتاب الاقرار ان شاء الله ذكر

في مصابيا المنتقى اذا دفع الوصير الى اليتيمها له بعد البلوغ فاشهد بالبر في نفسه انه قبض
 منه جميع ما كان في يده من تركته والده ولم يبق له من تركته والده عنده قليل ولا كثير الا وقد
 استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصير شيئا وهو قال من تركته والدي واقلم البينة
 قبلت بيئته . وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى ما ترك والده من الدين على الناس
 ثم ادعى على رجل دين الوالد يقيم دعواه وفي مصابيا المنتقى اذا بلغ الوارث من مائة ومائة
 بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقا لواقدا اجزأ ما اوصى به لم يجز ثم انما يجوز اذا اجأ^{نفا}
 بعد العلم . ولو اقر الوصير انه استوفى جميع ما كان للميت على الناس ثم ادعى على رجل
 دين للميت يسمع دعواه كما لو اقر به الوارث ثم ادعى دين للميت . رجل ادعى ادا^{لها}
 وان مورث المدعى عليه كان احدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه
 هذا واقام البينة على ما ادعى فاقام المدي عليه البينة بان مورثه فلان كان
 اشتراها من المدي بكذا ببيع ابانا وتقاضا ثم مات مورثي فورثتها منه فادعى
 المدي لدفع دعوى المدي عليه ان مورث المدي عليه كان اقران البيع الذي
 جرى بينه وبين المدي هذا كان بيع وفاء اذا رد على الثمن يجب على ردها اليه
 واقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين هذا ربح لا يسمع منه هذا
 الدفع لان بيع الوفاء عند مشايخ سمرقند بمنزلة الرهن فاذا اقام المدي عليه^{البينة}
 ان مورثه اشتراها من المدي يجعل كانه كان رهنا ثم اشتراه بعد الرهن فيجزم
 بالشراء وعند مشايخ خارج بيع الوفاء بمنزلة البيع الفاسد اذا اتصل به القبض
 يملكه المشتري وينتقل ذلك المورثته فكان المدي في دعواه الملك لنفسه
 بعد ذلك مبطل في دعواه فلا يندفع بهذا دعوى المدي عليه شراء مورثه من
 المدي . رجل احضر مملوكا وادعى انه له وانه ترمد عنه وقال المملوك انا عبد فلان^{الغائب}

فَكَوْنُ الْمَشْتَقِ لِنَا الْعَبْدِ أَفْجَاءُ بَيْنَهُ عَلَمًا ذَكَرْهُمُ يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدْعَى خُصُومَةً
وَأَنْ لَمْ يَقُمْ الْبَيِّنَةُ عَلَى ذَلِكَ يَسْمَعُ بَيِّنَةُ الْمُدْعَى وَيَقْضِي لَهُ فَإِنْ حُضِرَ الْغَائِبُ الْمَقْرَلُ
بَعْدَ ذَلِكَ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ الْبَيِّنَةَ أَنَّ الْعَبْدَ لَهُ فَيَقْبَلُ بَيِّنَتَهُ وَيَقْضِي
بِالْعَبْدِ لَهُ عَلَى الْمُقْضِي لَهُ الْأَوَّلُ. وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَبْدًا فِي يَدِ عَبْدٍ أَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ دِينَارًا
وَشَوَاءَ شَيْءٍ مِنْهُ فَهُوَ خَصَمٌ لَهُ إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ الْمُدْعَى أَنْ مَجْهُورٌ. دَارَتْ فِي يَدِ قَوْمٍ مِيرَاثَ
لَهُمْ عَزَائِرُهُمْ ادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ بَعْضِهِمْ نَصِيبَهُ وَهُوَ غَائِبٌ وَبَيْنَ نَصِيبِ الْغَائِبِ
وَمَنْ فِي يَدِهِمُ الدَّارُ اقْرَأُوا بِنَصِيبِ الْغَائِبِ مِنْ أَبِيهِ وَقَالُوا لَا نَدْرِي أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ أَمْ لَا
لَا نَدْفَعُ إِلَيْكَ حَصَّةَ قَلَانٍ مِنْهَا فَأَقَامَ الْمُدْعَى بَيِّنَةً فَشَهِدَ وَأَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ الْغَائِبِ
نَصِيبَهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ هَذِهِ الْبَيِّنَةُ وَلَوْ قَالَ يَقِيْتُ الْوَرِثَةَ الدِّينِيَّةَ أَيْدِيَهُمُ الدَّارُ لَنَا الْأَحْقَ لَفَلَا
الْغَائِبُ فِيهَا جَانِزَتُ بَيِّنَةِ الْمُدْعَى وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى دَارَةً فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهُ هَالَهُ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ
وَأَقَامَ الَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارَ أَنَّ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ الْغَائِبِ اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُدْعَى وَكُلُّهُ
فِيهَا ذَكَرْتُ الْمَشْتَقَ أَنَّهُ قَبْلَ بَيِّنَةٍ ذِي الْيَدِ وَيَجْعَلُ وَيَكِيلُ وَأَنْدَفَعَ عَنْهُ الْخُصُومَةُ وَالْزَمَ
الْغَائِبِ الشَّيْءَ. رَجُلٌ ادَّعَى دَارًا فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهُ هَالَهُ اغْتَصَبَهَا مِنْهُ الَّذِي فِي يَدِهِ وَقَالَ
الْمُدْعَى عَلَيْهِ هِيَ مَلَكَ وَالَّذِي وَرِيعَهُ فِي يَدِي لَا يَنْدَفَعُ عَنْهُ الْخُصُومَةُ. فَإِنْ أَقَامَ لِلدَّعَى
الْبَيِّنَةَ عَلَمًا ادَّعَى أَقَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ مَلَكَ وَالَّذِي اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُدْعَى
قَالُوا لَا يَقْبَلُ بَيْنَهُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَكِيلٍ عَنْ وَالِدِهِ فِي اثْبَاتِ الْمَلِكِ وَالْوَالِدِ
لَوْ سَمِعَتْ مِنْهُ هَذِهِ الْبَيِّنَةُ أَمَّا تَسْمَعُ لَدَفْعِ دَعْوَى الْمُدْعَى وَأَنَّهُ انْتَصَبَ خَصَمًا
لِلْمُدْعَى بِدَعْوَى الْفَعْلِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْغَضَبُ فَلَا يَسْمَعُ مِنْهُ دَعْوَى الْأَمَانَةِ رَجُلٌ ادَّعَى
مُحَمَّدَ وَدَا فِي يَدِي جُلٍّ وَذَكَرَ الْحَدَّ وَالثَّلَاثَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ الْحَدَّ الرَّابِعَ وَالْحَدَّ الرَّابِعَ يَتَصَلُّ
بِمَلَكَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَا فَاصِلَ بَيْنَهُمَا قَالَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ الْأَسْتَاذُ ظَهِيرُ الدِّينِ هَذَا ج

يصح هذه الدعوى لان السكوت عن المحد الرابع لا يمنع صحة الدعوى ولذا لو ذكّر
المحد الرابع وقال والمحد الرابع ارض المدعى عليه ولم يذكر الفاضل وكذا لو كان المحد
الرابع ملك الرجلين لكل واحد منهما ارض على حدة فقال المدعى في بيان المحد الرابع
والمحد الرابع ارض فلان ذكر احد الجارين ولم يقل ويتصل بارض فلان آخر وكذا لو كان
المحد الرابع ارض فلان ومسجدا فقال المدعى المحد الرابع ارض فلان ولم يذكر المسجد
. قال يصح دعواه ايضا . قال المصنف ربح وينبغي ان لا يصح دعواه في هذين الوجهين
لان المدعى جعل المحد الرابع ملك فلان واذا لم يكن كله ملك فلان لم يكن دعواه
متناولا لهذا المحد ودفع لا يصح كما لو ذكر المحد ودعا لربعة وغلط في حده واحد بخلاف
ما اذا سكنت عن المحد الرابع . وفي المنتقى رجل صب في السوق زيتا لانسائ
او شيئا من الادهان او سمنا او خلا وعابن الناس ذلك وشهدوا عليه فقال الجا
صبته وهو نجس قدمات فيه الفأرة كان القول قوله . وان حرس سوق القصا
واخذ لحما من الطوايق ورماه واستهلكه . وعابن الناس ذلك فقال الجاني كانت
ميتة لا يصدق فيه ويسع للشوران يشهدوا انها كانت ذكية لان الميتة
لا تباع في السوق وقد تباع في السوق السمن النجس والزيت الذي ماتت فيه
الفأرة وفي المنتقى دار في يد رجل ادعى رجل انها دار فلان وان فلانا ذلك كان
عندي هذه الدار بالالف اليه عليه منذ شهر ودفعها اليه وقبضتها منه
ثم انه بعد ذلك استعارها مئة فاعرتها اياه واقام البينة على ذلك ورب الدار غا
واقام الذي في يديه الدار البينة ان الدار داره اشتراها من من الغائب الذي
يدعى المدعى انه رهنها وقال اشتريتها منه منذ عشرة ايام وقال مدعى الرهن
يستحقها وليس له مدعى الشراء ان ينقض البيع اذا كان البايع غائبا وكذا لو ادعى الا
استيصاد

مكانة الرهن ولو كان مكان المرتهن والمستاجر. رجل يدعي ملك الدار ويقول
 اختنيتها من الغائب منذ شهر قبل شراء ذي اليد فهو خصم يقضيه له بالدار
 وينقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعي ويكون امانة عنده ويسلم اليه
 الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعي ان البائع قبض منه الثمن. رجل مات
 وترك عبدا وبنتا فاقام رجل البينة انه كان عبدا فاعتقه وان ولاؤه له واقام
 البينة البينة انه كان اخا الاصل ذكره ولاه الاصل ان البينة بينة البينة
 رجل ادعى دارا في يد رجل واستثنى منها بيتا معينا وقال لا هذا البيت واقام البينة
 وشهد شهوده ان جميع الدار له ذكر في كتاب الاقرار من الاصل ان القاضي يسأل
 المدعي ان وفق فقال كانت الدار كلها في بيعت منها هذا البيت جازت بينته ويقضيه
 بالدار غير البيت وان قال لم يكن له هذا البيت بطلت شهادتهم وكذا اذا لم يجز
 بشيء وهكذا اذا ادعى انفا شهد الشهود بالغين وفيه اشارة لانه اذا وفق
 يصح توفيقه ولا يحتاج الاقامة البينة على التوفيق خلافا لما قاله بعض الناس
 اربعة ادعوا دارا في يد رجل وذكروا ان هذه الدار كانت لابيهم فلان مات
 وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم واقاموا البينة على هذا الوجه ثم تعا
 جميعا على ان هذا الواحد لم يكن ابنا للميت بل كان ابنا لبنت الميت بطلت بينتهم
 فلوان البنين الثلاثة بعد ذلك اقاموا شهودا آخرين وادعوا الدار على نحو ما فكرنا
 واذكروا انها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم
 يسمع دعواهم ويقبل بينتهم. ولو ادعى رجل دارا في يد رجل انها كانت لابيه
 فلان مات وتركها ميراثا له لا وارث له سواه واقام البينة على ما ادعى ثم ظهر
 للميت امرأة باقران قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين هذا راجح لا يقضيه القاضي

بذلك البينة لظهور الكذب في شهادتهم فلوان الابن ادعى هذا الدار بعد ذلك
انها كانت لابيهِ مات وتركها ميراثا له ولا امرأته هذه على فرائض الله واقام
اولئك الشهود على ذلك قال يسمع دعوى المدعي لانه ادعى الكل ولا يتم البعض
فبصح دعواه ولا يقبل شهادة الفريق الاول لانه كذبهم فيما شهد والله اعلم
تكذيب الشاهد فيما شهد له تفسيق. وان اقام شهود اخرين غير الاولين
على ما ادعى ثانيا جازت شهادتهم. فلوان المدعي عليه اقام البينة بعد ذلك
ان اب المدعي كان اقرب في حوته وصحته انه لاحق في هذه الدار جازت شهادتهم
واندفعت خصومة المدعي. رجل في يديه جارية ادعى رجل اخر ان فلان بن
الغائب كان شريكه شركة عنان في الف بينا وان الغائب اشترى هذه الجارية
بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها لفلان الغائب فقال الذي في يديه
الجارية انا اعلم ان فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك
وبير الغائب ونصفها لك ونصفها لفلان الغائب الا ان فلان الغائب امرني
ان اذهب بالجارية الى بغداد وابععها ثم قال الشيخ الامام الاجل ^{رحمته} ظاهر الدين
ليس للمدعي ان يمنع من يذهب بها الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مظلوما
وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له
ان يمنع من المسافرة بها وعن التصرف فيها. رجل قال لغير هذا العبد لك فقال
المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكر في الاصل انه لم يكن له. ولو اقام البينة لم يقبل
رجل اشترى عبدا وقبضه فجاء رجل واستحققه بالبينة فاقام البائع بينة على
ان المستحق امره بالبيع وباعه بامر قال في الزيادات ان كان المشتري رجلا على
البائع بعين الثمن الذي نقده واسترده او كان البائع استهلك ذلك الثمن

وضمنه المشتري مثله لا يقبل بينة البائع وان كان ذلك الثمن هلك عند البائع
 قبلت بينة البائع لانه في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بهذه البينة ان كان
 المشتري لم يقض منه الضمان وان كان قبض فهو بهذه البينة يثبت لنفسه حق
 استرداد ما قبض من المشتري رجل ادعى عينا في يد رجل انه له غصبه منه الذي
 في يده واقام البينة وعدلت بينته ثم ادعى الغاصب ان المدعى اقراه للغاصب
 هل يؤمر الغاصب بتسليم الغضب الى المدعى قال محمد بن ابي حنيفة ان ادعى الغاصب
 حاضرة على ما ادعى اقررت انفسه في يده واخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك
 الشيء واقره الى المجلس الثاني وان كانت بعد خمسة عشر يوما وان ادعى حادثة
 في يد رجل انه له واقرا الذي في يده انه اشتراها من المدعى وقال في بينة
 حاضرة على الشراء قال ان كان المشتري ثقة ضمنها لياه وتركها في يده وامرته
 ان يحضر البينة وان لم يكن ثقة اولم اعرفه وضعتها على يدي عدل فاما
 في غير الفرج فاء اقرها في يده رجل ادعى امر ثا عن ميت وذعمانه ابن عم الميت لاييه
 واقام البينة على النسب وذكر المشهود اسم ابيه وجده واسم اب الميت وجده
 كما هو الرسم والمدعى عليه اقام البينة ان جد الميت كان فلانا غير ما اثبت
 المدعى لا يقبل بينة المدعى عليه لان البينات للاثبات لا للنفي وبينه المدعى
 عليه قامت على النفي وهو ليس بخصم في اثبات اسم جد المدعى وهو كما لو ادعى
 ميراثا عن ابيه واقام المدعى عليه البينة ان اب المدعى رجل اخر غير الذي يدعيه
 المدعى ثم وثمه لا يقبل بينة المدعى عليه ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن
 الميت لاييه وذكر الاسامي الى الجد الا على اقام المدعى عليه بينة ان اب المدعى
 هذا كان يقول في حياته انا اخ فلان لامي لاييه لا يقبل بينة المدعى عليه الا اذا

اقام المدعى عليه البينة ان قاضيا قضى باثبات نسب ابيه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى . رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سنة ستفند فطوب بالبينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واقام البينة على ذلك يقبل بينته لان التوفيق ممكن يحتمل ان قضاها في مكان كان فجد وليس له على ذلك بينة ثم قضاها ثانيا في مكان آخر . رجل ادعى محمد ودا في يد رجل انه ملكه وحقه في يد هذا بغير حق وبين الحد ورفق المدعى عليه ان هذا الحد وحقه وملكه في يدي ثم قال في مجلس آخر ان الحد الذي في يدي ليس على هذه الحد ودا التي ذكر المدعي بل بعضها كحاز عم المدعى وبعضها على خلاف . قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رح لا يلتفت الى ما قال المدعى عليه لان اليد على العقار لا يثبت الا بالبينة فلا يلتفت الى اقرار المدعى عليه ولا الى انكاره . رجل ادعى عليه وارث امرأته مهر امرأته فانكر وقال فراجيزني دادني نيست فاقام الوارث بينة على ما ادعى فقال المدعى عليه في دفع مبدارم فقال له القاضي الدفع يكون بالايفاء او الابرء فايهما تدعى فقال المدعى عليه كليهما قالوا كلامه هذا لا يبطل دعواه الدفع لان من حخته ان يقول طانت المرأة ابرأتني ثم حجبت فافتيها

فصل ان يجوز قضاؤه القاضي له ومن

لا يجوز ما للقاضي ان يفعل

لا يجوز قضاؤه لمن لا يجوز شهادته ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه . عليه وكذلك تعديل العلانية لا يصح لمن لا يجوز له شهادته ولا يصح تعديل الصبد والمكاتب والامة والمرأة والمحدود في القذف ولا تعديل الوالة والمولودين ويصح تعديل السر من هو لا . يشترط تعديل العلانية

ما يشترط للشهادة ولا يشترط ذلك في تزكية السرى يجوز شهادة الرجل على
 شهادة والده ولا يجوز شهادة على قضاء والده وهذا قول ابي يوسف راج وقال
 محمد راج يجوز في الوجهين. ويجوز قضاء القاضيه للامير الذي ولاه وكذلك
 قضاء القاضيه الاسفل للقاضيه الاعلى وقضاء الاعلى للقاضيه الاسفل ويجوز قضاء
 القاضيه لامرأة بعد ما ماتت امرأة ولا يجوز ان كانت امرأة حية وكذلك
 لامرأة ابية بعد ما مات الاب جائز وان كان الاب حيا لا يجوز ويجوز للقاضي
 ان يقرض مال اليتيم واللقطة من الملتقط كذا ذكر الشيخ الامام المعرف
 بنجواهر زاده راج. وللقاضيه ان يقرض مال الغائب وله ان يبيع منقوله
 اذا خاف الهلاك ولا يعلم مكان الغائب ولا يبيع مال المديون في قول
 راج وفي قول صاحبيه راج يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندها في رواية
 وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح. واذا اراد بيع ما له يمسك
 دستجنتين من ثيابه وان كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها
 ثوبا يكتفيه ويصرف الزيادة الى ائدين وللقاضيه ان يقضي بما علم في قضاء
 في مصر علم في مجلس القضاء او في غيره. وانه علم بالحادثة قبل التقليد ثم قلد
 القضاء ليس له ان يقتضي بذلك العلم في قول الشيخ راج وقال صاحبه
 له ان يقضي بذلك العلم وعلى هذا الخلاف اذا علم بالحادثة في قضاء ثم عزل
 ثم قلد ثانيا ليس له ان يقضي بذلك العلم عند وعلى هذا الخلاف اذا علم بالعادة
 في قضاء ثم عزل ثم قلد ثانيا ليس له ان يقضي بذلك العلم عند وعلى هذا الخلاف
 اذا علم بالحادثة في قضاء ثم خرج الى رستان ليس هو فيه قاض بان قلد
 قضاء الكوفة دون الرستان ثم عاد الى مصر لا يقضي بذلك العلم في قول
 الشيخ راج

رجه الله وعندهما وان كان مقلدا على الكثرة والرساق فخرج الى رستاق ثم الى رستاق
 ثم عاد الى المصرقال بعضهم له ان يقضيه بذلك العلم في قلمهم وبه اخذ شمس المصرق
 رجه وان علم بالحادثة في رستاق عند ايجيفه رجه ليس له ان يقضيه بذلك العلم ^{قوله}
 اذا علم بالحادثة في حال عدم الولاية او غير كان الولاية لا يقضيه بذلك العلم وعندهما
 يقضيه ولا يقضيه بعله في الحكمه ودر القصاص على كل حال . ولو علم بالحادثة في قضا^{ته}
 في المصرق فخرج الى رستاق هو فيه قاض فقضيه بذلك العلم قال شمس الائمة ^{خمس} الس^ر
 رجه في ظاهر الرواية عن ايجيفه رجه المصرق شرط لنفاذ القضاء وهكذا ذكر الخضاف
 واليه اشار محمد رجه في الكتاب وعن ابي يوسف رجه المصرق ليس بشرط لنفاذ
 القضاء وله ان ينقل الشهادة بكتابه وكتاب القاضي بمنزلة شهادة شاهد
 على الشهادة وسيأتي صورة الكتاب وشرايطه في آخر الكتاب وله ان يقبل
 البينة بدين على الغائب لقضاء دين الغائب من مال في يدي المدعي ^{رجه}
 ذلك اذا باع الرجل عبدا وادى اب المستري قبل ثمنه والتمن ولا يدري مكانه فاقام
 البائع بينة على ذلك عند القاضي فان القاضي يقبل البينة ويبيع العبد ويقضيه
 دين الغائب من ثمنه فان قضاه شيخ من الثمن وضعه على يد عدل . ومن هذا
 الجنس مسئلة ذكرها في اجازات الاصل في باب اجارة الدواب . وللقاضيان ^{بعث}
 مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك . وله ان يأخذ مال اليتيم من والده
 اذا كان الوالد مسرفا مبدلا ويضعه على يد عدل لان يبلغ اليتيم . ويجوز
 قضاءه على المسخر اذا لم يعلم انه مسخر ولا ينفذ قضاؤه اذا علم وصورة المسخر
 ان يدعي الرجل ديناً على غائب واحضر رجلا وادعى ان هذا الرجل كفيل به الى على
 الغائب فيقول الرجل بلى انا كفيل ولكن لا يثني لك على الغائب فاقام المدعي البينة

ان له على الغائب الف درهم فقضى القاضيه بتلك البينة فان ذلك يكون قضاء على
 الغائب وقضائه فيما ارشى باصله وان دفع للمدعي الرضوة الا القاضيه فرد ولم يقبل
 وقضى للراشي نقد قضاؤه وان ارشى ولدا القاضيه وواحد من اصحابه ليعين الراشي
 عند القاضيه فلم يعلم القاضيه بذلك وقضى للراشي نقد قضاؤه ان كان محققا وموجب على
 القابض ودما قبض وياثم الراشي وان علم القاضيه بذلك فقضائه مرد وهو كما
 ارشى بنفسه وقضى للراشي اذا شهد الشهود عند القاضيه بدين او عين او عاق
 وعد لو ان قال القاضيه للشهود عليه اري ان الحق مع المتهود له وقال له اري لك
 في هذه الدار حقالم يكن ذلك قضاء حتى يقول انفذت عليك القضاء في كذا وكذا
 لان معنى قوله اري اظن ولو قال اظن لم يكن ذلك قضاء ولو قال الزمت عليك كان
 قضاء ولو قال ثبت عندي ان لهذا على هذا الكذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون
 قضاء وقال بعضهم لا ائمة الحلواني والقاضيه الامام ابو عاصم العامري يكون ذلك قضاء
 ولو قال القاضيه لرجل جعلتك وكيل في حكمة فلان الميت يكون وكيل في الحفظ ولو
 قال له جعلتك وكيل لتشتري وتبيع كان له ان يبيع ويشترى لان امر القاضيه معتبر
 بامر الميت ولو قال رجل لرجل جعلتك وكيل في مالي كوز وكيل في الحفظ فلان اذا قاله
 القاضيه ذلك ولو قال القاضيه لرجل جعلتك وصيا للميت يصير وصيا فان حضر
 وقال في كذا يصير وصيا في ذلك الشيء خاصة لان ايضاء القاضيه يقبل التحفيض ^{بمخلاف}
 ايضاء الاب والجد فان ذلك يكون عاما ولو قدم عزاء الميت الى القاضيه
 فقالوا ان فلانا مات ولم يوص الى احد ولنا عليه ديون والقاضيه لا يعلم
 بذلك فقال لهم القاضيه ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا ^{بكتبه} في
 قالوا يبي ان يسعه ذلك ان عرف عدالة الوصي وكانوا صدقة تصار وصيا

لأن إيصاء الميت يقبل التعليق فكذا إيصاء القاصح ولو أن رجلاً جاء إلى
القاصح وقال إن أبي مات في بعض الأطراف وعليه دينك وترك من كل بيع مالا
ولم يوص إلى أحد وأهل تلك الناحية لا يعرفونني ولا يمكنني إثبات النسب بالبينة
فقال له القاصح إن كنت صادقاً فيما تقول فبع الدواب واقض الديون قال لا بأس
به لأنه إن كان صادقاً صح امر القاصح به والأفلا

فصل فيما يقض في المجتهدين

وما ينفذ قضاؤه وما لا ينفذ

القاصح إذا كان مجتهداً له أن يقض برأي نفسه في المجتهدين هذه المسئلة
على وجهين أحدهما إذا كان مجتهداً وهو يعلم برأي نفسه نقض برأي غيره قال
أبو يوسف رجع لا ينفذ قضاؤه وهو أحد الروايتين عن محمد رجع اختلافاً
عن إجماعه رجع في أظهر الروايات عنه ينفذ قضاؤه ولا يردونه أخذ الشيخ
أبو بكر محمد بن الفضل رجع وعليه الفتوى والثانية إذا كان مجتهداً لنفسه
وقض برأي غيره ثم تذكر رأيه قال أبو حنيفة رجع ينفذ قضاؤه ولا يردونه
فالمستقبل وقال أبو يوسف رجع يرد قضاؤه وهو الصحيح من قول محمد رجع أيضاً
وإن لم يكن له رأي في المسئلة فاستفتى مفتياً فافتاه نقض بفتواه ثم حذله رأي
لا يرد قضاؤه ويعمل برأيه الحادث في المستقبل حكى عن الشيخ الإمام عبد الواحد
الشيبي أن رجلاً قال ما فعله القضاء من التفويض المذهب في نسخ
اليمين المضافة ومع المدير وغير ذلك إنما يجوز ذلك إذا كان المفوض يرى ذلك
بأن قال لا حرج اجتهداي لذلك لما إذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقال غيره
هذا احتياط ويصح التفويض وإن كان لا يرى ذلك لأن قول أبي حنيفة رجع

^{٣٠٣}
 كوتفهم بخلاف رأيه ينبغي قضاءه في أصح الروايتين فلان يصح تفويضه كان أم لا
 . وأن فوض إلى الشفعوي ليقضه بأية أولي قضيه بما هو حكم الشرع ينبغي ذلك
 التفويض عند الكل وإن قضى القاضي في فضل وهو لا يعلم أنه مختلف فيه وإنما
 قصد القضاء على وجه الاتفاق وفاق قضاءه لمحا مجتهدا فيه ذكره كتاب الأكرام
 أنه ينبغي قضاءه وذكره الرجوع عن الشهادة أنه لو قضى بشهادة محمد ودين
 في قذف وهو لا يعلم أنهما محمد ودان ثم علم يرد قضاءه ويؤخذ المال من المفضله
 وكذا إذا ظهر أنهما عبدان أو كافران أو عريان يرد قضاءه ويؤخذ المال من
 المفضله قال وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله وذكر
 شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في شرح الرجوع عن الشهادة أن قضاء القاضي في المجتهدين
 إنما ينبغي إذا صدر عن اجتهاد وأما إذا لم يكن عن اجتهاد فلا ينبغي وذكر
 المحضاف رحمه الله ينبغي . وأن لم يكن عن اجتهاد كما ذكر في كتاب الأكرام . ولو
 إن رجلا قال إن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فخاصمته لا قاض لا يرى الطلاق
 واقعا فاجاز النكاح وأبطل الطلاق ثم رفع للقاض يرى الطلاق واقعا فان الثاني
 ينبغي قضاء الأول . وأن كان الحالف قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ففسخ القاضي
 اليمين على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة أخرى قال أبو يوسف رحمه الله لا بد من فسخ
 اليمين على كل امرأة . وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله إذا فسخ على
 امرأة بخصومتها يكون نسخا على النساء كلهن وبعض المشائخ رحمه الله أخذوا
 بقول أبي يوسف رحمه الله وبعضهم أخذوا بقول محمد رحمه الله والفتوى على قوله لا يمين
 واحدة ولهذا لو حلف أن لا يجلف شيئا بالطلاق وقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق
 لا يمحنت المرأة واحدة . والعتق في هذا بمنزلة الطلاق وإذا قال كل بعد اشتراء

٣٠٣

فهو حر فهذا والطلاق سواء ذكر في الشيء أنه لو قال كل عيدا اشتق به فهو حر فاشترى عيدا
على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة ربح يحتاج إلى الفسخ في كل عقد ولو
عقد على امرأة واحدة أيماناً بان قال مراراً إن تزوجت فلانة فهي طالقة فتزوجها
فسخ القاضيه يميناً واحداً لا يفسخ الكل ويحتاج كل يمين يفسخ على حدة إلا أن تدعى
المرأة أنه حلف بطلاقها ثلث مرات إن لا تزوجها ثم تزوجها فقال القاضيه فسخ جميع
أيمانها بهذا اللفظ فإن ذلك يكون فسخاً للأيمان كلها وإن حلف بطلاق
سنة وعقد على كل امرأة يميناً على حدة وإن قال إن تزوجت فلانة فهي طالقة وإن تزوجت
فلانة لا امرأة أخرى فهي طالقة وذكر الثالثة والرابعة ففسخ اليمين على امرأة
مختومة لا يفسخ يمين غيرها ولو قال إن تزوجت فلانة فهي طالقة فتزوجها
فسخ القاضيه اليمين هل يحتاج إلى تجديد النكاح ذكر شمس الأئمة الحلواني ربح
عز استاذ القاضيه الإمام أبي علي النسخ ربح أنه لا يحتاج لأن القاضيه يبطل اليمين لم يكن
الطلاق واقعاً إلا أن يعود للنكاح بقضاء القاضيه فإن كان الزوج وطئها بعد
النكاح قبل فسخ اليمين ففسخ القاضيه اليمين كان الوطئ حلالاً وكما يظهر بطلان
اليمين والطلاق في حق هذه يظهر في حق غيرها في قول محمد ربح بان كان حلف كل امرأة
أثزوجها فهي طالقة ولو قال كل امرأة أثزوجها فهي طالقة فتزوج أربعاً بعد اليمين
ثم تزوج خامسة فخاصته الخامسة إلى القاضيه ففسخ القاضيه اليمين عليها
لا يظهر لنفسه اليمين فيمن كانت قبلها عند الكل لأنه لو بطل يمينه في الأربع
ولا يقع الطلاق عليهن لا يصح نكاح الخامسة فيبطل الفسخ عليها وإذا بطل
الفسخ على الخامسة تبطل في حق غيرها وإذا قضى القاضيه يبطلان اليمين في
الطلاق المضاف وغيره من المجتهدين اتفقوا قضاءً ونقضاً على المقضى عليه عند

الكل حجة كان على المقضي عليه اتباع رأي القاضيه سواء كان نرى القاضيه موافقا
لرأيه ولم يكن هل ينفذ قضاءه في حق المقضيه ان كان عاميا ينفذ قضائي وعليه
اتباع رأي القاضيه وان كان عالما يرى خلاف ما قضيه القاضيه عن ابي يوسف رج
في غير رواية الاصول انه لا ينفذ قضاءه حتى لا يجله وعليه ان يتبع اشد الامرين وعلى
قول ابي حنيفة رج ينفذ قضاء القاضيه في حقه ايضا. وذكر في كتاب الاستحسان انه ينفذ
قضاء القاضيه في حقه ولم يذكر فيه خلافا وان كان المقضيه عاميا جاهلا لاستغنى
قفها علم من القاضيه فاقناه بوقوع الطلاق فهذا وما لو كان المقضيه عالما وله
رأي سواء لان الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الرأي والاجتهاد. وعن ابي يوسف رج
رجل قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق واقعا فحاشا
المرأة الى القاضيه فقضيه القاضيه له ببقاء الحمل ثم تحول رأي الزوج وصار من يرى
الطلاق واقعا ثم تزوج امرأة اخرى فانه يمسك المرأة الاولى ويفارق الثانية
وينبغي الامر على رأي الحادث في المرأة الثانية اما الاولى فقد قضيه القاضيه عليها
ببطلان اليمين وبقاء النكاح فنقد قضاؤه وان كان قضائي موافقا لرأيه
في ذلك الزمان فلا يبطل ذلك القضاء وهذا بناء على ما تقدم ان على قول
ابي يوسف رج يحتاج الى الفسخ في كل امرأة. وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله
في العيون رجل اشترى عبدا شهده شاهدان عند القاضيه ان هذا المشتري
حلف بعق كل مملوك يشتريه قبل شرائه هذا العبد فاعتقه القاضيه بشهادتهما
ثم اشترى عبدا اخرى قال ابو يوسف رج يعتق العبد الثاني بقضائه للاول
وقال ابو حنيفة رج ولا يعتق الثاني شيئا من الشهود وشهادة مستقبله وهذا بناء
على ان عند ابي حنيفة رج الشهادة على عتق العبد لا يقبل من غير دعوى العبد، حمل

قال امرأة كل ما تزوجك فانت طالق فقلت أنت تزوجها ودفع الامر الى القاضي فقضى بحكمها
 ثم طلقها ثلثاً ثم عادت اليه بعد زوج آخر هل يحتاج الى نسخ القاضي في هذا
 النكاح اختلف المشايخ رج فيه وانما اختلفوا بناء على ان المنعقد بكلمة
 كل ما يمين واحدة وكما ينحل ينعقد ثانية وينعقد الثالثة بعد الثانية ^{ينعقد}
 بهذا اللفظ ايمان في رواية الجامع ينعقد يمين واحدة وكما ينحل تنعقد وفي
 طلاق الاصل المنعقد ايماناً. فعلى رواية الطلاق يحتاج كل يمين الى نسخ
 على حدة وعلى رواية الجامع لا يحتاج والصحيح رواية الجامع. رجل حلف بطلاق امرأة
 ان تزوجها فتردجها وحكما رجلا يحكم بينهما في الطلاق المضاف فحكم بطلاق
 اليمين اختلف المشايخ رج فيه. ذكر في الجامع الاصغر انه لا ينفذ حكم الحكم
 في حقهما. وذكر في صلي الاصل وغيره من الروايات ان حكم الحكم فيما بين
 المتحاكين في المجتهديات بمنزلة حكم القاضي المولى حتى لا يكون لاحدهما ان يرجع
 عن حكمه. وذكر الخصاص رج ان حكم الحكم في المجتهديات جائز الا في الحدود
 والقصاص ذكر الجواز فيما سوى الحدود والقصاص. وذكر شمس الائمة
 الحلواني رج في صلي الاصل الاصح ان حكم الحكم في المجتهديات نحو الكتابات والطلاق
 المضاف جائز في ظلم المذهب عن اصحابنا رج قال محمد رج الا ان هذا مما يعلم ولا يفتى به
 كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا. قال المصريح وكان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النسفي
 يقول هذا مما يكم ولا يفتى به. وقد روي عن اصحابنا رج ما هو اوسع من هذا وذلك
 روي عنهم انه لو استفتي صاحب الحادثة عن هذا ففتها عدلاً من اهل الفتوى فافتاه
 ببطلان اليمين وسعه ان يأخذ به تواه يمسك المرأة وعنه ان صاحب الحادثة
 لو استفتي ففتها فافتاه ببطلان اليمين وسعه ان يمسك المرأة فان تزوج اخيراً ^{بها}

وقد كان خلف بلغظ كل امرأة يتزوجها فاستقرت قتيها الآخر مثل الاول فافتاه
بصحة اليمين ووقوع الطلاق المضاف عليهما فانه يفارق الثانية ويمسك الاولى
لانه فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضيه المولى او حكم الحكم . وما نقل عنهم
بناء على ان حكم الحكم في المجتهديات في حق المتحامين بمنزلة حكم القاضيه المولى
الا ان الفرق بين حكم القاضيه وحكم الحكم ان حكم الحكم في المجتهديات اذا فسخ
الى القاضيه ان كان موافقا للرأيه امضاء . وان كان مخالفا بطله وليس للقاضيه ان يبطل
حكم قاض اخر في المجتهديات . وقال ابن ابي ليلى رح ليس للقاضيه ان يبطل حكم
الحكم وان كان مخالفا للرأيه اذ لم يكن حكم الحكم مخالفا للنص والاجماع وهو بمنزلة
حكم القاضيه المولى ولهذا لو حكم الحكم بحكم ثم اراد ان يرجع عن حكمه لا يصح رجوعه
كما لا يصح رجوع القاضيه عن حكمه في موضع الاجتهاد والصحيح ما قلنا لان الحكم
استفاد الولاية بتحكيمهما ولهما ولاية على انفسهما لا على غيرها فكان حكم الحكم
في حق غيرها بمنزلة الصلح . ولو اصاب الخصاص على ثبوت وكان ذلك محال .
لرأي القاضيه بطله اما اذا حكم الحكم موافقا لرأي القاضيه انما لا يبطله لان
لو ابطله يحتاج الى الاعادة فلا يفيد . ولو حكما رجلا يحكم بينهما فاجاز القاضيه
حكومته قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما يخالف رأي القاضيه في الكتاب انه لا يجوز حكمه
على القاضيه وكان للقاضيه ان يبطله قالوا هذا اذ لم يكن القاضيه ما ذونا في الاستئثار
فان كان ما ذونا لا يكون له ان يبطل حكمه وقال بعضهم الجواب مطلق لان الاجازة
امضاء لما سبق فلا يظفر فيها يقضيه لكن شرط صحة التحكيم ان يكون الحكم من اهل
الشهادة لان القاضيه لا يصلح قاضيا اذ لم يكن اهل الشهادة فكذلك الحكم فلا يصح
تحكيم العبد والمكاتب والكافر على المسلم ولا حكم الحكم لمن لا يقبل شهادته له فان

٣٠٩
حكما امرأة فحكمت فيما يجوز شهرها دفعا بان حكمها وسند كرماء ذلك التحكيم
في موضعها ان شاء الله تعالى رجل تزوج امرأة ثم جن فله والد فادعت المرأة
ان زوجها قد كان حلف قبل ان يتزوجها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثلثا
وطلبت من القاضي ان ينصب والده زوجها خصما لها ليقتضيهما بالطلاق قال
محمد بن ابي حنيفة ان كان جنونا مطبقا جعل والده خصما قال هشام بن محمد بن محمد بن
ان رأي القاضي ان هذا القول ليس بشيء فابطل القول وامضى النكاح ثم
صح الزوج ومن رأى ان الطلاق واقع هل يسعه المقام معها قال محمد بن محمد بن محمد بن
يسعه ذلك فقلت له ورأيت على خلاف ذلك قال لان القاضي لما قضى وسعه ^{ذلك}
وعن ابي يوسف رج في الاما لا يسعه المقام معها وكذلك للمرأة قال وهذا حكم
لا يحل حراما ولا يحرم حلالا وهذا بناء على ما تقدم ان رأي الزوج اذا كان
هو الحرمة ودقوع الطلاق لا ينفذ القضاء في حقه ثم شرط محمد بن محمد بن محمد بن
الوالد خصما للمرأة ان يكون جنون الزوج مطبقا. واختلف الروايات
الظاهرة الجنون اذا كان يوما او يومين لا يعتبر ولا يصير غيره خصما عنه
وينفذ نكاحه في حالة الافاقة كما في الانعام. واما المطبق في اظهر الروايتين
عن ابي يوسف رج مقدر باكثر السنة وفي رواية عنه مقدر باكثر من يوم
وليلة. ومحمد بن ابي حنيفة الجنون المطبق بشهر ثم رج وقدره بسنة كاملة
وذكر الناطق والشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده رج ان الجنون المطبق في
قوله ابي حنيفة رج مقدر بشهر وعليه الفتوى. رجل تزوج بامرأة او بامرأة
فخاصمت امرأته لا القاضي فرأى القاضي ان الحرام لا يحرم الحلال فقضيه بالحل
انفقوا ان الزوج اذا كان جاهلا يأخذ بالقضاء وان كان عالما فلهما ^{الحرمة} فيه

قال ابو يوسف شئف رج لا يحل له المقام معها وكذلك المرأة . وقال الحسن بن زياد رج
 في مثل هذا اذا كان الرجل جاهلا يأخذ بما قضيه له القاضيه وان كان عالما فقيها يعمل
 برأي نفسه ولا ينظر الى قضاء القاضيه قال الحسن رج وهذا كله قياس قول المجتهد
 وابي يوسف رحمه الله . اما على قول محمد رج يأخذ بقضاء القاضيه على كل حال
 وكذلك رجل قال لامرأة انت طالق البتة وهو من يرى البتة ثلثا فخاصمه
 امرأته المفاض يرى البتة واحدة ، ملكت الرجعة تقضيه بانها راجية في جملها
 امرأته قال محمد رج وسع للرجل امساك المرأة وان كان هو يرى خلاف ما قضى القاضيه
 ويقول الرجل لست اري هذا ولني اراها ثلثا والرجل ممن يؤخذ بقوله قال
 محمد رج ينبغي لهذا الفقيه ان يدع رأيه ويأخذ بما قضيه له القاضيه لان هذا مما
 يختلف فيه الفقهاء قال وكذلك كل قضاء فيما اختلف فيه الفقهاء اذا قضى
 القاضيه بذلك على فقيه لا عالم يرى خلاف ذلك من تحريم او عتق او تحليل او اخذ مال
 او غير فانه ينبغي للفقهاء ان يدع رأي نفسه ويأخذ بقضاء القاضيه ويلزم
 نفسه ما اذن القاضيه واجمعوا على ان المقضى عليه يأخذ بالقضاء ولا يعمل برأي
 نفسه . وان ادعى رجل على غائب شيئا قال محمد رج في المفقود ليس للقاضيه ان
 وكيله عن الغائب فلو رأى القاضيه ان يسمع البيعة على الغائب من غير خصم
 ووكيل وقضيه على الغائب في نفاذ قضائه على الغائب روايتان ذكرهما الشيخ في
 السرخسي والشيخ الامام المعروف بنحو اخر زاده رحمه الله انه ينبغي قضاء
 وغيرهما من المشايخ قالوا لا ينبغي . واذا خاف صاحب الدين غيبة الشهود
 او موتهم والرد اثبات الدين على الغائب قال بعضهم يؤكل غيره باثبات حقوقه
 على الناس ويجعل ما يريد اثباته على الغائب من طلاق او عتاق او بيع شرط

للوكالة بان قال ان كان فلان طلق امرأته او اعتق عبده فانت وكيل في اثبات حقوقي
 على الناس ثم ان هذا الوكيل يحضر جللا ويقول ان فلانا وكيل بطلب حقوقه على
 الناس اجمعين ان كان فلان باع داره من فلان او اعتق عبده او طلق امرأته وان
 فلانا الغائب قد باع داره او اعتق عبده فصرت وكيل له في اثبات حقوق
 موكل وان لموكل هذا عليك الف درهم فيقول المدعي عليه بل ان فلانا وكلك
 على هذا الوجه لكي لا اعلم ان الشرط قد وجد فيقيم المدعي البينة على الشرط
 فيقضي القاضي بالشرط الا ان هذا فصل يختلف فيه المشايخ ان الانسان
 هل ينتصب خصما عن الغائب في اثبات شرط حقه قال بعضهم ينتصب خصما
 والصحيح انه لا ينتصب اذا كان شرطا يتضرب به الغير كالطلاق والعراق وما
 اشبه ذلك فلا يصح هذه الحيلة والصحيح في هذا ما ذكره محمد بن ^{يقول} الجائع
 رجل لصاحب الدين كفلت لك بكل مالك على فلان الغائب ثم ان صاحب الدين
 يحضر الكفيل الى مجلس القاضي ويقول ان لي على فلان الغائب الف درهم
 وان هذا الرجل كفل لي بجميع مالي على فلان الغائب والف درهم كانت لي
 عليه قبل كفالة هذا الرجل فيقر الكفيل بالكفالة وينكر المال على الغائب
 انكاره لان قوله كفلت بكلك على فلان لا يكون اقرارا منه بالمال لانه مجهول
 فاذا اقام المدعي البينة ان له على الغائب الف درهم كانت له عليه قبل كفالة
 هذا الرجل يقبل بيته ويقضيه بالكفالة والمال لانه ادعى على الغائب ما هو
 سبب لحقه على الحاضر فينتصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون القضاء
 عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الدين لا يلتفت الى انكاره
 لا يكون هذا قضاء على المسخر لان المدعي فيما ادعى على الكفيل كان صادقا في دعواه

ثم يبرئ المدعى الكفيل عن الكفالة ولا يبرئ المالك عن الغائب وان كانت الكفالة عن الغائب
بين يده القاضيه على هذا الوجه فانكر المالك على الغائب فاقام المدعى البينة على المالك
فكذلك يقضيه على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة عن
الغائب بآمره او لم يذكر الامر ولو ادعى رجل على رجل ان له على الغائب الف درهم
وان هذا الرجل كفيل له عن الغائب بالالف التي له عليه بآمره فهذا وما تقدم سواء
ويقضيه على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى رجل ان له على الغائب
الف درهم وان هذا الرجل كفيل له عنه بالالف التي له عليه ولم يقل بآمره وانكر
المدعى عليه ذلك فاقام المدعى البينة على ما ادعى فان القاضيه يقضيه بالالف
على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب بخلاف ما اذا ادعى كفالة
بكل ماله على الغائب فان ثم يقضيه على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب
سواء ادعى الكفالة بآمره او لم يذكر الامر والفرق ما عرف في الجامع وروى
ابن سماعة عن محمد بن رجبل ادعى على رجل ديناً فقضى القاضيه له عليه ببينة
اقامها فغاب المقضى عليه او مات وترك امواله في المصريف يد اقوام يقرن
بذلك المال للمقضى عليه وخلف المقضى عليه وارثاً فان القاضيه لا يدفع
شيئاً من ماله الى المقضيه له ما لم يحضر المقضى عليه ان كان غائباً او يحضر وارثه
ان كان ميتاً لاحتمال ان الغائب قد قضى دينه رجل ادعى ان له على فلان الغائب
الف درهم وان هذا الرجل الذي حضره كفيل له عن الغائب بآمره وانكر الكفيل الكفالة
فاقام المدعى البينة على الكفيل انه كفيل بآمر الغائب وان له على الغائب الف درهم
ذكرنا انه يقبل البينة ويرجع الكفيل على الغائب فان كان الكفيل بعد القضاء
لم يأمره الغائب بذلك لا يرجع على الغائب اذا ادعى به ويجعل ذلك بمنزلة الأبرأ

ولو كان كفل عن رجل باع وادى المال ثم غاب الطالب فحضر الكفيل والمكفول
عنه فاقترع المكفول عنه بالكفالة ومجداداء المال او مجد الكفالة ايض فاقام
الكفيل شهرا واعل دفع المال والكفالة باع فانه يقضي على الطالب بالقض
لوحضر الطالب وانكر القبض يقضي عليه بالبراءة بتلك البينة ويرجع الكفيل
على المكفول عنه بذلك المال ولو كان رجلين عليهما الف لرجل واحد منهما
كفيل عن صاحبه ثم مجد المال فاقام المدعي البينة على احدهما بالمال وقضيه
القاضي عليه بالمال والكفالة فلم يأخذ الطالب شيئا حتى غاب ثم قدم
الأخر فان القاضي يقضي عليه بتلك البينة بنحسمائة كانت عليه رجلان
شهدا على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليهما عبدان فقالا كنا عبيد
لفلان الغائب الا انه اعتقنا واقاما البينة على ذلك فان القاضي يقضي
بعقوبتهما ويكون ذلك قضاء على مولاها حتى لو حضر المولى وانكر العتق لا يلتفت
للابكاره القاضي اذا كتب كتابا لاقاض آخر في فصل مجتهد فيه فان القاضي
المكتوب اليه يعمل برأى نفسه ولا ينفذ كتاب القاضي على خلاف رأيه
وينفذ سجل غيره فيما كان مجتهدا فيه وان كان السجل مخالفا لرأيه
لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة وفي الشهادة القاضي يعمل برأى
نفسه اما السجل يحكمه قضاء غيره فلا يعمل فيه برأى نفسه رجل قدم
رجلا الى قاض وقال ان لابي على هذا الرجل الف درهم وابي غاب واما
اخاف ان يتواري هذا الرجل فجعله القاضي وكيلا لابي وقبل بيعة
الابن على المال وحكم بذلك ثم رفع ذلك لاقاض آخر فان الثاني لا يجيز
قضاء الاول لان بيعة الابن ما قامت بحق على الغائب حتى يكون ذلك قضاء على
القاضي

وهو بخلاف المفقود فان القاضير يجعل ابن المفقود وكيله في حقوقه والمفقود
منزلة الميت فكان للقاضير رفع بسوطة في ماله رجل عليه دين لرجل فطالبه
صاحبه فقال المديون ان لم اقض مالك اليوم فامرأة طالق او عبدا حر ثم
تغيب عنه الطالب فخاف الحالف ان يجث في يمينه فجاء المطلوب الى القاضير
يقص عليه القصة فنصب القاضير للغائب وكيله في قبض دينه فدفع اليه
المال وحكم القاضير بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر قال ابو يوسف ربح قضاء
الاول باطل لا يجيبه الثاني وذكر الناطق ربح في الواقعات عن الحسن بن زياد
ان القاضير ينصب وكيله عن الغائب ويدفع اليه المال ولا يجث الحالف
وقال الناطق ربح وعليه الفتوى وعن محمد ربح ما يقارب هذه المسئلة قال
لوان رجلا جاء الى قاض وقال ان فلان بن فلان الغائب علي كذا من المال
واحي قد قضيته وهو الآن في بلد كذا وانا اريد ان اذهب الى ذلك البلد
واخاف ان يأخذني الطالب بالمالي ثم بمحمد لا يفاء فاشمع من شهودي
ههنا واكتب لي حجة حمى لو خاصني يكون حجة لي فان القاضير يسمع بيته ويجعل ابن
الغائب خصما وكذلك في الصلح اذا دعت المرأة ان زوجها الغائب يظنهما
رجلا عتق نصف عبدا او نصف امته او كانت الامه يمينه اشين فاعتقها
احدهما وهو معس وقضير القاضير للآخر يبيع نصيبه فباع ثم اختصما الى قاض
آخر لا يرى ذلك ذكر الخصاص ربح ان القاضير الثاني تبطل البيع والقضاء وذكر
شمس الائمة الحلواني ربح حاكيا عن المشايخ رحمهم الله ما ذكر الخصاص ربح ليس
في هذا شيء عن اصحابنا ولولا قول الخصاص ربح لقلنا بانه ينفذ قضاء الاول
لا يقضى في فصل مجتهد فيه فان عند بعض العلماء ربح اذا كان القاضير ^{نصيب} الامير السعائرية على العبد يبيع

الساكن رقيقا، ولو أن قاضيا قضى بجواز بيع المدير فقد قضاه قضاؤه رواية واحدة
حتى لو رفع ذلك القاضى آخرى خلاف ذلك لا يكون للثاني أن يبطل الأول
وقال الحسن روح من نفسه حكم المدير في هذا حكم أم الولد وذكر في السير ^{مات} إذا
الرجل وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وأثبت على الميت ديناً فباعهم
القاضي على ظن أنهم عبيد ثم ظهر أنهم مدبرون كان البيع باطلاً وإنما
يبطل قضاء القاضي في تلك المسئلة لأنهم عتقوا بموت السيد اقض ما في
الباب أنه إذا كان للميت دين يجب السعاية عليهم لكن وجوب السعاية
لرد العتق لا يمنع وقوع العتق فيكون بيع القاضي بيعاً للحر ولو أن قاضياً ^{قضى}
بجواز بيع أم الولد فقد قضاه في قول أبي يوسف وأبي يوسف روح في ظاهر
الرواية وعن محمد روح فيه روايتان في أظهر الروايتين عنه لا ينفذ
قضاؤه وعن أبي يوسف روح إذا قضى القاضي بجواز بيع أم الولد ^{ينفي}
في القياس أن لا يرد قضاؤه كما في المدير إلا أن الفقهاء روح اتفقوا
على أنها لا تباع وتركوا الحديث فانما لا اجز بيعها وإن باعها القاضى
وذكر الخصاص روح القاضي إذا قضى بجواز بيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه ولم يكن
فيه خلافاً قال مشايخنا روح ذلك قول محمد روح وإذا بيع المكاتب برضا جاز
بيعه بفاصح الروايتين رجل اشترى ماءً بغير أرض فخاصمه المبيع إلى القاضي
فأجاز البيع ثم اخصم القاضى آخر فبطل الثاني ذكر الناطق روح أنه يجوز واحدة ^{الأول}
وابطال الثاني ما طرأ ولو كان الأول باطلاً البيع واجاز الثاني يجوز باطل الأول
ولا يجوز إجازة الثاني لأنه مجتهد فيه روى هشام عن أبي يوسف روح أنه
يجوز بيع الماء بغير أرض وذكر في شرب الأصل أنه لا يجوز في قولهم رجل يترج

امراة بغير شهادة نساء ليس فيهن رجل فرفع ذلك القاض فاجاز ثم رفع
 القاض آخره ابراء جائز اروي ابن رستم ان الثاني يجيز قضاء الاول وليس له
 ان يبطله رجل حلف بطلاق او عتاق ان لا يأكل لحما فاكل سمكا فرافعه المرأة
 الى القاض ففرق بينهما ثم رفع ذلك القاض آخره لا يرى السمك لحما فان الثاني
 يعضه قضاء الاول رجل طلق امرأته ثلثا وهي حبل او حائض او طلعها ثلثا قبل
 الدخول بها فرفع ذلك القاض لا يرى الثلاث ولا طلاق الحامل والحائض
 واقفا كما هو مذهب البعض فحكم ببطلان طلاق الحامل والحائض وببطلان
 ما زاد على الواحدة ثم رفع ذلك القاض آخره ان الثاني يبطل الاول وكذا
 لو فرق القاض بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة برضا ع برود قضاء
 القاض اذا قضى لولده على اجبي بشهادة الاجانب لا يجوز وان رفع قضاؤه القاض
 آخره يبطله الثاني ولو قضى بشهادة ولد لا يجيز رفع ذلك القاض آخره ان الثاني
 وكذا لو قضى بشهادة المحدث وفيه قذف وهو يرى ذلك فرفع ذلك القاض آخر
 لا يرى جواز يبطله الثاني وذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده رحمه الله
 هذا اذا كان القاض الثاني يعرف ان الاول يرى جوازه بان قال الاول لاح لي
 ذلك اما اذا علم الثاني ان الاول لا يرى جوازه بان قال الحق ما قال علماءنا
 ان شهادة المحدث وفي القذف لا تقبل وان تاب ومع هذا قضى به كان للثاني
 ان يبطله ولو كان القاض هو المحدث وفي القذف فرفع حكمه الى قاض آخر
 لا يرى جوازه يبطله الثاني لان نفس القضاء مختلف فيه ولو رفع حكم الاول
 الى من يرى حكم الاول جائزا فامضاء ثم رفع امضاء الثاني لا ثالث لا يرى جوازه
 فابطله لا ينفذ ابطله لان الثاني لما انفذ الاول فقد قضى به ليل مجتهد فيه

فينفذ قضاءه. ولو ان قاضيه قضى لامرأة بشهادة زوجها واخيرا رفع ذلك
 الى قاض لا يجيز شهادة الرجل لامرأته امضى الثاني حكم الاول لان الاول قضى ^{ليل}
 مجتهد فيه فينفذ قضاؤه. ولو كان القاضى قضى لامرأة بشهادة رجلين
 لا يجوز فان رفع ذلك الى قاض آخر لا يراه جائزا ابطله لان نفس القضاء
 مختلف فيه فانه كما لا يصلح ان يكون شاهدا لامرأة لا يكون من اهل القضاء ^{لها}
 فكان للثاني ان يبطله فان رفع قضاء الاول الى من يرى جواز قضاؤه ثم رفع
 امضاء الثاني الى ثالث لا يرى جواز امضاء الثالث امضاء الثاني ولا يبطله ^{القضاء}
 اذا قضى وهو اعنى ثم رفع قضاؤه الى من لا يرى شهادة الاعمى فانه يبطل قضاء
 الاول ولو كان الثاني يراه جائزا فاجاز قضاء الاول ثم رفع الثالث لا يرى
 جواز ذلك فان الثالث يضر حكم الثاني. ولو ان قاضيا قضى بشهادة رجل وامرأة
 في الحدود والقصاص ثم رفع قضاؤه الى من لا يرى ذلك فان الثاني يضر حكم
 الاول ولو استتضعف المرأة فحكمت بمجدد وقصاص لا يجوز حكمها فان رفع حكمها
 الى قاض آخر يراه جائزا فاجاز حكم الاول لا يكون لغيره ان يبطله. ولو ان قاضيا
 قضى برة المرأة في النكاح بعيب الجنون او العجز ونحو ذلك ثم رفع الى قاض
 لا يرى ذلك فان الثاني ينفذ حكم الاول لان قضاء الاول صادف مواضع
 الاجتهاد. ولو ان قاضيا قضى بطلاق طلاق المكره ثم رفع ذلك الى قاض
 يرى طلاق المكره واقعا فابطل حكم الاول لا يجوز ابطاله. فقيه اشترى شيئا
 فاسد فخاصمه البائع الى قاض يرى البيع جائزا فقضى عليه بالجواز وهو
 مما يختلف فيه الفقهاء جاز للمشتري امساكه. ولو ان قاضيا قضى في متعة النساء
 بالحلل ثم رفع الى قاض آخر لا يراه جائزا فان الثاني يبطل قضاء الاول لان متعة ^{النساء}

منسوخة فقد اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على فسادها فلا ينفذ قضاء القاضيه
 بالحل وعن ابي يوسف رج انه ينفذ قضاءه وهو غير مأخوذ وهذا اذا كان
 ذلك بلفظ المتعة بان قال اتمتع بك الى اشهر. اما اذا تزوج الى شهر لا يصلح
 هذا النكاح وقال زفرج يصح النكاح ويبطل التوقيت فان قضى القاضيه بمجرئه
 هذا النكاح نفذ قضاؤه. ^{رجله} حتى راد فلم يخاصم صاحب اليد سنين
 ثم خاصمه الاقاضي فبطل القاضيه حقه بترك الخصومة سنين كما هو مذهب
 بعض الناس فان بعض العلماء رج قال من له حق في الدار اذا لم يخاصمه ^{سنين} ثلث
 وهو في المصير بطل حقه الا ان هذا قول مجبور فلا ينفذ فيه قضاء القاضيه فان
 رفع ذلك الاقاضي آخر فان التلوي يبطال قضاء الاول يجعل المدعي عليه حقه وكذا المرأة
 اذا لم تخاصم زوجها سنين ولم تطلب المهر المفروض قال بعض الناس يبطل
 حقه فان قضى القاضيه بذلك كان قضاؤه باطلا. رجل قتل عمدا فعت زوجته
 او ابنته عن دم العمد فرفع ذلك الاقاضي فبطل العفو وقضى بالقصاص
 كما هو مذهب بعض الناس ان لاحق للنساء في القصاص فلا يصح عفوها
 فان قضى القاضيه بالقصاص وابطل العفو كان قضاؤه باطلا حتى لو قتله
 الوارث بعد ذلك ذكر في الزيادات ان الوارث ان كان عالما بالعفو كان
 عليه القصاص لانه قتل شخصا لا قصاص عليه وان كان جاهلا كان عليه
 الدية امرأة بلغت مبلغ النساء عاقلة فتصرفت في مالها كالعتق ونحو
 ذلك بغير إذن زوجها فرفع الامر الى القاضيه فبطل القاضيه نصي فيها كان قضاؤه
 باطلا وان قال بعض الناس ان تصرف المرأة في مالها لا ينفذ بغير إذن الزوج
 لان هذا قول مجبور فلا ينفذ فيه قضاؤه ولو ان قاضيا قضى في العنين

ان لا يؤجل ثم رفع الا قاض اخر فان الثاني يؤجله حولا ويبطل قضاء الاول وكذلك
 رجل اشترى دارا وضمن رجل له الخلاص او ضمن له البائع ذلك استحققت
 الدار على المشتري فقبض القاضيه له على الكعيل بدار مثلك الدار ثم رفع ذلك
 الا قاض اخر يرى ذلك باطلا فان القاضيه الثاني يبطل قضاء الاول وهذا قول
 ابي حنيفة راجح لان عند تفسير ضمان الخلاص تسليم مثل ذلك الدار ان عجز
 وذلك باطل. اما على قول ابي يوسف ومحمد راجح تفسير ضمان الخلاص والعهد
 والدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وذلك جائز القاضيه اذا قضى باضمية
 يختلف فيها الناس وقضى لرجل على رجل بحق واشهد على قضاءه شهودا
 ولم يبين باي وجه قضيه ثم رفع ذلك الا قاض اخر فقال الثاني اشهدوا اني قد
 ابطلت ما قضى فلان بن فلان القاضيه على فلان ونقضت قضاءه بامر تحقق
 عندي ابطاله او قال اشهدوا اية قد ابطلت ما قضى فلان على فلان ولم يرد
 على ذلك شيئا ثم رفع ذلك الا قاض ثالث فان الثالث يأخذ بنقض الثاني
 ويبطل ما بطله الثاني هذا لان الثاني اجمل ولم يفسر فاذا لم يعلم اي القضاءين
 كان حقا يجعل الحق للذي في يده المدعى به لان القاضيه الثاني اخوة من اليد
 الاول فلا يستقضيه بالسك. قال محمد راجح والواحد والاثنا في ذلك سواء
 رجل اذن لعبد في نوع من التجارة فجعله القاضيه ماذونا في ذلك النوع خاصة
 دون غيره فقد قضاه لان صادقه موضع الاجتهاد الا انه انما ينفذ قضاءه
 عند شئ يبطل القضاء من الخصومة وغيره بعد تصريف العبد. رجل اشترى
 عبدا او جارية ونقد الثمن وقبض العبد فاصابه ليم عند فرده القاضيه على البائع
 بذلك ثم رفع ذلك الا قاض اخر فان الثاني يبطل قضاء الاول والكان عند

بعض الناس ان المبيع اذا جن عند المشتري ولا يعلم انه كان عند البائع كان للمشتري ان يرد
لان الجنون انما يكون لأمة في الدماغ فاذا وجد عند المشتري يستدل بذلك على انه
كان غيبا للبائع الا ان هذا قول مجوز فلا ينبغي قضاؤه القاضيه به والله اعلم بالصواب
كتاب الشهادات

باب فيمن لا يجوز شهادتهم

وهم اصناف صنف لا يكون كلامهم شهادة لعدم الاهلية واهلية الشهادة
انما تكون بالعقل الكامل والضبط والولاية والقعدة على التميز بين المدعي
والمدعى عليه فلا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعنوه بمنزلة المجنون
اما المجانين لعدم العقل وكذلك الصبيان لان الشرع جعل حد كمال
العقل البلوغ عن العقل فلا ينعقد النكاح بحضورهم وكذلك شهادة النساء
وحد من الاشهاد المقبالة على الولاية فانها مقبولة في حق النسب دون الميراث
وكذلك شهادة القابلة على الاستهلال مقبولة في حق الصلوة عليه دون غيره
لمكان الضرورة وكذلك في الغيب الذي لا يطلع عليه الرجال ولا يقبل شهادته
المملوك فتنا كان او مدبرا او مكاتبا او ام ولد وكذلك معتق البعض في قول
ابن حنيفة صحيح ولا ينعقد النكاح بحضورهم عندنا كما لا ينعقد بشهادة الصبيان
والنسوان. وقال مالك صحيح ينعقد النكاح بحضور المملوك ولا يقبل شهادة
الاعمى عندنا لانه لا يقدر على التميز بين المدعي والمدعى عليه والاشارة
اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينعقد النكاح بحضوره. وقال مالك صحيح تقبل
شهادة الاعمى وقال زفر بن يحيى شهادة فيما يجوز الشهادة بالتسامع. وقال
الشافعية ان كان بصيرا وقت التحمل ثم عم جازت شهادته وقال ابو حنيفة رحمه

رحمه الله لا تقبل شهادته أصلاً ولا تقبل شهادته الآخر لأنه لا يقدر على التلفظ
بلفظ اختص به الشهادة

فصل فيمن لا يقبل شهادته لفسقه

الفسق لا يمنع اهلية الشهادة عندنا فينعقد النكاح بحضرة وانما يمنع
اداء الشهادة لتهمة الكذب وتكلموا في الفسق الذي يمنع الشهادة
اتفقوا على ان الاعلان بكيرة يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان مع لنا نوع
فسق مستثنى يسميه الناس بذلك فاسقامطلقا لا يقبل شهادته
وان لم يكن كذلك ينظر ان كان صلاحه اكثر من فساد و صوابه غلب
من الخطأ ولا يكون سليم القلب يكون عدلا لا تقبل شهادته لان غير المعصوم
لا يحلو عن قليل ذنب فيعتبر فيه العائب وعزايبي يوسف رح ان كان الفاسق
وجيها ذامرة جازت شهادته لان مثله لا يكذب ومن اشتد غفلته
لا يقبل شهادته ولا يقبل شهادته مدمن الخمر ولا مدمن السكر لانها كثير وانما
شرط الايمان ليظهر ذلك عند الناس فان من كتم شرب الخمر في بيته لا يبطل
عدالته وان كانت كبيرة وانما يبطل اذا ظهر ذلك او يخرج سكران يستحق
منه الصبيان لان مثله لا يحترز عن الكذب وذكر الحضاف رح ان شرب الخمر
يبطل العدالة قال محمد رح ما لم يظهر ذلك فهو مستور الحال من سكر من التثبيد
بطلت عدالته في قول الحضاف رح لان السكر حرام عند الكل وقال محمد
رح لا يبطل عدالته الا اذا كان اعتاد ذلك او يخرج سكران ويلعب بالصبيان
ولا يقبل شهادته الخمت اراد به اذا كان مختثا في الافعال الردية ولا يقبل
شهادته من يلعب بالحمام يطيرهن لان ذلك يشغل قلبه فيشتد غفلته

وعنه يقع بصره على عورات المسلمين . أما إذا أمسك الحمام في البيت للناس
ولا يطير يجوز شهادته فان من له برج الحمام لا يكون فاسقا ولا يجوز شهادته
المقام قاهر بالشرطي نج او غيره فباي شيء قاهر لم يقبل شهادته لان القهار
كبير . وأن لعب بالشرطي ولم يقامر ان دأب على ذلك حتى شغله عن
الصلوات او كان يخلع باليمين الباطلة في ذلك لا يقبل شهادته . وأن لعب بشيء
من الملاهي لا يمنع ذلك عن الفرائض لا يبطل عدالته والملاعبة بالاهل
والقوس والغرس لا يبطل عدالته ما لم يمنع ذلك عن الفرائض وان كان اللعب
بالملاهي لا يمنع عن الفرائض الا انه مستشنع بين الناس كالتمير والطنان
فكذلك وان لم يكن مستشنع ما نحو الحذاء وضرب القصب لا يبطل العدالة الا
فحش بان كانوا يرقصون عن ذلك . وذكر في الاصل لا تقبل شهادة صاحب
الغناء الذي يجادى عليه ويحجمهم انه معلن بالمعصية وكذلك بلس
مجالس الفجور والشرب وان لم يشرب ولم يسكر لا يقبل شهادته الشارح
والمناخلة ولا شهادة الكل الربوا يريد بذلك اذا كان مصر عليه معرفا
به والرجل الصالح اذا اتعنه بشعر فيه فحش لا يبطل عدالته لانه حكم فحش غيره
ومن ترم مع نفسه لا يبطل عدالته والذي اخر الفرض بعد وجوبه ان كان
له وقت معين كالزكاة والحج والصوم والصلوة بطلت عدالته الا ان يكون
التأخير بعد . وأن لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج ذكر الناطق رحمه الله
رواية هشام عن محمد بن ابي بطل عدالته به اخذ المقاتل رج وقال بعضهم
اذا اخر الزكاة او الحج بغير عذر بطلت عدالته وبه اخذ الفقيه ابو الليث
رج وعن ابي يوسف رج في الاما الى ان الحجر يكون على الفور والصحي لم يأت .

الزكاة لا يبطل العدالة. وان ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في
 المواضع وبه اخذ شمس الائمة السرخس وخرج وذكر في بعض المواضع انه
 يبطل العدالة ولم يقدم ولم يذكر العدد وبه اخذ شمس الائمة الحلواني ورجح
 عليه الفتوى وهذا اذا تركها مجانة ودغبة عنهما من غير عذر اما اذا تركها
 لمرض او لبعده المسافة او تاويل بان كان يفسق الامام او يضل لا يبطل ^{لله} عدالة
 وان ترك الصلوة بالجماعة ولم يستعظم ذلك كما يفعل به العوام بطلت ^{لله} عدالة
 وان تركها متاولا بان كان يضل الامام او يفسق لا يبطل عدالة ولا يقبل شهادة
 من كان معروفا بالكدب والذي يتعلم شعر العرب ان كان يتعلم لاحل العربية
 لا يبطل عدالة وان كان فيه فحش وشهادة الشاعر مقبولة اذ لم يقذف في ^{شعره}
 ومن كان يشتم اولاده واهله وجيرانه ذكر في بعض الروايات انه لا تقبل
 شهادته. وقيل ان اعتاد ذلك بطلت عدالته وان فعل ذلك احيانا لم تبطل
 وقال الفقيه ابو الليث رحمه اذ لم يكن قذرا لا يبطل عدالته اما القذف يبطل
 عدالته ولا يقبل شهادة من يدخل الحمام بغير اذنه اذ لم يعرف رجوعه عن ذلك
 وذكر الكوفي رحمه لا يقبل شهادة من يمشي في الطريق بغير اذن ليس عليه
 غيره ولا شهادة من يأكل في السوق بين ايدي الناس لان ذلك لا يفعل من كان
 له عفة ولا يقبل شهادة الاقلف وهو الكبير الذي ترك الختان بغير عذر
 فان كان يعرف ان الختان سنة الا انه ترك الختان مخوف على نفسه لا يبطل
 عدالته ويؤكل ذبيحته لان اباحة الذبيحة تعتمد الملة وانه يعتقد ملة ^{حيه} التوثيق
 ولا يقبل شهادة من يظهر شتم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعن
 ابي يوسف رحمه ان كان تبرأ منهم لا يبطل عدالته وان شتمهم يبطل عدالته وشهادته

^{٣٣٣}
 النخصه مقبولة اذا كان عدلا وكن لك شهادة المعلم وشهادة اهل النوا و جائرة
 الا الخطا به تمروي ذلك عن ابي حنيفة و ابي يوسف و جهما الله و هم قوم من
 الروافض يصدق بعضهم بعضا من غير دليل و يستجيزون الشهادة لمخلف
 بين ايديهم بالله انه كذا لان في شهادتهم تهمة الكذب . الفاسق اذا قاب
 لا يقبل شهادته ما لم يضر عليه زمان يظهر امر التوبة ثم بعضهم قد روا ذلك
 بستة اشهر و بعضهم قد روى سنة و الصحيح ان ذلك مفوض الى رأي القاض
 والمعدل و من اتهم بالفسق تبطل عدالته والمعدل اذا قال لشاهد موثم بالفسق
 لا يثبت عداله المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف رحمه الله
 لا يقبل شهادته ابدا لانه لا يعرف توبته . و روى الفقيه ابو جعفر ربح عنه انه
 يقبل شهادته و عليه الاعتماد . و غير العدل اذا شهد بزور ثم تاب عازت شهادته
 النصرا في اذا اسلم و قد كان فاسقا و شهد في حادثة لا يقبل شهادته استمنا
 حتى يتبين حاله بعد الاسلام ولو كان هذا لضرب عدلا فاسلم ثم شهد يقبل
 شهادته من غير ان يسأل عنه . الصبي اذا احتلم ثم شهد قال محمد ربح لا يقبل
 شهادته ما لم يسأل عنه و هو بناء على ان عند ابي يوسف و محمد ربح لا يجوز
 القضاء بظاهر العدالة و عليه الفتوى اذا شهد الرجل و هو فاسق فلم
 يقض القاضيه بشهادته حتى تاتى فان القاضيه لا ينفذ شهادته . ولا يجوز
 شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة قالوا هذا اذا كانت العداوة
 بينهما بسبب شيء من الدنيا فاما اذا كانت بسبب شيء من امر الدين فانه
 يقبل شهادته عليه . و ان شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته
 ولو شهد لامرأة و هو عدل فلم يربح الحكم بشهادته حتى تطلقها بائنا انقضت

عدها روى ابن شجاع ربح ان القاضيه ينفذ شهادته. ولو ان كافرين شهدا على
 كافر فقد لا ظمأ توجه القضاء. اسلم المتهم ود عليه ثم اسلم الشاهدان مكانهما
 فان القاضيه بأمرهما باعادة الشهادة ولا بعد لهما بعد الاسلام ويكتب بالعدل
 السابقة اذا جاء الامير ببلدة فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه
 قال خلف ربح بطلت عدالتهم الا ان يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا يبطل عدالتهم
 والقسم على انهم اذا خرجوا لا لتعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار يبطل عدالتهم
 ويتصل هذا الفصل مسائل التزكية بالقدماء. التزكية على نوعين تزكية السر
 وتزكية العلانية في تزكية العلانية يشترط ان يكون المعدل عدلا يعرف احوال الناس
 واصباب المجرم وشرائط العدالة ولا يصح من المغفل. ويدل شهادته اذا لم
 غفلة ولا يشترط العدد في المزكي في قول البيهقي وباب يوسف ربح وقال محمد رحمه الله
 يشترط فيه العدد الاثنان فيما يثبت مع الشبهات والادب فيما لا يثبت مع الشبهات
 وعلى هذا الخلاف رسول القاضيه الى المزكي والمتري من الشاهد ان كان الشا
 اجميا والمتري من الخصم ان كان الخصم اجميا واجمعوا على ان ما يشترط في
 الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر في تزكية علانية يشترط ذلك في
 المزكي فلا يصح تعديل الاعم والصبي والمعتب والفاسق واجمعوا على انه لا يشترط
 لفظة الشهادة في تزكية العلانية بصورة تزكية العلانية ان يجمع القاضيه بين
 المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة
 تزكية السر يبعث القاضيه رسولا الى المزكي او يكتب اليه كتابا فيه اسماء الشهود
 واسماهم وحالهم وسوقهم ان كانوا سوقيا حتى يعرف المزكي فيسأل عن جرائهم
 واصداقهم فاذا عرفهم فمن عمره بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضيه اليه عدل

جائز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يسكت احترازاً عن
هتك السر ويقول الله اعلم الا اذا عدله غيره وخاف انه لو لم يصرح بذلك يقضي
القاضي بشهادته فيحسب يصرح بذلك ومن لم يعرفه لا بالعدالة ولا بالفسق ^{يكتب}
تحت اسمه في كتاب القاضي مستور ثم القاضي ان شاء يجمع بين تركية ^{العدالة} القلاء
وبين تركية السروان شاء اكتب بتركية السروان وماننا تركوا تركية ^{العدالة} القلاء
واكتفوا بتركية السروان لا يقضي القاضي بظاهر العدالة في قول ابي يوسف محمد
ويسأل عن الشهود طعن الخصم في الشهود ولم يطعن . وقال ابو حنيفة
ان كان المدعي به حقا يثبت مع الشبهات كان له ان يقضي بظاهر العدالة
مالم يطعن الخصم في الشهود والفتوى على قولهما . واذا طعن الخصم في الشهود
لا يقضي بظاهر العدالة في قولهم وكذلك فيما لا يثبت مع الشبهات كالحمد والقصاص
يسأل عن الشهود في قولهم . وان لم يطعن الخصم في الشهود بل عدلهم فهو على
ثلاثة ان قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا واعلم او قال هم عدول جائز شهادتهم
لي وعلي او قال هم عدول ولم يزد في الوجه الاول والثاني القاضي يقضي عليه
بدعوى المدعي ولا يسأل عن الشهود لانه اقرب الى الحق وان قال هم عدول ولم يزد
او قال هم عدول لانه اخطأ في الشهادة فهذا على وجهين اما اذا كان ^{عليه} المقتضى
عدلا يصلح للتركية او لا يصلح بان كان مستورا او فاسقا فان كان عدلا يصلح
للتركية ينظر ان كان المدعي عليه لم يجمع دعوى المدعي عند الجواب بل سكت
حتى شهد عليه الشهود ثم قال هم عدول قال ابو حنيفة وابو يوسف
القاضي يقضي للمدعي بشهادتهم ولا يسأل عنهم سواء كان المدعي به حقا يثبت
مع الشبهات او لا يثبت مع الشبهات . وقال محمد بن القاضي لا يقضي قبل السؤال

بى يسأل عنهم لان عنده وان كان قول الخصم تعدى لا فالعدد في المنزكى شرط عند
 وعندهما لا يشترط العدد . وان كان المدعى عليه عند دعوى المدعى محمد
 دعوى المدعى فلما شهد عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات جعل
 هذا على الخلاف الذي تقدم عندهما يقضي القاضيه من غير سؤال وعند محمد
 لا يقضي ما لم يسأل من غيره . وذكر في الجامع الصغير في هذا الوجه لا يصح
 تعديل الخصم في قول ابي يوسف ومحمد وح و يكون تعديله بمنزلة العدم
 وفي بعض الروايات عن محمد ربح هذا الوجه يقول القاضيه للخصم ما ذاتقول اصدقا
 في الشهادة ام كذبوا ان قال صدقوا فقد اقر بما ادعى المدعى وان قال كذبوا لا يقضي
 هذا اذا كان المدعى عليه عدلا فان كان فاسقا او مستورا لا يصح تعديله ولا يقضي
 القاضيه ولا يجعل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق كما لو شهد عليه
 شاهد واحد فقال المدعى عليه هو عدل لا يكون قوله ذلك اقرارا فكذلك
 ههنا بخلاف ما اذا قال هم عدول صدقوا فان ذلك اقرار واذا لم يصح تعدله
 اذا كان فاسقا او مستورا يسأله القاضيه اصدق الشهود ام كذبوا فان قال
 صدقوا كان ذلك اقرارا يقضي القاضيه باقراره وان قال كذبوا لا يقضي وان كان
 المنزكى اثنين فعدلهم احدهما وجرحهم الآخر قال ابو حنيفة ولا يوجب يوسف ربح
 الجرح اولى لانه اعتمد على دليل غير ظاهر الحال فكان الجرح اولى كما لو عدله
 اثنان وجرحه اثنان كان الجرح اولى في قولهم جميعا وقال محمد ربح اذا عدلهم
 واحد وجرحهم الآخر القاضيه يتوقف لا يقضي بشهادتهم ولا يرد هل يفتقران جميعهم
 الآخر يثبت الجرح وان لم يجرحهم الآخر بل عدلهم ثبت العدالة وان جرحه
 واحد و عدله اثنان ثبت العدالة في قولهم لان قول اثنين حجة مطلقة في الاحكام

بخلاف قوله الواحد وأن جرحهم اثنان وعد لهم عشرة كان الجرح اولاً لأن
 قول الاثنين يساوي قول الجماعة كما في دعوى الملك إذا قام احد المدعين
 اثنان وأقام الأخر عشرة لا يترجح صاحب العشرة . رجل ادعى على رجل قتل
 وأقام على ذلك شهود فجرحهم الخصم وأراد أن يثبت ذلك بالبينة فهو على
 وجهين أما أن جرح جرحاً مؤثراً لا يدخل تحت الحكم نحو أن يقول أنا أقيم البينة
 على أن شهود المدعي فسقة أو زناة أو على أقرار الشهود أن المدعي استأجرهم
 على هذه الشهادة أو على أقرارهم أنهم قالوا لا شهادة عندنا للمدعي على هذه
 المدعي عليه في هذه الخصومة أو على أقرارهم أنهم قالوا لا شهادة عندنا لهذا
 المدعي على هذا المدعي عليه ولا على غيره أو على أقرارهم أنهم قالوا إن المدعي بطل
 في هذه الدعوى أو على أقرارهم أنهم شهدوا وبزور أو على أقرارهم أنهم لم يحضروا المجلس
 الذي كان فيه هذا الأمر لم تقبل شهادة شهود المدعي عليه ولا يثبت الجرح
 عند علمائنا رجح . وذكر الحنفية رجح أنها تقبل وهو قول ابن أبي ليلى والشافعية
 رجح بالصحيح مذهبا لوجوب منها أن شاهد الجرح يعين فاستقاراً بارتكاب
 الكبيرة يثبت ذلك بكتاب الله تعالى وهو اظهر والفاحش من غير ضرورة
 فلا يثبت الجرح بشهادة الفاسق وإن كان في اثبات هذا الجرح اثبات آخر دخل
 في الحكم وهو دفع الخصومة عن المدعي عليه إلا أن هذه الضرورة يمكن دفعها
 من غير هتك الستر بأن يقول شاهد الجرح ذلك للمدعي سراً ويقول القائل
 في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة . وإن ادعى الشهود
 عليه جرحاً يدخل تحت الحكم بأن أقام البينة أن شهود المدعي زناوا و صفوا
 الزنا و شربوا الخمر أو سرقوا في شيء قبلت شهادتهم وبطلت بينة المدعي لأن شهود

يخرج وان اظهر الفاحشة فاعنا اظهرها لا يجاب الحد واقامة الحسبة تجازت
 شهادتهم وكذا لو شهدوا على اقرار المدعي ان شهوده شوكاء في الشهود وكذا اذا
 شهد شهود الجرح ان شهود المدعي حلفاء في قذف لانهما اظهروا الفاحشة
 انما حكموا اظهار الفاحشة من شهود القذف وكذا اذا شهد شهود الجرح
 على اقرار المدعي على ان شهود المدعي فيسقة تجازت شهادتهم ما اظهروا الفاحشة
 فتقبل شهادتهم وكذا لو اقام الشهود عليه البينة ان المدعي وكل الشاهد في
 هذه الخصومة قبل شهادته وقد خاصم قبلت شهادتهم وكذا لو اقام البينة
 على اقرار المدعي ان شهوده شهدوا باطلا وعلى اقراره ان شهوده لم يحضروا
 المجلس الذي كان فيه هذا الامر ولو اقام الشهود عليه البينة ان شهود
 المدعي صالحها على كذا من المال على ان لا يشهدوا على هذه الشهادة
 فان القاضي يقول له هل اعطيتمهم المال ان قال نعم اعطيتمهم واقام البينة
 على ذلك قبلت هذه البينة لانه اراد بهذا استرداد المال منهم فيقبل وان
 لم اعطهم المال لم يقبل هذه البينة لانه اقام البينة على اظهار الفاحشة من غير
 ان يتعلّق بها حكم فلا تقبل. الشاهد اذا كان فاسقا في السر وهوة الظاهر
 عدل فاراد القاضي ان يقضيه بشهادته فاجز الشاهد عن نفسه انه ليس
 بعدل صح اقراره على نفسه الا انه اذا كان صادقا في الشهادة لا يسعه ان يجز
 عن نفسه انه ليس بعدل لان فيه ابطال حق المدعي. المكي اذا سأل عن الشهود
 وعرفهم بالعدالة فاراد التعديل روي عن محمد بن ابي نعيم انه يقول هذا عند عدل
 مرضي جائز الشهادة وبه اخذ بعض المشايخ روي وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون
 تعديلا لان قوله عندي لفظ موهم فلا يكون تعديلا الا ترى ان الشاهد

لو قال الحق عندي لهذا المدعي يكون ذلك باطلاً ذلك في التعديل . وقال بعضهم من
اللفظة في التعديل لا يوجب خلافاً . ولو قال المعدل لا أعلم فيه الاخر فيكون تعدلاً
وقال بعضهم يحتاج في التعديل الى خمسة الفاظ هو عدل مرضي جائز الشهادة عن
مقبول القول لي وعليه وقال بعضهم اذا قال هو عدل جائز الشهادة يكون تعدلاً
وعليه الاعتماد المشهور عليه اذا عدل الشهود قبل ان يشهدوا عليه فقال
هم عدول فلما شهدوا عليه انكر ما شهدوا به وطلب من القاضيين ان يسأل
عن الشهود فان القاضيين يسأل عنهم وقوله قبل الشهادة هم عدول لا يبطل حقه
في السؤال لانه يمكنه ان يقول كان عدلاً قبل الشهادة الا انه تبدل حاله . رجل شهد
عليه شاهدان بحق تعدل احدهما فقال هو عدل الا انه غلط او ادهم فان القاضيين
يسأل عن الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني قضى القاضيين بشهادتهما لان
غلط او ادهم ليس يخرج فاذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما فجاز القضاء
بشهادتهما . وان شهد شاهدان على رجل بحق فقال المشهود عليه بعد
الشهادة الذي شهد به فلان علي حق او قال الذي شهد به فلان علي
هو الحق فان القاضيين يقضيه عليه ولا يسأل عن الشاهد الاخر لان المشهود عليه
اقرب الحق على نفسه فيقضي باقراره . وان قال ثلثان يشهدوا عليه الذي
يشهد به فلان علي حق او قال الذي يشهد به فلان هذا علي هو الحق فلما
شهد عليه قال للقاضيين سل عنهما فان القاضيين يسأل عن الشاهدين فان
عدلا قضى بشهادتهما وان لم يعدلا لا يقضيه لان قوله الذي يشهد به فلان علي
ليس باقراره في الحال وانما يصير اقراراً بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق
الاقراء بالشرط والاقراء لا يحتمل التعليق فاذا لم يصير اقراراً لم يوجد التعديل فاذا
طلب

من القاضين يسأل عنهما سأل ولا يقضي قبل السؤال اذا شهد الشهود لرجل
 بحق فسأل المراكبي عن الشهود فخرجوا ونم الجرح فقال المدعي انا الذي بين يديهم
 من اهل الثقة وسمي قوما صالحين للمسئلة عن الشهود فان القاضيه يسمع ذلك
 ويسأل عنهم فان عدلهم سأل القاضيه الطاعنين بما يطعنون لاحتمال
 انهم طعنوا بما لا يكون ذلك جمعا عند القاضيه فان بينوا ما يكون طعنا كان
 الجرح اولى وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند القاضيه فان القاضيه لا يفت اليهم
 ويقضي بشهادة شهود المدعي وكذا لو عدل المراكبي الشهود قطعن الشهود
 وقال للقاضيه سل عنهم فلانا وفلانا وسمي قوما يصلحون للمسئلة عن الشهود
 فان القاضيه يسأل عنهم فان خرجوا ويصنوا جرحا صالحا كان الجرح اولى وذكرين
 سماعة رح في النوادر ان القاضيه لا يلتفت اليه شاهدين شهد الرجل والقاضيه
 يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الثاني فركاه الشاهد الذي عرفه القاضيه بالعدالة
 قال نصي رح لا يقبل القاضيه تعديله ولا بن سفته رح فيه قولان وعن ابي بكر الخبي
 في ثلثة - شهدوا والقاضيه يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فعلا
 الثالث فان القاضيه يقبل تعديلهما لو شهد هذا الثالث شهادة اخرى ولا يقبل
 تعديلهما في الشهادة الاولى وهو كما قال نصي رح رجل غريب شهد عند
 القاضيه فان القاضيه يقول له من معارفك فان صماهم وهم يصلحون للمسئلة
 سأل عنهم في السرى فان عدلهم سأل عنهم في العلانية فان عدلهم قبل تعديلهم
 اذا كان القاضيه يريد ان يجمع بين تركية المرو والعلانية فقد ذكرنا ان القضاء في
 زماننا تركوا تركية العلانية اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعلاه شاهدا
 عدلان عنه وسمعه ان يعدله لان المعدل في هذا بمنزلة القاضيه والقاضيه يقبل

في النوادر

قول الاثنين فكذلك المعدل شاهدان شهدا بحج فقال المشهود عليه هما محمدان
 وقال للمشهود ونحن احرار لم نملك قط فان كان القاضيه عرف الشهود بالحرية
 لا يلتفت الى الطعن وان كان لا يعرفهم لا يقضي بشهادتهم حتى يقيم الشهود ^{انهم} بينة
 احرار او يقيم المدعي بينة انهم احرار ولو انهما لم يقيما بينة انهم احرار ولكن
 قال للقاضيه سل عنا فان القاضيه لا يقبل ذلك منهما فان سأل عنهما فاخبر
 انهما حران فقبل شهادتهما جاز ولا يستحب ان يقبل ذلك من الشهود ^{بينه} الا
 فكذلك قال الشهود كنا عبيدا لكننا اعتقنا لا يقبل القاضيه ذلك منهما ^{بينه} الا
 ولو قال الشهود عليه هما محمدا ان في ذلك او شريكا فيما شهد لا يقبل
 القاضيه ذلك منه الا بينة بخلاف الاول لان الحرية من شرائط اهلية الشها ^د
 قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس احرار الا في اربعة ذكوة جليلة الشهادة فلما لم يثبت
 الحرية بالحجة لا يثبت الاهلية اذا طعن المشهود عليه في الشهود فسأل القاضيه عن الشهود ^{فجواب}
 لا ينبغي للقاضيه ان يقول للمدعي جرح شهودك وانما يقول له زهد في شهودك او يقول للمعد
 شهودك رجلان من اهل بيوتهم لا يعرفونه قبل ذلك فاقام بين اظههم ولا يظهر لهم منه
 الا الصلاح والاستقامة كان ابو يوسف رجع يقول او لا اذا مضت سنة
 اشهر وسعهم ان يعدلوه ثم قال لا يسعهم ان يعدلوه حتى يقيم سنة وقال محمد رجع
 لا او قتيبه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى فان من اصل المجينة
 رجع وفي مثل هذا ترك التوقيت او التقويض الى رأى مبتلي به شاهد شهد
 فعده ثم شهد عند هذا القاضيه في حادثة اخرى قال ان كان العهد قريبا
 لا يشتغل بالتعديل وتكلموا في القريب قال بعضهم مقدم ستة اشهر فادون
 ستة اشهر قريب وقال بعضهم مادون السنة قريب والصحيح انه يفرض ذلك

الرأي القاضيه ويصح تزكية السر من الوالد والولد والعبد والمرأة والفاسق
 والمحدود في القذف والاعمى والصبي في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح وقال
 محمد ربح من لا يقبل شهادته له لا يصح منه تزكية السر كما لا يصح تزكية العلانية
 ولا من الفاسق والمحدود والعبد والاعمى والصبي

فصل فيمن لا يقبل شهادته للتهمة

وهي انواع منها تهمه الولاد والنسبه قال في الاصل لا يقبل شهادة الانسان
 ينسب اليه الشاهد بالولاد ولا لمن ينسب الى الشاهد لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يجوز شهادة الوالد لولده ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة المرأة
 لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة العبد لسيد ولا السيد
 ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لمن استأجره وفي الاصل ولا يحد وده وان علوا
 من قبل الاباء والامهات ولا الولد ولده وان سفل امرأة ولدت ولدا واعت
 انه من زوجها هذا ومحمد الزوج ذلك فشهد على الزوج ابوه وابنه ان الزوج
 اقترانه ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما عليه ولو شهد
 اب المرأة وجدها على اقتران الزوج بذلك لا يقبل شهادتهما الا انهما يشهدان ^{لذلك}
 ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تتحد تشهد عليهما ابوها انهما ولدت وانها
 اقترعت بذلك اختلفت فيه الروايات قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية
 هشام ربح وتصل في رواية ابي سليمان ربح واذا شهد الرجل لابن ابنته على ابنته
 جازت شهادتهما ملاحظة في بطن واحد شهد للذي نفاها لا تقبل شهادتهما
 وكذا شهادة اولادهم لو تزوج احدهما ابنتا للذي نفاها لم يجز ولا يجوز دفع الزكاة
 اليه ولا يقران. وروى هشام عن محمد ربح انه يجوز شهادة ولد الملاغنة للزوج

٣٣٣
 إمامه الذي تمسك به. فعلى هذه الرواية يجوز شهادة ولد الزنا للزاني بطريق الأولى ^{مع} شهادته
 الأخ لأخيه ولا ولاده. جائزة وكذلك الأعمام وأولادهم والعلمات والخالات
 والأخوال. ويجوز شهادة الرجل لامرأته وأبيها ولزوج ابنته ولا امرأة ابنه
 ومن التهمة المانعة أن يجزى الشاهد بشهادته إلى نفسه مغمنا يريد أن
 نفسه مغمنا. رجل معه شاة مر عليه رجل فقال له الذي في يده اذبحها فذبحها
 ثم جاء رجل وادعى أن صاحب اليدا غتصل الشاة منه وأقام البينة على ذلك
 شاهدين أحدهما الذابح قال في الأصل لا تقبل شهادته الذابح لأنه أقر على نفسه
 بالضمان للمشهود له. وقال عيسى بن إبان رح ينبغي أن يجوز هذه الشهاد^ة
 رجل يبيع عبدا وسلم إلى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري اعتقه وأنكر
 المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لأنه يريد بهذا أن يبطل حق
 الرجل ووجد المشتري به عينا وذكره شفعة الأصل إذا شهد البائع وأولاده
 أن الشفيع قد طلب الشفعة من المشتري وينكره الدار في يد المشتري
 لا تقبل شهادتهم لأن البائع يريد بهذا تحويل العدة عن نفسه. وروي
 ابن سماعة رح لو شهد ابنا البائع أن الشفيع سلم الشفعة جاز ولو شهد
 البائع بذلك لم يجوز ولو شهد ابنا البائع أن المشتري سلم الشفعة للشفيع لم يجوز
 رجلا أن يذبحها ودبغة فشهد على من أودعها بذلك المالك للمدعي جاز
 شهادتهما ولو شهدا على أزار المدعي لمن أودعها والمال قائم أو مستهلك
 لم يقبل شهادتهما لأنها غاصبان في حق المدعي فيما يريد أن يشهدا دتهما
 إخراج أنفسهما عن عهد الصمان. ولو شهدا بذلك بعد ردها المال
 على من أودعها جازت شهادتهما في الوديعه الأملاء والعارية إذا شهدا

على الذي اودعه او اعاره انه للمدعي لا يجوز شهادتهما قبل الرد ويجوز بعد
 اذا شهد الوصي بدين للميت والورثة تضامرا وبعضهم ضمانا لا يقبل شهادته
 لانه يثبت بشهادته حق نفسه ولو كانت الورثة كبارا جازت شهادته
 ولو شهد بدين على الميت جازت شهادته على كل حال . رجلان في دينهما رهن
 لرجلين فجاء رجل وادعى الرهن فشهد له المرتهمان جازت شهادتهما
 لانهما يشهدان على انفسهما بابطال اليد . ولو شهد الراهنان لغيرهما بالرهن
 والمرقن ينكر لا تقبل شهادتهما الراهنين لانهما يبطلان عليه يدا اثباته
 بالرهن الا ان الراهنين يضمنان قيمة الرهن للمدعي . ولو كان الرهن
 جارية لرجلين فهلك عند المرتقين وقيمتها مثل الدين او اقل او اكثر
 فشهد بهما المرتقنان للمدعي لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان قيمة
 الرهن للمدعي لانهما اقرا على انفسهما انهما كانا غاصبين . رجلان
 غصبا عبدا من رجل فجاء رجل وادعاه فشهد له الغاصبان ان شهدا
 بعد الرد على المخصوص منه جازت شهادتهما وان شهدا قبل الرد والعبد
 قلم او هالك في يده وقضير القاضيه عليهما بالقيمة للمخصوصين ولم يقض
 وتراضيا على القيمة ودفعوا القيمة الى المخصوص منه ولم يدفعاهما لم تقبل شهادتهما
 اما قبل الدفع فلاهما يجوز ان ما عليهما من الضمان الى غير المخصوص منه
 واما بعد الدفع لا تقبل لانهما ابطلا ملكا اثباته للمخصوص منه في القيمة
 للاخذة فلا تقبل شهادتهما وكذلك المستقرضان اذا شهدا لغير المقرض
 ان ما اقراضهما فلان كان للمدعي لا تقبل شهادتهما بذلك قبل اداء القرص
 او بعده . رجلان اشترى جارية شرعا فاسد او قبضاها فادعاهما رجل وشهد له

المشتري يارن ان شهد بعد ما نقض البيع الفاسد وردها الجارية على البائع جاز
 شهادتهما ولو شهد قبل ذلك والجارية قائمة في يديهما او هلك في ايديهما
 لا تقبل شهادتهما لان البيع بيعا فاسدا مضمون بالقيمة بمنزلة الغصب لو كان
 القاضية نقض البيع الفاسدا ونقض المشتري ان يحضر البائع ولم يدفع الجارية
 الى البائع حتى تشهدا انها الرجل يدعيها لا يقبل شهادتهما لانها مضمونة عليهما فلا يقبل
 شهادتهما في تحويل الضمان رجل اشترى من رجل جارية وتقابضا ثم تقا لا
 البيع اور الجارية يعيب بغير قضاء ولم يدفع الجارية الى البائع فادعاهما رجل واقام
 شاهدين احدهما المشتري لا تقبل شهادته المشتري لان الاقالة والرد بالعيب بمنزلة
 بيع جديد في حق الثالث فيصير كل المشتري باعها من البائع ثم شهد بها للمدعي
 فلا تقبل شهادته ولو كان الرد بالعيب بقضاء القاضية او قبل القبض بغير
 قضاء او بخيار رؤية او شرط جازت شهادته سواء شهد بعد ما ردها
 على البائع بهذه الاسباب لان الرد بهذه الاسباب فسخ من كل وجه وكانت
 الجارية بعد الفسخ في يده محبوسة بالثمن بمنزلة الرهن وشهادة الثمنين
 جائزة رجل اشترى جارية بعد وتقابضا ثم وجد بالجارية عيبا فردها بقضاء
 حبس الجارية بالعبد ثم جاء رجل وادعى الجارية بحضرة بائنها فشهد المشتري مع
 رجل اخر انها للمدعي لا يقبل شهادته المشتري وان شهد بعد ما دفعها الى بائنها
 جازت شهادته لان الجارية بعد الرد بالعيب ما دامت في يده تكون بمنزلة
 المصوبه لانها مضمونة بقيمتها حتى لو اهلكت الجارية لا يبطل الرد وكان
 عليه قيمتها والغاصب اذا شهد بالمصوب لغير المصوب منه والمفصوب
 في يده لا يقبل شهادته وان شهد بعد رد المصوب على المصوب منه جازت

شهادته. ولو كان العبد ملك في يد بائع الجارية ثم ان مشترعي الجارية
وجدوها عيبا فردها بعد القبض بقضاء قاض صحيح رده ويرجع على بائعها
بقيمة العبد فان جاء رجل وادعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري
مع اخوانه المدعي جازت شهادته لانها بعد هلاك العبد تكون مضمونة
بقيمة العبد لانها لو هلكت ينتقض الرد فكانت بمنزلة الموهبة وشهادة الم
غير الواهب جائزة. رجل مات وله على رجلين الف درهم فشهد الزيمان لرجل
ان ابن الميت لا وارث له سواء وشهد اخوان سواها لرجل اخر انه اخ الميت
وارثه لا وارث له سواء فانه يقضي بشهادة الزعيمين لان الاخ لا يورث
مع الابن فان كان شهد شهود الاخ اولا وقضى القاضى للاخ ثم شهد الزيمان
لرجل اخر انه ابن الميت لا يقبل شهادة الزعيمين لانهما يوفعان عن انفسهما
مطالبة الاخ بهذه الشهادة وكذا لو قضى دين الميت باحراة اضر او غير
امر ثم شهد الابن لا يقبل شهادتهما لان الديون تقضى بامثالها وكذا بمنزلة
البائعين والبائع اذا شهد لغيره بما باع لا يقبل شهادته وكذا المشتري لو كان
مكاف الدين عبد غصب في ايديهما من الميت فلم يدعيا العبد الى الاخ
حتى شهد به للابن لا يقبل شهادتهما وان دفعا الى الاخ بقضاء ثم شهد
الابن جازت شهادتهما كما في الغصب ولو كان العبد وديعه في ايديهما
للميت جازت شهادتهما للابن دفعا للعبد الى الاخ او لم يدفعا لانهما دفعا
الى الاول عين حقه فلم يكن دفعهما بيعا. مستاجر الدار اذا شهد مع رجل اخر
ان الدار للذي اجراه وشهد للمدعى ان الدار للمدعى ذكر المناط في ربح
يكون شهادته في الوجهين في قول الجميعه ترج وان كانت شهادته في الوجه الاول

لتصحيح الاجارة في الوجه الثاني لاثبات حق الفسخ لنفسه ومع ذلك فلا يجوز
شهادته سواء كانت الاجرة رخيصة او غالية وقال ابو يوسف رج لا يجوز
شهادته في الوجه الثاني في اثبات حق الفسخ لما فيه من اسقاط الاجرة عن
نفسه ولو كان الشاهد ساكنا في الدار بغیر جازنت شهادة في الوجهين
ويجوز شهادة رب الدين لمديونه بما هو من جنس دينه كذا ذكر في الكفالة والبالا
ولو شهد لمديونه بعد موته بجماله يقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بمال
المديون في حيوته ويتعلق بعد وفاته رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم
ادعى رجل انه اشتراه من المشتري وانكر المشتري فشهد البائع للمدعي لا يقبل
شهادته لان فيه تبعيد الهمة عن نفسه اذا شهد الاجير لاستاذة بشيء
اختلفت الروايات فيه ذكر في كتاب الكفالة انه لا يجوز وذكر في الديا
اجير القاتل اذا شهد على ولي القاتل بالعفو جازت شهادته وذكر في الخصا
رج ان شهادة الاجير لاستاذة مردودة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
قالوا ان كان الاجير مشركا يجوز شهادته في الروايات كلها وما ذكر في الديا
محمول على هذا الوجه وان كان اجير وحده مشاهرة او مسانهة او مياومة لا تقبل شهادته
لاستاذة لانه تجارة ولا في شيء آخر مما ذكر في الكفالة محمول على هذا كذا ذكره
الناطقة ورج والصدرا الامام الاجل الشهيد رج ووجه ظاهر لان اجير الوجه
يستحق الاجر بمضي الزمان فاذا كان يستوجب الاجر لمعان اداء الشهادة
كان متما فيها شهد اما الاجير المشترك لا يستوجب الاجر الا بالعمل الذي عقدت
عليه الاجارة فاذا لم يستوجب بشهادة اجرة انتفت التهمة عن شهادته وهذا
جزئت شهادة القابلة على الولادة عند شرطها وهو العدة رجل مات وادعى

جيرانه بشئ وانكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما ولا
يحتاجون قال محمد بن يحيى لا يقبل شهادتهما لانهما شهدا الاولاد هما فيهما يخص الاولاد
فبطلت شهادتهما في ذلك واذا بطلت في حق الاولاد بطلت اصلا لان الشهاد
واحدة كالمشهد على رجلان انه قذف احدهما وفلانته لا تقبل شهادتهما وذكر محمد
بن يحيى في وقت الاصل اذا وقف على فقراء جيرانه وشهد بذلك فغيران من جيرانه حلت
شهادتهما قال الفقيه ابو الليث بن محمد في الذكر في الوقف قول ابي يوسف رج اما على
قياس قول محمد بن يحيى ان لا يقبل في الوقف ايضا لان عند ابي يوسف رج يحوز
ان يبطل الشهادة في البعض ويبقى في البعض وعلى قول محمد بن يحيى لا يقبل اصلا كقول
ان ما ذكر في الوقف محمول على ما اذا كان جيرانه كثيرا لا يحصون وما ذكر في الوصية
محمول على ما اذا كانوا قليلا يحصون فان محمد بن يحيى في الزيادات لو ان
سرية رجعت الى دار الاسلام باسارى فقالت الاسارى نحن من اهل الاسلام
ابو اهل النية اخذنا هؤلاء في دار الاسلام وقالت السرية هم من اهل الحرب
اخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى لان ثبوت اليد عليهم لم يعرف
الا في دار الاسلام ودار الاسلام دار عصمة فكل من كان فيها يكون معصوما
ظاهرا فان اقامت السرية بيته على دعواهم ان كانت الشهود من التجار جائز
شهادتهم وان كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند
فشهد بعض الجند بذلك جائز شهادتهما لان السرية قوم يحصون فكانت
شهادة البعض شهادة على حق نفسه واما الجيش جمع عظيم فلا يميز جنتهم ما
من الشهادة ولو اصرع بشئ من ماله المسجد حيه وانكر ورثته ذلك فشهد
بذلك بعض اهل المسجد جائز شهادته وكذا اذا شهد على وقف لمسجد لثا

او على ابناء السبيل وهم ابناء السبيل حازت شهادة تم . واختلفت المشايخ
 في شهادة بعض اهل المسجد قال بعضهم منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ربه انه لا تقبل شهادة اهل المسجد وقال الشيخ الامام الزاهد ابو بكر محمد بن
 حامد ربه انه يجوز هذه الشهادة واخرج الرواية من سير الوقف . واما اصحاب
 المدرسة اذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد
 يطلب لنفسه حقاً من ذلك لا يقبل شهادة وان كان لا يطلب تقبل وقاسوا
 على مسألة الشفعة . دار بيعت ولها شفعاء فانكر البائع البيع فشهد بذلك
 . بعض الشفعاء ان كان لا يطلب الشفعة وقال ابطلت شفعية جازت شهادة
 وان كان يطلب الشفعة لا يقبل شهادته قال مولانا رضى وعندى هذا يخالف
 الشفعة لان حق الشفعة مما يجعل الاطلاء اذا قال ابطلت شفعية بطلت شفعية
 واما الوقف على المدرسة فمن كان فقيراً من اصحاب المدرسة يكون مستحقاً
 للوقف استحقاقاً لا يبطل بابطاله فانه لو قال ابطلت حقاً كان له ان يطلب ^{حقه} ^{بطل}
 بعد ذلك فكان شاهد نفسه فيجب ان لا يقبل شهادته . روي عن بعض
 المشايخ اذا شهد اثنان من اهل سكة . على وقف تلك السكة . ان كان الشاهد ^{يطلب}
 لنفسه حقاً لا يقبل شهادته وان كان لا يطلب يقبل شهادته قال مولانا رضى
 وعندى في وضع هذه المسئلة والجواب نظراً لان الوقف على السكة يكون لاصلاح
 طرقها وما اشبه ذلك . ولو وقف لبناء القنطرة لاصلاح الطرق او حفر
 القبور واتخاذ السقايات او الخانات للمسلمين او لشراء الاكفان لهم ذكرنا ^ط
 ربه انه لا يجوز فكان في المسئلة . نظر . رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر ان ^{المرأة}
 اقربت انها امه لفلان لوجله يدعيها لا تقبل شهادة الزوج الا ان يكون الزوج

اعطاهما مهرها والمدعي يقول كنت اذنت لها في النكاح وقضى المهر رجل شهد على قضاوابيه
 لرجل قال ابو يوسف رج لا يجوز شهادته الرجل على قضاوابيه ويجوز شهادته على شهادة الحسن
 بن زياد رج اذا شهد ابناؤه القاضيه رجل ان اباهما قضى لهذا على هذا لم يقبل شهادتهما ايحقيقه رج
 على قضاوابيه ما قال وفيها قول اخر انه يجوز قال وبه نأخذ . رجلان شهدا على رجل
 انه قال ان كنت ابا كما فعدي حررته قد كلم اباهما قال ان كان الاب غائبا او حاضرا
 مقل بما يشهد ان فشهادتهما باطلة وان كان الاب منكر الكلام جازت
 شهادتهما وكذا لو كان اليمين على الضرب . رجل ادعى على رجل جفا فشهد المدعي
 ابناؤه القاضيه قال محمد رج القاضيه يقبل شهادته الابنيتين . ولو شهدا ان اباهما
 قضى للمدعي على هذا المدعي عليه لا تقبل شهادتهما . رجلان شهدا على رجل
 انه باع داره من هذا المدعي بالف درهم على انهما كفيلا ان بالخبر قال محمد
 ان كان ضمانهما في اصل البيع لم تقبل شهادتهما لان البيع يتم بضامتهما فكانهما
 باعادان لم يكن الضمان في اصل البيع جازت شهادتهما . رجل قال ان شرت
 خراف عدي حتى فشهد رجل وامرأتان انه شرب الخمر قال ابو يوسف رج يقضي بحق
 العبد ولا يحد . ولو قال ان سرق من فلان فعدي حتى فشهد عليه رجل
 وامرأتان انه سرق منه عشرة دراهم قال في المنتقى هذا والاول سولو لا يقبل شهادتهما
 المأثنين ولا يقضي بشيء وذكر في النوازل ان محمد رج قال اضمنه العشرة ولا قطع
 يده ولا اعق العبد . والصحيح خلاف محمد في مسألة السرقة وشرب الخمر
 والفتوى فيها على قول ابو يوسف رج . رجل حلف وقال ان استقرضت
 من فلان دراهم فعدي حتى ثم ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك
 اب العبد مع رجل اخر ذكر في النوازل انه يقضي بالمال للمدعي ولا يقضي بالحق

٢٢٠
 لأن القضاء يعق العبد قضاءً يعققه بشهادة ابيه نظير مسلم حلف وقال ان دخل
 عبدى هذه الدار فهو حر وقال نضغاني ان دخل هذا العبد هذه الدار فامر ابطالان
 فشهد نصرانيان بالدخول ان كان العبد مسلماً بطلت شهادتهما لانها شهادة على
 المسلم بالولاء وان كان العبد نصرانياً فشهادتهما على النصراني بالطلاق جائزة
 وعلى المسلم بالعتق لا يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله لانها في
 العتق شهادة النصراني على المسلم وهو مول العبد . رجل اشترى عبد بن
 واعقهما ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فادعى البائع ان البعش كان الفارابي
 المشتري وان كان خمسمائة فشهد المعتقان ان الثمن كان الفارابي لا تقبل شهادتهما
 ولولم يختلفا في الثمن ولكن المشتري يدعى الايباء وانكر البائع فشهد المعتقان
 للمشتري او شهد ان البائع ابرأه عن الثمن جازت شهادتهما ^{لان}
 شهد الرجلين يدين على الميت ثم شهد الرجلان يدين للمشاهد يدين على الميت قال
 الاولان كنا ابرأنا من ديننا ولا حق لنا قبله جازت شهادة الاولين استخسانا
 ولو قال كنا قبضنا منه الدين في حياته جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما . رجل وكل
 ثلاثة نفر في خصومة وقال ائيم خاصم فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم لو احلتم
 هذا الواحد خصما لشهادتهما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت
 شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة في الخصومة والقبض . رجل عليه دين لرجل
 فشهد الملايون مع رجل اخر ان الطالب اقرا ان الدين لفلان ان شهد المدعي
 بذلك قبل اداء الدين لم يقبل شهادته وان شهد بعد جازت شهادته رجل
 اشترى جارية وكفاله رجلان بما يلحقه فيها ثم شهد الكفيلان ان البائع ^{الذين} اشترى
 لا يقبل شهادتهما وكذا لو شهد ان البائع ابرأه عن الثمن ثلثة نفر لهم على رجل دين

فشهد اثنان منهم على الثالث انه ابرأ المديون عن حصته لا يقبل شهادة تهما لانهما
 يدفعان شركة الثالث فيما يقبضان من المديون وكذا الوقضا شيئا من المديون ^{شهادة}
 انه ابرأه عن حصته وقال محمد بن ابي ان شهده بذلك قيل ان يقبضا شيئا من المديون
 يقبل شهادتهما وان شهده بذلك بعد القبض لا يقبل شهادتهما رجل وامرأتان
 شهدوا على زوج المراتين انه قال لئن طوالت لم يجر الشهادة لا على
 طلاقهما ولا على طلاق غيرها. واذا شهد الاجير لاستاذة وهو اجير شهر فلم يرد شهادته
 ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لا تقبل شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة فلم ينص
 مقبولة تكن شهد لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته. وان شهد ولم يكن اجيرا فصار
 اجيرا قبل القضاء بطلت شهادته لان قيام الشهادة الوقت القضاء شرط لجواز القضاء
 وهو كمالو شهد وهو عدل ففسق قبل القضاء ولو ان القاضيه لم يرد شهادته
 وهو غير اجير ثم صار اجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا يقضي بتلك الشهادة وان لم يكن
 اجيرا عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة ابطال
 للشهادة ولو ان القاضيه لم يطل شهادته ولم يقبل فاعا والشهادة بعد
 انقضاء مدة الاجارة جائزت شهادته الثانية وهو كمالو شهد لامرأته فلم يرد ^{ضد} القاضيه
 شهادته حتى ابانها ثم اعاد الشهادة جائزت شهادته ولو كان القاضيه رد شهادته
 الاولى لامرأته ثم اعادها بعد البيئونة لا يقبل شهادته لان شهادته ردت في هذه
 الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك ابدا فذلك في مسألة
 الاجير. رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فامر القاضيه رجلين فعلماء الدعوى
 والخصومة ثم شهدا له على تلك الدعوى جائزت شهادتهما ان كانا عدلين لانهما
 علماء بامر القاضيه ولا بأس بذلك بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة لا يحسنها

فصوابه قول ابي يوسف ربح لان القاضيه نصب ناظرا وهذا من النظر واحياء الحقوق
 لشاهدا اذا كان بالريستان فمدعي الى المصلح لاداء الشهادة قالوا ان كان في موضع
 وحضرا لاداء الشهادة يمكنه ان يشهد وببيت في منزله كان عليه ان يحضر ^{الشهادة} لاداء
 قال مولانا ربح وعندى انما يلزمه اذا ادعى القاضى بقبول شهادته ولو لم يحضر
 ولم يشهد بضمح حق المدعى فاما اذا ادعى لاداء الشهادة الى قاض لا يعرفه بالعدالة
 ولا يقضيه بشهادته او لم يكن القاضيه عدلا لا يلزمه ان يحضر وكذا لو كان للمدعى
 سواء شهود عدول يقبل القاضيه شهادتهم لا يلزمه ان يحضر لاداء الشهادة
 لان امتناعه عن الاداء في هذه الصورة لا يبطل حق المدعى فان كانت شهادته
 اسرع قبولا من شهادتهم لا يسعه ان يمتنع عن الحضور وهذا بمنزلة التعديل
 اذا كان المعدل يعلم انه لو لم يعد له عدله غير وسعه ان يمتنع واذا كان لا يعد له
 غيره لا يسعه الامتناع عن تعديله ولو كان الشاهد شيخا لا يقدر على المشي ^{يمكنه} ولا
 الحضور لاداء الشهادة الا راكبا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعت
 المشهود له اليه دابة تركبها لاداء الشهادة لا يبطل شهادته وان لم يكن كذلك
 وهو يقدر على المشي او كان يجد دابة فبعت المشهود له دابة تركبها لا تقبل
 شهادته في قول ابي يوسف ربح فان اكل الشاهد طعاما للمشهود له لا يفسد
 شهادته وقال الفقيه ابو الليث ربح الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ^{يمكن} ان لم
 المشهود له طعاما للشاهد بل كان عنده طعام قدم اليهم فاكلوه لا يفسد
 شهادتهم فان كان هيا لهم طعاما فاكلوه لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك
 لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك ولكنه جمع الناس للاستشهاد وهيا لهم
 طعاما او بعث اليهم دوايا واخرجهم من المصروف كباوا واكلوا طعاما اختلفوا فيه

قال ابو يوسف رج في الركوب لا يقبل شهادتهم بعد ذلك. وتقبل في اكل الطعام
وقال محمد رج لا تقبل فيهما والقوي على قول ابى يوسف رج لان العادة جرت بذلك
فيما بين الناس خصوصاً في الانكحة فانهم يبدلون السكر والجلاب وينثرون الدماء
ولو كان ذلك قد جاز في الشهادة لما فعلوا. رج لان شهدا على مريض صاحب الفراش
انه طلق امرأته ثلثاً وقال اشهد فابذل في صحته وامرنا بكتمانها فكتماه لا يقبل
شهادتهما لانهما شهدا على انفسهما بالفسق وعن ابى القاسم الصفار رج
اذا شهد اثنان على طلاق امرأة او عتق امته وقالوا كان ذلك عام اول جائز
شهادتهما وتأخيرها لا يوهن شهادتهما. قال مولا نارض وينبغي ان يكون ذلك
وهنا اذا علموا انه يمسكها امساك الزوجات والاماء لان الدعوى ليست ^{بشروط}
لهذه الشهادة فاذا اخرجوها صاروا فسقة. ثلثة قتلوا رجلاً عدا ثم شهدوا
بعد التوبة ان الولي عفا عنا قال الحسن رج لا يقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان
منهم عفا عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف رج اقبل في حق الواحد
قال الحسن رج اقبل في حق الكل. ثلثة شهدوا في حادثة ثم قال احد هم قبل القضاء
استغفرا لله قد كنبت في شهادة تصنع القاضي ذلك القول ولم يعلم ايهم
قال ذلك فسألهم القاضي فقالوا كلنا على شهادتنا قالوا لا يقضي القاضي بشهادتهم
ويقسمهم من عند حيث ينظر واي ذلك فان جاء المدعي باثنين منهم في اليوم الثاني
يشهد ان بذلك جائز شهادتهما. رجل شهد ولم يرج حتى ظلم او همت بعض
شهادتي ذكر في الجامع الصغير ان كان على لا جائز شهادته فيما بقى وان يرج
مكانه ثم قال او همت بعض شهادتي او غلطت او نسيت لا يقبل شهادته قالوا وكذا
لو شرب بعض الخمر ودأ بعض النسب ثم تدارك في مجلسه جائز شهادته اذا ^{كان}

عند لا قبل. هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يذكر لفظة الشهادة
 في كلامه الاول فبرج ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته. وعن ابي يوسف رج في المنق
 اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم جاء بعد يوم وقال شككت في كذا وكذا منها
 او قال غلطت او نسيت فان كان يعرفه القاضي بالصلاح ولم يكن متهما يقبل شهادته
 فصاير وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت شهادته وعن ابي حنيفة رج في المجرد اذا شهد ^{القاضي} عند
 بشهادة ثم زاد فيها قبل ان يقضي القاضي او بعد ما قضى او قال او هنا وها غير متهمين
 قبل القاضي ذلك منهما ذكره الناطق في الواحات. ولو قال الشاهد تعذر ولم ^{اغلط}
 ثم بدل في رجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته والفقوى على ما ذكر في المجرد عن ابي حنيفة
 رج فاما تقييد المطلق وتعيين المحتمل فيصبح من الشهود وان كان ذلك بعد الاعتراض ^ف
 ذكر في الكتاب في مواضع رجل ادعى دارا في يد رجل واقام شاهدين فتشهدا ان الدار ^{له}
 فان القاضي يقرر بالبناء والدار للمدعي فان قال قبل القضاء ليس البناء له انما
 هو للشهود وعليه يقبل ذلك منهما ما يقضي للمدعي بالساحة دون البناء وان ^{قالا}
 ذلك بعد القضاء كان عليهما قيمة البناء المقض عليه لان اسم الدار يتناول
 البناء متعا واذ ابينا ذلك قبل القضاء كان ذلك بمنزلة تعيين المحتمل. ولان
 قال الا شهادة لفلان عندنا ثم شهد له ذكر في المنق انه يجوز شهادتهما وعن
 محمد رج في النوادر اذا قال لا شهادة لفلان عندي في امر او قال لا علم لي بهذا
 ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته. وكذا لو ان رجلين قال كل شهادة شهد ^{بها}
 فلان على فلان فهو زور ثم جاء او شهدا وقال لم نتذكر حيث قلنا ثم تذكرنا
 جازت شهادتهما لو قال المدعي ليس لي علم وعواي بهذا الحق بينة ثم جاء
 بينة ذكر الناطق عن محمد رج انها تقبل. وعن ابن شجاع عن ابي حنيفة رج انها لا تقبل

انه اكدب شهوده. ولو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد لا تقبل
شهادته. وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انما تقبل. وعن ابي يوسف ربح في النوا^ص
رجل جاء بقباالتين على رجل مكتوب في احدهما ان فلان عليه الف درهم لا شيء
عليه غير ومكتوب في الاخرى عليه مال آخر لا شيء له عليه غير ولا وقت ولا ناسخ
او كان الوقت واحدا وصاحب المال يدعي جميع ذلك فله المال كله وفي النوا^ص لابن
رستم ربح لا يحكم بشيء الا ان يكون في وقتين مختلفين فيجب الآخر والا^{طل} اول^{با}
ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالمجهول رجل غصب جارية فجا^{منه} الغصب^{منه}
بشهود فشهد وان المدعي عليه غصب جارية له قال في الاصل يقبل الشها^{دة}
ويحبس المدعي عليه حتى يجي بها ويردها على صاحبها فان حضر المتهود عليه
جارية ان اتفق الغاصب^{منه} الغصب^{منه} ان جاريته هذه يقضي بها للغصب منه فان
انكر الغاصب ان يكون هذه الجارية جارية للمدعي وادعاها المدعي لا يقضي
بها للمدعي ما لم يعد اليه انما هي اليه غصبها منه لان اليه الا^{صل} انما قبلت
من غير بيان الصفة والقيمة في حكم الحبس لانه القضاء بالجارية قال الفقيه
ابوبكر الاعمش ربح تاويل هذه المسئلة اذا شهد المتهود على اقرار^ص العا^ص
انه غصبته جارية حتى يكون الثابت بشهادتهم اقرار الغاصب والاقرار بالمجهول
جائز فيومر بالبيان في صورة الاقرار لوجاء بجارية وقال هذه تلك الجارية
كان القول قوله. اما لو شهد واعلى فعل الغاصب لا يقبل شهادتهم لانهم
شهدوا بالمجهول قال عامة المشايخ ربح يقبل الشهادة على فعل الغاصب ان لم^{يصغوا}
الجارية ولم يذكر قيمتها في حكم الحبس لانه القضاء بالجارية لان الغصب^{منه}
يبعد عن المتهود عادة فلو لم يقبل الشهادة من غير بيان الصفة والقيمة

لا تفتح باب الظلم فان قال الغاصب ما انت تلك الجارية او قال بعثها ولا اقدر
 على ردّها ان صدقته المخصوب منه في ذلك وطلب منه القيمة يقضيه بالقيمة
 وان كذبه يحبس الغاصب حتى يمضي زمان يقع عند القاضي انه عاجز عن ردّها
 وذكر في الجامع ان الشهادة على الغصب مقبولة وان لم يذكر واقيمته وذكر في الاصل
 رجل ذال لغيره اودعك عبدا وامة وقال المودع ما اودعني الا امة وقد هانت فاقام
 المدعي شهودا فشهدوا على انه اودعه عبدا وامة ضمن المدعي عليه قصة العبد
 بحجوه ايداع العبد ولا يضمن قيمة الامة بهلاكهما عند المودع قالوا انما يقبل البينة
 على الايداع اذ اوصفوا العبد والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك الموصوف
 وان لم يعرف القاضي ذلك سأل المدعي اقامة البينة على مقدار القيمة اما اذا
 شهدوا انه اودعه الامة وعبد ولم يصفوا العبد لا تقبل شهادتهم قالوا على قيا^س
 مسألة الغصب ينبغي ان تقبل ويحبس حتى يحجى به كما في الغصب وقال بعضهم لا^{تقبل}
 الشهادة في فصل الوديعة اصلا وتقبل في فصل الغصب ووجه قولهم في ذلك
 ان الغصب يكون ببعد من الشهود عادة فلو لم تقبل شهادتهم من غير بيان
 الوصف لا يمكنهم اداء الشهادة فتجوز الجحالة لمكان الضرورة والضرورة لا^{يلغ}
 وذكر في المنتقى شاهد ان شهدا على رجل انه غصب لهذا ثناء رادخلما في غنمه
 تقبل شهادتهما ويقضيه عليه بقيمة الثناء ولو شهدا ان ثناء لهذا دخلت
 في غنم هذا لا تقبل شهادتهما شاهدان شهدا على رجل انه غصب منه ثوبا
 واختلفا في لونه لا تقبل شهادتهما وانما لا تقبل لان بيان اللون شرط لقبول
 الشهادة على الغصب بل لانهما اذا اختلفا في اللون يختلف المخصوب وانما
 شهد كل واحد منهما على ثوب آخر ويجوز ان يقبل الشهادة من غير بيان

ولو اختلفا في البيان لاقتبل كمالو شهد شاهدان على محمد ود و ذكر الحدود الثلاثة
وسكتا عن الرابع جائزت الشهادة عندنا ولو بينا الحد الرابع واختلفا فيه لاقتبل^{ثما}
ونظا في هذا كثيرة. رجلان شهدا ان لهذا الرجل في هذه الدار الف ذراع فاذا الدار^{ثمة} خمساً
ذراع بطلت شهادتهما الظهور والكذب في شهادتهما وكذا لو شهدا ان لهذا في هذا
القراح عشرة اجريه فاذا القراح خمسة اخريه. رجل ادعى عبداً في يد رجل وقال بعينه
هذا العبد بالف درهم ونقدت لك الثمن فانكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن
فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا اعرف العبد^{ولكنه}
قال لنا عبدي زيد وشهد شاهدان اخوان ان هذا العبد اسمه زيد او اقرار^{بأن}
ان اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ومجلف البائع فان حلف رد الثمن
لان قبض الثمن ثبت بشهادة الشهود على اقرار البائع بالقبض وان نكل البائع عن
اليمين لزمه البيع بنكوله فان شهد شاهدان ان البائع اقرانه باعه عبداً
زيد المولود فنسبوا الى شيء يعرف من عمل او صناعة او حلية او عيب ووافق ذلك
هذا العبد قال هذا والاولة في القياس سواء الا انما استحسن اذا نسبته الى معرف
ان اجيزه وكذلك الامة. رجل ادعى انه وارث فلان الميت واقام شاهدين فشهدا
انه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فان القاخير يسألان عن السبب ولا يقضيه
قبل السؤال لان الورثة مختلفة باختلاف اسبابها والقضاء بالجهول مستعد^{فان}
مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألان لا يقضيه القاخير بشيء. ولو اقام المدعي
شاهدين انه وارثه وان قاخير بلد كذا فلان بن فلان قضى ببلده وارثه لا وارث^{له}
سواء واشهدنا على فضائه ولا نذري باي سبب قضى بوارثته فان هذا القاخير
يسأل المدعي عن السبب الذي قضى له القاخير به فان بين سببا قضى له بالبراث^{لا يقضيه}

لقاخير يثبت على الصحة ما لم يكن ولا ينقص بالشك فيقتضيه له بالميراث ولا يقتضيه سبب
الذي بين المدعي لأن هذا القاخير لا يدري أن القاخير لا يقتضيه بذلك السبب أم لا
ادعى على رجل أنه شبح ولله فلا تامة موضحة عند فوات منها فشهد الشهود على الموضحة
وقال لا ندري مات أو لم يميت ذكر في المنتهى أنه يجوز شهادتهما على الموضحة لأنها اتفقتا
على الموضحة قال إذا شهد الشهود لرجل يد في يد رجل وقالوا نعرف الدار ونقف عليها ^{دها}
ونؤكد ودها إذا مشينا إليها لكتنا لا نعرف أسماء الحدود فإذا انتهينا إليها ^{بين}
حدودها ونعرف أنها لهذا المدعي وفي ملكه وفي يد هذا المدعي عليه فإن القا
يقتل بذلك منهما إذا علا فيبعضهما القاخير مع المدعي والمدعي عليه وأمينين ^{له}
ليقف الشهود على الحد ود يحضرتما فإذا وقفا عليها وقالاهذه حدود الدار
التي شهدنا بها لهذا المدعي فهذه تلك الدار وهذه حدودها ثم يرجعون إلى
القاخير ويشهد الأمينان أنهم وقفوا على الدار ويشهدان على أسماء الحدود
فحينئذ يقض القاخير بالدار التي شهد بها الشاهدان بشهادتهما وكذا القرية
والمناوت وجميع الضياعات والعقارات ولو شهدان الدار التي في بلد كذا
في محلة بني فلان تلاصق دار فلان بن فلان الغلا في يد فلان المدعي عليه
هذا لهذا المدعي وفي ملكه لكتنا لا نعرف حدودها ولا نقف عليها
وقال المدعي للقاخير أنا أنيك بشهو وأخون يعرفون حدود هذه الدار التي ^{بين}
يشهدانها أن حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسئلة في الفسخ ذكر ^{بعضها}
أن القاخير يقبل ذلك ويحكم بها للمدعي كما في المسئلة الأولى وذكر في بعضها أنه
لا يقبل ولا يحكم بها للمدعي لأن الشهادة الأولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلاً
بدون الشهادة الثانية فكان وجودها وعدمها سواء وكذا القرية والمناوت جميع

العقارات ثم قال في الدخايل وهذا كله اذا لم تكن الدار مشهورة فان كان مشهورة
 باسم رجل نحو دار عمر بن حوث بالكوفة ودار الزبير بالبصرة وشهد بهما الشاهد ^{ان}
 لانسان ولم يذكر الحد ود لا تقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة ^{رج} وتقبل في قول ^{رج} قسما
 والضيعة اذا كانت مشهورة فهو على هذا الخلاف ايضا واجمعوا ان الرجل اذا كان
 مشهورا كشهرة ابي حنيفة وابن ابي ليلى رجهما الله لا يحتاج فيه الى ذكر الاسماء
 والنسب فان لم يكن العقار مشهورا فشهد الشهود على حد ود ثلثه وقالوا ^{لا تعرف}
 الرابع جازت شهادتهم استحسانا ويقضي بها للمدعي ويجعل الحد الثالث
 محاذيا للحد الاول فان ذكروا الحد ود الاربعة وغلطوا في الحد الرابع لا يقبل
 شهادتهم قياسا واستحسانا ولو شهدوا وان جميع ما في قرية كذا من الدار
 والارض وغيرهما التي هي معروفة للمدعي هذا ميراث له عن ابيه فلان لا تعرف له
 دارنا غيره ونحن نعرف الحدود جازت شهادتهما بالطريق الذي قلنا فيما
 تقدم وان كانا لا يعرفان الحدود ولا تقبل شهادتهم رجلا ان شهدا على رجل
 انه نقض حائط الفلان ان ذكر احد ود الحائط وبينوا الطول والعرض جازت
 شهادتهم وان لم يذكرها قيمته لان بيان الحدود والطول والعرض يعرف
 القايض قيمته بالسؤال عن الاهل قال مولانا رضى وعندي لا بد ان يذكروا انه
 من المدر او الخشب وبينوا موضعه لان الحائط من المدر مع الحائط من
 الخشب يختلفان اختلافا فاحشا رجلا ادعي بحجر ماء في ارض رجل بطريقا في دار
 رجل ذكر في بعض الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل الشهادة الا بعد
 بيان المعاضع والطول والعرض وذكر في الاصل انه يسمع دعواه ويقبل
 الشهادة وان لم يبينوا ذلك رجل له تسعة اولاد اقر في صحته وحوال اقران

ان الحنسية من اولاد فلان وفلان ذكر اسمائهم في الصك عليه الف درهم
ثم مات بعد ذلك فطلب خمسة من اولاده ذلك وانكر سائر الورثة فتشهد الشهود
على اقاربه بذلك في صحته وقالوا لانعرف المقر لهم لانهم ما كانوا اخضوعوا عند الاقرار
قالوا ان اقرب سائر الورثة باسما هي هؤلاء ثبت المال بشهادة الشهود كمالواقر
الرجل الغائب وذكر الاسم والنسب فجاء رجل بذلك الاسم والنسب وادعى ^{المال}
كان المال له وان محمد سائر الورثة اسمائهم يكلف المدعون اقامة البينة
على انهم يسمون بالاسماحي اليه ذكر الشهود فان اقاموا البينة ولم يكن في الوثقة
سواهم بذلك الاسم يقضيه لهم بالمال رجل ادعى على رجل انه استهلك عليه
دوايه عند ما علموا فتشهد له الشهود بذلك قال الفقيه ابو بكر البخاري ينبغي
ان يذكر الذكور والاناث فان لم يذكر واذلك اخاف ان تبطل الشهادة
ولا يقضيه بخير وان يثبتوا ذلك جازت شهادتهم ولا يحتاجون الى بيان اللون
لان المنافع تختلف بالذكورة والانوثة لا باللون قال مولانا رضي الله عنه ^{يشترط}
بيان الجنس كالفرس والحمار والبغل والابل ولا يشترط ذكر الانوثة والذكورة
لان الذكر والانثى في الحيوان جنس واحد وقد مر قبل هذا مسألة المنتقى
اذا شهد الشهود ان المدعى عليه غصب شاة لهذا المدعي وادخلها في غنمه
جازت شهادتهم وان لم يذكر الانوثة والذكورة والشاة اسم جنس وشاة
للذكر والانثى ولهذا لو وكل انسانا بان يشتري له حمارا او فرسا صح التوكيل
ان لم يذكر الذكور والانوثة وشهود السرق اذا اختلفوا في الذكور والانوثة
لا تقبل شهادتهم فذلك لا يدل على انه يشترط بيان الذكور والانوثة في دعوى
الغصب والاستهلاك رجل ادعى على ورثة ميت مالا واحضر شاهدين ^{تشهد}

ان المتوفى اخذ من هذا المدي سند يلافيه دراهم ولم يعلمكم وزن الدراهم
قالوا ان علم الشاهد ان كان في الصرة دراهم حوزوها ثم يشهد ان يملك
ما يتيقن عدم فيها من الدراهم قالوا وينبغي ان يعلموا بجودتها لاحتمال انها
تكون موهمة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم. رجل جاء الى رجل فساومته^{توا}
ودفع اليه البائع دراهم واخذ الثوب واقترا من غير ان يعقد ابعا بلسا منها جان
ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة الى الشهادة^{ينبغي} قالوا
للساھدين ان يشهدا انه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان
على البيع الا اذا كان بينهما مقد مات يعلم الشهود ان الاخذ ولا عطاء كان على وجه
البيع والقاضي الذي وقعت عنده الخصومة يمتدح جواز البيع بالتعاطي رجل
ادعى دارا له ورثها من ابيه ورجل اخر ادعى انه اشتراها من المتوفى ذلك فجاء
مدعى الشراء بالشهود فشهدوا ان الميت باعها منه ولم يقولوا باعها منه هو
يملكها قالوا امكانت الدار في يد مدعى الشراء او مدعى الميراث فالشهادة با^{توة}
لان الشهادة على مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم يكن الدار في يد المشتري او في يد
الوارث اما اذا كانت في يد مدعى المشتري او في يد الوارث كانت الشهادة على^{البيع}
بمنزلة الشهادة على البيع والتسليم والشهادة على البيع والقبض ونحوه لا يحتاج
الى ذكر ملك البائع ولان مدعى الميراث والشراء من الميت كل واحد منهما يقر
بملك الميت فلا حاجة الى ذكر ملك الميت كمالو شهدوا ان الميت اقرها للمدعى
نهر في ارض رجل ادعى رجل انه له حق الشرب من هذا النهر واحضر شهودا شهدوا
ان المدي كان يجري فيه الماء لا تقبل شهادتهم الا اذا شهدوا انه له فيه مجرى
الماء او حقا ثابتا في ذلك ولو اقر المدعى عليه فقال للمدعى كنت تجري فيه الماء

نأتمت مناقب وليس له فيه مجرى الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقارنه باليد
ولا يقبل منه دعوى الغصب إلا ببينه

فصل

في الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه

إذا شهد القاسمان فيما اقتسما جائزت شهادتهما في قول بالحقيقة ^{وأيضا} ^{وأيضا}
رج وقال محمد بن لا تقبل شهادتهما وصورة ذلك إذا اقتسما الدارين ^{ثين} الوار
ثم شهد أن هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الآخر
كذا وقع ذلك في قسمتهما وأما تقبل الشهادة في قول أبي حنيفة وأبي
رج لأن الملك لا يثبت بقسمتهما ما لم يتراضيا على ذلك أو يستحلان القرعة
رجلان شهد أن فلانا أحرنا أن تبلغ فلانا أن فلانا وكله ببيع عبده فأعلمنا
قال أبو يوسف رج يجوز شهادتهما ولو قالان شهد أن زوج هذه المرأة قال
خير أحرأتي فلانة فخيرناها فاختارت نفسها لا تقبل شهادتهما ولو شهدا
على رجل بمال قبضه من رجل ثم أنكر قبضه فقالا نحن وزناها عليه أكان
رب المال حاضر عند الوزن جائزت شهادتهما وإن لم يكن حاضر لا يجوز
وفي بعض الروايات لا يجوز شهادة الذي كلف في المكيل وشهادة الذي ذرع
في المدن زوج رجل ادعى دارا في يده رجل فشهد له شاهدان بها وإن المدعى
استأجرنا عليهما أو غيرها غير ذلك مما لا يجب عليهما الضمان في ذلك جائزت شهادتهما
وإن قالوا استأجرنا عليهما فخذناها لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعى
ويضمنان قيمة البناء للمدعى عليه. وذكر في طلاق الأصل شهدا ^{بطلان}
قال لأمرأنا طالق إن كلمت فلانا وفلانا لا تقسمهما فشهدا المتفاد عليهما

او شهدك انه قال لهما يوم تكلمتا امرأتى فلانة فهي طالق وانها
 قد كلماها كانت شهادتهما باطلة وكذا لو شهدا على رجل انه قال لعبد فلان
 انك كنت الشاهدين فانت حر وانه قد كلنهما والمولى بمحمد. او شهدا
 انه قال للشاهدين ان كلنهما عبد في فهو حر وانهما قد كلما. فشهادتهما
 باطلة ولو شهدا انه قال لعبد ان دخلت دار هذين الشاهدين فانت حر
 قد دخل دارهما فشهادتهما جائزة. ولو حلف ان لا يقرضهما شيئا فشهد
 انه قد اقرضهما جائز شهادتهما. ولو شهدا انه حلف بحق مما اليك ان لا يستقرض
 ابدا فشهدا انهما قد اقرضاه لا يجوز شهادتهما ولا يعتق العبد. ولو شهدا انه
 حلف ان لا يستقرض شيئا ابدا وانه قد طلب منهما ان يقرضاه ولم يقرضاه
 جائز شهادتهما. ولو حلف ان لا يهدم دار هذين او لا يقطع يد هاتين
 انه فعل ذلك بهما لم يجز شهادتهما. وذكر في طلاق الاصل لو شهدا على رجل
 انه امرهما ان يتزجيا فلانة وانها قد فله لاذلك جائز شهادتهما. رجل
 قال ان دخل داري احد فامرأته طالق شهد ثلثة انهم دخلوا داره قال
 ابو يوسف رح ان قالوا دخلنا جميعا لا يقبل شهادتهم وان قالوا دخلنا
 ودخل هذا معنا جائز شهادتهم. وسئل ابن ابي يوسف رح عن هذه المسئلة
 فقال اذا شهد اربعة او ثلثة انا قد دخلنا جميعا تقبل شهادتهم وان كان اثنين
 لا تقبل فقال له الحسن بن زياد رح اصبت وخالفت اباك رجلان شهدا
 على رجل انه قال لهما ان مسست جسد كذا فعبد في حر فشهدا انه قد مس
 جسدهما قال محمد رح لا يقبل شهادتهما. ولو شهدا انه قال ان مسست
 فعبد في حر فشهدا انه قد مسست شيئا لهما جائز شهادتهما قالوا اذا لم
 يدع

في هذه المسائل ان يشهدوا بالعتق فطريقهم ان يشهدوا بالعتق لا غير
 وكذلك يجعل له شهادة على كتاب وصية تميت وله فيه وصية قال الفقيه ابو
 البلخي راجح ينبغي ان يقول اشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع يده على
 اوصاله . وعن ابي القاسم راجح اذا ادعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فانكر الوثـ^ق
 نكاحها وكان الشاهد قولى تزوج بها قال يشهد على النكاح ولا يذكر العقد
 عن نفسه . رجلان شهدا على رجل انه قال ان كلمت اباكما فعبدي حر والله قد ^{تكلم}
 اباها قال ابو يوسف راجح ان كان الاب مقرا انه قد كلمه فالشهادة باطلة
 وكذا لو كان الاب غائبا او ميتا وان كان الاب حاضرا منكرا اجازت الشهادة
 وكذا لو كانت اليمين على ضربه . ولو شهد انه قال عبدي حران ضربتكم ا
 فشهد شاهدان بسواهما انه قد ضرب بهما لم يجز شهادتهما وكذا ان اضـ
 المشهود عليه يضربهما وانكر اليمين . رجل عليه الف درهم لرجل فورد
 الغريم الفا ووضعها بين يدي الطالب وقال خذها قد اوفيتك فقال
 الطالب لرجل اخي اولى هذه الدراهم فتناوله ثم شهد على المقضيه انه هو الذي
 دفع اليه الف درهم جازت شهادته رجلان شهدا على رجل انه قال لهما
 ولرجل اخر ايكم طلق امرأتي فهو جازا وقال امره اني ايدركم فايكم طلقها فهو ^{جاز}
 والزوج بمحمد ذلك لم يجز شهادتهما ولو اقر الزوج بالامر وشهد اثنان على طلاق
 الثالث لم يجز شهادتهما من قبل انهم شركاء في الوكالة فاد الشئ كوكالة
 لا تقبل شهادة بعضهم على البعض ولا عليه . قال ابو حنيفة راجح في الكيالين ^{شهد}
 ان هذا باع من هذا كخرطة وكلنا . نحن للمشتري باع الباي فشهدا ^{شهد}
 باطلة . رجلان اشترى من رجل ثوبا ونقده الثمن فلم ينفذ به فشهد ان الباي

اقرار هذا التوب لهذا المدعي امر في بيعة والمدعي يصدق قال محمد
 وح لا يقبل شهادتهما محض ضاع من ديوان القاضيه وفيه شهادة الشهود بحق
 والقاضيه لا يذكر ذلك فشهد عند كاتبه ان شهود هذا شهد بكذا لا ينبغي
 للقاضيه ان يقضي بشهادتهما ولو ضاع سجل من ديوان القاضيه فشهد كاتباً
 عند ان هذا اقر عندك لهذا بكذا فان القاضيه يقبل ذلك وكذا الوضاع
 اقرار رجل فشهد عند القاضيه كاتبا ان هذا اقر عندك لهذا بكذا وقد
 سمعنا فان القاضيه يقبل ذلك لان في مسألة المحضر شهد الكاتب على
 شهادة الشهود فالشهادة على الشهادة باطلة لا تقبل بدون التحميل
 ولم يوجد وفي مسألة السجل والاقرار شهد واعلى حق محكوم به او على
 اقرار الخصم فجازت شهادتهم ذمى مات فشهد عشرة من الضاري
 انه اسلم لا يصل عليه بشهادتهم وكذا الوشهد فساق من المسلمين ولو كان
 لهذا الميت ولي مسلم وبقية اوليائه كفار من اهل دينه فادعى ان ولي المسلم
 انه اسلم وانه اوصى اليه واراد ان ياخذ ميراثه وشهد اثنان من اهل الكفر
 بذلك يأخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهما لان شهادتهما على اسلامه
 في حكم الميراث قامت على اوليائه الكفار وشهادة بعضهم على البعض
 حجة ويصل عليه بشهادة الولي المسلم ان كان عدلاً ولو لم يشهد على
 اسلامه غير الولي يصل عليه بقول وليه المستسلم ولا يكون له الميراث
 ولو شهد رجل وامرأتان من اهل الاسلام انه اسلم وهو يحد يحجز الامام
 على الاسلام ويحبسه ولا يقتله لان نفسا ما لا يقتل بشهادة النساء ولو
 شهد عليه ذميان انه اسلم فشهادتهما باطلة لانه مرتد في رعيتهما وشهادته

أنادي على المرتد باطله وكذا العبدان والمحد ودان في القذف ولو شهد على ناصري
 أربعة من النصارى أنه زنى بامه مسلمة فإن شهد وأنه استكرهها ^{الرجل}
 وإن قالوا طأوعته دري ^{الوجه} الحمد عنهما ويعزرا الشهود لحق الأمة المسلمة لأن في
 الأول لم يشهدوا عليها بالحد فبقيت شهادتهم شهادة على الذي فتقبل وفي الوجه ^{الثاني}
 شهدوا على المسلمة بالحد فبطلت شهادتهم في حقها وإذا بطلت في جانب المرأة
 بطلت في جانب الرجل وإنما يعزرا الشهود لأنهم قذفوا الأمة ولعدم احصان ^{المقيد}
 لم يجب الحمد على الشهود فيجب التعزير. وكيل في مجلس القضاء إذا ادعى لوكله بمحض
 موكله أن لوكله على هذا كذا وقال المدعي عليه قد قصيته فانكر موكل المدعي ^{القضاء}
 فشهد هذا الوكيل مع رجل أخوانه قد قضا قالوا لا يقبل شهادة الوكيل لأنه ادعى ^{المال}
 عليه بحكم الوكالة فإذا شهد في المجلس على قضاء الدين كان متناقضا فلم يقبل
 شهادته. وفرقوا بين هذا وبين المسئلة المذكورة في الكتاب. رجل ادعى على رجل
 مالا أنه اقضه فحج المدعي عليه المال فاقام المدعي شاهدين فشهد أحدهما
 أنه اقضه وشهد الآخر أنه اقضه ثم قضا فانه يقضي بالقرض بشهادتهما ^{شهادته}
 الذي شهد بالقرض والقضاء لم تبطل شهادته بالقرض
 ووجه الفرق في ذلك أن شاهد القرض والقضاء لم يشهد بقيام الدين ^{للمال}
 وإنما شهد بالقرض فلم يكن متناقضا. أما في مسئلتنا وكيل المدعي ادعى عليه ^{المال}
 للمال فإذا شهد على القضاء وكانت شهادته على القضاء مبطلا لدعواه الدين
 بحكم الوكالة امرأة وكلت رجلا ليلطلب مهرها من الزوج فادعى الزوج الخلع فشهد ^{الوكيل}
 مع آخر على أنها اختلعت على كذا لا تقبل شهادة الوكيل كما في مسئلة دعوى الوكيل
 وهذا نظير ما ذكر في الكتاب رجلا أن شهد الرجل على رجل بعيد في يد فاقام المشهود ^{عليه}

البينة ان الشاهد ادعاه قبله بطلت شهادته لكان التناقض والله اعلم
باب من الشهادة التي يكذب المدعي شاهداً في بعض
ما شهد له . في الباب فصول اربعة . فصل في الشهادة
التي يخالف الدعوى الشهادة وفصل في تكذيب الشهود
المدعي وفصل في اختلاف الشاهدين وفصل
في تعارض البينتين على الموت في وقتين مختلفين

اما الفصل الاول

فهو فصل الشهادة التي تخالف الدعوى الاصل فيه ان
الشهادة على حق العبد اذا خالفت الدعوى بطلت لان
الدعوى شرط لهذه الشهادة وفيها خالفت لم يوجد
الدعوى فتبطل ضرورة وتكذب الشاهد في بعض ما شهد له يمنع الشهادة
لما قلنا . والاصل في تعارض البينتين ان القاخير اذا يثق بكذب احد الفريقين
لا يقضي وعند التعارض ليس احد الفريقين في ثقته للكذب او لمن الاخر
فلا يقضي بشهادتهم . جئنا الى المسائل . اما الشهادة اذا خالفت الدعوى فهو
على وجه اما ان كان المدعي به ديناً او ملكاً او عقداً . فان كان ديناً فشهد واما قل
مما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى القا وخمسائة فشهد واما بخمسائة يقضي بخمسائة
من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى القا فشهد واما بخمسائة . ولو ادعى القا
فشهد احدهما بالف والاخر بخمسائة لا يقضي بشيء في قول ابي حنيفة راجح لان عند
اتفاق الشاهدين على المشهود به شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثمة
اتفاق الشاهدين على خمسمائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظ ليس

ند فيقبل شهادتهما على خمسمائة بغير توفيق. ولما ادعى خمسة عشر فشهد
 حدها بخمسة عشر والآخر بعشرة لا يقضي بشيء عند المجتنبه رج لان خمسة عشر
 منه واحدة تذكر بغير حرف العطف وهي غير العشرة فلم يتفقا على شيء فلا تقبل
 بخلاف ما لو ادعى الفا وخمسمائة فشهد احدهما بالف والآخر بالف وخمسمائة
 فانه ينضم بالالف لان الفا وخمسمائة تذكر بحرف العطف فكانت الالف ^{كورة} ^{مكة}
 في شهادتهما فيقضي بما اتفقا عليه وان ادعى الف درهم فشهد احدهما بالف
 والآخر بالالفين لم تقبل شهادتهما في قول المجتنبه رج لان الالف غير الالفين
 فلم يتفقا على شيء. واما اذا كان الشهود به اكثر مما ادعاه المدعي نحو ما اذا
 ادعى الفا فشهد بالف وخمسمائة او شهد بالف درهم لا تقبل شهادتهما بغير ^{توفيق}
 لانه ثبت بالشهود بالزيادة فان وفق فقال كان له عليه الف وخمسمائة ^{الاف}
 ابرأته عن خمسمائة او قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود ^{تقبل}
 شهادتهم حينئذ لانه وفق بين الدعوى والشهادة باحتمل وكذلك
 في الالف والالفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينه لان الشيء انما يحتاج
 الى اثباته بالبينه اذا كان شيئا لا يتم به ولا يتفرد باثباته كما لو ادعى ^{الملك}
 بالشراء فشهد الشهود بالهبة فان تمه يحتاج الى اثباته بالبينه اما البراءة
 يتم به وحده فلو اقر بالاستيفاء صح اقراره ولا يحتاج الى اثباته بالبينه لكنه
 لا بد من دعوى التوفيق هنا استغناء والقياس ان التوفيق اذا كان ممكنا يحمل
 عليه وان لم يدع التوفيق تصحيح الشهادة وصيانة الكلامه وجه الاستدلال
 ان المحالفة بين الدعوى والشهادة ثابتة بصورة فان كان التوفيق مراداً تزول
 المحالفة وان لم يكن التوفيق مراداً لا تزول المحالفة ^{فوق} فاذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق

فزال المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو هذه راجع ان محمد راجع بشبه
 في بعض المواضع دعوى التوفيق لم يشترط في البعض وذلك محمول على ما اذا ادعى
 التوفيق وذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق ولو قال المدعي عليه
 عليه الف درهم قط لا تقبل شهادتهما ولو ادعى خمسمائة شهده التوفيق
 بالف فقال الطالب انما لي عليه خمسمائة وقد كانت الف فقبضت منها خمسمائة
 وصلا الكلام او فصل فتشهادتهما بالخمس مائة جائزة ولو قال لم يكن لي عليه ^{خمس مائة}
 بطلت شهادتهما رجلا ان شهد الرجل على رجل آخر بقرض الف درهم فتشهر
 احدهما انه قد قضاها ذكر في الجامع الصغير انه يجوز شهادتهما على القرض
 وذكر الطحاوي عن ابي يوسف راج انه لا يثبت القرض ابضا وذكر في المنتقى
 رجلا ان شهد ان لهذا الف درهم قد اقتضيه منهما مائة وقال الطالب
 لم يقض منه شيئا قال ابو حنيفة وابو يوسف راج يقضيه بالالف ويجعل مقتضيا
 للمائة وذكر في العيون رجلا ان شهدا على رجل بالف درهم وقال قد قضا
 خمس مائة وقال الطالب لي عليه الف ما قضيه لي شيئا او قال صدقنا في الشهادة
 على الدين واوهما في القضاء او قال شهدا لي بالف بحق وخمسمائة تباطل اوبون
 قال ان عدلا جاز الا في قوله شهدا تباطل اوبون وقال زفر راج لا يجوز شهادتهما
 في الوجه كلها وعلى هذا الخلاف اذا شهدا للمدعي بالف وشهدا ان للمدعي
 عليه على المدعي مائة دينار والمدعي ينكر الدنانير صدق اذا كان المدعي
 به دينيا فان كان المدعي به ملكا وشهدوا باقتل حما ادعي نحو ما اذا ادعي
 كل الدار فشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهما ويقضيه بالنصف من غير توفيق
 لما قلنا في الدين وكذا لو ادعي دارا في يد رجل انما له وشهد الشهود وانفشت لها

من الذي في يده جازت شهادتهم لانه لما ادعى ملكا مطلقا قد ادعى الملك في الحال
 فيما مضى والشهود اذا شهدوا بالشراء فقد شهدوا له بالملك في الحال فكانت
 شهادتهم باقل مما ادعى وما شهدوا به يصلح بيانا لما ادعاه المدعي فانه لو قال ملكي
 لانه اشترى بها من ذى اليد يصح ويكون آخر كلامه بيانا للاول بخلاف ما اذا ادعى
 لولا النتاج وشهد الشهود بانها له اشترى بها من ذى اليد لا يقبل شهادتهم
 الا ان يوفى فيقول نتجت في ملكي الا في بيعتها منه ثم اشترى بها منه فالم يدع
 توفيق على هذا الوجه لا يقبل شهادتهم لان دعوى النتاج على ذى اليد لا يحتمل
 ملك حادث من جهته فانه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتاج من جهة ذى اليد
 لا يصح كلامه فلا يمكن ان يجعل آخر كلامه بيانا للاول فلا يقبل الشهادة
 بدون التوفيق ولو ادعى انه له ورثته من ابيه وجاء بالشهود فشهدوا له ولا يخبر
 الغائب ميراث عن ابيه جازت شهادتهم لانهم شهدوا له باقل مما ادعاه هذا
 اذا شهدوا بالملك باقل مما ادعى وان شهدوا باكثر من خوان يدعي دارا في يد
 انها له اشترىها من فلان غير ذى اليد وهو يملكها فنجد المدعي عليه فناء المدعى
 بشهود فشهدوا وانها له لا تقبل شهادتهم لان المدعي ادعى ملكا حادثا لا يظهر
 في حق الزائد والشهود شهدوا باجلك مطلق والملك المطلق يظهر في حق الزائد
 وفي حق رجوع الباعه بعضهم على بعض فصارتهم شهدوا له بالزوائد نضا
 فلا يقبل شهادتهم واشار محمد رح في الكتاب الى معني آخر فقال المدعي اقر بالملك
 لمن ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لانهم
 لم يشهدوا بالانتقال فلا يقبل شهادتهم وكذا لو ادعاهما داره ورثتها من ابيه
 والشهود شهدوا وانها داره لا تقبل شهادتهم وكذا لو ادعى ان الدار له الا هذا البيت

فتشهد وان جميع الدار له لا يقبل شهادتهم الا ان في هذا الصورة اذا وقع
 فقال كان كل الدار لي الا اني بعت هذا البيت منه ولم يعلم به الشهود يقبل
 شهادتهم ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينة لانه اقر على نفسه بزوال البيت
 عن ملكه وعلى جواب القياس يحمل على التوفيق وان لم يدع ولو ادعى دار
 في يد رجل انها له منذ سنة فتشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة
 بطلت شهادتهم ولو ادعى المدعي انها له والشهود شهدوا انها له منذ عشرين سنة

جازت شهادتهم اما اذا كان المدعي به عقد او شيئا من اسباب الملك
 رجل ادعى دار في يد رجل انها له اشتراها من فلان غير ذي اليد فجاء بشا
 فتشهد ان فلانا ذلك وهبها له وقبضها وهو يملكها لا تقبل هذه الشهادة
 حتى يوفق فيقول اشتريتها منه فجد في ثم وهبها لي بون ذلك واقام البينة
 على ذلك قبلت شهادتهم ولا تقبل قبل التوفيق لوجود المخالفة صورة ومعنى
 اما الصورة فظاهر. واما المعنى فلان الملك الحاصل بالهبة غير الملك
 المستفاد بالشراء لان الهبة تقيد الملك بغير عوض ولا يكون فيه خيار الرؤية
 والعيب ولا يكون لازما ولا يكون فيه ضمان الرجوع عند الاستحقاق والشراء
 يثبت جميع ذلك والتوفيق وامكان محتملا الا ان هذا النوع من التوفيق
 لا يثبت من غير دعوى لانه يحتاج الى نقض الذي ادعاه او لا الى اثبات
 عقد شهد به الشهود فيكون في الحمل على هذا الوجه انشاء الخصومة
 والقاضي نصب لقطع الخصومات لا لانشاءها وهذا النوع من التوفيق كما لا
 بد من الدعوى لا يثبت بمجرد الدعوى مما يثبت اذا اعاد البينة على التوفيق
 بخلاف ما تقدم لان ههنا اقر بالملك لغير ثم ادعى الهبة ودعوى الهبة دعوى

على الغير وليس باقراره على نفسه والدعوى لا يثبت الا بالبينه بخلاف
الابراء ونحو ذلك لان ذلك اقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل
التوفيق كانت قبل الدعوى فلا تعتبر. ويجوز عن الشيخ الامام ابي القاسم الصفار
رح انه قال لم يأت بينه انه كان اشتراها من فلان ثم محمد فلان الشراء ثم هبا
منه وقبضها المدعي لا يقبل ومثلاً تخارج انكر موافك وقالوا لو وجد بينه
على الشراء لا يحتاج الى دعوى الهبة لكن لا بد ان يقيم البينه على الهبة ^{القبض}
بعد الشراء كما لو ادعى الهبة في وقت قبل الشراء لا يقبل لانه في التوفيق ادعى الهبة
بعد ما محمد الشراء فاذا اقام البينه على هبة في وقت قبل الشراء كان متناقضاً ولو
ادعى دار في يد رجل انها كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثاً لمنه سنة فمحمد
المدعى عليه فجاء المدعى بشهود وشهدوا انه اشتراها من الذي في يده منذ
سنتين وادعى المدعي ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا ان يوفى فيقول اشترتها
من ذي اليد منذ سنتين كما شهدوا ثم بيعتها من ابي ثم مات ابي فورثتها ^{منه}
فاذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود بذلك يقضيه ولا يثبت هذا التوفيق
مالم يشهد الشهود بالبيع من ابيه لان دعوى البيع من ابيه دعوى على الاب
فلا يثبت الا بينه وكذا لو ادعى الارث او لا تشهد الشهود بالهبة او الصدقة
مكان الشراء لا تقبل مالم يوفى. عبد في يد رجل ادعى رجل ان الذي في يده
تصدق به عليه منذ سنة وقبضه ومحمد الذي في يده فجاء المدعى بشهود ^{شاهدوا}
انه اشتراه من ذي اليد منذ سنتين لا تقبل الا ان يوفى فيقول اشتريته منه منذ ^{سنتين}
ثم بعت منه ثم تصدق به علي منذ سنة فاذا وفق على هذا الوجه فشهد الشهود
على البيع منه ثم بالصدقة يقضيه. ولو ادعى او لا ^{شاهدوا} من ذي اليد سنة

فتشهد الشهود بالصيغة منذ سنتين وادعى المدعي ذلك لا تقبل الا ان
 يوفق فيقول تصدق به علي منذ سنتين وقبضته ثم بعته منه منذ سنة ثم
 اشترى منه وشهد الشهود له بذلك . ولو ادعى الصدقة منذ سنة فتشهد
 الشهود انه اشتراه منه منذ شهر لا تقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به
 علي منذ سنة وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب وجهد الصدقة
 فاشترى منه منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وانبت بالبينه قبلت
 ولو ادعى ميراثا عن ابيه منذ سنة وشهد الشهود انه اشتراه من ذي اليد
 بعد ما قام من عند القاضى لا تقبل فان وفق فقال محمد في الميراث ^{فأشترى}
 منه لا قبلت بينته لكن اذا عا د اعاد البينة على ذلك لان الشراء من ذي اليد
 دعوى على ذي اليد فلا يثبت بدون البينة والشهادة الاولى قامت
 قبل الدعوى فلا تعتبر . ولو ادعى امه في يد رجل وقال اشترى بها منه
 بعد بي هذا منذ شهر محمد البايع ذلك وجاء المدعي بشهود فتشهدوا
 انه اشتراها منه بالف منذ قام من عند القاضى لا تقبل لكان المخالف
 الا ان يقول اشترى بها بالعبد منذ شهر ثم محمد في فاشترى بها منه بالف
 درهم بعد ذلك فاذا وفق على هذا الوجه واعاد البينة على الشراء
 بالف يقبل ذلك . ولو ادعى اولا انه اشتراها منه بالعبد منذ شهر ثم جاء
 بشهود فتشهدوا انه اشتراها منه منذ سنة او قبل ذلك لا تقبل
 لكان التناقض الا ان يوفق فيقول اشترى بها منه منذ سنة كما
 شهد به الشهود ثم بعته منه ثم اشترى بها منذ شهر فاذا وفق على
 هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق

ويقتضى له ولو ادعى دارا في يد رجل انها له فجاء بشاهدين فشهد احدهما
 انها داره ورثها عن ابيه وشهد الاخر انه ورثها عن امه فالشهادة باطلة
 لانه لا وجه للتوفيق بين الشاهدين وكذا لو شهد احدهما انه اشتراها
 من فلان وهو يملكها وشهد الاخر ان فلانا اخ وهبها منه وهو قبضها
 ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في سبب الملك فقد اتفقا على الملك له فوجب
 ان يقضى له بالملك كما لو قال لفلان علي الف من قرض فقال المقلد لا بل من ثمن
 بيع يقضى له بالالف واختلف السبب لا يضره وكذا لو شهد انه اخراجه
 كفل للمدعي بالف درهم من فلان فقال الطالب قد اقر بذلك لكن الكفالة كانت
 عن فلان اخ كان للمدعي ان يأخذه بالمال وكذا لو شهد له بالف درهم
 من ثمن جارية فقال البايع انه قد اشترىها على هذه الشهادة والذي
 عليه الف من ثمن متاع اخر وشهد الشهود على الاقرار بالف من ضمان جارية
 غصبها منه وقد هلكت لا تقبل هذه الشهادة بخلاف الاقرار لان السبب
 انما لا يعتبر اذا كان حكم السببين واحدا كما في الاقرار فان الف الواجب
 بالقرض والغصب واحدا ما هما حكم السببين مختلف لان المورث من الاب
 يتضمن حقوقا غيرها تضمنه المورث من الام من قضاء ديون الاب
 وتنفيذ وصاياه وغير ذلك فلا تقبل ولو شهد شاهدان لرجل فقالا
 شهدان فلانا هذا غصب عبد ولكنه قد رده عليه بعد ذلك فمات
 عند مولاه فقال المفسوب منه لم يرده على وانما مات عند الغاصب
 وقال المشهود عليه ما غصبته عبد او لار دته عليه وما كان من هذا
 شيء قال لاذالم يدع شهادتهما ضمنه القيمة وكذا لو شهد انه غصب عبد له

وان مولا قتله عند الغاصب فقال المصوب منه ما قتلته ولكنه قد
غصبه ومات عنه وقال المشهود عليه ما غصبت عبدا ولا قتلته هذا المدعى
عبدا له في يدي كان عليه قيمة وكذا لو شهد ان لهذا العبد هذا الب درهم
ولكنه قد ابرأه منها وقال المدعى ما ابرأته عن شيء وقال المشهود عليه ما كان
له على شيء ولا ابرأته عن شيء قال اذا لم يدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه
بالالف رجل ادعى قبل رجل دارا فقال المدعى عليه ليست في يدي فاقام
المدعى بينة فشهد وان الدار في يد المدعى عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي
المدعى فان قال كما شهد انها في يده وفي ملكه فقد اقره بالدار وان قال صدقوا
انها في يده ولا صدقتم انها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما رجل
ادعى على رجل الفاق شهد له الشاهدان ان له عليه الف درهم وشهد احدهما
انه اخذ بالالف الى سنة وانكر الطالب فانه يقضي عليه بالف وهذا
وما لو شهد احدهما انه قد قضا خمسمائة سواء اذا شهد المشهود
بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذا الدار لفلان لرجل اخر غير المدعى
عليه ليس هو لي فقد كذب شهوده ان قال هذا قبل القضاء لا يقضي
له ولا لفلان بشيء وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي انما
لفلان قال ابو يوسف رج اجرت اخذته لفلان وجعلت له البيت ورثت
ما بقى من الدار على المقضي عليه ويضمن قيمة البيت للمشهد عليه ولا يسف
رج فيها قول اخر انه يضمن قيمة البيت للمشهد عليه ويكون ما بقى من الدار للمشهد
له . رجل في يد يه عبدا ادعى رجل انه اشتراه من ذى اليد وذا اليد يجحد فجاء المدعى
بشاهدين فشهدوا انه باعه منه ولا يدري اهل للبائع او لا جازت شهادتهما

للمدعي. ولو جاء المدعي بشاهدين فقال للقاضي العبد لنا باعه المدعي عليه من هذا
 المدعي بأن القاضي يقضيه بشهادتهما للمدعي. شاهدان شهد بشئ واختلفا في الوقت
 او في المكان او في الانشاء والاقرار فان كان المشهود به قولاً محضاً كالبيع والابانة
 والطلاق والعناق والصلح والابراء تقبل وصورة ذلك اذا ادعى الشارع بالف تشهد
 انه اشتراه منه بالالف الا انهما اختلفا في البلدان او في الايام او في الساعات او في
 الشهور او شهدا على البيع بالف فتشهد احدهما انه باعه وشهد الاخر على اقراره بالبيع
 وكذلك في الطلاق لو شهدا على الطلاق فتشهد احدهما انه طلقها اليوم وشهد الاخر
 انه طلقها امس او شهدا على اقراره بالف اليوم وشهد الاخر انه اقر بالف امس ^{حازت}
 شهادتهما. ولا تبطل الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الايام والبلد ^{ان}
 الا ان يقولوا كجامع الطالب في موضع واحد في يوم واحد فاذا اقر بذلك ثم اختلفا في
 الايام والمواطن والبلدان فان ابا حنيفة تج قال اجيز الشهادة وعليهم ان ^{يحفظوا}
 الشهادة دون الوقت وقال ابو يوسف رج الامر كما قال ابو حنيفة رج في القياس
 وانه استحسن واجل هذه الشهادة بالثمة الا ان يختلفا في الساعتين من يوم
 واحد بتفاوت فيجوز. ولو اختلفا في الثياب التي كانت على الطالب او المطلوب
 او المركب او قال احدهما كان معاً فلان وقال الاخر لم يكن معاً فلان ذكر في الاصل
 انه يجوز ولا يبطل هذه الشهادة اذا كان المشهود به من جنس الفعل حقيقة وحكما كالعصب
 والحناية واختلف الشهود في المكان او في الزمان او في الانشاء والاقرار لا تقبل
 شهادتهما ولو كان العصب هالكاً فتشهدا على القيمة تشهدا احدهما ان قيمته
 الف وشهد الاخر على اقرار العاصب ان قيمته الف لا تقبل شهادتهما وكذا لو اختلف
 شهود العصب شهدا احدهما على العاصب والاخر على الاقرار بالعصب لا تقبل. وذكر

في المجامع اذا ادعى ملكا مجاء بشاهدين فتشهد احدهما انه ملكه وشهد الآخر على قرار
 المدعى عليه انه ملك المدعى لا تقبل ولو كان الشهود به قولا لا يتم الا بفعل كما لنكاح
 واختلف الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه
 الا بفعل القرض كالهبنة والصدقة والرهن فان شهد على معاينة القرض واختلفا
 في الايام والبلدان جازت شهادتهما في قول البيهقي وابي يوسف ورج والقياس
 ان لا تقبل وهو قول محمد وزفر ورج. وان شهدا على قرار الرهن والواهب والمتصدق
 بالقبض جازت الشهادة في قولهم ولو شهدا على الرهن فتشهد احدهما على معاينة القرض والآخر
 على قرار الرهن بالقبض لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة الغصب
 وان اختلف شهود الرهن في جنس الدين او في مقداره لا تقبل كما لو اختلف
 البيع في جنس الثمن او في مقداره. وان اختلفا في فعل لمحق بالقول كالقرض
 فاختلفا في المكان او في الزمان لا يبطل الشهادة وان كان القرض لا يتم الا بالتسليم يكون
 القرض في هذا بمنزلة الطلاق والعتاق. ولو اختلف شاهد القرض في المكان
 او في الزمان جازت شهادتهما في قول البيهقي ورج وقال صاحباه رج لا تقبل
 وان اختلفا في الانشاء والاقراء لا يقبل شهادتهما في قولهم ولو اختلفا في الطلاق فتشهد
 احدهما على تطليقتين والآخر على الثلث او شهد احدهما على تطليقتين والآخر على
 تطليقة لا تقبل في قول البيهقي ورج وقال صاحباه وابن ابي ليلى رج جازت شهادتهما
 على الأقل. ولو شهد احدهما على تطليقة والآخر على تطليقة وبخلف او شهد
 على تطليقة والآخر على تطليقة وتطليقة جازت شهادتهما على الأقل عند الكل ولو
 شهد احدهما انه قال لها انت خلية وشهد الآخر انه قال لها بريد لا تقبل عند الكل لانها
 اختلفا في لفظه الا يقع وان كان معز الفظين واحد او كذا لو شهد احدهما انه

طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الآخر انه طلقها ان دخلت فلانا
 وقد كملت لا تقبل عند الكل. وكذا لو شهد احدهما انه طلقها ثلثا وشهد الآخر
 انه قال لها انت على حرام ونوى الثلث لا تقبل عند كل ولو شهد احدهما انه
 طلقها نصف واحدة وشهد الآخر انه طلقها ثلث واحدة لا يقبل في قول يحنيفة
 وكذا لو شهد احدهما انه طلقها ثلثا وشهد الآخر انه طلقها ذاك الشهادة باطلا في قول
 يحنيفة ترج وعندهما جازت شهادتهما على الاقل. ولو شهد احدهما انه قالها
 انت طالق وشهد الآخر انه اقربيه طلقها واختلفا في المكان او في الزمان جازت
 شهادتهما ولو شهد احدهما انه قال ان دخلت فلانة الدار فهي طالق وفلانة معجود
 وشهد الآخر انه قال ان دخلت فلانة الدار فهي طالق وحدها وقد دخلت فلانة
 طلقت وحدها وكذا لو شهدا على التخيير فشهد احدهما انه طلق زينب وعمرة ^{شاهد}
 الآخر انه طلق زينب جازت شهادتهما على الاقل على طلاق زينب. رجل ادعى علي ولي
 العبد انه اذن العبد في التجارة واقام شاهدين فشهد احدهما على الاذن
 والآخر ان مولى العبد راه يشتري ويبيع ولم ينفه لا يقبل شهادتهما رجل اشترى ^{شيئا}
 فادعى بعيانه واقام شاهدين فشهد احدهما انه باعه وبه هذا العيب وشهد ^{الآخر}
 على اقراره البائع بالعيب لا تقبل هذه الشهادة. رجل عليه الف درهم لرجل فادعى
 انه اوفاه دينه واقام شاهدين فشهد احدهما بالايفاء وشهد الآخر على اقرار صاحب المال
 بالاستيفاء لا تقبل كما لو ادعى على رجل غصبا واقام شاهدين شهد احدهما بالغصب
 والآخر على الاقرار بالغصب. وكذا لو ادعى الزعيم الايفاء فشهد احدهما للشاهد من
 على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر انه صاحب المال ابرأ الزعيم لا تقبل
 ولو ادعى الزعيم ان صاحب المال ابرأه فشهد احدهما للشاهد من بذلك وشهد الآخر ان صاحب ^{المال}

بأنه المال أو تصدق به عليه وحل له جائزت شهادتهما ولو ادعى الغريم الأيضا
فشهد أحد الشاهدين على أقارب صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر على الهبة
أو الصدقة أو التحليل لا تقبل. ولو ادعى الغريم الهبة فشهد أحد شاهدين به بالهبة
والآخر بالصدقة لا تقبل. ولو ادعى الغريم الأيضا فشهد أحد الشاهدين أن صا
أبرأه في بلد كذا وشهد الآخر أنه أبرأه في بلد آخرى جائزت شهادتهما ولو ادعى الغريم
فشهد أن صاحب المال أبرأه جائزت شهادتهما ولو ادعى الغريم أن صاحب المال أبرأه وأقام
الشاهدين فشهدا على أقارب صاحب المال بالاستيفاء فإن القاضي يسأل الغريم عن البراءة
كانت بالاستيفاء أو بالاسقاط فإن قال كانت بالاستيفاء تقبل أن قال كانت
لا تقبل. وأن لم يبين وسكت ذكره الأصل أن القاضي لا يجبر على البيان لكن
لا يقضيه هذه الشهادة إذا لم يبين لأن البراءة بالاستيفاء تكون فوق البراءة بالاسقاط
ماذا شهد الشهود بالكثرة مما ادعى لا تقبل من غير تحقيق. بخلاف ما إذا ادعى الغريم الأيضا
فشهد الشهود بالبراءة أو بالتحليل فإن القاضي لا يسأله عن البراءة ويقضيه بالبراءة
من غير سؤال لأن الشهود شهدوا بأقل مما ادعى وفي مثل هذا لا يحتاج إلى التوفيق
فيقضي من غير سؤال ويكون الثابت بقضاء القاضي براءة الغريم بالاسقاط لا البراءة
بالاستيفاء حتى ولو كان الغريم كفيلا كفل بأمر المكفول عنه فإذا ادعى الأيضا فشهد
الشهود بالبراءة كان لصاحب المال أن يرجع بدينه على الأصيل ولا يكون الكفيل إن يرجع
على المكفول عن شيء كمالوا أبرأه المكفول له. ولو ادعى الكفيل الهبة فشهد أحد الشا
هدين بالهبة والآخر بالبراءة جائزت شهادتهما لأن الغريم لو كان أصيلا وادعى الهبة فشهد
أحد الشاهدين بالهبة والآخر بالبراءة جائزت شهادتهما فيكون إذا كان كفيلا ولو ادعى
على رجل الفاء وأقام شاهدين فشهد أحدهما أن له عليه الفاء وشرع الآخر

على اقله بالالف قالوا جازت شهادتهما في قول ابي يوسف رجوع رجل وكل رجلا
 بقض دين له على رجل فان الوكيل يقبض الدين يكون وكيلًا بالخصومة في ذلك الدين في قوله
 ايجيفه رجوع والمأمور يقبض الدين لا يكون وكيلًا بالخصومة وكذا الرسول لا يكون وكيلًا بالخصومة فان
 جاء الوكيل الى المدعي فانكر المدعي عليه المال والوكالة فجاء المدعي بشاهدين
 فهو على وجهين في وجه يجوز شهادتهما ويصير وكيلًا بالقبض والخصومة في قوله
 ايجيفه رجوع وفي وجه يصير وكيلًا بالقبض ولا يصير وكيلًا بالخصومة في قوله
 الوجه الاول اذا اقام مدعي الوكالة شاهدين فشهدا احدهما ان الطالب وكله
 بقض دينه عن هذا الرجل وشهد الآخر ان الطالب جراه في ذلك بعينه جعله حراً
 جازت شهادتهما وكذا لو شهد احدهما انه وكله وشهد الآخر انه ساطه على
 قبض الدين من هذا الرجل وشهد احدهما انه وكله وشهد الآخر انه جعله وصياً
 في حياته جازت شهادتهما ويصير وكيلًا بالقبض والخصومة في قول ايجيفه
 رجوع وقال صاحباه رجوع يكون وكيلًا بالقبض ولا يكون وكيلًا بالخصومة. وأما
 الوصية الثانية لو شهد احدهما انه وكله بقض دينه وشهد الآخر انه ارسله في اخذ
 او شهد احدهما انه وكله وشهد الآخر انه امره بقض دينه من فلان او شهد
 احدهما انه وكله والآخر انه انا به من نفسه اي جعله نائبه في قبض الدين او شهد
 احدهما انه وكله وشهد الآخر انه جعله وصياً ولم يقل في حياته او شهد احدهما انه جعله
 في حياته وشهد الآخر انه جعله وصياً ولم يقل في حياته لا تقبل شهادتهما الا ان قوله جعله
 وصياً يكون على النيابة بعد الموت فلهذه المسئلة الاخيرة لا تقبل شهادتهما
 وفيما سواها جازت شهادتهما ولا يصير وكيلًا بالخصومة عند الكل ولو شهد احد
 انه وكله وشهد الآخر انه وكله ثم غلب جازت شهادتهما على الوكالة ولا يثبت الغل

فصل في تكذيب الشهود

المدعي اذا كذب الشهود فيما شهد والى اوفى بعضه لا يقبل شهادتهم اما لانه
تفسيق الشاهد اعلان الشهادة لا تقبل بدون الدعوى وفيما كذب لم يوجد
الدعوى واذا تكلم المدعي بكلام يحتمل ان يكون تكذيبا ان كان ذلك قبل القضاء
لا يقضيه وان كان بعد القضاء لا يبطل قضاءه الا ان يكون تكذيبا للشاهد ^{قطعا}
رجل ادعى دارا في يد رجل انها له واقام اليه وقضيه القاضيه ثم اقر المقضيه
انها دار فلان لرجل غير المقضيه عليه لاحق للمدعي فيها وصدقه فلان في ذلك
او كذبه لا يبطل قضاء القاضيه لان قوله هي لفلان لاحق لي فيها يحتمل النفي من
الاصل فيكون اكد ايا للشهود ويحتمل انه لاحق له فيها لان المقضيه ملكها
منه بعد القضاء وان كان ذلك في مجلس القضاء بان كان باعه من المقر قبل
القضاء على انه بالخيار ثلثه ايام ثم غصبها المقضيه عليه ثم انقضت مدة الخيار بعد القضاء
نصارى المقر فلا يبطل القضاء بالشك ولو قال المقضيه بعد القضاء هذه
الدار لفلان لم يكن لي قط فالمسئله على وجهين اما ان يبدأ بالاقرار وثني
بالنفي فقال هذه الدار لفلان لم يكن لي قط او بدأ بالنفي وثني بالاقرار فقال
هذه الدار ما كانت لي قط ولكها لفلان وكل ذلك على وجهين اما ان صدقه
المقر في جميع ذلك او صدقه في الاقرار وكذبه في النفي فقال كانت للمقر ملكها
مضى بعد القضاء بسبب وهي الآن داري فان صدقه في جميع ذلك يبطل قضاء
القاضيه ويرد الدار على المقضيه عليه ولا شيء للمقر لانها تصادق على بطلان القضاء
وان كذبه في قوله ما كانت لي قط وصدقته في الاقرار وقلنا هي لم كانت للمقر الا انه
ملكها مضى بعد القضاء بسبب وهي داري ففي هذا الوجه يكون الدار للمقر له

فيضمن المبرق قيمة الدار للمقضي عليه سواء بطل المقر بالقرار أو بطلان
 كذا ذكر في تجميع قالوا هذا إذا بدأ بالنفي وتبنى بالقرار موصولا فيصح القرار
 وأما إذا تبنى بالقرار مفصولا لا يصح إقراره ولو أن المديعي أقام البينة أنها داره
 ثم قال قبل لقضاء هذه الدار ليست لي ولكنهما فلان غير المديعي عليه أو قال هي
 دار فلان لاحق لي فيها وصدقة المقر له في ذلك أو كذبته بطلت بينته ولا يقضي القاض
 لأن كلامه هذا يحتمل النفي من الأصل ويحتمل النفي في الحال يعني أنها دار فلان لأنه ملكها الآن فلا
 يقضي القاضير بالشك إلا أن يقول موصولا هي دار فلان لأنه ملكها منه بعد
 الشهادة فحينئذ يصح ذلك ولا يمنع القضاء وذكر في المنتقى رجل ادعى في يده رجل
 متاعا ودارا أنها له وأقام البينة وقضى القاضير له فلم يقضه حتى أقام الذي في يده
 البينة أن المديعي أقر عند غير القاضير أنه لاحق له فيه قال إن شهد وأنه أقرب لك
 قبل القضاء بطل القضاء وإن شهد وأنه أقرب بعد القضاء لا يبطل القضاء لأن
 الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو أنه علم القاضير إقراره بذلك كان الحكم على هذا
 الوجه وذكر في المنتقى رجل في يده جارية وولد لها ورجل في يده دار مبنية بأ
 رجل وأقام البينة فشهد وإن الأمة للمديعي ولم يزيد وأعلى ذلك ولم يذكر
 الولد وشهد وإن الدار والبناء للمديعي أو شهد وأبى الدار ولم يتعرصوا
 للبناء حتى مات الشاهدان أو غابا فإن القاضير يقضي بالدار وبنائها للمديعي
 أما إذا ذكر والبناء في الشهادة فلا شك لأن البناء مركب تركيب قرار فيدخل
 في ذكر الأرض خصوصا في دعوى الدار فإن قضى القاضير بالدار وبنائها للمديعي
 فقال المديعي بعد القضاء ليس البناء لي إنما هو للمديعي عليه ولم يزل لها واولادها
 له ذلك بعد الشهادة قبل القضاء كان ذلك كذا بالشهود ويبطل القضاء

والشهادة في الدار والبناء جميعا. وأن قال بعد القضاء البناء للمدعي عليه
فليس هذا بالكذب للشهود وذكر في شهادات الاصل ان الشهود اذا ذكروا
البناء في شهادتهم يصير مقصودا في الشهادة والقضاء فاذا اقر المدعي بالبناء
للمدعي عليه كان ذلك اكذبا للشهود فيطل القضاء والشهادة جميعا بذكر
في الاصل لو ادعى دار في يد رجل انهما له وقضى القاضي بالدار والبناء ثم ان المقضى عليه
اقام البينة ان البناء له قال ان ذكر شهود المستحق البناء في شهادتهم لا يسمع
بينه المقضى عليه وان لم يذكر واسمع بينته. وحكي عن الفقيه ابي جعفر راج ان الشهود
اذ لم يذكروا البناء في شهادتهم يبيع ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول
ابي يوسف راج لا يسمع بينه المقضى عليه. وعلى قول محمد راج يسمع ولا يكون الاقرار
بالبناء اكذبا للشهود وجعل هذه المسئلة فرعاً للمسئلة اخرى ذكرها في
الشركة. رجل ادعى على اخوانه شريكه شركة مفاوضة واقام البينة وقضى القضاة
بالمال بينهما ثم ان المقضى عليه ادعى عينا انه ورثه من ابيه ذكر ان الشهود اذا
شهدوا بالمفاوضة لا غير لا يصح هذه الدعوى عند ابي يوسف راج وعند
محمد راج يصح. ووجه البناء على تلك المسئلة ان في مسألة المفاوضة كل عين
من اعيان التي في يد يه لم يصير مقضيا به مقصودا بل صار مقضيا به تبعاً للصحة
المفاوضة فكان نظير البناء مع الارض ههنا وقال غيره لا بل مسألة الشهادات
على الاتفاق وفرقوا لا يبيوسف راج بين هذه المسئلة وبين المفاوضة الفرق
يعرف في موضعه ثم في رواية الاصل جعل مطلق الاقرار بالبناء لا للشهود
عليه تكذب بالشهود اذا ذكر الشهود البناء في شهادتهم. وفي رواية المنتقى
فصل فقال ان قال المقضى له ان البناء لم يزل للمقضى عليه او قال انه ملك

المقضي عليه يوم شهد الشهود كان ذلك أكذا بالشهود وان اقر له بالبناء من غير
 تاريخ فقال ان البناء للمقضي عليه لم يكن ذلك أكذا بالشهود لانه محتمل ان
 في يد رجل وابنتها في يد غيره فجاء رجل واقام البينة على الذي في يديه التجارية
 ان الامته فقضى القاضي له بالتجارة لا يكون للمقضي له ان يأخذ الابنة بذلك
 القضاء . ومثله لو ان رجلا في يديه نخلة وثمرتها في يد غيره جاء رجل واقام البينة
 على الذي في يديه النخلة ان النخلة له وقضى القاضي له بها كان للمقضي له ان
 الثمرة بذلك القضاء هكذا ذكر في المتن . رجل اقام البينة على دار في يد رجل
 انها دار ابيه مات وتركها ميراثا له وقضى القاضي له بالدار ثم جاء رجل اخذ ادعي
 ان الدار داره اشتراها من اب المقضي عليه وصدقه المقضي له فانه يبطل القضاء
 ويرد الدار على المقضي عليه ويقال للمدعي الثاني اقم البينة على المقضي عليه
 والا فلا حق لك لان المقضي له اكذب شهوده فيبطل قضاء القاضي . رجل
 اقام البينة على دار في يد رجل ان اباها مات وتركها ميراثا له واقام الذي في يديه
 ان اب المدعي اقر في حياته ان الدار ليست له فانه تبطل شهادته شهود الورث
 هكذا لو شهد واعل اقرار الوارث بعدم موت ابيه او قبل ذلك ان الدار لم يكن
 لابيه واقام البينة على اقرار الوارث ان اباها مات وليست الدار له كان
 ذلك ابطالا لبينة الوارث . رجل مات واقتسمت وثقة التركة بينهم
 ثم ادعى احد هم لنفسه على الميت دينا سمع دعواه لان الدين لا يمنع ثبوت
 الملك للوارث والقسمة . وكذا لو ظهر على الميت بعد القسمة دين لاجني ولم يصل
 اليه حقه من الورثة كان له ان ينقض القسمة وكذا لو اجاز لاجني قسمة الورثة
 ثم اراد ان ينقض كان له ذلك ولن ادعي بعض الورثة بعد ما اقتسموا الدار

كان تصدق عليه بطائفة معلومة من هذه الدار او ادعى ان والده كان تصدق
 بذلك على ابنه الصغير وادعى عينا من اعيان الحركة لنفسه بوجه من الوجي لا يبيع
 دعواه لان اقداره على القسمة اقرار منه ان ما دخل تحت القسمة من تركه الميت
 ميراث لهم عن الميت فكان متناقضا في دعواه وان ظهر بعد القسمة شريك في التركة
 بان ظهر وارث آخر وكانت القسمة بتراضهم لا بقضاء القاضير بطلت قسمة ^{سواء}
 غلوا بنصيب الغائب او لم يعزلوا وان ظهر بعد القسمة موصي له بالثلث فان كانت
 القسمة تبرضا هم لا بقضاء القاضير فكذلك الجواب لان الموصي له بالثلث شريك
 الوارث له ان ينقض القسمة وان كانت القسمة بقضاء ثم حضر الموصي له بالثلث
 اختلف فيه المشائخ. قال بعضهم ليس له ان ينقض القسمة لان الموصي له بالثلث
 شريك الوارث وفيما اذا ظهر وارث آخر ان كانت القسمة بقضاء القاضير ينقض
 على الوارث الغائب. وان كانت بغير قضاء لا ينقض كذا ههنا وقال بعضهم له ان ^{ينقض}
 القسمة على كل حال بخلاف الوارث وموضعها كتاب القسمة. رجل ادعى دارا في يد رجل
 انه اشتراها من ذي اليد فانكر المدعي عليه البيع فلما اقام المدعي البينة اقام المدعي
 عليه البينة ان المدعي رد عليه الدار بعيب قبلت بيئته وكذا الوادعي رجل على
 رجل ايضا فانكر المدعي عليه ثم اقام البينة على الابراء بعد انكار قبلت بيئته وكذا الوادعي
 العفو عن القصاص بعد انكار القصاص. ولو ادعى البراءة بعد انكار البيع عن العيب ^{يسمى}
 دعواه في قول ابي حنيفة ومحمد ورجوع ابي يوسف رج انه يسمع. رجل اقام البينة على
 دار في يد رجل انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ثم ادعى انه اشتراها من ابيه لا يبيع ^{دعواه}
 ولو ادعى اولا الشراء من ابيه ثم ادعى الميراث عنه قبلت بيئته. ولو اقام البينة على دار
 في يد رجل انها كانت لابيه مات بزيوع كذا وورثها عنه المدعي لا وارث له غيره واقامت ^{امارة}

البينة ان اباه تزوجها يوم كذا ليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن موته فيه وولده هذا
 لولد ثم مات بعد ذلك ولها المهر والميراث فان القاضي يقضي لها بالمهر والميراث
 سواء قضى القاضي ببينه الابن او لم يقض لان القاضي يقضي ببينه الابن بموت الاب
 لا بوقت موته لان حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت في اي وقت يموت ويكون
 ماله لورثته فصار كان الابن اقام البينة على موت الاب ولم يذكر الوقت وذلك
 لا يمنع قبول بينه المرأة فان اقامت امرأة اخرى البينة بعدما قضى القاضي ببينه
 الاول انه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينهما ايضا لان القضاء ببينه الاول
 لا يمنع القضاء ببينه الاخرى ولو ان الوارث اقام البينة على رجل انه قتل اباه يوم
 كذا وقضى القاضي بذلك ثم اقام امرأة البينة انه تزوجها بعد ذلك اليوم لا يقبل
 بينها لان يوم القتل صار مقضيا به . وقال بعضهم فيما تقدم لا يقبل بينه المرأة ايضا
 وسوى بين القتل وبين ما تقدم من النكاح وفي ظاهر الرواية الحكم ما قلنا ولو اقامت
 امرأة البينة ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وقضى القاضي لها ثم اقامت امرأة اخرى
 البينة انه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم يقبل بينها . رجل ادعى ان هذا الدار
 لفلان وكلية بالخصوصة فيها ثم ادعى هو بعد ذلك انها لفلان اخر وانه وكلية
 بالخصوصة فيها واقام البينة لا يقبل بينه لانه متناقضان فكما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى
 لغيره فلا يسمع دعواه الثاني الا بالتوفيق . ولو ادعى ان هذا الدار لفلان وكلية
 بالخصوصة فيها ثم اقام البينة انها له لا تقبل بينه الا ان يوفق . ولو ادعى او لا انها
 ثم اقام البينة بعد ذلك انها لفلان وكلية بالخصوصة فيها قبلت بينه

فصل في الشاهد يشهد بعد ما اخبر به والحق

وما يحمل له ان يشهد والشهاد على الكتاب

رجل كتب لك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم
 قال علماء ذناح لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وتسعهم
 ان يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم ان يشهدوا وانما يحل لهم ان يشهدوا
 باحد معان ثلث اما ان يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب غيره وقرأ الكتاب
 عليه بين يدي الشهود فيقول هو لهم اشهدوا على بما فيه او يكتب هو بين
 يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول هو اشهدوا على بما فيه وان كتب
 بين يدي الشهود صكاً وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا
 على بما فيه لا يسعه ان يشهد عليه قال الشيخ الفاضل الامام ابو علي النسفي رحمه
 هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوباً على الرسم فان كان مكتوباً على الرسم وكتب
 بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه ان يشهد وان لم يقل
 الكاتب اشهدوا على بما فيه وانما احسن اليه اشار محمد رحمه في التواضع
 في كتاب الكناح وهذا روى عن ابي حنيفة رحمه وعن ابي يوسف رحمه في رواية اخرى
 اذا كتب الرجل الصك في يده على نفسه بين يدي الشهود ثم اودعه الشاهد ولم
 الشاهد ما فيه وامر الكاتب ان يشهد بما فيه وسعه ان يشهد لان الكتاب
 اذا كان في يد الشاهد يكون معصوماً عن التبديل والتغيير والزيادة ^{والنقص}
 وعن ابي يوسف رحمه في رواية اخرى اذا كتب الرجل الصك بين يدي
 الشهود وقال اشهدوا على بما في هذا الصك فهو جائز وان كتب غيره وملا
 هو اشهدوا على بما فيه لم يجوز حتى يقرأ عليهم ثم يشهدون وفي ظاهر الرواية يحل
 ان يشهدوا والا ان يقرأ هو الكتاب عليهم او يكتب غيره ويقرأ عليه وهو يقول
 شهدوا على بما فيه او يكتب بين يديه وهو يعلم بما فيه ويقول اشهدوا على

النوازل

بما فيه . ولو كتب رساله منه الى رجل من فلان بن فلان سلام عليك اما بعد فكتب
كتبته الى قضاة الالف التي كانت لك على وقد كنت قضيتك منها خمسمائة
وبقي لك على منها خمسمائة . فهذا جائز اذا علم حله ان يشهد عليه بذلك وان
لم يكن اشهدوا . ولو كتب صكاً بين يدي قوم اميين وقال اشهدوا بما فيه ولم
عليهم لا يسعهم ان يشهدوا . امرأة اقربت على نفسها بجمال لا ينتها ولا اختها تريد به
للاضرار لبقية الورثة والشهود يعلمون بذلك قالوا وسعهم ان يتحملوا الشهاد
ويشهدوا بذلك ويكره لها ان تفعل ذلك . وحكي عن ابي القاسم الصفار رح ان رجلاً
اسن من السلطان سوق النحاسين مقاطعة كل شهر بكذا واشهد شهودا قال
عدل المقاطع . المقاطع عن سبيل الرشاد ولو شهد الشهود بذلك حل بهم اللعن
لانهم شهدوا باطلا . وكذا لو شهدوا واعلى اقرار رجل بجمال عرف ان السبب
باطل . يسعي ان لا يشهدوا . واجمل هذا . وكذا في كل اقرار سببه حرام او باطل رجل
جاءه لرجلين ومعه اعوان السلطان فامر عندهما ان لفلان على كذا وكذا
من اعوان السلطان ثم طلب منهم الشهادة على هذا الاقرار والمقر يزعم
انه اتماقر بذلك خوفاً من المقر له قالوا ينبغي للشاهدين ان يتفحصا عن ذلك
فان وقعوا على انه كان عن خوف واكواه لا يشهدان وان لم يقعوا على ذلك
على اقراره . ويذكران للقاضي انه اقروا معه اعوان السلطان حتى يتامل القاضي
في ذلك . وجعل اقربين يدي قوم اقرارا صحيحا ان لفلان عليه الف درهم
ثم جاء عدلان او ثلثة الى هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهدوا والفلان عليه
بالدين فانه قضاء جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الخيار ان شاءوا
شهدوا بذلك وذكرنا القصة للقاضي كيلا يقضي القاضي بالباطل هكذا روي

عن محمد بن وعنه في رواية يشهد أنه كان عليه ذلك ولا يشهد أنه عليه اختافت الروايات
عن محمد بن في هذه المسئلة واختلف فيها المشايخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل بن ^{شعير} اذا
علاز عند الشاهد من ان صاحب المال قال استوف في دينه او انه ابراء المطلوب عن دينه لا يسعهما ان ^{يشعرا}
عن الشهادة على الاقرار بالدين الا ان يكونا سمعا اقرار الطالب بالبراء او بالاسية فقاء هكذا روي
عن ابي يوسف في المتن انه اذا شهد عند الشاهد رجلان ممن يثق بهما ان صاحب المال قبض منه
ليكن ان يشخ عن الشهادة اذا سأل الطالب ان يشهد له بحقه قال ملائح وعندى ان كانت
الشهادة على اقرار الخصم بالدين يشهد على الاقرار وان كانت الشهادة ^{سبب} على
من قرض او غيره يشهد على السبب ولا يشهد على نفس الحق رجل شهد بنكاح امرأة
او بيع الجارية او قتل عمدا او اقرار بشئ من ذلك ثم شهد عند الشاهد عدلان
ان الزوج طلقها ثلثا بمحض نهما او ارضعتها المرأة واحدة وهما صغيران في الحولين
او ان المشتري اعاق الجارية او اعقها البائع قبل بيعها من المشتري او ان الولي
قد عاقن دم العمد او ان الميت قد عفا عنه قبل موته ثم انكرت المرأة النكاح ^{لكن}
الجارية ان تكون للمشتري لا يسع للشاهدين ان يشهدا على اصل النكاح والبيع
وغير ذلك لانه لو شهد عند المرأة عدلان ان الزوج طلقها ثلثا او شهدا عند الامه ^{ها}
وهو المشتري اعقها لا يسعها ان تدعي مجامعها وكما لا يسع للمرأة ان تدعي لا يسع ^{لها}
ان يشهدا على اصل النكاح وان كان الشاهد بالطلاق او بما ذكرنا واحدا عدلا لا يحل
لشاهد النكاح ولا شاهد شراء الجارية ان يمتنع من الشهادة الاولى فان الواحد ^{شاهد}
عند المرأة بالطلاق او عند الامه بالاعناق لا يحل لها منع الزوج ولا منع المولى من ^{البيع}
وكذا الشاهد لا يحل له الامتناع من الشهادة ولو كان الطالب هو الذي اقربض ^{الدين}
واقوال الزوج عند الشاهد بالطلاق واقوال المولى بالاعناق ثم دعاه الى البيعة ^{البيع} على النكاح

وعلى اصل الدين فإنه يمتنع عن الشهادة فلا يحل له أن يشهد، وذكرنا طفرح لداشهد
عند شهود النكاح عدلان أو شهد عند يهود شراء الجارية عدلان أن الزوج
طلقها ثلثاً أو أن مشتري الجارية اعتق الجارية في هذين الحكمين لا يسع لشاهد
النكاح ولا لشاهد شراء الجارية أن يشهد على النكاح وعلى شراء الجارية عند
مخو المرأة النكاح وعند دعوى الجارية الحرية وانكار الملك في العيون سوى بين النكاح
والعتق والعفو وغير ذلك ذكر في المنتقى إذا رأت في يد رجل متاعاً أو داراً أو وقع
في قلبك أنه له ثم رأته بعد ذلك في يد غيره وسعتك أن تشهد أنه للاول
وان لم يقع في قلبك حين رأته أنه له لم يسع لك أن تشهد أنه له برؤيتك إياه
في يد غيره وان رأته في يد غيره وقع في قلبك أنه له ثم رأته في يد غيره فاردت أن تشهد
أنه له فشهد عندك شاهد عدل أنه الذي في يد اليوم كان هو وأدعه
الاول بحضورهما لم يسعك أن تشهد أنه للاول وان شهد به عدل
واحد وسعتك أن تشهد أنه للاول قال لان عند شهادة الشاهد ^{بين}
يقع في قلبه أنه ليس للاول فلا يحل له أن يشهد أنه للاول بخلاف ما إذا
شهد به عدل واحد لان بشهادة الواحد لا يزول ما كان في قلبك أنه للاول
فلا يحل لك أن تمتنع عن الشهادة إلا ان يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق ^{راي}
فاذا وقع في قلبك ذلك لا يحل لك أن تشهد أنه للاول وذكر في المنتقى أنه إذا
شيئاً في يد إنسان ووقع في قلبه أنه له حله أن يشهد أنه له وذكر في الجامع الصغير
إذا رأي داراً أو متاعاً في يد إنسان ثم رآه في يد غيره حله أن يشهد أنه للاول ولم يذكر
وقع في قلبه أنه له ولم يذكر التصرف مع اليد والصحيح ما ذكر في المنتقى لان اليد محمولة
وكذا التصرف فلا يحل له أن يشهد ما لم يقع في قلبه أنه له ثم قال في المنتقى كذا في كل موضع

يجوز فيه الشهادة بالسماع كالموت والنكاح والنسب اذا وقع في قلبك انه حق
 ما سمعت من الخبز فتشهد عندك عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسعك ان تشهد
 بما وقع في قلبك من الامور الا ان تستيقن انها كماه بان وان تشهد به عندك
 عدل واحد وسعك ان تشهد بما وقع في قلبك من الامور الاول الا ان يقع في
 قلبك ان هذا الواحد صادق فيما يشهد. اذا شهد الشهود بما يجوز به الشهاد
بالسمع عوقالوالم تعين ذلك ولكنه اشهر عندنا جازت شهادتهم ولو قالوا شهدنا
 بذلك لاناس معنا من الناس لا تقبل شهادتهم. ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا
 لانا رأينا في يد لا تقبل شهادتهم. واذا سمع الرجل موت انسان واراد ان يشهد
 على الموت قال ابو حنيفة ترج ان كان الموت مشهورا يقع في القلوب انه حق ^{كان}
 له ان يشهد ان فلانا قد مات فان لم يكن موته مشهورا واخبره عدل انه ^{موت}
 او شهد جنازة حل للسامع ان يشهد ان فلانا مات فان شهد عند القاضي
 واخبره انما شهد بذلك لان فلانا اخبره لا يقبل لقاضي شهادته وهو قول الجنيبة
 وابيوسف ومحمد. ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر ^{النكاح}
 والاسنهار يكون بطريقين. احدهما ان يسمع من جماعة كثيرة لا يتصور
 اجتماعهم على الكذب وفي هذا لا يشترط العدالة ولا لفظة الشهادة والثاني
 ان يشهد عند عدلان بلفظة الشهادة وان لم يعين الرجل موت انسان
 ولكنه رأى اهله نفي اليهم وهم يصنعون بما يصنع الناس بموتهم لا يصلح ان ^{يشهد}
 بموته بذلك اذا شهد رجلان ان زوج فلانة قتل او مات وشهد اخوان انه حي
 كان شهادة الموت والقتل ولي. ولو شهد اثنان ان زوج فلانة طلق امرأته
 والزوج غائب لا يقبل شهادتهما وان شهدا عند المرأة حل لهما ان تنزع بزوج ^{اخر}

بعد انقضاء والعدة. ولو شهد عند هذا رجل عدل انه ارتد والغياء بالله لا يملها
ان تزوج في رواية السيرة وفي رواية الاستحسان يملها ان تزوج وذكره
والعيون اذا اخبر المرأة واحد بموت زوجها او بردة او بالطلاق حل لها ان تزوج
ولو سمع من هذا الواحد رجل حله ان يشهد قال لان هذا من باب الدين فثبت
بغير الواحد وان لم يوجد لفظة الشهادة بخلاف النكاح والنسب. واذا اخبر المرأة
عدل بموت زوجها الغائب واخبرها اثنان بحيوته ان كان الذي اخبر بالموت
اخر معانيه الموت واخبرته شهد جنازة حل لها ان تزوج آخر. وان كان اللذان
اخر بحيوته ارضا بتاريخ لاحق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح شهادتهما
اولى. ولا بأس للرجلان يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر النكاح. فان خرج
قوم من املالة قوم واخبروا رجلا كانوا في الخارج ان فلانا تزوج فلانة على مهر كذا
حل للسامعين ان يشهدوا على النكاح وهل يمل لهم ان يشهدوا على المهر فيه رواية
عن محمد رح في رواية يمل لهم الشهادة على المهر كما يمل لهم على النكاح كذا ذكر في النسخة
والعيون لان المهر تبع للنكاح فكان حكمه حكم النكاح ولكن لو قالوا سمعنا من الذي
حضر العقد ان المهر كان كذا لا يقبل شهادتهم وفي رواية لا يمل لهم الشهادة
على المهر لان المهر مال فلا يجوز فيه الشهادة بالسامع والصحيح هو الاول وحل
زوج ابنته من رجل في بيت وفي بيت آخر قوم بسمعون التزويج ولم يشهد هم
قالوا ان كان من بيت العقد له بيت السامعين كونه رأوا البيت والزوج جائز لهم
ان يشهدوا وان لم يروا لا يجوز وان سمعوا كلامهم ذكر الخصاص في ادب
القاضي اذا سمع رجل اقرار رجل وملك الحجاب لا يمل له ان يشهد ولو شهد وفسر
لا يقبل القاضي شهادته. ولو ان رجلا دخل بيتا وعلم انه ليس في البيت الا رجل واحد

ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسلك سوى هذا الباب فأورث الرجل الذي
 في داخل البيت بشيئ وسمع الجالس وسمع للجالس ان يشهد على اقاربه الرجل
 بذلك رجل قوله تزويج امرأة من رجل ثم مات الزوج فانكروا بنته نكاحها يجوز
 للذي تولي العقد ان يشهد بالنكاح يشهد ان فلانا تزوج فلانة بمهر
 كذا ولا يذكر انه باشر العقد ^{ويحلان} يشهد على اقاربه امرأة لرجل بالف درهم
 او غيره وشهد ان رجلين سواهما فلان وفلان اشهدا هما انها فلانة بنت فلان
 الفلاني قالوا ابو حنيفة رح لا اجيز ذلك. وذكر في الفتاوى انه لا يجوز عند ^{بجنيته}
 رح حر يشهد عند الشاهد جماعة انها فلانة بنت فلان الفلاني. وقال ابن
 ابي ليلى وابو يوسف رح يجوز ذلك. وقال الفقيه ابو الليث رح اذا سمعوا صوت
 امرأة من وراء الحجاب ورأوا شخصها وشهد عندهم رجلان عدلان انها
 فلانة تجاز لهم ان يشهدوا على اقاربه وان لم يروا وجهها واما اذا لم يروا شخصها
 لا يحل لهم ان يشهدوا على اقاربه وهو اختيار الفقيه ابي الليث رح وذكره
 في الفتاوى عن نصير بن يحيى ان ابنا محمد بن الحسن رح دخل على ابي سليمان
 الجواليقي فسأله ابو سليمان عن هذه المسئلة قال كان ابو حنيفة رح يقول لا يجوز له
 ان يشهد عليها حتى يشهد عند جماعة انها فلانة. وكان ابو يوسف وابو بكر ^{سكان}
 رح يقولان يجوز اذا شهد عند عدلان انها فلانة وعليه الفتوى. ^{رح} رجلان عدلان
 شهدا عند رجلان فلانا هذا عدل هل يجوز للسامع ان يعدله اذا سئل عنه قال ^{محمد}
 اذا كان العدلان اللذان عدلاه يعرفان التعديل وسبغه ان يعدله الا انه لا يخرج ^{ضد}
 بشهادة العدلين فان اخبر وقال شهد عندي شاهدان بذلك جاز ايضا في قيا ^س
 قول ابي حنيفة رح لانه يجوز تعديل الواحد اما عندي يشترط العدول في العدل

فاذا أعد له رجل اخر معه جاز الشاهد اذا كان يحفظ الاقرار ويعرف المقروء بخطه
 الا انه لا يحفظ الوقت والمكان حلل ان يشهد ولو نسي الشهادة وعرف انه خطه
 لا يشهد في قول ابو حنيفة رج وفي قول صاحبيه رج حلل ان يشهد وذكر الخصاص رج
 انه لا يجوز له ان يشهد في قول اصحابنا رج وعن هذا قالوا الشاهد اذا كتب الشهادته
 ينبغي ان يعلمه بعلامة اذا لم يبعد ذلك يعرفه بتلك العلامة وبما من بذلك
 عن التغير والزيادة والنقصان فاذا رأى خطه يشهد وحكم الحاكم بشهادته قال
 ابو حنيفة رج لا ينقض قضاءه وان كان الخط في يد المدعي لا يحل له ان يشهد هو المختار
 رجلان شهدا ان الميت طلق امرأته ثلثا وهو صاحب فراش وقالوا شهدنا في
 حيوته وامرنا بالكتمان فكنمنا لا يقبل شهادتهما لانهما اقرعا على انفسهما بالفسق رجل
 صب زيتا او سمنا او خلا غيرهما بمعاينة الشهود وقال مات فيها فارة كاز القول
 قوله مع يمينه في انكاره استهلاك الطاهر ولا يسع للشهود ان يشهدوا عليه انه
 صب زيتا غير نجس ولو ان رجلا عمد الى طوائف لحم فاستهلكه بمعاينة الشهود
 ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله في ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا عليه انها كانت
 ذكية لان في المسئلة الاولى لا يعلم الشهود بعدم وقوع الفارة فيها وفي المسئلة الثانية
 يعلم انها كانت ذكية رجل له شهادة على ملك دار بعينها الرجل الا انه لا يعرف حدودها
 جاز له ان يسأل الثقات عن حدودها للشهادة لكن يشهد على اقرار المدعي عليه
 بالدار ولا يشهد بذكر الحد ود على اقراره حتى لا يكون كاذبا لكنه يفسر الحد وذات
 نفسه يجوز

فصل في الشهادة على الشهادة

الشهادة على الشهادة جائزة في الاقارير والحقوق واقتضية القضاة وكتبهم

وكل شئ الا في الحدود والقصاص ولا يجوز الشهادة على شهادة رجل او رجلين
اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين عندنا جلان شهد على شهادة رجلين او على شهادة قوم جاز
عندنا. وقال الشافعي رح لا يجوزنا الا ان يشهد رجلان على شهادة كل اصل
فعد لا يثبت شهادة اصلين الا بشهادة اربع من الرجال وعندنا كما يثبت قول
الواحد في مجلس القاضيه بشهادة رجلين يثبت قول جماعة بشهادة شاهدين
واذا شهد اصل على شهادة نفسه وعلى شهادة اصل اخر مع شاهد اخر لا يقبل
شهادته على شهادة اصل اخر. ولو ان فرعين شهدا على شهادة اصل فخر من
الشهود على شهادة او عي او ارتبا وفسق او ذهب عقله وصار بحال لا يجوز
شهادته بطل الشهادة على شهادته. اذا شهد الفرع على شهادة اصل فوث
شهادته بفسق الاصل لا يقبل شهادة اجد مما بعد ذلك. ويثبت عدالة
الاصول بتعديل الفروع. فرعان شهدا على شهادة اصلين ان كان القاض
يعرف الاصول والفروع بالعدالة تضر بشهادتهم فان عرف الاصول بالعدالة
ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول
ذكر المحضاف رح ان القاضيه يسأل الفروع عن اصولهم ولا يقضيه قبل السؤال فان
الاصول يثبت عدالة الاصول بشهادتهما في ظاهر الرواية. وعن محمد رح انه لا
عدالة الاصول بتعديل الفروع والصحيح ظاهر الرواية وان قال الفرعان للقاضيه
لا تخبرني لا يقبل القاضيه شهادتهما فان قال المدعي انا اتيك بمن يعدلها او يقول
سل انت عنهما غيرنا على قول محمد رح لا يلتفت اليهما ولا يقضيه بشهادتهما عن
ابن يوسف رح اذا قال الفرعان لا تخبرني فان القاضيه يسأل غير الفرعين عن
الاصول. ولو قال الفرعان لا نعرف الاصل اعدك ام لا قال القاضيه الامام

ابو الحسن علي العنقدي رح هذا وقول الفروع لا يجزئ شواذ وقال سمسمة
 المحلواي رح لذا قال لا انظر فاعدا ام لا لا يرد القاضيه شهادتهما ويسأل عن الاصل
 غيرها وهو الصحيح لان شاهد الاصل بقى مستورا. ولو قال الفروع للقاضي انا
 في الشهادة لا يقبل القاضي شهادة الفروع على شهادة. ^{انهم} الشهادة على الشهادة لا يجوز ^{ان}
 للشهود على شهادة مريضا في المصر لا يقدر ان يحضر لاداء الشهادة او يكون ميتا او غائبا
 غيبة السفر ثلثة ايام وليا ليهما. وعن ابي يوسف رح اذا كان شاهد الاصل
 في موضع لو حضر لاداء الشهادة لا يبيت في منزله جائزت الشهادة على الشهادة. وعن
 محمد رح في النواذر انه يجوز الشهادة على الشهادة. ^{ان} وان كان الاصل صحيحا في المصر ^ن وحل
 اسهد على شهادة رجله هناك رجل اخر يسمع ذلك ولم يقل له الشاهد اسهد
 على شهادة لا يجوز للسامع ان يشهد على شهادة فان شهد ونسب للقاضي ذلك
 لا يقبل القاضي شهادته لان الشهادة على الشهادة لا يجوز الا ان يشهد الاصل
 على شهادة. وصورة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل اسهد لك فلان على فلان
 الف درهم فاسهد على شهادة في هذه فيذكر شاهد الاصل في الاشهاد الشهادة ثلثا
 وصورة الاداء من الفروع ان يقول اسهد ان فلانا اسهد عندي بكذا واسهد في
 على شهادته بذلك وانا اسهد على شهادته بذلك فيذكر شاهد الفروع في اداء الشها
 الشهادة متا قالوا فثم الفقيه ابو جعفر رح يكفيهم الاربع. وصورة ذلك ان يقول
 الفروع ارحني فلان ان اسهد على شهادة ان فلان على فلان الف درهم فانا اسهد
 على شهادته ان فلان على فلان الف درهم فانا اسهد على شهادته بذلك ولو قال
 شاهد الفروع اسهد ان فلانا اسهد في ان فلان على فلان كذا لا يجوز ذلك
 في قول المجتهد مع خلافا لابي يوسف رح. ولان اصلين قالوا لغير اسهد انا سمعنا

النواذر

فلانا يقر على نفسه فلان بالف درهم فاشهد علينا بذلك فشهد الفرعان لا تقبل شهادة
 الفرعين لان الشهادة على الشهادة نقل شهادة الاصول الى مجلس القاضي ولم يوجد. وكذا
 لو قال الاصلان نشهد ان فلانا اقران فلان عليه الف درهم فاشهد انا نشهد بذلك
 او قالوا فاشهد علينا ما شهد عليه بذلك او قالوا فاشهد علينا ما شهدنا او قالوا فلان على فلان الف درهم
 فاشهد انا نشهد ما عليه او قالوا فاشهد بينهما تناهذه عليه او قالوا فاشهد على ما شهدنا وكذا لو قال
 الاصل للفرع اشهد اني اشهد على اقرار فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا
 درهما صح الاستهاد في هذه الوجوه. رجل اشهد رجلا على شهادة ثم نهاة ان ^{يشهد}
 على شهادته لا يصح نهيه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج حتى لو شهد على شهادته
 بعد انهي جازت شهادته. رجل اشهد رجلا على شهادته فان كان الذي له المال
 والذي عليه المال حاضرين عند الاستهاد يقول اشهد ان فلان بن فلان هذا
 اقر عند ي ان فلان بن فلان هذا عليه الف درهم كان الاستهاد صحيحا وان كانا غائبا
 او احدهما حاضرا والاخر غائبا او ميت ينبغي له ان ينسب الغائب منهما او الميت
 منهما الى ابيه وحمه وقبيلة والى ما يعرف به لان مجلس الاستهاد بمنزلة مجلس القضاء
 فكما يشترط في اداء الشهادة الاعلام باقصر الامكان يشترط في الاستهاد ولو ان
 عشرة شهدوا على شهادة الواحد لا يقض بشهادتهم حتى يشهد شاهد اخر لان الثابت
 بشهادتهم شهادة الواحد. ولو شهدوا على شهادة امرأة جازت شهادتهم ولا يقض ^{حتى}
 تشهد امرأة اخرى مع رجل على ذلك. رجلان شهدا على شهادة جماعة من الرجال
 جازت شهادتهم ويقض بها. ولو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر
 الاصول قبل القضاء لا يقض بشهادة الفروع. واذا شهد الفروع على شهادة
 الاصول وقالوا نحن نشهد على شهادة الاصول ولم يقولوا نحن نشهد على شهادة

من لا تقبل شهادتهم كافرين شهدا على شهادة مسلمين لكافر لم يقبل شهادتهما وكذا
 بشهادة على قضاء القاضيه لكافر على كافر. ويجوز شهادة الرجل على شهادة ابنيه وفي
 ههناة على قضاء ابنيه روايتان والصحيح هو الجواز ايضاً والله اعلم

فصل في كتاب القاضيه الى القاضيه

جل جآء الاقاض وطلب منه الكتاب الى القاضيه مبصراً خري اثبات حق له على غائب
 فالمسئلة على وجوه اما ان كان المدعي به ديناً او عقاراً او عروضاً فبالدين والعقار
 يجوز كتاب القاضيه الى القاضيه في قولهم جميعاً وفيما سوى ذلك من الرقيق
 والعروض لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رج في رواية يجوز في العبيد
 الا بات دون الامام وفي رواية يجوز في العبيد والجواري لاف العروض. وعنه
 في رواية يجوز في العروض ايضاً وبه اخذ القاضيه الامام المنتجب للاسباب واذ
 اراد القاضيه ان يكتب فان كان القاضيه يعرف المدعي بوجهه واسمه ونسبه يكتب
 في كتابه حضر مجلس قضاء في بلدة كذا وانا مقيم بها فاناخذ القضاء من قبل فلان
 بن فلان كما هو الرسم فلان بن فلان بن فلان الفلاني وبذكر حليته. وان كان
 القاضيه لا يعرفه وهو يقول انا فلان بن فلان يسأله البينة انه فلان بن فلان
 ويذكر في كتابه حضر رجل يزعم انه فلان بن فلان ولم اعرفه فسألت البينة فجاء
 بشهود ويذكر اسماء الشهود وانسابهم وحليهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان
 اوله وان لم يذكر اسماءهم وانسابهم واكتفى بقوله فاقام شهوداً اعد ولا عرفتهم
 بالعدالة او سالت عنهم فعدوا او عرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يكتب فشهدوا
 انه فلان بن فلان بن فلان ويستقص في تعريفه فان ذكر قبيلته مع ذلك
 كان ابلغ وان ترك ذلك لا يضر وان ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر الجدل

لا يتم التعريف في قول ابي حنيفة رحمه الله ويتم في قول صاحبه مخرج. وكذا لو
 ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر الجدة ونسبه الى القبيلة او الى الصناعة المعروفة
 على الاختلاف. وان ذكر اسمه ولم يذكر اسم الاب لكن نسبه الى قبيلته
 او فخذ فقال فلان التميمي وما اشبه ذلك لا يكون تعريفا في قولهم ثم يكتب من غير خصم
 ولا نائب عن خصم حضره مواد عن له دارا في بلدة كذا في محله كذا حدوها
 كذا في يد رجل يقال له فلان بن فلان يعرف المدعي عليه على وجه التمام وهو
 جاحل لدعوى المدعي هذا بحقه فانه اثبت يده على هذه الدار بغير حق وسالني
 معام دعواه هذه وقبول بيته على وفق دعواه هذه واحضر شهودهم فلان بن فلان
 يذكر اسماء الشهود واسماهم وحلامهم ومساكنهم فشهد كل واحد من هؤلاء
 الشهود بعد دعوى المدعي هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة صحيحة
 متفقة اللفظ والمعنى كما هو الرسم فسألت عن الشهود فعدوا وان لم يكتبوا
 عدالة الشهود لا بأس به ويكتب العنوان في الظاهر والباطن جميعا والاعضا
 على عنوان الباطن دون الظاهر حتى لو ترك عنوان الظاهر واكتفى بعنوان الباطن
 جاز وعلى العكس لا يجوز لان عنوان الظاهر يخاف عليه التزوير والتغيير ^{يكتب}
 الاسماء والاشاب في العوانين جميعا فان ترك ذلك في عنوان الباطن لا يصح
 وصورة عنوان الباطن في زماننا ان يكتب قبل كتابة التسمية من جانب اليسار
 من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلد كذا ثم يكتب توقيع قبيل كتابة التسمية
 ويكتب في جانب اليمين فوق كتابة التسمية بسم الله الملك الحق المبين ونحو
 ذلك لا قاضي الامام فلان بن فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه كتابي
 هذا من قضاة المسلمين وحكامهم ادام الله توفيقه وتوفيقهم فان كتبوا

بلد كذا قد لم يكن في البلدة الا قاض واحد قال الشيخ الامام علا بن محمد الهندوي
 رح يصح ذلك وان كان في البلدة قاضيان لم يصح ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل
 اليسار على الصدر من فلان بن فلان قاضي بلد كذا ونواحيها ويكتب على الظهر
 من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين القاض بلد كذا فلان بن فلان
 بن فلان والكل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم ادام الله توفيقه
 وتوفيقهم واذا كتب الكتاب وكتب فيه دعوى المدعي وشهادة الشهود واسماؤهم
 وانسابهم على الحق يكتب في آخر الكتاب ويقول القاضي فلان بن فلان قاضي بلد
 كذا كتب هذا الكتاب عني يا مري ان كان كتب الكتاب غيره وجري الامر على ما بين فيه
 ميز وعندي وهو كما كتب فيه وهو معنون بعنوانين عنوان على الظاهر وعنوان
 في باطنه وهو مختوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلثة اضاف
 من الكاغذ واوصاله وهو موقع بتوقيعي على صدره واشهدت عليه شهودا
 وهم فلان بن فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان يدكر اسماءهم وانسابهم
 وخلاهم وقرأت الكتاب عليهم واعلمتهم بما فيه وختمت الكتاب بحضورهم
 واشهدتهم على جميع ذلك وكتب هذا الاسطر في آخره وهي كذا بخطي في تاريخ
 كذا ولا يكتب في آخر الكتاب ان شاء الله . وينبغي ان يكتب الكتاب مستخين
 نسخة في يد المدعي مخقوما واخرى عين تلك النسخة من غير زيادة ولا ^{نقصان}
 في يد الشهود لان الشهادة بما في الكتاب شرط في قول ابي حنيفة ومحمد رح والشهود
 لا يقدرون على ذلك اذا لم يكن النسخة في ايديهم واذا جاء المدعي بالكتاب
 لا القاضي المكتوب اليه فان القاضي لا يأخذ الكتاب بغير محضر من الخصم فاذا
 اجضر خصمه وذكر دعواه ان اقر الخصم بذلك استغنى عن الكتاب وان جحد

فالقاضي يقول له لا بد للى من جهة فان قال معي كتاب القاضي اليك قال ابو يوسف
 رح القاضي المكتوب اليه يأخذ الكتاب من غير بينة وقال ابو حنيفة رح ومحمد
 لا يأخذ قبل إقامة البينة فاذا شهد الشهود انه كتاب القاضي فلان بن فلان اليك
 وهو مختم بمخاتمه فيختمون يقبل الكتاب ولا يفتح حتى يسأل القاضي من الشهود
 فيقول اي حنيفة رح علي الكتاب ويقول هل قرأ عليكم وهل ختم بمحضرتكم فان قالوا
 لا او قالوا فرأينا ولم يختم بمحضرتنا او على العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا نعم فرأينا
 وختم بمحضرتنا واشهدنا بختمه يفتح الكتاب ولا يكتب بقولهم ختم عندنا وبشهادتنا
 واذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب ردوا ^{بنت}
 موافقة ان كان القاضي الكاتب كتب في كتابه عدالة الشهود او عرفهم القاضي المكتوب
 اليه بالعدالة قضى على الخصم بالحق وان لم يكن ذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود
 فان عدلوا قضى بشهادتهم ويشترط الصحة بقول الكتاب حيوة القاضي الكاتب
 المكتوب اليه فان القاضي الكاتب لومات او غرل قبل وصول الكتاب بطل كتابه
 كشاهد الاصل لادامات قبل ان يشهد الفرع على شهادة الاصل وانما يشترط
 حيوة المكتوب اليه لان القاضي الكاتب طلب الحكم من المكتوب اليه وذلك لا يتصور
 بعد موته وعزله الا ان يكون القاضي الكاتب كتب في كتابه كتابه هذا الى فلان القاضي
 والكل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فيختمون بموت المكتوب اليه وعزله
 لا يبطل الكتاب وان عزل القاضي الكاتب او مات بعد ما وصل الكتاب الى القاضي
 المكتوب اليه فان القاضي المكتوب اليه يعمل بذلك لان الموت والعزل ليس صحيح
 بخلاف ما اذا فسق الكاتب او عي او صار محال لا يجوز حكمه وشهادته فان ههنا
 القاضي المكتوب اليه لا يقبل كتابه لان كتاب القاضي بمثابة الشهادة فما جمعت ^{القضاة}

بشهادته تمنع القضاء بكتابه . وعند أبي حنيفة ومحمد رحم اذا عمل شاهد
 جده اداء الشهادة قبل الحكم يبطل شهادته فيبطل كتابه . وعند أبي يوسف
 رحم الصحيح كالموت لا يبطل لشهادة . ولو انكسر ختم القاضيه قبل الوصول فان
 المكتوب اليه يقبل الكتاب لانه لو لم يقبل يحتاج الى الكتاب مرة اخرى وربما
 ينكسر الثاني والثالث . وعن أبي حنيفة رحمه ان كان ماثر الختم باقيا او شي من
 المنكسر يقبل والا فلا . وعن أبي يوسف رحم ان كان الكتاب منشورا يقبل فنهنا
 اوله واذا طعن الخصم في القاضيه الكاتب او في الشهود فقال ان الشهود الذين
 شهدوا عند القاضيه الكاتب عبيد ومحمد ودون في قذف او من اهل الذمة
 يسمع القاضيه ذلك منه فان اقام على ذلك شاهدين لا يقبل الكتاب بما قام
 شاهد واحد ايتفصل القاضيه المكتوب اليه فان كان الامر كما شهد هذا الواحد
 رد الكتاب والا فصر به واذا كتب القاضيه لرجل يدعي دينا على غائب كتابا وختم
 الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والتمس كتابا آخر فان كان القاضيه
 يترحمه لا يكتب كتابا آخر وان لم يترحمه كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني اني
 اليك في هذه الحادثة كتابا في تاريخ كذا ثم جاء في فقال فقدت ذلك الكتاب ^{طلب}
 فكتبت هذا الكتاب ويذكر التاريخ كيلا يأخذ الحق مرتين بكتابين ولو قال
 المدعي للقاضيه بعد ما كتب له كتابا ان المدعي عليه انتقل من تلك البلدة
 الى بلدة اخرى فاكتب لي كتابا الى قاضيه تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه كنت
 كتبت له الى قاضيه بلدة كذا في هذه الحادثة كتابا آخر ثم قال ان المدعي عليه انتقل
 من تلك البلدة الى بلدة كذا وطلب مني هذا الكتاب احتياطا . اذا كتب القاضيه كتابا
 وقال هذا من فلان بن فلان الى قاضيه بلدة كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضيه ^{ابيه} ولا اسم

لا ينبغي للقاضي الذي يرد عليه الكتاب أن يقبل في قول ايحيفه ومحمد وابيوسف
رحمهم الله الاول وقال ابو يوسف رج اخرا يقبل بشرط ان يكون تاديع الكتاب
بعد ولاية القاضي الذي يرد عليه الكتاب وكذا لو كتب من فلان بن فلان الى
كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم ولو كتب من فلان
بن فلان القاضي الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان والى كل من يصل اليه كتابي
هذا من قضاة المسلمين وحكامهم جار ومجب على كل من يصل اليه ان يقبل
كتاب القاضي الى القاضي جائز في كل حق يدعيه من دين او قرض او غصب او وصية
محمودة او مضاربة محمودة او ضيعة او دار او عقار في يد غائب او شفعة وكذلك
في النكاح اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان ببلد كذا زوجتي وازها
تجدي كما حي وان شهودي على النكاح هم هنا ولا يمكنني الجمع بينها وبين شهودي
فاكتب لي في هذا كتابا فان القاضي سمع شهادة شهوده ويكتب له وكذا لو ادعت
امرأة انها امرأة فلان الغائب ادعى ولاء عتاقة او ولا وموالات لا تزيد على
حقها لازما في زمة الغائب فكان بمنزلة دعوي الدين وكذا لو ادعى نسبا
بلن قال رجل ان فلان بن فلان بن فلان ابني وهو ينكر نسبي ولي بينة هم هنا
انما قراني ابنه او انه تزوج امي واني ولدت منه على فراشه ونسبت اليه فاقام
على ذلك بينة فانه يكتب له كتابا وكذا لو ادعى رجل ان اب فلان الغائب واقام
البينة وطلب منه الكتاب ولو ادعى انه اخ فلان الغائب او ادعى انه عمه وطلب الكتاب
فان القاضي لا يكتب الا ان يدعى امرئا او نفقة او يدعى حق الحضنة والتربية
في اللقيط وفي الآب والابن تقبل البينة سواء كان ذلك في حيوة او بعد
وفاته ولو ان رجلا وامرأة ادعيا ابنا او ابنة وقالاهما هو معروف النسب منا

. وهو في يد فلان بن فلان الغائب في بلد كذا وهو استرقه واقاما على ذلك بينة وطلبا
 في ذلك كتابا فان القاضي يكتب في قول ابي يوسف ربح لان عند يجوز الكتاب في العبد
 واما عند ابي حنيفة ومحمد ربح وان كان يكتب في النسب الا ان ههنا لا يكتب لانه
 يدعي حق الانتفاع من الغائب فيكون هذا بمنزلة دعوى الملك وعندهما في
 العبد والجواري لا يكتب فلا يكتب في دعوى نسب ولده هو في يد الغير فالحاصل
 اذا كان في دعوى السنوة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول ابي حنيفة ومحمد ربح
 الا ان يدعي فيقول هو ابني غصبه فلان الغائب مني فانه يكتب في قولهم وفي
 الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى ^{عليه}
 او في بلدة اخرى او في بلدة القاضي الكاتب . وان كانت في بلدة القاضي المكسب اليه
 فاذا توجه الحكم يقضه القاضي المكسب اليه ويأمر الخصم بتسليم الدار اليه
 وان كانت في بلدة القاضي المكسب الخيار ان شاء قضه وكتب الى القاضي الكاتب
 قد جاء في كتابك مخوما بخاتمك ومخوما بسوالتك جمع بين المديني والمدعي
 فظهر حق المدعي وظهر ان المدعي عليه كان مانع الدار بغير حق فنقضت ^{نفذت} ^{عليه}
 الحكم ولو كانت الدار في بلد ي لسلتها اليه فاذا لم تكن كتبت كتابه هذا اليك
 لتسلمها اليه . وينبغي ان يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القضاة مخوما
 معنونا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بحضورهم واشهدهم في قول ابي حنيفة
 ومحمد ربح وان شاء قضه القاضي بذلك وامر المدعي عليه حتى يبعث وكلا فيسلها ^{اليه}
 او يؤخر الحكم ويكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكاتب . واذا مرض شهود
 الكتاب في الطريق او بد الهمة الرجوع الى وطنهم او امارادوا السفر الى بلدة اخرى ^{فاشهدوا}
 قوما على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي وتفسير شهادتهم ان يقولوا هذا ^{كتاب}

قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي
هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأ علينا وختمه بحضورنا وشهودنا عليهم
فاشهد وانتم على شهادتنا هذه وكذا الحاشد هذا الفريق فويقا آخرنا لثا ولربا
وعاشرا وان كثر فاذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وحضر
خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وختمه بحضور الخصم ففتح الكتاب وقرأ
على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا انه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلد
اخرى فطلب المدعي من هذا القاضي ان يكتب الى القاضي الذي الخصم في بلده
لا يكتب في قول ابي يوسف رج ويكتب في قول ابي حنيفة ومحمد رج. وان كان الخصم
قد هرب قبل ان يوصل المدعي الكتاب الى القاضي المكتوب اليه فقال المدعي
للقاضي هذا كتاب قاضي بلد كذا اليك وهو لا يشهودي على الكتاب فاسمع شهادتيهم
واكتب لي الى قاضي بلد كذا كتابا يبين القاضي يكتب في قولهم وله الخيار ان شاء نسخ
كتاب القاضي في كتابه لان الحق على الحق كتاب القاضي الاول وان تناول ينسخ
ويحكم في كتابه الحق على الحق ثم القاضي الثاني اذا ورد الكتاب اليه يجمع بين المدعي
وخصمه ويفعل ما كان يفعله القاضي المكتوب اليه الاول لو كان الخصم في بلد
وكذا القاضي الرابع والخامس والعاشرون كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فكما يجوز
الشهادة على الشهادة وان كثر جاز كتاب القاضي الى القاضي ولو ان رجلا جاء
الى قاضي الكوفة وقال ان لي على رجل يقال له فلان بن فلان بن فلان كذا ذمما
وقد قيل انه بالبصرة فاسمع شهودي عليه واكتب لي الى قاضي البصرة فان كان خصمي
بها واكتب لي قاضي البصرة الى قاضي فلان من ان كان الخصم بفارس فان قاضي الكوفة
يسمع شهوده ويكتب له الى قاضي البصرة لان مثل هذا في الشهادة على الشهادة جائز ^{بذلك}

في كتاب القاضيه ولو كان كالدعي قال لقاضيه الكوفة اكتب لي القاضيه البصرة
 والقاضيه فارس يكون في كتابك من فلان بن فلان قاضيه الكوفة الى فلان بن فلان
 قاضيه البصرة الى فلان بن فلان قاضي فارس اصبحت خصمي بالبصرة رفعت الكتاب
 الى قاضيه البصرة وان كان بفارس رفعت الكتاب الى قاضيه فارس يجوز ذلك في قول
 ابي يوسف رح يكتب القاضيه الاول ويشهد الشهود بان كتابه هذا الى فلان
 بن فلان بن فلان قاضيه البصرة او الى فلان بن فلان بن فلان قاضيه فارس فاي القاضيه
 ورجعه عليه كتابه هذا انقذه ويعمل به لان عندك لو كتب القاضيه كتابه هذا الى كل
 من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم يجوز فهذا اوله وعند ابي حنيفة رحمه
 لا يكتب القاضيه على هذا الوجه ولو كتب لا يصح فذلك هذا ولو ان رجلا جاء بكتاب
 القاضيه فقبل ان يسمع القاضيه شهاده الشهود على الكتاب تواري الخصم في البلد قيل
 حيا قول ابي يوسف رح يبعث القاضيه مناديا يادي على يديه ثلثه ايام اخرج وان لم يخرج
 نصبت عنك وكيلاد قضيت على الوكيل وعامة الشاخص لم يصحوا هذا القول
 القاضيه اذا كتب للدعي كتابا ثم حضر بلد المكتوب اليه قبل ان يقضيه المكتوب اليه
 بكتابه لا يقضيه بكتابه كما لو حضر شاهد الاصل قبل ان يقضيه بشهاده الفسخ ويجوز للقاضيه
 ان يكتب بعلمه الحاصل في القضاء في قولهم كما يجوز له ان يكتب بشهاده الشهود
 ولو كان رأي المكتوب اليه يخالف رأي الكاتب فيما كتب لا ينفذ كتابه والمعتبر
 في هذا رأي المكتوب اليه لا رأي الكاتب كما يجوز كتاب عامل ولا كتاب قاضيه رستا
 وانما يقبل كتاب القاضيه للمولى الذي يملك الجمعه القاضيه الكاتب اذا كتب في كتابه
 شهد بذلك شهود عدول عرفتهم واثبت معرفتهم جاز كما في السجل والقاضيه
 اذا كتب كتابا بكتاب في كتابه اسم المدعي عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المتع عليه لست انا فلا

من فلان الغلاية والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول القاضي للمدعي انم البيضة انه فلان
 بن فلان بن فلان وان قال المدعي عليه ان فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الرجل الفخذ
 او في هذه التجارة او في هذه البلدة او في هذا السوق رجل غمري بهذا الاسم يقول له القاضي
 اثبت ذلك فان اثبت ذلك بن دفع الخصومة كمالو علم القاضي بمشاركته في الاثبات والنسب لا حاجة
 الشريك في الاسم والنسب لا يتعين هو الكتاب ان لم يثبت ذلك يكون خصما
 ما لم يثبت المزارع وان اقام المدعي عليه البيضة انه كان باسمه ونسبه ههنا
 رجل اخر وقد مات ذلك الرجل لا يقل قوله لانه لاحق له في اثبات جوة ذلك الميت وانما
 يعلم ما قاله المدعي عليه فان كان يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يصل كتاب
 القاضي وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل وان
 اقر المدعي عليه انه فلان بن فلان وقال ليس لهذا علي شيء وادعى الايفاء والاباء
 يكون خصما ما لم يثبت ذلك واذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى المكتوب اليه
 وقد مات المدعي عليه فجاؤ المدعي بكتاب القاضي فاحضر المدعي بعض ورثة
 الميت او وصيه وعرض الكتاب واحضر شهوده فان القاضي يسمع شهادته
 وينفذ الكتاب سواء كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب او قبله لازمة
 الميت والوصي قائم مقام المطلوب ودكر الحضاف روح ان موت المطلوب نوكا
 قبل الكتاب كان الكتاب باطلا والحضاف روح سوى سيما اذا كان الموت قبل
 لكتاب او بعده رجل جاء الى القاضي فقال كان لفلان بن فلان علي العدم
 وقد ابرأ في مهملها او اوبيه وانه اليوم في بلد كذا وانا اريد ان اذهب الى ملك البلاد
 واخاف ان يأخذني ومكر الاسبيعا والاراء فاسمع شهادة شهودي عوالي
 والكاتب لده كتابا فان القاضي لا يكتب في قول ابي يوسف روح ويكتب في قول غيره

٣٩٩
 واجعوا علي الدين لو كان حاصه انقال المدبون قضيت ربه او اباني
 فاسأله ايها القاضي حيت لو انكرا تب ذلك بالبينه فان القاضي يسأل دهن المسئلة
 حجه علي محمد روح ومن هذا الجسم امرأة جلوت الي القاضي وقال طلعت فلان زني
 ثلثا وتزوجت باخر بعد انقضاء عدتي ولني اخاف ان يسكر الطلاق فاسأله ايها القاضي
 فان انكرا تبك ماليه . قال السج الامام شمس الاجنه الحلوتي روح يسأل القاضي
 ههنا الجماعا هي حجه علي ابي يوسف روح . ومهما جعلها الي القاضي وقال انه امر
 دارا في بلدك وكان فلان شعيم هذا الدار مسلم لم الشفعة وهو ملوك كذا اليوم
 لانس ان يطلب الشفعة وسكر المسلم فاسمع شهاد شهودي واكتب لي في ذلك
 فان القاضي لا يكتب وقال محمد روح في هذه المسائل كلها كتب احنا طاهرا عن
 تشيع حقوق الناس . واجعوا علي ان المدبون او السري او المرأة لو قال ان هذا
 والشفع والزوج فلا غرض لي فيما ادعي فلي فاسمع شهودي فان القاضي سمع ويك
 والله اعلم بالصواب

كنان _____ الوكاله

فصل فيما يكون ملكا وما لا يكون . محل قال اجراءك وكيل في مص هذا الدب
 يصير وكيل . وكذا لو قال انت جوتي . وكذا لو قال انت وصيي في جوتي ولو
 قال انت وصيي لا يكون وكيل . ولو قال انت وكيل في كل شيء يكون وكلا يجمع
 المال لا غير الصحيح . وكذا لو قال انت وكيل لكل قليل وكبر . ولو قال انت وكيل
 في كل شيء جائز ان يصير وكيل في جميع المصرفات المالية كالبيع والشراء والهبه
 والصدقة واختلفوا في الاعتان والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك الا خلا
 لنظر التميم . وقال بعضهم لا يملك ذلك الا اذا دل عليه دليل بسابقه الكلام ونحوه

١٢٠
أخذ الفقيه أبو الليث روح وذكر الناطق روح إذا قال أنت وكيل في كل شيء جائز
صنعك روي عن محمد روح أنه وكيل في المعاوضات والأجارات والهبات
والاعتاق. وعن أبي جعفر روح أنه وكيل في المعاوضات لانه الهبات والاعتاق
قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث روح. وفي فتاوى الفقيه
أبي جعفر روح. رجل قال لغيري وكلتك في جميع أموري واقتك مقام نفسي لا يكون
الوكالة عامة. ولو قال وكلتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة
عامة يتناول البعاعات والانكحة. وفي الوجه الأول إذا لم تكن عامة ينظر إن كان ^{الرجل} امرأ
مختلفا ليست له صناعة معروفة قال الوكالة باطلة. وإن كان الرجل تاجرا متجارا معروفا
تنصرف الوكالة إليها وعن أسد بن عمر وأبي الليث الكبير روح رجل له عبيد فقل
لرجل ما صنعت في عبيدك فهو جائز فاعتق الكل جائز. وعن أبي جعفر روح لا يجوز
وعليه الفتوى. رجل قال لغيري اخذت أن تبيع عبيدي يصير وكيلًا. ولو قال لغيري
لأنها لا عن طلاق امرأة لا يكون وكيلًا بالطلاق حتى لو طلق لا يقع. ولو قال لغيري
لأنها لا عن التجارة لا يصير ما دون ذلك التجارة عند البعض. وقال الفقيه أبو ^{الليث}
روح يصير ما دون ذلك وهو الصحيح لأنه لو رآه يبيع ويشترى فسكت يصير ما دون ذلك
فهذا أولى. رجل قال لامرأة شئتوك وكيل ارجعت من هريرة خواجهي بكن فقلت
أكره وكيل تمام خويشتن رابسه طلاق دست بانه واشتم فقال الزوج لم ارده
الطلاق كان القول قوله إذا لم يوجد غم ما يدل على الطلاق. وإن كان ذلك
في حال مذاكرة الطلاق يقع الطلاق. رجل قال لغيري اشتر عبيدي من فلان
فاشتراه إن علم فلان بذلك جائز بلحقان الروايات وإن لم يعلم فلان بذلك
جائز في رواية الوكالة وفي الزيادات لا يجوز. رجل قال لغيري اشتر جارية بثلث

او قال اشترت تجارة بلا بصيرة كيلا ويكون ذلك مشورة. ولو قال اشترت تجارة بالف درهم
 لك على شرطك على درهم حينئذ يسير كيلا ويكون للوكيل اجر مثله لا يزداد على درهم رجل
 قال لرجلين وكلت احدهما ببيع عبدي هذا صح وايهما باع جاز. وكذا لو قال الرجل
 مع عبلي هذا او هذا فباع احدهما جاز. وكذا لو كان لرجلين على رجل لكل واحد منهما
 الف درهم فدفع المديون للرجل العا وقال اقضه بين فلان او فلان فقضه دين احدهما جاز
 ويحمل الجهالة اليسيرة في الوكالة ولا تبطل بالشرط الفاسدة اي شرط كان ولا يصح شرط
 الخيار فيها لان شرط الخيار شرع في عقد لانهم لا يحمل الفسخ والوكالة غير لائمة
 ولا يصح الوكالة بالمبطلات كالاخطاب والابتنشاش والاستقاء واستخراج الجواهر
 من المعادن فما اصاب الوكيل شيئا من ذلك فهو له. وكذا التوكيل بالنكاح وان وكل
 بالاستقراض ان اصناف الوكيل الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا يستقرض
 منك كذا او قال اقض فلانا كذا كان القرض للموكل. وان لم يصف الاستقراض
 الى الموكل يكون القرض للوكيل. رجل قال لامرأة الغيرة اذا دخلت الدار فانت طالق
فلما تزوج ذلك قد دخلت بعد الاجارة طلقت لان دخلت قبل الاجارة لم تطلق فان عادت بعد
 الاجارة قد دخلت طلقت لان كلام الفضولي يصير مباحا عند الاجارة فيعتبر الشرط بعد الاجارة وهذه المسئلة
 دليل على ان التوكيل بالحلف بالطلاق جائز لان ما لا يصح به التوكيل لا يصح الابطال
 السلطان اذا اكره رجلا بطلاق امرأته وقال وكلني بالطلاق فقال انت وكلني
 فطلق الوكيل فقال الرجل لم اردد به الطلاق لا يقبل قوله لان قوله انت وكلني خرج
 جبا الكلام القائل وكلني بالطلاق. المديون اذا دفع للاصاحب الدين عينا فقال له
عه وحدهمك منه فباعه وقصص الثمن وهلك في يده هلك من مال المديون فلم يحد
 ريبا اليه فيها فصلا نفسه. ولو قال له بمحققك فباعه وقصص الثمن يصير قاصدا

حتى لو هلك بعد ذلك هلك من مال القابض. امرأة قالت لزوجها اخلني على الف درهم
غدا او قال العبد لمولا. اعتقني على الف درهم غدا ثم رجعت المرأة والعبد عن ذلك
قبل عي الغدا ان علم المولى والزوج رجوعهما صح رجوعهما ونهيها وان لم يعلم
بذلك لا يصح رجوعهما ونهيها لان كلام المرأة والعبد توكيل وليس بايجاب
فان الرجوع عن الايجاب لا يتوقف على القبول والعلم كرجوع البائع من ايجاب
البيع قبل قبول المشتري يصح واما يعلم به المشتري. رجل وكل جلا يتقاضى دينه بالشلم
ليس له ان يتقاضى دينه بالكوفة لان الوكالة مقيدة. وان وكل رجلا بالخصومة
في كل ضيعة له بخراسان فقدم الذي في يده الضيعة من خراسان الى الكوفة كان للوكيل
ان يخصمه ولو قال انت وكيل بكل دين لي بالكوفة فقدم ناس من خراسان الى الكوفة
للكل عليهم دين كان للوكيل ان يخصمهم بالكوفة. رجل له على رجل دين فوكل المديون
بقبض الدين من نفسه او من عبده لا يصح توكله. ولو وكل المديون ببراءة نفسه عن
الدين صح توكله ولا يقتصر على المجلس. رجل قال لغيره بع عبدك غدا فباعه اليوم
لان التوكيل مضاف الى العقد فلا يكون وكلا قبله. وكذا لو قال اعتق عبدك غدا او طلق
امرأتي غدا لا يملكه اليوم. ولو قال بع عبدك اليوم او قال اشتري عبدك اليوم او قال اعق
عبدك اليوم ففعل ذلك غدا فيه روايتان بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تبقى بعد الوفاة
بعضهم ينعى ذلك اليوم للتعجيل لا لتوقيت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه. رجل قال لمديوننا اشتري
بما عليك حارية لا يصح التوكيل في قول ابي حنيفة نوح. ولو قال اشتري بما عليك حارية ملان او قال هذه
الحارية صح التوكيل عند الكل. وكذا لو قال اسلم ما لي عليك الا فلان في قول
ابي حنيفة نوح ويصح في قول صاحبيه رج. ولو قال اسلم ما لي عليك الا فلان في قول
التوكيل عند الكل. رجل عليه دين لرجل فباع رجلا للمديون وقال ادفع اليه ما لفلان

عليك من الدين فانه سيجبر قبضه فانه ما وكله بقبضه فدفع المديون اليه المال فضاع
المال في يد القابض ثم جاء صاحب الدين واجاز قبضه لايصح اجازته ولو كان
للمديون في يد رجل ودعيه فجاء المودع الا صاحب الوديعة وقال له اجعل وديعتك
تضاه لفلان من حقه الذي عليك فانه سيجبر قبضه لذلك نفعل المديون ذلك
وجعلها تضاه لفلان لديه واجر المودع بقبضها لصاحب الدين ثم قدم الطالب
واجاز ذلك وقال صاحب الوديعة للمودع لا تدفعها الا الطالب ولا تقبضها له
صح نهيه اذا لم يكن المودع قبضها لصاحب الدين وان كان المودع قبضها لصاحب
الدين فقد صارت لصاحب الدين كانت الطالب قبضها من المودع وحل
او دفع رجلا القائم قال في غيبة المودع امرت فلانا ان يقبض الالف التي هي وديعة لي
عند فلان ولم يعلم المأمور بذلك الا انه قبض الالف من المودع فصاحت
تطلب الوديعة الخيارات ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن القابض ولو كان المودع
علم التوكيل والامر ولم يعلم به المأمور فدفع المودع المال الى المأمور وهو سائر ولا
على احد مما ذكر لم يعلم احدهما بالامر فقال المأمور للمودع ادفع الي وديعة فلان ادفعها
الى صاحبها فقال ادفعها الي يكون عند فلان فدفع فصاحت تطلب الوديعة
ان يضمن ايها شاء في قول لا يبيوسف ومحمد مع رجل بعث رسولا الى ابراهيم
لي بثوب كذا وكذا بثمن كذا وكذا فبعث اليه البزاز مع رسوله ارمع غيره فضاع الثوب
فلان يصل الى الامر وتصادقوا على ذلك واقرأ به فلا ضمان على الرسول في شيء وان
بعث البزاز مع رسولا الامر فلا ضمان على الامر لان رسوله قبض الثوب على المسارعة وان كان
رسول رب الثوب معه فاذا وصل الثوب الى الامر يكون ضامنا كما لو ارسل رسولا
الى رجل وقال ابعت الي عبثا درهمين فضا فقال قتم وبعث بهما مع رسولا الامر

٣٨٣

ضامن لها اذا اقر بان رسوله قد قبضها وان بعث بها مع غيره فلا ضمان على الاخر حتى يصل
 اليه. وكذا لك جعله على رجل دين فبعث الى المدين رسولا ان ابعث اليه بالمدين
 للذي عليك فان بعث به مع رسولا الاخر فهو من مال الاخر. ولو ان رجلا بعث الى
 رجل بكتاب مع رسولا ان ابعث الى الثوب كذا بطن كذا ففعل وبعث به مع الذي
 قام بالكتاب لم يكن من مال الاخر حتى يصل اليه. وكذلك القرض والاقتضا وفي هذا
 انما الرسول رسول بالكتاب. رجل قال لاخوان وكيك حضرة. وادى رسالتك
 وقال ان المرسل يقول ابعث الى ثوب كذا بطن كذا وبين ثمنه فبعته وانكر المرسل
 وصول الثوب اليه والوكيل يقول اوصلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ان اقر المرسل يقبض الرسول الثوب منه وانكر الوصول اليه يضمن المرسل قيمة
 الثوب وان انكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه قيل له لماذا يضمن
 القيمة ولم يضمن الثمن وقبض الرسول كقبض المرسل قال لان المرسل ليس ^{الثمن} بالبيع
 للبائع وانما يتم البيع اذا دفع الرسول الثوب الى المرسل فلذا انكر وصول الثوب
 اليه صار كأنه انكر وجوب البيع فكان عليه قيمة. وعنه ايضا رجل جاء برسالة
 من اخوان يدفع اليه خمسمائة فقال لا ادفع حية الله الا حرياً حتى ينفسه ثم قل
 للرسول قد لقيتك وارني ندفعها اليك ثم امتنع عن الاداء وقال نهاني عن
 الدفع بعد ذلك قال انه ان يمتنع الا ان يكون المال ديناً عليه للاخر فلا يصلح
 في النهي بعد ذلك رجل قال لغيره سلطتك على كذا فهو بمنزلة قوله وكلتك ^{التسلط} بالسلطة
 من الفاظ التوكيل

فصل في التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم

التوكيل بالخصومة لا يجوز عند ابي حنيفة مع سواد كان التوكيل من قبل الطالب او من قبل المطلوب

ويقال مجملوا المتأخري وأبو يوسف الأخرج يجوز ويستقوي فيه الوضع والشريف والرجل
 والمرأة وبه أخذ أبو القاسم الصفار صح. وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله عند
 أن القاضي إذا علم بالمدعي التفت في أبا والتوكيل يقبل ولا يلتفت إليه وإن علم للوكيل
 القصد إلى الأضرار بالمدعي ليستغل الوكيل بالحيل والاباطيل والتلبيس لا يقبل منه
 التوكيل وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله أن ذلك يفوض إلى رأي القاضي وهذا قريب
 من الأول واجمع وإن الموكل لو كان غائبا أدب مدة السفر وكان مريضا في المصطفى
 أن يمشي على قدميه إلى باب القاضي كان له أن يوكل مدعيًا كان أو مدعي عليه وإن كان
 لا يستطيع أن يمشي على قدميه ولكنه يستطيع أن يمشي على ظهر دابة أو ظهر إنسان
 فإن زاد مرضه بذلك صح التوكيل وإن كان لا يزداد اختلفوا فيه قال بعضهم هو
 على الخلاف أيضا. وقال بعضهم له أن يوكل وهو الصحيح وكما يجوز للمسافر أدب مدة
 السفر أن يوكل بغير رضا الخصم يجوز لمن أراد أن يخرج إلى السفر أن لا يصدق أنه يريد
 ولكن القاضي يبطل إليه وعدة سفر أو يسأله عن يريد أن يخرج معه فبطل
 عن رفقاء كلفة فسح الأجرة ويجوز للمرأة الخدمة أن توكل وهي التي لم نحالط الحال
 بكما كانت أو ثيبا كما قال أبو بكر الرازي رحمه الله. وقال الشيخ الإمام المعروف غوامر
 رحمه الله المذهب من إحييفة رحمه الله على الاختلاف أيضا وعامة المشايخ رحمه الله
 أخذوا بما ذكره أبو بكر الرازي رحمه الله وعليه الفتوى وكذا إذا علم القاضي أن الموكل غائبا
 عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل ثم إن لا يجوز بغير رضا
 الخصم عند إحييفة رحمه الله لمن لا عذر به إذا لم يكن الموكل حاضرا مجلس القضاء مع
 الوكيل وإن وكل رجل رجلا واستثنى إقراره كما هو الرسم في نماين أن يوكل على وجه
 لا يجوز إقراره على الموكل ولا صلحه ولا تعديل شهوده وشهد وأما ما صح هذا التوكيل للخصم لا يجوز

بهذا التوكيل عندهم اذا كان لا يجوز اقاربه على الموكل فان استثنى اقاربه صح التوكيل
 موصولا كان الاستثناء او مفصلا وقال بعضهم امكان الاستثناء مفصلا
 لا يصح الاستثناء وعن ابي يوسف ربح اذا استثنى اقاربه لا يصح التوكيل فان اقر
 الوكيل ان الموكل استوفى دينه او ما اشبه ذلك لا يصح اقاربه على موكل لمكان
 الاستثناء الا انه يصير خارجا عن الوكالة ولو وكله بالخصومة واستثنى الانكاح
 فقال على انه لا يجوز انكاره على صح التوكيل عند محمد ربح وعلى قول ابي يوسف ربح
 لا يصح رجل وكل رجلا بالخصومة بطلب خصمه ثم اراد ان يعزله فانه لا يملك عزله
 الا بحضور من الخصم لان حق الخصم يتعلق بالوكالة فالعا وكذا الرجل اذا وكل بطلاق
 امرأته بطلبها لا يملك عزله الا بحضور منها وقال الشيخ الامام شمس المنة الشيرازي
 الصحيح انه يملك لانه لاحق للمرافعة في طلب الطلاق وطلب التوكيل بخلاف التوكيل
 بالخصومة اذ وكل الرجل رجلا بطلاق امرأته او غير ذلك وقال كلما عزلتك فانت
 وكيل فكلما يعزله يصير وكيل لانه علق الوكالة بالعزل والوكالة تقبل التعليق بالشرط
 اي شرط كان فاذا عزله يصير وكيل لا يعلق هذا قالوا متى وقف اذ اجراء شرط وقف
 بالكثر من سنة او ثلث سنين على حسب ما اختلفوا و اراد الا جرمع المستاجر
 ابقاوا الاجارة اكثر من سنة او ثلث سنين يكتب في صك الاجارة ان المتولى وكل
 فلانا باجارة هذه الارض على انه من اخوجه عن هذه الوكالة فهو وكيله باجارة هذه
 الارض سنة اخرى قال نصير بن يحيى ربح يجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد
 بن سلمة ربح لا يجوز لان الوكالة شرعت غير لازمة فلو جاز التوكيل بهذا الشرط لا يمكن
 من اخراجه عن الوكالة فقصير لازمة وقال الفقيه ابو جعفر ربح انما اختلف نصير بن
 يحيى ومحمد بن سلمة ربح في جواز التوكيل بهذا الشرط قال محمد بن سلمة ربح نفسا

الكلام في كمال إخراجك عن الوكالة فانت وكيل بهذه الوكالة ولو صرح بذلك كان
 باطلا لأن الوكالة شرعت على وجه يرد عليها الغزل وهو قصد بهذا أن لا يرد
 على الوكالة. وتفسير هذا الكلام عند نصير بن يحيى رح أنه متى أخرجه عن هذه
 الوكالة يصير وكيلاً بوكالة مستقبله تعلق لزومها ببطلان الوكالة الأولى
 لو صرح بذلك كان جائزاً ولا يكون مخالفاً لحكم الشرع إذا ثبت الاختلاف في ^{هذه}
 المسئلة بينهما فمن أراد تصحيح هذه الوكالة عند الكل ينبغي أن يقول كلاً
 إخراجك عن هذه الوكالة فانت وكيل وكالة مستقبله فينجد الوكالة مرة
 بعد أخرى هذا في غير الوقف فاما في الوقف يمكنه أن يعزله ولا ينجذ الوكالة
 مرة بعد أخرى ثم في غير الوقف إذا جازت الوكالة بهذا الشرط وأراد إخراجها عن
 الوكالة اختلفوا في لفظ الإخراج قال بعضهم يقول الموكل رجعت عن قولي متما
 إخراجك عن هذه الوكالة فانت وكيل فيصح رجوعه ثم يقول بعد ذلك إخراجك
 عن هذه الوكالة لأن الوكالات المعلقة تبطل بالرجوع فإذا عزل عن الوكالة المنجزة
 لا يصير وكيلاً وأما يذكر رجعت عن الوكالات احترازاً عن قول أبي يوسف
 فان عند الغزل عن الوكالة المعلقة قبل وجود الشرط لا يصح. وبه أخذ محمد بن
 سلمة رح وقال محمد رح يصح الغزل عن الوكالة المعلقة قبل وجود الشرط وبه
 أخذ نصير بن يحيى رح والفتوى على قول محمد رح وقال بعضهم طريق الإخراج
 عن هذه الوكالة أن يقول عزلتك كما وكلتك وقال شمس الأئمة السرخسي رح الأصح
 عند إيقول عزلتك عن هذه الوكالات فيصرف ذلك إلى المعلق والمنجزة رجل قدم
 رجلاً إلى القاضي فقال إن فلان بن فلان الفلاني على هذا ألف درهم وقد وكلني
 بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقيضه وأقام البينة على ذلك جملة قال أبو حنيفة رح

لا قبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جنة يقضي بها
 ربيع البينة على الدين وقال محمد ربح اذا اقام البينة على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج
 الى عادة البينة على الدين وقول ابي يوسف ربح مضطرب ظاهر قوله انه يقبل البينة
 على الكل لان القاضيه يقضي بالوكالة او لا ثم يقضى بالمال ولا يحتاج الى عادة البينة
 على المال ويراعى القاضيه الترتيب في القضاء ولا في البينة وهذا استحسان
 وعن ابي حنيفة ربح انه قال اخذ في هذا بالقياس لظهور وجه القياس فان البينة
 على المال لا تقبل الا من خصم وهو كما لو اشترى شيئا فوجد به عيبا فاراد ان يرد
 لا يقبل البينة على الشراء ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد ربح اخذ بالاستحسان في
 الناس والفتوى على قوله. وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين
 والوصاية جملة والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين
 عند ابي حنيفة ربح يشترط اثبات الخصومة او لا ثم يقبل البينة على الحق. رجل
 اشترى شيئا فوجد به عيبا وكل غير بالرد ونقاب فقال البائع ان الموكل رضى
 بالعيب فان الوكيل لا يكون خصما له حتى يحضر المشتري. الوكيل بالطلاق
 بطلب المرأة لا يجبر على الطلاق في قوله نصير بن عيسى وقال محمد بن سلمة ربح يجبر
 رجل وكل رجلا بقبض دينه من فلان فاراد الوكيل اثبات الوكالة بالبينة تشهد
 شاهدا ان الموكل وكله بقبض دينه من فلان قال ابو حنيفة ربح يصير وكيل
 بالخصومة والقبض. ولو شهد السهمودان صاحب الدين امرسله في اخذ
 الدين فانه لا يكون وكيل بالخصومة في قولهم. وكذا لو شهد والله امر ان يأخذ
 دينه منه لا يكون وكيل بالخصومة. وكذا لو شهد وان صاحب الدين اتاه
 مناب نفسه في الدين او جعله نائب نفسه في قبض الدين ولو شهد واسطوكل

قال له جئتكم بجرية في قبض ديني من فلان او قال سلطتك على قبض ديني من فلان
او قال جعلتك وصي في جوتي في قبض ديني من فلان بصير وكيلًا بالخصومة
وقبض الدين في قول المجتفة روح. رجل وكل رجلًا باثبات السرقة ان كان الموكل
يريد القطع كان باطلا وان كان يريد المال فهو مقبول ويصير وكيلًا وهو كما
طلب السرور وقصته ان يحلف السارق يقول له: القاضير تزيد المال او القطع
ان قال اريد المال حلفه وان قال اريد القطع لا يحلفه. ولو وكل رجلًا باثبات
القصاص في النفس او ما دون النفس او باثبات حد القذف جاز في قول المجتفة^ج
ولا يجوز في قول الجيوسف روح وقول محمد روح مضطرب. وان وكل باستيفاء القضا^ص
في النفس وما دونها واستيفاء حد القذف ان كان الموكل حاضرًا عند استيفاء القضا^ص
صحة التوكيل وان كان غائبًا لا يصح. رجل وكل رجلًا لطلب حقه وقبضها والخصومة
فيها لا يكون لهذا الوكيل ان يوكل لان الناس يتفاوتون في الخصومة فيها والموكل
رضي برأي الاول دون غيره فان خاصم الوكيل الثاني والوكيل الاول حاضر
جاز لان الاول اذا كان حاضرًا يصير كالاول حاصم بنفسه وهو كالوكيل بالبيع
فان وكل غيره لا يجوز فان باع الوكيل الثاني والاول حاضر جاز. رجل وكل رجلًا
بالخصومة وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غير جائز
توكيله ويكون الوكيل الثاني وكيل الاول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل
الاول او عزل او جرد او ارتد او لحق به الحرب لا ينزل الوكيل الثاني. ولو مات
الموكل الاول او جرد او ارتد او لحق به الحرب ينزل الوكيلان. ولو عزل الوكيل
الاول الوكيل الثاني جاز له لان الموكل يفر بصنع الاول وعزل الاول الثاني من^{صنع}
الاول. رجل وكل رجلًا بتقاضيه او خصومة او بيع وقال له ما صنعت من شيء

فهو جائز كان الموكيل ان يوكل غيره . ولو ان الموكيل وكل غيره . وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز لم يكن للموكيل الثاني ان يوكل غيره . وروى ان له ان يوكل غيره . رجل وكل رجلا بقبض ديونته من فلان . الخصومة فيها فاحضر الموكيل المديون فاقرب المديون بالوكالة وانكر الدين فاقام الموكيل البينة على الدين لا يقبل بينة ^{البينة} لان على الدين لا يقبل الا من خصم . باقرار المديون لم يثبت الوكالة فلم يكن خصما الا ان المديون لو اقر بالوكالة فقال الموكيل انا اثبت الوكالة بالبينة مخافة ان يحضر الطالب وينكر الوكالة قبلت بينته وان كان البينة قاعمة على المقر وكذلك الوصي . اذا اقر المديون بالوصاية وانكر الدين فانبت الوصي الوصاية بالبينة قبلت بينته . وكذا الرجل اذا ادعى ديناً على ميت واحضر وارثاً فادعى الوارث بالدين فقال المدعي انا اثبت الدين بالبينة واقام البينة قبلت بينته . الموكل بالتقاضي يكون وكيله بالقبض في ظاهر الجواب . القاضيه اذا وكل رجلاً بقبض ديون الغائب لا يكون هذا الموكيل وكيله بالخصومة في قولهم . رجلاً وكل رجلاً بقبض عين له في يد رجل لا يكون هذا الموكيل وكلاً بالخصومة في قولهم . رجلاً وكل رجلاً بقبض عين له ومحمد الذي في يد ملك الغائب لا يكون للموكيل ان يثبت ذلك بالبينة . رجل عليه لرجل دعوى وخصومة فوكل المدعي عليه عند القاضيه بطلب خصمه ^{وكيلاً} في الخصومة والموكيل حاضر فقبل فلما خرجا من عند القاضيه قال المدعي عليه للمدعي اخرجت الاول من الوكالة ودككت فلان بن فلان الغلاية في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك غائب كان للطالب ان لا يقبل هذه الوكالة لان الوكالة الاول تعلق بها حق الطالب وكالة الغائب موهومة غير تقبل ^{عنه} لا تقبل . رجل وكل رجلاً في خصومة رجل ثم ان الموكل مع وكيله جاء الى القاضيه

مع رجل آخر فقال الموكل للقاضي قد كنت وكلت هذا في خصومة فلان وان هذا الوكيل
 يريد السفر انا اتهمه بان يقر على بشي بلزمني فاخرجته عن الوكالة وكلت هذا
 الآخر في الخصومة فان القاضي لا يقبل ذلك باوجهه يحضر الخصم فيخرج الوكيل ^{بخصرته}
 وينصب القاضي من اعوانه حتى يطلب الخصم فان لم يجدوه ولم يقدروا عليه
 حينئذ يخرج الاول عن الوكالة ويوكل الثاني ويستوثق منه المدعي عليه
 اذا اوكل رجلا بالخصومة على ان للوكيل ان يوكل من احب ثم ان المدعي عليه
 اشهد يوما بغير محضر من المدعي انه حضر على الوكيل ان يوكل غيره جازحه
 عند محمد رح ولا يجوز عند ابي يوسف رح والقنوة على قول محمد رح لانه
 لا حق للطالب في توكيل الوكيل غيره . رجل قال لغيره وكلتك في خصومة فلان
 في كل حق لي قبله يكون توكيلا بالخصومة في كل حق واجب له يوم الخصومة
 ولو قال وكلتك بالخصومة في كل حق لي قبل اهل هذه البلدة او اهل قرية كذا
 يكون توكيلا بالخصومة وفي كل حق له قبل اهل تلك البلدة واهل تلك القرية
 يوم التوكيل وما يحدث له بعد ذلك استخسانا . وكذا الموكل رجلا بقبض
 غلاته يدخل فيه الواجب يوم التوكيل وما يحدث بعد استخسانا اجل كل
 رجلا بقبض كل حق له والخصومة فيه جائز امره فانه يدخل فيه الديون والودائع
 والعواري وكل حق يملكه الموكل سوى النفقة . عبد في يد رجل يقول انا
 فلان ولدت في ملكه قد وكلني بخصومتك في نفسك ليس للذي في يدي العبد
 ان يمنع العبد اذا كان للعبد دينه على الوكالة . ولو قال العبد باعني فلان
 منك ولم يقبض الثمن فكلني بقبض الثمن منك كان للذي في يده ان يمنعه عن الخصومة
 لان ههنا العبد مقر بملك ذي اليد فكان للذي اليد ان يمنع العبد من صرف

للمنافع الى غيره وفي الوجه الاول الصبد منك ملك ذي اليد فلا يكون له اليد
 ان يسمعه من الخصومة رجل وكل رجلا باقتضاء ديونه وجبس الفراء ^{كثلا}
 مخاصما ومخاصما فجبس الوكيل غريبا لموكله ثم اخرجته من الحبس واخذ منه
 كفيل لنفسه ثم مات الوكيل فاراد صاحب المال ان يأخذ الكفيل كان له
 ان يطلب من القاضيه حتى يامر الكفيل لاحضار نفس المكفول لان الوكيل انما اخذ ^{منه}
 الكفيل بوكالة صاحب المال فصار كان صاحب المال هو الذي كفله وجعل وكل
 رجلا بقبض كل حقه على الناس وعندهم ومهم وفي ايديهم وبقبض ما يحدث ^{له}
 وبالمقاسمة بين شركائه ويجبس من يري حبسه وبالثقلية عنه اذا راي ذلك
 وكتب في ذلك كتابا وكتب في آخره انه مخاصم ومخاصم ثم ان قوما يدعون
 قبل الموكل مالا والموكل غائب فاقر الوكيل عند القاضيه انه وكيله وانكر المال فاحضر
 الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يجبسوا الوكيل لان الحبس خراء
 الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ليس في هذه الشهادة امر باداء المال ولا ضمان الوكيل
 عن موكله فاذا لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل بامر موكله ولا با ^{الضمان}
 عن الموكل لا يكون الوكيل ظالما بالامتناع عن اداء المال فلا يجبس رجل وكل
 رجلا بخصومة كل احد فاحضر الوكيل رجلا يدعي عليه مالا لموكله فاقر المدعي
 عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل انا اقيم البينة على الوكالة ليكون حجة لي على
 غيره فان القاضيه يقبل بينته فيجعله وكيلامع المقروض غيره الوكيل بقبض ^{من}
 اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل كان القول قوله لانه امين يدعي اصال ^ن
 الا صاحبها فيقبل قوله ولو وقعت المنافعة بين الوكيل بالاستقراض وبين
 موكله فقال الوكيل قبضت المال من المقرض ودفعت الى الموكل وانكر الموكل لا يثبت

الوكيل بأن الوكيل يريد بهذا الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال
 على الموكل . رجل اكرم رجلا الى بلخ وحمل الحمولات على الجمال و امر الجمال بمسليم الحمولات
 الموكله ببلخ و بعض الكراء منه فجاء الجمال بالحمولات الموكله ببلخ فقبل الوكيل
 الحمولات و ادب بعض الكراء و امتنع عنه اداء البايه فالوا ان كان لصاحب الحمولات
 حين على الوكيل وهو مفز بالدب و الامر يجبر على دفع البايه من الكراء و ان افكر الامر
 فالجمال ان يحلفه بالله ما تعلم ان صاحب الحمولات امره بالقبض و ان لم يكن على
 الوكيل دين لا يجبر . رجل قال لاخوان فلانا و كليه قبض ماله عليك من الدين فقام
 المديون صدقت و امتنع عن الدفع ليس له ان يمتنع . فجاء فلانا اذا قال ان صاحب
 الوديعة و كليه قبض ماله عندك من الوديعة و صدقه فانه لا يجبر على الدفع ^{المسئله}
 معروفة . رجل ادعى على رجلان فلانا و كليه قبض دينه عليه فانكر و دفع المال اليه
 الا انكار ثم اودان يسترد ليس له ذلك . وفي المتن له ان يسرده . رجل وكل له
 بقبض وديعه له عند انسان . فجعله اجرا سمي على ان يعرضها و بايه بها
 و ان وكله بنقاير دينه و جعل له على ذلك اجرا سمي لم يجز الا ان يوت له المذبح
 من الايام و نحوها لان قبض الوديعة و الايتان بها عمل معاوم لا يطول بمخالصه
 و التقاير لان ذلك يقصر و يطول فان وقت لذلك و فاجاء الا فلا . رجل قال له ان
 ادفع هذا الثوب الى فلان او اعتق عبيك هذا او ربر عبيدي هذا او كاتب عبيتي
 هذا او طلق امرأتي هذه فقبل الوكيل و غاب الموكل فجاء هؤلاء و طلبوا منه ^{الطلاق}
 و العناق و ما اشبه ذلك لا يجبر الوكيل على شيء منه الا في دفع الثوب فان الثوب ^{يكون} محتمل ان
 ملك فلان فيوم . بالدفع اليه . و اختلف المسامح في دفع الوكيل بالطلاق بطلب المرأة
 و قد ذكرنا اختيار ثمن الائمة السرخسية و ان لا خير للمرأة في طلب الطلاق و التوكيل به و هو

والاعتاق والسد بيسواء . رجله على رجله . ثم فقال الغريم خذ زكوة مني الذي اليه
الذي لي على فلان فلهذا المامور مكان الدين الذي لنا فيرجع لان الزكوة انما تؤخذ
من الدين لا من الدين فكان المامور بالقبض نائبا محضاً في القبض فلا يملك الما
مورا امر الامر . وكو قال صاحب الدين وهبت منك الدراهم التي لي على فلان
واقبضها منه فقبض منه مكانها ما يريد ان يجاز لان صاحب الدين لو وهب الدين
من الاجنب وسلطه على القبض حازر فكان له حق التصرف والاستبدال المديون
اذا بعث بالدين على يد وكيله فجاؤ به الوكيل الى الطالب واجزه فخير به الظا
وقال للوكيل اشتر لي به شيئاً فذهب واشترى الوكيل بيعه شيئاً وطرسه
الباطل اختلف المشايخ في ذلك قال بعضهم يهلك من مال المديون وقال بعضهم
يهلك من مال صاحب الدين . قال مولا ناري رضي الله عنه وهو ظاهراً لاجازة
الوكيل وخيل بين المال وبين الطالب صار قابضاً بالتحلية فاذا امره ان يشتري
به شيئاً صح امره وان كان ذلك قبل التحلية فكان ذلك لان الطالب لما امره
بان يشتري له بما في يده فقد رضي بان يكون يد الوكيل يد نفسه . رجل عليه
دين لرجل ثم ان صاحب الدين دفع مالا الى رجل وكله بدفع المال الى الطالب
ثم ان الطالب وهب الدين من المديون ثم دفع الوكيل المال الى الطالب قالوا ان
الوكيل علم ان الطالب وهب الدين من المديون يضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك
لا يضمن ومن حشر هذه المسئلة تسائل بقرق بين العلم وعدم العلم منها
رجل دفع مالا الى رجل ليقضه ما لفلان على الدافع ثم ان صاحب الدين اراد
عن الاسلام والعياذ بالله فقضاه الوكيل في ردة ثم مات الطالب على ردة
على قول ضعيفة روح ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد ردة

الوكيل من الوكيل ضامنا لما دفع وان لم يعلم الوكيل ذلك من طريق الفقه ^{في} ضمن
 ابن محمد ربح في النادر رجل قال لمديونه ادفع ما لي عليك الى فلان قضا
 عن حقه الذي له علي ثم ان الامر قضى دينه ولم يعلم به المامور فدفع المامور
 ما امر لم يضمن علم المامور بذلك ام لا يعلم وعن ابي يوسف ربح ان لم يعلم
 المامور بقضاء الامر جاز دفعه عن الامر وان علم لا يجوز ومنها متفاوضا
 اذن كل واحد منهما صاحبه باداء الزكاة عن صاحبه فادى احدهما عن
 نفسه وعن صاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه وعن صاحبه ضمن الثاني ما
 ادى عن صاحبه علم الثاني باداء الاول عنه وعن صاحبه اوله يعلم في قول
 ابن حنيفة ربح وقال صاحبا ربح اذا لم يعلم لم يضمن ومنها ما ذكرهنا ان
 المامور بقضاء الدين اذا ادى الامر بنفسه ثم قضى المامور فانه لا يضمن
 اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد ربح اما على قول
 ابن حنيفة ربح يضمن على كل حال كما في مسألة المتفاوضين رجل وكل رجلا
 بشراء شيء بعينه سماء ودفع المال اليه وامر ان يوكل غيره بذلك ثم ما
 رب المال فاشترى الوكيل لثا في ذلك كان الوكيل الثاني مشترى بالنفس
 لا الرب المال ولا للوكيل الاول علم به اوله يعلم ونظائر هذه المسائل كثيرة
 بعضها في الزكاة وبعضها في الوكالة رجل وكل رجلا بالخصومة بطلب خصمه
 ثم جن الموكل ومات بطلت الوكالة والواهن اذا سلط العدل على البيع ثم جن
 الواهن ذكر شمس الأئمة السرخسي ربح انه لا ينحل العدل الموكل اذا جن ذكر في
 بعض الروايات انه اذا جن ساعة في القياس يبطل الوكالة ولا تبطل استحقاقا
 وفي بعض الروايات ذكر القياس والاستحسان في الجنون المتناول في القياس

لا يبطل الوكالة ولا الاستحسان بتطل هو المصحيح واختل فوافد حد المتداول
كان محمد ربح اولاً قبل التطل بثم ربح وقد ربح سنة وابو يوسف ربح اولاً قد ربح
بأكثر من يوم وليلة ثم ربح وقد ربح بأكثر السنة رجل وكل رجل بالخصوصية في ثبوت
وفي قبضه فاقام الغريم بينه ان الموكل قد أبرأه عن الدين او انه اوفاه ذنبه
قلت بينه على الوكيل في قول ايجيفة ربح ولا تقبل في قول صاحبه ربح ولا
صلح الوكيل بالخصوصية ولا هبته ولا بيعه مريض قرب موته فذفع الى رجل
دراهم وقال له اذهب بهذه الدراهم وادفعها الى اخي وابني ثم مات المريض فادفع
الوكيل ان يدفع الدراهم اليهما وقد ظهر على الميت دين واراد الورثة اخذ المال
منه ذكره فتاوي سمرقند ان اللافع ان كان قال له ادفعها الى اخي وابني ولم يكن
غير ذلك لا يحمل للوكيل ان يدفع المال الى الورثة لان الوكالة بطلت بالموت وبقي المال
امانة في يدك وهو كالمودع وللودع اذا دفع المال الى الورثة بغير امر القاضيه والتز
مستغرة بالدين كان ضامناً قلاً مولا فافرض وهذا الجواب صحيح اذا كان المارث
من يخاف عليه استهلاك المال اما اذا لم يكن كذلك يكون له اخذ الودائع وقضاء
دين الميت من ذلك رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان يصدق بها فانفقها
الوكيل ثم تصدق عن الامر بعشرة من ماله لا يجوز وكان ضامناً للعشرة ولو كانت
الدراهم قائمة فامسكها الوكيل وقصد من عنده بعشرة جاز استحساناً ويكون
العشرة له ولو دفع الرجل ديناراً الى رجل وامره ان يبيعه فباع المامور ديناراً
من عند نفسه وامسك ديناراً لنفسه قال ابو يوسف ربح لا يجوز ولو دفع
الى رجل ديناراً ليشترى له به ثوباً فاشترى به ديناراً من عند نفسه جائزاً
للأمر ويكون الدينار له وكذا لو دفع الى رجل ديناراً ليقتير غريمه فقتضاه من نفسه

فاسئلنا دينا رنفسه جاز . وجعل دفع مالا الى رجل وامره ان يتصدق بصدقة
 المثل فتصدق الوكيل على ابن كبير له جاز في قولهم . وليس هذا كالوكيل بالبيع
 باع من لا يقبل شهادته له لان ثمة الوكيل متهم في البيع من ولده ولا ثمة في الصدقة
 يدللنا لو دفع ماله الى رجل وقال ضع مالي حيث شئت كان له ان يضعه في
 جلا امر وكيله بان يتصدق على فلان بكذا قعين من الحظوة اليه في يد الوكيل وامر
 فلان ذلك الوكيل ببيع الحظوة فباعها بوقف البيع على اجازة الموكل ولا يصح تو
 فلان اياه بالبيع بخلاف ما اذا اوهب ماله من رجل وسلطه على القبض لان الصدقة
 تملك من الله تعالى والفقير ناشئ عنه في القبض فلا يملكها المتصدق عليه
 القبض فلا يصح توكيله وفي مسألة الهبة لما اوهب منه اذ عين وسلطه على
 ثبت له ولاية التصرف فيملك الاستدلال . قال رجلان بيدهما مال اراد احدهما
 ان يسهل فقال الذي يريد السهم لشريكه ان اردت القصة توكل وكيلنا ايضا
 المتاع فغاب فانما الحاضران يوكل وكيلنا يقاسمه ذكر في النوادر عن شداد ربح
 لا يجوز وذكر في المنتقى عن محمد بن ابي ربيعة في مسألة . وقال رجل وكل
 رجلا ببيع عبده واجاز له ان يوكل غيره بذلك فوكل بذلك رجلا ثم ان الوكيل
 اشترى في ذلك العبد من الوكيل الثاني جاز شراؤه لان الوكيل الثاني صار وكيلنا
 لمولى العبد فليس هذا الرواية اذا وكل الشريك الحاضر وكيلنا بالقصة كان
 هذا الوكيل وكيلنا للشريك الغائب فوجب ان يجوز وذكر في هذه المسئلة
 في موضع اخر فقال لو ان رجلا قال لا توكل فلانا ان يشتري منك ما بدا لك كان
 جائزا . ولو قال كل من شئت ان يشتري منك ما بدا لك لم يجوز لانه لما مضى
 فلا نافذ جعل الوكيل . سؤالا في وكيل فلان فكان الوكيل وكيلنا للأمر فليس

تلك الرواية - اذا قال له الشريك الغائب وكل فلانا يقاسمك المتاع جان ولغفال
 له وكل من شئت ان يقاسمك لا يجوز كما قال شلاد مع امرأة مستورة في رانز وجها
 بها علة لا يمكن الخروج من دار زوجها ادعى عليها رجل دعوي من غير شاهد بين
 ليس لهذا المدعي ان يخاصم زوجها وليس للزوج ان يمنع من الخصومة مع وكيل
 المرأة او معها رجل ارا دان يوكل رجلا في ماله فقال الوكيل انا لو دخلت فيه
 لا اسلم من ان تناول من مالك اما شيئا مأكولا واما غير مأكول فقال الموكل انت في حل
 من تناولك من مالي من دراهم الى مائة قد دخل فيها قال ابو القاسم رج له ان تناول
 من المأكولات والمشروبات والدرهم مما لا بد منه فاما ان يأخذ من ماله مائة
 درهم او خمسين درهما جاعة ليس له ذلك رجل قال لو كيله ودعني الوكالة فقال
 رددته قال الفقيه ابو بكر البلخي رج يخرج من الوكالة من رجل وكل رجلا يتقاضى
 دينه قالوا بان الوكيل بالتقاضى يملك القبض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رج الا عفا في ذلك على العرف ان كان التوكيل في بلدة كان عرف التجار
 فيها ان المتقاضى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض والا فلا
 قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان ينظر الى المتقاضى ان كان المتقاضى امينا يؤتمن عليه
 في ذلك المال كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض وكذا لو بيعت متقاضيا من
 الى بلد كان له ان يقبض وان كان الوكيل بالتقاضى من اعوان القاضى او من اعوان
 السلطان او من تليف الدين لا يؤتمن عليه لا يكمن وكيلا بالقبض وينظر الى
 المال ايضا ان كان المال خيرا لا يؤتمن في مثله على الوكيل بالتقاضى لا يكون للوكيل ان يقبض

فصل في التوكيل بالبيع والشراء

رجل وكل رجلا بشراء شيء بغير عينه ودفع اليه الثمن فاشتري الوكيل فهو على وجه

ابكان وكيله بالشراء بمائة درهم فاشتري بمائة درهم ولم يضيف الى دراهم الامر
 ولا الى غيرها كان البيان اليه ان قال نويت بالدراهم الدراهم التي دفعها الامر الى صدق
 الوكيل ويلزم الشراء للامر. وان قال نويت غيرها لزم الوكيل اذا قال الوكيل نويت
 الشراء لنفسه. وان قال نويت الشراء للامر كان الشراء للامر. وان كان الوكيل ايضا
 الشراء الى دراهم الامر يكون الشراء للامر نقد عنها الوكيل ومن غيرها فلا
 الوكيل انه اشتري لنفسه الا اذا صدقه الموكل وان كان الوكيل اضاف الشراء الى
 دراهم نفسه كان الشراء له ولا يصدق انه اشتراء للموكل نقد تلك الدراهم
 او غيرها الا اذا صدقها الموكل. وهذا كله اذا تنازع فقال الموكل اشتريت لي ^{اول}
 العكس او قال الوكيل اشتريت لنفسه او على العكس وان تضاد قاعله لم يحضر
 النية قال ابو يوسف رج يحكم النقض ان نقد المثل عن مال الامر كان الشراء
 للامر سواء اضاف العقد الى مال نفسه او الى مال الامر. وقال محمد رج الشراء
 يكون للموكل. رجل وكل رجلا بشراء شيء بعينه فاشتراه الوكيل لنفسه لا يبيع ولو
 بكل الوكيل رجلا غيره بشراء ذلك الشيء له فاشتراه فهو للموكل الاول وهذا بخلاف
 الوكيل بنكاح امرأة بعينها اذا تزوجها لنفسه يبيع. رجل قال لرجلين وكلت احدهما يبيع
 هذا العبد فايهما باع العبد جاز. وكذا لو قال لرجل يبيع هذا العبد او هذا العبد فباع
 احدهما جاز ببعده. الوكيل بالبيع اذا وكل غيره بقبض المثل من المشتري صح توكيله
 الوكيل بالبيع اذا باع ثم اشتراه من المشتري ببيع جديد ثم استثنى البيع ذكر في الشفعة
 ان الوكيل يرجع على المشتري ثم المشتري على الوكيل ثم الوكيل على الموكل. وذكر في
 في الجامع رجل اشتري من رجل جارية وقبضها ثم باعها من غيره وقبضها الثانية
 ثم ان المشتري الاول اشتراها من الثانية وقبضها ثم وجدها عيبا كان عند البائع ^{الاول}

فان المشتري الاول لا يرد على البائع الاول ولا على المشتري الثاني . وذكر في المنتقى رجل
اشتري لنفسه عبدا من ولده الصغير ثم وجده عيبا فاراد ان يردّه على ولده الصغير
ليس له ذلك ولكن الفاضل ينصب خصما عن الصغير حتى يرد الاب على الخصم ثم الاب
يرده للصغير على البائع الصغير . الوكيل بالبيع اذا لم يقل له الموكل ما صنعت من شيء
فهو جائز لا يملك التوكيل فان وكل غيره فباع الوكيل الثاني بمحضرة الاول جاز ^{حقوق}
العقد ترجع الى الوكيل الاول عند البعض . وذكر في الاصل المحفوظ ترجع الى الوكيل
الثاني وهو الصحيح . رجل امر رجلا ان يوكل انسانا بشراء شيء ففعل المأمور ذلك
وامتنى الوكيل فان الوكيل لا يرجع على الامر بالتوكيل لكن الوكيل يرجع على المأمور
ثم المأمور يرجع على الامر . الوكيل بالبيع اذا باع وامتنع عن استيفاء الثمن والتقاء
لا يجبر على ذلك ولكن يقال له وكل الموكل باستيفاء الثمن فان كان الوكيل بالبيع ^{وكيلا}
باجرا لبيع والمصارف مجبر على الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع مالا للضارب
وفي المال ربح مجبر على التقاضي واستيفاء الثمن . وان لم يكن في المال ربح يقال له وكل
سرب المال باستيفاء الثمن . الوكيل بالبيع اذا اخذ بالثمن رهنا او كفلا جاز ^{جدة}
لو هلك الرهن في يده بصير مستوفيا للثمن ولا يصير ضامنا وله ان يحتال بالثمن ^{بعض}
عند الكل ان كان الموكل قال له ما صنعت من شيء فهو جائز . وان لم يكن للموكل قال
له ذلك جاز في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ويضمن للامر . وكذا الوكيل المشتري عن الثمن
او وهب له صح ويكون ضامنا وكذا اذا حط بعض الثمن بعد العقد بعيب او غير
عيب ولم يذكر التاجيل في الاصل قيل بانه يجوز في قول ابي يوسف ربح ايضا كالموكل بيمين
. مؤجل وقيل بانه لا يجوز لان من اصل ابي يوسف ربح ان كل يقصر يصير به الوكيل ضامنا
في قول ابي حنيفة ومحمد ربح لا ينفذ في قول ابي يوسف ربح . واجمعوا على انه لو قبض الثمن

ثم وهبه منه لا يصح اما اذا ابرأه قبل القبض وحطه او وهبه لا يصح في قول
 ابي يوسف رح . واجمعوا على ان الموكل لو وهب الثمن من المشتري او ابرأه
 صح هبته و ابرأؤه لان ملك الثمن له حتى لو قبض الموكل الثمن من المشتري صح قبضه
 استخسانا ولو صلح الوكيل من الثمن على متاع او اخذ مكان الدراهم الدنيا نجاز في قول
 ابي حنيفة ومحمد رح . ولو قال الوكيل البيع صحته اقله عندهما ويكون ضامنا للثمن وعلى
 قول ابي يوسف رح بالافالة يصير الوكيل مشتريا لنفسه . والوكيل بالسلم بملك
 الافالة في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولا يملك في قول ابي يوسف رح . والوكيل ^{لثاء}
 لا يملك الافالة . اما الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء
 المنفعة تجازت منافضته سواء كان الاجر دينيا او عينا الا ان يكون الوكيل قبض
 الاجر في لا يجوز منافضته لان المقبوض صار ملكا للموكل ويثبت عليه يد الموكل
 بيد الوكيل فاما قبل القبض ان كان الاجر عينا لم يصير ملكا للموكل بنفس العقد
 وعند اشتراط التجيل لم يثبت عليه يد الموكل وبعد استيفاء المنفعة لا يبيع
 المعقود عليه فلا يتصور المناقضة والوكيل بالاجارة اذا ابرأ المستاجر عن الاجر
 او وهبه منه ان ابرأه عن البعض او وهب له البعض والاجر دين جاز اجماعا
 وان ابرأه عن الكل او وهب الكل ان كان الاجر دينيا لا يصح في قول ابي يوسف الآخر في
 قوله الاول وهو قول ابي حنيفة ومحمد رح يصح اعتبار الفعل الوكيل بفعل الموكل
 ولا يبطل الاجارة وان كان الاجر عينا لا يصح حتى يقبل المستاجر و اذا قبل بطلت الاجارة
 لان الاجر بمنزلة المبيع والمشتري اذا وهب المبيع من البائع قبل القبض لا يصح ^{قول}
 له يقبل البائع و اذا قبل بطل المبيع . والوكيل بالمبيع اذا كان عليه للمشتري دين ^{قول}
 ابي حنيفة ومحمد رح يصير للثمن قصاصا بما على الوكيل ويضمن الوكيل الموكله وعلى ^{قول}

ابي يوسف رح لا يصير قصاصا. ولو ان هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى هلك المبيع
 في يد بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله لان المبيع لما هلك قبل التسليم
 انفسخ البيع من الاصل وصار كأن لم يكن. ولو كان للمشتري دين على الموكل بالبيع
 قالوا بان الثمن لا يصير قصاصا على الموكل عند الكل لان الموكل يملك اسقاط الثمن
 بالهبة والابراء عند الكل انما الخلاف في اسقاط الوكيل. ولو اقال المشتري مع الموكل
 من الاقالة استخفافا. وكذا البائع اذا اقال مع الموكل بالشراء وذكر الخصاف رح لا
 على رجل دين بما طله ولا يقضي دينه فله في ذلك حيلتان احدهما ان يوكل صاحب الدين
 عن غيره في شراء عين من مديونه فاذا اشترى الوكيل بصير الثمن قصاصا بما كان للوكيل
 على مديونه وهو البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن من موكله كما لو نقد الثمن من مال نفسه
 والثانية ان يوكل صاحب الدين رجلا ليشترى له شيئا من مديونه فاذا اشترى
 يصير الثمن قصاصا بما كان الموكل على البائع. الموكل بالشراء اذا ابرأ البائع عن العيب
 صح ابرأؤه والوكيل بالشراء يملك ابراء البائع عن العيب عند ايجيفة ومحمد
 واختلفوا في قول ابي يوسف رح الوكيل بالشراء اذا لم يكن اخذ الثمن من المشتري بطلا
 بتسليم الثمن من مال نفسه. والوكيل بالبيع لا يطالب باداء الثمن من مال نفسه
 الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادة له باقل من قيمته لا يجوز في قول ايجيفة
 رح وبالكثير من قيمته جاز. وان باع بمثل القيمة فيه روايتان عن ايجيفة رح والظاهر
 انه لا يجوز. وقال صاحباه رح يجوز بمثل القيمة وبالكثير. والمضارب اذا باع
 واشترى من لا يقبل شهادة له بالقرابة او بالزوجية تبغين يسير لا يجوز في قول
 ايجيفة رح كما لا يجوز بيع الوكيل من هؤلاء عند واره اشترى باقل من قيمته جاز
 ايضا. اما اذا باع بمثل القيمة تجاز ايضا بخلاف الوكيل. الوكيل بالبيع المطلق اذا

باي ثمن كان او باجل اختلفت الروايات فيه في الاجل والصحيح ان على قوله يجوز على كل
 حال طال الاجل او قصر وقال صاحبه ربح ان باع باجل متعارف في تلك السلعة يجوز
 وعن ابي يوسف ربح ان كان البيع للتجارة فباع الى اجل يباع تلك السلعة بذلك الثمن
 الا ذلك الاجل جان وان كان التوكيل بالبيع للمحاجة الى النفقة او قضاء الدين ليس
 ان يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى واذا دفعت المرأة الى رجل غزلا لبيعه قالوا هو
 على النقد وللوكيل بالاجارة ان يواجر بالنقد والنسيئة والمكيل والموزون اذا
 معلوما موصوفا وبالمعين من الحيوانات والموصوف من الثياب وهذا على قول
 ابي حنيفة ربح ظاهر وكذا على قول صاحبه ربح لان التوكيل بالبيع انما تقيد بالامانة
 لكان العرف ولا عرف في الاجارة فان الارض قد تدفع مزارعة وهي اجارة بشئ
 من الخراج الى اجل رجل وكل رجلا بان يبيع له دنانير بدرهم فباع بما لا يتقارب
 فيه الناس قالوا لا يجوز اجماعا رجل وكل رجلا يبيع مال ولده الصغير ثم مات
 الصغير وورثه الاب بطلت الوكالة عندنا خلافا للفرج وكذا لو لم يميت الصغير
 ومات الاب الوكيل بالبيع اذا باع وكل غيره بقبض الثمن فقبض وهلك الثمن
 عند القابض قال ابو حنيفة ربح الضمان على الوكيل بالبيع لا على القابض فعند
 القابض بمنزلة مودع المودع الوكيل بالبيع اذا باع من رجلين كل واحد منهما
 كفيل عن صاحبه بالثمن ثم ان الوكيل بالبيع ابرأ أحدهما ضمن الوكيل كل المال
 للأمر فدرج الوكيل على الأمر بخمس مائة رجل وكل رجلا بان يشتري له ثيابا
 فاشترى الوكيل وغاب وامر رجلا اجنيا بقبض الثوب من البائع فقبض الاخير
 وهلك الثوب عنده قال محمد ربح ضمن الوكيل لانه اودعه عند القابض رجل
 امر رجلا يبيع عبده بالف درهم فباع نصفه بالف درهم ثم باع النصف الاخر بمائة دينار

بيع النصف الاول ولا يجوز بيع النصف الثاني ولو باع كله بالف درهم ومائة دينار
 جاز البيع في الكل رجل دفع الى رجل مائة درهم وامره ان يشتري له بها ثوبا وسمى
 جنس الثوب وصفته فانفق المدفوع اليه المائة واشتري له ثوبا بمائة من عند
 روي هشام عن محمد وابي يوسف دفع الف درهم يجوز . وان ضاع الثوب في يده
 من مال الامركا ذكر في المنتقى وهو خلاف ظاهر الرواية رجل امر رجلا ان يشتري
 له جارية بالف درهم فاشتراها بمائة دينار قيمتها الف درهم وامره ان يشتري
 له جارية بمائة دينار فاشتراها بدراهم قيمتها مائة دينار ذكر في المنتقى انه يجوز
 قال وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله . الوكيل بالبيع اذا باع وكفل
 بالثمن عن المشتري لا يصح كفايته . والوكيل يقبض الثمن من المشتري اذا
 كفل بالثمن عن المشتري جازت كفايته . وكذلك الوكيل يقبض الثمن عن المشتري ^{اذا}
 امر المشتري عن الثمن لا يصح ابرأؤه . الوكيل بالبيع اذا باع فنهأ الامر عن تسليم
 المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نهية فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن وقوى
 الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول ابي حنيفة ومحمد راج . ولو وكله بالبيع
 ثم نهأه عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد
 من المشتري ثم يبيع وكذا لو امره بالبيع بنقد فباعه بنسيئة لا يجوز . ولو وكل يبيع
 العبد ولم يدفع اليه العبد لم يكن للوكيل ان يأخذ من بيت الامر قبل نقد
 الثمن ويسلمه الى المشتري . ولو وكل يبيع العبد ولم يدفع اليه العبد فباعه
 الوكيل الى اجل شهر جاز ويؤمر صاحب العبد بخسليم العبد . ولو وكل يبيع العبد
 ودفع اليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى اخذ مئوكل من بيته ونهى الوكيل
 عن التسليم قبل نقد الثمن صح نهية ولا يكون للوكيل ان يأخذ العبد من بيت

الامر ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن. وكذلك رجل في يده عبد ودفعه
 امره صاحب الوديعة يبيع العبد فباع ولم يسلم حقه اخذ الامر من بيت المأمور
 له ان يمنع العبد حقه يقبض الثمن. رجل وكل رجلا يبيع عبده ولم يدفع العبد اليه
 فباعه الوكيل واخذ العبد من بيت الامر يسلمه الى المشتري فملك العبد في
 يد الوكيل ينتقض البيع ولا ضمان على الوكيل وان لم يمت العبد وسلم الى المشتري
 قبل قبض الثمن للأمر ان يأخذ من المشتري حقه يقبض الثمن فان لم يأخذ حقه
 مات العبد عند المشتري فلا ضمان للأمر على احد الا على الوكيل ولا على المشتري
 يريد به ضمان القيمة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع الى الامر
 الوكيل بالبيع اذا باع فيها الامر عن قبض الثمن الا بحضرة التهودا والا
 محضرة فلان او نهاه عن قبض الثمن لا يصح نهيه وله ان يقبض الثمن ^{بغير}
 شهود وبغير محضر فلان وكذا لو مات الموكل او جن بعد البيع بقي للوكيل حق قبض
 الثمن. ولو وكله بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهودا او الا بحضرة فلان لا يملك البيع
 بغير حضرة الشهود او بغير محضر فلان. ولو قال وكلتك ببيع هذا العبد بشرط
 ان لا تقبض الثمن كان النهي باطلا وله ان يقبض الثمن. ولو قال لغيري عبدي
 هذا واشهد فباع ولم يشهد كان جائزا. ولو قال لا تبع الا بشهود فباع بغير شهود
 لم يحز. وكذا لو قال وكلتك ببيع هذا العبد على ان تشهد فباع ولم يشهد لا يجوز وكذا
 لو قال بيع بشهود. ولو وكله بان يبيع برهن فباع بغير رهن لا يجوز الا ان يبيع
 برهن يساويه. ولو قال بعه برهن فباع برهن قليل القيمة جاز في قول المجتعة
 رجح وفي قول صاحبه رجح لا يجوز الا بقتضان يتطابق فيه الناس. ولو قال بعه
 من فلان بكفيل ثقت فباع بغير كفيل لم يحز. وكذلك لو قال بعه وخذ

كفيلا. قال بعه وخذ رهنا لا يجوز الاكذالك. ولو قال الوكيل له يا مشري بعت
 كان القول قول الامر لان لا يستفاد من قبله ولو وكله ان يبيعه من رجل
 سماه فباعه منه ومن اخرج في النصف الذي باعه من ذلك الرجل
 في قول ابي حنيفة رحمه الله. ولا يجوز في قول صاحبه رحمه الله. القاض
 اذا امر امينه ببيع العبد المذون الماذون بطلب الغراء وان قال القاض ^{حظك}
 امينا في بيع هذا العبد فباعه لم يكن العهدة على الامين حتى ولو وجد المشتري به عيبا ^{لا يرجع}
 عليه لكن المشتري يطلب من القاض ان ينصب امينا ليرده عليه اما الاول واما ^{غير}
 وان قال القاض لا مينة بيع هذا العبد ولو ثبت على خلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا يلحق
 العهدة على الامين ولو باع القاض او امينه العبد باذن الغراء واخذ الثمن
 فضاع عنه ثم استحق العبد رجح المشتري على الغراء. وصير الميت اذ باع
 العبد لغراء الميت بامر القاض ثم استحق العبد او هلك قبل التسليم
 اوضاع الثمن عند الوصي رجح المشتري بالثمن على الوصي ثم الوصي على الغراء ولو
 باع امين القاض لاجل الوارث الصغير وقبض الثمن فضاع عنه او هلك العبد
 قبل التسليم او استحق لا يرجع المشتري على الامين وانما يرجع على الوارث ان كان
 الوارث اهلا وان لم يكن اهلا نصب القاض عنه خصما فيقضي دين المشتري
 ولو باع الاب مال ولد الصغير فبلغ كانت العهدة على الاب فيما باع. ولو وكل
 رجلا ببيع عبده وقال له اعمل فيه برأيك او قال ما صنعت من شيء فهو جائز
 فمضى الوكيل واوصى الى رجل بذلك جاز وكذا المرأة اذا وكلت رجلا ليندجها
 فمضى الوكيل او وصى الى رجل بذلك كان للثاني ان يزوجهما. الوكيل
 بالشراء اذا قال له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز فاشترى هذا الوكيل

شيئا كافا له لن يبيع ما اشترى وهو بمنزلة المضارب . رجل وكل رجلا غائبا في
 قبيل الغائب ذلك فرد الوكالة ولم يعلم به الموكل ثم قبل الوكيل الوكالة قالوا ببيع
 قوله . رجل وكل رجلا بان يشترى له جارية بالف درهم فاشترى ثم ان البائع
 كل الالف للوكيل صحت الهبة وكان للوكيل ان يرجع بالالف على الموكل كما لو ادعى
 الوكيل الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع . ولو وهب البائع للوكيل خمسمائة
 لا يرجع الوكيل على الموكل بشيء لانه حط وفي الحط لا يرجع . ولو وهب البائع منه
 خمسمائة ثم وهب منه الخمسمائة الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمسمائة
 الاولى ويرجع بالخمسمائة الثانية لانه هبة . ولو وهب منه تسعمائة ثم وهب
 منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الا بمائة وهذا كله قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رح . الوكيل بشار جارية بالف درهم اذا اشترى ونقد الثمن
 من مال نفسه وقبض الجارية ثم نقد له الموكل خمسمائة وتطلب منه الجارية
 فنعها فهلك عند الوكيل قالوا سلم الوكيل الخمسمائة المقبوضة ويطلب الخمسمائة
 الباقية وان كان الوكيل طلب منه الجارية قبل ان ينقد له شيئا فنع الوكيل
 ثم نقد الموكل خمسمائة وهلكت الجارية كان على الوكيل ان يرد الخمسمائة المقبو-
 ضة على الموكل وبطل الباقي . رجل وكل رجلا ببيع عبده هذا بالف درهم وقيمه الف
 فلزادت قيمته بحكم السعر الى الف درهم قال ابو بكر البلخي لا يكون للوكيل ان يبيعه
 بالف . رجل وكل رجلا بشار جارية بالف وقال له ما صنعت من امر في شيء فهو
 جائز فوكل الوكيل رجلا اخر بهذا الشراء ثم عن الموكل الوكيل الاول فاشترى
 الوكيل الثاني الجارية قال محمد رح يجوز مثله على الموكل الاول علم الوكيل الثاني
 بذلك او لم يعلم كان الموكل يدفع الدراهم الى الوكيل الاول او لم يدفع . وكذا لو مات

الوكيل الاول واختاره الوكيل الثاني صح شرافه على الموكل الاول ولما كان الموكل
 اخرج الثاني من الوكالة صح اخراجه كان الوكيل الاول حيا او ميتا . ولو ان
 الوكيل الاول بعد ما اخرج الموكل الوكيل الثاني عن الوكالة اشترى جارية
 شراؤه للموكل فان اشترى الثاني بعد ذلك لزمه دون الموكل الاول علم
 بشراء الاول او لم يعلم دفع اليه الدراهم او لا كن قال لاثنين ليشتري احدهما جارية
 بالف درهم فاشترى احدهما ثم اشترى الثاني لزم ما اشترى الثاني لنفسه . ولو
 اشترى كل واحد منهما جارية للأمر على حدة ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت
 الجاديتان للموكل . حصة وكلوا رجلا ليشتري لهم جارا فاشترى لهم ثم قبض من
 كل واحد منهم حصته من الثمن فضاعت حصة احدهم قبل ان يدفع الى البائع قال
 نصير رج يضمن الوكيل ولا يرجع على احد قال الفقيه ابو الليث رج انما قال ذلك
 لانه لما قبض منهم الثمن بعد الشراء صار مستوفيا ما وجب له عليهم بعقد الشراء
 فيكون المستوفى مضمون عليه . رجل وكل رجلا ليشتري له من فلان عبدا فجاء
 الوكيل الى صاحب العبد واخبره بذلك فقال صاحب العبد بعت هذا العبد من
 فلان بن فلان يبيع الأمر بكذا فقال الوكيل قبلت قال ابو القاسم رج يكون
 الوكيل مشتريا لنفسه لان الموكل امره بعقدات الممثلة على الوكيل فاذا قال لصاحب
 العبد بعت هذا العبد من فلان بن فلان فقد باشر عقدا كانت العهدة
 فيه على الموكل فلما قال الوكيل قبلت صار المشتري هو الوكيل فيصير الوكيل مخالفا
 للموكل قال مولانا رضي فيما قال ابو القاسم رج نظر ينبغي ان لا يصير مشتريا لنفسه
 بل يلزم الأمر ويوقف على اجازته لان الوكيل لما صار مخالفا لصاحب العبد فلا
 ابتداء بعت عبدا من فلان بن فلان بكذا فاذا قال الوكيل قبلت يوقف على الموكل

ولا يصير الوكيل مشترياً لنفسه . رجل قال لا تخر اشتري جاريتي بالف درهم او قال
اشتر جاريتي بالف درهم من مالي او قال اشتر جاريتي بهذه الالف و اضاف الى مال
يكون فوكيلا خير لو اشترى المأمور يكون مشترياً بالأمر . ولو قال اشتر جاريتي
بالف درهم او قال اشتر هذه الجارية بالف لا يكون فوكيلاً ويكون المأمور مشترياً
لنفسه . رجل دفع الى رجل الف درهم وامره ان يشتري له بها عبد فوضع الوكيل
الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبد بالف درهم وجاء العبد الى منزله
واراد ان يأخذ الدراهم ليدفعها الى البائع فاذا الدراهم قد سرقت وهلك العبد
في منزله فجاء البائع يطلب منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد كيف يفعل
قالوا ياخذ الوكيل من الموكل الف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم
صلحاً في يده على الامامة . قال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا علم بينهما ^{النتهي}
انه اشترى العبد وهلك في يده اما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدق
في نفي الضمان عن نفسه ولا يصدق في ايجاب الضمان على الأمر . رجل وكل رجلاً
ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل الاول بذلك غيره . فباعه
الثاني بمحضة الاول . روي عن ابي يوسف رح انه يجوز هذا البيع كان الوكيل
الاول حاضراً او غائباً ولا يتوقف على الاجازة وقال ابو حنيفة ومحمد رح لا يجوز
الا ان يكون الاول حاضراً وقال زفر رح لا يجوز ان كان الوكيل الاول حاضراً
او غائباً وقال ابن ابي ليلى رح يجوز ان كان الاول حاضراً او غائباً لان الموكل رضي بنحو
ملكه بالثمن المقدّر . رجل وكل رجلاً يبيع عبد بعينه وعكلاً وكيلاً اخر يبيع هذا العبد
فباعه احدهما ثم باعه الوكيل الثاني من المشتري بأكثر من ذلك الثمن قال ابو بكر
البلخي رح جاز بيع الثاني ^{النتهي} لم يخرج عن الوكالة ببيع الاول الا ترى ان الموكل لو باعه

بنفسه ثم رد عليه يجب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه فكذلك هذا بيع الثابت
 لا يكون فسحا لبيع الاول قصد احواله لا يجوز الفسخ . التوكيل بالبيع نسبيته تنصرف
 الى التوكيل بالبيع الى شهر وما فوقه لان ما دون الشهر اجل . فلو ان هذا الوكيل
 باعه بالنقد اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ان باعه نقدا بما يباع بالنسيئة جاز وان باع بالنقد باقل مما يباع بنسيئة لا يجوز
 وقال غيره يجوز مطلقا لان العاجل خير من الاجل . وكذا لو قال لا تبعه بالنقد ولو قال
 خذ عبدك هذا وبعه بالنقد كان له ان يبيع بالنسيئة في قول ابي حنيفة رح . وكذا لو قال
 بعه وبع من فلان كان له ان يبيعه من غيره . ولو قال بعه من فلان فباعه من
 غيره لا يجوز . ولو امره ان يشتري له عبد فلان منه وعين العبد كان له ان ^{يشترى}
 ذلك العبد من فلان ومن وكيله ومن هو اشتراه من فلان . رجل قال لغيره بعه
 هذا العبد بالف درهم فقال بعت لا يتم البيع ماله يقلل الامر قبلت او اشترت
 وكذا لو باع شيئا ثم قال للمشتري اقلني هذا البيع فقال اقلت لا يتم الاقالة في اظهر
 الروايتين وهي بمنزلة البيع . الواحد لا يتولى العقد من الجانبين الا في مسائل
 منها الاب اذا اشترى ماله وله الصغير لنفسه او يبيع ماله من ولده فانه يكتفي
 بلفظ واحد وقال الشيخ الامام المعروف مجواهر زاده رح هذا اذا لم يلفظ
 يكون اصيلا في ذلك اللفظ بان باع ماله فقال بعت هذا من راد . فانه يكتفي
 بقوله بعت اما اذا لم يلفظ لا يكون هو اصيلا في ذلك اللفظ بان اراد ان يبيع
 ماله من ولده فقال اشترى هذا المال لولدي لا يكتفي بقوله اشترى ويحتاج
 الى قوله نسب وهو في الوجهين يتولى العقد من الجانبين . ومنها الوصي
 اذا باع ماله من اليتيم او يشتري ماله اليتيم لنفسه وكان ذلك خيرا لليتيم

ومنهم الوصي اذا استغنى مال اليتيم للقاضي بما رافق اعيه . ومنها العبد يستغنى
 نفسه من مولاه بما رافق له . الوكيل بالبيع والشراء اذا اختلط عقله بالنبيذ
 الا انه يعرف البيع والقبض قال ابو سليمان يجوز جازع جازع بعه وشراوه
 . على الموكل كما لو باشر ذلك لنفسه وان اختلط عقل الوكيل بالبيع لا يجوز بيعه
 وشراؤه على الموكل لانه بمنزلة المعتوه وقال غيره في شرب النبيذ ايضا لا يجوز
 عقده على الموكل لان بيع السكران انما جاز زجرا عليه فلا يجوز عقده على موكله
 رجل وكل رجل يبيع عبده بالف فباع نصفه بالف جازع في قولنا يبيع في قولنا
 محمد رحمه الله انه قال يجوز وقد احسن . وان باع نصفه بالف درهم الا انها
 وتوخذ بطل . وان باع العبد بالف وكر من طعام بعينه كان الامر بالخيار
 ان شاء اجاز البيع ويصير الكر للوكيل وعليه حصة من قيمة العبد وان
 باعه بالف ثم زاده المشتري كرا بعينه او بغير عينه جازع من غير خيار والكر للأمر
 لان العقد في الكردق شرط وشراء الفضولي لا يقف بل ينفذ عليه واذا نفذ
 العقد على المشتري صار الوكيل مشتريا بالكر يبيع العبد فاذا اجاز صاحب
 العبد كان على المشتري قيمة ذلك البعض من العبد . رجل وكل رجل يبيع عبدا
 بالف درهم فباعه وقبض المثلن وسلم العبد الى المشتري ثم ان الوكيل زاد للمشتري
 داما جاز وكانت الدار والعبد للمشتري فيكون الوكيل متبرعا في الزيادة و
 للتفيع ان يأخذ الدار بحصتها من الالف فان استحققت الدار ربيع المشتري
 على الوكيل بحصة الدار من الالف ولا يبيع الوكيل على الموكل شيئا وان استحق
 العبد ربيع الوكيل بجميع الالف على الموكل ثم يدفع الوكيل الى المشتري
 ويبقى حصة الدار للوكيل . الوكيل يبيع العبد اذا باع نصفه جازع في قولنا يبيع

رحمه الله ولا يجوز في قول صاحبيه رج. ولو باع نصفه من رجل ثم دأع نصفه
 الآخر من رجل أخرجا عندهم. ولو وكله بأن يشتري له هذا العبد فاشترى
 نصفه لا يلزم الأمر إلا أن يشتري النصف الآخر قبل أن يتقاسما البيع الأول
 ولو أمر رجلا أن يشتري له عبيدين باعيا منهما ولم يذكر الثمن فاشترى أحدهما
 بمثل العدة أو بما يتغابن فيه الناس جاز ولا يجوز بالغبن الفاحش. ولو أمره أن
 أن يشتريهما بال ألف فاشترى أحدهما بمائة أو أقل جاز وأن اشترى أحدهما
 بأكثر من خمسمائة لا يلزم الأمر إلا أن يشتري الآخر بما بقي من الألف قبل أن يختصما
 قلت الزيادة أو كثرت. وقال أبو يوسف ومحمد رج إذا اشترى أحدهما بما يتغابن
 فيه الناس ويبقى من الألف ما يشتري به الآخر جاز. دفع إلى رجل دراهم وقال
 اشترى بها شيئا لم يجز التوكيل إلا أن يكون على وجه البضاعة. ولو قال اشترى
 بها شيئا على ما ترى ونحوه جاز التوكيل. ولو وكله بشراء ثوب أو دابة أو حيوان
 لا يصح التوكيل بين الثمن أو لم يبين. ولو أمره بشراء ثوب وبين جنسه فقال
 ثوب هروى أو ما أشبه ذلك صح التوكيل وإن لم يبين الثمن. ولو قال اشترى
 ثوبا لا يصح وإن بين الثمن. ولو قال اشترى حمرا أو قال فرسا صح وإن لم يبين
 الثمن وينصرف ذلك إلى ما يليق بحال الموكل حتى أن الموكل لو كان فاكزيا
 فاشترى له حمرا مصريا أو قال واحد من العوام اشترى فرسا يليق المملوك لا يلزم
 الأمر ولو قال اشترى دارا لا يصح بالمر بين الثمن وعند بيان الثمن ينصرف
 التوكيل إلى دار في المصر الذي هما فيه وفيل مع بيان الثمن لا بد من بيان المحلة
 ولو قال اشترى دارا ببغداد ولم يبين الثمن لا يصح وإن سمى الثمن جاز ولو
 قال بعد رية محلة كذا جاز وإن لم يبين الثمن ولو قال اشترى عبدا جارية

ولم يبين الثمن ولا الصفة لا يصح التوكيل وان بين الصفة فقال جارية هندية
 او حبشية صح التوكيل وان لم يبين الثمن. وكذا لو بين الثمن وقال اشترى جارية ^{بلف}
 درهم صح التوكيل وان لم يبين الصفة. ولو قال اشترى خنطة لا يصح التوكيل
 ما لم يبين القدر فيقول كذا قفزا. ولو قال اشترى هذا العبد صح التوكيل وان لم
 يبين الثمن. ولو قال اشترى جارية بalf درهم او بين الصفة فقال اشترى جارية
 حبشية فاشترى جارية حبشية عمياء او مقطوعة اليدين او الرجل بمثل القيمة
 او بغيره يسير جاز. في قولنا بجنيته ربح ويلزم الامر. وقال صاحباه ^{يلزم} لا
 الامر. ولو كانت عوراء او مقطوعة احد اليدين او الرجلين لزم الامر في قولهم
 ولو وكله بان يشتري له رقبه بalf درهم فاشترى عبدا او جارية عمياء بalf
 درهم وهي مثل قيمتها لا يلزم الامر في قولهم. ولو وكله بان يشتري له محابذة
 فاشترى لحم ضأن او بقرا وابل لزم الامر وقيل ان كان الامر غريبا ينصرف التوكيل
 الى المطبوع والمشوي. وان اشترى كرشا او بطونا او اكبادا او رؤسا او كارع
 لا يلزم الامر وكذا لو اشترى لحما قد بدا او لحم الطيور والوحوش لا يلزم الامر
 وكذا لو اشترى شاة حية او مذبوحة غير مسلوخة. وان اشترى شاة
 مسلوخة لزم الا ان يكون الثمن المدفوع قليلا. ولو وكله ان يشتري له
 رأسا فهو على رأس الغنم المستوي دون الغنم في قولنا بيبوسف ومحمد ربح ^{قول}
 ابجنيته ربح يتناول رأس البقر والغنم وانما اختلفوا لاختلاف عرف زمانهم
 فيما يباع من الرؤس في الاسواق. ولو وكله ان يشتري السمك بداهم
 فهو على الطريق الكبار دون المالح والتوكيل بشري البيض ينصرف الى البيض
 لدجاج خاصة. والتوكيل بشرأ اللبن ينصرف الى لبن الغنم دون البقر

والابل وهذا في عرفهم اما في عرفنا يتناول لبن البقر ايضا وكوامه بشاء الدهن
او الفاكهة بدرهم فاشترى اي فاكهة تباع في الاسواق واي دهن يباع في
الاسواق جاز ولو دفع الى رجل مراه وامره ان يشتري له بها طعاما ذكره الكتاب
ان التوكيل ينصرف الى الحنطة ودقيقها قال الشيخ الامام المعروف بمجاهد زاده ^{نكا}
الدرهم كثيرة بحيث يستغرب بها الحنطة لا غير لا ينصرف الى الدقيق والخم ^{نكا}
فليلة بحيث لا يشتري بها الدقيق والحنطة فهو على الخبز لا غير وان كانت بين
القليل والكثير فهو على الحنطة والدقيق ولا ينصرف الى الخبز قالوا هذا في عرفهم
فان في عرفهم اسم الطعام اذا كان مقرونا بالشراء ينصرف الى الحنطة والدقيق
اما في عرفنا اسم الطعام ينصرف الى المطبوخ كاللحم المطبوخ والمشوى وما
يوكل مع الخبز او وحده والتوكيل بشراء الاضحية يتقيد بشراء الاضحية
في تلك السنة في ايام النحر او قبلها وكذا التوكيل بشراء الحمد يتقيد بايام
الصف في تلك السنة حتى لو اشترى ذلك في ايام التضحية من السنة
الثانية او الحمد في السنة الثانية لا يجوز وقيل هذا قولهما اما على قول
ابيحيفة رح يجوز لانه يعتبر اطلاق اللفظ رجل وكل رجلا يبيع جارية وقيمتها
الف درهم فباعها الوكيل بالف على انه بالخيار ثلثة ايام فزادت قيمة الجارية
الى الفين ليس للوكيل ان يضر البيع في قولنا يضر يوسف ومحمد رح وفي قول
ابيحيفة رح له ان يضر لان عند ابتداء البيع ما زادت قيمتها جائز فلو ان
هذا الوكيل لم يضر البيع ولكنه سكت حتى مضت مدة الخيار قال محمد رحمه الله
بطل البيع وقال ابو يوسف رح جاز البيع كما قال ابو حنيفة رح ولو كان هذا
البائع وصيا كان قول ابيحيفة رح كقولهما ولو مات الوكيل قبل مضى مدة الخيار

والوكيل هارث قال محمد رح بطل البيع وقال ابو حنيفة رح لا يبطل الوكيل بالبيع
 اذا باع علانه بالخيار ثلثة ايام فمات الوكيل او الموكل في مدة الخيار تم البيع في
 قول ابي يوسف رح . وقال زفر رح ان مات الوكيل يتم البيع . وان مات
 الموكل ينقض . وصلى اليتيم او ابوه اذا باع جارية اليتيم على ان الوصي بالخيار
 ثلثة ايام فمات الوصي في مدة الخيار تم البيع . ولو مات اليتيم او ادرك في مدة
 الخيار تم البيع عندنا وقال زفر رح ان مات اليتيم ينقض البيع . ولو باع الآ
 او الوصي شيئا لليتيم علانه بالخيار ثلثة ايام فبلغ الصبي في مدة الخيار ذكر في الزيادات
 ان على قول ابي يوسف رحمه الله تم البيع وبطل الخيار . وقال محمد رحمه الله
 ان رد اليتيم ينقض البيع وان اجاز جاز سوا كان في مدة الخيار او بعدها
 وعن محمد رح فيها ثلث روايات اُخذ بها هذه . والثانية ما روي ابو سليمان رح
 عنه انه ان اجاز في المدة جاز وان مضت المدة ولم يحز بطل البيع . والثالثة
 ما روي ابن سماعة انه ينتقل العقد الى اليتيم بصفته . والصحيح من قول
 محمد رح ما ذكر في الزيادات ان العقد يبقى موقفا على اجازة الصبي ويكون
 الثابت له خيار الا جازة في العقد الموقوف حتى لا يثبوت بوقت . ولو باع المكاتب
 عبدا علانه بالخيار ثلثة ايام ثم عجز المكاتب تم البيع وبطل الخيار كما لو
 مات او جن . وكذا العبد الماذون اذا باع علانه بالخيار ثلثة ايام
 ثم عجز عليه المولى في مدة الخيار قال محمد رح لا يبطل خياره ولو اجاز البيع لا يجوز
 وكذا لو مات العبد لا يتم البيع . ولو مضت مدة الخيار والعبد حي جاز البيع
 ولو اجاز المولى بيعه ان لم يكن على العبد دين جاز وان كان عليه دين لا يجوز
 الا ان يقض الدين . رجل وكل رجلا بان يشتري له جارية وتسمى له الثمن فاشترى

له جارية هي ذات رحم محرم من الموكل او جارية حلف الموكل بعيتها ان ملكها
 جاز وتعتق . وكذا العبد الماذون اذا اشترى قريب مولا . صح ويعتق وكذا
 الصبي الماذون اذا اشترى قريب نفسه صح ويعتق له واما الاب والوصي اذا
 قريب الصبي او قريب ابن معتوه له لا يجوز ذلك على الصبي والمعتو
 ويغذ على الاب والوصي . وان اشترى للمعتو امة قد استولد لها بالنكاح
 ذكر في الزيادات انه لا يلزم المعتو ويلزم الاب قال وان استحسن مستحسن
 فقال لزم المعتو صح والاول اصح . رجل تزوج امة قد ولدت
 منه اولاد اثم ملكها فكاتبها ثم ان هذه المكاتبه اشترت بعض اولاد هؤلاء
 صح شررها وعتق الولد المشتري على المولى . رجل قال لغيره اشتر لي جارية
 بكذا فاطاها فاشترى اخت امرأته او عمتها او خالتها من رضاع او نسب
 لا يلزم الأمر ويكون الوكيل مشترى بالنفسه . وكذا لو اشترى جارية لها زوج
 او في عنده زوج من طلاق بائن او رجعي او وفات لا يلزم الأمر وقال ابو يوسف
 رحمه الله ان كانت العدة بالشهور لزم الأمر . وذكر في العيون عن محمد
 رحمه الله لو اشترى اخت امرأة الموكل لا يلزم الموكل وان اشترى اخت امة
 الموكل قد وطئها يلزم الأمر قال وهما في القياس سواء غير اني استحسن هذا لان
 في اخت الامة يمكنه ان يبيع الموطوءة من ساعته فيطأ اليه اشتراها الوكيل في اخت
 المرأة لا يمكنه ذلك الا ان يطلق النكحة وينقض عدتها فيطول ولو اشترى صغيرة
 لا توطأ مثلها او مجوسية لا يلزم الأمر ولو اشترى نصرانية او يهودية لزم الأمر
 وكذا الصابية في قياس قول الجنيفة رحمه الله وفي قياس قول ابي يوسف
 ومحمد رح الصابية لا يلزم الأمر ولو اشترى رقعة فان لم يعلم به الوكيل جاز

على الآخر وله حق الرد وان كان الوكيل علم بذلك لا يلزم الأمر وكذا لو لم يعلم بشرط
البراءة من كل عيب لا يلزم الأمر. ولو قال لغيري اشتري جاريتين الطاهات اشتري
اثنين في عقد واحد واشتري جارية وعمتها وخالتها من رضاع او نسبه
واحد لا يلزم الأمر عندنا وقال زفر بن علي يلزم الأمر ولو اشترىها في صفقتين
ثم الأمر عندهم وذكر في المتبع لو اشترى هذا الوكيل له جارية وابنتها لزم الأمر
لأنه قادر على وطئ كل واحدة في الحال انما يحرم عليه وطئ الأخرى بعد وطئ الأولى
يجل وكل رجلا وقال اشتري جاريتي بكذا اعتمها عن ظهاري فاشترى عيما او مقطوعة
اليدين او الرجلين ولم يعم بذلك لزم الأمر كان له ان يرد. ولو علم الوكيل بذلك
لا يلزم الأمر. ولو وكل رجلا بان يشتري له جارية مكذا فاشترى جارية فاستخفت لا
الوكيل. وان اشترى جارية وظهر انها حرة ضمن الوكيل. رجل امر رجلا ان يشتري
عبدا بعينه بينه وبين الأمر فقال المأمور نعم ثم ذهب واشترى واشهد
انه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد بينهما على الشرط لأنه وكله بشراء نصف عبده
والوكيل بشراء شيء بعينه اذا اشتراه لنفسه بمثل الشيء الذي امر به حال غيبة
الأمر كان مشتريا للوكيل ولو امر رجل رجلا ان يشتري له عبدا بعينه بينه وبين الأمر
فقال المأمور نعم فذهب المأمور ليشتريه فلقية رجل آخر وقال له اشتري هذا العبد
بينني وبينك فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد فالعبد بين الأمرين
نصفان ولا شيء للمأمور قيل هذا اذا قبل المأمور الوكالة من الثاني بغير محض من
الأول فاما اذا قبلها بمحض من الأول كان العبد بين المأمور وبين الموكل الثاني
نصفين لأنه قبل الموكلة من الثاني وقبول الوكالة من الثاني على هذا الوجه
اخراج نفسه عن وكالة الأول والوكيل بشراء شيء بعينه اذا خرج نفسه عن الوكالة

لا يملك إلا بمحض من الموكل. وكذا لو شهد الأخر خارج الوكيل عن الوكالة عن عينة
الوكيل لا يصح أخراجه. فلو لم يشتر المأمور به لقيه ثالث وقال لعل ذلك فقال نعم فقلت
الاولين ثم اشتراه فهو للأمرين الاولين لأنه لم يخرج عن وكالتهما وإن علم الاول أن
من الثالث ثم اشتراه فهو بين المشتري والثالث نصين ولا شيء للاولين. رجل قال
لآخر اشتر لي عبد فلان فقال نعم ثم وكله أخوان يشتري ذلك العبد له فاشقاه
الوكيل واشتد انه اشتراه للثاني أمكان قبل الوكالة من الثاني بحضرة الاول كان
العبد للثاني وإن لم يكن بحضرة فهو للاول. ولو كان الاول قال له اشتره لي ألف
درهم وقال الآخر اشتره لي بمائة دينار فاشتراه بمائة دينار فهو للثاني لأن الوكيل
بشراء شيء بعينه بألف درهم يملك الشراء لنفسه بمائة دينار أو يمتن آخر فاذا
ملك الشراء لنفسه يمتن آخر ملك الشراء لغيره بخلاف ما إذا اشتراه بما وكله الاول
الوكيل بالسلم إذا أضاف العقد إلى دراهم الموكل كان العقد للموكل وإذا أضاف
إلى دراهم نفسه كان العقد للوكيل. وأن أطلق العقد وله بصف بصيرنية الوكيل
فإن قال لم يحضرني النية قال أبو يوسف ربح يحكم النقد صدقة الأمر فيما نوى أو كذبه
أو قال نويت له وقال محمد ربح إن كذبه فكذلك وإن صدقه فالعقد يكون للوكيل
سواء نقد دراهم نفسه أو دراهم الأمر. وأما الوكيل بشيء بغير عينه اختلف
المشايع ربح فيه قال بعضهم هذا والسلم سواء. وقال بعضهم الجواب فيه عبد أبيوسف
ومحمد ربحهما الله كجواب محمد ربح في السلم وخرقوا لأبي يوسف ربح بين الوكيل في
السلم وبين الوكيل بشيء بغير عينه وقالوا للنقد في باب السلم أثر في تنفيذ العقد
فكان من نفس العقد ويكون بمنزلة الإضافة إلى المال بخلاف الشراء. رجل وكل
عبدًا ما ذونا بالشراء بالنقد فاشترى المأذون صح استقاما ويكون المشتري للأمر

والهبة على العبد . ولو وكله بشيء ضئيلة ففعل كان المشتري للعبد ، فاما
 واستقصانا لان الاول في حكم حاوضية جرت بين العبد والموكل فان البيع اذا كان
 بالنقد كان للعبد ان يجبر المبيع لاستيفاء الثمن وفي الوجه الثاني لو وقع العقد
 للموكل لا يكون للعبد ان يجبره لاستيفاء الثمن فكان تبرعا من العبد بمنزلة الكفاية
 وهو لا يملك التبرع الا باذن المولى . وللوكيل بالتبرع ان يجبر المبيع لاستيفاء الثمن
 عندنا فان هلك المبيع في يد ان هلك قبل الحبس يملك على الموكل ولا يضمن
 الوكيل وان هلك بعد الحبس يملك بالثمن ويسقط الثمن عن الموكل في قول
 راجح وقال ابو يوسف رجع يملك باقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن اكثر
 من قيمته رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله . وقال زفر رجع يملك على الوكيل
 هلاك المصوب لان عنده الوكيل لا يملك الحبس من الموكل فيصير غاصبا بالحبس
 الوكيل بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فمات الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق
 الموكل . الوكيل بشراء عبد بعينه بالف اذا اشتراه بالف وماله ثم ان البائع خطا
 عن المشتري كان العبد للوكيل لان العقد وقع للوكيل فلا يتغير بالخط . البائع
 اذا وهب الثمن للوكيل بشراء كان للوكيل ان يرجع على موكله بالثمن وان ابراءه
 عن الثمن كذلك فرق بينه وبين الكفيل بامر اذا وهب الطالب الدين من الكفيل
 رجع الكفيل على الاصيل ولو ابراء الكفيل لا يرجع لان الكفيل انما يرجع على الاصيل
 اذا ملك ما في ذمته وفي الهبة يملك لانها تمليك فيرجع اما ابراء الكفيل اسقاط محض
 لا يبطل بالرد فاذا لم يملك ما في ذمته لا يرجع . اما الوكيل بالشراء انما يرجع على الموكل
 لانه في الحكم كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل فيرجع على موكله بالثمن في الوجهين
 يجعل فلا يخبر اشترى جاريه بهذه الا فسد رهم واشتارها الدنانير كان التوكيل بالثمن

حتى لو اشتراه بالدينار كان معتزاً بنفسه . رجل وكل رجلاً بشاراً عبد ببعينه يسمى
الثنى فكل الوكيل رجلاً آخر فاشترى الثاني ذكر في الأصل ان المثنى يكون للموكل الثاني
دون الأول ولو اشتراه الثاني بمحضرة الوكيل الأول لزم الموكل الأول وذكر الطحاوي
رج أنه اذا وكل غيره ببيع عبد ولرسين له الثمن ولم يقل له ما صنعت من شيء
فهو جائز فكل الوكيل غيره فباع الثاني لا بمحضرة الأول لا يجوز الا ان يميز الوكيل
او الموكل وذكر في الجامع الصغير لو باعه غير الوكيل فبلغ الوكيل فاجاز جاز وان
باع الثاني بمحضرة الوكيل الأول هل يجوز من غير اجازة الوكيل فيه روايتان ذكر في
الجامع الصغير انه يجوز ولم يشترط اجازة الوكيل وهكذا ذكر في الأصل في موضع وذكر
الشيخ الامام المعروف بنحو امر زاده رج ان الوكيل بالبيع او الاجازة اذا وكل غيره
فباع الثاني او اجره الأول حاضر او غائباً فاجاز الوكيل الأول جاز شرط اجازة الوكيل
الأول في الحالين وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو امر زاده رج حكي عن الكوفي رج
انه كان يقول ليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن ما ذكر في بعض المواضع ان
الثاني اذا باع بمحضرة الوكيل الأول جاز محمول على ما اذا اجاز الوكيل الأول عليه
عامة المتاع رج لان الموكل الأول اذا لم يقل لوكيله ما صنعت من شيء فهو جائز
لرئيس الثاني وكذا لو كان بمنزلة الفضولي فلا يجوز عنده الا باجازة المالك او
الوكيل الأول كالفضولي اذا باع مال غيره بمحضرة المالك لا يجوز بيعه الا باجازة
قال الشيخ الامام المعروف بنحو امر زاده رج وعلى هذا احد وكيل البيع والاجازة
اذا امر صاحبه فباع او اجر بمحضرة جاز في رواية وكذا ذكر في الجامع الصغير ولا يجوز
في رواية مال يميزه الأمر والمالك فذكر شمس الأئمة السرخسي رج في شيء لا يميز
ان العذر في باب الرهن اذا وكل وكلاً ببيع الرهن فباعه بمحضرة العدل جاز عندنا

خلافاً لمرحوم . ولو كان العدل غائباً لا يجوز إلا أن يجيزه العدل بهذا قال
 وكذا الوين العدل للوكيل ثمنا فباعه الوكيل بذلك الثمن جازاً ما إذا كان بمحض
 من العدل فهو بائع روية المجامع الصغير والكان بغير محض من العدل إذا
 الثمن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره فباع الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية
 أنه يجوز كما ذكر في كتاب الرهن لأن الموكل إذا بين الثمن فقد رضي بزوال ملكه
 بذلك الثمن . وفي عامة الروايات لا يجوز وأن بين الوكيل الثمن ما لم يجز ^{لك}
 أو الوكيل الأول لأن تعدد الثمن يمنع النقصان أما لا يمنع الزيادة ولو باعه الوكيل
 الأول ربما يبيعه بأكثر من ذلك الثمن لمحمد لفته . جعل وكل رجلاً ببيع عبده بالف
 درهم وقيمته ألف فتغير سعر قبل البيع إلى ألفي درهم لا يكون للوكيل أن يبيعه
 بألف لأن امره بالبيع بالف وقيمته ألف بمنزلة توكيله بالبيع بمثل القيمة فلا ^{ملك}
 البيع بغير فاحش رجل آخر رجلاً أن يبيع غلامه بمائة دينار فباع المأمور ^{بألف}
 درهم ثم قال المأمور للأمر بعت الغلام فقال المولى قد اجزت ذكر في المنتقى
 أنه يجزى بيع المأمور بألف درهم لأن بيع المأمور بالثمن الذي امر به يجوز من
 غير إجازة فانصرفت الإجازة إلى كل بيع باعه . ولو قال الأمر اجزت ما امرتك به
 لا يجوز بيعه بالدراهم . وكذا الوكيل بالتزويج على هذا . رجل وكل رجلاً ببيع ماله
 حمل ومونه فهو على البلد الذي فيه الوكيل والموكل إذا كانا في بلدة واحدة فإن
 خرج الوكيل إلى بلدة أخرى فسوق أو ضاع كان ضامناً لأن الظاهر من حال
 الموكل أنه لا يلتزم المؤنة فإذا خرج به إلى بلدة أخرى ربما لا يتفق البيع فيحتاج إلى ^{النقل}
 إلى المكان الأول فيلزمه المؤنة ولو لم يخرج به الوكيل إلى مكان آخر فخرج
 هو فباعه في ذلك المكان كان عليه تسليمه في مكان البيع وإن لم يكن له حمل ^{ومؤنة}

لا يتقيد الأمر بتلك البلدة رجل وكل رجل لا يبيع ضيعته له فباعها الوكيل ونظر
فيها قطعة أرض موقوفة فأراد المشتري أن يردّها على الوكيل فاقّر الوكيل بذلك
كان له أن يردّها على الوكيل ثم الوكيل لا يردّها على موكله وإن ردت على الوكيل بالينة
كان للوكيل أن يردّها على الموكل وهو والرّد بالعيب سواء ثم هل يفسد العقد بالتأخير
قال بعضهم يفسد كما لو جمع بين حر وعبد وباعهما بصفقة واحدة وقال عامة
المشايخ رج لا يفسد البيع في البقي وهو الصحيح لأن الوقف باق على ملكه بمنزلة المذنب^{الامتنة}
الحرم ذكره المتفق أنه لو جمع بين ملك ووقف وباعهما صفقة واحدة جاز بيع الملك قال
ولو جمع بين ملك ومسجد فكان المسجد مسجداً علم فسد البيع في الملك وإن كان
مسجداً خاص لا يفسد رجل وكل رجلان يشترى له عبد فلان بالف درهم ^{تقطعت}
يده فاشتراه الوكيل لا يلزم الأمر وهو بخلاف ما لو وكله بأن يشتري له عبد بالف
دوهم فاشتريه عبد مقطوع أحد اليدين يلزم الأمر لأن في الأول وكله بشراء عبد معين
وهو صحيح فلا يكون راضياً بشرائه بعد القطع أما إذا ربيع العبد فأنما امره
بشراء عبد يساوي العا فإذا اشتري عبد وهو مع القطع يساوي العا وأقل مما
يتقارب فيه الناس كان ممثلاً امره رجل وكل رجلان يشترى له داراً بينهما فاشتري
نصفها ثم اشتري الموكل النصف الباقى لا يلزم الأمر النصف الذي اشتراه الوكيل
ولو كان الموكل اشتريه نصف الدار أولاً ثم اشتري الوكيل النصف الباقى جاز لأن
في الوجه الأول تصرف الوكيل وقع للوكيل بحكم الخلاف فلا يصير بعد ذلك للموكل
الابتليك جديد أما في الوجه الثاني تصرف الوكيل لم يقع تشقيصاً بل وقع ^{تتمياً}
فلا يبعد خلافاً فإن استحق النصف الذي اشتريه الموكل أو لا كان له أن يرد
الباقى لأن شراء الوكيل كشراء الموكل ولو اشتريه الموكل كل الدار ثم استحق نصفها^{كان له}

ان هذا البائع وجلا امر رجلان يشتري له دارا بالف فاشترى نصف دار و رثها
الموكل مع اخيه جازلانه اذا كان النصف للموكل لا يتضرر هو بشراء النصف الثاني
بل يزول عيب الشركة. ولو امر رجلا بان يشتري له نصف دار غير مقسومة بالف
فاشتري وقاسم الوكيل البائع جاز شراؤه وبطلت قسمته وان كان ذلك فيما يكال ^{زين}
ميجوز الشراء والقسمه فيما يكال ويوزن افران محض فكانت القسمه تنهيا للقبض
وفما لا يكال ولا يوزن مبادله فلا يجوز رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره بان يشتري ^{له}
بها خنطه يزرعها ودفع اليه دراهم ليزرع الخنطه فاشترى المامور خنطه قدعها
في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان اشترى الوكيل اوان الزراعة قدعها في غير ^{انها}
يجوز الشراء على الامر وعلى المامور مثل تلك الخنطه لانه صار مستهلكا بالقائها في الارض
في غير اوان الزراعة وان كان المامور اشترى الخنطه في غير اوان الزراعة كان المامور ^{مشتريا}
لنفسه فيضمن دراهم الامر لان الامر بالشراء للزراعة يتقيد باوان الزراعة كالاخر ^{بشراء}
البحمد والنعيم رجل وكل رجلا بان يشتري له اخاه فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس ^{هذا}
باجي كان القول قوله مع يمينه ويكون الوكيل مشتريا لنفسه ويعتق العبد على الوكيل
لانه زعم انه اخ الموكل واعتق على موكله رجل تحته امته لرجل فوكل الزوج رجلا اشترى
له امرأه من مولاها فاشترى الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط ^{المهر}
عن الزوج لان هذه فرقة جلوت من قبل من له المهر فيبطل المهر كما لو قبلت الحرة ابن
زوجها قبل الدخول او كانت امته فاعتقها مولاها فاخارت نفسها قبل الدخول
او قتلها المولى قبل الدخول فانه يسقط المهر عن الزوج في قول ايمنه رج. هذا اذا علم
المولى ان الوكيل يشتريها الزوجا ولو باعها المولى من رجل ثم ان الزوج اشترىها
من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهرها المولا الاول لان الفرقة ما جاء

من قبل من له المهر ههنا لان المهر لم يصبر مع البائع من الزوج بخلاف الاول بعد
 اذا اقر المولى ان المشتري كان وكيلاً من قبل زوجها او عرف ذلك بالبينة فان
 يعرف وكالته الا باقرار الوكيل بعد الشراء كان القول قول البائع مع يمينه على العلم
 الا ان يقيم الزوج البينة على الوكالة رجل امر رجلان يشتري له عبد فلان
 بعد المأمور مع هذا التوكيل فان اشترى الوكيل كان العبد المشتري للأمر وعلى
 الأمر للمأمور قيمة عبد وهو كما قال في الكتاب رجل قال اخبرني بعبدك هل من فلان
 غويي بالله او قال صلته على عبد له هذا عماله على فضل المأمور ذلك كان على المأمور
 قيمة العبد لصاحبه العبد . وكذا لك رجل قال اخبرني تزوج لي ثلاثة بعبدك
 هذا فنقل صار العبد مهوراً للمرأة ويكون للمأمور قيمة عبد على الأمر لما عرف
 سددت مع الرجل الفاء ولم ان يشتري له بعلاجارية وقال ما صنعت من شيء فهو
 فوكل الوكيل رجلاً اخبر بذلك ثم ان الأمر عزل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني
 جاز شراؤه على الموكل الاول علم الوكيل الثاني بعزل الوكيل الاول لم يعلم دفع الوكيل
 الاول الالف الى الوكيل الثاني ولم يدفع حكمة الوكالات الوكيل الاول ثم اشترى الثاني
 جاز شراؤه على الموكل الاول ولو ان الموكل الاول اخبر الوكيل الثاني من الوكالة صح
 كان الوكيل الاول حياً وميتاً لان الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل
 الاول فلا ينزل بانزال الوكيل الاول لان الوكيل الاول لو عزل الوكيل الثاني
 صح عزله لان رب المال رضي بضميه وعزل الثاني من ضيمه ولو ان الوكيل الاول
 اذا اشترى جارية قبل انزاله وقبل ان يشتري الوكيل الثاني جاز شراؤه على رب المال
 فان اشترى الوكيل الثاني بعد ذلك كان مستتر بالنفسه علم بشراء الاول ولم
 دفع الوكيل الاول المال اليه ولم يدفع لان الوكالة انتهت بشراء الاول فانها كانتا

وكيلين بقبضة جارية واحدة كرجل قال لرجلين وكلت احدهما بشراء جارية بثلثي الف درهم
فاشتريه احدهما ثم اشترى الآخر فان الآخر يكون مشترى بالنفس ولو اشترى كل
واحد منهما جارية ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجارية للوكيل كذا ذكر في النوازل
وذكر في المنتقى انه اذا وكل رجلا بان يشتري له جارية بالف درهم ولجارية منه فوكل
الوكيل رجلا آخر ان يشتري الموكل جارية بالف درهم فاشتري كل واحد منهما جارية
ووقع شراؤهما معا كانت كل جارية لمن اشترىها لا للأمر. وجه رواية النوازل ^{الثاني}
وكيل رب المال بمنزلة الوكيل الاول. ولو وكل الأمر رجلين كل واحد منهما على احد ان
له جارية بالف درهم فاشتريا ووقع شراؤهما معا كانت الحاريتان للموكل وجه رواية
المنتقى ان الموكل لم يترحم الجارية لصحة طيبست احدهما بالالتزام او من الاخر فلا يلزم
واحدة منهما بخلاف ما اذا وكل رجلين كل واحد منهما على حدة بشراء جارية لان ثمة لما
وكل كل واحدة منهما على حدة لم يتعلق توكيل احدهما بالآخر فكان ملتزم ما بتوكيل كل واحد
منهما على جارية والفتوى على ما ذكر في النوازل. رجل دفع الرجل درهما صاحبها
وامره ان يشتري له ببعضه لحما ويبعضه خبثا كيف يصنع الوكيل ان كسر الدرهم
يضمن وان اشترى به مكسرة بصير صرنا وهو غير مأمور بذلك قالوا الخيلة في ذلك
ان يامر القصاب ليشتري لنفسه خبثا بنصف درهم ثم يشتري الوكيل منه نصف
درهم لحما وبنصف درهم خبثا ويدفع اليه الدرهم الصحيح او يامر الخباز ان
لنفسه بنصف درهم لحما ثم يفعل الوكيل ما قلنا. رجل وكل رجلا بان يشتري له
غلاما بالف درهم فاشتري الوكيل بالالف غلاما يساوي الفاعل ان الوكيل
بالخيار ثلثة ايام ثم تراجعت قيمة الغلام للاخمس مائة فاختار الوكيل الغلام
كان الغلام للوكيل في قول محمد رج وكذا في قياس قول ابي حنيفة رج وقد ذكرنا

محل هذا في الوكيل بالبيع اذا باع جارية للموكل تساوي الغائب في بيعها الوكيل
 بالف علانية بالخيار ثلثة ايام فازدادت قيمتها الى الف درهم في مدة الخيار
 فانه ليس للوكيل ان يبيع البيع الا ان ثمة قالوا له ان يبيع البيع في قياس قول البيهقي في
 الامضاء بالابتداء رجل امر رجلا ان يشتري له ثيابا بعشرة دراهم فاشترى ثيابا ثم ان الامر
 باع من باع الثوب دينار ابتلك العشرة جاز ما فعل فان قال الوكيل انك قطع
 غير باداء الثمن فلي ان ارجع عليك بعشرة دراهم وجبت لي عليك بشراء الثوب
 بامرك لا يلتفت اليه لان قرار الثمن يكون على الموكل فلا يكون الامر في اداء الثمن
 متطوعا رجل امر رجلا ان يشتري له كراما من طعام بمائة درهم ففعل المأمور
 وادى المائة ثم ان المأمور دفع الى البائع خمسين درهما على ان زاده البائع
 كراما من الطعام ففعل البائع ذلك قالوا الكرا الاول يكون للأمر والكرا الثاني للموكل
 يضمن المأمور للأمر خمسة وعشرين درهما لان البائع لما زاد الكرا خمسين فقد حطع المشتري
 خمسين وصار الكرا جميعا بمائة وخمسين فكل كرا خمسة وسبعين لان الحط
 ينصرف الى الكرين جميعا فيصير الكرا الاول بمائة وسبعين فيجب على المأمور
 ان يدفع الى الأمر خمسة وعشرين لانه جعل هذا القدر ثمن الكرا الثاني وجعل
 اشترى عبد واشهد انه يشتري لفلان وقال فلان رضيت كان المشتري
 ان يمنع العبد منه لان المشتري اذا لم يكن وكلا صار مشتريا لنفسه فلا يتغير عقد
 بالاجازة لانها تشمل في الموقوف دون النافذ فان دفع المشتري الجارية اليه
 واخذ منه الثمن كان ذلك بيعا بينهما بالتعاطي رجل وكل رجلا ان يشتري له امة
 بثلث درهم فاشترى امة بالف درهم وبعث بها الى الأمر فاستولدها الأمر ثم قال
 الوكيل بعد ذلك اشترى بها بالف درهم فان كان الكرا الأول حين بعث بها الى الأمر قال هي

التجارية الى امرتني بشراؤها فاشتريتها لك ثم قال اشتريتها بالفي درهم لا يصدق
 وان اقام البينة على ذلك لم تقبل ولو كان الوكيل حين بعث بها الى الامر لم يقبل شيئا
 ثم قال اشتريتها بالفي درهم قبل قوله وله ان ياخذ التجارية من الامر وعقرها
 وقيمتها ولدها لان الامر صار مغروا من جهة رجل وكل رجلا يبيع عبدا ثم
 قال انوكل قد اخرجتك عن الوكالة فقال الوكيل قد بعته امس لا يصدق الوكيل
 ولو اقر الوكيل ولا بالبيع لانسان بعينه فقال الامر قد اخرجتك عن الوكالة
 جاز البيع ويقبل قول الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك رجلا ولا رجلا يبيع عبدا
 فباع الوكيل بصفه وقال الوكيل هو بصفه فلان فهو جائز وان لم يبين عند البيع
 اي الضمين يبيع جاز بيعه في نصف متاع للآخرين في قياس قول المجتهد رج
 ولا يجوز في قول صاحبه رج. رجل وكل رجلا يبيع عبدا ثم باعه بنفسه فود عليه
 بيب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه عند محمد رج. وكذا الوكيل بالبيع اذا
 باع فرد عليه بيب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه ثانيا. ولو ان رجلا وكل
 رجلا بالهبة ثم وهب بنفسه ثم رج في الهبة لا يكون للوكيل ان يهب. رجل
 وكل رجلين بشرا شيئا وودع دراهم اليهما فودع احدهما الى صاحبه فضاع قال
 ابو حنيفة رج يضمن النصف وقال ابو يوسف ومحمد رج لا يضمن شيئا. رجل
 قال اخبر رج مالي بمثل ما باع فلان فقال فلان بعث بكذا فباع الوكيل بذلك
 ثم ظهر ان فلانا باع باكثر لا يجوز بيع الوكيل على الامر وان كان فلان باع ماله
 بما قال وباع الوكيل باكثر جاز بيع الوكيل اسفنا. رجل وكل رجلا يبيع شيئا
 ثم قال له اوكله ذكوا الناطق في رج ان مجوده لا يكون عزلا وكذا لو قال اشهد والي
 له اوكله لا يكون عزلا وغيره من المتاع قال مجوده الوكالة يكون عزلا وذكر في البيع

رجل اوصى لرجل بثلث ماله ثم قال اشهد وا اية له اوصى لفلان بقليل ولا كثير
لا يكون ذلك رجوعاً عن الوصية وذكر في الوصايا من الاصل انه يكون رجوعاً فعلى
رواية الجامع مجوده الوصية اذا لم يكن رجوعاً عن الوصية فلا يكون عزلاً عن
الوكالة. وعلى رواية الوصايا اذا كان رجوعاً عن الوصية يكون عزلاً عن الوكالة
فلا بعضهم في المسائلين روايتان. وقال بعضهم مجود الوكالة غل وجود الوصية رجوع اما
قوله اشهد وا اية له اوصى لا يكون رجوعاً ولا عزلاً لان هذا امر بالشهادة
الباطلة ولا حكم للباطل فلا يكون رجوعاً ولا عزلاً. واجمعوا على ان مجود المرد
يكون فسخا للوديعه اذا كان في وجه المودع وان كان في غيره وجهه لا يكون
فسخا. وكذلك مجود احد المتبايعين في البيع يكون فسخا ومجود احد ^{الشرائي}
للمشركة يكون فسخا. رجل مكل رجل بشتراى شيه بماء وكالة جائزة وفي ملك الموكل شيء
من جنس ما امره بشراؤه فباع الموكل ما كان عنده فاشتراه الوكيل للموكل
لا يلزم الموكل الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فهلك عنده ان كان قبض الثمن من
الموكل قبل الشراء يملك اماله سواء هلك قبل شراء الوكيل او بعد وان قبض
الثمن من الموكل بعد الشراء يملك مضمونا عليه رجل امر رجلا ان يوكل غيره ان يشتري
جارية فلأمر فوكل المأمور رجلا فاشتري الوكيل فان الوكيل يرجع بالثمن على المأمور
بالوكيل ثم المأمور يرجع على الأمر وليس للوكيل ان يرجع على الأمر الوكيل يبيع المبيع اذا
باع ثم اقر الوكيل ان موكله قبض الثمن من المشتري كان للقول قول الوكيل مع ماله
ويبرأ المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل لأضمان عليه وان نكل ضمن الثمن ^{للموكل}
الوكيل يقبض الدين والخضومة اذا قال قبضت الدين ودفعت الى الموكل صح اقراره
وجا النريم وان قال قبض الطالب حقه بنفسه من النريم لا يصح اقراره على الموكل ^{الوكيل}

بالباع اذا باع ثم اشتراه لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق البيع رجع الوكيل
على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا ذكر في الشفعة الوكيل
بأستيجار الدار اذا استأجر للموكل دارا سنة بمائة درهم وشرط التجمل الوكيل
لا يشترط وقبض الوكيل الدار فحبسها من الموكل بالاجر لا يكون له ان يحبسها
فان حبسها حجة تمضي المدة ذكر في بعض الروايات ان الاجر يكون على الوكيل
فيرجع على الموكل ولا يسقط الاجر عن الموكل بحبس الوكيل بخلاف ما اذا غصبها
غاصب فان ثمة لا يجب الاجر على الموكل ولا على الوكيل وذكر في بعض الروايات
ان الوكيل اذا حبس الدار سقط الاجر عن الموكل استحضانا

فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق والعناق

رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة قد باها الموكل قبل التوكيل جاز
اذا لم يكن الموكل شك اليه من سوء خلقها او غير ذلك ولو تزوجه الوكيل امرأة
فارقها الموكل بعد التوكيل لا يجوز ولو تزوجه امرأة بأكثر من مهر مثلها جاز
في قول ابي حنيفة زوج ولا يجوز في قول صاحبيه زوج اذا تزوجه بأكثر من مهر
بما لا يتقارب الناس فيه ولو تزوجه امرأة برفقاء او مفعلة او مجنونة قيل
بانه يجوز عند الكل والصحيح انه على الاختلاف ايضاً ولو تزوجه صبية جاز
وكذا لو تزوجه امرأة حلف الموكل بطلاقها ثلثا ان تزوجها يجوز النكاح ويقع الطلاق
ولو وكله بان يزوجه امرأة ولم يسرها فزوجه امرأة ليست بكفو له جاز في قول ابي حنيفة
لاطلاق اللفظ كما هو الاصل عنده وعند جما في القياس جاز وفي الاستحسان
لايجوز ولو وكلت المرأة رجلا انه يزوجهها فزوجها من غير كفو الصحيح انه لايجوز في قولهم لايجوز
للكوكل ان يزوجهها صبية او مجنونا او مجنونا الوكيل بالفرج ليس له ان يعكس غيره فان ضل

فزوجه المثالي بمحضرة الاول جاز رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأتين في عقدة
 فخرج ثلثا في عقدة ذكر في بعض الروايات ان ذلك يتوقف على الاجابة وكذا
 لو امره ان يزوجه امرأة فزوجه امرأتين في عقدة. وكذا لو امره ان يزوجه ثلثا في
 عقدة فزوجه اربعاً في عقدة. وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال اولا جاز ويختار الامر واحدة. رجل وكل رجلا
 ان يزوجه هذه المرأة فقر وجهها الموكل بنفسه ثم طلقها لم يكن للوكيل ان يزوجه
 من الموكل ولو تزوجه الموكل بنفسه بعد التوكيل جاز فان طلقها كان
 ان يزوجه من الموكل. ولو وكل رجلا ان يزوجه هذه المرأة فارتدت ولحق
 بدار الحرب والعياذ بالله ثم ست فاسلت فزوجه الموكل من موكله جاز رجل
 وكل رجلا ان يزوجه امه فزوجه حرة لا يجوز. وان زوجه مكاتبه او مدبرة
 او ام ولد جاز. رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة على ان امرها
 بيدها جاز النكاح ويبطل الشرط اذا وكلت امرأة رجلا ان يزوجهها واجازت
 ما صنع فاصح الوكيل الى رجل ان يزوجهها ثم مات الوكيل كان للوصي ان يزوجهها
 وكذا في سائر الوكالات. رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل ابنته
 لا يجوز في قول ابي حنيفة ربح الا ان يرضى الموكل وعند صاحبه ربح ان كانت
 فرضيت جاز وان كانت صغيرة لم يجز. رجل قال لغيره فلتا فلتا مائة درهم
 فان ابنت فاعطها مائتيه فابت المائة فزوجه اياه على مائتين لزيم الموكل رجل
 وكل رجلا ان يزوجه امرأة من بلدة فلان او من قبيلة فلان فزوجه من
 اخرى او من قبيلة اخرى لا يجوز. رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه رجلا
 اخرى لك فزوجه كل واحد منهما امرأة فاذا هما اختان فان وقع النكاحان على

جاء الأول وبطل الآخر وان وصاها بطل النكاحان جميعا. ولو أن فضوليا زوج
رجلا اختين في عقد ثين او خسا في عقد متفرقة كان للزوج ان يختار ^{من} واحد ^{من} اثنتين
واحدة الاربع منهن. ولو وكل رجلا ان يزوجه امرأتين في عقد فزوجه امرأة واحدة ^{جاء}
ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة فاذا لها زوج فمات زوجها او طلقها وانقضت
عدها فزوجه الموكل جاز. ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة ثم تزوج الموكل بها
او ذات رحم محرم منها او اربعا سواها خرج الوكيل من الوكالة. امرأة قالت
لرجل اني اختلع من زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدي فزوجيني فلانا جاز
لان التوكيل يحصل الاضافة. رجل وكل رجلين بنكاح امرأة او خلع او وكلت
امرأة بذلك رجلين ففعل احد الوكيلين لا يجوز وان سهر الموكل المهر ولو وكل رجلين
بطلاق او عناق بغير مال ففعل ذلك احد الوكيلين جاز لان هذا امر بالعارة
فينفرد به احد هما كالوكيلين بالخصومة عندنا. وكذا لو وكل رجلين بهبة
شيء من انسان فوهب احد هما جاز

مسائل التوكيل بالطلاق والعناق

رجل وكل رجلا ان يطلق امرأته ثم طلق الموكل امرأته باثنا او رجيا وانقضت
عدها فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو تزوجه الموكل بعد ذلك لم يكن للوكيل
ان يطلقها. ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل ثم طلقها الوكيل ^{المعدة} في
وقع طلاقه عليها. السلطان اذا كره رجلا ليوكله بطلاق امرأته فقال
الرجل مخافة الضرب او الحبس انت وكيلى فطلق الوكيل امرأته فقال الرجل
لم امرد بقولي انت وكيلى بالطلاق لا يصدق وطلق امرأته لان كلام الرجل
خرج جوابا لكلام السلطان وكلف بطلاق امرأته. رجل قال لامرأة الغيرة اذا ^{خلت}

الدار فانت طالق فبلغ الزوج ذلك فاجاز فدخلت طلقت ولو دخلت بعد كلاً
 الفضولي قبل الاجازة لا تطلق فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلقت لان كلام
 الفضولي يصير مينا بعد الاجازة فلا يقع الطلاق بدخول الدار قبل الاجازة
 وكذا لو تزوج امرأة زوجها منه فضولي بغير امرها فظاهر منها ثم اجازت المرأة ^{عقد}
 الفضولي كان الظهار باطلا. رجل وكل رجلين بالطلاق وقال لا يطلقها احداً ^{كما}
 دون صاحبه فطلقها احدها ثم طلقها الآخر او طلقها احدها فاجاز الآخر ^{يقع}
 وكذا الوكيلان بالعنف ولو قال للوكيلين طلقاها ثلثا فطلقها احدها واحدة
 ثم طلقها الاخر تطليقتين لم يقع شيء ^{جعلت} حتى يجتمعا على ثلث تطليقات وكذا لو قال
 امرأتي بيد فلان وفلان لا ينفرد احدها وكذا لو وكل رجلين بالطلاق بيد
 رجل قال لامرأتيه طلقا نفسي كما ثلثا فطلقت احدهما نفسها وصاحبتها ثلثا
 طلقت بشرط ان يكون تطليقها نفسها في المجلس اما تطليق صاحبتها لا يقتصر على
 المجلس ولو قال لهما طلقا نفسي كما ثلثا ان شئنا فطلقت احدهما ^{بجتمعا} لا يقع ما لم
 على الثلث في المجلس. رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل اختلف المشايخ
 رح فيه قال بعضهم لا يقع سواء كان ذلك قبل الدخول بها او بعده لانه وكيل باراً
 الطلاق والخلع تعليق الطلاق بقبول المرأة والوكيل بالارسال لا يملك ^{التعليق}
 وقال الفقيه ابو جعفر رح يقع الطلاق سواء كان دخل بها او لم يدخل وبه أحد ^{الفقيه}
 ابوالليث رح لانه لما رضى بالطلاق بغير بدل كان ارضيه ببدل. وقال بعضهم ان كان
 ذلك قبل الدخول بها يقع وان كان بعد الدخول لا يقع وهذا ظاهر لان الطلاق
 قبل الدخول بائن فاذا رضى بالبينونة بغير بدل كان ارضيه ببدل. اما الطلاق
 بغير بدل بعد الدخول لا يوجب البينونة وبالبذل يوجب والرضا بالرجعي لا يكون

رضى الباقين هو قال ابو القاسم الصغار ربح وعليه كثير من المشايخ ربح. الوكيل بالطلاق
 اذا وكل غيره لا يصح فان وكل غيره فطلعتها الثانية بحضرة الاول او طلعتها الاجنبية فاجأ
 الوكيل لا يقع طلاق الفضولي. وكذا الوكيل بالاعتاق بمخلاف البيع والنكاح
 والمخلع والكتابة فان ثم اذا وكل الوكيل رجلا ففعل الثانية بحضرة الاول ولجان
 الوكيل صح اجازته ولو وكل رجلا ان يخلع امرأته ثم خلعها الزوج او بانتهى
 من الوجوه ثم تزوجها في العدة او بعد ما لا يكون للوكيل ان يخلعها. رجل وكل
 رجلا ان يطلق امرأته واحدة فطلعتها الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قول ابي حنيفة
 ربح وقال صاحباه ربح يقع واحدة. ولو وكل رجلا ان يعتق نصف عبدين فاعتق
 الكل قال ابو حنيفة ربح لا يقع شيء. ولو وكل رجلا ان يعتق كل العبد فاعتق نصفه
 اعتق نصفه في قول ابي حنيفة ربح وعندهما اعتق كله لو ان رجلين لكل واحد منهما
 عبد فوكل احدهما رجلا بان يعتق عبداً ووكلا الآخر هذا الوكيل ايضاً ان يعتق
 عبداً فقال الوكيل اعتقت احدهما ثم مات الوكيل قبل البيان في الغياض لا يعتق
 احدهما وفي الاستحسان عتقا جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته. رجل
 وكل رجلا بالطلاق فطلعتها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه. رجل وكل رجلا
 بان يبيع ثلث تطليقات من المرأة قالوا ربح فباعها الوكيل واحدة بثلاث
 الالف لا يقع شيء. الوكيل بالمخلع لا يملك قبض البدل. رجل وكل رجلين بالمخلع
 فخلعها احدهما لا يجوز. وكذا لو خلعها احدهما واجاز الآخر لا يجوز حتى يقول الآخر
 خلعناها بحلله اربع نسوة قال لرجل طلق امرأتي فقال الوكيل طلقت امرأتك
 كان الخیار الى الزوج. وان طلق الوكيل واحدة بعينها فقال الموكل له اني ههنا
 لا يصح ذلك. رجل قال لغيره طلق امرأتي فطلعتها الوكيل ثلثا فان كان الزوج نفق المثلث

يقع التلک والال يقع شيء في قول ايجيفة روح وفي قول صاحبه يقع واحدة رجل
قال رجل طلق امرأتي فقد جلت ذلك اليك يقتصر ذلك على المجلس ولو وكل
الرجل احد امرأته ان تطلق صاحبها لا يقتصر على المجلس ولو قال لا امرأته
وكلتك بطلاقك يقتصر على المجلس وهو تفويض كما لو قال لها طلقي نفسك
اذا كان الرجل وكيلًا بالخلع من الجانبين فانه لا يلحق العقد من الجانبين في احد
الروايتين رجل اراد سفرًا فخاصته المرأة فوكل الرجل وكيلًا بطلاقها ان يرجع
الى وقت كذا وخرج الى السفر ثم كتب الى الوكيل بالغزل اخلف فيه المتأخرون
قال شمس الأئمة السرخسي روح الصحيح انه يصح عزله رجل قال لغيره اخلع امرأتي
فان ابت فطلقها فابت المرأة الخلع فطلقها الوكيل ثم طلبت الخلع فخلعها الوكيل
في العدة ذكر في جمع التفاريق ان الطلاق الاول ان كان رجلاً جاز خلع الوكيل هكذا
ذكر في الاصل رجل وكل رجلاً ان يخلع امرأته فخلعها على درهم واحد جاز في قول
ايجيفة روح ولا يجوز في قول صاحبه روح الابطال يتغابن فيه الناس ولو وكل الرجل
امرأته ان تخلع نفسها منه فخلعت نفسها منه بما لا او عرض لا يجوز ذلك الا
ان يرخص الزوج به رجل قال لا امرأته اشترى طلاقك مني بما شئت فقد وكلتك
بذلك فقالت اشتريت بكذا وكذا كان ذلك باطلاً رجل قال لغيره انت وكيل
في طلاق امرأتي ان شاءت او ارادت لم يكن وكيلًا حتى تشاء هي في مجلسها
فاذا شاءت يصير وكيلًا وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يطلق بطلت
الوكالة وهو كما لو قال له انت وكيل في طلاقها ان شئت فان طلق في المجلس جاز
وان قام قبل ان يشاء فلا وكالة له رجل وكل رجلين ان يخلعا امرأتين له بال
معلوم او يبيعا عبيدين له بال معلوم فخلعا احد المأنتين او باع احد العبدتين

بمال معلوم مجاز رجل وكل غيره بان يطلق امرأته فان الوكيل ان لم يقبل بطلت
 الوكالة وان لم يقبل الوكيل قبلت ولا ردوت حتى تطلقها يقع طلاقه استحقاقاً
 وكل رجلان يطلق امرأته للسنة فطلقها الوكيل في غير وقت السنة لا يقع طلاقاً
 ولا يطل وكذا حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع طلاقه رجل وكل
 رجلان يطلق امرأته تطليقة بائنة فطلقها واحدة رجعية يقع واحدة بائنة وكذا
 لو وكل ان يطلقها واحدة رجعية فطلقها واحدة بائنة يقع رجعية. وهذا اذا قال
 الوكيل طلقها واحدة بائنة فان قال ابتها قالوا لا يقع شيء. رجل قال لغيري طلق
 امرأتي ثلثاً للسنة فقال لها الوكيل في طهر لا جماع فيه انت طالق ثلثاً للسنة يقع
 للحال واحدة ثم اذا حاضت وطهرت لا يقع شيء الا اذا جدد الايقاع. رجل قال لغيري
 طلق امرأتي للسنة فقال لرجل اخر مثل ذلك فطلقها معا في طهر واحد لا جماع
 فيه يقع واحدة ولا خيار للزوج في ذلك ثم لا تطلق في الطهر الثاني حتى يطلقها
 ولو طلقها الوكيل والزوج معا في طهر واحد ثم طلقها الوكيل في الطهر الثاني يقع واحدة
 اخرى. رجل قال لغيري طلق امرأتي بائناً للسنة وقال لآخر طلقها رجعية للسنة فطلقها
 في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع. امرأة قالت لزوجي
 اذا جاء غد فاخليني على الف درهم كان ذلك توكيلاً حتى تونغته عن ذلك صح
 نعيمها وكذا لو قال العبد لمولاه اذا جاء غد فاعتقني على الف درهم. اذا عزل
 الوكيل بالطلاق لا يثبت العزل من غير علم كما في سائر الوكالات. رجل قال
 لغيري اذا تزوجت فلانة فطلقها ثم تزوج فلانة فطلقها الوكيل طلقت لان
 الوكالة بمجهول التعليل والاضافة. رجل وكل غيره بالطلاق ثم طلقها بنفسه ثم
 الوكيل يقع طلاق الوكيل ما دامت في العدة

كفار _____ كفاية الحوالة

الكفالة على نوعين كفالة بالنفس وكفالة بالمال وكلتا النوعين جائز عندنا
 وقال الشافعي رح الكفالة بالنفس ما طله ثم الكفالة على وجهين مجزئة ومعلقة
 فالمجزئة جائزة والمعلقة كذلك ان كان معلوم شرط معارف ولا يضمن بشرط
 غير متعارف بخلاف الوكالة فانها يصح عليها شرط متعارف وبشرط غير متعارف
 والفاظ الكفالة بالنفس ان يقول كفلت بنفس فلان او برأسه او بقربته
 او بجسده او بروحه او بوجهه او بصدقه او خزنه او قال بالفارسية يذير فتم
 تن فلان او قال تن فلان بر من ، ولو قال كفلت سيده او رجله او نحوه مما لا يصح
 اضافة الطلاق اليه لا يصح به الكفالة وعن ابيو سعيد رح ان فلان هو علي بن
 جهمنا او قال علي بن ادرك به او العالة به كانت كفالة بالنفس ، ولو قال فلان
 صامن حتى يجتمعا او حتى يملسا لا يكون كفالة لانه لم يبين المصمون به نفس
 ولو قال هو علي او اليه كانت كفالة بالنفس ، ولو قال اشناي فلان بر من مال
 انفسه او جعفر رح يكون كفلا بالنفس وقال العقبة ابو الليث رحمه
 لا يكون كفلا وما قال العقبة ابو جعفر رح اقرب الى عرف الناس وذكر في
 الاصل لو قال انا كفيلك بمعرفة فلان او انا صامن بمعرفة فلان لا يكون كفلا
 وعن ابي يوسف رح ان هذا على معاملات الناس وعرفهم ، ولو قال فلان
 اشناي منست او قال فلان اشناي است قالوا ليكون كفلا بالنفس وقال
 عصم به ان قال اشناي فلان بر من يكون كفلا بالنفس لمكان العرف ونية
 الايجاب وقوله فلان اشناي است لا يكون كفلا لانه لم يوجب على نفسه شيئا مما
 المشايخ رح قالوا لو قال اشناي فلان بر من وقوله فلان اشناي است يكون كفلا

فكانهم فروا بين العربية والفارسية وفي الفارسية جعلوه كفيلا بالنفس وقوله
 انا كفيلا بمعرفة فلان وانا ضامن بمعرفة فلان لا يكون كفيلا ولو قال معرفة فلان
 علي قالوا يلزمه ان يدل له عليه . ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو ان يقول
 اذا هبت الريح او اذا جاء المطر او اذا قدم فلان الا جني الدار فانا كفيلا بنفس فلان
 لا يصير كفيلا . وكذا لو علق الكفالة بالمال بهذه الشروط فان علق الكفالة بما
 حسب الحق او حسب الامكان التسليم نحو ان يقول اذا قدم المطلوب البلد
 فانا كفيلا بنفسه فقدم فلان صار كفيلا بنفسه لانه متعارف . ولو جعل الكفالة
 مؤجلة الى اجل مجهول نحو ان يقول كفلت بنفس فلان الى وقت الحصاد او الى
 الديار او الى خروج الحاج او الى خروج العطايا جاز تاخير الكفالة الى ذلك الوقت
 ولو قال كفلت بنفس فلان الى ان يمطر والصماء او تعب الريح يصير كفيلا في الحال
 ويبطل الاجل وكذلك الكفالة بالمال . وكل جهالة يتحملها الكفالة . ان يتحملها
 الكفالة بالنفس مطلقا . رجل كفله لرجل بنفس رجل على انه ان لم يواف عند او قال
 ان لم يواف به في يوم كذا فهو كفيلا له بنفس فلان اخر للطلاب على ذلك الرجل مال
 ذكر ان خفاف رح انه يجوز هذه الكفالة عند اخلاق الزفرح . رجل كفله بنفس
 رجل الى ثلثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة وجعله بمنزلة
 مالو فان لامرأة انت طالق الى ثلثة ايام فان الطلاق يقع بعد ثلثة ايام وكذا
 نوباع عبد بالف الى ثلثة ايام يصير مطالبا بالتمش بعد الايام الثلاثة ومن
 ابي يوسف رح انه يصير كفيلا في الحال قال في الطلاق يقع الطلاق في الحال ايضا
 قال الفقيه ابو جعفر رح يصير كفيلا في الحال قال ذكر الايام الثلثة لتاخير المطالبة
 الى ثلثة ايام لا لتاخير الكفالة الا ترى ان هذا الكفيلا لو سلم نفس الكفيل به قبل

الايام الثلاثة يجبر الطالب على القول كن عليه الدين الموجل اذا عجل قبل طول الاجل
 يجبر الطالب على القول وما ذكره الاصل انه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة لو اذبه
 انه يصير الكفيل مطالبا بعد الايام الثلاثة. وغيره من المشايخ روح اخذ وبظاهر
 الكتاب وقالوا لا يصير كفيلا في الحال واذا مضت الايام الثلاثة قبل تسليم النفس
 في الايام يصير كفيلا ابد لا يخرج عن الكفالة ما لم يسلم. وقال شمس الائمة الحلواني
 روح في قوله ابي يوسف روح انه يطالب الكفيل بتسليم النفس في الايام الثلاثة
 ولا يطالب بعد ها الشبهة يعرف الناس وعن ابي يوسف روح في رواية اخرى اذا
 قال انا كفيل بنفس فلان عشرة ايام او قال ثلاثة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت
 الايام الثلاثة لا يبقى كفيلا. ولو قال انا كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام يصير كفيلا بعد
 عشرة ايام كما قال في الاصل قال شمس الائمة الحلواني روح كان القاضي الامام الاستاذ
 ابو علي العسيفي روح يقول كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح يجبه هذه الرواية
 وكان يقول لو قال بالفارسية يذير فتمت فلان اذبه روز يصير كفيلا في الحال واذا
 مضت المدة لا يبقى كفيلا. ولو قال يذير فتمت فلان اذبه روز يصير كفيلا بعد عشرة
 ايام. وبعض المشايخ روح قالوا اذا قال يذير فتمت فلان اذبه روز ولم يسلم حتى
 عشرة ايام يرفع الكفيل الامر الى القاضي حتى يخرج به عن الكفالة وبه كان يفتي الشيخ الامام
 الاجل ظهير الدين روح ويحكي ذلك عن جدي روح. ولو قال انا كفيل بنفس فلان من اليوم
 الى عشرة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيلا في قولهم لانه وقت
 الكفالة بعشرة ايام والكفالة مما يقبل التوقيف. ولو قال انا كفيل بنفس فلان الى
 ايام فاذا مضت العشرة فانما منها بري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح
 بهذه الكفالة لا في العشرة ولا بعد ها وذكره الاصل انه لو قال كفلت بنفس فلان شهر

يكون كفيلا أبدا كما لو قال أنت طالق شرا تكون طالقا أبدا. رجل قال لغيره فلان عجل بنفسه إلى
 شمر عن محمد رح أنه قال لا سبيل عليه حتى يضمن شمر. ولو قال نفسه عجل إلى شمر فأنذا
 شمر فأنما منه بريء قال هذا لا يضمن له شيئا. رجل كفّل بنفس رجل إلى أجل عيان لم
 به فهو وكيل بالخصومة بينهما ولم يبين الخصومة فالكفالة بالنفس جائزة ولا يكون
 وكيل بالخصومة لأنه لم يبين الخصومة رجل كفّل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به
 يوم كذا فعليه ما للطالب على فلان أخر جاز ذلك استحسانا وهو قول محمد رح
 وفي الغياص لا يجوز وهو قول أبي يوسف رح. رجل كفّل بنفس رجل فأن
 له كانت الكفالة ميراثا لورثته يأخذون للكفيل
 ماثل في تسليم نفس المكفول به

المكفول بالنفس إذا سلم نفسه إلى المكفول له وقال سلمت نفسي إليك عن الكفيل برئ الكفيل
 وإن لم يقبل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا لو أمر الكفيل رجلا أن يسلم بنفس
 المكفول به إلى الطالب إن قال المأمور للطالب سلمت إليك نفسه عن الكفيل برئ
 الكفيل. ولو أن رجلا اجنبيا ليس بماورع سلم المكفول إلى الطالب وقال سلمت
 عن الكفيل إن قبل الطالب برئ الكفيل وإن سكت الطالب ولم يقبل قبلت لا يبرأ
 الكفيل ولو أخذ القاضيه من المدعي عليه أو أمين القاضيه كفيلا بالنفس بطلب
 المدعي أو بغير طلبه فسلمه الكفيل إلى القاضيه برئ وإن سلمه إلى الطالب لا يبرأ هذا
 إذا لم يصف القاضيه أو أمينه الكفالة إلى الطالب فإن أضاف وقال له القاضيه أو
 أمينه إن المدعي يطلب منك كفيلا بالنفس فاعطه كفيلا بنفسك فسلم الكفيل
 إلى القاضيه أو إلى أمينه لا يبرأ وإن سلمه إلى الطالب برئ ولو كفّل رجل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به
 غدا فعليه المال الذي على المدعي عليه وهو الف درهم فلم يوف به الكفيل ولكن الطالب

الحق المدعى عليه وخاصة ولازمه في المسجد حتى الليل فالمال لازم على الكفيل لأنه لم يواف
 به . رجل كفيل بنفس رجل فوات المكفول به برى الكفيل رجل كفيل بنفس رجل الى الليل
 وقال ان لم يواف به غدا فعلى المال الذي لك عليه ثم اختلفا فقال الكفيل واقيتاك به وقال الطالب
 لم يوافق به كان القول قول الطالب والمال لازم على الكفيل لان سبب وجوب المال
 للمال بالكفالة الا ان الموافقة شرط للمرأة فلا يثبت بقول الكفيل . رجل كفيل بنفس رجل
 على انه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه للمال الذي عليه فتغيب الطالب عند محل الاجل
 يطلبه الكفيل فلم يجده ليدفعه الى الطالب واشهد على ذلك فالمال لازم على الكفيل . وكذا
 لو شرط على الكفيل مكانا فجاء الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان وطلب الطالب ليدفعه
 اليه فتغيب الطالب كان المال لازم على الكفيل في قول المتأخرين من المشايخ راجح وهو
 قول ابي يوسف راجح اذا تغيب الطالب يرفع الكفيل الامر الى القاضي لينصب القاضي وكذا
 للغائب ويسلمه الكفيل لا الوكيل ونظيره هذا ما لو قال فيمن اشترى شيئا على انه بالحناء
 ثلثة ايام فتوارى البائع يرفع المشتري الامر الى القاضي في قول ابي يوسف راجح لينصب
 وكذا للغائب فيرد المشتري عليه وعلى قول ابي حنيفة ومحمد راجح لا ينصب القاضي
 خصما للغائب في المسئلتين . وكذا لو حلف الرجل يقضين دين فلان اليوم فتغيب
 فلان ينصب القاضي وكذا لا فيدفع اليه الدين لان الطالب متعت فاصد للاضرار لا
 الكفيل والفرع والقاضي نصب ناظر للسليين فينصب وكذا لا دفع للضرورة رجل كفيل
 بنفس رجل على انه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه المال الذي للطالب على المكفول به
 وشرط الكفيل في الكفالة على انه برى من الكفالة اذا وافاه المسجد الا عظم فواف به في ذلك
 المكان يومئذ واشهد على ذلك وتغيب الطالب برى الكفيل من الكفالة بالنفس والمال
 جميعا . وكذا لو كان ذلك في الكفالة بالنفس وحدها لان الكفيل ههنا جعل شرط البراءة

عن الكفالة اخضا والمكفول به المسجد في ذلك الوقت دون التسليم الى الطالب
ولو كفل بنفس رجل الى النعم على انه ان لم يواف به غدا في المسجد فعليه للمال الذي
له عليه ومشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يواف الطالب غدا في المسجد فقبضه
فهو منه بريء ثم التقيا بعد الند فقال الكفيل قد قضيت وقال الطالب قد اوفيت
لا يصدق احدهما على الآخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال لا يزم على الكفيل وان
اقام كل واحد منهما البينة على الموافاة في المسجد ولم يستشهد وان الكفيل دفع
به كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل لان الموافاة مشرط
البراءة عن الكفالة فلا يثبت ذلك عند التجاحد الا بحجة فاذا اقام البينة وقع التغا^ص
بين البيتين فلا يثبت ما ادعاه احدهما والمخبر فيه ان من انكر فعل غيره كان القول
قوله لانه متمسك بالاصل ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الا بحجة ولو اقام
الكفيل لبينه على اوفاة في المسجد ولم يقيم الطالب بينه بريء الكفيل من المال و^{النفس}
ولا يصدق الطالب على الموافاة واذا دفع الكفيل بالنفس المطلوب الى الطالب في غير
المصر الذي كانت فيه الكفالة وهناك قاض او سلطان بريء الكفيل في قول لا يخففه
اذا لم يكن الكفالة مقيدة وقال صاحبا روح لا يبرأ حتى يدفعه اليه في المصر الذي كانت
فيه الكفالة وان كانت الكفالة مقيدة بان كفل بنفسه على ان يواف به في مجلس
القاضي فدفع اليه في السوق او في محلة من محال المصر ذكر في الكتاب انه يبرأ وقال
متأخرا في زماننا اذا شرط عليه التسليم في مجلس القاضي فسلم اليه في غير مجلس الق^ض
لا يبرء وان شرط الكفيل ان يدفعه اليه عند الامير فدفعه اليه عند القاضي او شرط
ان يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير او شرط عليه الدفع عند هذا
القاضي فاستعمل قاض آخر ودفعه اليه عند الثاني بريء رجل كفل بنفسه ^{المكفول}

به محبوس عند القاضي فدفع الكفيل الى الطالب في السجن برئ الكفيل وان كفل
 بنفس رجل وهو محبوس ثم اطلق ثم اعيد الى الحبس فدفعه اليه قالوا ان كان
 الحبس الثاني بشئ من التجارة او غيرها صح المدفع وبرئ الكفيل وان كان
 الحبس الثاني بشئ من امور السلطان لا يبرأ الكفيل ولو كفل بنفس رجل
 وهو غير محبوس ثم حبس فسلمه اليه في السجن لا يبرأ الا ان يكون الطالب
 هو الذي حبه فسلمه في السجن صح تسليمه ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس
 ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل في القاضي الذي حبه فقال الكفيل كفلت به
 وانت حبسته بدى بن فلان اخذ عليه عن محمد رح ان القاضي يامر باحضار المطلق
 حتى يسله الكفيل في المكفول له ثم يعاد الى الحبس اذا اقر الكفيل بالنفس بالكفالة
 عند القاضي فان القاضي لا يجبره اولى مرة وكذا في سائر الحقوق فان اعيد الى
 القاضي ثانيا فان القاضي يجبره حتى يسلم نفس المكفول به فان ثبت الكفالة بال^{بينة}
 لا بالاقرار كذلك في رواية الخفاف رحمه الله لا يجبره اولى مرة وفي ظاهر الرواية
 اذا ثبت الحق او الدين بالبينة يجبره اولى مرة رجل كفل بنفس رجل فتاب المكفول
 ان علم مكانه عند القاضي انه ابن هو بالبينة او كانت له عادة الخروج الى تلك^{البلدة}
 في كل سنة فان القاضي يهمل الكفيل مدة يذهب ويحيى به ان كان الكفيل يريد ان يذهب
 وان ابى الكفيل ان يذهب يجبره القاضي حتى يأتي به وان كان المكفول به غائبا
 لا يسلم مكانه ولا يوقف على اثره لا يحبس الكفيل ويكون بمنزلة الموت الكفيل للنفس
 اذا منع المكفول به عن السفر ان كانت الكفالة حاله كان له ان يمنعه حتى يخرج منه عن
 عهدة الكفالة وان كانت الكفالة مؤجلة ليس له ان يمنعه عن الخروج قبل حلول
 الاجل رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه ما ادعى الطالب عليه

فلم يوافق به لتعد وادعى الطالب عليه الف درهم فصدقه المطلوب ومحمد
الكفيل كان القول قول الكفيل مع اليمين على العلم. ولو قتل بنفس رجل على أنه
أن لم يوافق به غدا فعليه من المال ما اقتر به المطلوب فلم يوافق به الغد فاقتر
المطلوب أن له عليه الف درهم كان الكفيل ضامنا لما اقتر. ولو قتل بنفس رجل
على أن يوافق به إذا جلس القاضي فإن لم يوافق به فعليه الف الف إلى الطالب عليه فلم
يجلس القاضي أي ما وطالب المدعي فلم يأت به فلا شيء على الكفيل من المال لأنه علق
الكفالة بالمال بعدم الموافات إذا جلس القاضي. ولو قتل بنفس رجل على أنه من
طلبه الطالب فلم يوافق به فعلى المال الذي عليه وهو الف درهم فطلب منه فلم
يدفعه فعليه المال لوجود شرطه وهو عدم التسليم في الوقت الذي يطلب وكذا
لو قتل بنفس رجل على أنه أن لم يوافق به فعند يبله هذا المال لأن عند الاستعمل
في الدين يراد به الوجوب. وكذا لو قال إلى هذا المال. الكفيل بالقضاء اعطى الطالب
كفيل بنفسه فمات الأصل برئ الكفيلان. وكذا لو مات الكفيل الأول برئ الكفيل
الثاني. رجل قتل بنفس رجل ثم ان المكفول له اخذ من الأصل كفيلًا آخر بشفقة لا
الكفيل الأول. رجل قتل بنفس رجل على أنه أن لم يدفعه إلى الطالب غدا فعليه المال
وهو الف درهم ثم إن الطالب أبرأ الكفيل عن الكفالة قبل أن يدفعه إليه قال محمد
رج برئ الكفيل ولا يثبت براءة الكفيل بموته فإنه لو مات الكفيل كان وارثه
بمقتضى الكفيل أن دفعه إلى الطالب برئ وإن لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على
الوارث. وكذا لو مات الطالب فدفع الكفيل المكفول به إلى وارث الطالب في الوقت
برئ وإن لم يدفعه لزمه المال. رجل ادعى على رجل أنه غصبه ثوبا فاخذ من المدعي
كفيلًا بنفسه وقال للكفيل أن لتردّه علي غدا فعليك من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال

لا بعشرين درهماً منك المكفول له قال محمد بن يحيى في قياس قولنا ينفقته ربح ونقولنا
 لا يلزمه الا عشرة دراهم وفي قول ابي يوسف ربح هو حاشي يجب عليه ما شرطه على نفسه
 وان لم يقبل الطالب رجل قال لاخر كفت لك بنفس فلان فان غاب عنه فلانا
 ضامن لما عليه فعاب المكفول به الى الكوفة ولم يطلب المكفول له ثم دفعه الكفيل
 اليه بعد رجوعه من الكوفة قال الكفيل ضامن للمال لانه علق الكفالة بالغيبة ولو
 قال قد كفت لك بنفس فلان فان غاب ولم اوافك فلانا ضامن لما عليه فعاب قبل
 ان يوافق لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل ان اوافيك به ولو قال
 فان غاب فلم اوافك به فلانا ضامن لما عليه هذا على ان يوافيه بعد الغيبة
 الطالب اذا علق براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجه ثلثة في وجه يجوز
 البراءة وميطل الشرط نحو ان يكفل رجل بنفس فابراه الطالب عن الكفالة على ان يعطيه
 الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له على مال
 ليرثه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل عن الكفالة في رواية
 الجامع واحكام رواية الحوالة والكفالة وفي رواية اخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجه
 يجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل كفيل بنفس رجل وبما عليه من المال فشرط
 الطالب على الكفيل ان يدفع المال الى الطالب ويبرئه عن الكفالة بالنفس جازت
 البراءة والشرط وفي وجه لا يجوز كلامها وصورة ذلك رجل كفيل بنفس رجل فاشتد
 فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون
 باطلا والله اعلم

فصل في الكفالة بالمال

رجل كفيل بيمين في يد رجل فهو على وجهين اكان المدين امانة في يد كالدقعة

والعارية واموال المضاربة والشركة والبضاعة والعين المستاجر وما كان في معناه
لا يصح الكفالة فيه. وأن كان العين مضمونا على صاحب اليد كالنقشب والمبيع يبيع ^{سدا}
والمقبوض على رسوم الشراء ونحو ذلك يصح به الكفالة فيجب على الكفيل تسليمه
مادام قائما واذا هلك كان عليه قيمته وكذا الوادعي رجل عيدا في يده رجل وكفل رجل
بالعبد فمات العبد فاقام المدعي بالبينة ان العبد كان له وقضه القاضي له بذلك
كان له ان يأخذ الكفيل بقيمة العبد. رجل كفّل عن رجل بمال فقال الكفيل المكفول له
ان وافيتك بنفسه غدا فانا برئ من المال فوافاه جاز وبرئ عن المال لكان التقا^{مل}
ولو قال الكفيل بالنفس ان لو اواف به غدا فعلى ما اقر به المطلوب فلم يواف به غدا
فاقر المطلوب ان له عليه خمسمائة كان الكفيل ضامنا لما اقر. وليس هذا كالحال وقال
ان لو اوافك به غدا فانا ضامن لما ادعيت عليه فلم يواف به غدا فادعي ^{لب} الطالب
عليه مالا لا يلزمه المال. وكذا لو قال ان لو اوافك به غدا فنادعيت عليه فهو على
فلم يواف به غدا فادعي عليه مالا لا يلزمه. رجل قال لا اقر ان لم يعطك فلان مالك
فهو على فتقاضاه الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة تقاضاه لزم الكفيل استمسا^{نا}
رجل قال لا خربائع فلانا فما باعت فهو على فقال الطالب بعد ذلك بعت منه متاعا^{ما}
بالف درهم وصدقه المشتري وكذبهما الكفيل كان القول قول الطالب والمطلوب
استخسانا. رجل قال لغيري اذا بعت فلانا شيئا فهو على فباعه شيئا ثم باعه شيئا
آخر لزم الكفيل المال الاول دون الثاني. ولو قال ما بعتك اليوم فهو على الزم ما يبيعه
اليوم. ولو قال من باع فلانا اليوم فهو على فباعه رجل لا يلزم الكفيل ولو قال
الكفيل لجماعة انا ضامن لما يبيعوه. وغيره كما كان ضامنا لما باعته القوم دون
غيرهم من رجل كفّل عن رجل بمال بغير امر ثم اجاز المكفول عنه الكفالة فادى الكفيل شيئا

لا يبرح على المكفول عنه . رجل قال لغيره ما ذاب لك على فلان فهو على ورضع بالاط
فقال المطلوب للطالب على الف وقال الطالب لي عليه الفادرهم فقال الكفيل
ما للطالب على المطلوب شيء ذكر في الاصل ان القول قول المطلوب فيجب الف
على الكفيل . رجل قال لغيره ما ذاب لك عليه من حق او ما تضرع لك عليه من حق فهو
على فغاب المكفول عنه فاقام المدعي البينة على الكفيل ان له على المكفول عنه
الف درهم لا يقبل بيته حتى يحضر المكفول عنه . ولو اقام المدعي على الكفيل بينة
ان قاضيه بلد كذا تضرعه على الاصيل بعد عقد الكفالة بالف درهم قبلت هذه
البينة ويقضي على الكفيل بامره ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو كفيل عن
رجل بامره بما للطالب على المكفول عنه فغاب الاصيل فاقام الطالب البينة
على الكفيل ان له على فلان الغائب الف درهم وانه كفيل له باخر فلان الغائب
هذه البينة ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب . رجل ادعى على رجل ما لا
فقال المدعي عليه لرجل كفله عني كان ذلك اقرارا منه بالمال للمدعي رجل كفيل عن رجل
بدين على اخ فلانا وفلانا يكفلان عنه بكذا وكذا من هذا المال فابي الاخر ان يكفلا
قال الفقيه ابو بكر البجلي رح الكفالة الاولى لانته ولا خيار له في ترك الكفالة
رجل تزوج لامرأة وضمن عند المهر على انه ان مات ابنه او امرأة ابنه
قبل ان يبنيه بها فهو بريء عن الضمان عن ابيه يوسف رح انه قال الضمان
لازم والشرط بالمل . امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا فمها
عليك صدقة او قالت فمت في حل من مهر في مات الزوج من ذلك المهر قال محمد
رح المهر على الزوج وبطل ما قالت لانه مخاطرة . وكذلك رجل له دين على رجل
فقال الطالب للمطلوب ان لم اقتض ما عليك حتى تموت فانت في حل فمات المطلوب

كانت البراءة باطلة. ولو قال الطالب ان مت انا فانت في حل فهو جائز لانها وصية
 رجلان اشترى ابدا او استقرضا ما لا من رجل على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
 كان للبائع ان يأخذ ايها شاء بجميع الالف فاذا أدى لحدهما شيئا لم يرجع على
 شريكه حتى يكون المؤدى اكثر من النصف. ولو كفلا عن رجل بالالف على ان كل
 واحد منهما كفيل عن صاحبه فادى احدهما شيئا كان له بالخيار ان شاء رجع بجميع
 ذلك على الاصيل ان كانت الكفالة بامره وان شاء رجع بنصف ذلك على الكفيل
 الاخر قل المؤدى او اكثر رجل كفيل عن رجل بالالف درهم فصالح الكفيل الطالب
 من الالف على خمسمائة صحيح الصلح وبوي الاصيل والكفيل عن الخمسمائة ^{خري} الا
 رسل باع دارا وكفل انسان بالذرة ثم ادعى الكفيل الدار لم يسمع دعواه ^{رجل}
 قال لاخر باع فلانا على ان ما اصابك من خسار فهو علي او قال رجل لرجل ان ^{هلك}
 عبدك هذا فانا ضامن به لا يصح هذه الكفالة. الكفالة بالخراج جائزة يرجع
 على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامره وان كفيل عن رجل بالجبايات اختلفوا ^{فيه}
 والصحيح انها تصح ويرجع على المكفول عنه ان كان بامره. وكذا السلطان اذا
 صادر رجلا فامر الرجل غيره ان يؤدي عنه المال كل ما هو مطالب به حسا
 جازت الكفالة به وان امره غير بذلك ان قال علي ان ترجع علي بكذا كان له ان ^{يرجع}
 عليه وان لم يقل علي ان ترجع بذلك علي اختلفوا فيه والصحيح انه يرجع ذكره
 السير المسلم اذا كان اسيرا في يد اهل الحرب فاشتراه رجل منهم ان اشتراه بغير امره
 يكون متطوعا لا يرجع بذلك على الاسير فيجلى سبيله. وان اشتراه بامره في القياس ^{لا يرجع}
 لما مور على الامر وفي الاستحسان يرجع سواء امر الاسير ان يرجع بذلك عليه او
 لم يقل علي ان ترجع بذلك علي وهو كما لو قال الرجل لغيره انفق من مالك على عمالي

او اتفق في بناء دار في فافق المامور كان له ان يرجع على الامر بما اتفق وكذا الامر
 اذا امر رجلا ليدفع الفداء ويأخذ منهم فهو بمنزلة مالو امره بالشراء ^{رجل يدعى}
 على رجل غائب الفاق قال رجل للطالب لك على الف درهم اذا قدم فلان الغائب
 جاز ولو قال ان اقر لك فلان بالف درهم فانا كفيل بذ لك جاز. ولو قال لي عبدك هذا
 من فلان بالف درهم على اني ضامن لها فباعه بخمسمائة كان له ان يأخذ الكفيل
 بخمسمائة ولو باع المولى عبده بالف درهم ضمن الكفيل الفاء ولو ان رجلين كانا
 في السفينة فقال احدهما لصاحبه الق متاعك على ان متاعي بيننا فالقايض ^{نصف}
 تيمته رجل كفيل عن رجل بالف يدعيه ثم اقام الكفيل البيعة ان الالف اليه اذ عاها ^{على}
 المكفول عنه ثم خسر لم يقبل ذلك من الكفيل رجل قال ان تقاضيت فلانا فام بطلك ^{فلانا}
 ضامن بمالك فمات المطلوب قبل التقاضي ذكر ابن سماعة ربح في النواذر انه يبطل الضمان
 رجل كفيل عن رجل بمال والطالب غائب والمكفول عنه حاضر فاجاز الغائب
 بعد ذلك لا يصح الكفالة في قولنا يحنقه ومحمد ربح وتصح في قول ابي يوسف ربح
 ولو كان المكفول عنه غائبا والطالب حاضر فاجاز الطالب جاز رجل عليه دين ^{لرجل}
 فكفل رجل بالدين محضرة الطالب والمطلوب بغير امر المطلق فرض به المكفول
 عنه ثم قال المكفول له رضيت بكفالتك جاز فان ادى الكفيل المال رجع به على المكفول
 عنه. ولو قال المكفول له اولا قدر رضيت بكفالتك ثم قال المكفول عنه قد رضيت
 او قال قد اجرت وادى المال لا يرجع على المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ^{لزم}
 الكفيل فلا تشغير باجانة المكفول عنه. مريض قال لورثته ان للناس على ديونا فاضنوا
 عني فضمنوا وارباب الديون غيب جاز استخسانا وان قال الصحيح ذلك لورثته واصحاب ^{الديون}
 غيب لا يجوز ذلك. وكذا الوضو صاحب الدين وقال رضيت لا يجوز ايضا ولو ان للربض

لم يطلب من الورثة ذلك وقال ورثته ضمنا للناس كل دين عليك والغراء غيب لا يجوز
 ذلك الضمان ولو قالوا ذلك بعد موت المورث جاز . وقال أبو يوسف ربح يجوز
 الوجهين وعن أبي حنيفة ربح اذا ضمن الوارث في مرض موته جاز وان لم يطلب
 المريض منه ذلك . رجل كفّل عن رجل بمال ثم ان المكفول عنه اعطى الكفيل رهنا
 ذكر في الاصل انه او كفّل بمال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا بذلك
 جاز الرهن . ولو كفّل بنفس رجل على انه ان لم يوف به الى سنة فظلمه المال الذي
 وهو الف درهم ثم اعطاه المكفول عنه بمال رهنا الى سنة كان الرهن باطلا لانه
 لم يجب للمال للكفيل على الاصيل بعد . وكذا لو كانت الكفيل قال للطالب في الكفالة
 ان مات فلان ولم يؤدك المال فهو على ثم اعطاه المكفول عنه رهنا لم يجز
 ابي يوسف ربح في النواذر انه يجوز . ولو أبرأ الطالب عن هذه الكفالة لا يجوز الابراء
 قال في الاصل وكل حق لا يجوز الرهن به لا يجوز الابراء عنه . رجل باع دارا وكفّل رجل
 المشتري بما ادركه فيها من درك فاحذر المشتري بذلك عنه رهنا ذكر في الاصل ان
 الرهن باطل ولا ضمان على المدين والكفالة جائزة . وذكر في النواذر عن أبي حنيفة
 لا يجوز الرهن بالدرك سواء اخذ الطالب او الكفيل واخذ الرهن يكون ضامنا
 رجل كفّل عن رجل بامر مجيّد فادى الزبوف ونجوز الطالب فان الكفيل يرجع
 على الاصيل بما كفّل وهو الجيّد . ولو أمر المديون رجلا بآداء الجيّد عنه فادى
 الزبوف فانه يرجع بالزبوف . ولو اشترى شيئا بالجيّد ففقد الزبوف ورضي به البايع
 رجع المشتري على الشفيع بالجيّد . ولو اشترى شيئا بالجيّد واعطاه زبوا فباعه
 مراحمه يبيعه مراحمه على الجيّد واليّه وقع عليها العقد
 ثم صعد _____ ان الامر يقدر للمال عنه اربعة اقسام

منها ما يرجع للمأمور على الأمر سواء قال له الأمر ادفع عني أو لم يقل ذلك خليطاً كان
 المأمور له أو لم يكن. والثاني ما يرجع فيها إذا كان المأمور خليطاً للأمر ولا يرجع
 إذا لم يكن. والثالث ما لا يرجع في جميع الأحوال إلا إذا شرط الأمر الضمان وقال على
 أي ضامن. والرابع ما يرجع إذا قال الأمر عني ولا يرجع إذا لم يقل ذلك أما الأول
 رجل قال لغيره اكفل لفلان بالف درهم عني أو قال انقد فلانا الف درهم له ^{أضمن} على أو قال
 له عني أو قال له الألف التي على أو قال اقض ماله على أو قال اقضه عني أو قال أعطه
 التي على أو قال أعطه عني الف درهم. أو قال ادفع اليه الألف التي له على أو قال ادفعه
 الف درهم ففعل المأمور فانه يرجع على الأمر في هذه المسائل بما دفع في رواية الأصل
 وعن أبي حنيفة رج في المجرى إذا قال الأخ اضمن لفلان الألف التي له على فضمنها وأدفع
 إليه يكون متطوعاً في الضمان ولا يرجع على الأمر إلا أن يكون خليطاً للأمر فيرجع عليه
 وكذا في قوله اقضه. وأما القسم الثاني رجل قال لأخ ادفع لفلان الف درهم
 ولم يقل عني ولا انفالك على فندفعها المأمور ان كان خليطاً للأمر يرجع بما أدى وإن
 لم يكن خليطاً لا يرجع. وقال أبو يوسف رج يرجع في الوجهين. والخليط هو الذي يكون
 في عياله كما لو ولد والولد والزوجة وابن الأخ الذي في عياله أو امرأته وسرته نكح
 عنان كذا قال في الأصل وذكر في بعض المواضع الخليط هو الذي يأخذ منه الرجل ^{يعطيه} ربحاً
 ويديته ويضع عند المال وإن لم يكن في عياله وذكر في الأصل إذا امر بقبالة
 الصيارفة أن يعطي رجلاً الف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور
 فانه يرجع ^{نحو} في الأمر في قول أبي حنيفة رج وإن لم يكن حريفاً لا يرجع إلا أن يقول
 عني. وذكر في الأصل رجل قال لغيره وليس بخليط له ادفع لفلان الف درهم
 ندفع المأمور لا يرجع به على الأمر لكن يرجع به على القابض قال لأنه لم يدفع إليه على وجه ^{دفعه} يوجب

القسم الثالث رجل قال لأخيه فلان عني الف درهم فوهب المأمور حيا مكرهات
 لهبة من الأمر ولا يرجع المأمور على الأمر ولا على الغائب وللأمر أن يرجع في الهبة
 والدافع يكون متطوعا ولو قال هب فلان الف درهم على أي ضامن ففعل جازت
 الهبة وتضمن الأمر للمأمور وللأمر أن يرجع في الهبة ولا يرجع الدافع. ولو قال
 اقض فلانا الف درهم فاقضه لا يتضمن الأمر شيئا سواء كان خطبالة أو لم يكن
 ولو وهب رجل مالا لاجني ثم ان الموهب له أمر رجلا ليعوض الواهب عن هبته
 من مال نفسه ففعل جاز ولا يرجع على الأمر إلا إذا قال له الأمر في الأمر على
 أن يرجع بذلك على فخ يرجع. وكذا لو قال كفر بميني بطعامك أو زكوة مالي بمال
 نفسك أو ابج عني رجلا بكذا أو اعتق عني عبد عن ظهاري. وعن أبي يوسف ^{رحم}
 أن المأمور يرجع على الأمر في هذا المسائل. ولو أمر رجلا بأن يقض دينه ولم ^{يقبل}
 على أي ضامن ولا على أن يرجع بذلك على رجوع المأمور على الأمر على كل حال رجل
 عليه الف نرجل فامر المديون رجلا أن يقض الطالب الألف إلى عليه وقال
 المأمور قضب وصدقة الأمر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على الأمر لأن
 المأمور بعضاء الدين وكيل بشراء ما في ذمته له فإذا لم يسلم له ما في ذمته لا يرجع ^{المأمور}
 على الأمر كالوكيل بشراء العين إذا قال اشتريت ونقدت الثمن من مال نفسي و
 صدقة الموكل وانك البائع لا يرجع الوكيل على الموكل فإن أقام المأمور بينة ^{على}
 قضاء الدين قبلت بينته ويرجع المأمور على الأمر ^{بغير} الأمر عن دين الطالب
 ولو أن مديونا قال لغيره ادفع إلى فلان رب ديني الغاي قبضها من دينه الذي
 له على أي ضامن لها فقال المأمور دفعت وصدقة الأمر وانك الطالب وحلف
 رجوع المأمور على الأمر ولا يبرأ الأمر عن دين الطالب لأن الاقتضاء لم يثبت ^{المأمور} بقول

ولو صدق الأمر الطالب فاقام المامور بينة على القضاء رجع المامور على الأمر
ويرجع إليه الطالب ايضا بدينه. ولو أن مديونا قال لرجل ادفع الى فلان ألف
درهم قضاء عن دينه الذي له عليّ اية ضامن لها فقال المامور قضيت
وصدقه الأمر وانكر الطالب وحلف انه لم يقض منه شيئا كان القول قول القائل
ولا يبرأ الغريم عن دينه ولا يرجع المامور على الأمر ذكر المسائل في الجامع. رجل أمر
ليقضي دينه الذي لفلان عليه فقضى المامور الدين واراد ان يرجع على الأمر فقال
الأمر ما كان لفلان على شيء أصلا ولا امرتك ان تقضيه وان فلانا لم يقض منك
شيئا وصاحب الدين غائب فاقام المامور بينة على الدين وعليه أنه أمره بالقضاء
وانه قضاء فان القاضي يقضي بما للقاتب على الأمر ويقضي رجوع المامور على
الأمر لان حق المامور يتعلق بجميع ذلك فكان خصما في اجابته. رجل قال لجماعة
اشهدوا لي قد ضمنت لهذا الرجل بالالف اليه على فلان ثم ان المديون
اقام البينة انه كان قد قضا. قبل ان يضمه الكفيل قبل بينته ويبرأ المديون
عن دين الطالب ولا يبرأ الكفيل عن الطالب لان قول الكفيل ذلك كان اقرارا
بالدين عند الكفالة فلا يبرأ الكفيل. وان اقام المديون بينته على القضاء وبعد
الكفالة برئ المديون والكفيل جميعا. رجل أمر رجلا ان يقضي المامور دينه
من مال نفسه فامتنع المامور عن القضاء لا يجبر لان قول المامور كان وعدا
والوعد غير لازم الا اذا قبل وكفل فحينئذ يجبر على القضاء. رجل دفع الى صبي مائة
درهم وقال له انفقها على نفسك فجاء انسان وضمن للدافع هذه العشرة لا يصح
ضمانه لانه ضمن عن الصبي ما ليس بمضمون عليه. ولو ضمن قبل الدافع الى الضمان
ادفع الى هذا الصبي هذه العشرة على ان ضامن لك عنه بهذه العشرة صح ذلك ويكون

الصالح من مستقرها العشرة من الدفاع أمره بدفعها إلى الصبي ويبيع الصبي بثبائه في القبض ولا
 وكذلك الصبي المحجور إذا باع شيئاً وقبض الثمن فجاء إنسان وكفل المشتري بالدره
 أو كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا يصح كفالته وإن كفل قبل ذلك صححت الكفالة مكان
 قتل رجلاً عمدًا فصالح من الدم على العبد بعيته وكفل رجل بإثني عشر فملاك العبد
 قبل التسليم كان لولي الدم أن يأخذ الكفيل بقيمة العبد. وأن شاء طالب للكاتب ^{أيضاً}
 بقيمة العبد لأن الصالح عن دم العبد لا يبطل بهلاك البدل قبل التسليم فإذا عجز عن
 تسليم العبد مع الموجب للتسليم يطالب بقيمة البدل فهو بمنزلة ما لو كفل رجل
 بالمتصوب فملاك الغصب كان على الكفيل قيمته وأن كان القاتل حرافصاً عن الدم
 على عبد وكفل رجل بالعبد فملاك العبد قبل التسليم كان هذا وأول سواء
 وكذا لو كان العبد صديقاً أو بدلاً لخلع لأن هذه العقود لا تبطل بهلاك البدل قبل
 التسليم وللصالح أن يبيع العبد قبل القبض لأن العبد مضمون بنفسه فجاز فيه
 التصرف قبل القبض. ولو أن المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل
 ثابت بأقراره أو بالبينه وكفل إنسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد إلى الرق لم يكن
 للصالح أن يأخذ المكاتب حتى يفتق لأنه التزم المال في الذمة عوضاً عن الدم فصح
 ذلك في حقه إذ في حق المولى فإذا خلص أكسبه بالحرية يؤخذ به وللصالح أن يأخذ ^{الكفيل}
 قبل عتق المكاتب لأنه كفل بمان واجب للحال وإنما خافت المطالبة عن المكاتب قبل ^{العتق}
 فلا نسبه وعجزه فلا يسقط المطالبة عن الكفيل. رجل اشترى عبداً وكفله رجل بالعهد
 ذكر في الجامع أن ضمان العهد باطل وقال أبو يوسف رح ضمان العهد كضمان الدار
 يجوز ويؤخذ الكفيل بالثمن عند الاستحقاق. واختلفت الروايات في ضمان الدار
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح الكفيل بالدره ككفيل بالثمن إذا استحق المبيع

رجل باع دارا عارية وقبض الثمن ولم يسلم المبيع فكفاله رجلان فسلمها اليه
او يدفعها اليه فهو سواء وهو ضامن ويحبس حتى يدفع الجارية الى المشتري
فان ماتت الجارية قبل ان يدفعها اليه برئ عن الضمان. وعن ابي يوسف
في النواذر اذا باع دارا عارية وقبض الثمن وضمن رجل قبل القبض ليس لها
او يرد الثمن او قال انا ضامن بخسليمها ولم يزد على ذلك فهو سواء في قول ^{سفيان} ابي يوسف
رج ان ماتت الجارية واستمقت او كانت حرة او مدبرة او ام ولد او مكاتبه
للبيع او غيره كان على الضامن رد الثمن والمشتري بالخيار ان شاء اخذ البائع
بن لك وان شاء اخذ الضامن واو كان البائع دفعها الى المشتري والمسئله ^{لها} بما
كان للمشتري الخيار ان شاء رجع بالثمن على البائع وان شاء رجع على الضامن في قول
ابي يوسف رج. وقال الحسن رج من قول نفسه برئ الضامن عما ضمن ولو
كان الضامن بهذه اللفظة ما ادركه فيها من درك او ما تبعه فيها من تبعه
قال ذلك قبل ان يقبضها المشتري او بعد ما قبضها والمسئله بما لها كان للمشتري
ان يأخذ البائع او الضمان بالثمن. ورجل ابرأ زوج ابنته عن مهرها او ذهب ^{المهر}
عليه انه ضامن فلم يجز الابنه لا يجب على الوالد شيء لانه لم يضمن شيئا فان له على
فلا يصح الضمان الا اذا قال الوالدان الابنه قد وكلته بالمهره او الابراء وابراه
عن مهرها او وجهه منه وضمن انها لو انكرت التوكيل فطالبت زوجها واخذت
منه المهر فالاب ضامن لذلك كان على الاب ضمان ما اخذت من الزوج بغير حق
رجل كفله عن رجل بالف بامره ثم ادعى الكفيل ان الالف التي كفله بها قمارا ومن خرامها
اشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل قوله. ولو اقام البينه على اقرار المكفول له
بذلك والمكفول له لا يجد لا يقبل بينته ولو اراه وان يحلف الطالب لا يلتفت اليه

ولو كان الكفيل ادنيا للمال الطالب واراد ان يرجع الى المكفول عنه والطالب غائب
فقال المكفول عنه كان المال قمارا او ثمن ميتة وما اشبه ذلك واراد ان يقيم
البينة على الكفيل لا يقبل بيئته ويؤمر باداء المال الى الكفيل ويقال له اطلب
خصمك وخاصة فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل فاقرا الطالب عنه
القاضي ان المال كان ثمن خمر او ما اشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا فلوان
القاضي امر الكفيل ثم حضر المكفول عنه فاقرا المال من قرض او ثمن مبيع وصدقه
الطالب لزمه المال ولا يصح ان على الكفيل والحوالة في هذا بمنزلة الكفالة من بعض
كفل عن رجل بمال بامر ثم مات الكفيل وابى الورثة ان يجيزوا الكفالة فان لم
على الكفيل دين محيط بماله جازت الكفالة من ثلثة وان اقر المريض ان الكفالة
كانت في صحته لزمه جميع ذلك في ماله اذ لم يكن الكفالة لو ارث ولا عن وارث لان
اقرار المريض ان الكفالة كانت في صحته اقرار منه بماله كان سببه في الصحة فيكون
بمنزلة الاقرار بالدين فصح اذا كان المكفول له اجنبيا ولم يكن عليه دين محيط
بماله عبد ما ذون له دين على رجل فكفل مولا للعبد ان كان العبد مديونا
جازت الكفالة فلوان هذا العبد قضى دينه الذي كان عليه بطلت كفالته الى
رجلان لهما على رجل دين فكفل احدهما لصاحبه بحصته من الدين لا يصح كفالته
ولو تبرع احدهما باداء نصيب صاحبه عن الدين كان جائزا وكذا الرجل اذا مات
وله دين على رجل وتلك ابنتين فكفل احدهما لاخته عن المديون بحصة اخته لا يصح
الكفالة ولو تبرع احدهما فادى حصة صاحبه من الدين صح تبرعه وهو بمنزلة
الوكيل بالبيع اذ كفل بالثمن عن المشتري لا يصح كفالته ولو تبرع باداء الثمن عن
المشتري صح تبرعه رجل كفل في صحته فقال ما اقربه فلان لفلان فهو على من

الكفيل وعليه دين يحميط بماله فاقتر المكفول عنه ان لفلان عليه الف درهم ^{المريض} ثم
 جميع ذلك من جميع ماله . وكذا لو اقتر المكفول عنه بذلك بعيد مامات الكفيل لزم
 الكفيل بمخاص المكفول له غرماء الكفيل . رجل كفيل لرجل بالف درهم ثم مات الطالب
 والكفيل وارثه بريئ الكفيل عن الكفالة ويبقى المال على المكفول عنه على حاله
 وان كانت الكفالة بغير امره بريئ المطلوب ايضاً لانه لما مات الطالب صار
 ذلك المال ميراثاً عنه لو ارثته ولو ملك الكفيل المال في حياة الطالب بالقضاء
 او بالهبة يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامرء وان كانت بغير امره لا يرجع
 على المكفول عنه وكذا اذا ملك الكفيل المال بالارث وهذا اذا مات الطالب
 والكفيل وارثه فان مات الطالب والمكفول عنه وارثه بريئ الكفيل ^{المطلوب} لان
 وهو الاصيل ملك ما في ذمته فيبرأ وبراءة الاصيل توجب براءة الكفيل فان كان
 للطالب ابن اخر مع المطلوب بريئ الكفيل عن حصته المطلوب ويبقى عليه حصته
 الابن الآخر . رجل قال للقوم هرجه شمارا لفلان ايد برمن قالوا هذا كلام
 باطل لا يلزمه شيء . رجل قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك
 على فندفع اليه كل يوم درهما حتى اجتمع عليه مالا كثيرا فقال الامر له اراد جميع ^{ذلك}
 كان على الضامن جميع ذلك بمنزلة قول الرجل لغيره ما بايعت فلانا فهو على
 يلزمه جميع بايعه وهو بمنزلة قول الرجل لامرأة الفيركفت لك بالنفقة
 ابدا يلزمه النفقة ابدا مادامت في نكاحه . ولو قال لها مادامت في نكاحه
 فنفقتك عما فان مات احدهما او زال النكاح لا يبقى النفقة ولو استاجر رجل
 دارا كل شهر بدرهم ولم يذكر عدد الشهور كانت الاجارة في شهر واحد فان
 سكن المستاجر فيها يوما من الشهر الثاني لزمه الاجارة في الشهر الثاني وهكذا

في كل شهر فاعطاء المستاجر كفيلا بلا جرة ما لزم المستاجر لزم الكفيل ذلك فلا
 يبطل هذه الكفالة بالموت كما لا يبطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجر
 ان يأخذ المستاجر قبل ان يؤدي فاذا أدى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على المستاجر
 ان كان الكفالة بامره وكذا لو قال لغيره ما اقرتك فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم
 اقر فلان بشيء كان ذلك في تركه الكفيل وهو بمنزلة الكفالة بالدرك

فصل في مسائل السفينة

رجل جاء بكتاب السفينة الى رجل من شريكه او خليطه مدفع الكتاب الى الذي جاء
 فقرأ المدفوع اليه ثم قال كتبتهالك عندي ذكر محمد روح في النوار ان ذلك لا يكون
 اما من المدفوع اليه وكذا لو قال له الدافع اضمنها لي فقال قد اشتمها لك عندنا وقال كتبتهالك
 عندي فهو مخير ان شاء دفع اليه المال وان شاء لم يدفع وان قال المدفوع اليه
 كتبتهالك على وقال اثبتها لك على فهو ضمان صحيح يأخذ به صاحب السفينة
 الطحاوي روح في الشروط اذا قبل المدفوع اليه كتاب السفينة وفأشأ فيه لزمه المال
 وعن ابي يوسف روح في الشروط اذا دفع المدفوع اليه كتاب السفينة ثم ابي يعقوب
 ذلك والاعتماد على الاول انه لا يلزمه المال ما لم يضمن او يقول كتبتهالك على
 او قال اثبتها لك على رجل اقترض رجلا على ان يكتب له بذلك الى بلد كذا لا يجوز ذلك
 وان اقترض بغير شرط وكتب له بذلك الى بلد اخر سفينة جاز وكذا لو قال الرجل لغيره
 اكتب لي سفينة كذا على ان اعطيك هنا الى ايام فلا يخفيه لان القرض معاوضة
 حقيقة وان كانت في بعض الاحكام اعارة فلتشبهه بالمعاوضة يفسد الشرط الفا
 وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل روح رجل انفذ اجرا له الى مدينة من المدن
 ثم انفذ الى الاخير بعد خروج الاخير من المدينة شيئا من السودان ثم كتب الى الاخير

هذا الرجل سفينة باسم رجل فلان وصلت السفينة الى الاجير قبلها واذا بعض
 المال وبذل لصاحب السفينة خطا بالباقي ثم ورد الى الاجير كتاب من الاستاذ ان لا
 السفينة التي كتبها اليك باسم فلان وان كنت بليتها فلا تؤفه المال ورجع عليه كتاب
 السفينة فقد بدلى في ذلك وقد تبدل الامر هل للاجير ان يمتنع عن اداء الباقي
 قال رح ان كان المكتوب له وهو صاحب السفينة دفع المال الى الذي كتب له السفينة
 وضمن له المكتوب اليه صح ضمان الاجير عنه ولا يكون للاجير ان يمنع عن اداء الباقي
 وان لم يكن صاحب السفينة دفع المال الى الكاتب لا يصح ضمان الاجير عنه وكان للاجير
 ان يمتنع عن اداء الباقي ولا يكون له ان يسترح ما دفع اليه هذا اذا كان الاجير ضمن المال
 لصاحب السفينة فان لم يضمن كان له ان يمتنع عن دفع المال الى صاحب السفينة
 في العجيين قال وبذل الخط لا يكون ضمانا منه الا ان يقر باللسان او يكتب
 لفلان على من المال كيت وكيت ويتهمد على ذلك شهودا وسئل رح عن رجل اودع
 الى بعض التجار من رجل سفينة فاعطاه التاجر بعض المال وبقي البعض هل يكون
 لصاحب السفينة ان يطالب التاجر باداء ما بقي قال محمد رح ان كان للكاتب
 مال قبل المكتوب اليه وكتب اليه ان يدفعه الى صاحب السفينة فاقرا ^{المكتوب}
 اليه بالكتاب واقران المال دين على المكتوب اليه للكاتب يجب المكتوب اليه على
 دفع البقية فان لم يقر المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر وكذا اذا لم يقر ان المال دين
 عليه للكاتب لا يجبر الا اذا اقر المكتوب اليه ان لصاحب السفينة دين على الكاتب
 وضمن لصاحب السفينة نصح ضمانه ويوجد به رجل ادعى على غيره انه ضمن له
 من فلان الغائب كذا كذا درهم فقال المدعي عليه ليس لك على هذا المال ولم يقل له
 المدعي ما عليه من فلان كذا كذا درهم فقال الشئ الامام هذا رح

يملفه بآتيه ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدري قال روح وعن ابي يوسف
 ان عرض المدعي عليه للقاضي فانه يملفه بالله ماله عليه هذا المال من الوجه الذي يدري
 وان لم يعرض حلفه بالله ما ضمن له وللمتعرض ان يقول المدعي عليه للقاضي ان الرجل
 قد يضمن مالا ليرؤدي لو يبرئ الطالب عنه او يؤدبه المضمون عنه فبرأ عن الضمان
 رجل له على رجل مالا وبه كفل قايماً الطالب الاصيل ان قبل الاصيل ابراءه برئ
 الاصيل والكفيل جميعاً وان رد الاصيل ابراءه صح رده في حقه فيبقى المال عليه
 وهل يبرأ الكفيل اختلف فيه المشايخ ررح . ولو أبرأ الاصيل فمات الاصيل قبل
 الرد والقبول كان ذلك قبولا . ولو أبرأ المديون بعد موته فمات الورثة ابراءه
 بطل الابراء في قول ابي يوسف روح ولا يبطل في قول محمد روح

مسائل الحوالة

صحة الحوالة معتمد فقول المحتال له والمحال عليه ولا يصح الحوالة في غيبة المحال له وهو
 ايجنبه ومحمد روح كما قلنا في الكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة للعائش مع جار
 ولا يستترط حضرة المحتال عليه لصحة الحوالة حتى حاله على رجل غائب ثم علم العائش
 فقبل صحة الحوالة وكذا لا يعتبر حضرة المحيل حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على فلان
 بن فلان الف درهم فاحتل بها على وضيح الطالب بذلك واجاز صحة الحوالة حتى لا يكون
 ان يرجع بعد ذلك . ولو قال رجل للمديون ان فلان من فلان عليك الف درهم فاحل
 له بها على فقال المديون احلت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز في قول ايجنبه ومحمد
 روح . والحوالة على نوعين مطلقة ومقيدة وكلاهما جائزة . وصورة المطلقه
 ان يحيل على رجل للمحيل عليه دين او لم يكن فقال للطالب احلك بالف اليك ^{على} لك
 هذا الرجل ولم يقل لو دها من المال الذي لي عليه وهذا النوع من الحوالة هو

برأوة المحيل عن دين الطالب إلا أن يهلك المال على المحتال عليه فيعود الدين إلى نعمة المحيل . وهلاك المال على المحتال عليه في قول أبي حنيفة ربح يكون على وجهين أحدهما أن يموت المحتال عليه مفلسا ولم يدع مالا لأعينا ولا ديننا على رجل ولا كفيلا بالمال المحتال به والثاني أن يمجد المحتال عليه الحوالة ويحلف ولم يكن للمحيل ولا للمحتال له بينة على الحوالة وهو من جملة هلاك المال على المحتال عليه فيبطل الحوالة ويعود المال على المحيل في ظاهر الرواية وعلى قول أبي يوسف ومحمد ربح هلاك المال يكون بهذين الطريقين ويتقلّص القاضي المحتال عليه . ولو مات المحتال عليه مفلسا وعند المحتال له رهن بالمال لغیر المحتال عليه بأن استعار المحتال عليه من آخر عبنا ورهنه عند المحتال له رهنا بالمال أو رهن رجل عند المحتال له رهنا بالمال تبرعا وجعل المحتال له مسلطا على بيعه أو لم يجعل مسلطا على بيعه ثم مات المحتال مفلسا ولم يدع مالا فيعود الدين إلى نعمة المحيل . بخلاف ما لو مات المحتال عليه مفلسا وبالمال الكفيل فإنه لا يعود الدين إلى ذمة المحيل ثم في الحوالة المطلقة ان كان للمحيل دين على المحتال عليه فادى المحتال عليه مال الحوالة برئ المحيل ^{والمحتال} عليه عن دين الطالب وإن لم يكن للمحيل دين على المحتال عليه ربح المحتال عليه بذلك على المحيل لأنه قضى دينه بامر فيرجع بذلك . والحوالة المقيدة صورتهما أن يكون للمحيل مال عند المحتال عليه من وديعة أو غصب أو عليه دين فقال احلت الطالب عليك بالالف التي له علي إعلان توقيدها من المال الذي لي عليك وإذا قبل المحتال عليه برئ المحيل عن دين الطالب فان كانت الحوالة مقيدة بالالف التي له على المحتال عليه فمات المحتال عليه مفلسا لم يجد المحتال عليه الحوالة وحلف ولم يكن للمحيل ولا للمحتال له بينة على الحوالة تبطل الحوالة وعلى دين الطالب على المحيل . وكذا إذا قلّص القاضي

المحتال عليه عندها . وان كانت الحوالة مفيدة بوديعة كانت عند المحتال عليه و
 الوديعة او استحققت تبطل الحوالة ويعد الدين على المحيل . وان كانت الحوالة
 مفيدة بغصب كان عند المحتال عليه فاستحق الغصب بطلت الحوالة . وان هلك
 الغصب لا تبطل الحوالة اذ كان فيه وفاء بمال الحوالة فيكون الضمان قائما مقام
 بالغصب وما دام المال الذي تفيد به الحوالة قائما لا يكون للمحيل ان يأخذ به
 ولا دينه من المحتال عليه لان ذلك المال صار مشغولا بمال الحوالة . وان كانت
 الحوالة مطلقة والمحيل دين على المحتال عليه او عين في يده كان للمحيل ان يأخذ
 دينه او عينه من المحتال عليه . ولو كانت الحوالة مفيدة بثمن عبد كان للمحيل على
 المحتال عليه ثم انفسخ بيع العبد بخيار روية او شرط او عيب قبل القبض ^{بعد}
 بقضاء قاض او هلك العبد المبيع قبل التسليم بطل الثمن عن المحتال عليه ولا
 تبطل الحوالة استخسانا . وان استحق العبد المبيع بطلت الحوالة قياسا و
 استخسانا في رواية الاصل من الكفاية وكذا لو كاتب المولى ام وادع ثم احال عليها
 غريبا من غرمائه ببدل الكتابة ثم مات المولى يتيما ام الولد وتبطل الكتابة ولا تبطل
 الحوالة استخسانا . ولو كانت الحوالة بالف كانت للمحيل على المحتال عليه ثم ان المحتال
 له ابرأ المحتال عليه عن ماله الحوالة برئ المحيل والمحتال عليه عن دين المحتال له ^{المحيل}
 بالحوالة والمحتال عليه بالابراء ويرجع المحيل بدينه على المحتال عليه . ولو وهب المحتال
 ماله الحوالة للمحتال عليه يجوز الهبة ويبطل ما كان للمحيل على المحتال عليه ولا يكون للمحيل
 ان يرجع بدينه على المحتال عليه . ولو كانت الحوالة مفيدة بوديعة كانت عند المحتال ^{عليه}
 فرض المحيل فدفع المحتال عليه الوديعة الى المحتال له ثم مات المحيل وعليه ديون
 كثيرة لا يضمن المودع شيئا ^{من} الثمن والمحيل ولا يسلم الوديعة الى المحتال له بل يكون بين ^{عين}

غرماء المحيل بالمخصص ولو ان المحتال عليه امسك الوديعة لنفسه وقهر دين
 المحتال له من مال نفسه كانت الوديعة له ولم يكن متبرعا لصخصانا ولو ان
 صاحب الدين احال بدينه على رجل بغير امر المديون على ان يكون المديون بريئا
 جاز فان مات المحتال له فورته المحتال عليه او وهب المحتال له المال من المحتال
 لا يرجع المحتال عليه على المديون بشيء وان مات المحتال له وورثه المديون كان
 للمديون الذي عليه اصل المال ان يرجع على المحتال عليه لان المحتال له مطالبة
 المحتال عليه فانتقل ذلك الى وارثه رجل له على رجل الف درهم فاحال صاحب
 الدين رجلا على المديون بالالف اليه عليه فقبض المحتال له المال من المحتال
 فقال المحيل للقابض ما كان لك على شيء وانما امرتك بقبض المال منه بطريق
 الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القابض بل كان لي عليك الف فاحلني بها
 عليه كان القول قول المحيل لان القابض يدعي عليه ديناً وهو ينكر ولو ان
 المحتال عليه ادعى مال الحوالة وقال للمحيل ما كان لك على شيء وقد قضيت دينك بامر
 فلان ارجع عليك وقال المحيل لا بل كان لي عليك الف كان القول قول المحتال عليه
 ولو كان المحتال له غائبا واراد المحيل ان يقبض ماله من المحتال عليه وقال احلته
 بوكالة ولم يكن له على دين قال ابو يوسف لا اصدقه ولا اقبل بيغته لانه قضاء
 على الغائب وقال محمد رجع يقبل قول المحيل انه وكله رجل عليه دين لرجل فاحال
 الدين بجميع ماله وهو الف على رجل وقبل المحتال عليه الحوالة ثم ان المحيل احال الطالب
 على رجل اخر بجميع ماله عليه وقبل المحتال عليه الثاني ذكر في الاصل ان الحوالة الثانية
 تكون نقضا للحوالة الاولى لانه لا صحة للتانية الا بعد نقض الاولى
 المحيل والمحتال له يملكان النقص فاذا انقضا الحوالة الاولى انتقضت وبرئ المحتال

عليه الأول. وهو بخلاف ما إذا كان لرجل على رجل دين وبه كفيلا واعطاء كفيلا
 آخر فان الكفالة الثانية لا تكون ابطلا للكفالة الأولى لان المقص من الكفالة
 التوثق مع بقاء الدين على الاصيل وضم الكفيل الى الكفيل يزيد في التوثق ولو
 كانت الحوالة مطلقة ثم ان المحيل قرض دين المحتال له يجب المحتال له على القبول
 ولا يكون المحيل متبرعا. ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان على المحيل اروهبه
 لا يصح ولا يكون هذا كالرجل اذا كان له دين مؤجل على رجل فابراه عن الدين
 قبل حلول الاجل اروهبه منه صح ذلك. رجل عليه الف حالة لرجل وللمدين
 على آخر الف درهم حالة فاحال المدين الاول صاحب دينه على المدين الثاني
 حوالة مقيدة بما عليه صحت الحوالة. ولو ان المحتال له اخر المحتال عليه سنة لا يكون
 للمحيل ان يرجع على مديونه بما كان له عليه لان ما كان له على مديونه صار مشغولا
 بدين الحوالة وبالتاخير لا يزول الشغل فلوان المحتال له بعد التأخير أبرأ المحتال
 عليه من دين الحوالة كان للمحيل انه يرجع على مديونه بدينه حالة. رجل احال رجلا
 على رجلين بدين وقبل المحتال عليه الحوالة على ان يعطيه المحتال عليه مال الحوالة من ثمن
 نفسه او من ثمن عبد نفسه جازت الحوالة ولا يجب المحتال عليه على بيع داره ولا بيع
 عبده وهي بمنزلة ماله قبل الحوالة على ان يعطيه المال عند الحصاد او ما اشبه ذلك
 فانه
 لا يجب على اداء المالك قبل الاجل. ولو كانت الحوالة بشرط ان يعطيه المحتال عليه ماله
 من ثمن دار المحيل او من ثمن عبده كانت الحوالة باطلة لان هذه حوالة بما لا يقدر على الوفاء بها
 وهو بيع الدار والعبد فان الحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيلا لبيع دار المحيل او عبده ^{رجل}
 وبه كفيلا فاحال الكفيل الطالب بالمال على رجل فقبل المحتال عليه بولي الاصيل
 والكفيل جميعا الا ان يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فحينئذ

لا يبرأ الاصيل . رجل عليه دين فجاء الطالب يتقاضيه دينه فقال للمدين
قد حلتك بهما على فلان وفلان غائب وقت الخصومة فقال الطالب لراجل
الحالة كان القول قول الطالب والبينة على المطلوب وهو المحيل فان اقام
المطلوب بينة على ما ادعى ذكره الاملاء ان القاضيه يقبل البينة ويؤخر الامر
حتى يحضر الغائب فانه خصم مع الطالب فاذا قدم الغائب وانكر الحوالة امر الطالب
بإعادة البينة في وجهه ولا يقضي عليه بتلك البينة وان لم يكن للمطلوب بينة
على ذلك وطلب المطلوب يمين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فان
نكل الطالب برى المطلوب عن الدين . رجل عليه دين لرجل فاحال الطالب على
رجل ليس عليه للمحيل دين فجاء فضولي وقضى المال من المحال عليه تبرعاً كان
للمحال عليه ان يرجع على المحيل كما لو ادى المحال عليه المال بنفسه وايسر عليه
كان له ان يرجع على المحيل . ولو كان للمحيل دين على المحال عليه فاحال الطالب على
مدينه بذلك المال ثم جاء فضولي وقضى دين المحال له عن المحيل الذي عليه
اصل المال كان للمحيل ان يرجع بدينه على المحال عليه لان قضاء الفضولي عند
كقضاء نفسه ولو قضى المحيل دين الطالب بمال نفسه بعد الحوالة كان له ان يرجع
على المحال عليه بدينه كذلك ههنا . وايسر للفضولي ان يرجع على الذي عليه اصل
المال لانه متبرع ، ولو اختلف المحيل والمحال عليه كل واحد منهما بدعي ان الفضولي
قضى عنه والفضولي لم يبين عند القضاء احدهما بيئته يرجع الى قول الفضولي
عن ايها قضيت فان مات الفضولي قبل البيان او غاب كان القضاء عن المحال
عليه لان القضاء يكون عن المطلوب ظاهراً . البائع اذا اخلأ غريمه على المشتري
حوالة مفيدة بالتمسك لا يبقى المبيع من المبيع . وإذا مال المشتري البائع على غريمه كان

للبيع حق التمسك في ظاهر الرواية وذكر في الطلاق من الاملاء اذ الحال الزوج
ابرة بصدقها على آخر كان للزوج ان يدخل بها في قولنا يحنقه روح ولو كانت
المرأة على زوجها بالمهر غريبا لها ان تمنع نفسها لان غريمها بمنزلة وكيلها
فما يفضل الصداق له وكيلها كان لها حق المنع. رجل عليه الف لرجل فلما له بها على
تم ان المحتال عليه لحال الطالب بها على الذي عليه الاصل ذكر في النوادر ان المحتال
يبرأ منه وان توى المال على الذي عليه الاصل لم يعد المال الى المحتال عليه
الاول وكانه جعل الحوالة على الاصل نقضا للحوالة الاولى وبعدها انتقضت
لا يعود اليه المال رجلا على رجل مال فقال الطالب للمديون احلفي بمالي عليك
على فلان على انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله ان يأخذ بالمال ايها شاء
لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كقالة لان الحوالة بشرط
عدم مهارة المحيل كقالة. رجلا حال رجلا على رجل بمال فغاب المحتال عليه
بعد ذلك ثم جاء المحتال له وقال فجد في المحتال عليه ان يكون لي عليه شيء
قال يا بويوسف رح لا يصدق المحتال له وان اقام البينة انه جده لا يقبل البينة
لان المشهود عليه غائب. وان كان المحتال عليه حاضرا وجد الحوالة وليس للمحتال
له بيينة كان جوده. فتم الحوالة فيكون القول قوله في ذلك. رجلا حال امرأته
بصدقها على رجل وقبل الحوالة ثم غاب الزوج فاقام المحتال عليه بيينة ان كان
كان فاسدا وبين لذلك وجهها لا يقبل بيئته. ولو ادعى على المرأة انها كانت ابرا
زوجها عن صداقها وان الزوج اعطاها المهر او باع بصدقها منها شيئا وقبضت
قبلت بيئته وان كان المبيع غير مقبوض لا يقبل بيئته. وكذا اذا كان مقبوضا وهو
تمام بيئته لا يقبل بيئته. المحتال عليه فكذا لك في الكفيل. رجلا اشترى من رجل عبدا بالف
درهم

وكفل بالثمن كفيلا ثم ان الكفيل احوال البائع على رجل ثم ان البائع اراد ان يأخذه المالك
 من المشتري لم يكن له ذلك لان الكفيل قائم مقام المشتري ولو احوال المشتري بالثمن
 على رجل لا يبق له مطالبه المشتري. اشترى من رجل عبدا وقبضه ثم ان المشتري
 احوال البائع بالثمن على رجل ليس للمشتري عليه مال ثم ان المشتري نقد المالك
 عنده عن المحال عليه جاز ولم يكن للمحال عليه ان يرجع بذلك على المشتري وذلك
 لو قضاء اجنبي عن المشتري. وان قضاء اجنبي عن المحال عليه كان للمحال عليه
 ان يرجع على المشتري لان قضاء الاجنبي عن المحال عليه بمنزلة قضاء المحال
 ولو قضاء الاجنبي ولم يبين كان القول قوله بعد ذلك فان كان الاجنبي ميتا
 او غائبا كان القضاء عن المحال عليه وهو نظير ما قلنا رجل اشترى من رجل
 وقبضها وحوال البائع بالثمن على رجل ثم ان المشتري وجد بالداية عيبا فودعا
 بقضاء القاضيه لم يكن للمشتري ان يرجع بالثمن على البائع ولكن البائع
 بها على المحال عليه شاهد كان المحال عليه او غائبا ويكون القول قول البائع
 انه لم يأخذ الثمن من المحال عليه وكذا لو كان الرد بغير قضاء فانه لا يؤخذ المالك
 من البائع وان كان البيع فاسدا فابطل القاضيه ورد الداية رجع المشتري بما كان
 على المحال عليه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الصلح فصل

في الصلح عن الميراث والوصية اذا صولحت المرأة عن ثمنها وصداقتها والورثة
 يستوفون بنكاحها فان كان من التركة دين على الناس فصولحت عن الكل على ان
 نصيبها من الدين للورثة او صولحت عن التركة ولم يقل شيئا كان الصلح
 لانها نصير ملكة نصيبها من الدين للورثة وتلك التي هي من غير من عليه الدين

يهوض باطله واذا فسد العقد في حصة الدين فسد في الباقي . اما عند جبنفة
 ربح لان من مذهبنا ان العقد اذا فسد في البعض يفسد مقل من يفسد الكل
 واما عندهما فلان الدين ليس بمال حقيقة فاذا شرط في العقد عليك ما
 ليس بمال بطل في الكل كما لو جمع بين حرو عبد فباعهما صفقة واحدة فان
 طلبوا تجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين للوارث فطوبى ذلك
 ان تشتري المرأة من الوارث عينا من اعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين
 ثم تحيل الوارث على غريم المت بحصتها من الدين ثم يعقدون الصلح بينهم من
 غير ان يكون ذلك شرطا في الصلح . وان صاحبت ورثة زوجها عن اعيان
 التركة خاصة دون الدين فهو على وجه ثلثة . احدها ان يكون بدل الصلح
 من الدراهم والدنانير وليس في التركة من جنس ذلك فهو جائز على كل حال
 وان كان في التركة نقد من جنس بدل الصلح بان كان في التركة دراهم فصوت
 على دراهم ان كان بدل الصلح اكثر من حصتها من دراهم التركة جاز لانه
 خلا عن الربوا وان كان حصتها من دراهم التركة مثل بدل الصلح او اكثر كان باطلا
 لان ما سوى بدل الصلح من الاعيان يكون خاليا عن العوض . هذا اذا علم
 فان كان لا يعلم ان نصيبها من التركة اقل من بدل الصلح او اختلف المشايخ
 ربح فيه . قال بعضهم يفسد العقد على كل حال سواء علم ان في التركة نقد من جنس
 بدل الصلح او لم يعلم لان هذا عقد يشك في جوازه فلا يجوز بالشك و
 الصحيح ما قاله الفقيه ابو جعفر ربح ان الشك ان كان في وجود ذلك في التركة
 يجوز العقد لان الثابت هنا شبهة للخبية وشبهة الشبهة لا تعتبر ^{علم} وان
 فهو ذلك في التركة لكن لا بد من ان يكون بدل الصلح اقل من حصتها من دراهم التركة

أو أكثر أو مثله سد العقد ^{هنا} لأن مقابلة الفضة لا يجوز إلا بشرط المساوي
 فإذا وقع الشك في التساوي لا يجوز كما لو باع الفضة بالفضة مجازفة. قال الحاكم
 الشهيد ر. ح. إنما يبطل الصلح عن أقل من حصتها من مال الربوا في حال التضاد
 أما في حالة الجحود والناكرة يجوز الصلح وجه ذلك أن في حالة الإنكارها أخذ
 لا يكون بدلا لافي حق الأخذ ولا في حق الدافع فان كان في التركة دراهم ودنانير فصلوها
 على دراهم ودنانير يجوز الصلح عندنا على كل حال في ظاهر الرواية ويصرف الجنس
 إلى خلاف الجنس ^{تحريرا للصحة} وأن صالحوها على حيوان معين أو عرض جان
 الصلح سواء كان في التركة عرض من جنس ذلك أو لم يكن. وهذا الذي ذكرنا إذا
 صالحوها وليس على الميت دين فان كان على الميت دين فصولحت المرأة عن ثمنها
 على شيء لا يجوز الصلح لأن الدين القليل يمنع جواز التصرف في التركة فان طلبوا
 الجواز فطري ذلك أن يضمن الوارث دين الميت بشرط أن لا يرجع في التركة أو ^{يضمن}
 اجنيه بشرط برأة الميت أو يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم يصالحوها عن ثمنها أو ^{فصلها}
 على نحو ما قلنا وأن لم يضمن الوارث لغريم الميت ولكن عزلوا عينا الدين الميت فيه وفاء ^{بالدين}
 ثم يصالحوها في الباقي على نحو ما قلنا فان أجاز غريم الميت قسمتهم وصلحهم قبلت ^{بصل}
 إليه حقه كان له أن يرجع عن ذلك. رجل مات وترك ابنين وعليه دين والميت أرأف
 وله دين دراهم على رجل فصالح أحد الابنين الآخر على دراهم معلومة على أن يكون
 الصباغ له وعلى أن الداراهم التي هي دين لا يبيعهم على حاله بينهما وعلى أن الدين الذي
 على ابنيهما هو صامن لذلك وهو كذا درهما ذكر عن أبي يوسف ر. ح. في الأمالي أن
 الصلح جائز وإن لم يسم ما على الميت من الدين بطل الصلح. رجل أوصي ^{لرجل}
 بسدد أو دار فترك ابنا وابنة فصالح الابن والابنة الموصيه بالعبد على مائة

درهم قال أبو يوسف رحمه الله أفكأت المائة من مالهما غير الميراث كان
 العبد بينهما نصفين وإن صالحاه من المال الذي ورثاه عن أبيهما كان العبد
 بينهما اثلاثا لأن المائة كانت بينهما أثلاثا. وذكرنا تخصاف روح في الحمل إن الصلح
 أكان عن إقرار كان العبد الموصى به بينهما نصفين وأكان عن انكار فعلى قدر الميراث
 وعلى هذا بعض المشائخ روح وكذلك في الصلح عن الميراث. امرأة أدعت قبل ورثته
 زوجها ميراثا وهم حادون أنها امرأة الميت فصالحوها على أقل من حصتها من المهر
 والميراث على دراهم معلومة ونصيبها من الميراث من تلك الدراهم أكثر من بدل الصلح
 قال أبو يوسف روح الصلح جائز ولا يصلح للورثة أن يعلوا أنها امرأة الميت فإن أقامت ^{المرأة}
 البينة بعد ذلك أنها امرأة الميت بطل الصلح وهذا يوافق ما ذكرنا عن الحاكم الشهيد
 الصلح على أقل من حصتها من مال الربوا إنما لا يجوز في حالة التصادق ويجوز في حالة النكاح
 رجل صالح مع امرأة أبيه من ميراثها على ألف درهم ودينار وليس للميت وارث سواها
 وفي التركة دراهم وذهب في يد الابن قال أبو يوسف روح لا يجوز هذا الصلح إلا أن يكون
 ما ترك من الذهب والفضة حاضر عند الصلح أو يكون غصبا مضمونا على الابن حتى
 لا يكون افتراقا من غير قبض. رجل مات وترك ابنا وامراة وترك عقارا وامنة ونقيا
 فقبض الابن جميع ذلك واستهلك أو لم يستهلك ثم صالحته المرأة على إقرارها وانكار
 أو إقراره على دراهم حالة أو مؤجلة تجازلانه إذا لم يكن في مال التركة شيء من النقود أمكن
 تجوز العقد مبادلة كما يجوز بين الأجانب. وأكان في الميراث نقد ودين على رجل
 فصالحته المرأة ابن زوجها عن نصيبها من التركة سوى الدين جاز لأنها لما استتت
 الدين يحمل كان المستثنى ليس من التركة. ولو صالحته عن نصيبها من العرض والعقار
 خاصة أو بعض الأعيان دون البعض جاز ^{ولا يجوز} لأنها صالحته ابن زوجها

واستوفت نصيبها من كل مال وما كان للميت على فلان بن فلان جازي. وكذا لو توفت
 افا ابرأت غريم الميت عن حصتها من الدين الذي كان عليه او تقول ان ابن الميت
 قضا في حصتي من الدين من مال نفسه واستوفيت منه كان جائزا ولو ان دار زيد
 ورثة اتى رجلها حقا وبعض الورثة حاضروا وبعضهم غائب فصالح المديعي ^{من} المال
 منهم على شيء مسمى من جميع حقه جاز ذلك ويكون متبرعا في هذا الصلح في حصة
 شركائه وصلح الاجنبي على ماله جائز فهذا اولى ولا يرجع على شركائه بشيء وان كان صالح
 على ان يكون حق المديعي للوارث الحاضر خاصة دون غيره فهو جائز ايضا لان هذا
 الوارث يملك حق المديعي بهذا المقدار ثم هو يقوم مقام المديعي في اثبات حقه
 ان اثبت سلم له وان لم يقدر على اثباته بطل الصلح في حصة الشركاء ويرجع على
 المديعي بحصة ذلك من البدل كما لو اشترى عبدا من رجل هو غصب في يد آخر ان
 المديعي ملك نفسه على الغاصب يسلم له وان عجز يرجع على البائع بالثمن. رجل مات
 وادعى لرجل ثلث ماله ورك وورثة صغارا او كبارا فصلح بعض الورثة الموصلة ^{صبيه} له مائة
 على دراهم معلومة على ان يسلم لهذا الوارث حق الموصلة له فهذا وما الوصلح
 بعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز الصلح وان كان
 فيها دين على رجل لا يجوز لان الموصلة له بملك الثلث من الدين بمنزلة الوارث
 ولو كان في التركة نقد فان كان ثلث النقد مثل بدل الصلح او اكثر لا يجوز. وان كان
 بدل الصلح اكثر من ثلث النقد جاز اذا بعض الموصلة له بدل الصلح
 قبل الاضراق وان افترقا قبل القبض بطل في النقد. اذا صالت المرأة
 عن تمهينها وصداقتها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ^{في}
 حاز الصلح ثم ظهر للميت دين لم يسلم به الورثة او ظهر فيها ^{من} دين لم يسلم به الورثة

ذلك الدين أو العين داخل الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون داخلًا يكون
 ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم لأنهم إذا لم يعلموا بذلك
 كان صلحهم عن الظاهر المعلوم عند الورثة لا عن المجهول وبما لا يمكن ظاهرا أن يكون
 بمنزلة المستثنى عن الصلح وقال بعضهم يكون داخل الصلح لأنهم صالحوا
 من التركة والتركة هي المعلوم عند الورثة فخل هذا القولان لغير دين لليت ^{الصلح} فسد
 ويجعل كان هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك في
 الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح

باب الصلح عن الدين وفيه بعض مسائل الفصول

رجل ادعى على رجل حقا فصالح رجل اجنبي فهذا على
 وجهين اما ان كان المدعى به عينا او دينا وكل ذلك على وجهين اما
 ان المدعى عليه او انكر. وكل ذلك على وجهين اما ان صالح الاجنبي بالمدعى عليه
 او بغيره. فان ادعى دينا فانكر المدعى عليه فصالح الاجنبي فهو على حسنة او
 احدها ان يقول الاجنبي المدعى صالح فلانا عن دعوائك على الف درهم. او يقول صالتك
 من دعوائك على فلان على الف درهم. او يقول صالحني من دعوائك على فلان على الف
 او يقول صالح فلانا على الف درهم من مالي اقلني هذا او على الف درهم على اني صا
 له ^{اجازة} فلانا من دعوائك على الف درهم فقال المدعى صلحت توقف الصلح على
 المدعى عليه ان اجاز محاز وبلغه البذل وان مرد بطل ويخرج الاجنبي من بين الاجن
 ليرضف الصلح الى نفسه ولا الى ماله ولا يصمن وصال الفصول لا يفيد عليه الا باحد
 هذه الامور فاذا لم يوجد شيء من ذلك يتوقف كرجل قال لغيري خالع امرأتك على الف
 درهم ثم يرضف لامرأته نفسه ولا يرضف. يتوقف الخلع على اجازة الا ان اجازة

عليها ويلزمها المال لاعلا الاجنبي وان رمت بطل لانه اضاف المخلع اليها كذلك
 ههنا. واما اذا قال الاجنبي للمدعي صالحك من دعواك على فلان على الف درهم
 اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم هذا والاول سواء لانه اضاف الصلح ^{نفسه} الى
 منفعة الصلح تعود الى المدعي عليه والاضافة الى نفسه محتملة تحتل الغاية والوكالة
 ويحصل غير ذلك فكان العقد مع المدعي عليه. وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحني
 من دعواك على فلان على الف درهم فتم تنفيذ الصلح عليه ويلزمه المال على كل حال
 لانه اضاف الصلح الى نفسه بحرف التاء كقوله صرتك وما اشبه ذلك وهو بمنزلة قول ^{الوكيل}
 بالشراء اشتريت فانه يكون مضيفا العقد الى نفسه حتى يرجع اليه الحقون. ولو قال
 صالحني على الف درهم او قال صالح فلانا على الف درهم من مالي او على الف درهم او الف
 درهم على اني ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع
 بذلك على المدعي عليه اذ لا يمكن باهر المدعي عليه. اما قوله صالحني فانه اضاف الصلح الى ^{نفسه}
 ينفذ عليه ويكون هذا ام المال بمعايلة اسعاط اليمين عن المدعي عليه وكذا
 في قوله صالح فلانا بالف درهم من مالي لان اضافة البذل الى المال نفسه منزلة اضافة
 العقد الى نفسه فان الرجل يقول لغيره اشتر عبد بالف درهم من مالي فيكون توكيلا
 وكذا قوله صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن فهو كقوله صالح فلانا على ان
 يذله على لاعلا وجه الكفالة لان الكفالة لا تكون الا بعد وجوب المال على الاصيل ^{عند}
 انكار المدعي عليه لاشيئ على المدعي عليه. هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعي عليه
 منكرا وصالح الفضولي بغير امره فان صالحا با من وهو منكرا فهو على خسة اوجه ايضا
 ان قال المأمور للمدعي صالح فلانا من دعواك على الف درهم فنفذ الصلح ^{عليه} على المدعي
 لان الفضولي اذ لم يكن مأمورا في هذا الوجه كان الصلح مع المدعي عليه فلا كان باهر ^{المعتمد}

عليه ينفذ عليه. ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البين
وأن قال المأمور للمدعي صالحك على ألف درهم اختلف المشايخ رج فيه على نحو
ما قلنا إذا كان الصلح بغير المدعى عليه عند البعض يكون الصلح مع المدعى عليه فإذا
كان مأمورا هنا نفذ على المدعى عليه وتم وعند البعض يكون الصلح مع المدعي
كما لو قال صالحني عن دعواي على ألف درهم نفذ الصلح على المأمور ويجب المال على اللامو
ثم يرجع به على الأمانة اضاف الصلح الى نفسه وهو مأمور فيكون بمنزلة الوكيل بالشراء
وأن قال صالح فلانا على ألف درهم على اية ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعي
بالتخييار ان شاء طالب المدعى عليه بالبدل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم
للقاعدة بخلاف ما اذا لم يكن مأمورا في هذا الوجه فان تمه ينفذ الصلح على المصالح
ولا يرجع هو على المدعى عليه. هذا كله اذا كان المدعى عليه مترا فانا كان مترا بالدين
فصلح الاجنبي بغير امره فهو على خمسة اوجه ايضا. ان قال الاجنبي صالح فلانا على ألف
درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحك اختلف فيه المشايخ
رج على الوجه الذي ذكرنا. وأن قال صالحني على ألف درهم نفذ الصلح على الأجنبي
ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه لانه اوجب المال على نفسه لاسقاط الدين
من المدعى عليه. بخلاف ما لو كان المدعي به عينا والمدعى عليه مقربا لكونه المدعي
فصلح الاجنبي بغير امر المدعى عليه فان المصالح يصير مشتريا للعين لنفسه ولما
لو كان المدعي به دين لا يصير مشتريا الدين لان شراء الدين باطل. وأن قال صالح
فلانا على ألف درهم من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال
ولا يرجع على المدعى عليه. وأن قال صالح فلانا على ألف درهم على اية ضامن يتوقف
على اجازة المدعى عليه لانه اضاف الصلح الى المدعى عليه والمدعى عليه اذا كان مقرا

امكن حمل قوله على ابي ضامن على الكفالة بخلاف ما اذا كان المدعى عليه متكررا ^{لانه}
 تعذر حمل قوله على ابي ضامن على الكفالة فيجعل ذلك ايجابا على نفسه ابتداء هذا
 اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنب غير مأمور بالصلح فان كان مأمورا ^{فقط}
 وجوه خمسة ايضا. ان قال صالح فلانا نغذ الصلح على المدعى عليه فيجب المال عليه
 فان قال صاحبي نغذ الصلح على المدعى عليه ايضا فيطالب المأمور بالمال ثم هو يرجع
 بذلك على الامر كالوكيل بالشراء. وكذا لو قال صالح فلانا على الف من مالي او قال على
 الف على ابي ضامن ينغذ الصلح على المدعى عليه فيجب المال على الاجنب بحكم الكفا ^{لانه}
 لا يحكم العقد حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء بخلاف ما لو قال من مالي فان تمه
 يلزمه المال بحكم العقد حتى يرجع على الامر قبل الاداء كالوكيل بالشراء. هذا اذا كان
 المدعى به دينافا كان عينا فهو على وجهين اما ان كان المدعى عليه مقرا او متكررا ^{تكون}
 شرا فصالح الاجنب غير المدعى عليه فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عنه
 بامره او غير امره اما اذا كان المدعى عليه مقرا فهو على وجهين اما ان صالح بامره
 او غير امره فان صالح بغير امره فهو على خمسة اوجه. ان قال صالح فلانا يتوقف
 اداء المدعي عليه ولا ينغذ على الاجنب لان شراء الفضولي انما ينغذ عليه اذا
 شهد فاعدا على العاقد وهذا اذا لم يضاف الشراء الى نفسه لا يمكن تنفيذه عليه
 فيتوقف كشراء المحجور يتوقف عند الكل وشراء المرتد يتوقف في قول الجنيبة
 رج وان قال صالحك فيه اختلاف المشايخ رج على نحو ما سبق. وان قال صالحني
 او قال صالح فلانا على الف من مالي او على الف في هذه فانه ينغذ عليه لان ^{الماله} اضافة الصلح
 بمنزلة اضافة الصلح الى نفسه فيصير مستغيا بنفسه ويصير العين له بخلاف الدين
 ولو قال صالح فلانا على الف على ابي ضامن يتوقف ان احاز يصير كفلا

فصل في الصلح عن الدين

رجل له على رجل ألف درهم فقضاء درهم مجهولة لا يعرف وزنها لا يجوز ولو
اعطاه على وجه الصلح جاز لان الصلح ينبئ عن الاستقاط فيحمل على ان المدفوع
اقل من دينه ولهذا لو كان على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمسمائة جاز ولو
باع ما في ذمته بخمسمائة لم يجز . رجل ادعى على رجل ألف درهم فانكر فاصطلم على
عشرة دنانير جاز وان افترقا قبل القبض يبطل لان الصلح على غير جنس الحق لا يكون
الامبادلة والصرف يبطل بالافتراق من غير قبض . رجل عليه لرجل ألف درهم جاز
فاصطلم على عشرة دنانير وافترقا قبل القبض يبطل . ولو صالح من الجياد على البهيمة
جاز ولا يكون صرفا بل يكون استقاطا لصفة الجودة . وكذا لو كانت الجياد الفا حالة
فصالحه على ألف بنهرجة الى اجل جاز الا ان اصل المال اذا كان قرضا وصالحه الى اجل
لا يصح التاجيل . ولو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك
على خمسين درهما وعشرة دنانير الى اجل جاز لانه حط . وكذا لو صالحه من ذلك على
خمسين درهما حالة او الى اجل جاز . وكذا لو صالحه على خمسين درهما ففضة
بيضاء بتراحة او الى اجل جاز لانه صالحه على ما هو دون حقه في الوزن والجودة
ولو ادعى على رجل ألف درهم سود فصالحه منها بعد الانكار على ألف درهم
نجيبة الى اجل لا يجوز لان النجيبة افضل من السود والمدعى عليه التزم زيادة
الجودة بمقابلته الاجل فلا يجوز . ولو ادعى نجيبة فصالحه على مثل قدرها سواد
حالة او الى اجل جاز لانه اسقاط . ولو كان لرجل قبل رجل ألف درهم غله فصالحه
منها على خمسمائة نجيبة ونقد ها اياه في المجلس لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد
وفي يوصف الآخر رجلا لانه صالحه على اجود من حقه لاسقاط بعضه ولو كان لرجل

رجل الف درهم فضة بيضاء فصالحه على خمسمائة درهم تيسر سود إلى أجل جائز لأنه
 حط وان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة بوزن سبعة إلى أجل لا يجوز ^{صلى} فالحط
 انه اذا صالح على احو من حقه وانقص قدر امر حقه لا يجوز وان صالحه على اقل من ^{حقة}
 قدره وجودة او على مثل حقه جودة وانقص قدره من حقه جائز. رجل له على رجل كـ ^{خطه}
 فصالحه عن اقراره وانكاره على نصف كـ خطه ونصف كـ شعير إلى أجل بطل كله. ولو
 ادعى على رجل الف فانكر المدعى عليه فاراد ان يصالحه على مائة فقال المدعى صالحك
 على مائة درهم من الالف التي لي عليك وإبرأتك عن البقية جائز ويبرأ المدعى ^{عليه}
 عن البقية قضاء وديانة وان قال صالحك من الالف على مائة ولم يقل وإبرأ
 عن الباقي برئ المطلوب عن الباقي قضاء ولا يبرأ ديانة. ولو ان المطلوب قضاء
 الالف فانكر الطالب تضارؤه وصالحه المطلوب على مائة درهم جائز تضارؤه
 ولا يحمل للطالب ان يأخذ منه المائة اذا كان يعلم بالقضاء. اذا سرق خفافه
 الناس من حانوت الاسكاف فصالح الاسكاف السارق على شيء قالوا ان كان
 المسروق قائما في يد السارق لا يجوز الصلح الا باجازه ارباب السرقة. وان كان
 مستهلكا فان لم يكن الصلح على غبن فاحش جائز الصلح ولا يتوقف على اجازة اربابها
 لان للمودع ان يصالح الغاصب ويستوفي منه الضمان اذا لم يكن فيه غبن فاحش
 وان كان فيه غبن فاحش لا يجوز الصلح على صاحب الوديعة. رجلا استهلك على رجل
 اداء نضه وتضمن القاضيه عليه بالقيمة وانقر قاتل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا
 لو اصطلم على القيمة من غير قضاء وانقر قاتل القبض. وكذا لو استهلك تبرضة
 او دراهم فصالحه على اقل منها إلى أجل جائز عندنا. رجل له على رجل دراهم لا يعلم
 وزنها فصالحه منها على عرض او ثوب بعينه جائز لان العرض وان كان مجهولا ^{جملة} الا ان

الثمن اذ لو كان محتاجا الى القبض لا تمنع جواز البيع . وان صالحه على دراهم معلومة في
 القياس لا يجوز . ويجوز استحسانا لان الصلح ينبئ عن التجوز بدون الحق وكذا
 اذا اجل لها اجلا جاز ويجعل ابراء عن البعض وقا جيلا للباقي . ولو كان بين رجلين
 واعطاء وبيع وفرض وشركة ومضرة على ذلك زمان ولا يعرفان مال اللطالبي على الاخر فصالحه على مائة
 درهم الى اجل جاز استحسانا لما ذكرناه في المسئلة الاولى رجله على رجل الف درهم فصالحه على مائة
 وقبض المائة ثم استحققت المائة حانه يرجع عليه بمائة ولا يبطل الصلح سواء كان الصلح بعد الاقرار ^{بعد}
 لانكار وكذا لو وجدها مستوقفة او بنهر جرة يردوها ويرجع بمائة جياد . وان صالحه من الدرهم
 على الدنانير وقبض الدنانير ثم استحققت الدنانير بعد افتراقهما بطل الصلح . وان استحققت
 قبل الافتراق يرجع عليه بمثل تلك الدنانير ولا يبطل الصلح . ولو صالح من الدنانير
 على فلوس مائة وقبضها وافتراقا ثم استحققت الفلوس بطل الصلح لانه
 كان صرفا بل لانه امران . عن دين يدين . رجلاه على رجل دراهم جياد فقضاء زونا
 وقال انفعتهما فان لم ترج لك فردها على ففعل فلم ترج قال ابو يوسف رج له ان ^{يد}
 استحسانا . وهو بخلاف ما لو اشترى شيئا فوجده معيبا فاراد ان يردده فقال له
 البائع بعه فانما يشترده على فعرضه على البيع فلم يشتزمته لم يكن له ان يردده . وجه
 الفرق ان ما تبس من الدراهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذ ارضى به
 فاذا ارضى به لم يصير حقه فيكون القابض متصرفا في ملك الدافع بامره فلا ^{يبطل}
 حق القابض اما في البيع المقبوض عين حق القابض الا انه ميب فلم يكن قول
 البائع بعه اذ ناله بالتصرف في ملك البائع فبقي متصرفا في ملك نفسه فظل
 حقه في الرد . رجل قال لآخر لي عليك الف درهم فقال له المدعي عليه ان حلفت
 انها لك علي ادفعها اليك فحلف المدعي ودفع المدعي عليه الدراهم قالوا ان ادى

اليه الدراهم بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل وللدافع ان يسترد منه لان هذا
 شرط باطل . رجل استقرض من رجل دراهم تجارية ببخارا واشترى سلعة
 بدراهم تجارية ببخارا فالتقى في بلدة لا توجد فيها التجارية قالوا يؤجل قدر ^{فئة} المسألة
 ذاهبا وجائبا ويستوثق منه بكفيل لانه ذو عسرة فكان له النظر الى الميسرة
 رجل عليه دين لرجل فدفن المديون دينه الى صاحب دينه بعد ما خرج اللصوص
 واستولوا عليه وامتنع الدائن عن الاخذ قال ابو يوسف رح ليس للدائن ان ^{يمنع}
 عن الاخذ لان المديون ادي ما عليه فلا يكون له ان يمتنع عن القبول . قال الفقيه
 ابو الليث رح عندي له ان يمتنع عن الاخذ لان اموالهم صارت في ايدي اللصوص
 فكان له ان يمتنع كما لكفيل بالنفس اذا سلم نفس المكفول به في المفاز او في موضع
 لا يقدر الطالب فيه على استيفاء حقه لا يخرج عن العهدة . وكذا الغاصب اذا رد
 المغصوب في موضع يخاف عليه لا يجبر المغصوب منه على القبول كذا ههنا واذا
 لم يأخذ صاحب الدين دينه لا يخرج المديون عن العهدة . رجل غصب من رجل ^{الغنا}
 واخفاها وغيبها فصالحه المالك على خمسمائة واعطاه الغاصب من تلك ^{لف}
 او من غيرها جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد ^{الباقية}
 وان كانت الدراهم في يد الغاصب حيث يراها المالك فان كان الغاصب جاحدا ^{نكلك}
 الجواب لان المحجور بمنزلة المستهلك فيجوز الصلح بطريق الاستسقاط فان وجد المغصوب
 منه بينه بعد ذلك فاقامها يقضيه له ببقية ماله لانه اذا وجد بينه ظمان للغصوب
 لم يكن مستهلكا ههنا اذا كان الغاصب جاحدا فان كان مقرا بالغصب والدراهم
 ظاهرة في يده يقدر والمغصوب منه على اخذها منه فصالحه على نصفها على ان ابرأه عن
 الباقي فهو في القياس مثل الاول يجوز الصلح قياسا وفي الاستحسان لا يجوز وعليه

١٠٠٠
ان يزد قاعا على الغصوب منه لانها ليست في معنى المستهلك وتعد تصحيح الصلح
بطريق الاستقاط لان الابرء عن الاعيان لا يصح وتعد تجوز مصادرة لمكان الربوا
وكذلك كل ما يكال او يوزن

فصل في الابرء عن البعض بشرط تحميل الباقي
وتعليق الابرء عن الثمن والابرء عن التفقة

رجله على رجل الف درهم فقال حطت عنك منها خمسمائة على ان يعطيني خمسمائة
وهذه ثلث مسائل، احدى ما ان يقول حطت عنك خمسمائة على ان تنقد لي
خمسمائة ولم يوقت لذلك وقتا في هذا الوجه اذا قبل الغريم خمسمائة ذلك بريء
عن الخمسمائة الباقي اعطاه او يعطيه في قولهم، والثانية ان يقول حطت عنك
خمسمائة على ان تنقد لي اليوم خمسمائة فان لم ينقد فالمال عليك على حاله وقبل الغريم
ان نقد الخمسمائة في اليوم بريء عن الباقي وان لم ينقد في اليوم لا يبرأ في قولهم والثالثة
ان يقول حطت عنك خمسمائة على ان تنقد الباقي اليوم ولم يزد على ذلك قبل الغريم
قال ابو حنيفة ومحمد رح هذا بمنزلة الوجه الثاني ان نقد في اليوم بريء عن الباقي
وان لم ينقد لا يبرأ. وقال ابو يوسف رح فهو بمنزلة الوجه الاول انه يبرأ عن الباقي
نقد او لم ينقد. ولو قال حطت عنك خمسمائة ان نقدت لي خمسمائة لا يصح المحط في
قولهم نقد او لم ينقد. وكذا لو قال للغريم اول الكفيل اذا ديت الي منها خمسمائة فانت
برئ عن الباقي. او قال متمما ديت الي منها خمسمائة. او قال ان دفعت الي خمسمائة
فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وان ادى اليه خمسمائة ذكر لفظ الصلح او يذكر فهو
ولو قال للكفيل بالف حطت عنك خمسمائة على ان تعطيني باخمسمائة كفيلة اليوم او قال
على ان تعطيني باخمسمائة رهنا فقبل ولم يعط بطل المحط ولو كان على رجل الف درهم وخمسمائة

منها كفيلا فقال للكفيل ان لو توفيتي رأس الشهر خمسمائة فعليك الالف كلها ففعل الكفيل
 جاز وهو كما شرط . ولو قال للكفيل بالالف حططت عنك خمسمائة - علي ان توفيتي رأس الشهر خمسمائة
 فان لم توفيتي فالالف عليك على حاله فهو جائز وهو كما شرط . ولو كفّل رجل بالمال الحال ثم صالح
 الكفيل المكفول له علي ان يجعل المال منجما علي انه لو أخر منجما عن محله فالمال عليه حال يجوز ويكون
 كما شرط لان مثل هذا الصلح لو جري بين صاحب المال والاصيل جائز فكذلك مع الكفيل الكفيل
 بالسلم اذ صالح الطالب . علي رأس المال لا يصح ذلك في قول ابي حنيفة ومحمد ^{الصلح} لان
 علي رأس المال اقالة والكفيل لا يملك الاقالة ولو صالح الكفيل الطالب علي طعم من
 حبس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو علي المسلم اليه بالمجبد
 وان صالح الطالب الكفيل علي غير حبس السلم لا يصح . ولو صالح الكفيل الاصيل
 علي غير حبس السلم جاز . رجل ادعى علي رجل الف فانكر فاصطلحا علي ان يحلف المدعي
 عليه وهو بري . فهو علي وجهين ان اصطلحا علي ان المدعي عليه ان حلف فهو
 بري فحلف المدعي عليه ماله قبله قليل ولا كثير فالصلح باطل ويكون المدعي
 يادعواه ان اقام اليه قبلت بيته ويقضيه له وان لم يكن له بينة واراد ان يستحلف
 المدعي عليه عند القاضي كان له ذلك لان اليمين الاولى كانت عند غير القاضي
 فلا يقطع الخصومة وان اصطلحا علي ان يحلف المدعي علي دعواه علي انه ان حلف
 فالدعي عليه يكون ضامنا لمدعي فهذا الصلح باطل . ولو حلف المدعي لا يجب المال
 علي المدعي عليه . وكذا لو قال المدعي عليه ان حلف فلان غير الطالب فالمدعي عليه كان باطلا
 وكذا لو قال ان تشهد به فلان علي فهو علي تشهد به فلان لا يلزمه . ولو قال الطالب للمطلوب
 انت بري من دعوي هذه علي ان تحلف مالي فبذلك شيء فحلف لا يبرأ لانه غلق البراءة
 بالخطر وانه باطل . ولو ادعى علي رجل الف فانكر فقال له المدعي اقر لي بالالف علي ان تحلف

مائة فاقولا يلزمه المائة. ولو قال له المدي اقرب لي بها علي ان احط عنك مائة فله جاز
 الخط. رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها فجدت وصالحا على مائة درهم علي ان تقر بذلك
 فاقرت صحح ويلزمه المال لان الاقرار متى قرن بالعوض يجعل ابتداء تملك فان ^{علي}
 اذا قال ليخبر اخبرني بهذا العبد علي ان اعطيك مائة درهم فاقرب يصير بيعا. ولو ادعى
 على امرأة وقال تزوجتك امس على الف درهم فجدت فقال الرجل اريدك مائة
 علي ان تقرى بالنكاح فاقرت جاز النكاح ويكون لها الف ومائة. رجل صالح امرأته
 المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة علي ان لا يزيد ما عليها حتى تنقضي عدتها ^{وعدها}
 بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالحيض لم يجز لان الحيض غير معلوم قد تحيض
 ثلاث حيض في شهرين وقد لا تحيض في عشرة اشهر ولو صالحت المرأة زوجها
 عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا اطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه
 الا اذا تقرر سعر الطعام ويعلم ان ما دون ذلك يكفيها. وان صالحت المبانة ^{زوجه}
 من يسكنها على دراهم لا يجوز لان السكر كان حق الشرع وهي لا تنقد ^{علي} اسقا
 حق الشرع بوض كان او بغير عوض. ولو ادعت المرأة ان زوجها طلقها ثلثا وانكر ذلك
 فصالحها على مائة درهم علي ان تبرأ من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها ما اعطاها
 من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذا لو ادعت ^{تطلقه} او تطلقين او خلعا قوم وخلوا علي رجل
 بيتا ليلا او نهارا وشهر واعليه سلاحا وعدوه حتى صالح رجل عن دعواه ^{او} علي شيء او
 علي اقرار او ابراء ففعل فالوا في قياس قولنا بيجنفة ^{رج} يجوز الصلح والافراء والابراء لان عند ^{الافراء}

لا يكون الامن السلطان وعند صاحبه بتحقيق الاكراه من كل مغلب بقدر علي
 تحقيقها او وعد والغوي علي قولهما. هذا اذا شمر وعليه السلاح فان لم يشمر
 عليه السلاح وضرب فان كان ذلك نهارا في المصالح جائز لان غير السلاح يلبس

فيمكنه ان يستيث فيلحقه الغوث وان هددوه بنخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة
 السلاح في هذا الحكم. هذا اذا كان في المصرتها اذ كان ذلك في الطريق لا
 او نهارا او كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح والافرار باطلا وان استبرأ
 عليه السلاح. والزوج اذا هدد امرأة لتصلح من الصداق على شيء اولئذ فهو
 بمنزلة الاجبي وان هدد بها بالطلاق او بالتزوج عليها او بالتسريح لم يكن ذلك
 اكراها. من عليه الدين المؤجل اذا صلح صاحب دينه على ان يجعله حالا ان لم
 ذلك بعوض جاز لان الاجل منه يملك اسقاطه وكذا لو قال ابطلت الاجل
 الذي في هذا الدين او تركت الاجل فهو بمنزلة قوله جعلته حالا. ولو قال برئت
 من الاجل او قال لا حاجة لي في الاجل فهو ليس بشيء والاجل على حاله. وكذا لو قال
 ابرأت الطالب من الاجل يكون لغوا ولا يبطل الاجل. من عليه الدين المؤجل
 اذا قضى المال قبل حلول الاجل ثم استحق المقبوض او وجد زيوفا او بنهجة او سقاة
 فردها عاد المال مؤجلا. وكذا لو باعه به عبدا او صالحه على عبد وقبض العبد فاستحق
 او ظهر جرا او رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلا. وان طلب ان يقبل الصلح
 على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلا. وان لم يسم الاجل
 في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالمال حال وجلان لهما على رجل الف درهم ان لم يكن
 الدين واجبا بعقد احدهما بان ورتا ديننا مؤجلا من رجل فصالحه احدهما على امانة
 مجلة على ان اخر عنه ما بقى من حصته وهو اربعمائة درهم الى سنة فالمائة المقبوضة
 تكون بينهما وتأخير حصته وذلك اربعمائة باطل في قولنا بيمينه رج حذو لو قبض المشتري
 الاخر شيئا كان للموخر ان يشاركه في المقبوض وعلى قول ابي يوسف ومحمد رج تأخير
 حصته جائز وان كان دينهما واجبا بادانة احدهما بان كما لا يمكن شركة عنائ

فان اخالفني ولي الادانة صح تاجيله في جميع الدين وان اخالفني لم يباشرا الادانة على
قول ايخنيفة روح الله لا يصح تاخيره في حصته وعلى قولهما يصح وان كانا متفاوضين فاجل
احد هادينا كان من المفاوضة صح تاجيله عند الكل ايها اجل والوكيل بالبيع اذا
اجلا لثمن بعد البيع يصح تاجيله في قول ايخنيفة ومحمد روح وعلى قول ابي يوسف روح
لا يصح . وان خط احد الشريكين شيئا ان كان المصالح عاقدا جاز حظه خط الكل او بعضه
في قول ايخنيفة ومحمد روح وبضمن نصيب شريكه ان خط الكل ^{مالك} الا الخط البعض فلانه
نصيبه وفي نصيب صاحبه عاقد والعاقد يملك الخط في قول ايخنيفة ومحمد روح يصح
حظه . وان لم يكن المصالح عاقدا يجوز الخط في نصيبه عند الكل لانه مالك وفي نصيب
صاحبه لا يجوز عند الكل لانه ليس بمالك ولا عاقد . وصلى الصير الناجر جائز فيلجوز
فيه صلى البائع الا الخط غير عيب فيه

باب صلى الاعمال والصلى عن الامانات والمضمونات والنجايات والمردود ^{الموقوف}
رجل دفع غزاة الى حائك فخالف الحائك شرطه بان امره ان ينسج له ثوبا سبعا
اربع فنقص ونسج خمسة اربع او زاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخيار ^{شأنه}
اخذ الثوب واعطاه اجزئله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزاة ^{وهي معزلة} لا مثل غزاة
فان صالحه على ان يترك الثوب على الحائك على ان يعطيه الحائك دراهم مسماة
الى اجل ذكر في الكتاب انه لا يجوز هذا الصلح قالوا تاويله اذا ترك صاحب الغزل
الثوب على الحائك وضمنه غزاة مثل غزاة ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى اجل
لان الغزل دين في ذمة الحائك فاذا صالحه من ذلك على دراهم الى اجل كان ذلك
دينا يدين وهو حرام . اما اذا اختار صاحب الغزل اخذ الثوب ثم صلى الحائك
على ان يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الى اجل كان جائزا . ولو انما نصالحا

علان يأخذ صاحب الغزل الثوب ويعطى المالك بعض الأجر ويحيط هذه البعض
 كان جائزاً. ولو دفع ثوباً إلى قصار فخرته القصار بدقه فصالحه رب الثوب على
 دراهم ليكون الثوب للقصار وعلى دراهم يكون الثوب لمحب الثوب. فإن صالحه على دراهم
 مسماة ليكون الثوب للقصار كان جائزاً حالة كانت الدراهم أو مؤجلة لأن ^{يعطى}
 القصار بدل عن الثوب. وكذا لو صالح القصار علان يدفع القصار والتوب مع
 الدراهم المسماة إلى صاحب الثوب. وإن كان الصلح بينهما علان يملك القصار
 خبطة مسماة للأجل ويحيط عنه الخرق كان ذلك جائزاً في حصة الثوب ولا يجوز
 في حصة الخرق لأن حصة الخرق دين على القصار فإذا صالحه على خبطة إلى أجل كان ذلك
 في حصة الخرق سلباً برأس مال هودين فلا يجوز. ويجوز في حصة الثوب لأن فيها
 ينقص الثوب يكون القصار مسترياً للثوب بخبطة إلى أجل وذلك جائز ولو هلك
 الثوب عند القصار فقال القصار قد هلك ثم صالحه على دراهم لا يجوز في قولنا ^{حنفية}
 رج ويجوز في قول أبي يوسف رج فلوان القصار رد الثوب على صاحبه وطلب
 الأجر وادعى صاحب الثوب أنه أوفاه الأجر لا يصدق صاحب الثوب. وإن أعطى
 علان صاحب الثوب يأخذ من القصار نصف الأجر وهو دراهم علان يقصر له
 القصار هذا الثوب الأخر جاز ذلك ولو ادعى القصار أنه دفع الثوب إلى صاحبه وطلب
 الأجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الأجر على نصفه جاز لأن القصار اسقط
 نصف الأجر. الراعي الخاص أو المشترك إذا قاتل ماقت شاة من الغنم أو كلها السبع ^{أو قتل}
 وصالح رب الغنم على دراهم معلومة لا يجوز في قول أبي حنيفة رج لأن عند الأجير
 المشترك فيما هلك في يد لا يصنعه بمنزلة المودع ومع المودع لا يجوز هذا الصلح ^{عند}
 أبي حنيفة رج وكذلك هذا وعلى قول محمد رج يجوز الصلح مع الراعي سواء كان خاصاً

والمستمر كما أن عند الصلح مع المودع جائز نفع الراعي ^{أوله} وقال أبو يوسف رح كان
 الراعي مستتر كما جاز الصلح لأن عند الأجير المشترك ضامن لما هلك في يده وإن لم يكن ^{جنسه}
 فيجوز الصلح معه كما يجوز مع الغاصب والأجير الخاص بمنزلة المودع وعند الصلح
 مع المودع لا يجوز فكذلك مع الأجير الخاص رجل أودع رجلا شيئا فقال المودع ^ع ضا
 الوديعة أو قال ردتها عليك وإنكر صاحبها الرد أو الهلاك كان القول قول المودع
 مع اليمين ولا شيء عليه فإن صالحه صاحب الوديعة بعد ذلك على شيء فهو
 على وجه أحد ما أن يدعى صاحب المال الأيدع فقال المستودع ما أودعني ^{شيئا}
 ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لأن الصلح يبيح جواره ^{المدعي} على نعم المدعي ونعم
 أنه صار غاصبا بالمجود فيجوز الصلح معه. والوجه الثاني إذا ادعى صاحب المال
 الوديعة وطالبه بالرد فاقرا المستودع بالوديعة أو بسكت ولم يقل شيئا ^{حب} وصا
 المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم والوجه
 الثالث إذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمودع يدعى الرد أو الهلاك ثم
 صالحه على شيء جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الآخر. وأختلفوا في قول أبي حنيفة
 رح الأول في الصلح والصحيح أنه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف رح
 الأول وعليه الفتوى. وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف المستودع أنه رد أو ^{هلك}
 لا يجوز الصلح إنما الخلاف فيما إذا كان الصلح قبل يمين المودع. والوجه الرابع إذا
 ادعى للمودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذب به بل يسكت
 ذكر الكرخي رح أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف رح. ولو ادعى صاحب المال
 الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذب به فصالحه على شيء ^{هذا} ذكرنا أنه يجوز هذا
 الصلح في قولهم فإننا اختلفنا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح إنه قد ^{كان}

او رددها فلم يصح الصلح في قول ابي حنيفة ربح وقال صاحب المال ما قلت ذلك كان
 القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح ولو رهن متاعا بمائة درهم وقيمة الرهن
 ما شئت درهم ثم قال المرتهن حلك الرهن وقال الراهن لم يهلك فاصطالحا على ان
 المرتهن عليه خمسين درهما وبراءة عن الباقي كان باطلا في قول ابي يوسف ربح الله
 هذا صلح عن الزيادة على الدين والزيادة على الدين امانة فيكون بمنزلة اللوع
 اذا ادعى هلاك الوديعة وانكر صاحبها فاصطالحا على شيء كان باطلا وكذا الجواب
 المرتهن في الرهن على الراهن وانكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك
 فلم يقرب المرتهن ولم ينكر فاصطالحا على شيء جاز الصلح في قولهم والمستعير بمنزلة اللوع
 فيما قلنا رجل غصب عبدا ثم صالحه من قيمته على الف حالة او الاجل ثم اقام الغاصب
 بينة ان قيمته اقل من الالف لا تقبل بينته في قول ابي حنيفة ربح وفي قول صاحبيه
 تقبل ويستمر الزيادة فان عند ابي حنيفة ربح الصلح عن المغصوب على اكثر من قيمته
 جائز وعند صاحبيه باطل قال هذا اذا كان المغصوب قائما في ذاته بان كان
 المغصوب عبدا ابقا او ما اشبه ذلك اما اذا كان مستهلكا حقيقة لا يجوز الصلح
 على اكثر من قيمته في قولهم حتى لو تضاد قاعا على ان الصلح وقع على اكثر من قيمته كان عليه
 رد الزيادة انما الخلاف فيما اذا اختلفا في ذلك واقام الغاصب بينة على ان الصلح
 وقع على اكثر من قيمته يجوز عند ابي حنيفة ربح ولا تقبل هذه البينة والصحيح ان
 على اكثر من قيمته يجوز عند ابي حنيفة ربح وان كان مستهلكا ولو تضاد قاعا على ذلك لم
 عليه رد الزيادة واجمعوا في العبد بين الشريكين اذا اعتق احدهما نصيبه وهو
 فاختر الساکت تضمينه فصالحه على اكثر من نصف القيمة لا يجوز ولو كان
 المعتق معسر فصالح الساکت العبد على الاستثناء في اكثر من نصف القيمة لا يجوز

فالمقاضي إذا قضى بالشفعة للشفيع بأكثر من الثمن الذي اشتراه للمشي
ورضى به الشفيع لا يجوز. رجل صالح رجلان نصف دار على أن يبرأ من الباقية اتفاقاً
له أصالحك على نصف هذه الدار على أن لاحق لي في النصف الباقية فصالحه على
ذلك ثم أقام المدعي البينة على أن كل الدار له قال محمد رح يقض له بجميع الدار
الآن يكون المدعي قال بعد الصلح على وجه الاقرار لاحق لي في النصف الباقية
فح لا يقض للمدعي بجميع الدار. رجلان دعى على رجل سرفه متاع ثم صالحه على مائة
درهم يعطيها السامع قد لا يقضي على أن يقر السارق بالسرقة ففعل فهاه على وجه
ثلاثة أمان أن يكون السرقة عروضاً أو دراهم أو دنانير. وكل ذلك على وجهين أمان
السرقة قائمة أو مستهلكة فان كانت عروضاً وهي قائمة بعينها جاز الصلح بغير
السرقة ملكاً للسارق بالمائة التي دفعها إلى المدعي لأن الأقرار المقرون بالعوض
يكون عبارة عن ابتداء التملك لما قلنا وان كانت العروض مستهلكة لا يجوز
الصلح لأن السارق يصير ملكاً لهذا الصلح قيمة السرقة من المدعي بالمائة التي دفعها
إلى المدعي وذلك بالملل لأن القيمة مجهولة وتمليك المجهول الذي يحتاج إلى التسليم
بالمثل. وان كانت دراهم ذكر في الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت السرقة قائمة
أولاً تكن قالوا تأويل ذلك إذا كان لا يعلم مقدار الدراهم المسروقة أما إذا علم أنها كانت
مائة جاز إذا قبض المائة في المجلس لأن الصلح يكون تملك المائة بالمائة فيجوز
يشترط قبضها في المجلس فان كانت السرقة ذهباً فصالح على الدراهم ذكر في الكتاب
أنه يجوز سواء كانت السرقة قائمة أو مستهلكة. أما إذا كانت قائمة فجواز الصلح
ظاهر لأن تملك الذهب للشا إليه بالدراهم جائز وان كان لا يعلم وزن الذهب فيكون
صريحاً في اعتبار أحكام الصرف. وأما إذا كان الذهب مستهلكاً ذكر أنه يجوز الصلح وتأويله

اذا علم وزن الذهب اما اذا لم يعلم لا يجوز لان تملك الذهب بالمدراهم اذا لم يكن
 للذهب معلوما ولا مشتت اليه باطل . رجل ادعى على رجل وما اوجراة فهو على
 وجهين اما ان يدعى في ذلك عمدا او خطأ فان ادعى عمدا وانكر المدعى عليه فصلا
 المدعى على ان يأخذ المدعى عليه مائة ويقرب ذلك كان الصلح باطلا والا فلا
 باطل ولا يؤخذ بهذا الاقرار لان الاقرار المقرون بالعوض عبارة عن ابتداء
 التملك وتمليك القصاص في النفس والطرف باطل فلا يصح الصلح والاقرار
 . وان ادعى دم خطوه وجراة خطوه فذلك الجواب لان المدعى عليه يصير مملكا للدية
 من المدعى بالمال الذي يأخذ من المدعى وتمليك الدية بالمال باطل لان الدية مجهولة
 فانها من الدراهم عشرة آلاف ومن الدنانير الف دينار ومن الغنم الف شاة ومن
 الابل مائة فلا يصح هذا الصلح . رجل قذف محصنا او محصنة فاراد المقتوف حد القذف
 فصالحه القاذف على درهم مسماة او على شيء آخر على ان يعفو عنه ففعل المبرمج الصلح
 حتى لا يجب المال وهل يسقط الحد ان كان ذلك قبل ان يرجع الامر الى القاضي بطل الحد
 وان كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي لا يبطل الحد وكذلك رجل زنى بامرأة رجل
 فعلم الزوج واراد حدهما فصالحهما معا او احدهما على درهم معلومة او شيء آخر على ان يعفو
 عنهما كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعده . والرجل اذا
 قذف امرأة المحصنة حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على ان لا تطلب اللعان كان
 باطلا لا يجب المال وعفوها بعد الرفع او قبل الرفع جائز ولو ان رجلا اخذ سارقا
 في داره غير فاراد ان يدفعه الى صاحب السرقة بعد ما اخرج السرقة من الدار فصالحه
 السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه ان يرد المال على السارق
 ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويعبر عن النصوص بهذا دفع

السرقه الى صاحبها. ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقه بعد ما رفع الى القاضي
 ان كان ذلك بلفظه العفو لا يصح العفو وان كان بلفظة الهبة والبراءة عند ناسقظ
 القطع. والامام والقاضي اذا صلح شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يعفو عنه
 لا يصح ويد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع او بعد

باب الصلح عن العقار وعما يتعلق به

رجله شفعة في دار فصلح المشتري فهو على وجه ثلثة ان جرى الصلح بينهما
 على ان يأخذ الشفع نصف الدار او ثلثها او ربعها بحصة من الثمن جاز ذلك
 قالوا ان كان هذا الاصطلاح بينهما بعد ما تأكد حق الشفع بطلب الموثقة وطلب ^{شهاد}
 فان الشفع يكون اخذ ما اخذ بالشفعة لا بالشراء المبتدأ او يصير مسلما للشفعة فيما
 بقه حتى لو كان هذا الشفع شريكا في الدار المشتراة او في الطريق كان للجاران يأخذ
 المصف الذي سلم فيه الشفعة. وان كان هذا الاصطلاح بينهما قبل طلب الشفعة يكون
 المصالح اخذ النصف الذي اخذ بالشراء المبتدأ فيصير مسلما للشفعة في الكل ويكون
 للجاران يأخذ الكل بالشفعة ان كان المصالح جارا للدار. ولو كان الشفع المصالح في
 هذا الوجه شريكا في المبيع او الطريق ^{الذي} يتخذ له الشفعة بهذا الاخذ كانه اشترى النصف
 اخذ اذا الاصطلاح على اخذ البعض كون بمنزلة السكوت عن الطلب في الباقية فان كان
 ذلك قبل تاكده بالطلب بطلت شفعته. وان كان بعد التاكيد لا يبطل قال رجل ^{اشترى}

دارهما شفع فصالح الشفع على ان يعطى للمشتري دراهم مسماة ليسلم الشفع الشفعة
 بطلت شفعته ولا يجب المال وان كان اخذ المال رده على المشتري ولو جرى الصلح بين ^{وبين}
 للمشتري على ان يأخذ الشفع بيتا معينا من الدار بحصته من الثمن على ان يسلم الشفعة
 في البقية لا يجوز هذا الصلح بخلاف ما اذا جرى الصلح بينهما على ان يأخذ النصف بنصف

الثمن لان حصة البيت من الثمن غير معلومة لا يعرف الا بالتقويم فيبطل الصلح
 واذا لم يجز الصلح بقيت شفعته في جميع الدار بخلاف ما اذا صلح من الشفعة على
 ان يعطى المشتري الشفع في درهم معلومة ليسم الشفعة فان شهاذا لم يجز الصلح
 ولم يجب المال يبطل شفعته وههنا اذا لم يجز الصلح لا يبطل شفعته لان ثمة لما
 الدارهم وترك الشفعة فعدا عن الشفعة وههنا ما عرض عن الشفعة
 اصلا ولو اخطأ علان ياخذ الشفع الدار بالكثير من الثمن الذي اشتراه
 المشتري جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبتدأ يلزمه جميع ما قبل
 ولو اشترى رجل دارا فادعى رجل شقصا من الدار انه له وطلب الشفعة
 في الباقى فصالحه المشتري علان ياخذ الذي نصف الدار بنصف الثمن علان يبرئه عن الباقى
 جاز حتى اشترى ارضا فسلم الشفع الشفعة ثم ان الشفع جحد التسليم فصالحه
 المشتري علان اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ
 وكذا لو مات الشفع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفع على
 الدار بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ ولو مات المشتري فصالح ورثة
 المشتري الشفع علان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون اخذا
 بالشفعة لا بيعا مبتدأ لان الشفعة تبطل بموت الشفع لا بموت المشتري
 ولو ادعى رجل شفعة في دار فصالحه المشتري علان يعطى المشتري الشفع
 ولها له اخرى بدرهم مسماة علان يسلم الشفع الشفعة في هذا الدار كان
 فاسدا ولو ادعى رجل حقا في دار في يد رجل او ادعى كل الدار فصالحه المدعى
 على درهم مسماة علان يترك الخصومة ورجل شفع الدار اليه ادعاه المدعى
 فاراد ان ياخذها بالشفعة من المدعى عليه بهذا الصلح لا يكون له ذلك ولو

جرى الصلح بين المدعي والمدعى عليهما ببيع المدعي المدعى عليه دراهم مسماة ويأخذ
الدائر كان الشفع فيه الشفعة ووجه الفرق ظاهر . رجل له ظلة او كيف شارع
في الطريق فخاصمه انسان في رفع الظلة وطرحها او لا نقول اذا اراد الرجل ان يحمل
على الطريق الاعظم ظلة وما اشبه ذلك كان لكل واحد ان يمنع عن ذلك وان
في رفعها ووضعها كانت الظلة تقربا العامة او لم تقرب في قول ابى حنيفة ربح وقال ابو يوسف
مكدهج ان كانت تقربا العامة فكل ذلك وان كانت لا تقربا كان لكل واحد ان يمنع عن الوضع
وليس له ان يخاصمه في الرفع . وعن ابى يوسف ربح في رواية لا يكون له حق المنع ايضا
كانت لا تقربا العامة ابو حنيفة ربح جعل الطريق العامة بمنزلة الطريق الخاص وفي الطريق
الخاص اضرب ذلك بالشركاء او لم يضرب كان لكل واحد من الشركاء حق المنع والخصومة
في الرفع فكل ذلك في الطريق العامة . وهرباح بناء الظلة على الطريق العام ذكر الطحاوي
ربح يباح ولا يثم بذلك اذا كان لا يضرب بالعامة قبل ان يخاصمه فيها لحد فان حرم
في رفعها فلم يرفع لا يباح له الانتفاع بعد ذلك . وقال ابو يوسف ومحمد ربح ان كان لا يضرب
كان له الانتفاع به . اذا ثبت هذا جئنا الى المسئلة . رجل له ظلة او كيفية شارع على الطريق
فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم معلومة لترك الظلة
في موضعها فهو على وجهين ان كانت الظلة على الطريق الاعظم لا يجوز هذا الصلح وان
لهذا الصلح واغبر ان يخاصمه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة او لا يعرف
حاله الان لصاحب الظلة والخاصم في الطريق العام شركة وفي الشركة العامة احد الشركاء
لا يملك الاعتياض وانما يكون لكل واحد حق الخصومة في الرفع والمنع بطريق المحسبة
وقال بعض مشايخ بلخ ربح انما يملك الخصومة اذا لم يفعل هو مثل ذلك اما لو فعل مثل
ليس له ان يخاصمه ثم بطلان الصلح ظاهر فيما اذا كانت الظلة حديثة وكانت قديمة

كان لصاحب الظلة حق الترك قبل الصلح فلا يصح اعطاء العوض على الترك فيبطل
اعطاء العوض. وان كانت لا يدري حالها لا يصح الصلح ايضا لانها ان كانت قدومه لا يصح ^{الصلح}
وان كانت حديثة فكذلك لا يصح الصلح هذا اذا خاصه واحد من العامة فان خاصه ^{الإمام}
فصالحه على ان يعطى صاحب الظلة مالا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت
حديثه ورأى الإمام مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك
اذا كانت الظلة لا تضرب العامة لان الإمام يملك الاعتياض عما يكون للعامة اذا كان أخذ
العوض مصلحة لهم. هذا اذا جرى الصلح على ان يترك الظلة على حالها فان اصطحا على ان يعطى
للمصالح لصاحب الظلة مالا معلوما الرفع الظلة جاز لان فيه منفعة العامة بتقريب الهواء
ولو كانت الظلة على طريق غير نافذ فصالح واحد من اهل السكة صاحب الظلة ^{حذ} على ان
المخاصم مالا معلوما على ان يترك الظلة على حالها ان اضاف الصلح الى جميع الظلة
فقال صالحك بهذا المال على ان يترك جميع الظلة في موضعها يصح في حصته وبقية
في حصة الشركاء لان شركتهم شركة تملك ان تجاز الشكوى الصلح جائز في الكل ويكون بدل الصلح
بينه وبين الشركاء وان لم يجزوا ورفعوا الظلة بطل الصلح في حصة الشركاء ^{يكون}
لصاحب الظلة حق استرداد حصتهم من البدل وهل يبطل الصلح في حصة المصالح
اختلف فيه المشايخ رحم. قال بعضهم يبطل ولصاحب الظلة ان يرجع عليه بحصة من
البدل لانه لم يحصل له المقصود. وقال بعضهم لا يرجع على المصالح بحصة من البدل لان الصلح ^ص
في حقه حتى لو بنى صاحب الظلة ثانيا لا يكون لهذا المصالح حق الخصومة معه هذا اذا كانت ^{الظلة}
حديثه فلما كانت ديمة فالصلح باطل لان الترك حق مستحق لصاحب الظلة ليس لاحد ان يرد ^{فيها}
فلم يستفد بهذا الصلح شيئا لم يكن. وان اصطحا على ان يعطى المصالح صاحب الظلة
مالا معلوما الرفع الظلة ان كان المصالح من اهل السكة والظلة حديثه اختلف فيه ^{اختلف}

مع بعضهم جوزوا ذلك كما لو كانت النخلة قديمة لان فيه تفريغ الهواء وقال بعضهم
 لا يجوز ذلك والصحيح هو الاول لان فيه منفعة لاهل الطريق ولو فعل ذلك اجنبى
 الصلح فهذا اول رجل له نخلة في ملكه وخارج سعتها الارض جاره كان الجاران يقطع
 هو ملكه لان من ملك ارضاً ملك ما تحته الى الشرى وما فوقه الى السماء فكان له ان يقطع
 وهذا اذا كان لا يمكنه تفريغ الهواء الا بالقطع فان كان يمكنه تفريغ الهواء بدون القطع
 بالمد الى النخلة والشد عليها فانه لا يقطع بل يأمر صاحب النخلة بالتفريغ فان قطعه
 هو كان ضامناً وان كان لا يمكنه التفريغ الا بالقطع اما لا يضمن اذا قطع هو من موضع ^{رفع}
 الامر لا صاحبها يقطعها صاحبها من ذلك التوضع فان قطعها اعلم منه او اسفل في موضع
 يتضرر صاحب النخلة بذلك وصاحب النخلة يتمكن من تفريغ الهواء بالقطع في موضع
 اخر من غير ضرر يكون ضامناً لانه فوت على صاحب النخلة سفعة مقصودة من غير ضرورة
 وكذا لو كان لرجل نخلة او تالة او زرع في ارض غيره بغير حق كمن لصاحب الارض ان يأمر
 بالتفريغ فان قطع صاحب الارض واتفق عليه ضمن اذا كان صاحب الزرع والشجر متمكناً
 من تحويل الشجر والزرع الى ارض له اخرى من غير ان يهلك عليه ماله ثم في الموضع الذي
 لا يضمن الجار بقطع السعف اذا قطع فانه لا يرجع على صاحب النخلة بما انفق في مؤنة
 القطع وان كان مضطراً الى التفريغ لانه يتمكن من دفع الضرر برفع الامر الى القاضي حتى
 يجبر صاحب النخلة بالقطع او يأمر صاحب الارض بالقطع ان كان صاحب النخلة غائباً ^{بغير}
 بامر القاضي يرجع على صاحب النخلة بما انفق في القطع فان كان ذلك في موضع له يكن
 هناك قاض فقطع هو كان له ان يرجع على صاحب النخلة فلوان صاحب النخلة صالح
 جاره على دراهم معلومة ليزيل السعف على مالهم لا يقطع لا يجوز هذا الصلح بخلاف النخلة
 اذا كانت على سكة غير نافذة فخاصمه اهل السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معلومة

ليتركوا الظلة على حالها فانه يجوز ولا يبيع لهم حق الخصومة بعد ذلك. وكذا لو كانت
الظلة على طريق العامة فصلح صاحب الظلة مع الامام على درهم معلومة فيترك الظلة
على حالها فانه يجوز. لكن السقف يزداد وينمو كل ساعة ولا يدري ان يتركها يأخذ من الهواء
بخلاف الظلة. رجل له باب في غرفة او كوة فخاصمه جاره فصالح على درهم معلومة يدفعا
الى الجار ليرك الكوة ولا يسد عما كان ذلك باطلا لان الجار ظالم في منع صاحب الكوة عن
الاستغناء بحال نفسه فانما يأخذ المال ليكف عن الظلم والكف عن الظلم واجب. وكذا
لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ صاحب الكوة درهم معلومة ليسد الكوة والباب
كان باطلا لان الجار انما دفع المال ليمتنع صاحب الكوة عن التصرف في ملكه والاستغناء
بحال نفسه لا على وجه الازالة والتقليك من الغير وذلك باطل.

فصل في الصلح عن دعوى العقار

مسائل هذا الفصل لا تخلو من وجوه اربعة اما ان يكون الصلح عن المعلوم على المعلوم او عن
المجهول او عن المعلوم عن المجهول او عن المجهول على المعلوم. اما الاول رجل ادعى
شيئا معلوما من الدار نصفها او ثلثها او ما شابه ذلك او ادعى كل الدار فاقرب المدعى
عليه بذلك وانكر فصالحه من ذلك على مال معلوم جاز ذلك لان الصلح اوسع بابا
من البيع ثم يبيع المعلوم بالمعلوم جائزا للصلح اولى. وان صالح من المجهول على المجهول
يظهر في ذلك ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسلم نحو ما اذا ادعى حقا في دار في
يد رجل فقال له حق في هذه الدار والمدعى عليه يدعى لنفسه حقا في ارض في يد المدعى
ولم يبين احدهما شيئا فاصطفا على ان يترك كل واحد منهما دعواه ويبرئ صاحبه
عن الخصومة كان جائزا لانما في هذا الصلح لا يحتاج الى التسليم والتسلم وان كان
الصلح عن مجهول يحتاج فيه الى التسليم والتسلم نحو ما اذا ادعى حقا في دار رجل

ولرئيس فاصطحا على مال معلوم يعطيه المدي ليسلم المدي عليه ما ادعاه المدي
لا يجوز هذا الصلح لان المدي عليه يحتاج الى تسليم ما ادعاه المدي فاذا لم يعلم
ذلك لا يدرك ماذا يسلم اليه فلا يجوز. وان اصطحا على ان يخط المدي ما لا معلوما
ليترك دعواه ويمرر عن الخصومة جاز ذلك سواء كان المدي عليه مقرا بلصاح
المدي او منكر او قال الشافعي رح الله لا يجوز هذا الصلح ان كان منكرا والمسئلة معروفة
ولو ادعى رجل حق في دار في يد رجل ولرئيس فصالحه على بيت معلوم من هذه الدار
او من دار له اخرى جاز لان هذا صلح عن المجهول الذي لا يحتاج الى تسليمة على
معلوم وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدي بعد ذلك
بينه ان جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا يقبل بينته. وروى ابن سينا
عن محمد رح انها تقبل ويقضي له بجميع الدار. ولو ان المدي لم يقيم البينة ولكن المدعى
عليه اقران الدار للمدي صح اقراره ويومر بتسليم الدار الى المدي. ولو ادعى رجل
حق في دار في يد رجل فصالحه على سكن بيت معين من هذه الدار ابدا او قال حتى يموت
لا يجوز ذلك. ولو صالحه على دار اخرى او على ارض اخرى جاز باتفاق الروايات
رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع او ادعى في داره طريقا او مسيل ماء فحمد المدي عليه
ثم صالحه على دراهم مسداة فهو جائز لانه صلح عن المجهول على معلوم. ولو ادعى في دار
رجل حق فصالحه من ذلك على مسيل ماء او على ان يضع على حائط منها كذا وكذا جاز
كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة
او اكثر اختلف فيه انشا في رحهم الله. قال الكوفي رح يجوز هذا الصلح لانه لا يستأجر
حائط ليضع عليه جذوعا معلومة مدة معلومة او استأجر طريقا لير فيه مدة
معلومة جاز ذلك فذلك الضل وقال الفقيه ابو جعفر رح لا يجوز هذا الصلح وان

ادعى رجل حقاً في دار فصالحه على طريق فيها جاز لما اذا صالح على ان يكون رقبه الطريق
للمدعي فهو جائز باتفاق الروايات لان بيع رقبه الطريق يجوز باتفاق الروايات فكذا
الصالح على الطريق وان كان الصالح على حق المرور رقبه روايتان لان في جواز بيع حق المرور
اختلف الروايتين يجوز في رواية ولا يجوز في رواية فكذا الصالح على حق المرور. اما بيع
الماء وبيع حق وضع الجذوع لا يجوز باتفاق الروايات فكذا الصالح على ذلك ولا ان
في علو رجل حقاً فصالحه على بيت معين من هذا العلو او على بيت معين من علو آخر فهو جائز
لان صالح عن المجهول على المعلوم. ولو ادعى في ارض رجل حقاً فصالحه على شرب نهر
لا يجوز. ولو صالحه على عشر نهر بارضه جاز اعتبار الصالح بالبيع. ولو ادعى في دار
رجل حقاً وادعى على الدار فصالحه على كذا كذا ذراعاً مسماة من الدار لا يجوز في قول
ابن حنيفة رح لان عند الوبايع كذا كذا ذراعاً مسماة من الدار لا يجوز فكذا الصالح
عليه. وعلى قول صاحبيه رح جاز البيع فيجوز الصالح عليه. ولو ادعى اذرعاً مسماة
من الدار لرجل فصالحه المدعي عليه على ذراعهم مسماة جاز عند الكل. ولو صالحه
على نصيب المدعي عليه من دار في يد رجل مقر بذلك ان كان المدعي يعلم نصيب المدعي
عليه من ذلك جاز عند الكل جميعاً لانه لما اشترى نصيباً من دار والمشتري يعلم
مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع والبائع يعلم
او البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول ابن حنيفة رح فكذا الصالح. وعند
ابي يوسف رح يجوز البيع فكذا الصالح وقول محمد رح مضطرب. ولو ادعى في بيت
في يد رجل حقاً فصالح المدعي عليه من ذلك على ان يبيت المدعي على سطحه سنة ذكر
في الكتاب انه يجوز. وقال بعض المشايخ هذا اذا كان السطح مجراً فان لم يكن مجراً
لا يجوز الصالح كما لا يجوز اجارة السطح. وقال بعضهم يجوز الصالح على كل حال مجراً كان

. لو لم يكن وكذا الاجابة وقال بعض من اختلف في اجارة السطح للبيوتة عن اسمعيل
 روايتان في رواية كتاب الصلح يجوز وفي رواية الاجازة لا يجوز وانقضت الروايات
 على انه لو استاجر علو البيوت عليه لا يجوز رجل ادعى نصف دار في يد انسان فصالحه الفدية
 في يده على دراهم مسمومة ودفع الدار هم اليه ثم استحق نصف الدار فهل يرجع المدعي
 عليه على المدعي بشيء من بدل الصلح فهو على وجهين اما ان كان المدعي يدعي نصف الدار
 شاعا او يدعي نصفا معيناً فان ادعى نصفاً شاعاً فهو على وجه ثلثة اما ان قال المدعي
 النصف لي والنصف للمدعي عليه او يقول النصف لي ولا ادري ان النصف الآخر
 لمن هو او قال النصف لي والنصف الآخر لفلان غير المدعي عليه فان قال النصف لي
 والنصف للمدعي عليه فصالحه المثلث على دراهم ثم استحق نصف الدار يرجع المدعي عليه
 على المدعي بنصف البدل لانه لو استحق كل الدار يرجع بجميع البدل فاذا استحق النصف
 يرجع بنصف البدل . ولو قال النصف لي ولا ادري ان النصف الآخر لمن هو او قال
 النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شاعاً لا يرجع المدعي عليه على المدعي
 بشيء من البدل لانه ما اقرب بالنصف الآخر للمدعي عليه فلا يرجع بشيء كما لو ادعى حقاً
 في دار فصالحه المدعي عليه على شيء ثم استحق شيء من الدار فان المدعي عليه لا يرجع
 على المدعي بشيء . وان قال المدعي النصف لي والنصف لفلان آخر غير المدعي عليه ثم
 صالحه المدعي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشيء من البدل
 لان قوله النصف لآخر لفلان باطل لانه اقرار بما في يد الغير فلا يصح اقراره فيصير كله
 قال النصف لي وسكت . وان كان المدعي ادعى نصفاً معيناً فصالحه المدعي عليه ثم استحق
 النصف الذي كان يدعيه المدعي يرجع المدعي عليه بجميع البدل على المدعي . وان
 استحق النصف الآخر لا يرجع بشيء . وان استحق نصف شاع من الدار يرجع المدعي

عليه بنصف البدل على المدعي اعتبارا للبعض بالكل رجل آدي دارايه يد رجل
فانكر المدعي عليه فاصطالحا على ان يسكنها المدعي عليه سنة ثم يدفعها الى المدعي
جاز ذلك . وكذا لو ادعى ارضا في يد رجل انها له فاصطالحا على ان يزرعها الذي في يد
نحس سنين على ان يكون رقبة الارض للمدعي جاز ذلك لان المدعي عليه ابقى
منفعة الارض لنفسه وقتا معلوما وجعل رقبة الارض للمدعي رجل ادعى ارضا
او شيئا فاصطالحا على عبد معين المدعي عليه يدفعه الى المدعي ثم اقام العبد البينة
انه حرام مدبو بملت بينه العبد وبطل الصلح ويعود المدعي على دعواه رجل اشترى
دارا فاتفقها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعلها مسجدا
والذين المسجد بين اظهرهم جاز الصلح رجلان ادعى ارضا او دارايه يد رجل وقالا
هي لنا ورتناها من ابينا فمحمد الذي في يد يد فصالحه احدهما عن حصته على
مائة درهم فاراد الابن الاخر ان يشاركه في المائة لم يكن له ان يشاركه لان الصلح معا
في زعم المدعي فداء عن البمين في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه
فلا يثبت الشريك حق الشراكة في يد لا الصلح بالشك . وعن ابي يوسف في
رواية لغيره ان يشاركه في المائة رجل ادعى نخلة في ارض رجل انها له باصلها
فمحمد المدعي عليه ثم صالحه على ان ما يخرج من ثمرة العام يكون للمدعي لا يجوز
لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه لا التسليم والتسليم ولو كان
على موجود مجهول لا يجوز الصلح فهذا اول والله اعلم

باب في الحيطان والطريق ومجار الماء

هذا الباب مشتمل على فصول الفصل الاول في استحقاق الحائط والخصومة
فيه وما يكون بينهما احد الشريكين ان يفعل في الجدار المشترك رجلان تباذعا

في حائط بين دارين وهو متصل ببناء أحدهما يقضي به لصاحب الاتصال وتلك
 حصة المستقلة في كتاب الدعوى من هذا الكتاب بفروعهما فلا يفيد حائطاً
 بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بإذن الشريك^{الأخر}
 أضرب المثال بذلك أول مرة جداً بين دارين أنهدم ولا أحدهما بنات ونسوة
 ثم أراد صاحب العيال أن يبنيه ولله الأحرار بعضهم لا يجبر^{الليث} إلا وقال الفقيه أبو
 روح في زماننا يجب لأنه لا بد أن يكون بينهما سترة قال مولانا روح ويفي أن يكون الجواب
 على التفصيل أن كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن لكل واحد منهما أن يبنيه في نصيبه
 سترة لا يجب إلا على البناء. وأن كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يوم
 الأي بالبناء. جداً بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فوهن الجدار فرفعه
 أحدهما وبناه بماله نفسه ومنع الآخر عن وضع الحمولات على مكان عليه في القدر
 قال الفقيه أبو بكر الأسكاف روح ينظر أن كان عرض موضع الجدار لو قسم بينهما
 أصاب كل واحد منهما موضع يمكنه أن يبنيه عليه حائطاً يحتمل حمولته على مكان
 في الأصل كان الباقي متبرعاً في البناء ليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الحمولات عليه
 وأن كان مجال لو قسم لا يعيبه ذلك لا يكون متبرعاً وله أن يمنع شريكه عن وضع^{الحمولات}
 على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما انفق في البناء قال الشيخ الإمام أبو نصر محمد
 الفضل روح يرجع عليه بنصف ما انفق أن بناه بأمر القاضى وينصف قيمة البناء
 أن بناه بغير أمر القاضى. وقال الفقيه أبو الليث روح إنما يرجع عليه بنصف قيمة البناء
 إذا بنى بأمر القاضى أما إذا بنى بغير أمر القاضى يرجع عليه بشيء وهو بمنزلة العلو والسفل إذا
 كان للعلو واحد والسفل الآخر فأنهدم ما بنى صاحب العلو للسفل بغير أمر صاحب السفل أن بناء بغير أمر^{القاضى}
 يكون تطوعاً لا يرجع بشيء إلا إذا كان في موضع لم يكن هناك قاض فلكذلك ههنا وإن هدم

صاحب السفلى السفلى كان لصاحب العلوان يأمر بالبناء ليبني عليه العلوان وذكرنا
 روح حائط بين رجلين انهدم فاجب احد الشريكين البناء ذكر في الاما الى انه لا يجبر ان يناء
 الاخر ليس له ان يرجع على شريكه اذ الركن له ان يأخذ شريكه بالبناء لان لشريكه ان
 ارض الحائط نصفين وفي العلوان مع السفلى اذ انهدم ما فيه صاحب العلوان السفلى
 امتنع صاحب السفلى عن البناء كان له ان يمنع صاحب السفلى ان يسكن في
 اسفله حتى يعطي صاحب العلوان انفق في السفلى ويكون السفلى في يده بمقتلة الركن
 وقال ولا يشبه هذا الحائط لان ارض الحائط يقسم والسفلى منتهى انهدم لا يقسم
 وعن الفقيه ابي جعفر روح حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه حولة سقط
 فبناء احد من بجاله بفراذن صاحبه كان له ان يمنع صاحبه عن وضع الحولة عليه
 يعطيه نصف قيمة الحائط مبنيا حتى القرار وان كان بناء باذنه ليس له ان يمنع
 يرجع عليه بنصف ما انفق جدار بين رجلين لاحد هما عليه حولة وليس للاخر
 حولة فاراد الذي لا حولة له ان يضع عليه مثل حولة شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه
 ابو بكر البلخي روح ان كانت حولة شريكه محمد ته فلاخران يضع مثل حولته وان كانت
 حولة الشريك قد عمة ليس للاخران يضع وقال الفقيه ابو الليث روح للاخر
 ان يضع عليه مثل حولته ان كان الحائط بمقتل ذلك وشريكه مقربان الحائط بينهما
 ذكر في كتاب الصلح ان كان لكل واحد منهما عليه جذوع وجذوع احد هما اكثر فلاخر
 في جذوعه ان كان الحائط بمقتلة وعن الفقيه ابي بكر البلخي روح جدار بين رجلين لا
 عليه بناء فاراد ان يحول جذوعه الى موضع اخر قال ان كان يحول من الايمن الى الا
 او من الايسر الى الايمن ليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس
 هذا يكون اقل ضررا بالحائط وان اراد ان يجعله ارفع مما كان لا يكون له ذلك لان
 هذا

كون اكثر ضيورا مما كان فان اساس الحائط لا يتجزأ لا يتجزأ رأس الحائط فخرج روح اذا كان
 الحائط المشترك قد وقامة الرجل فاراد احد الشريكين ان يزيد في طوله ليس له ذلك
 اذا ابي شريكه . جدا ومنشرك بين اثنين انهدم فظهر انه ذو طافين متلاصقين فاراد
 احد من ان يرفع الحائط الذي هو في جانبه ويكتفي بالطاق الذي هو في جانب شريكه
 ستره انه واجب الشريك ذلك ذال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله كانا اقرا قبل ظهورهما
 طهرار . هذا الحائط بينهما فكل الحائط يكون بينهما وليس لاحدهما ان يحدث فيه
 شيئا يغير ان الشريك وان كانا اقرا ان كل الحائط لمن يليه فاكل واحد منهما ان يحدث
 فيه ما احب . حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فاراد الاخر ان يضع عليه
 حنظل وعامتل جذوع صاحبه فمنعه الاخر لان الحد لا يتجزأ ذلك ما لا ينبغي الامام ابو القاسم
 رحمه الله تعالى لصاحبه الجذوع ان سئمت محط عنه ما يمكن لشريك من الحمل وان
 فاروج حملك حتى استويا لا لصاحب الحنظل ان كان وضع بغير اذن الشريك فهو ظالم
 وان وضع باذنه فهو عاربه والعارية غير لازمة . وهو كذا بين رجلين احدهما
 ساكن واواراد الاخر ان يسكن فيها والدار لا يتشع سكتا هما ما نهايتها ان فيها
 ذال الفقيه ابو الليث رحمه الله وعن ابي بكر بن جلال هذا قال ويقول ابي القاسم ان
 رجل له سباط قديم فوق سكة غير نافذ فواحد اطراف جند وعه على جند مسجد
 فرفعه واراد ان يجعله ارفع من غير ان يحدث على بناء المسجد بناو ومنعه اهل
 السكة قال ابو القاسم رحمه الله ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد
 فاهل السكة شركاء في ذلك لانه سكة لهم وان لم يكن كذلك فلا حق لاهل السكة
 جدا بين رجلين لاحدهما عليه جمولة وليس للاخر عليه شيء قال الجدار الى الذي
 لا جمولة له فاشهد على صاحب الجمولة فلم يرفعه حتى سقط واضرب بالشريك قال

أبو القاسم رح اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفاً وتمكن من دفعه بعد الاشهاد فضمن
 المشهود عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه . رجل له بيت وحائط هذا البيت
 بينه وبين جاره . فارد صاحب البيت ان يبني فوق بيته غرفة ولا يضع خشبة على
 هذا الحائط قال أبو القاسم رح ان يبني في حديقته من غير ان يكون معتمداً على الحائط المشترك
 لم يكن للجيران يمنعه . حائط بين رجلين انهدم فبناه احدهما عند غيبة الشريك
 قال أبو القاسم رح ان بناه بنقض الحائط الاول يكون متبرعاً لا يكون له ان يمنع
 شريكه من الحمل عليه وان بناه بلبن او خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك ان يحمل
 على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط . حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذع
 واحد وللآخر عنقرة قال في الكتاب لصاحب الجذع موضع جذعه وكل الحائط
 للآخر استحساناً وفي القياس يكون جميع الحائط بينهما وبه كان أبو يوسف رح يقول
 او لا ثم رجح الا الاستحسان وهو قول ابى حنيفة رح . حائط بين دارين لاحدهما
 ازح من لبن او اجر اختصما في الحائط فهو لصاحب الزح بمنزلة الجذوع . دار في يد قوم
 في يد كل واحد منهم ناحية اختصموا في درج منها معقود باجر وسفلها في يد احدهم
 وظهر الدرج طريق للآخر الا منزله فانه يقضي بكل الدرج لصاحب السفلى غير ان
 لصاحب العلو طريقه عليه على حاله . حائط بين دارين لرجلين وفي وجه احدهما
 لحاق في الحائط يريد ان يجعله خوارستان قال الشيخ الامام أبو القاسم رح ان كان
 الطاق مرتفعاً على الاساس فليس له ان يحدث فيه بغير اذن شريكه وان كان
 فرجة ترك حين بين الحائط فان كان الذي في جانبه الطاق مقرباً من ذلك الموضع
 بينهما لا يحدث فيه شيئاً بغير اذن صاحبه ايضاً وان كان هو منعم ان ذلك له خاصة
 فله ان يفعل ما شاء ما لم يتعرض لشيء من البناء . حائط بين رجلين انهدم ولحق

فحاشي فتنه الحاضر في ملكه جدا رامن الخشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم القنا
 واراد ان يبني الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه ابو بكر رح ان اراد الذي
 قدم ان يبني على طرف موضع الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اسر الحائط الى جانب نفسه
 ليس بذلك وان اراد ان يبني الحائط كما كان اوراق منه ويترك الفضل بين الجانبين
 له ذلك حائط بين رجلين ليس عليه حولة لاحد مما اتهدم فاراد احدهما ان يبني
 وابي الآخر ذلك ذكرنا ان موضع الحائط لو كان عرضا يمكن لكل واحد منهما ان يبني
 حائطه في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الابي على البناء وان لم يكن كذلك فالمسئلة بعد
 هذا على وجوه اربعة . احدى ها ان ينهدم هذا الحائط وفي هذا الوجه لا يجبر الابي
 على البناء الا اذا كان الآخر محتاج الاسترة فحينئذ يجبر الابي وهو اختيار الفقيه
 ابي الليث رح هذا اذا اتهدم الحائط ولو كان الحائط مخوفا فهدمه احدهما
 فهو والاول سواء وقد ذكرنا هذا فيما اذا كان لكل واحد منهما عليه حولات فهو
 الجدار فرفعه احدهما وبناء من ماله كذلك وان كان صحيحا فهدمه احدهما
 يجبر الذي هدمه على البناء وان هدماه جميعا فاراد احدهما ان يبني وابي الآخر
 يجبر الابي ايضا . حماد بين رجلين غار قدره او حوضه او شيء منه واحتاج الى المرمية
 فاراد احدهما المرمية وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يواجرها القاضي لهما
 ويرمهما بالاجرة او ياذن لاحدهما في الاجارة والمرمية من الاجرة فيل هذا فوالله
 يوسف ومحمد رح لان عندهما يحوز الحجر على الحر والفتوى على قولهما . وقال
 بعضهم القاضي باذن لغير الابي بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به
 يؤدي حصته والفتوى على هذا القول . دار بين رجلين اتهدمت او بيت بين
 رجلين اتهدم فبناه احدهما لا يرجع فهو على شريكه بشيء لان الدار بحمل القسمة

فاذا امكنه ان يقسم يكون متبرعا في البناء والبيت كذلك اذا كان لبيرا يحتمل الثمن
 قال وكذلك الحمام اذا خرب كله وصار ساحة وكذلك البير اذا امتلأت من الحيات
 فله ان يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالب واصلحها وفرغها كان متبرعا
 وعن محمد بن يحيى ماء بين رجلين وابنية لهما فخربت كلها حتى صارت صحراء
 لا يجبان على العمارة فيقسم الارض بينهما وان كانت الطاحونة قائمة بيناهما
 واداتها الا انه ذهب شيء منها فانه يجبر الشريك على ان يعيدها مع شريكه
 وان كان الشريك معسرا قيل لشريكه الاخر انفق ان شئت ويكون ذلك لك على شريكك
 وكذا الحمام اذا صار صحراء يقسم بينهما وان كان قائما الا انه انكسر شيء منه يجبر على ان
 مع الشريك وعن محمد بن رواية لا يجبر ولكن يقال للشريك الذي يريد الاصلاح
 ان شئت ابنه انت اذا تهدم منه بيت او احتاج الى المرمية ثم اجره فاذا
 اخذت علقته فخذ منها نفقتك ثم يستويان فيه بعد ذلك رجلان اختصما
 في حائط كل واحد منهما يدعي انه له وكان مخوفا فاصطلحا على ان يهد ما بينهما
 على ان يكون لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه جاز ذلك ويكون نفقة البناء و
 الهدم عليهما اتلافا اراد به اذا كان الحائط بينهما اتلافا قبل الهدم بطريق الصلح
 حمام بين رجلين هدم احدهما كله وغاب فجاء الآخر وبناه ذكره الامالي
 عن ابي يوسف رج ان الغائب اذا حضر كان بالخيار ان شاء ضمنه نصف ما
 كسر وخرب ويغرم له نصف قيمة ما بنى ويكون الحمام بينهما وان شاء ضمنه نصف
 الاول ويقال للذي بنى اهدم بناءك حتى يقسم الارض بينكما وعن خلف بن ايوب
 رج قال سالت محمد ارج عن حرت بين رجلين ابى احدهما ان يسقيه قال لا يجبر
 على ذلك قلت فان فسد الحرت قبل ان يرتفع وابى ان يسقيه قال لا ضمان عليه

. وكان ينبغي ان يرضعه . في السلطان حتى يامر بالسقي فان امتنع بعد ذلك ففسد ضمن
 وهكذا ذكرنا لطف ربح وقال اصل هذا النوع ان كل من يجبر على ان يفعل مع صاحبه
 فاذا فعل احدهما يكون متطوعا وان كان لا يجبر ففعل لا يكون متبرعا . فعليه هذا اذا
 كان النهر بين رجلين كراه احدهما او سفينة تحترقت يخاف فيها الغرق او حمام خرب
 منه شيء قليل وعبد بين اثنين في جنابة ففداه احدهما فله هذا كله يجبر الشريك
 ان يفعل معه فاذا فعل احدهما كان متبرعا . وفي الغرفة فوق البيت لرجل اخر اذا
 انهر ما فاجبه صاحب السفلى ان يبني لا يجبر فان بناه صاحب العلو لا يكون متبرعا
 وذكر الخصاص رح ذرع بين رجلين اية احدهما ان ينفق عليه لا يجبر لكن يقع للأخر
 انفق انت وارجح بنصف النفقة في حصة شريك . ولو انه انفق ولم يخرج الزرع
 مقدار ما انفق هل يرجع على شريكه بتمام نصف النفقة ام مقدار الزرع فهو المزارعة
 ياتي بعد هذا ان شاء الله تعالى . وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رح في طاحونة بين شريكين انفق احدهما في مرمتها بغرض ان الشريك لا يكون متبرعا
 لانه لا يتوصل الى الانتفاع بها الا بذلك . جدار بين كرمين لرجلين لكل واحد منهما
 كرم اتفهم فارد احدهما البناء واية الآخر فرفع الممتنع الى السلطان فامر السلطان
 ببناء برضا المستدعي ان يبني الجدار باجر معلوم على ان يأخذ الاجر منهما جميعا في
 كان له ان يأخذ الاجر منهما جميعا وذكر في العيون شرب بين قوم امتنع بعضهم عن
 كرى النهر يا الحاكم الاخرين بالكرى فان امتنع بعضهم كان للشركاء ان يمنعوا
 من شرب النهر حتى يدفع حصته وهذا في النهر الخاص فلما النهر العام فكريه
 يكون في بيت المال . حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه حولة اتفهم فبنا
 احدهما قال الفقيه ابو جعفر رح ان بناه بماله ونفقته بغرض ان صاحبه كان له

ان يمنع صاحبه من وضع الحولة حتى يعطيه نصف قيمة الحائط مبنيًا بجن القمار وان كان
بناء باذن صاحبه ليس له ان يمنعه عن وضع الحولة لكن يرجع عليه بنصف ما انفق
في البناء وهذا الجواب فيما اذا كان الحائط بعد انهدام اصله لا يحتمل القسمة ^{قسم} ولا
لا يصيب كل واحد منهما من اصله ما يقدر على ان يبني حائطًا يمكنه وضع الحولة
عليه فان كان اصل الحائط يحتمل القسمة على هذا الوجه فان بناء باذن صاحبه
فالجواب كذلك وان بنى بغير اذنه كان له منعه حتى يصطلح على شيء ^{جدارين} جدارين جارين
اكل واحد منهما عليه حولة فهو من الحائط فاراد احدهما ان يرفعه ليصلحه وابى الآخر
فينبغي لمن اراد ان يرفعه ان يقول لصاحبه ارفع حولتك باسطوانات وعمد ونحو
انه يريد رفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل ذلك ثم رفع الجدار فسقط
حواله لا ضمان عليه. وعن الشيخ الامام ابي القاسم رح جدار بين جارين ^{جدار} جارين
عليه حولة وليس للآخر عليه شيء قال الجدار الى الذي لا حولة له عليه فاشهد
عليه ولم يرفعه مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى انه دمر وافسد شيئًا قال اذا
ثبت الاشهاد وكان مخوفًا وقت الاشهاد يضمن المتهود عليه نصف قيمة
ما افسد بسقوطه اذا تمكن من رفعه بعد الاشهاد. حائط مشترك بين ^{جدارين} جارين
وهن ويخاف ضرر سقوطه فاراد احدهما النقص وامتنع الآخر. قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رح يجبر على نقضه. وعنه رح اذا اراد احدهما نقض جدار
مشترك وابى الآخر فقال له صاحبه انا ضمن لك كل ما ينهدم لك من بيتك
وضمن ثم نقض الجدار باذن الشريك فانهدم من منزله المضمون له شيء لا يلزمه
ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لآخر ضمت لك ما هلك من مالك لا يلزم
شيء. ولو هدم ما جدار بينهما ثم بناء احدهما بنفقته والاخر لا يعطيه النفقة ويقول

ألا اوضح عليه الحولة كان للذي بناه أن يرجع على شريكه بنصف ما انفق وان لم
 غير الجاني عليه حولة لانه كان له حق وضع الحولة في الاصل فلم يكن الباني متطوعا
 في البناء وهو كالمأموءر من صاحبه بالبناء وهو بمنزلة العلو والسفل اذ انهدما
 فيني صاحب العلو والسفل كان له ان يرجع على صاحب السفل بما انفق في السفل
 وان قال صاحب السفل لا حاجة لي في السفل علو لرجل وسفل لأخر كل واحد منهما
 مقر لصاحبه بماله فوهن البنيان فاصطالحا على ان ينقض كل واحد منهما بيته
 وبينه كما كان جاز ذلك فيؤخذ صاحب السفل ببناء السفل لانه هو الذي
 هدم ولو هدمه من غير صلح كان عليه البناء ففي الصلح اولى وان سقط البنيان
 من غير هدم قال ابو حنيفة ربح لا يجبر صاحب السفل على بناء السفل ويقال لصاحب
 العلوان السفل انت ولا يكون متبرعا في بناء السفل ويكون السفل في يده
 يؤدى قيمة السفل وقال القاضى الامام على السعدى ربح في مسألة الجدار
 ليس له ان يرجع على صاحبه لكن له ان يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يوق
 محقه على التفصيل الذي ذكرنا. حائط لرجل عليه جذوع شاة في داره
 فارد صاحب الدار ان يقطع رؤس الجذوع قالوا ينظر ان كان يمكن البناء عليها
 لطولها ليس للجدار ان يقطعها ولا يكون لصاحب الجذوع ان يبني عليها شيئا وان كان
 رؤس الجذوع قصيرة لا يمكن البناء عليها كان لصاحب الدار ان يقطعها لانه
 لا فائدة لصاحب الجذوع فيها وللجدار ضرر في ذلك. حائط لرجل وجهه
 في دار رجل اخر اذ صاحب الحائط ان يطين حائطه وصاحب الدار يمنع
 عن دخول داره ذكر محمد بن مسلمة عن ابن شجاع ربح انه ليس له ان يمنع عن
 الحائط وله ان يمنع عن دخول داره. ولو انهدم الحائط ووقع طينه في داره

وصاحب الحائط يريد اخراج الطين ولا سبيل له غير دخول الدار قال له ان يمنع
عن دخول داره وليس لصاحب الدار ان يمنع عن ماله رجل له نهر في ارض
رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سلة رح يقال لصاحب الارض
اماندعه ان يدخل الارض ويصلح ملك نفسه او ضلحه انت قال الفقيه ابو
الثلث^{الثالث} رح بهذا نأخذ وكذلك في مسألة الحائط رجل اشترى شجرة واستاجر^اضا
يجنب الشجرة وقطع الاشجار ووضعها في الارض اليه استاجرها ولهذه
الارض طريق في كوم رجل ذكر في النوازل ان للمستأجر ان يمر في طريق هذه الارض
ويحمل الخشب دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر اذ صاحب الاصطبل
ان يغلق باب الدار في وقت يغلق الباب فيه كان له ذلك بيتان كل واحد^{نهما}
مسقف بسقف واحد واحد هما الرجل والاخر لرجل آخر فاراد احدهما ان يجعل
لبيته سقفاً اخر وبه ينسد دخولا الضوء والشمس في بيت صاحبه قالوا
ان كان في القديم كل بيت مسقفاً بسقف واحد كان لصاحبه ان يمنع عن^{ذلك}
وحد القديم ان لا يحفظ اقرانهم غير ذلك دار فيها ساحة بين رجلين اسمها^{ها}
نصارت الساحة لاحدهما والبناء لآخر فاراد صاحب الساحة ان يجعل الساحة^{بيتا}
وينسد بها الريح والشمس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس
لصاحب البناء حق المنع وقال نصير رح له ان يمنع والعقوى على ظاهر الرواية
وعلى هذا لو اراد ان يبيع في الساحة اصطبل او تنورا او حماما كان له ذلك
دار بين قوم في سكة غير نافذة اشترى احدهم يجنبها دارا اخرى باب هذه الدار
المشترية في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يفتح باب تلك الدار اليه كانت له
في هذه الدار ويدخل في هذه الدار ويدخل في هذه السكة كان له ذلك ولو اراد^ا

ان يفتح لتلك الدار التي كانت له طريقا في هذه السكة - لانه الدار الحادثة ليس ذلك
رجل له دار في سكة ظهر هذه الدار في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يجعل لدار
بابا في هذا لسكة - اختلفوا فيه والصحيح انه يمنع عن ذلك اذا الركن له طريق
في هذا لسكة - دار بين جماعة في سكة غير نافذة اقتسموها واراد كل واحد
منهم ان يفتح بابا لما صار له بحكم القسمة في هذه السكة كان له ذلك وليس
السكة ان يمنعوه . سكة غير نافذة اراد اهلها ان يجعلوا على رأس السكة ^{ليس} دربا
لهم ذلك لان العامة فيها حق الدخول عند الزحمة حتى يخف الزحام سكة
غير نافذة قال ابو حنيفة رح ليس لاصحاب السكة ان يبيعوها وان اجتمعوا
على بيعها ولا يقسمونها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيها الزحمة
للناس ان يدخلوا في هذه السكة حتى يخف الزحام . رجل له دار في سكة غير
نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر اسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح
انه ليس له ذلك . ولو اراد ان يفتح بابا آخر على من بابها كان له ذلك على
الرجل وسفل الآخر قال ابو حنيفة رح ليس لصاحب العلوان يبيع في العلوان ^{بناء}
او يتد وتدا الا برضا صاحب السفلى . وقال صاحباه رح له ذلك اذا
لرخص بالسفل والمختار للفقوى انه ان اضرب بالسفل يمنع وان لم يضر لا يمنع
وعند الاشتباه والاشكال يمنع . رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب في
هذه السكة وظهر هذه الدار في سكة نافذة اراد ان يهدم حائط داره ويجعل ^{السكة}
نافذة ليس له ذلك بغير اذن اصحاب السكة والله اعلم

فصل فيما يجوز ولا حد الشريكين ان يفعل في المشترك

ارض بين رجلين روى ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ليس لاحدهما

ان يزرع فيها قدر حصته . وفي الدار المشتركة ان يسكن . وروى هشام عن محمد بن
ان له ذلك في الوجهين ثم في الدار المشتركة اذا كان احدهما غائبا كان للمخاض ان يسكن
كل الدار بقدر حصته وفي رواية ان يسكن من الدار قدر حصته . ولو خاف ان يخرج
الدار بترك السكة كان له ان يسكن كل الدار . ودار مشترك بين رجلين لكل واحد ^{بط}
الدابة وان يتقضا فيه ويضع الخشب ومن عطب بذلك لا يضمن . وان حفر فيها
يؤاؤمر بان يطمها . قال ابو حنيفة ربح طريقي غيرها فذ كان لاصحاب الطريق
ان يعضوا فيه الخشب وان يربطوا الدواب وان يتقضوا فيه . وان عطب انسان
بالوضوء والخشب لا يضمن واضع الخشب . وان حفر فيها يبرأ . وفي غيرها فعطب
انسان بذلك يضمن فيؤخذ بان يطم البئر . رجل له دار كان لها طريق وقد سد ^{ذلك}
الطريق وجعل لها طريقا اخر فباعها بمقوقها ذكر ابن سنان عن محمد بن ^ن
للمشترى الطريق الاول وله الطريق الثاني فان لم يكن لها طريق فهو بالخيار ان شاء
اخذ وان شاء ترك . وكذا لو اشترى دارا ولم يقل بمقوقها وليس لها طريق
كان له الخيار على نحو ما قلنا . سكة غير نافذة اراد بعض اهلها ان يجعل فيها طينا
قالوا ان ترك من الطريق مقدرا ما يمر فيه الناس يتخذ ذلك في الاحابن ويرفعه
سريعا ولا ينزل في الطريق لا يمنع من ذلك وقال محمد بن سلمة ربح في سكة غير نافذة
لابأس . بائنا اذا لاري وبل الطين والدكان وليس لهم ان يمنعوه . وان احدث
رجل فيها شيئا نحو الكنيف والميازيب قال ابو حنيفة ربح اذا خاصم في ذلك واحد
من الناس له ان يهدم وان كانت قديمة ترك . ولو اراد ان يحدث رجل في
أخر السكة شيئا لا يملك ذلك الا باذن جميع اهلها الاعلى والاسفل . فخله لرجل
او وجه بشجره الرجل وبشجره الآخر كانت النفقة على صاحب الثمر فان لم يثمر سنة فادعى

التم الاتفاق فاتفق صاحب الرقبة بقضاء أو بغير قضاء ثم اثمر في سنة أخرى
كان لصاحب الرقبة أن يرجع بما اتفق في الثمر ولا يكون متبرعا. ولودع ثمرها
فما في العامل في بعض السنة فاتفق صاحب التخل بغير القاضير لا يكون متبرعا
يرجع بما اتفق في الثمر. ولو لم يمت العامل ولكنه غاب فاتفق رب التخل يكون متبرعا
الا ان ينفق بامر القاضير. وكذلك الحيوان والدابة بين رجلين حكاه الناطق عن
الزارعة الكبيرة لم يرق غرس فيه رجل شجرة الفرساد قالوا لا بأس به اذا كان
لا يضر بالطريق وبطيب للغارس ورقها واكل فرصادها. وان كانت الشجرة في المسجد
قال الفقيه ابو جعفر روح لا بأس بكل ثوتها ولا يجوز اخذ ورقها

فصل في المهايأة

المهايأة في الاملاك المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها مشروعة
ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تبطل بموت احدى اربابها ويتفرد احدى اربابها
بعضه وبغيره وفي ظاهر الرواية. وروى ابن سنان عن محمد روح انه لا يتفرد احدى
بنقضها الا بعد راد يطلب قسمة عينها هذا اذا كانت المهايأة بغير امر القاضير فانها
بحكم الحاكم لا يتفرد احدى اربابها بنقضها ما لم يصطلحا. ويجوز المهايأة في الجنس الواحد
وفي الجنسين الا ان في الجنس الواحد كالدار الواحدة لوتها شيئا بنفسها زمانا
شهرا او سنة او يوما او نهائيا مكانا بان يسكن هذا طائفة من الدار والاخر
الطائفة الاخرى او يزرع احدى هذه الطائفتين الارض والاخر الطائفة الاخرى
بأنه على كل حال. وان طلب احدى المهايأة من حيث المكان روى الكشي روح عن أبيه
روح ان القاضير يحجز في الجنسين كالدار والارض اذا نهائيا على ان يسكن هذا
هذا الدار والاخر يزرع هذه الارض او في الحمام والدار على ان يسكن هذا هذه

الدار والاخر يأخذ الحمام ويؤاجر ان تهايبا بتراضيهما جائز وان طلب احدهما وابى الاخر لا يجبر
القاضي . دار بين رجلين فيها منازل تهايبا على ان يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما
علوا او سفلا ويؤاجره فهو جائز . وان تهايبا في الدار من حيث الزمان بان تهايبا
على ان يسكن احدهما هذه الدار سنة وهذه سنة ويؤاجر هذا سنة وهذا سنة
فالتمها في السكنى جائز اذا فعلا بتراضيهما . اما اذا تهايبا على ان يؤاجرها هذا سنة
وهذا سنة اختلفوا فيه . قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رح الطاهر
انه يجوز ان استوت العلتان فيها وان فضلت في نوبة احدهما يستكران في
الفضل وعليه الفتوى . وكذا التهايب في الدارين على السكنى والعلة بان تهايبا
على ان يسكن هذا هذه الدار وهذا هذه الدار الاخرى او يؤاجرها هذا
الدار وهذا هذه الدار ان فعلا ذلك بتراضيهما جائز . وان طلب احدهما
وابى الاخر ذكر الكرخي رح ان القاضي لا يجبر في قوله ايضفة رح وفي الدار الواحدة
يجوز ان عند في الدار لا يجبر في قسمة الجبر فكذا القسمة بطريق التهايب . وذكر
شمس الائمة السرخسي رح الاظهر ان القاضي يجبر على التهايب الا ان في الدارين
اذا علت ما في يد احدهما اكثر مما علت الاخرى لا يرجع احدهما على صاحبه شيئا
وفي الدار الواحدة اذا تهايبا في العلة فاعتلت في نوبة احدهما اكثر مما علت في
نوبة الاخر يستكران في الفضل . ولو تهايبا في دارين في مصرين ان فعلا ذلك
بتراضيهما جائز ولا يجبر القاضي في ظاهر الرواية . ولو تهايبا في محل او في شجر على ان ياكل
هذا ثمره سنة وياكل الاخر سنة اخرى لا يجوز . وكذا الاغنام وجميع الحيوانات
اذا تهايبا على ان يكون ولدها ولبنها وصوفها سنة لهذا وسنة لاخر لا يجوز
ويكون ذلك بينهما ولا يحمل فضل اللبن والصوف والتمزاج على كل واحد منهما

في حل المكان اللين والصوف والتمرقا^١ المكن ذلك^٢ لطلب^٣ لو أن كان صاحب الفضل استهلك
 الفضل فجعله صاحبه في حل بري^٤ لأنه إذا جعله في حل والفضل قائم كان هذه هبة
 المتاع فيما يحتمل القسمته وبعد الاستهلاك يكون إبراء عن الضمان وذلك
 جائز. ولو كان العبد بين شركين فتمها^٥ ثيا في الخدمة جاز في قولهم. وأن طلب^٦ لهما
 وأب^٧ الآخر سجن القاضية والعبد بين لوتها^٨ ثيا في الخدمة جاز في قولهم وأن طلب^٩ لهما
 وأب^{١٠} الآخر لا يجبر إلا به. ولو تمها^{١١} ثيا في غلة العبد بأن تمها^{١٢} ثيا على أن يواجر^{١٣} أحدهما سنة
 أو شهر فيكون الغلة له والآخر يواجر^{١٤} يوم^{١٥} سنة فيكون الغلة له لا يجوز ذلك في قول
 الشيخ^{١٦} لا في العبد الواحد ولا في العبد^{١٧}ين وفي قول صاحبه يجوز في العبد^{١٨} الواحد
 ولا يجوز في العبد^{١٩}ين. وفي الدائتين والدائ^{٢٠}ة الواحدة لا يجوز^{٢١} المهايأة في قول الشيخ^{٢٢}
 لا يكو^{٢٣}با ولا استقلال^{٢٤}ا وعندهما يجوز في الدائتين يكو^{٢٥}با واستقلال^{٢٦}ا. وفي الدائ^{٢٧}ة
 الواحدة إذا تمها^{٢٨} ثيا استقلال^{٢٩}ا لا يجوز^{٣٠} أن تمها^{٣١} ثيا يكو^{٣٢}با قال الشيخ^{٣٣} الإمام^{٣٤} المعروف^{٣٥} بنجاش^{٣٦}ة^{٣٧} بنج^{٣٨}
 أن لا يجوز^{٣٩} لا يكو^{٤٠}با ولا استقلال^{٤١}ا وإذا آجرت^{٤٢} المهايأة في العبد^{٤٣} الواحد في الخدمة أن شرط^{٤٤}
 أن يكون نفقة وكسوة عليه في نوبته فإذا فرغ من خدمته يكون نفقة وكسوة على^{٤٥} الآخر
 في نوبته جاز ذلك في الطعام ولا يجوز في الكسوة فيكون الكسوة عليهما. وإذا تمها^{٤٦} ثيا في
 رعي الغنم على أن يرعى^{٤٧} أحدهما بنفسه أو بإجرته^{٤٨} شهر^{٤٩} آجرت^{٥٠} ذلك. ولو كانت^{٥١} الجارية بين رجلين
 فخان أحدهما عليهما من صاحبه في نوبته فإن القاضية^{٥٢} يامرهما بالمهايأة ولا يضعهما
 على يد^{٥٣} عدل^{٥٤} لأن في ذلك تعطيل^{٥٥} المنفعة على أحدهما. ولو كان بين رجلين عبد^{٥٦}
 وتمها^{٥٧} ثيا على أن تخدم^{٥٨} الأمة^{٥٩} أحدهما والعبد يخدم^{٦٠} الآخر على أن طعام^{٦١} الأمة^{٦٢}
 من شرط^{٦٣} له خدمة^{٦٤} الأمة^{٦٥} وطعام^{٦٦} العبد على الآخر جاز ذلك استخسانا^{٦٧} وكذا لو سكتا^{٦٨}
 عن الطعام كان طعام^{٦٩} الأمة^{٧٠} على من تخدمه^{٧١} الأمة^{٧٢} وطعام^{٧٣} العبد على الآخر وكسوتهما^{٧٤}

٥٣٢

عليها كلمة العارية فان النفقة تم تكون على المستعير والكسوة تكون على المالك
فـ سلم في ذكر الفاظ تكون اقراراً بالملك للمخاطب وما لا يكون
ذكر محمد ربح في الكتاب ستة الفاظ سلم في هذه الدار واعطينها وابرامها
واتركها ودعها واخرج منها رجل في يديه دار يدعيها غيره فقال الذي في يديه
للمدعي سلم في هذه الدار او قال اعطينها او ذكر غيرها من الفاظ الستة فهو على
وجهين اما ان ذكرها مقرونة بالبدل او غير مقرونة بالبدل وكل ذلك على وجهين
اما ان تقدمها ذكر الصلح او لم يتقدم فان ذكرها مقرونة بالبدل ولم يتقدم ذكر
الصلح فانه يكون اقراراً من القائل بالملك للمخاطب سواء كانت الدار في يد
القائل او في يد المخاطب حتى لو قال الاخر لا سلم كان له ان يأخذ الدار من القائل
لانها اذا ذكرت مقرونة بالبدل ولم يتقدم ذكر الصلح يكون للسوم عادة فان قيل
اذا قال لغير سلم في هذا الثوب بعشرة دراهم يكون طلبا للبيع كانه قال بعني بالف
او ملكني بالف. واما اذا تقدم ذكر الصلح بان قال اصطالحنا على ان اسلم لك هذه
الدار على ان تنسلم لي الف درهم او هذا العبد وابنه الا ان لا يكون ذلك اقراراً
في الالفاظ الستة لانها جعلت اقراراً وسوماً بحكم العرف وفيما اذا تقدم
ذكر الصلح يراد به ترك الخصومة والابراء عن الدعوى. ولو قال بعد ذكر الصلح سلم
لي خصومتك ودعواك في هذه الدار بالف لا يكون ذلك اقراراً بالملك للمخاطب
وان لم يكن شياً من هذه الالفاظ مقرونة بالبدل وقد تقدم ذكر الصلح او لم يتقدم
فان كانت الدار في يد المخاطب لا في يد القائل في الالفاظ كلها لا يكون ذلك اقراراً
بالملك للمخاطب لان قوله سلم في وقوله اعطين هذه الدار اذا لم يكن مقروناً بالبدل
يكون عبارة عن الدفع. ولو قال ادفع لي لا يكون اقراراً وكذا لو قال ابرأ منها واخرجني

منها او دعيها في ما اذا كانت الدار في يد القائل وذكر اللفاظ غير مقرون بالبدل
لا يكون اقرارا بالملك للمخاطب الا قوله سلم في هذه الدار وقوله اعطيت هذه الدار
فانه يكون اقرارا لان قوله سلم في طلب التملك لا طلب الدفع فان في الدفع يقال
سلم الي وقوله اعطيت طلب التملك ولو ان رجلا قال لغير سلم في شراء هذه الدار
مالف يكون مساومة ولو اشترى رجل دارا بالالف تم قال لغير المبيع سلم في شراها
بكذا ولم يذكر المال لا يكون اقرارا بالملك وانما يراد بهذا سلم في مالك فيها من
المائع لنفاذ البيع من رهن او اجارة لانه لما اشترى او لا فقد اقر بالملك لبايحه
فلو صار مقر لغير يكون مكذبا لنفسه فيما اقر وهو بمنزلة ما لو قال الرجل لغير
اشترى منك هذه الدار بالالف على ان يسلمها الي فلان لا يكون اقرارا بالملك
لفلان والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الاقرار

فصل فيما يكون اقرارا

الأصل فيه ان الكلام اذا خرج على وجه الكناية عن المال الذي ادعاه المدعي
يكون اقرارا. رجل قال لغير اقض الالف التي لي عليك فقال ساعطيكها وغدا
اعطيكها او سوف اعطيكها او اقعد فانتزها او انتقد ها كان اقرارا بالملك
ولو قال اتزن او انتقد لا يكون اقرارا. ولو قال غدا يكون اقرارا. ولو قال اصل
الغراء علي بها او قال اثبتني برجل من الغراء اضمنها عنك كان اقرارا او كذا لو قال
ابرائتني منها او وهبتها الي او تصدقت بها علي او حبستها لك كان اقرارا. ولو قال
لغير لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه غير واحد او قال لا تبجل فانا ادفع
اليك او قال حقه افتح ضد وفي او قال المدعي عليه كرامة كان اقرارا. ولو قال تعال

او قال فسوف تاخذها لا يكون اقرارا. ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه
 اما خمسمائة منها فلا امر قها يكون اقرارا بخمسمائة. ولو قال لي عليك الف درهم
 فقال كيسه بدو ولا تترانو بيار تاير كني لا يكون اقرارا. ولو قال لي عليك الف درهم
 فقال المدعي عليه مع مائة دينار قال الفقيه ابو بكر روح لا يكون اقرارا. وقال الفقيه
 ابو الليث روح ان صدقة في الدنانير صح اقراره بالمالين وان كذبه في الدنانير صح
 اقراره بالدرهم رجل ادعى دار في يد رجل فقال المدعي عليه ابرأتني عن هذه الدار
 لا يكون اقرارا. ولو ادعى مائة درهم فقال المدعي عليه قد قضيتك مائة بعد
 فلاح لك على لم يكن اقرارا. وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعي عليه قد قضيتك
 خمسين درهم لا يكون اقرارا. ولو قال قضيتكها كان اقرارا وعليه اثاب القضاء
 ولو قال لرجل لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه لي عليك الف درهم عن
 لي يوسف روح امة لا يكون اقرارا. وكذا لو قال المدعي عليه ولي علي حلف درهم
 او قال لي عليك مثلها او قال لي عليك مثلها. وكذا لو قال المدعي عليه ولي عليك
 ايضا الف درهم. او قال لرجل اعتقت عبدا فقال المخاطب وانت ايضا عقت
 عبدا او قال قتلت فلانا فقال المخاطب انت ايضا قتلت فلانا لا يكون اقرارا في
 من ذلك. وقال محمد روح يكون اقرارا في جميع ذلك. ولو ان رجلا في يديه دار اقراره
 كان يدفع غلتها الي فلان لم يكن اقرارا بالدار لفلان. ولو ادعى رجل على رجل مالا
 فقال المدعي عليه كل ما يوجد في تذكر المدعي بجلي فعدا لتفتته قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل روح لم يكن ذلك اقرارا قال لانه روي عن اصحابنا روح ان رجلا
 نوقال كل ما اقر فلان على فاما مقربه لا يلزمه شيء. رجل قال لامرأة بين يديك من
 غفر الله لك حيث وهبت لي مهره فقالت ارضي بخشيدم فقال القوم هل يشهد ^{علي}

هبتك فقالته هز ارتن كواه باشند قالوا هذا الكلام يحتمل الرد ويحتمل التصديق فانما
 يصير اقرارا بقرينة ان قالت المرأة ارى بشقيل الرائ لا يكون اقرارا رجل قال لفلان على الف
 في كتابي كان باطلا ولو قال في حسابي ذكر في المنتقى انه اقرار وقال ابو الفضل رح قوله في حسابي اقرار
 بخلاف ما ذكر في الاصل رجل ادعى على رجل الف فقال المدعى عليه فدا عطيتك دعوائك لم
 اقرارا وكذا لو قال المدعى عليه جز عن دعوائك شها لو قال خراف الذي ادعت لم يكن اقرارا ولو قال
 اخر عن دعوائك حتى يقدم ما اعطيتكها يكون اقرارا ولو قال حتى يقدم مالي فاعطيتك عن دعوائك
 فليس باقرار رجل قال لا اخر على عليك الف درهم فقال لا اعطيتكها لا يكون اقرارا ولو قال لي
 عليك الف درهم فقال المدعى عليه اخر عنى هذا الالف يكون اقرارا ولو قال اخر على عليك
 الف درهم فقال المدعى عليه لك على الف درهم ما بعدك من ذلك عن محمد رح انه قال لا
 ينتج قال لان اخر كلامه ما بعدك دليل على انه لم يرد به التصديق فقل له لو قال ما بعدك من
 محال منها يارنه فانه لا يصف ذلك الى الالف رجل قال اخر افرضت مائة درهم فقال
 لا اعود بها او قال لا اعود بعد ذلك فهو اقرار ولو قال ما استقرضت من احد
 سواك او قال من احد غيرك او قال ما استقرضت من احد قبلك او قال لا استقرضت
 من احد بعدك لم يكن اقرارا ولو ادعى على رجل انه غصب منه مائة درهم فقال لم
 مع هذه المائة شيئا او قال لم اغصب من احد قبلك او احد بعدك او احد
 سواك او احد معك فكل ذلك اقرارا ولو ان رجلا في يديه عيود فقال له رجلا
 استاجر منى او ادفع الى غلبي عبيدي فقال الاخر نعم كان ذلك اقرارا ولو ان
 رجلا قال لقسام اتقسم هذه الدار ثلثا لفلان ثلثا لي وثلثا لفلان اخر لم يكن ذلك
 اقرارا للاخرين بثلثي الدار مع يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها ولو قال
 هذه الدار ليست لي ثم اقام البيعة انها له قبلت بينه لانه لم يقر لرجل

معروف ولو أن رجلاً قال لغريم أخيه فلان أن له على الف درهم كان اقتراراً بكذا لو قال لا تخبر
فلان أن له على الف درهم بحقه أو من حقه كان ذلك اقتراراً. ولو أن رجلاً قال أشهد أن
على الف درهم كان اقتراراً ولو قال لا تشهد وأني لفلان على الف درهم لا يكون اقتراراً. رجل قال
لغيري عليك الف درهم فقال حقاً وبيعتنا أو صدقاً أو قال الحق واليقين أو الصدق أو قال حقاً
حقاً وبيعتنا أو صدقاً صدقاً كان ذلك اقتراراً ولو قال الحق حقاً واليقين يقيناً أو الصدق
صدقاً لا يكون اقتراراً. رجل قال لفلان على الف درهم إن شاء فلان فقال فلان شئت
كان باطلاً. وكذا لك كل اقترار علق بالشرط أو الخطر نحو أن يقول لفلان على الف درهم إن دخلت
الدار وإن هبت الريح أو إن قضى الله تعالى أو قال بسم الله لا أو قال إن أصبت ما لا أو قال إن كان
حقاً كان كله باطلاً. ولو أن رجلاً قال أشهد وأني لفلان على الف درهم إن مت كان عليه الف
عاش أو مات. وكذا لو قال لفلان على الف درهم إذا جاء رأس الشهر أو إذا نظر الناس كان ذلك
اقتراراً ودعوى الأجل باطل إلا أن يثبت الأجل بالبينة أو بإقرار الطالب وعلى قول لشافعي روح المال عليه
الأجل لو قال له على الف درهم إلا أن يبدل غير ذلك أو قال إلا أن أراهم ذلك فإنه لا يلزمه شيء بل الله
أو مات قبل أن يبدل له. ولو قال لفلان على الف درهم فيما أعلم كان باطلاً في قول أبي حنيفة رحمه الله
وكذا لو قال لفلان على الف درهم في علي ولو قال قد علمت أن لفلان على الف درهم كان اقتراراً
في قولهم. ولو قال له على الف درهم فيما أظن أو فيما أحسب أو فيما ظننت أو حسبت كان باطلاً
في قولهم. ولو قال له على الف درهم في مشهارة فلان أو في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال
بشهادة فلان أو يعلم فلان كان اقتراراً لأن خوف الباء لا لصاق فيقضي وجود المصق به
ولو قال في قول فلان أو يقوله أو في حساب فلان أو بحسابه أو في كتاب فلان أو بكتابه
لا يلزمه شيء ولو قال لفلان على الف درهم في صك فلان أو بصك أو قال بصك
أو في صك ولم يصف إلا أحد يلزمه المال وكذا لو قال يسعمل أو في سعمل أو بكتاب أو في كتاب أو من

بينه وبينه او من حساب بينه وبينه كل ذلك اقرار: وكذا لو قال له عليك بالف درهم او كتاب او حساب بالف يلزمه المال وكذا لو قال له عليك الف درهم من شجرة بينه وبينه ومن تجارة بينه وبينه او من خلطة لزمه الالف ولو قال له عليك الف درهم في ثياب فلان الفقيه وبقياءه او في فقهه لا يلزمه شيء كما لو قال بقول فلان ولو قال له عليك الف درهم بفضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال كما لو قال بشهادة فلان او يعلم فلان وان لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب
 تحاكنا اليه فغضبه عليه بالف يلزمه المال وان تصادقا فان فلانا لم يكن حكما بينهما لا يلزمه شيء
 ويكون الاقرار بالبيان كما يكون باللسان. ^{انسان} بـجـل كـتـب عـلـي نـفـسـه ذكـر حق محض قوم او املاء على
 ليكتب ثم قال اشهد واعلى بهذا الالف لفلان كان اقرارا ويجل لهم ان يشهدوا عليه
 بالمال المكتوب فيه وان لم يقرأ الصك على الشهود ولم يقره عليه لان الكتاب وان كان
 محتملا الا انه لما امرهم بالشهادة لم يبق الاحتمال وان كتب الصك بنفسه بين قوم
 ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهد واعلى فذكره الكتاب انه لا يكون اقرارا حتى لا يجمل لهم ان يشهدوا
 بذلك المائى عليه وقال القاضي الامام ابو علي النيسابوري ان كان المكتوب مصداقاً وسوماً نحو
 ان يكتب لبـ ————— الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بالف درهم
 وعلم الشاهد بما فيه وسعه ان يشهد عليه بالمال المكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهد هم
 ولو انه كتب وقرأ على الشهود وحل لهم ان يشهدوا بذلك المال وان لم يقل اشهدوا
 ولو ان غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود فقال الكاتب اشهد واعلى بما فيه
 كان ذلك اقرارا وان لم يقل اشهد والا يكون اقرارا ولو كتب بين يدى قوم اميين
 كتابا وقال للشهود اشهد واعلى بما فيه ان علموا ما فيه حل لهم ان يشهدوا عليه والا فلا
 سواء كان الكتاب مختوما او لم يكن وان كتب على وجه الرسالة بان يكتب هذا من فلان
 بن فلان لا فلان بن فلان اما بعد فان لك على الف درهم من قبل فلان يكون اقرارا حل لهم

ان يشهد واعليه بذلك المالى اذا علموا ما فيه وان لم يقرأ عليهم ولم يشهد هم وان كتبت
 عليه الرسالة في ثوب او خرقة او نحوها لم يكن ذلك اقرا ولا يحل لهم ان يشهدوا
 عليه بذلك المال الا ان يقول لهم اشهد واعليه هذا المال وكل ما عرف في الاقرار
 فهو الطلاق والعاق كذا لك الا في الحدود والقصاص ولو كتب الرجل في صحيفة
 حسابه لفلان على الف درهم ثم اقرا به كتب وانكر المال او شهد الشهود على انه كتب وهو
 ينكر المال ذكر في الكتاب انه لا يلزمه شيء ولو قال وجدت في كتابي ان لفلان على الف درهم
 او قال وجدت في ذكرى او حسابي او مخطي ان لفلان على الف درهم او قال كتبت بيني ولفلان
 على الف درهم كان ذلك باطلا لا يلزمه شيء لانه محتمل ولو قال لفلان على الف درهم
 في حسابي او في كتابي ثم قال ردت بذلك الخبر بالباطل يلزمه المال في القضاء وقال متخرج في
 رحمهم الله ما كان مكتوبا بالخط البياض في يادكاره لزمه لا يكتب في يادكاره الا ما كان له على
 الناس وللناس عليه رجل قرأ على رجل صكاً بمال وقال له اشهد عليك بهذا المال
 الذي في الصك فقال نعم كان ذلك اقرا حل له ان يشهد عليه رجل كتب على نفسه
 صكاً عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهد واعليه لم يكن ذلك اقرا ولا يحل
 لهم ان يشهد واعليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود اشهد عليك بهذا
 فقال اختموا عليه ولو قالوا اختم هذا الصك فقال اشهد واعليه كان
 اقرا حل لهم ان يشهد واعليه وكذا الاشارة المعهودة من الاخرس
 تكون اقرا وكذا لو كتب الاخرس ولو كان قادراً على الكتابة فاشار بط
 اشارته والمرضى الذي اعتقل لسانه لا يعتبر اشارته رجل قال الاخر
 اخذت منك الفادبعة والف اغصبا فضايت الودبعة وهذا الف
 غصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الودبعة كان القول قول

المقرله يأخذ هذه الالف ويعزم المقرعا اخرى وكذا لو قال المقرله
لا بل غصبت الالفين كان الجواب كذلك . ولو قال المقرء ^{غصبت} عتقت الفاء
منك الفاء هلك الوديعة وبقي الغصب وقال المقرله لا بل هلك الغصب
كان القول قول المقرء . يأخذ المقرله الالف ولا يضعه شيئا . رجل
قال لغيره هذه الالف وديعة لك عندى فقال المقرله ليست بوديعة
ولي عليك الف من قرض او ثمن بيع ثم جحد المقرء الدين والوديعة والمراد
المقرله ان يأخذ الوديعة قضاء عن الدين الذي يدعى لم يكن له ذلك لان اقرنه
بالوديعة او لا بطل بالرد ولو قال المقرله ليست بوديعة ولكنه اقضتها بعينها ^{ومحمد}
المقرء المقرض كان للمقرله ان يأخذ الالف بعينها الا ان يصدق المقرء القرض ^{لا يكون} فح
للمقرله ان يأخذ الالف بعينها ولو قال رجل لرجل لك على الف درهم من قرض فقال المقرله
ليس لي عليك قرض ولكنه ثمن بيع فجد المقرء القرض وضمن البيع كان للمقرله ان يأخذ
الالف عوضا عما يدعى لانها اتفقا على الدين ولو قال هذه الالف اخذتها
منك غصبا وقال المقرله لم تأخذها مني ولكن لي عليك الف من ثمن بيع فجد المقرء
الدين والغصب ليس للمقرله على الالف الغصب سبيل وله ان يأخذ من المقرء الا انها
اتفقا على وجوب الالف . رجل ساكن دارا قرانه كان يدفع الغلان غلة هذه الدار ^{قال}
الدار دارى كان القول قوله وقوله الاول لا يكون اقرارا بان الدار لمن يأخذ منه ^{الاجرة}
وذكر الناطع رح ان هذا رواية ابن سماعة عن محمد رح وفي رواية هشام عنه يكون
اقرارا بالملك لمن كان يدفع اليه الغلة . رجل قال لغيره ابنتك عبيدك هذا او قال
استاجر مني او قال اعزتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا له بالملك . وكذا
له لو قال له ادفع الى غلة عبيدك هذا او اعطيتك ثوب عبيدك هذا فقال نعم فقد اقر بالتوبة ^{له} العبد

وكذا لو قال افتح باب داري هذه او قال اسرج دابتي هذه او قال اعطيني سرج يغلي
هذا او لجام يغلي هذا فقال نعم كان اقرارا. ولو قال المخاطب في جميع ذلك لا لا ^{يكون}
اقرارا. رجل قال لغيره لم اغصبك الا هذه المائة ^{كلها} كان اقرارا بالمال. وكذا لو قال مالك ^{عليه}
الامانة درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم كان اقرارا بالمائة ولو قلما ^{لك}
على اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا المقر له اذا اقران الدين لفلان الاخر وصدة
الثاني صح ذلك ويكون حق القبض للاول فان ادعى المقر له الثاني يبرأ رجل قال لامرأة
بقرتي هذه لك قال ابو القاسم رح ان قال بالفارسية اين كا ومن ترا يكون هبة نلايه ^{من}
التسليم وان قال تراست او قال ان تراست يكون اقرارا. رجل قال لابنه الصغير
اين مال ترا كردم او بنام تو كردم او ان تو كردم يكون تمليك. وقال الشيخ الامام الاحل
الاستاذ مير الدين رح بنام تو كردم لا يكون تمليك ولا اقرارا. وذكر في المنتقى اذا قال
ارعي هذا وذكر حمد وده لفلان او قال الارض التي حدد ودها كذا لولدي فلان وهو ^{صغير}
كذلك ما اثر او يتولى بلكا. وذكر في المنتقى رجل قال لفلان نصف غلة هذه ^{او قال}
نصف غلة هذا الحب حاز اقراره بالغله. ولو قال نصف داري هذه او نصف غلة ^{نصف}
او نصف بستان في هذا لا يجوز ولا يلزمه هذا الاقرار شيء. قالوا اذا اضاف المال
الى نفسه او لا بان قال عبد هذا لفلان يكون هبة على كل حال. وان لم يصف الى نفسه
بان قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر في المنتقى رجل قال داري هذه ولا وادي
الاصغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا وان قال هذه الدار
للاصغر من اولادي فهو اقرار وهي لثلاثة من اصغرهم لانه لم يصف الدار الى ^{نفسه}
وكذا لو قال ثلث دراهمي هذه لفلان كانت هبة. ولو قال ثلث هذه الدار لفلان
يكون اقرارا. رجل اقر بعين لرجل ثم انكر اختلف المشايخ فيه قال ابو نصر الدنوي رح

يحلف بالله ما اقررت له بكذا وكذا ، ابو القاسم الصفار رح لا يحلف على الاقرار الا ان
 في الدين يحلف بالله ما له عليك كذا وفي العين يحلف على العين عين محمد رجل اقارنه لرجل لم يكن
 بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 صح اقراره حكما ولا يحل للمقر له وان اراد المقر بهذا الاقرار تمليكاً مبتدأ قال لا يملك لان
 الاقرار اخبار وليس بتمليك رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزله لامرأة هذه
 ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة
 كان لها ذلك والا بنفس الاقرار لا تملك رجل ادعى على رجل الفاضل مائة منها
 مؤجلة وخصم مائة منها مججلة وقال المدعى عليه ما يتحقق من ادعى في نيست
 قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهير الدين رح هذا جواب المؤجل وقال الشيخ الامام
 الاجل نجم الدين عمر الفقيه رح قال رجل مرافلان ده درم دادني است لا يلزم منه
 شيء هذا الكلام ما لم يقل علي او في رستي قال رض ويبيعي ان يكون هذا اقراراً للمنفرد
 رجل اقر في صحته وكما ان حقله جميع ما هو داخل منزله لامرأة غير ما عليه رست
 ثم مات الرجل وترك ابنا فادعى الابن ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم الصفار رح
 ان علمت المرأة ان جميع ما اقر الزوج كان لها ببيع او هبة كان لها ان تسع ذلك عن
 حكم اقرار الزوج وان علمت وان لم يكن بينهما بيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بذلك الا ان
 قال جميع ما يعرف مني او جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال ابو بكر الاسكاف رحه الله هذا
 اقرار ولو قال جميع ما لي او جميع ما املك لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم
 ولا يجر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقراراً ولو قال جميع ما في
 بيتي بعت لفلان جازا البيع ولو قال جميع ما املكه بعت لفلان كان البيع فاسداً
 رجل اقر لابنته في صحته بجميع ما في منزله من الفرش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه

لما كان من صوب الهمال كلها وله في الرستاق دواب وغلان وهو ساكن في البلد .
 قال ابو بكر الاسكاف اقراره على ما هو في منزله الذي هو ساكنه في البلد وما كان من
 الدواب يبعثها الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه الذي اقرضته بالابنة وذلك
 عبيد الذين يخرجون في حوائجهم . يا وون العزبة فهم داخلون في الاقرار رجل قال
 لغيره اقضت مائة درهم فقال لا اعود بها لولا اعود بعد هذا كان ذلك اقرارا لان
 العود والاعادة يكون للموجود رجل قال لغيره لا اغضبك الا هذه المائة كان اقرارا بالمائة
 وكذا لو قال غصبني هذه المائة فقال لا اغضبك بهذه المائة شيئا كان اقرارا وكذا
 لو قال لا اغضبك مع هذه المائة شيئا كان اقرارا . وكذا لو قال لا اغضب احدا
 بعدك او قبلك او معك فالحل اقرار . ولو قال لغيره اقضت مائة درهم فقال ما استقرضت
 من احد ، فبذلك او من احد غيرك او من احد سواك او قال لا استقرض من احد بعدك
 او لم استقرض من احد معك فشيء من ذلك لا يكون اقرارا قلتمس الائمة السرخس رحمه الله
 لا نه صريح . قال استقرضت منك مائة درهم لا يلزمه شيء لان هذا السين ^{السؤال} ^{يؤيد}
 وليس كل من سأل شيئا يسطر له تجلات قوله اقضت في فان ذلك يكون اقرارا وركوبه
 الروايات اذا قال الرجل لغيره استقرضت منك الفايكون اقرارا رجل قال لغيره طلت
 كذا اذا كان لك على مائة درهم كان ذلك اقرارا وليس هذا يتعلق لان اذ يستعمل
 في الماصح . اذا يستعمل في المستعمل وهذا في العربية اما في الفارسية چون يكون
 لا تعلق . رجل اقرض مال والدته ثم قال في صحته جميع ما في يدك من المال فهو لك قال
 ابو بكر الاسكاف وج ان كان مال الوالد الذي اقرب قائما بعينه فالمال للوالدة
 وان كان الابن قد استهلك ذلك المال وذلك مما لا يكال ولا يؤزن وقد ترك الابن درهم
 او دينار قال والده في سعة من اثننا ول من الدراهم والدنا به مقداما استهلكه

الابن بعد فكا قرأها لان الذي اقرها كان بمنزلة الصلح فلما استهلكه بطل
 الصلح وعاد الدين كما كان . رجل له سبعة اولاد اقر في صحته وجاز اقراره ان خمسة
 من اولاده عليه الف درهم وسماهم في الصك عمروا حمدا وفلان وفلان
 ومات الرجل بعد ذلك فشهد الشهود بعد موته على اقراره بعد ذلك ^{الشهود} كما كان
 قالوا لا نعرف هؤلاء الاولا لانهم ما كانوا حاضرين عند اقراره قال ابو القاسم رح
 ان اقر سائر الورثة باسمي هؤلاء وانكروا اقرار الميت يثبت بشهاد الشهود
 وان جددت الورثة اسامي الاولا دكف المدعون اقامة البينة فلا اسامهم اذا
 لم يكن في الورثة مثلهم في الاسامي . رجل اقر لامرأته بذرية صحته وهي خراب ثم عمرها
 من ماله ثم مات الرجل وترك هذه الدار وابنا فادعى الابن ان العارة ميراث واد
 المرأة ان الدار والعارة لها قال الفقيه ابو جعفر رح ان كان الزوج عمرها باذنها فالعارة
 لها والنفقة دين عليها وتغرم المرأة حصة الابن وان كان الزوج عمرها بغير اذنها لنفسه
 فالعارة ميراث والمرأة ان تغرم قيمة نصيب الابن وسلم للعارة لها . رجل هو
 مجبول الخشب قلل انا فتم فلان قال ابو يوسف رح يكون اقراره بالرق لما روى عن ابي
 مريضة رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقول احدكم عهد ي او امية فان
 كلكم عبيد وفسلكم امام الله عز وجل ولكن ليقتل غلامى وجارية وفتاى وفتلى
 قال الفقيه ابو الليث رح في بلادنا اذا قال الرجل انا فتم فلان لا يكون اقراره
 بالرق وانما يفهم منه انه ابنه . ارض في يد رجل اقر في مرضه انها وقف
 قالوا وان اقر بوقف من قبل نفسه يكون من الثلث وان اقر بوقف من غيرهم ان
 صدقه الواقف او ورثته جائزة الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه من جهة او من
 غير فهو من الثلث . رجل قال جميع مالي بيد فلان فقال ثلثي المائة السرخسي رحمه الله رح

في البيان اليه ولا يعلم قبل البيان وذكر في الجامع الصغير رجل قال مثله يدي من
 طيل او كثير وعبد او غيره لغلان صح اقراره لانه عام وليس بجهول فان حضر المقر
 والادان يأخذ شيئا مما في يده واختلعا في عبد في يده ان كان في يده وقت الاقرار
 او لم يكن كان القول فيه قول المقر. وكذا لو قال جميع ما في حانوتي لغلان. رجل قال
 انا بريء من هذا العبد او قال خرجت عن هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي
 ثم ادعاه بعد ذلك واقام البيعة ذكر في المنتبه انه لا يقبل بيعة الا اذا ادعاه بسبب حارث
 مريض اقرب عبد بعينه لامرأته ثم اعق العبد بعد ذلك قال ابو نصر ربح ان كان صدقة
 الورثة في اقراره للمرأة كان العبد لها وعتقه باطل وان كذبته جازعته من الثلث وحل
 كان مريض يومين ويصح ثلثة ايام ويمرض يوما ويصح يومين فاقر لابنه بدين قال
 ابو نصر ربح ان اقرب لك في مرض صح بعد جازا اقراره وان اقر في مرضه الذي اتى به
 الفراش وانصل ذلك بموته لا يجوز اقراره. رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة
 درهم ثم قال هي لي او هي لغلان اخرفانه يقضي بالمائة لصاحب البيت ويعزم المقر مثله
 الذي اقر انهما له واقاره باخذ المائة من بيته بمنزلة قوله غصيت منه او اخذت
 وكذا لو قال قبضت من صفد وق فلان او من كيس فلان الف درهم او من سفظ فلان
 ثوبا او من قرية فلان كحظته او من نخل فلان كثرثرا او من زرع فلان كحظته كل
 ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده. وكذا لو قال قبضت من ارض فلان عدل
 يقضي بالرضي لصاحب الارض. وكذا لو قال اخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال
 فيها ساكناء وكانت الدار في يدي باجارة لا يصدق. وان اقام البيعة ان الدار كانت
 في يده باجارة بريء عن الضمان. ولو ادعى دارا في يد رجل فاقر المدعى عليه ان المدعى
 يسكن هذه الدار لا يكون مقرا بالدار للمدعى. رجل قال لغلان على مائة درهم او قبلي مائة درهم

فهنو اقرار بالدين فلا يصدق انها ودیعة الا اذا قال موصولا ولو قال عندی لفلان
الف درهم او معی او فی بيدي او في مندي وتخي فهو ودیعة: رجل اقر لرجل بدين ثم مات فقال
و ادت الميت كان اقراره تلجته قالوا يحلف المقر له لقد اقرتك بهذا المال اقرارا ^{صحيا}
رجل قال اقتضيت من فلان مائة كانت لي عليه او قال كانت وديعتي عنده فقبضتها
وقال فلان لابل هي مالي ولم يكن لك كان القول لفلان بعد ان يحلف انه ما اوعده
او لم يكن عليه شيء: رجل قال اسكت فلانا بيمينتي ثم اخرجته وقال الساكن بل هو ^{سنة}
كان القول للمقر في قول ايجنيفة رح: وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله القول
قول المقر بالسكن مع يمينه انه ما اسكنه المقر وعلى هذا الخلاف اذا قال اعرت هذه
الدار فلانا فسكنها ثم قبضتها منه: وكذا اذا قال فلان الخياط خاط قميصي هذا
بصفت درهم ثم قبضته منه وقال الخياط لابل هو قميصي اعرتك: وان قال خاط ^{قبضه}
هذا بدرهم ولم يقل قبضته منه لا يرد على الخياط اجماعا ولو قال فلان ساكن هذا ^{البيت}
والبيت لي وفلان ينكر قبضتي للساكن: ولو قال فلان زرع هذه الارض وبنيت هذه
الدار او غرس هذا البستان وهو لي والكل في يدي المقر وقال الاخر بل هو لي كان ^{القول}
للمقر مع يمينه لان الاقرار بالزرع والخياطة ليس باقرار باليد: ولهذا لو قال هذا ^{الثوب}
من خياطة فلان لا يكون اقرارا له بالملك: ولو قال هذا الدابة لفلان ارسلها الي مع فلان
قال ابو يوسف رح يرد ها على المقر ويضمن قيمتها للدافع ان ادعاها الدافع لنفسه و ^{رفعها}
الى المقر الاول بغير قضاء وان دفع بقضاء لا يضمن في قياس قول ايجنيفة رح وهو كما قال في ^{سكنه}
الدار ولا يضمن الدافع شيئا خياطة يده ثوب اقران الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه
فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذي اقره اولى مرة وكذلك كل عامل كالصباغ
والقصائر والصائغ ولا يضمن للثاني شيئا في قول ايجنيفة رح والله تعالى

فصل فيما يكون اقرا رابثية او بشيئين

رجل قال لفلان على عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزمه عشرة دراهم وكذا لو قال عشرة دراهم
 في عشرة دنانير يلزمه عشرة دراهم ^{ويطال} ^{الفر} كلامه الا ان يقول عيت الما لين فلانما . ولو
 قال له على درهم في قفين خطه يلزمه درهم ويطل ذكر القفين . ولو قال على خمسة دراهم
 في ثوب يهودي لزمته خمسة دراهم . فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي سلم والخمسة
 الدراهم اسلمها اليه في الثوب لا يصح بيانه الا ان يكون موصولا او يصدق له المقوله . ولو قال
 على درهم مع درهم او معه درهم لزمه درهمان . ولو قال درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد
 ولو قال قبله درهم لزمه درهمان . ولو قال درهم بعد درهم او بعد درهم لزمه درهمان . واصل
 هذا ما عرف في الطلاق الا في مسألة فان ثمة اذا قال بعد ما واحدة يقع واحدة وهو هنا يلزمه ^{درهمان}
 على كل حال . وكذا لو سمى احدهما دينارا او قفيرة خطه . ولو قال درهم ودرهم يلزمه درهمان
 ولو قال درهم فدرهم عندنا يلزمه درهمان . ولو قال درهم درهم يلزمه درهم واحد
 وكذا لو قال درهم بدرهم يلزمه درهم واحد . ولو قال على درهم على درهم لا يلزمه الا درهم
 واحد لانه تكرر . ولو قال على درهم وعلى درهم يلزمه درهمان . ولو قال له على درهم ثم درهمان
 يلزمه ثلاثة دراهم ولو قال له على مائة درهم لا يلزمه ما شأن في القياس يلزمه ثلثمائة وفي الاستحسان
 يلزمه ما شأن . وهو كما لو قال كنت طلقتهما امس واحدة لا بل ثنتين في الاستحسان يكون ^{اقرا}
 بشتين فيلزمه اكثرهما . وكذا لو قال على ما شأن لا بل مائة في الاستحسان يلزمه اكثرهما ^{لين}
 وكذا لو استدر له في الصفة بان قال بيض لا بل سود او سود لا بل بيض يلزمه افضلها
 ولو اختلف الجنس بان قال لفلان على الف درهم لا بل مائة دينار او قال كرخطة لا بل كـ
 شعر يلزمه المالا ن جيماء . ولو قال لفلان على ما شأن متقال ذهب وفضة تنهما نصفان . ولو
 قال كرخطة وشعر عليه من كل واحد كـ . ولو قال كرخطة وشعر يسمم كان اثلاثا يلزمه من كل ^{واحد}

ثلاثة ولو قال لفلان عند عتق اثواب مروية ومروية يلزمه من كل واحد خمسة. ولو قال
 اودعني ثلاثة اثواب زطي ويهودي يلزمه زطي ويهودي والبيان في الثالث اليه ان
 جعله زطيا وان شاء جعله يهوديا مع يمينه على ذلك لان التمساري في الثالث غير ممكن فيجعل
 عليهما قلنا. ولو قال له على ما بين مائة الى مائتين في قول ايحيى في قوله يلزمه مائة وتسعة و
 يدخل فيه الغامية الاولى دون الثانية ولو قال لفلان على درهم يلزمته ثلاثة دراهم ولو
 قال درهم كثيرة يلزمته عشرة دراهم في قول ايحيى في قوله يلزمه عشرة دراهم
 ابو يوسف ومحمد رحم الله الكثرة مائتان والدينار الكثيرة عشرة^{عليه} ولو قال لفلان على كذا دينار
 ديناران لان كذا يستعمل في العدد واقل العدد اثنان. ولو قال لفلان على كذا درهما
 يلزمه احد عشر درهما. ولو قال كذا وكذا درهما يلزمه احد وعشرون. وكذا الدينار والمكيل
 والموزون. ولو قال كذا كذا محقوما من خطه يلزمه احد عشر محقوما. ولو قال على كذا درهما
 وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد احد عشر. ولو قال كذا كذا دينار ودرهما يلزمه من كل
 واحد نصف احد عشر. ولو قال على احد عشر دينارا واحد عشر درهما يلزمه من كل واحد احد
 عشر. ولو قال على لفلان بضع وخمسون يلزمه ثلاثة وخمسون لان البضع لا يتناول اقل من ثلاثة
 ولو قال عشرة دراهم ونيف كان القول قوله في النيف حتى لو قال عنيت به درهما قبل قوله
 وان قال عنيته اقل من ذلك او اكثر كان القول قوله. ولو قال له على مال عظيم من الدرهم
 قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله عليه مائتان فالمال العظيم هو المال الذي يجب فيه الزكاة
 واختلف المشايخ في قول ايحيى في قوله كقولهما. وقال شمس الائمة الخسيسة رحم
 الصريح من قول ايحيى في قوله انه ينبغي على حال المقر في الفقر والغناء لان الفقير^{يستعظم}
 القليل والغني لا يستعظم. ولو قال لفلان على اموال عظام روى عن ايبي يوسف رحم
 انه يلزمه ستمائة درهم. ولو قال على مال نفيس او خطير او كريم فالويل يلزمه مائتان ولو

قال علي الوفاء درهم لزمته ثلاثة آلاف درهم. ولو قال الوفاء كثيرة فمئة ألف كذا الفلوس
والدنانير. ولو قال علي مال قليل لزمه درهم واحد. ولو قال علي درهم مضاعفة ربع
عن ابي يوسف رج انه يلزمه ستة. ولو قال اضعا فاضاعفة او مضاعفة اضعا
لزمه ثمانية عشر. ولو قال له علي عشرة دراهم واضعا فاضاعفة يلزمه ثمانون. ولو قال
لفلان علي مع كل درهم درهم. او قال لفلان علي درهم مع كل درهم يلزمه درهمان. ولو
نظر الي عشرة دراهم بعينها وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه ^{عشرون}
ولو نظر الي عشرة بعينها وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه احدى عشر -
درهما. ولو قال لفلان علي كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول ابي يوسف ومحمد ^{عليهما}
وفي قياس قول ابى حنيفة رج يلزمه عشرة. ولو قال شاة لفلان علي اربعين شاة ولو قال ابل
كثيرة فهو علي خمس وعشرون. ولو قال حطة كثيرة فعندها علي خمسة اوسق وقيل علي قول ^{ابى حنيفة}
رج يكون البيان اليه بعد ان يبين اكثر من ربع الهاشم وهو الصاع وذكر في بعض
الروايات الحطة الكثيرة عشرة اققرة. وكذلك كل ما يكال ويوزون. ولو قال علي
اققرة حطة يلزمه ثلثة اققرة. ولو قال اققرة كثيرة فعشر. ولو قال لفلان علي ما بين
كر شعير الي كر حطة لزمه كر شعير. وكر حطة الاققر حطة في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد رج لزمه الكران جميعا. ولو قال لفلان علي مال كثير ذكر الناطق رج انه يلزمه ما
درهم في قول ابى حنيفة رج الا ان يقر بالكثير من ذلك وباقول من ما شئت درهم لا يقبل قوله
وقال ابو يوسف رج لا يصدق في اقل من عشرة. وقال محمد رج يلزمه مائتان. ولو قال
لفلان علي مال لا قليل ولا كثير يلزمه مائتان. ولو قال لفلان علي غير الف قال محمد رج
يلزمه الفان. ولو قال غير الفين كان عليه اربعة آلاف. رجل قال لفلان علي مثلي بالهد ^{الاخر}
ولم يكن اقر في مجلسه قبل هذا الكلام للثاني بشيء روي عن محمد رج انه قال يقر لكل واحد ^{منهما}

بما شاء جاب اقام الاول بعد ذلك بينه ان له على المقر الف درهم لم يستحق الثاني الف كان
له ان يقر الثاني بما شاء. رجل قال لفلان على الف وعهد روي عن ابي يوسف رج انه قال
بفسرة الالف بما شاء. ولو قال الف وشاة او الف ويعير او الف وثوب او الف وقوس
فهو ثياب واغنام اربعة ولا يشبه هذا بغير ادم لان بنيه ادم لا يقسم. وكذا لو قال الف وثوبان
فان قال الف وثلاثة اثواب كان الكل ليا با وكذلك هذا في جميع ما لا يكال ولا يوزن
ولو قال على الف ودرهم او على الف ودرهمان او الف وثلاثة دراهم كان الكل دراهم
وكذلك في جميع ما يكال او يوزن او يعد مثل الجوز والبيض والفلوس. وذكر في
الاصل ان في الالف والنشاة والالف وقفيز حنطة والالف ودرهم كان كله درهم
قال وهذا استحسان. ولو قال لفلان على عشرة دنانير او عشرة وقيراط كان القيراط
والدنانير من الفضة. رجل قال لفلان على درهم فوق درهم يلزمه درهمان. ولو قال
عشرة دراهم في عشرة دنانير لا يلزمه الدنانير. ولو قال لفلان على دينار او درهم يلزمه
الاقل فان كذبه المدعي وادعي الدينار لا يلزمه شيء. ولو قال لفلان على الف درهم
بيض او سود يلزمه الاقل. وكذا لو قال الف درهم او نصفها ولو قال على درهم ودينار
لزماه. ولو قال على درهم او دينار او كرخطة لزمه الكروخير في الاولين. وكذا
لو قال درهم ودينار او كرخطة وكرخطة لزمه الاول والرابع ويخير في الثاني والثالث
ولو قال لفلان على درهم صغير فهو على درهم بوزن سبعة. وكذلك لو قال مائة درهم
صغار وكذا لو قال قليس او دينير او رطل فهو على التام. وكذا لو قال درهم كبير
او عريض او طويل فهو على وزن سبعة قال محمد رج الدرهم عندنا في بلادنا كلها على
وزن سبعة لا ينقص ولا يزيد الا ان يبين زيادة او نقصا فاعرف في الوزن موصولا
ولو قال على درهم وزنه نصف درهم يصدق فيما قال. وعن ابي يوسف رج لو قال اسفد

على الف مرونه كان عليه الف بوزن بغداد مروزيه لان المروزيه بيان الوصف والوزن
يصرف الى وزن البلد الذي اقر فيه . وكذا لو اقر ببغداد بكر حطة مروزيه يعتبر كمن بعد
وعن ابي يوسف ربح لو قال لفلان على شيء من دراهم او من الدراهم عليه ثلثه دراهم
رجل قال عند فلان الف درهم عاربه كان اقرارا بالقرض وكذا لك كل ما يكال او ^{بوزن}
لان اعارة ما لا يمكن الانتفاع به الا بثلاثة يكون قرضا . رجل اقر لرجل بجذع في زرع كان
عليه قيمته وكذلك الاقرار بكل شيء لا يمكن تسليمه يكون اقرارا بالقيمة . رجل قال لفلان
على حق ثم قال عنيت به حق الاسلام لا يصدق . رجل في يديه جارية وولد هافقا
ان الجارية لفلان لا يدخل فيه الولد . ولو اقام البينة على عيانية انها له يستحق
اولادها . وكذا لو قال هذا العبد ابن امك او هذه الجدي من شاةك لا يكون ذلك
اقرارا بالعبد وكذلك بالجدي في رواية . ولو قال هذه الحطة من زرع كان في ارض فلان
او من زرع حصل من ارضه فهو اقرار بالحطة . وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم فلان او هذا
التمر من نخل فلان . او قال لصوف في يد هذا من غنم فلان او هذا اللبن او هذا السمن او هذا
الجبن من شاة فلان كان اقرارا بذلك لصاحب الغنم . ولو قال لفلان حق في هذه الدار
ثم فسر بالجذع او بالباب او بالبناء لا يصدق في ذلك . وكذا لو قال لفلان حق في هذه
اللبستان ثم فسر بالتمر او بالنخل لا يصدق الا ان يكون النخلة باصلها . وكذا لو قال
لفلان حق في هذه الارض ثم فسر بالاجارة او بالسكنى . رجل اقر لرجل بمحاطة كان له
المحاطة باصله من الارض . ولو اقر بشجر على ثمر كان له الشجر بثمرها . ولو اقر
بنخيل كان له النخيل باصولها من الارض . ^{والبين} النخيل من الارض لا يكون
للمقره . وعن ابي يوسف ربح ان كانت متقاربة متع من الزراعة دخل الارض في الاقرار
والافواضع النخيل تدخل بقدر حفظها . رجل قال لرجل انت في حل من مالي ^{خفي}

وجدت فخل منه ما شئت كان ذلك على الدراهم والدنانير. وقيل هو على العموم. رجل
قال لغير اقرضتني وانا صبي اونا ثم اقبل ان اخلق كان باطلا. وكذا لو قال انا ذهبت العقل
وذهاب عقله معروف لا يصح اقراره اذا اقر وشرط الخيار في اقراره لا يصح بشرط الخيار فيه
بخلاف ما اذا اقر واستثنى موصولا. رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهدين ثم اقره
بمائة درهم في موطن آخر واشهد شاهدين فقال المقر مائة وقال الطالب مائتان
قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلولي رحمه هذه مسئلة ذكرها محمد بن في الاصل و
ذكرها الخفاف رحمه في ادب القاضي ونازع على ما ذكر في الاصل وجهها على وجه وشوش في ذلك
فالمأصل ان هذه المسئلة على وجه. اما ان اضاف اقراره الى سبب والسبب واحد
او مختلف. او لا يضيف الى سبب فان اضاف الى سبب بان قال له على الف درهم من ثمن
هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في المجلس وفي مجلس آخر ان عليه لفلان الف درهم من ثمن
هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على كل حال في قولهم جميعا
وان كان السبب مختلفا بان قال لفلان على الف درهم من ثمن هذا الجارية ثم قال لفلان
على الف درهم من ثمن هذا العبد ففي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء اقر بذلك
في موطن واحد وفي موطنين. وان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال
صكا فان كان الصك واحد كان المال واحد عند الكل. وان عقد على نفسه صكين كل
بالف درهم واشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة
اختلاف السبب وان لم يعتقد صكا لكنه اقر مطلقا فان كان اقراره الاول عند غير القاضي
بمحضر شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد. وكذا لو اقر في الاصل
القاضي بالف واثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم ادعى الى القاضي في مجلس لقرق اقر بالف
واذني الطالب المالك والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْقَارِئُ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي أَوْ كَانَ الْإِقْرَارُ الْأَوَّلُ عِنْدَ الْقَاضِي وَالثَّانِي عِنْدَ غَيْرِهِ فَلَمَّا كَانَ
 الشَّهَدُ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ شَاهِدًا وَاحِدًا فَا لِمَالٍ وَاحِدٍ عِنْدَ الْكُلِّ كَانَ ذَلِكَ فِي مَوْطِنٍ أَوْ مَوْطِنَيْنِ
 وَأَنْ أَشْهَدَ عَلَى إِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ شَاهِدًا وَاحِدًا أَوْ عَلَى الثَّانِي شَاهِدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ عَلَى قَوْلِ
 إِبْنِ يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَجَ يَكُونُ الْمَالُ وَاحِدًا وَآخَرُ الْمَشَاحِجِ فِي قَوْلِ إِبْنِ حَنِيفَةَ رَجَ وَالظَّاهِرُ
 أَنَّ عِنْدَهُ يَكُونُ الْمَالُ وَاحِدًا أَيْضًا وَأَمَّا يَتَعَدَّدُ الْمَالُ عِنْدَهُ إِذَا اتَّحَتِ الْمَجْعَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ الْأَوَّلِ
 بِأَنَّ كَانَ عِنْدَ الْقَاضِي أَوْ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ لَمَّا أَذِنَ لَمْ يَتِمَّ فَلَا. أَنَّ أَشْهَدَ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ شَاهِدًا
 عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي ذَكَرَ الْمُخَصَّافُ رَجَ أَنَّ عَلَى قَوْلِ إِبْنِ حَنِيفَةَ رَجَ يَلْزِمُهُ الْمَالُ أَنَّ أَشْهَدَ فِي
 الْمَجْلِسِ الثَّانِي الشَّاهِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ. وَأَنَّ أَشْهَدَ غَيْرَهَا كَانَ الْمَالُ وَاحِدًا وَبَعْضُ الْمَشَاحِجِ
 رَجَ قَالُوا إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَوْطِنَيْنِ وَأَشْهَدَ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ شَاهِدَيْنِ عِنْدَ إِبْنِ حَنِيفَةَ رَجَ
 يَلْزِمُهُ الْمَالُ أَنَّ جَمِيعًا سَوَاءً أَشْهَدَ عَلَى إِقْرَارِهِ الثَّانِي الْأَوَّلَيْنِ أَوْ غَيْرَهَا وَقَالَ شَمْسُ الْاِمْتِنَانِ
 الْمَحْلُولِيُّ رَجَ هَكَذَا ذَكَرَ الْمُخَصَّافُ رَجَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيمَا إِذَا كَانَ الْإِقْرَارُ فِي
 مَوْطِنَيْنِ. أَمَّا إِذَا كَانَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ يَكُونُ الْمَالُ وَاحِدًا أَوْ دَوِيٍّ عَنْ مُحَمَّدٍ رَجَ قَالَ عَلَى
 قِيَاسِ قَوْلِ إِبْنِ حَنِيفَةَ رَجَ يَلْزِمُهُ الْمَالُ أَنَّ جَمِيعًا عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ شَاهِدَيْنِ
 غَيْرَ أَنَّهُ اسْتَحْسَنَ وَقَالَ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ إِذَا كَانَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ وَذَكَرَ شَمْسُ الْاِمْتِنَانِ الْخُصْمِ
 رَجَ أَنَّ فِي الْمَوْطِنِ الْوَاحِدِ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ عِنْدَ الْكُلِّ فَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى إِقْرَارٍ
 بِالْفِ بَالَفَ ثُمَّ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ آخَرَيْنِ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْفِ وَلَا يَدْرِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي مَوْطِنٍ أَوْ فِي
 مَوْطِنَيْنِ سِوَ الشَّهَادَةِ ذَلِكَ فِيمَا مَالًا إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ كَانَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ وَقَالَ ابْنُ
 الرَّازِيِّ رَجَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ. وَأَنَّ أَشْهَدَ شَاهِدًا عَلَى الْفِ مَوْ
 وَشَاهِدًا عَلَى الْفِ بِيضَ فِيمَا مَالًا وَلَوْ أَقْرَأَ بِالْفِ دَرَاهِمَ وَمِائَةً دِينَارًا فِي مَوْطِنٍ
 ثُمَّ أَقْرَأَ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ بِالْفِ دَرَاهِمَ نَكَرًا فِي اخْتِلَافِ زَرْفٍ وَيَقُوبُ بْنُ حَمَّادٍ

انه يلزمه الف درهم ومائة دينار في قول ابي حنيفة وابي يوسف راجح. ولو قد مر جلالا
القاضي وادعى عليه الفاقرا قريها ثم عاد الى القاضي في مجلس آخر وادعى عليه خمسمائة
فاقريها فقال الطالب قد اقرت بالف وخمسمائة وقال المطلوب ان ماله الف
درهم فالقول قول المطلوب. وكذا لو ادعى عليه في المجلس الثاني الفين فاقريها
فادعى الطالب ثلثة الاف وقال المطلوب ان ماله على الفان كان القول قول
المطلوب ويكون اقراره الثاني للخروج عن موجب اقراره الاول وايضا الزيادة
فيلزمه الزيارة ويجب عليه الفان رجل جاء بشاهدين على رجل بالف درهم
وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن الف درهم فهذا على وجه ثلثة احدهما
ان يكون المال مؤرخا والبراءة كذا او لا يكون احد هما مؤرخا او كان احدهما
مؤرخا والاخر لا يكون ففي الوجه الاول ان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضي
بالبراءة لانه لا يدعى عليه الا مالا واحدا وقد ثبت البراءة عن الف درهم
فانقضت البراءة الى ذلك المال وان كان تاريخ صك المال بعد تاريخ البراءة يقضي
بالمال لان البراءة السابقة لا تنقل في الدين اللاحق. وان لم يكن احدهما مؤرخا
يعمل بالبراءة لان البراءة تكون عن الدين الواجب وليس ههنا دين آخر. وكذا
لو كان تاريخهما سواء يعمل بالبراءة. وان كان صك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخة
او على العكس يعمل بالبراءة لان البراءة تكون بعد الوجوب عادة. ولو كان لرجل
على رجل صكان كل صك بالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة
عن الف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان
على الف درهم وقد اخذت ميز الف وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك الفان
ولما قبض منك شيئا فان المطلوب يبرأ عن الف وخمسمائة ويرجع الطالب عليه

بخمسمائة تمام الالفين وجميع البراءات تكون على قياس جميع المال . وفي كل موضع كان
 المال واحدا كانت البراءة واحدة . وفي كل موضع يقتضيه بالمالين يقتضيه بالبراءة غير واحد
 صدك المطلوب بموجب اختلاف البراءة . وفي مسئلتنا ثبتت البراءة عن الف وخمسمائة
 فيبيع خمسمائة . رجل قال لفلان على الف درهم ثم خمر وخنزير يلزمه المال ولا يصح
 في السبب اذا كذب المدعي في السبب وصل ذلك او فصل في قوله يحنيفه رج وكان الوفا
 على الف درهم من القمار وكذا لو قال على الف درهم من ثمن متاع اشترته ولم اقبضه قال
 ذلك موصولا او مفصولا لا يصح في قوله يحنيفه رج ويلزمه المال . ولو قال لك الف
 درهم من ثمن العبد الذي في يدك فان صدقه المطالب في ذلك سلم العبد اليه واخذ
 الالف ولو قال العبد الذي في يدك عبدك لم ابعك وانما بعتك غير لا يجب الالف على
 وذكر هذه المسئلة في موضع آخر ان على قوله يحنيفه رج تع مجلف كل واحد منهما على دعوى
 صاحبه وهو قول صاحبه رج وقد ذكرنا وهو الصحيح . واذا حلف الزمة المال على المقر
 ولو ان رجلا قال ابتعت من فلان شيئا بالف درهم ثم قال لم اقبضه كان القول قوله وقد
 هذه المسئلة . رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعه ثم قال لم اقبضها كان ضامنا
 للالف . وكذا لو قال له على الف درهم قرض ثم قال لم اقبضها قال ذلك موصولا او مفصولا
 لا يصح . رجل اقرانه باع عبده هذا من فلان بالف درهم فقال فلان ما اشترته
 منك بشيء ثم قال بل قد ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعتك كان القول
 قول المشتري وله ان يأخذ العبد بالف درهم لان البائع اقر بالبيع اولا وبانكار المشتري
 بعد اقرار البائع لم يطل ذلك البيع بل ليل ان البائع ان اقام البيعة على ما ادعى بمحمود
 المشتري تقبل بيئته ويقتضيه بالنقض وان لم يكن له بيعة واراد استخلاف المشتري
 كان له ذلك فاذا لم يطل البيع بمحمود المشتري فاذا عاد المشتري الى النصد يوفى فقد عاد

قائم فالباع ولو كان الباع بعد ما جحد المشتري قال للمشتري صدقت لم تشتريه
 ثم قال المشتري قد اشتريته لا يقبل قول المشتري لأنها لما جحد الباع انفسخ البيع بينهما
 الا ترى ان الباع لو اقام البيعة على البيع في هذا الصورة او اراد استخلاف المشتري لا يقبل^{بينته}
 ولا يخلف خصمه . رجل اقراه باع عبدا من فلان ولم يذكر الثمن ثم جحد صح جموده لان
 اقراره بالبيع بغبر ثمن باطل . اذا اقر الرجل بالبيع وقبض الثمن ثم انكر قبض الثمن والرد
 استخلاف المشتري في القياس لا يستخلف وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحم لان الاستخلاف
 يكون بعد الدعوى الصحيحة وهو متناقض . وفي الاستحسان يستخلف وهو قول
 ابي يوسف رحم لان العادة جرت بالاقرار قبض الثمن قبل القبض للاشهاد^{الخصم} ويخلف
 بالله ماله عليك هذا المال . رجلا وامراة اقر لرجل بثوب او عبد على نفسه صح اقراره
 ويقضي عليه بقيمة عبد وسط في قول ابي يوسف رحم . وقال محمد رحم القول قول المقر
 في القيمة . ابو يوسف رحم حمل اقراره على سبب مشروع لوجوب العبد والثوب
 في الذمة وهو النكاح وفي ذلك نظر الى الوسط . ومحمد رحم لم يعتبر السبب . ولو اقر على نفسه
 بدين ابيه كان عليه قيمة اي دابة شاء فان جاء بدين ابيه وقال هي هي كان القول قوله ان جاء
 بفرس او برذون او حمار او بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك . ولو قال على ثوب هروي لفلان
 فجاء بثوب هروي قبل ذلك منه عند الكل ولو قال على ثوب ولم يسم فاي ثوب^{به}
 قبل منه غسلا كان ذلك اوجدا ثم لا يترك بعد ذلك حريضة ثوبا ثم رجل قال لفلان
 في طعامي هذا كرجلة ولم يبلغ طعامه كرا كان الكل له . رجل قال لغبر لك عيلا^{علي}
 هذا الرجل الحر الف درهم لا يلزمه شيء . ولو قال لك عيلا او عبد ي هذا الف
 درهم فان لم يكن على العبد دين صح اقراره وبخبرين ان يوجب على نفسه او على عبد
 ولو قال لك عيلا او على فلان الف درهم ثم مات فلان والمقر وارثه وترك مالا كان

الاقراء لا زمان شاء كان عليه وان شاء كان في مال اليه. ولو قال لك على ألف درهم
لا بل على فلان كان المال على المقر. رجل قال لفلان مائة في غنى صح اقراءه ويؤمر بالبأ

فصل في الاستثناء والرجوع عن الاقرار

الاستثناء على نوعين استثناء من حيث القدر واستثناء من حيث الصفة اذا
اقر الرجل واستثنى ما ليس من جنس المقربه نحو ان يقول لفلان على دينار الادرهم
في القياس لا يصح الاستثناء وهو قول محمد ربح وفي الاستحسان وهو قول الجعفي
وابن يوسف ربح ان كان المستثنى شيئا له مثل من جنسه كالكيل والوزن والعدد
المقارب بان قال لفلان على دينار الادرهما او قال الاقير حطة او الامانة جوز صح
الاستثناء ويخرج عن المقر من المقربه قدر قيمه المستثنى فان كانت قيمة المستثنى ثانيا
على جميع ما اقربه لا يلزمه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما اقربه وليس له مثل
من جنسه بان قال لفلان على دينار الاثوب او قال الاشاة لا يصح الاستثناء في قولهم ويلزمه
الدينار. وان كان المستثنى من جنس ما اقربه صح الاستثناء في قولهم الا ان يستثنى جميع ما
فلا يصح الاستثناء. رجل قال لفلان على عشرة دراهم جياذ الا خمسة زيوف. قال ابو يوسف
ربح يلزمه عتق جياذ ويخرج المقر على المقر له بخمسة زيوف. كما لو قال لفلان على عشرة
دراهم الاقير حطة فانه يلزمه عتق دراهم ويحيط عنه مقدار قيمة القير قال ابو يوسف
ربح وفي قياس قول الجعفي صح على المقر خمسة جياذ ويصير مستثنى من العشرة خمسة جياذ
فلا يلزمه الا خمسة. ولو قال لفلان على عشرة دراهم الا خمسة ستوفة يلزمه عتق جياذ
يخرج عنها قيمة خمسة ستوفة في قولهم. ولو قال لفلان على عشرة الا خمسة ستوفة
كان عليه خمسة ستوفة وما يقع بعد الاستثناء يكون من المستوفى. رجل قال لفلان
على الف درهم من قمم بيع او قال من قمم. وقال عمرو بن لؤي او قال بدرجة قال ابو

ابو حنيفة تخرج لا يصدق في دعوى الزبوف والبرهان في ذلك موصوفه ومفصول
 الا ان في البيع بحال الفلان حال قيام السلعة وقال ابو يوسف ومحمد رحم يصدق في دعوى
 انها زيوف او ينهرجه اذا وصل ولا يصدق اذا فصل بالسكوت ونحوه وهو
 منزله ما لو مال لفلان على الف سود من ثمن بيع ولو قال لفلان على الف درهم ولم
 يذكر السبب ثم قال هي زيوف او ينهرجه فان القبيح ابو جعفر رحم لم يذكر هذا في
 الاصل واختلف فيه السامع قال بعضهم هو على الاحلاف الذي ذكرها فيما اذا
 بين السبب وقال بعضهم ههنا يصدق في دعوى الزيادة اجماعا رجل قال ورفض
 من فلان الفائم قال هي زيوف قبل قوله ولو قال هي ستون فلا يقبل واسماء المرف
 قبل ان يقول شيئا بعد اقراره وقال وارثه لا يصدق رجل قال لفلان عند الف درهم
 وديعه ثم قال هي يصدق وان مات المقر قبل ان يقول شيئا فقال وارثه هي زيوف لا يقبل
 قوله لانها صارت ديناً بموت فلا يقبل قوله الوارث وفي المضاربة والوديعة والغصب
 اذا قال الوارث هي زيوف لا يقبل قوله رجل قال لغيره اقرضتني الفازيونا وقال
 لفلان على الف درهم زيوف من ثمن متاع قال ابو حنيفة تخرج يلزمه الجهاد ولا يصدق
 في دعوى الزيادة اذا كذب الخصم وقال ابو يوسف ومحمد رحم يلزمه الزبوف
 وعلى هذا الخلاف اذا قال لفلان على الف درهم من ثمن مبيع او قال من قرض
 الا انها زيوف او ينهرجه لا يصدق في قول يحنيفة تخرج ولا يصدق اذا كان موصولا
 ولو قال في هذه المسائل لانها ستون او برصاص صدق في قول محمد رحم وهو رواية
 عن ابي يوسف رحم وعن ابي يوسف رحم في رواية اخرى لا يقبل قوله ولو قال عصبت فلانا الفا
 ثم قال هي زيوف او ينهرجه قال ذلك موصولا او مفصولا قبل قوله وفي رواية اخرى عن
 يوسف رحم القرض بمنزلة الغصب وعنه في الغصب انه لا يصدق اذا فصل بحال القرض

الا انها غير مشهورة. ولو اقر ما انصب ثم قال هي ستوقفة او رضا من صدق
اذا وصل ولا يصدق اذا فصل. ولو قال او دعي فلان الغائم قال هي زيف
او نهجه قبل قوله وصل ام فصل. وان قال هي ستوقفة او رضا من صدق
اذا وصل ولا يصدق اذا فصل رجل قال اشتريت هذا العبد من فلان بالف
ستوقفة قال ابو حنيفة رح يلزمه الجياد. وعن ابي يوسف رح انه قال يصدق ويفسد
البيع ولو قال لفلان على كونه من ثمن بيع او قرض ثم قال هي زيف قبل قوله لان الزاء
لا تكون زيبا وكذا في كل ما يكره او يوزن سوى الدرهم والدينار ولو اقر بشقة
افلس من ثمن بيع او قرض ثم قال هي كاسدة لا يصدق في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف
ومحمد رح يصدق في القرض اذا وصل وفي البيع لا يصدق في قول ابي يوسف
رح. وقال محمد رح يصدق ويلزمه قيمة المبيع اذا كان هالكا. ولو قال غصبت
فلانا عشرة افلس. او قال او دعي عشرة افلس ثم قال هي من الكاسدة قبل قوله
المسلم اليه انا اقربض راس مال المسلم ثم ادعى انه زيف ان كان اقربض الجياد
او اقربض حقه او باستيفاء راس المال او باستيفاء الدرهم او بقبض راس المال
لا يقبل قوله انها كانت زيوفا. وان كان لقرئ بقبض الدرهم ثم ادعى الزيادة في القياس
القول قول رب السلم والبينة على المسلم اليه. وفي الاستحسان القول قول المسلم
اليه مع يمينه والبينة على رب السلم انه اعطاه الجياد. ولو قال اسلمت الى عشرة
درهم في كروطة وقال له اقبضها وقال رب السلم لا بل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك
موصولا يصدق قياسا واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه
المسلم فيه. وفي القياس صدق ولا يلزمه شيء. وكذا لو قال اعطيني او اقضيني الفا
او اسلفتي الغائم قال له اقض ان قال ذلك موصولا يصدق قياسا واستحسانا

وَأَنَّ قَالَ، ذَلِكَ مَفْصُولًا لَا يَصْدُقُ اسْتِحْسَانًا. وَلَوْ قَالَ نَقَدْتَنِي الْفَاوِ نَفَعْتُ
إِلَى الْفَاوِ قَالَ لِمَا قَبَضَهَا لَا يَصْدُقُ فِي قَوْلِ إِبْدِي وَيُوسُفُ رَج. وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَجَ يَصْدُقُ
إِذَا وَصَلَ. وَلَوْ قَالَ بَعْتَنِي دَارَكَ بِالْفِ أَوْ أَجَرْتَنِي أَوْ نَصَدْتَنِي عَلَى أَوْ وَهَبْتَنِي
لِمَا قَبَضَ قَبْلَ قَوْلِهِ وَصَلَ أَوْ فَصَلَ. رَجُلٌ فَيَدِي بِهِ رَجُلٌ دَارُو قَالَ هَذَا الدَّارُ لِفُلَانٍ
أَلَا هَذَا الْبَيْتُ بَيْتُ بَعِينِهِ فَانْهَ إِلَى وَقَالَ فَانْهَ لِفُلَانٍ أُخْرَفُوهُ عَلَى مَا قَالَ لِأَنَّهُ اسْتَشْتَرَى بَعْضُ
مَا تَكَلَّمَ بِهِ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَتَلَّثَّمْتُهَا أَوْ قَالَ أَتَشَعَّمْتُهَا عَشَارَهَا. وَلَوْ قَالَ هَذَا الدَّارُ لِفُلَانٍ وَهَذَا
الْبَيْتُ لِي كَانَتْ الدَّارُ لِلْمَقْرَلِ كُلِّهَا لِأَنَّهُمَا هَذَا عَطْفٌ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَذَا الدَّارُ لِفُلَانٍ وَلَكِنْ هَذَا
الْبَيْتُ لِي وَقَالَ وَبَنَاءُ هَذَا لِي وَقَالَ هَذَا الْأَرْضُ لِفُلَانٍ وَنَحْلَةٌ لِي أَوْ النَّخْلُ بِأَصُولِهَا
لِفُلَانٍ وَالتَّمْرُ لِي كَانَ الْكُلُّ لِلْمَقْرَلِ وَلَا يَصْدُقُ الْمَقْرَلُ بِالْحَجَّةِ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَذَا الدَّارُ لِفُلَانٍ
الْأَبْنَاءُ وَهَذَا فَانْهَ لِي لَا يَصْدُقُ لِأَنَّ الْبَنَاءَ تَبِعَ لَا يَتَأَوَّلُهُ اسْمُ الدَّارِ بِمَقْصُودٍ أَوْ لَا يَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ
إِلَّا مَا يَتَأَوَّلُهُ اللَّفْظُ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَذَا الْبَيْتَانِ لِفُلَانٍ الْأَخْيَلِ بِغَيْرِ أَصْلٍ فَانْهَ لِي أَوْ قَالَ هَذَا
الْحَامِ لِفُلَانٍ الْأَفْصَى فَانْهَ لِي أَوْ قَالَ هَذَا السَّيْفُ لِفُلَانٍ الْأَحْيَى فَانْهَ لِي لَا يَصْلُحُ
الْإِسْتِثْنَاءُ وَأَنْ كَانَ مَوْصُولًا وَيَكُونُ الْكُلُّ لِلْمَقْرَلِ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ الْمَدْعَى الْبَيْتَ عَلَى مَا دَعَى. وَلَوْ قَالَ
هَذَا الدَّارُ لِفُلَانٍ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا بِلَ لِفُلَانٍ أُخْرَفِي لِلأَوَّلِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلأَوَّلِ فَلَا يَصِحُّ رَجْعُهُ
وَأَذَا وَلَدَتْ الْجَارِيَةُ فِي يَدِ رَجُلٍ وَقَالَ الْجَارِيَةُ لِفُلَانٍ وَالْوَلَدُ لِي فَهُوَ كَمَا قَالَ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْجَارِيَةِ
لَا يَكُونُ أَقْرَبُ إِلَى الْوَلَدِ. مُخْتَلَفٌ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَنَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْحَيَوَانَاتِ
وَالْعُمَارِ الْمَخْرُجَةِ فِي الْأَشْجَارِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِ الْجَارِيَةِ وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ صَنْدُوقٌ فِيهِ مَتَاعٌ فَقَالَ
الصَنْدُوقُ لِفُلَانٍ وَالْمَتَاعُ لِي. أَوْ قَالَ هَذَا الدَّارُ لِفُلَانٍ وَمَا فِيهَا مِنَ الْمَتَاعِ لِي كَانَ الْقَوْلُ
قَوْلَهُ لِأَنَّ الْمَتَاعَ لَا يَكُونُ تَبَعًا لِلدَّارِ وَالصَنْدُوقُ وَلَا يَتَأَوَّلُهُ اسْمُ الصَنْدُوقِ. وَلَوْ قَالَ بَنَاءُ
هَذَا الدَّارِ وَأَرْضُهَا لِفُلَانٍ كَانَتْ الدَّارُ وَالْبَنَاءُ لِفُلَانٍ لِأَنَّ أَوَّلَ كَلَامِهِ بَنَاءُ هَذَا الدَّارِ

غير معتبر لان الكل كان له قبل اقراره فيبطل بقوله ارض هذه الدار لفلان فيدخل فيه البناء
ولو قال هذه الدار لفلان لابل لفلان فهي الاول لان الكلام الثاني رجوع عن اقراره فلا يصح تجل
اقراره انسان بالدين فاقترع المقر له ان الدين لفلان وصده فلان صح ويكون حق القبض
للال دون الثاني ولو ادى الى الثاني برئ رجل في يد به دارا لفلان لاحتل فيها
نقال المقر له ما كانت لي قط لكنها لفلان وصده فلان فهي الثاني رجل قضيه ^{ضم} القاء
بداره في يد رجل فقال بعد ما كان لي فيها حق قط لكنها لفلان وصده فلان انها ^ن ما كانت
للمقر قط لا يكون للمقر

فصل في القبض والابراء

رجل قال لشو^{ثبت} جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره

وكذا لو قال ابرأت جميع غرمائي لا يصح الا ان يقول قبيلة فلان وهم يخصمون
في صح اقراره وابراءه وذكر الناطق في روح اذا اقر وصيه الميت انه قبض كل دين لفلان
الميت على الناس ثم ادعى غريم الميت اية دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما
قبضت منك شيئا وما علمت انه كان للميت عليك شيء كان القول قول الوصيه
مع يمينه. ولو قامت البينة على اصل الدين لا يلزمه الوصيه شيء لانه لم يقبض شيئا
من رجل بيمينه. وكذا لو قال قد قبضت كل دين لفلان بالكوفة او اضاف ذلك
الى مصر او سواد وكذا الوكيل بقبض الدين والوديعه والمضاربة في ذلك سواء
رجل عليه دين فشهد ان المطالب اقره الدين الذي عليك لفلان لا يقبل شهادته
وصح الميت اذا دفع ما كان في يده من متكة الميت الى ولد الميت واشهد الولد
على نفسه انه قبض متكة والده ولم يبق له من متكة والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه
ثم ادعى في يد الوصيه شيئا وقال هذا من متكة والدي واقام البينة قبلت بيمينه. وكذا لو اقر ^{الارث}

أنه قبض جميع ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل دينه الوالد سمع دعواه
رجل قال هذا للعبد لأحد هذين الرجلين بائنا وبعلف لكل واحد منهما. ولو قال
هذا لعبد لواحد من الناس لأصبح رجل قال لغير من بايعك بشيء فلما كفى لك
بشئته لم يجز. ولو قال ما بايعك من هؤلاء وأشار إلى قوم معينين معدودين فلما
كفى لك بشئته جاز

فصل في إقرار المريض

يصح إقرار المريض الذي مات فيه بقض الدين من وارثه ولا من كفى وإثمه
انتكأت المكالة في الصحة سواء كان المقبوض قائما في يدي الوارث أو لم يكن
ولكن الواقر بالقض من أجنبي يتطوع عن وارثه بمضاء الدين. ولو أقر وارث ثم خرج
من أن يكون وارثا بان إقراره له ثم ولد له ابن ثم مات المريض صح إقراره ولو أقر له
وارثا وقت الإقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الإقرار نحو أن إقراره له وله
ابن فمات الابن ثم مات المريض لا يصح إقراره لأنه صار وارثا له بسبب قائم وقت الإقرار
ولو أقر له لا يكون وارثا له ثم صار وارثا له بسبب حادث بان إقراره لأجنبي ثم
تزوجها ثم مات صح إقراره بخلاف ما لو وهب لأجنبي ثم تزوجها فإنه لا يصح حبه
لأن حبه المريض وصية والوصية للوارث بالحل. ولو أقر له كان وارثا وقت الإقرار
وقت الموت وخرج من أن يكون وارثا فيما بين ذلك بطل إقراره في قول أبي يوسف
رج ولا يبطل في قول محمد بن رج. ولو أقر المريض غريمه بغير قبض فإن إقراره لا يصح إن
كان الوارث أصيلا أو كفيلًا. وإن أقر الأجنبي فانتكأت الأجنبي كفيلًا عن الوارث صح
إقراره كانت المكالة تامرا وبغيره إقراره الأجنبي ووارثه كفى له لا يصح إقراره لأن
إقراره الأصيل إقراره لكفى. ولو أن المريض قبض المال من وارثه الذي عليه دينه ^{الذي}

تبرع عن الوارث بمعاشته الشهود جاز قبضه لاستيفاء التهمة عن القبض المعاش
 ولو أن رجلا وكل رجلا ببيع عبد فباعه الوكيل من وارث الموكل ثم مرض الموكل
 واقر قبض الثمن من وارثه أو اقران الوكيل قبض الثمن ودفعه الى الموكل لا يصدق
 وان كان المريض هو الوكيل والموكل صحيح فاقرا الوكيل انه قبض الثمن من المشتري
 وبعد الموكل صدق الوكيل . ولو كان المشتري وارثا للوكيل والوكيل والموكل
 مريضان فاقرا الوكيل قبض الثمن لا يصدق لان مرض الوكيل يكفي لطلان اقراره لو اقره
 بالقبض فرضها اولا . مريض عليه دين يحيط بماله فاقرب قبض وديعه أو عارية أو مضرة
 كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الامورثة المريض
 وكذبه المورث يقبل قول الوارث . مريض عليه دين يحيط بماله وله على رجل دين
 الصحة فاقرا المريض باستيفاء ذلك الدين من مديونه صح اقراره . مريض قولا امرأة
 بدين المهر صح اقراره الاخير المثل وان اقرها بمهر الف درهم ثم قامت اليه بعد موته
 ان المرأة وهبت المهر من زوجها في حال حيوته هبة صحيحة قالوا لا يقبل اليه
 على الهبة اذا كان اقرار الزوج لها بالمهر في مرضه ثابتا . مريضة اقرت باستيفاء
 مهرها ان ماتت وهي منكوبة او معتدة لا يصح اقرارها . وان لم تكن منكوبة
 ولا معتدة صح اقرارها . ولو قالت في مرضها لامرأ على ذكر الخصاص رج في الليل انه
 يصح اقرارها اذا اقر الرجل في صحته او مرضه الذي مات فيه انه تزوج فلانة
 بالف درهم ثم جحد وصدقته المرأة في النكاح في حيوة او بعد موته فهو جائز ولها
 الميراث والمهر بقدر مهر المثل ولا يكون لها الزيادة على مهر المثل عند النكاح والميراث
 ولو اقرت امرأة في صحته او مرضها انها تزوجت فلان بكذا ثم جحدت فان صدقها الزوج
 في حيوتها ثبت النكاح وجحودها بعد الاقرار باطل . وان صدقها الزوج بعد موتها

لا يثبت النكاح في قول ابي حنيفة رج ولا ميراث له منها . وقال ابو يوسف ومحمد
يثبت النكاح كما في الوجه الاول . واذا اقربت امرأة انها تزوجت فلان او هي امه وقد
كانت ثمة معروفة ثم عتقت وقال الزوج لابل كان النكاح بعد العتق او قبل العتق
منهما سواء . ويصح النكاح كما لو اقر احد هما ان النكاح كان في عدة الغيا في نكاح الغير
او غير شهود . او تزوجها وتحت اربع نسوة او اختها في نكاحه او في عدته لا يقبل قول
من يدعي هذه الاوانع فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره ويكون
ذلك بمنزلة الطلاق . بخلاف ما لو قال تزوجتك قبل ان تحل في او قبل ان اخلق او قبل
ان تولد لي او قبل ان اولد او تزوجتك وانا حي فان لم يكن القول قول من يدعي
الطلاق . رجلا فركو ارضه بشيء ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له
كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة لابل كان في المرض كان القول قول من يدعي
انه كان في مرضه فان اقام جميعا اليه فبينه المقر له او لم يكن المقر له بينة
واراد استخلاص الورثة كان له ذلك . رجلا قال في مرضه هذا المال لفلان وليس
مال غيره لك . وكان به الوارث قال محمد رج لا يصدق المريض ويكون الكل ميراثا
وقال ابو يوسف رج هو من ثلث ماله . رجلا عتق عبدا في صحته ثم بين العتق
اليهم في مرضه في كثير القيمة كان العتق من جميع ماله . رجلا اشترى عبدا في صحته
بعين فاحش على انه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض فاجاز البيع او سكت حتى مضت المدة ثم مات
المريض كانت الحاباة من الثلث . رجلا قر في مرضه بارض في يده انها وقف ان اقرب
من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بعتق عبده او اقرانه تصدق به على فلان
وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدق فذلك الغيا وصلة في جازة الكل وان اقر بوقف
ولم يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث . رجلا كاتب عبدا في مرضه وليس مال غيره ثم

أقر باستيفاء بدل الكتابة تجاز من الثلث ويسوي الكتاب في مكث قيمته. ولأربع الميراث عي
 اعيان ماله من اجني ثم أقر باستيفاء الثمن صح من جميع ماله. رجل باع عبدًا ثم أقر أنه كان ^{بصلاً}
 على المشتري ولا يبرأ المشتري عن الثمن صح أقر بالبلوغ وقاسم الوصي ان كان عرا قاصحاً اقرا ويجوز
 قسمته. ولو قال بعد ذلك لم أكن بالغاً لا يقبل قوله فان لم يكن عرا قاصحاً بان كان مثله لا يحتمل عا
 لا يصح اقراره ولا يجوز قسمته فقبل اثنتي عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد اثنتي ^{عشر}
 سنة ايضاً لا يصح اقراره لا محالة. وإنما لا يصح اقراره اذا لم يكن بحال لا يحتمل مثله علة. العبد
 الماذون اذا اقر بكفالة لا يصح اقراره لانه لا يملك الكفالة بما لا يصح اقراره. مريض اقر لورثته
 بعد فقال الوارث ليس بالعبد له ولكنه لفلان الاجني وصدره الاجني ثم مات المريض بالعبد
 للاجني ويضمن الوارث للمقر له قيمة العبد ويكون القيمة بينه وبين سائر الورثة. مريض ^{اقر}
 لاجني ثم مات المقر له ثم مات المريض ووارث الاجني للمقر له من ورثة المريض لا يجوز ذلك الا قوله في قول ^{يوسف}
 الاول وجاز في قوله الآخر وهو قول محمد راجح وهو كما لو اقر المريض بعبد في دين انه لفلان الاجني ^{فقال}
 الاجني موافقان وارث المريض لم يكن فيه حق على قول ابي يوسف الاول قول المريض باطل وعلم
 قوله الآخر اقرار المريض صحيح ويكون العبد للثاني والقول للثاني اقرب الى القياس وقوله الاول
 انحط. مريض اقر لورثته ولاجني بين ما اقراره باطل تضاد قلنا الشركة او كان باطلاً في قول ^{حنيفة}
 وابي يوسف راجح. وقال محمد راجح اقراره للاجني بقدر نصيبه جائز اذا تكاد باقية الشركة او انكر
 الاجني الشركة والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب القسم

فصل في قسمه الدار والعقار

قوم حضروا وطلبوا من القاضي قسمه العقار قال ابو حنيفة راجح لا يقسم ما لم يقموا بالبينة
 على الوفاة وعلى عدة الورثة وعلى ان العقار في ايديهم ميراث عن ابيهم. وقال صاحب راجح

القاضي يقسم ويشهد انه قسمها باقرارهم كما يقسم المروض عندهما. ولو قالوا اشترينا
 هذا العقار من فلان وطلب بعضهم القسمة وابي البعض فان القاضي يقسم باقرارهم عندهما
 وعن ابجينة رج فيه روايتان في رواية كما قالوا في رواية لا يقسم كما لا يقسم في الميراث. ولو كان
 في الورثة صغيرا وكبير غائب والدار في يد الكبار محضور عند ابجينة رج. كما مر وعندهما يقسم
 ويعزل نصيب الغائب والصغير ويشهد انه قسم باقرارهم. وان كانت الدار وبعضها في
 يد الغائب والصغير لا يقسم باقرارهم اجماعا. وكذا لو كانت في يد مودع الغائب. ولو اقام
 الكبار البينة على اصل الميراث وعدة الورثة وبعض الورثة تصفاه يقسم القاضي بين البا^{لغين}
 الحاضرين وينصب القاضي من يحفظ نصيب الغائب والصغير. ولو كان البالغ الحاضر واحدا
 بطلب القسمة من القاضي فان القاضي لا يجيبه لذلك. ولو جاء هذا البالغ مع صغير نصيب^{صبي}
 عن الصغير يقسم ويأمر بالقسمة. ضبعة ميراث بين خمسة واحد منهم صغير واثنان
 منهم غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب احدا الحاضرين فطالب الشريك الحاضر
 بالقسمة من القاضي واخبره بالقصة فان القاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجعل وكلا
 عن الغائب والصغير لان المشتري قائم مقام البائع وكان للبائع ان يطالب الشريك بالقسمة
 فيثبت ذلك للمشتري وانكار الورثة كلام كبار محضور اقاموا البينة على ادعوا من وفاة الميت
 وغيره الا ان الدار كانت مشتركة بين الميت واجنبي والشريك الاجنبي غائب لا يقسم حتى يحضر القا^{تب}
 ولو كان شريك الميت حاضرا وبعض ورثة الميت غائب واقامت البينة فان القاضي يقسم كما
 تنكر الميت اخوها وان كان الشريك اخ الميت ورتاها عن ابيهما فمات احدا لاخين وترك
 ورثة واخ الميت غائب واقام الحاضرون البينة تسعها القاضي بينهم ويعزل نصيبهم
 ولو كانت الشركة بالشرع وبعض الشركاء غائب لا يقسم عقارا كان او عرضا حتى يحضر القا^{تب}
 الحاصل ان العقار اذا كان بين قوم بالميراث وبعض الشركاء غائب وبعضهم محضور وطلب

فكانت في يد المحصور قسم القاضيه بينهما. فكانت الشركة بينهما بالشراء
 فصار لكل واحد نصيب من الشركة. ولو كان أصل الشركة بالميراث فباع بعضهم نصيبه فحضر البعض قسم القاضيه
 بينهم. فآدم أصل الشركة بالشراء فخرج منها الميراثان مات واحد من المشترين لا يقسم
 القاضيه بينهم وينظر في هذا إلى أصل الشركة. أرض بين رجلين حضرا أحدهما واحضرا الآخر طلب
 القسمة فقال الشريك بعت نصيبه من فلان وأقام البينة على ذلك لرفع القسمة قالوا لا
 بينة لانه أقام البينة على فعل نفسه لا بطلان حق الغير. وأمرته بركة بين رجلين نصيب
 أحدهما أكثر فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فان القاضيه يقسم عند لكل واحد
 حطب صاحب القليل القسمة وأبى صاحب الكثير فكن ذلك وهو اختيار الشيخ الإمام
 المعروف بمجاهد زاده رح وعليه الفتوى. وفي البيت الصغيرين رجلين إذا كان حضا
 القليل لا يستغنى بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم
 وقال الفقيه أبو الليث رح في الدار إذا طلب صاحب القليل القسمة لا يقسم أيضا وهو قول الكرخي
 والشيخ الإمام شمس الأئمة الخسعي والقاضيه الإمام المنتجب المستجاب رح كحاشية البيت الصغير
 وذكر الخصاص رح دار بين الرجلين نصيب كل واحد منهما بحال لا يستغنى به بعد القسمة
 وطلب القسمة من القاضيه فان القاضيه يقسم وإن طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر لا يقسم لأن
 الطالب متعنت. وإن كان ضرر القسمة على أحدهما بأن كان نصيب أحدهما أكثر فيستغنى به بعد
 القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فأنه القاضيه يقسم. وإن طلب حضا
 القليل لا يقسم. وحكي عن الخصاص رح الله عكس هذا. رجلان يزرعان زرعهم مع رجلين
 أحدهما قسمة فكان يضره الكسر لا يجبر إلا على القسمة ولا يقسم إلا يتفقا على القسمة. وإن كان
 لا يضره الكسر يقسم القاضيه بينهما. ولو كان بينهما زرع في أرضهما وطلب أحدهما القسمة الزرع دون
 الأرض فإن كان الزرع بقلا وشرطا تركه في الأرض أو شرطا أحدهما ذلك لا يجوز قسمة الزرع

وَأَنْ اتَّفَقَا عَلَى الْقِتْلَاعِ جَازَتْ الْقِسْمَةُ وَأَنْ كَانَ الزَّرْعُ قَدًا دَرَكًا وَشَرَطَ الْحَصَادُ جَازَتْ
 الْقِسْمَةُ عِنْدَ الْكُلِّ وَأَنْ شَرَطَا التَّرَاءُ أَوْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا فَسَدَتْ الْقِسْمَةُ فِي قَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ
 وَابْنِ يَوْسُفَ رَجٍ وَتَجُوزُ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَجٍ. وَكَذَلِكَ طَلَعَ عَلَى التَّخِيلِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَأَرَادَ قِسْمَهُ
 دُونَ التَّخِيلِ لَنْ شَرَطَا التَّرَاءُ أَوْ أَحَدُهُمَا فَسَدَتْ الْقِسْمَةُ وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْجِزَا فِي الْحَالِ
 جَازَتْ الْقِسْمَةُ وَأَنْ كَانَ الثَّمَرُ مَدْرَكًا وَشَرَطَا التَّرَاءُ لَا تَجُوزُ عِنْدَهُمَا وَتَجُوزُ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَجٍ
 وَلَوْ كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ جَنَاحٌ أَوْ سَابِاطٌ فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا الْقِسْمَةَ لَا يَقْسِمُ الْقَاضِي. وَكَذَلِكَ الْحَا
 تِلَاقٌ يَقْسِمُ طَوْلًا وَلَا عَرْضًا إِلَّا أَنْ يَتَرَاضِيََا عَلَى ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ الْبَيْعُ وَالْعَيْنُ وَالْحَقُّ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَوْ قَنَاقَةً
 أَوْ نَهْرًا لِأَرْضٍ مَعَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا أَرَادَ أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهُ وَلِيَ الْآخَرُ فَإِنَّهُ لَا يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا
 لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ. فَأَنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ أَرْضٌ لَيْسَ لَهَا شَرِبٌ مِنْ ذَلِكَ النَّهْرِ وَالْقَنَاقَةِ يَقْسِمُ
 الْأَرْضَ وَيَتَرَاءُ النَّهْرَ وَالْقَنَاقَةَ عَلَى حَالِهِمَا وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَرِبٌ. وَأَنْ كَانَ بِقَدَرِ كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى أَنْ يَجْعَلَ لِلأَرْضِ شَرِبًا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ وَكَانَتْ أَرْضُهُمَا وَلَا يَتَفَرَّقُ وَلِبَادٍ
 فِيهَا بَيْنَهُمْ قِسْمٌ ذَلِكَ كُلُّهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَلَوْ كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ ثَوْبٌ مَخِيطٌ لَا يَقْسِمُ الْقَاضِي بَيْنَهُمْ
 وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَخِيطٍ فَانْقَسَمَ طَوْلًا وَعَرْضًا جَازَتْ الْقِسْمَةُ وَالرَّقِيقُ إِذَا كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ
 فَهُوَ عَلَى وَجْهِهِ أَنْ كَانَ مَعَ الرَّقِيقِ دَوَابٌّ أَوْ عُرُوضٌ وَشَيْءٌ آخَرُ قِسْمُ الْقَاضِي الْكُلِّ بَيْنَهُمْ فِي
 قَوْلِهِمْ. وَأَنْ لَرَّيْكَ مَعَ الرَّقِيقِ شَيْءٌ آخَرُ فَانْكَانُوا ذُكُورًا وَأُنثَى لَا يَقْسِمُ فِي قَوْلِهِمْ الْأَرْضُ ضَامَّةٌ
 وَأَنْ كَانَ الْكُلُّ ذُكُورًا وَأُنثَى وَلَيْسَ مَعَ الرَّقِيقِ شَيْءٌ آخَرُ فَطَلَبَ بَعْضُ الرُّوْثَةِ قِسْمَهُ وَابْنُ الْبَيْتِ
 أَوْ ابْنُ أَحَدٍ الْوَرِثَةُ لَا يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ فِي قَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ رَجٍ وَلَا يَجْبِرُهُمْ عَلَى ذَلِكَ. وَقَالَ صَلْبِيَاءُ
 يَقْسِمُ وَيَجْبِرُهُمْ عَلَى الْقِسْمَةِ. وَالْعَبْدُ الْوَاحِدُ وَالرَّابِعُ الْوَاحِدُ يُبَاعُ وَيَقْسَمُ ثَمَنُهَا لِأَنَّهَا لَا
 الْقِسْمَةَ. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَالِكٍ يَكُونُ فِي تَبْعِيضِهِ ضَرُورًا إِذَا مَلَّتِ الرَّجُلُ وَتَرَكَ أَرْضَيْنِ أَوْ دَارَيْنِ
 فَطَلَبَ وَرِثَتَهُ الْقِسْمَةَ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِنَصِيبِهِ مِنْ كِلَا الْأَرْضَيْنِ وَاللَّيْثُ

جازت القسمة. وأن قال أحدكم للقاضي أجمع نصيب من الدارين والأرضين في دار
 واحدة وفي أرض واحدة وأبي صاحب قال أبو حنيفة ربح يقسم القاضي
 كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدكم في دار واحدة ولا في أرض
 واحدة. وقال صاحب الرأي إلى القاضي أن رأي الجمع يجمع والأفلاكان كانت
 الداران في المصيرين لم يذكر هذا في الكتاب. وقالوا على قول أبي حنيفة ربح لا يجمع
 نصيب أحدهما في دار واحدة سواء كانتا في مصر أو في مصر وأحد متصلين ^{تتأ}
 في مصر ومن فصلين. وروى هلال عن أبي يوسف ربح أنه لا يجمع في المصيرين والدارين
 المختلفة بمنزلة أجناس مختلفة. وأمكن أن يكون بين الرجلين بيتان له أن يجمع نصيب
 أحدهما في بيت واحد متصلين كانا أو منفصلين. ولو كان بينهما منزلان ^{منفصلين} كانا
 فهما كدارين لا يجمع نصيب أحدهما في منزل واحد ولكنه يقسم كل منزل قسمة على حدة
 ولو كانا متصلين فهما كالبيتين له أن يجمع نصيب أحدهما في واحد. وهذا كله قول أبي حنيفة
 ربح. وقال صاحب ربح الدار والبيت سواء والرأي فيه للقاضي. دار بين رجلين
 في أحد جانبيه بناء ولا بناء في الجانب الآخر وقال أحدهما أجل قيمة البناء يذرع من
 الأرض وأخذ حتى من البناء من ذراعان الدار وقال الآخر لا بل جعل البناء بدراهم وأعطيك
 حثك في البناء من الدراهم فالأول أولى وأحسن. وأمكن أن الدارين رجلين وفيها
 طريق لغيرهما فإذا قسمة الدار وأراد صاحب الطريق أن يمنعه عن القسمة ^{تكن} لم
 له ذلك ويتزك الطريق عرضه عرض باب الدار الأعظم وطوله من باب الدار
 إلى باب الدار التي لها الطريق ويقسم بقية الدارين الرجلين على حقوقهما. وأمكن
 في الدار مسيل ماء لرجل فإذا صاحب الدار قسمة الدار لم يكن لصاحب المسيل
 منهم بمنزلة الطريق لما تقدم والله أعلم

فصل فيما يدخل في القسمة

فَقَوْلُهُمْ قَسِمُوا ضِمَّةً فَاصَاتٍ بَعْضُهُمْ بَيْسْتَانُ وَكُرْمٌ وَبَيْوتٌ وَكُتُبٌ وَأَفْئِدَةٌ بِكُلِّ
 حَقٍّ مَوْلَاهُ أَوْ لَمْ يَكْتُبُوا فَلَهُ مَا فِيهَا مِنَ الشَّجَرِ وَالْبِنَاءِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الزَّرْعُ وَالْخَمْرُ وَأَنْ
 كُتِبُوا يَكُلُّ قَلِيلًا وَكَثِيرٌ هُوَ فِيهَا أَوْ مِنْهَا مِنْ حَقِّ قَوْمٍ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الزَّرْعُ وَالشَّجَرُ
 أَرْضَيْنِ اثْنَيْنِ لِهَمَّا نَخْلٌ فِي غَيْرِ رِضْمَا فَاقْتَسَمَا عَلَى أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا الْأَرْضَ
 وَالْآخَرَ النَّخْلَ بِأَصْلَها جَازٍ وَأَنْ أَقْسَمُوا ضِمَّةً فَجَعَلُوا أَحَدَهُمُ النَّخْلَ وَلِأُخْرَاهُ
 بِأَصْلَها فَلَهُ النَّخْلُ بِأَصْلَها. وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَأْنَا نَسَانَ بِنَخْلَةٍ كَانَتْ لِلْمَقْرَأِ النَّخْلَةُ بِأَصْلَها
 وَلَوْ بَاعَ نَخْلَةً ذَكَرَ فِي النُّوَادِرِ أَنَّ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ رَجٌّ بِسَقَى النَّخْلَةَ بِأَصْلَها. وَعِنْدَ
 مُحَمَّدٍ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَصْلَ إِلَّا بِالذِّكْرِ وَقِيلَ الْجَوَابُ فِي الْأَقْرَارِ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَجٌّ كَالْجَوَابِ
 فِي الْبَيْعِ يَدْخُلُ أَصْلُ النَّخْلَةِ فِي الْأَقْرَارِ وَالْبَيْعِ جَمِيعًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجٌّ فِي الْقِسْمَةِ يَدْخُلُ أَصْلُ
 النَّخْلَةِ وَفِي الْبَيْعِ لَا يَدْخُلُ ثُمَّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَسْتَحِقُّ النَّخْلَةَ بِأَصْلَها فَإِنْ قَلَعَهَا كَانَ لَهُ أَنْ يَتَّخِذَ
 مَكَانَهَا أُخْرَى. رَجُلَانِ وَطَلَبَ وَرَثَتُهُ مِنَ الْقَاضِي الْقِسْمَةَ وَأَقَامُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَوْتِ
 وَالْمِيرَاثِ كَمَا هُوَ الشَّرْطُ وَعَلَى الْمَيِّتِ دَيْنُ الْغَائِبِ فَإِنْ الْقَاضِي لَا يَقْسِمُ شَيْئًا مِنْ أَجْلِ التَّرَكَّةِ
 فَإِنَّكَانَ الدِّينُ أَقْلَ مِنَ التَّرَكَّةِ فَسَأَلُوا مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَغْزِلَ شَيْئًا لِأَجْلِ الدِّينِ وَيَقْسِمَ
 الْبَاقِيَةَ فَالْوَأْبُ حَتِيفَةُ رَجٍّ فِي الْقِيَاسِ لَا يَفْعَلُ وَهُوَ قَوْلُهُ الْأَوَّلُ ثُمَّ اسْتَحْسَنَ وَقَالَ إِنَّ
 الْقَاضِيَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ وَقَسَمُوا الْمِيرَاثَ فَهَلْكَ مَا غَزَلَ لِأَجْلِ الدِّينِ
 رَدَّتْ الْقِسْمَةُ إِلَّا أَنْ يَقْضُوا الدِّينَ مِنْ حَصَصِهِمْ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الدِّينُ ظَاهِرًا رَدَّتْ
 الْقِسْمَةُ ثُمَّ ظَهَرَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَنَّ الْقِسْمَةَ مُرَدُّةٌ إِلَّا أَنْ يَقْضُوا الدِّينَ مِنْ مَالِهِمْ
 وَكَذَلِكَ لَوْ ظَهَرَ بِالتَّرَكَّةِ وَصِيَّةٌ بِالثَّلَاثِ أَوْ بَعِيْنٌ مِنَ الْعِيَانِ الْمَالِ فَالْوَصِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ
 دَارِبِينَ قَوْمٍ أَقْسَمُوا بِهَا فَوَقَعَ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمْ بَيْتٌ فِيهِ حَمَامَاتٌ أَنْ لَمْ يَذْكُرُوا الْحَمَامَاتِ فِي

القسمه ففى بينهم كما كانت وان ذكروها فان كانت لا تؤخذ الا بصيّد فبالقسمه
 مريورة وان كانت تؤخذ بغير صيد فالقسمه جائز وهذا اذا اقتصمونها بالليل فان
 اقتصموها
 بالنهار بعد ما خرجت من البيوت فالقسمه فاسدة. ارض بين قوم اقتصموها
 فوقع في نصيب احدهم شجرة اغصانها متدلّية في نصيب الآخر عن محمد بن محمد بن
 روايه لصاحب الارض ان يجبر صاحب الشجرة على قطع الاغصان وفي رواية لا يجبر
 كمالو وقع في قسم احدهما حائط عليه جذوع للأخر فانه لا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع
 واذا طلب الورثة القسمه من القاضي سألهم القاضي هل عليه دين ان قالوا لا كان القول
 قولهم وان اقر احد الورثة بدين على الميت ومحمد الباقر قسم التركة بينهم ويومر المقر
 بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه في بكل الدين. اذا جرت القسمه
 في دارين او ارضين واخذ كل واحد منهما دارا ثم استحق احد الدارين بعد ما بقي فيها
 صاحبها كان للمستحق عليه ان يرجع على صاحبه بنصف قيمة البناء قيل هذا قول
 ابي حنيفة راجح لان عند قسمه الجبر لا تجرى في الدارين فان كانت القسمه في موضع البيع
 والاصح ان هذا قول لكل لان عند صاحبه انما يجزى قسمه الجبر في الدارين اذا
 راي القاضي ذلك. مبررات بين قوم لم يكن هناك دين ولا وصيه فمات بعض الورثة
 وعلى الميت الثاني دين او وصيه او كان له وارث غائب او صغير فاقسم الورثة
 ميراث الميت الاول بغير قضاء كان لغرماء الميت الثاني ان يبطلوا القسمه وكذلك
 لصاحب الوصيه والوارث الغائب والصغير لان ورثة الميت الثاني قاموا مقام الميت الثاني
 ولو كان هوحيا غائبا لم ينفذ قسمتهم عليه فكذا اذا كان ميتا. ميراث بين قوم اقتصموا
 واشهد واعل انفسهم بالقسمه ثم ادعت امرأة الميت المهر على الميت واقامت البينة
 كان لها ان تبطل القسمه ويكون دينها كدين اجنبي فاقتدا بها على القسمه لا يمنعها

من دعوى حال الدين لأن إجازة الغريم القسمة قبل أن يصل إليه الدين باطلة ويكون
وجودها أحد ما فكل ما لا يبطل القسمة. وكذا إذا كان الغريم هو الموارث ولا يشبه
دعوى الدين دعوى الشراكة في العين فإنه لو ادعى الشراكة في العين بأن ادعى وصية
بالثالث بعد القسمة يكون ساعيا في نقض ما تم به فلا يصح دعواه. ولو ادعى ابن الأم
بعد القسمة أنه كان اشتري نصيب بغيره من الأب حال حيوته بشئ مسمى ونقد ^{العين}
واقام البينة على ذلك فذلك لا يبطل قسمته لأنه خصم في نصيب أبيه سواء كان
بشئ نصيب الأب بالشراء أو بالميراث. أرض ميراث بين قوم اقتسموها ونقدا
ثم اشتري أحدهم من الآخر قسمه ونصيبه ثم أقام البينة بدلين على الأب كانت
القسمة والشراء باطلة وكذا إذا اشتراه غير الموارث لأن القسمة والشراء كلاهما
تصرف من الموارث في التركة فلا ينفذ مع قيام الدين على الموارث. ^{ثلاثة} ثلثة تقرروا
دارا عن أبيهم واقتسموها اتلافًا وتقابضوا ثم إن رجلا عندها اشتري من أحدهم
قسمه وقبضه ثم جاء أحد الموارثين وقال أنا لم نقسم واشتري هذا المشتري منه الثالث
فخافا من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقتسمنا ها واقام البينة ^{ذلك} عليه
وصدقه البائع الأول فكذب البائع الثاني وقال المشتري لا أدري اقتسمتم أم
فالقسمة جائزة لأن القسمة ثبت بحجة قامت من الخصم والقسمة بعد تمامها
لا يبطل بحجود بعض الشركاء فيظهر أن الأول باع نصيب نفسه خاصة فجاز
بيعه فاما الثاني إنما باع ثلث الدار وثالثا ثلث ذلك من قسمه وثلثا فذلك من نصيب
غيره فينفذ بيعه في نصيب نفسه خاصة ويتخير المشتري فيه إن شاء أخذ ثلث قسمه
بثلث الثمن وإن شاء ترك لتفرق الصنفه عليه. قوم اقتسموا دارا ميراثا عن رجل
والمرأة فمرة ذلك فاصابها الثمن فعزل لها ثمنها على حدة ثم ادعت المرحوم لأن نفقها

اصدقها اياها وانها اشترت منه بصل فها ليرقب ذلك منها لانيها الماسل عنكم
على القسمة فتدقرت انها كانت لزوجها عند موته فلا يسمع دعواها. وكذلك
لو قسموا دارا وارضاً واصاب كل واحد منهم طائفة بميراثه عن ابيه ثم ادعى
احدهم في قسم الأخر بناء او مخرار عمنه هو الذي بناه او عرسه ليرقب ذلك على ذلك
وما ينقض به القسمة الغلط واذا ادعى احد الشركاء غلطا في القسمة لا تعاد القسمة
بجمع دعواه ولا يعاد ذرع شيء من ذلك ولا مساحته ولا كيله ولا وزنه الا بحجة
لان الظاهر وقوع القسمة على وجه العادلة فلا ينقض القسمة الا اذا اقام البينة
على ذلك. وان لم يكن له بينه وطلب استخلاف الشركاء فانه يستخاف لرعاء النكول
ثم الغلط في القسمة على وجه. أحدها ان يقول حق في النصف وقد اخذت الربع
او الثلث وقال الآخر لا بل حقك الثلث وقد اخذت وفي هذا يتخالفان ويتزادان
القسمة. ومنها ان يكون الخصومة في القبض فقال احد هما اقبض حتى وقال
الأخر قبضته فانهما يتخالفان ويتزادان القسمة ايض لان القبض له شبه بالعقد
ولو اختلفا في العقد يتخالفان. ومنها ان يكون المنازعة بينهما في الزيادة فيقول
احدهما اخذت انت يا فلان اكثر من حقك او غصبت الزيادة غصبا بعد قبضتي
ويقول الآخر اخذت حقي وما اخذت الزيادة كان القول قول الآخر والبينة به. ^{صاحبه}
ولا يتخالفان ولا يتزادان القسمة. ومنها ان يكون المنازعة بينهما بعدما شهد
كل واحد منهما على القبض واستيفاء الحق بصفة التمام ثم يقول احدهما حقي
الذي في يدي وحقك الذي في يدي او يقول قد قسمنا ذلك ولكن اخذت انا بعض حقي
دون بعض لا يسمع دعواه ولا الخصومة منه بعدما شهد على القبض والاستيفاء ^{منها}
ان يقع المنازعة بينهما في التقييم فيقول احدهما قيمتها اكثر مما قومته ونكر الآخر

ففي هذا الوجه لا يقبل قوله ولا يسمع دعواه كذا ذكر في الاصل . وقال الفقيه
ابو بكر البجلي ان كان النفاوت يسيرا فهو كما قال في الكتاب وان كان التفاوت كثيرا
ان يسمع دعواه . وقال الفقيه ابو جعفر ربح يسمع دعواه . رجلان اقتسما دارين
واخذ كل واحد منهما دارا ثم ادعى احدهما غلطا ان له كذا ذراعا في الدار التي في
يد صاحبه فضلا في القسمة واقام البينة على ذلك ذكر في الاصل انه يقضي له
بذلك الدرع ولا يعاد القسمة وليس بهذا كذا في الدار الواحدة . قيل هذا قول ^{سفي} ^{سفي}
ومحمد ربح . اما في قول ابي حنيفة ربح القسمة فاسدة والداران بينهما نصفان
لان عنده لا يجري قسمة الجبر في الدارين فيكون هذه القسمة بمنزلة البيع ولو باع
كذا كذا ذراعا من الدار التي في يده عند ابي حنيفة ربح لا يجوز فكذا اذا شرط ذلك
لاحدهما في القسمة في دار صاحبه كانت القسمة فاسدة وعندهما بيع كذا كذا
ذراعا من الدار جائزة . وكذا اذا شرط ذلك في القسمة . واما في الدار الواحدة
معني التميز في القسمة غالب على معنى المعاوضة ولهذا يجري فيه الجبر فاذا شرط
لاحدهما كذا كذا ذراعا في نصيب صاحبه يبيع الشبوع والشركة رجلان اقتسما
اقرعة فاصاب احدهما قرمان . بالآخر اربعة اقرعة ثم ادعى صاحب القرمان احد
الاقرعة التي في يد صاحبه واقام البينة انه اصابه في القسمة فانه يقضي له لانه
اثبت الملك لنفسه في ذلك بالحجة وكذا هذا في الانقابات فلو لم يكن له بيعة كذا
ان يستخلف الذي في يده . وان اقام كل واحد منهما البينة ان ذلك اصابه في القسمة
فانه يقضي بينهما الخارج لان دعواهما دعوى الملك فيخرج بينة الخارج لانه هو المحتاج
الى اقامة البينة وكذا هذا في بيوت الدار ودعوى الغلط انما تسمع اذا لم يقرب ^{سفي}
اما في الاقرب الاستيفاء لا يسمع دعوى الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب في ^{دعواه} ^{يستمع}

وإذا ادعى أحد الشركاء القسمة وأبى الباقر فاستأجر الطالب فمما كان الأجر عليه خاصة في قول البيهقي رحمه الله وقال صاحباه رح يكون على الكل . وإذا أنكر بعض الشركاء القسمة فشهد قاسم القاضيه على القسمة مع غيره جازت شهادته في قول البيهقي رحمه الله وأبي يوسف رح . وقال محمد لا يقبل بشهادته . إذا أقسم القوم شيئا ميراثا أو غير ذلك ثم ظهر الغبن الفاحش في القسمة ان كانت القسمة بقضاء القاضيه يبطل عند الكل وان كانت بالتراضيه اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رح ان قال قائل بان للمغبون ان يبطل القسمة فله وجه وان قال قائل ليس له ان يبطل فله وجه . وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان يسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش وله ان يبطل القسمة كما لو كانت القسمة بقضاء القاضيه وهو الصحيح . وأن أقسموا محمدا دائما اختلفا في الحد فقال احدهما هذا الحد في وقد دخل في نصيب صاحبه وقال الآخر هذا الحد في وقد دخل في نصيب صاحبه فان قامت البيهات لهما جميعا قال في الكتاب ان هذا بينه وبينه ذلك لان كل واحد منهما يثبت الملك لنفسه في جزء بعينه مما في يد صاحبه واجتمع في ذلك الجزء بينه وبين اليد والخارج فيقتضي سببية الخارج ^{الخارج} وللقسام ان يستعمل القرعة وقاسم القاضيه وقاسم غيره فيه سواء ثم انكار القاضيه هو القاسم ونائبه فليس لبعض الشركاء ان يرد ذلك بعد خروج السهام كما لا يلتفت اليه ابناء البعض قبل خروج القرعة . وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي فرج البعض بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرج السهام كلها الا واحد الان يخرج بعض السهام لا يتم القسمة فكان الرجوع فيها كرجوع البائع قبل قبول المشتري فاما اذا خرج السهام الا واحد امت القسمة فلا يملك

الرجوع. وذكرنا طيف رح ان القرعة انواع ثلاثة. الاولى لا ثبات حق البعض وابطال
حق البعض وانها باطل كما اعتق احد عبده بغير عينه ثم يفرج. والاخرى لتطبيق
الغفس وانها جائزة كالقرعة بين النساء للسفر والقرعة بين النساء في البداية
في القسم. والثالثة لا ثبات حق واحد في مقابلة مثله فيفرز حق كل واحد منهما وهي جائزة

فصل في قسمة الوصي والاب

قسمة الاب عن الصبي والمعتوق جائزة في كل شيء اذ الركن فيه غبن فاحش
وصي الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته. وكذا الجد اب الاب اذ الركن
هناك وصي الاب يجوز قسمة وصي الام فيما تركت اذ الركن احد من هؤلاء فيما سوى
العقار لانه قائم مقام الام وتصرفها فيما هو ملك ولدها الا غير صحيح بالبيع
فيما سوى العقار فكذلك في القسمة. ولا يجوز قسمة الام والاخ والعم والزوج
على امرأته الصغيرة والكبيرة الغائبة وان لم يكن لاحد منهم اب ولا وصي اب ليس
لوصي الام ولاية القسمة على الصغير في غير ما تركت الام. ويجوز قسمة وصي الام
على الابن الكبار الغائب فيما سوى العقار لانه قائم مقام الاب فيما يرجع الى الحفظ
وبيع ما سوى العقار من الحفظ. ولا يجوز قسمة الملتقط ولا قسمة المملوك
على ولده الحر والمعتوق بمنزلة الصغير. اما المبرسم والمغتر عليه والذي يحين ويغيب
لا يجوز عليهم قسمة احد من الابناء او وكالة في حال افاقته. والذي جعله القاض
وصيا لليتيم فهو بمنزلة وصي الاب اذا جعله وصيا في كل شيء. وان جعله القاض
وصيا في شيء خاص نحو الاتفاق او حفظ ماله لا يجوز قسمة لان نصب القاض
وصيا قضاء والقضاء يقبل التخصيص. بخلاف وصي الاب في شيء خاص فانه يكون
وصيا في جميع الاشياء لانه قائم مقام الاب اذا اقتسم الورثة التركة فيما بينهم غير ان القاض

وفي الورثة صغير أو غائب أو شريك لثبوت لا يصح القسمة إلا بإجازة الغائب ^{وي}
 الصغير أو بإجازة الصغير بعد البلوغ أو بإجازة القاضي قبل البلوغ. فإن مات الغائب ^{فب}
 أو الصغير قبل الإجازة فجازت ورثته تقدرت القسمة في قول بجنيفة وإبي يوسف
 ولا تغذي في قول محمد رحم كذا في مختصر عصام رحم. وأن كانت هذه القسمة بأمر القاض ^ي
 صحت القسمة. وذكر النخعي رحمه إذا كان في الورثة صغير أو غائب ولو كان في يد ^ب
 ولا في يد الصغير شيء من التركة بل كان الكل في يد المحضور الكبار فطلبوا القسمة من القاض ^ي
 فإن القاضي يجعل للصغير وصيا يقوم بالقسمة ويقبض حقه ويجعل للغائب وكيل أو
 يأمرهم بالقسمة. وأن كان في يد الغائب شيء من التركة لا يقسم حتى يحضر الغائب ويقوم
 البينة على أن ذلك ميراث بينهم وعلى عدد الورثة فيقسم ذكره الجامع لأنه لا يقسم إن قامت
 البينة مما لم يحضر الغائب. ولو كان شيء من التركة في يد الصغير ^{شيء} فالحق فيه كل شيء فيما إذا كان
 من التركة في يد الغائب وثم لا يقسم. إذا قسمت التركة وعلى الميت دين فاجاز الغريم قسمة
 الورثة ثم أراد نقض القسمة كان له أن يقضها وهكذا إذا ضمن بعض الورثة دين الميت
 كان للغريم أن ينقض القسمة إلا أن يكون الضمان بشرط بلوعة الميت. ولو كان في التركة ^م
 دين على الميت فاقسموا على أن يضم كل واحد منهم للغريم أو ضمن أحدهم إن كان الضمان
 مشروطاً في قسمة الميراث فسدت القسمة وأزيل يمكن مشروطاً في القسمة بل ضمن
 بعد القسمة فهو على وجه أن ضمن على أن لا يرجع على الشراء وأدى جازت القسمة. وإن
 ضمن على أن يرجع أو ضمن وسكت كان له أن ينقض القسمة لأنه قائم مقام الغريم
 وللغريم أن ينقض القسمة ما لم يصل إليه حقه فكن المن قام مقامه. إذا كان المكيل
 والموزون بين حاضر وغائب أو صغير وبالغ وأخذ الحاضر بالبالغ نصيبه فهلك
 الباقي إن هلك قبل أن يصل ذلك إليهما لا يكون الهلاك على الصغير والغائب

وهو كما في صفة او كانت مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان للمزارع
 قسّمها وأفرز نصيب في قسم المزارع والدهقان غائب فحمل نصيب الدهقان الى الدهقان
 فلما رجع اذا قد هلك ما افرزه لنفسه كان الهلاك عليهما وان قسم الصبر واقر
 نصيب الدهقان وحمل نصيب نفسه الى بيته او لا فلما رجع اذا قد هلك ما افرزه
 الدهقان كان الهلاك على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ ثلاثة
 فربّينهم اراضي احدى عشر اسهم وللثاني خمسة اسهم وللثالث سهم واحد فلا
 قسّمها واراد صاحب العشرة الا سهم ان يقع سهماه متصلين في موضع واحد
 ولا يرضه بذلك الذي له سهم واحد قسّمت الاراضي بينهم متصلة كانت او متفرقة
 على قدر سهامهم عشرة لواحد وخمسة لآخر وسهم للثالث ويجعل الاراضي على عدد
 سهامهم بعد ان عدلت وسويت ثم يجعل ينادي سهامهم على عدد سهامهم ويقع
 بينهم فاول بندقة يخرج توضع على طرف من اطراف السهام وهو اول السهام
 ثم ينظر الى البندقة التي هي فان كانت لصاحب العشرة من البنادق العشرة يعطى له
 ذلك وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضع البندقة عليه فيكون سهامها
 على الاتصال ثم يقرع بين الستة كذلك فاول بندقة يخرج توضع على طرف من اطراف
 الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة التي هي فان كانت لصاحب الخمسة من البنادق
 الخمسة يعطى له ذلك السهم واربعة اسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم
 الواحد لصاحب الواحد وان كانت هذه البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف الذي
 وضع عليه البندقة ويكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة رجلان يتوزعون ثلثين
 وتول خمسة عشر خابية خمس منها مملوءة خلا وخمس منها الى نصفها خلا وخمس منها خا
 والكل مستوية فاراد البنون ان يقسموا الخوابي على السواء من غير ان يزيلوا عن مواضعها

قالوا الوجه فيه ان يقطع احد البنيين بما يتين مملوتين وتعليه الى نصفها واخر يتين خاليتين ويوطئ
 الثانيه كذا لك يبيع خمس خواوي احديها مملوءة واخرها خالية وتلك الى نصفها اخر
 فيعطى للابن الثالث ذلك فيقع المساواة بذلك رجلان بينهما خمسة درغمة
 لاحدهما رغيفان وللآخر ثلثه قد عسا رجلا ثالثا واكلوا جميعا مستقوين ثم ان الثالث
 اعطاهما خمسة دراهم وقال اقسما على قدر ما اكلت من ارغفت كما قال الفقيه
 ابو الليث رح يكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلثة ثلثه دراهم
 لان كل واحد منهم اكل رغيفا وثلثي رغيف فمساواة فلان من ذلك لصاحب الرغيفين
 ورغيف تام من نصيب صاحب الثلثة فاجعل كل ثلث سهم فيصيب كل واحد منهم سهم
 من نصيب صاحب الرغيفين وثلثة اسهم من نصيب صاحب الثلثة وذلك خمسة
 فيقسم البدل كذلك فيكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلثة
 ثلثه دراهم وقال الفقيه ابو بكر رح عندى لصاحب الرغيفين درهم من البدل
 لانه اكل من رغيفه رغيفا وثلثي رغيف ولم ياكل الثالث من رغيفه الا ثلث رغيف
 وكل واحد منهم اكل رغيفا وثلثي رغيف فالثالث اكل من الارغفة الثلاثة رغيفا
 وثلث رغيف فكان لصاحب الثلثة اربعة دراهم من خمسة دراهم شريكان بينهما
 عنب اراد اقسمة يجوز قسمته بالوزن بالقبان او الميزان وقلا بعض المشايخ يجوز
 قسمته بالشرجلة ايضا لقلة التفاوت وقال ولا نارض وهذا غير صحيح لانه وزني
 فلا يجوز قسمته ببدون الوزن اما بالقبان او بالميزان فلا يجوز قسمته بالشرجلة
 لانها مجازفة وقسمته التين بالجمال ذكره الفاضل انه يجوز لقلة التفاوت لانه
 ليس بوزني رجلان تواضعا في بقعة بينهما علان يكون عند كل واحد منهما خمسة
 عشر يوما يحلب لبنها كان باطلا ولا يحمل فضل اللبن لاحدهما وان جعله صاحبه

في حصة واحدة المشاع فيما يقسم إلا أن يكون صاحب الفضل استهلك
 الفضل فلما أجمعه صاحبه في حل كان ذلك اجلاء له عن الضمان فيجوز لما حال
 قيام الفضل يكون هبة أو إبراء عن العين وأنه باطل. أهل قرية غرقهم السلطان
 فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك. وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤس
 وقال الفقيه أبو جعفر ح أن كانت الفريضة لتخصيص الاملاك يقسم على قدر الاملاك
 لأنها مؤنة الملك وأن كانت لتخصيص الأبدان الذين يتعرض لهم يقسم على قدر
 الرؤس الذين يتعرض لهم لأنها مؤنة الرأس. ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان
 لأنه لا يتعرض لهم. وأربعين اثنين انهدمت فأراد أحدهما البناء وللباخر يقسم
 الدارينهما. ولو كان جدار بين رجلين لأحدهما عليه جذوع وليس للأخر عليه
 شيء فانهدم الحائط فآخذ صاحب الجذوع صاحبه بالبناء وإبى صاحبه فانه
 لا يجبر عليه ويقال لهما ان شئتما فاقتما أرض الحائط فان أراد صاحب الجذوع
 وأراد الآخر القسمة فانه يقسم بينهما نصفين. رجلان بينهما مملوك صغير وجارية
 فانهما يجبران على نفقةهما فلما أراد أحدهما الانفاق وقال الآخر ليس لي شيء ذكر الكرخة رج ان الحكم
 يبيعهما ممن يتفق عليهما فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد اتفق من بيت المال
 فان قال أحد الشريكين لنا انفق عليه ديناً على مولا وقال امرأته من غير جبار ولن يبلغ
 أكثر من قيمته اضعا فإكان ذلك له على المولى ولا يسقط عنه بهوت المملوك ولو كانت
 دارا ومخلفين رجلين لا يجبر على الانفاق. شريكان اقتسما على ان لأحدهما الصامت والأخر
 العرض وقماشات الخانوت والديون التي على الناس على أنه ان قوى شيء من الديون
 يرد أخذ الصامت على شريكه نصفه كانت القسمة فاسد لا لأن القسمة في معنى البيع
 على هذا الوجه فاسد وعلى أخذ الصامت ان يرد على شريكه نصف ما أخذ من الصامت

وعلى الشريك الآخر ان يرضى على اخذ الصامت نصف ما اخذنا ايضا. ^{١٢} رابين شريكين ربحا
 بابا من الدار ووضعوا الدار ثم اقتسما الدار فان البلب الموسوع ^{بينهما} للدانويوت
 ولا يكون داخل في القسمة بمنزلة متاع في الدار ولما اقتسما كراما وفي الكرم اعنا فوقع
 الاعناب في النصف الذي اصاب احدهما ان ذكر العنب في القسمة تكون العنب ^{من}
 اخذ النصف الذي فيه العنب والا فلا. وكذا لو اقتسما دارا فوقع في نصيب احدهما
 بيت فيه حمامات ان لم يذكر الحمامات في القسمة لا تدخل وان ذكروها في القسمة
 وجعلوها لصاحب البيت فان كانت لا تؤخذ الا بصيد فالقسمة قاسدة وان كانت تؤخذ
 بغير صيد جائز القسمة وتكون الحمامات لصاحب البيت لان حكم القسمة حكم
 البيع. ارض بين رجلين فطلب احد هما القسمة من القاضي وابي الآخر وقال اجت نصيب
 من فلان الغائب واقام البينة على ذلك لا تقبل فينه لانه يريد بهذا دفع القسمة
 عن نفسه بدعوى الفصل على الغائب وذلك باطل. رابين شريكين اتهدمت
 فقال احدهما نبينها وابي الآخر فان القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار
 رما وشيئا لا يحتمل القسمة كان لطالب البناء ان يبيع ثم يواجر ثم ياخذ نصف ما انفق
 في البناء من العلة. وفي الاراضي المشتركة اذا بناها احدهما فقال له صاحبه ارفع
 بناءك فان القاضي يقسم الاراضي بينهما فوقع من البناء في نصيب الذي لم يبن ^{فله}
 ان يرفع ذلك او ياخذ البناء بالقيمة ان ارضي صاحبه بذلك. وعن محمد ربح طاحونة
 مشتركة بين اثنين انفق احدهما في مرمتها الا يكون شطوعا. طاحونة او حمام بين اثنين
 استاجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم انفق احد المستاجرين في مرمة الطاحونة
 او الحمام باذن من آخر هل يكون له ان يرجع بذلك على الشريك الذي لم يواجر نصيبه
 من هذا المستاجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح بمقتل ان يقوم المستاجر ^م

عن ميرزا محمد باقر ويرج بنصف ما اتفق على الرواية التي رويت عن محمد بن روح. ويجوز ان يقال
 ان هذا لم يثبت ويرج على مزاجهم ثم مزاجهم ويرج على شريكه. ويجوز ان يقال ان هذا لم يثبت
 يكون متطوعا واختار الفتوى ان لا يرجع هذا المستاجر على شريك مزاجهم. رجل مات وترك
 ضيعة وخمسة بنين واحد منهم صغير والباقي كبار اثنان منهم حاضرون واثنان غائبان واشترى
 رجل نصيب احد الحاضرين فطالب هذا المشتري شريكه باثنيه بالقسمه عند القاضي فخرج
 بالقسمه فان القاضي امر الشريك الحاضر بالقسمه ويجعل رجلا وكيل عن الغائبين
 وخصما عن الصوريان المشتري قام مقام باثنيه وكان لباثنيه ان يطالب الشريك الحاضر
 بالقسمه اذا كانت الضيعة ميراثا لان المشتري يقوم مقام البايع فيما كان الاصل
 صبي اخوانه بالغ وقاسم وصبي الميت قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان
 الصبي مرا حقا قبل قوله ويجوز قسمته وان لم يكن مرا حقا ويعلم ان مثله لا يحتمل لا يجوز
 ولا يقبل قوله لانه مكنب ظاهر او اثنين بهذا ان ابن شنيعة عشرة سنه اذ كان مجالا يحتمل
 مثله اذا اقربا بالبلوغ لا يقبل قوله رجل باع من رجل شيئا فخرج رجل بالدره ثم مات الضامن
 وطلب ورثة الضامن قسمه ميراثه فان القاضي يقسم لان الدين غير ثابت للحال
 فان قسم وباع كل واحد من الورثه نصيبه ثم ادرك المشتري دراهم كان للمشتري ان يرجع
 على ورثة الضامن وينقض قسمتهم لان هذا بمنزلة دين مقارن للموت لا سبب
 هذا الدين كان في حياة الميت ولو كان الدين ظاهرا وقت القسمه لا يجوز القسمه
 فكذا اذا وجب بسبب كان قبل الموت. رجل مات عن امرأة وابنتين والمراة تدعى انها حامل قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعرضي على امرأة ثلثة اماراتين حتى تمسجنهما
 فان لم تقف على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث وان وقعت على شيء من علامات الحمل
 اتهم بصواعقه لانه فانه لا يقسم. وكذا الومات الرجل وترك امرأة حاملا وابنتان القاضيه

لا يقسم الميراث حتى تلد. فان كان الولد أكثر من واحد ولم ينظر الولافة فكانت الولافة
بعيدة يقسم وإن كانت قريبة لا يقسم. ومقدار القرب والبعد مفوض الى رأي القاضى إذا
قسمت التركة يوقف نصيب الحمل واختلافه في مقدار ما يوقف للحمل قال الفقيه ابو جعفر ^{قف}
نصيب ابنين ويقسم الباقي وهو دواير عن ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف رحمهم الله وقال بعضهم
يوقف نصيب اربعة بنين وهو رواية عن ابي حنيفة روح ايضا وذكر الخصاص عن ابي يوسف
روح انه يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى. هذا اذا كانت الورثة ممن يرتقون مع الحمل
ان كان ابنا فان كانوا الا يرتقون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة حامل يوقف جميع التركة
ولا يقسم لان في حق الاخوة في طلب القسمة شك فلا يقسم رجل مات عن امرأة حامل وابنين ^{فتى}
فطلب الاولا وقسمه الميراث قال الفقيه ابو جعفر روح لهما ثمن الميراث خمسة من اربعين ^{سهما}
وللابنتين سبعة اسهم وللابنتين اربعة عشر ويوقف لجل الحمل اربعة عشر وعلى ما اختلف
الفتوى يوقف للحمل نصيب ابن واحد فتخرج المسئلة من اربعة وستين ثمانية اسهم للمرأة
واربعة عشر للابنتين وثمانية وعشرون للابنين ويوقف للحمل نصيب ابن واحد اربعة عشر
حامل مات وفي بطنها ولد يتحرك مقدار يوم وليلة فقال بعض الناس مات الولد
وقال بعضهم لم يميت فدنت المرأة لذلك ثم شق قبرها فاذا معها ابنة ميتة ^{كت}
المرأة زوجها وابوين هل يكون لهما البنت التي وجدت شيء من المال قال المشايخ بلخ
رحمهم الله ان اقر العدة كلهم از هذه ابنتها خرجت بعد وفاتها حية ودفنت ^{بنت}
ثم برئت من الابنة ورثتها وان محمد والرفيع لهما بالميراث الا ان يشهد عدول ^{انها}
ولدتها حية وانما يسعهم الشهادة على هذا الوجه اذا لم يغلقوا قبرها منذ دفنت الى ان يقسم
ويسمعوا صوت الولد تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هناك شقاق
يخلف الورثة على العلم فان حلفوا لا يكون لهما الميراث واذا خرج راس

اول . هوجي تمہات قبل ان نخرج الباقی لامیراث لہ وان استهل ولا نصلي
 علیہ الا ان یخرج اکثر البدن وهو جی والله اعلم بالصواب
 کتاب فاضل خان جلد ثالث تمام شد

To: www.al-mostafa.com